العدد السابع والعشرون - الجزء الثالث - يوليو - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

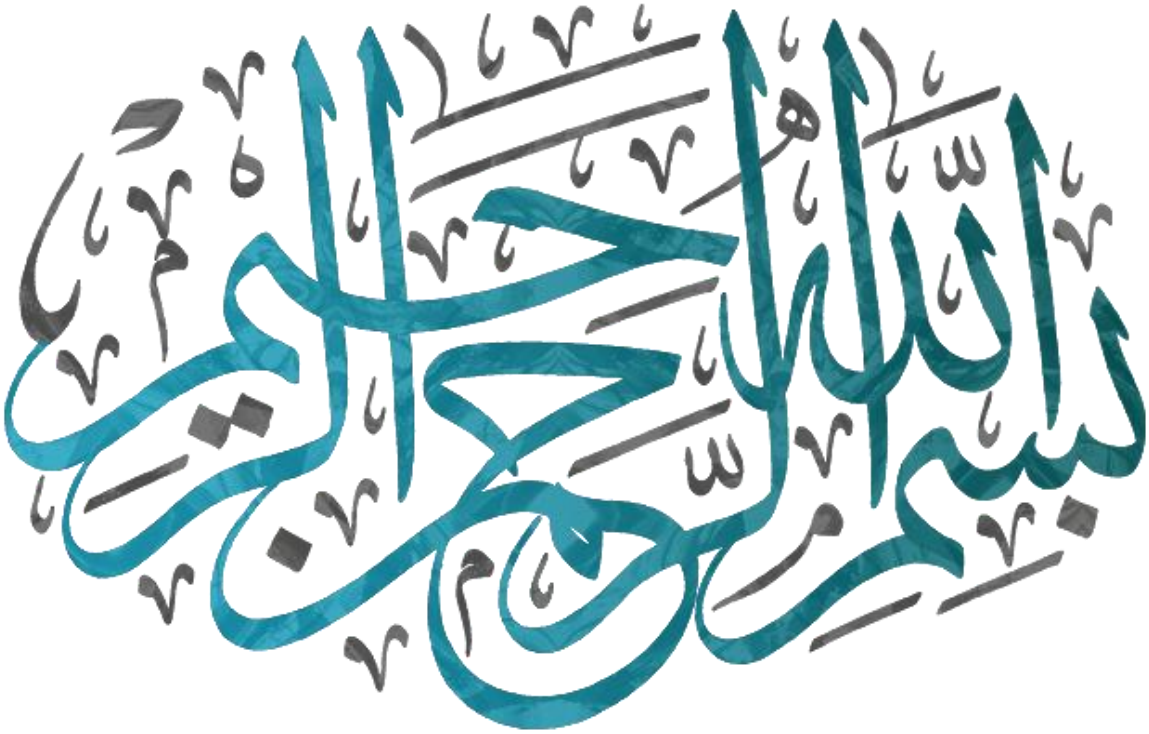
بسم الله الرحمن الرحيم

تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري. الشؤون الإدارية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد - بك إدارة أعمال - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة. (التنضيد) . https://orcid.org/0009-0003-6945-2806

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Swedenز
6. .أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان https://orcid.org/0009-0009-8298-4464.
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 اكتوبر – مصر https://orcid.org/0000-0001-7436-2774 .
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية مصر https/://orcid.org0009-0005-3260-820X .
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية . كلية التربية للبنات . جامعة البصرة، جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0001-7463-9876 .
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة الإنجليزية . جامعة ديالى . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
11. 1.أ. د نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان https://orcid.org/0009-0006-7020-7244 .
12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-6669-4706 .
13. أ.د. نورة محمد مستغفر . أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0001-4682-2005 .
14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة . كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق). https://orcid.org/0009-0004-3687-1788).
15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي - كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق. https://orcid.org/0009-0001-9668-9329
16. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0000-0003-4092-6193
17. أ. د. سميرة شمعاوي –استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب. https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل . جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. .أ. د.محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية . جمهورية العراق-https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق. https://orcid.org/0009-0002-0076-0491

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-0008-2826-7088

23. أ. د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة - سيدي محمد بن عبد الله - فاس – المملكة المغربيةhttps://orcid.org/0000-0002-6947-5712 .

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي . دكتوراه العلوم السياسية . مدير وحدة البحوث والدراسات . جامعة القادسية . كلية القانون . جمهورية العراقhttps://orcid.org/0009-0000-3272-5899 .

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديمي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز – اليمنhttps://orcid.org/0009-0005-2702-0495 .

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطينhttps://orcid.org/0000-0001-8152-9261 .

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية . جمهورية العراقhttps://orcid.org/0009-0002-7185-1059.

28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني . أستاذ الاقتصاد . جامعة البصرة . جمهورية العراق-https://orcid.org/0009-0006-6673-5714) .)

29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا-https://orcid.org/0009-0006-5511-3266.

30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية . جامعة محمد الخامس . الرباط، المملكة المغربية :Orcid id. 0009-0000-1125-8689

31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمنhttps://orcid.org/0009-0006-7335-3570 .

32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي . نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى . جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033

33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التأريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - جمهورية العراقhttps://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar.

34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراط - المغرب.
0009-0005-8175-7113

35.أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي . دكتوراه قانون خاص . كلية الحقوق . جامعة الموصل . جمهورية العراق https://orcid.org /0000-0001-8777-978x .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر https://orcid.org/0009-0008-8680-0194 .
2. .أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكا https://orcid.org/0009-0004-2576-8136 .
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر.
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0000-4666-3086 .
5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(https://orcid.org/0009-0004-3687-1788) .
7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.
8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب)
0000-0002-9569-3369
9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهرين – جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0006-9104-6347 .
10. أ.م.د.ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000
11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق https://orcid.org/0000-0002-4382-0872 .
12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تحصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ – العراق https://orcid.org/0000-0001-5708-2527 .
13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية https://orcid.org/0009-0008-5146-475X .

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة - حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة - العراق.
ORCID : https://orcid.org/0000-0002-8598-5149
15. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . جامعة المستنصرية . جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0003-3754-4266 .
16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .
17. م.د. محمد مولود امنكور . كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب https://orcid.org/0009-0000-8373-5528 .
18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردن https://orcid.org/0009-0007-7197-1954
19. أ.د. جاسم حسن سالم العطبي - طبيب عام - البصرة – العراق. 0009-0001-2819-1975

كلمة العدد

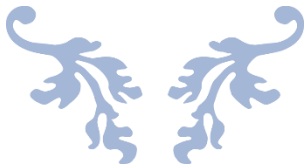

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرّنا في **المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** أن نضع بين يدي الباحثين والأكاديميين والقراء الكرام هذا الجزء الثالث من العدد السابع والعشرين، والذي خصصناه لنشر النتاج العلمي والبحوث المشتركة التي أُثري بها **المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر**.

يجيء هذا العدد مستجيباً للرؤية العلمية والتنسيقية التي سعى المؤتمر إلى تحقيقها، والمتمثلة في تعزيز ثقافة البحث العلمي المشترك والرصين، وتجسير الفجوات بين أرباب التخصصات المختلفة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن الشراكة البحثية لم تعد مجرد خيار أكاديمي، بل أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التحديات المعاصرة، ورسم معالم حلول منهجية وشاملة تتعدى نطاق الرؤية الفردية إلى آفاق العمل الجماعي المتبصر.

وقد شهد هذا الجزء تنوعاً وثراءً لافتاً في الموضوعات المطروحة؛ حيث توزعت الأوراق البحثية المنشورة بين دراسات تحليلية، وميدانية، ونظرية تلامس أحدث القضايا وأشدها ارتباطاً بالواقع الإنساني والاجتماعي. وقد خضعت جميع هذه البحوث لمقاييس محكمة من التقييم والمراجعة العلمية لضمان استيفائها لأعلى معايير الرصانة والدقة والأمانة الأكاديمية المتعارف عليها دولياً.

وإذ نُقدّم هذا العدد، فإننا نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين والمشاركين الذين أسهموا ببحوثهم ونتاجاتهم الفكرية في إنجاح أعمال المؤتمر وتغذية صفحات هذا العدد. كما نُثمن جهود أعضاء الهيئة الاستشارية وهيئة التحكيم ولجان المؤتمر على ما بذلوه من عمل دؤوب ودقة في الفحص والتدقيق لتقديم هذا العمل بالصورة المشرقة التي يليق بها.

ختاماً، نأمل أن يشكل هذا العدد إضافة نوعية للمكتبة العربية والدولية، وأن يفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لمزيد من العطاء والابتكار العلمي المشترك.

والله ولي التوفيق.

29 /2026/07 ديلاوير- الولايات المتحدة الامريكية — هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة، بل عن رأي كاتبها.

جدول المحتويات

دور استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة: دراسة ميدانية في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق
م.د حسن عبود معروف / م.م محمد جهاد محسن 11

أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الإعدادية
م. د إخلاص خلف لفته..... 50

فلسفة الحياة والموت في الشعر الجاهلي
د. موسى إسماعيل حسين..... 70

الدّمج بين الثّقافة العربيّة واللّغة في مناهج تعليم النّاطقين بغيرها: تحدّيات وحلول مبتكرة
د. طلال عبد الله طافش المراشدة..... 80

الحماية القانونية للعقود الذكية في حقوق الملكية الفكرية " دراسة تحليلية في التشريعات العربية "
د. كمال الأمين محمد فضل الله الفادني..... 98

شعرية التوحش والميتافور الحيواني – تفكيك الأنساق المضمرة والسلطة في مجموعة «مصادقة الحيتان" لحسن البصّام
م.د. مسار حميد عبد..... 138

قصيدة "أنشودة المطر" لـ بدر شاكر السياب: دراسة تحليلية في ضوء الابعاد اللغوي
م. د. موسى جاسم عجيل العبادي..... 161

المسؤولية الجزائية عن الجرائم السيبرانية
د.راسم مسير جاسم..... 178

صوت المرأة في أدب الأندلس: دراسة في السرد النسوي المغيَّب
م.م. فضيلة فاضل كريم..... 200

الدور القرآني واثره وتداعياته في سلوكيات الطفل المسلم
ختام مزهر حمد الجبوري..... 217

الوعي بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني
لنا جهاد عبد الرحمن حاج يحيى..... 230

التدابير السياسية والإدارية في قصة يوسف عليه السلام: دراسة تأصيلية في السياسة الشرعية ونظم الحكم من منظور أصول الدين
مختار طالب محمد الطاهر طالب..... 261

التحليل الجغرافي لواقع ومؤشرات كفاءة التعليم الأهلي في مدينة المدحتية – وفق المعايير التخطيطية

منار علي سلطان السعيدي.....271

دراسة واقع المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية
من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في محافظة بابل
م . م ميادة حسن حمزة.....309

مواقع التواصل الاجتماعي والحق في الخصوصية الرقمية " التشهير نموذجا"
عواطف الازهاري.....322

تطور الفكر الواقعي في العلاقات الدولية من مورغنثاو إلى والتز
المدرس المساعد / وفاء زايد عباس.....333

School Leadership Support for Technology Integration and Its Impact on Secondary Education Quality: A Narrative Review and Conceptual Model
Ahlam Azaiza.....361

دور استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة: دراسة ميدانية في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق

م.د حسن عبود معروف

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المعقل– العراق

hasan.aboud@almaaqal.edu.iq

00963993618585

م.م محمد جهاد محسن

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المعقل– العراق

mohammed.jihad@almaaqal.edu.iq

الملخص

هدف البحث إلى دراسة تأثير استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية، تحليل تأثير كل أداة من أدوات التسويق الرقمي في مستويات تكاليف الجودة المختلفة: الوقاية، التقييم، الفشل الداخلي، والفشل الخارجي، تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد الإدارة على الاستفادة القصوى من التسويق الرقمي في تحسين الجودة وتقليل التكاليف، بما يعزز القدرة التنافسية للمصنع.

منهج البحث: اعتمدت الدراسة المنهج الكمي ضمن إطار المنهج الاستنباطي لتطوير الفرضيات، واستخدمت أسلوب التحليل الوصفي–التحليلي لمعالجة البيانات، حيث تم جمع البيانات الثانوية من مصادرها الموثوقة لتكوين الإطار النظري للبحث، والتي شملت: الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث. الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث.

المطبوعات والمنشورات الصادرة عن الوزارات والإدارات والجهات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث.

تمثَّل مجتمع البحث بجميع العاملين في المستويات الإدارية الثلاثة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق. ولضمان شمولية النتائج، تم إجراء مسح شامل (Census) لجميع العاملين، والبالغ عددهم 155 فرداً، بهدف دراسة تأثير استراتيجيات التسويق الرقمي على تكاليف الجودة.

تم الاعتماد على المعاينة العشوائية البسيطة كإطار عام للمعاينة، حيث تم الحصول على عينة ميسرة تمثل مجتمع البحث تمثيلاً دقيقاً لضمان صحة النتائج وتحليل تأثير الاستراتيجيات الرقمية على تكاليف الجودة.

نتائج البحث: أظهرت نتائج التحليل وجود علاقات إيجابية متوسطة إلى قوية بين استراتيجيات التسويق الرقمي وأبعاد تكاليف الجودة المختلفة:

تأثير التسويق الفيروسي (A1) كان إيجابيًا ومعنويًا على جميع أبعاد تكاليف الجودة.

أثر التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (A4) كان إيجابيًا على بعض الأبعاد وسلبيًا على أخرى، مما يعكس حساسية تأثيره وفق نوع التكلفة.

لم يظهر التسويق عبر الجوال (A2) ومعظم محركات البحث (A3) تأثير معنوي على بعض أبعاد التكلفة، ما يشير إلى محدودية فاعليتهما في سياق الدراسة.

توصيات البحث: التكامل بين التسويق الرقمي وإدارة الجودة: وضع خطط استراتيجية لدمج الأنشطة الرقمية مع نظم إدارة الجودة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة وخفض الفاقد التشغيلي.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التسويق الرقمي، التسويق الفيروسي، التسويق عبر البريد الإلكتروني، التسويق بالعمولة، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تكاليف الجودة، مستوى جودة تكاليف الوقاية، مستوى جودة تكاليف التقييم، مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي، مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التسويق الرقمي، تكاليف الجودة، مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية.

The Role of Digital Marketing Strategies in Determining and Enhancing Quality Costs: A Field Study at Al-Narjis Plastic Pipes Factory in Basra, Iraq

Dr. Hasan Aboud Marouf
College of Administration and Economics, Al-Maqal University, Basra, Iraq.

Assistant Lecturer Mohammed Jihad Mohsen
College of Administration and Economics, Al-Maqal University, Basra, Iraq.

Abstract

Research Objective: The research aims to examine the impact of digital marketing strategies on identifying and improving quality costs at Al-Narjis Plastic Pipes Factory in Basra, Iraq. It analyzes the effect of each digital marketing tool on the different levels of quality costs, including prevention costs, appraisal costs, internal failure costs, and external failure costs. The study also seeks to provide practical recommendations that enable management to maximize the benefits of digital marketing in improving quality and reducing costs, thereby enhancing the factory's competitiveness.

***Research Methodology*:** The study adopted a quantitative approach within the framework of the deductive methodology to develop hypotheses. A descriptive–analytical approach was employed to process and analyze data. Secondary data were collected from reliable sources to establish the theoretical framework of the research, including books, references, Arab and foreign journals and periodicals related to the research topic, previous Arab and foreign studies addressing the subject, and publications issued by relevant ministries, administrations, and organizations.

The research population consisted of all employees working at the three administrative levels of Al-Narjis Plastic Pipes Factory in Basra, Iraq. To ensure the comprehensiveness of the results, a complete census was conducted covering all employees, totaling 155 individuals, to investigate the impact of digital marketing strategies on quality costs.

A simple random sampling approach was adopted as a general sampling framework, and an accessible sample representing the research population was obtained to ensure the validity of the results and accurately analyze the impact of digital marketing strategies on quality costs.

Research Findings: The results of the analysis revealed moderate to strong positive relationships between digital marketing strategies and the various dimensions of quality costs. The impact of viral marketing (A1) was positive and statistically significant across all quality cost dimensions. The effect of social media marketing (A4) was positive on some dimensions and negative on others, reflecting the sensitivity of its impact depending on the type of cost. Mobile marketing (A2) and most search engine marketing activities (A3) did not show statistically significant effects on some cost dimensions, indicating their limited effectiveness within the context of the study.

Research Recommendations: Integrating digital marketing with quality management by developing strategic plans that combine digital activities with quality management systems to achieve sustainable competitive advantage and reduce operational waste.

Keywords: Digital marketing strategies, viral marketing, email marketing, affiliate marketing, search engine marketing, social media marketing, quality costs, prevention cost quality level, appraisal cost quality level, internal failure cost quality level, external failure cost quality level.

مقدمة:

بحسب (ANCA, 2023, P: 129) شهد التسويق الرقمي خلال العقدين الأخيرين انتشاراً واسعاً نتيجة التطورات في أساليب التسويق والمنصات الإلكترونية، حتى أن الشركات والمسوقين التقليديين بدأوا بالتركيز على تحسين استراتيجياتهم للاستفادة من مزايا التسويق الرقمي، ويشير التسويق الرقمي إلى جميع الأنشطة التسويقية التي تتم عبر الإنترنت، بما في ذلك القنوات الرقمية للتواصل والترويج التي تستخدمها الشركات للوصول إلى العملاء الحاليين والمحتملين، ويتيح التسويق الرقمي الإعلان عن المنتجات (سلع وخدمات) بطرق مبتكرة وفريدة، مع كونه وسيلة فعّالة من حيث التكلفة والوقت للوصول إلى الجمهور المستهدف، ومع النمو السريع للتسويق الرقمي، أصبح التنافس على المنصات الاجتماعية والتطبيقات والأدوات التكنولوجية شديداً، مما أدى إلى تحول التركيز من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، وفرض تحديات وفرصاً جديدة أمام الشركات لتحقيق التفاعل المستمر مع العملاء.

ومن وجهة نظر (Ibrahim et al, 2022, P: 37) أثر التسويق الرقمي بشكل كبير على حياة الأفراد والمؤسسات، حيث يسهم العصر الرقمي في تطوير تكنولوجيا المعلومات، خصوصاً في القطاع المالي، مما يتيح للجمهور الوصول إلى المنتجات المالية بسهولة وأمان وتحكم أكبر. كما تسهم أنظمة الدفع الرقمية في تقديم الخدمات المالية بشكل فعّال وتوسيع نطاق الوصول إليها، مع تعزيز الكفاءة المالية وتحسين الأداء العام، وهو ما يعكس الدور المتنامي للتقنيات الرقمية في تحسين العمليات التشغيلية وزيادة رضا العملاء.

ووفقاً لـ (Tariq et al, 2022, P: 403) يشير المكوّن الهيكلي للبنية التحتية للتسويق الرقمي إلى التصميم التنظيمي المعياري الذي يسهل تطوير القدرات والوظائف والابتكارات المرتبطة بالتسويق الرقمي، وغالباً ما تمثل الهياكل التنظيمية وحدات ووظائف متكاملة داخل المنظمة، إلا أن التنظيم المنطقي التقليدي قد يؤدي أحياناً إلى صرامة في العمليات، مما يعيق تبادل المعلومات والتعاون بين الأقسام ويحد من فعالية التسويق الرقمي، وتشمل الهياكل التنظيمية المتنوعة: الهياكل المبنية حسب المنتج أو الوظيفة، والهياكل غير الهرمية التي تسهّل تبادل المعلومات والتعاون، والهياكل الذاتية التنظيم. ويعد التكيف الهيكلي الذي يجمع بين الهيكل الهرمي الرسمي وإمكانية تحقيق بنية تسويق رقمي فعّالة من خلال التنسيق والتعاون لجمع البيانات وتحليلها عاملاً مهماً في تحفيز المنظمة على العمل بكفاءة ضمن بيئة التسويق الرقمي.

وفي ظل التحولات العالمية الحالية، يتزايد الاهتمام بالجودة باعتبارها اللغة الأساسية والضابط الرئيس لأداء المنظمات، إذ تُمكّنها من تقديم منتجات مبتكرة ومتفردة، وتحقيق ميزة تنافسية تضمن استمراريتها في السوق وحصة سوقية متميزة لدى العملاء، وتُعرف تكاليف الجودة على أنها جميع النفقات التي تتحملها المؤسسة لضمان مستوى الجودة المطلوب والتحكم فيه، وتقييم مدى مطابقة المنتج لمواصفات العملاء ورضاهم، وتشكل جزءًا أساسيًا من برامج إدارة الجودة الشاملة.

وفقاً لدراسة (Kumar & Alsada, 2019, P: 3-4)، تعتبر تكلفة الجودة أداة فعالة لتحديد تكاليف وعوائد جهود تحسين الجودة بوضوح، حيث توجد في جميع أنواع المنظمات بغض النظر عن طبيعة منتجاتها أو خدماتها، عادةً ما تُعرف تكلفة الجودة على أنها مجموع تكاليف المطابقة وتكاليف عدم المطابقة؛ فتكلفة المطابقة تمثل المصروفات الموجهة لمنع الأخطاء والجودة الرديئة، مثل الفحص والتقييم، في حين تمثل تكلفة عدم المطابقة النفقات الناتجة عن فشل المنتج أو الخدمة، مثل إعادة العمل والمرتجعات.

وتتفق معظم الدراسات على تقسيم تكاليف الجودة إلى أربع فئات رئيسية:

1ـ تكاليف الوقاية: مصاريف موجهة لمنع حدوث العيوب وضمان الجودة منذ البداية.

2ـ تكاليف التقييم: نفقات فحص وتقييم المنتجات للتحقق من مطابقتها لمعايير الجودة.

3ـ تكاليف الفشل الداخلي: نفقات الأخطاء التي تظهر قبل وصول المنتج للعميل، مثل الخردة وإعادة العمل وإعادة التصميم.

4ـ تكاليف الفشل الخارجي: نفقات الأخطاء التي تظهر بعد تسليم المنتج للعميل، مثل مطالبات الضمان، التعويضات، والاستبدالات.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة تعريف وتصنيف هذه الفئات، ووضعت نماذج متعددة لتقدير تكاليف الجودة وفق ميزات كل نموذج، مع التأكيد على أهمية الربط بين إدارة الجودة الشاملة وتقدير تكاليف الجودة لضمان استدامة المنتجات والعمليات.

مشكلة البحث: في ظل التطورات المتسارعة في عالم الأعمال، أصبح تحسين جودة المنتجات وخفض التكاليف من الأولويات الأساسية للمنشآت الصناعية، ولا سيما في المصانع التي تعمل في بيئات تنافسية عالية مثل مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة. ويعكس الواقع العملي للمصنع تحديات واضحة في مستوى جودة المنتجات وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما دفع الباحثان للتساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، ومدى إمكانية الاستفادة من استراتيجيات التسويق الرقمي لتحسين إدارة الجودة وتقليل التكاليف المرتبطة بها. ومن هنا يتجسد سؤال البحث: ما هو دور استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق؟

وتكمن أهمية التسويق الرقمي اليوم في كونه أداة استراتيجية ليس فقط للترويج للمنتجات، بل أيضًا لتوفير البيانات الدقيقة عن السوق والعملاء، وتحليلها بشكل يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات، بما يسهم في تحسين أداء عمليات الإنتاج وخفض تكاليف الجودة، سواء المتعلقة بالوقاية أو التقييم أو الفشل الداخلي والخارجي.

الفجوة البحثية: تكمن في أن معظم الدراسات السابقة ركزت على التسويق الرقمي كأداة للترويج وزيادة المبيعات، أو على إدارة الجودة وخفض التكاليف بشكل منفصل، دون دراسة العلاقة المباشرة بين استراتيجيات التسويق الرقمي وتحسين تكاليف الجودة في البيئة الصناعية العراقية، ولا سيما في مصانع مثل النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة. وهذه الفجوة توضح الحاجة إلى دراسة كيفية توظيف أدوات واستراتيجيات التسويق الرقمي لدعم ممارسات إدارة الجودة، وتحقيق تحسين ملموس في التكاليف التشغيلية وجودة المنتجات.

أهمية البحث: من جانب نظري وعملي؛ فالنظري يشمل فهم دور التسويق الرقمي في تعزيز ممارسات إدارة الجودة وتحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة، بينما يشمل الجانب العملي تقديم أدوات واستراتيجيات قابلة للتطبيق في المصنع لتحسين الأداء، خفض التكاليف، وزيادة القدرة التنافسية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تسهم في بناء استراتيجية متكاملة بين التسويق الرقمي وإدارة الجودة، بما يضمن تحقيق الاستدامة والنمو للمصنع في بيئة أعمال ديناميكية.

أهداف البحث:

1ـ دراسة تأثير استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية.

2ـ تحليل تأثير كل أداة من أدوات التسويق الرقمي في مستويات تكاليف الجودة المختلفة: الوقاية، التقييم، الفشل الداخلي، والفشل الخارجي.

3ـ تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد الإدارة على الاستفادة القصوى من التسويق الرقمي في تحسين الجودة وتقليل التكاليف، بما يعزز القدرة التنافسية للمصنع.

1. الإطار النظري والفرضيات البحثية:

وفقاً لـ (Muthuraman, 2023, P: 869-870) بدأ التسويق الرقمي في التسعينيات مع ظهور الإنترنت وتطور الشبكة العالمية، حيث تحولت الشركات تدريجياً من مجرد عرض المعلومات إلى التفاعل مع العملاء والمستخدمين عبر المنصات الرقمية، ومع تقدم تقنيات الويب وتطور الأجهزة الرقمية، أصبح التسويق الرقمي أداة رئيسة لتعزيز العلامات التجارية، وبناء علاقات تفاعلية مع العملاء، وتحقيق أهداف التسويق بشكل أكثر دقة وفعالية، وأصبح الدمج بين الأساليب التقليدية والمنصات الرقمية ضرورياً لتقديم تجربة متكاملة تلبي احتياجات العملاء وتزيد من ولائهم.

ومن وجهة نظر (Kanojia and Rathore, 2025, P: 39) ظهر التسويق الرقمي مع بروز بنية الخادم/العميل وانتشار الحواسيب الشخصية في تسعينيات القرن العشرين، ليشكّل نقلة نوعية في كيفية تفاعل الشركات مع المستهلكين. وقد شكلت تطبيقات إدارة علاقات العملاء (CRM) أساسًا للتسويق القائم على البيانات، إذ مكنت المؤسسات من تحليل سلوك المستهلكين وتحسين تجربة العميل بشكل متسق. وتزامن ذلك مع المنافسة الشديدة بين مزوّدي البرمجيات، مما أدى إلى توسع نطاق الخدمات الرقمية لتشمل التسويق والمبيعات وخدمة العملاء، وأسّس بيئة رقمية متكاملة للترويج وإدارة العلاقة مع العملاء. كما تنامت التسميات المرتبطة بالمفهوم، بما في ذلك التسويق عبر الإنترنت، والتسويق الإلكتروني، والتسويق عبر الويب، إلا أن مصطلح Digital Marketing أصبح الأكثر استخداماً عالمياً منذ عام 2013.

شهد الإعلان الرقمي طفرة كبرى مع تجاوز عدد الإعلانات الإلكترونية 4.5 تريليون إعلان سنوياً بحلول عام 2010، ما يعكس نمواً مستمراً في العائدات الرقمية، وأدى اعتماد أسلوب الإعلانات السلوكية عبر الإنترنت (OBA) إلى استهداف أكثر دقة للمستهلكين، مع إثارة تحديات متزايدة تتعلق بخصوصية البيانات وأمنها، هذا التحول الرقمي أعاد تعريف العلاقة بين العلامات التجارية والمستهلكين، حيث أصبح التفاعل ثنائي الاتجاه، مع توجيه محتوى مخصص وذكي، مما منح الشركات القدرة على بناء ولاء طويل الأمد وتعظيم القيمة السوقية عبر استخدام الوسائط الرقمية بفعالية.

ويرى (Gabelaia and Tchelidze, 2022, P: 188) أن المسوقين يسعون دائماً لتحديد أفضل عناصر استراتيجياتهم وبرامجهم، إذ يعتمد نمو إيرادات الشركة وتفاعل العملاء وقرارات الشراء ودورة حياة المنتج على الحملات الرقمية المخططة استراتيجياً، ومع تزايد أهمية التسويق بالتوازي مع التحول الرقمي، أصبح التواجد الرقمي ضرورياً لبناء صورة إيجابية للعلامة التجارية، وتأثير التجارب الرقمية على قرارات العملاء، كما توفر المقاييس الرقمية أدوات لتحديد الأداء وقياسه وتحسينه لدعم التخطيط والتطوير الاستراتيجي.

وبحسب (Dimitrios et al, 2023, p: 689) يشير مصطلح التسويق الرقمي إلى جميع الأنشطة التسويقية التي تتم عبر الإنترنت تقريبًا، وهو مصطلح شامل يضم جميع أشكال التواصل الرقمي وقنوات الترويج التي يمكن للشركات استخدامها للتواصل مع عملائها الحاليين والمحتملين، تشمل هذه القنوات منصات التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، والبريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية، والتطبيقات المحمولة، وغيرها من الأدوات الإلكترونية التي تسهم في الترويج للعلامة التجارية، وتعزيز تفاعل العملاء وزيادة المبيعات.

ويشير (Patrutiu-Baltes, 2016, P: 62) إلى أن التسويق الرقمي يشمل بشكل أساسي بناء علاقة قائمة على الثقة والولاء مع العملاء، حيث يصبح التسويق الداخلي (Inbound Marketing) المحور الرئيسي في استراتيجيات التسويق الرقمي، من خلال جذب العملاء المحتملين بشكل طبيعي عبر المحتوى والقنوات الرقمية بدلاً من الأساليب التقليدية المباشرة.

ويذهب (Christina et al, 2019, PP: 59-61) إلى أن التسويق الرقمي يؤدي دوراً محورياً في تطوير التواصل التسويقي المتكامل، حيث يستخدم التقنيات الرقمية مثل الحواسيب والهواتف والأجهزة اللوحية للوصول إلى العملاء وتحقيق الأهداف التسويقية. ويعتمد على أدوات متعددة مثل المواقع الإلكترونية، وتحسين محركات البحث، والعلاقات العامة الرقمية، والإعلانات الرقمية، والبريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي بالعلامة التجارية، وتحفيز التفاعل والمشاركة، وزيادة المبيعات بطريقة فعّالة ومخصصة. كما يتيح التسويق الرقمي خلق تجربة متكاملة تجمع بين الأساليب التقليدية والرقمية لتحقيق نتائج أمثل.

ومن وجهة نظر (Nuseir et al, 2023, PP: 31-34) تتمثل استراتيجيات التسويق الرقمي في عدة أدوات رئيسية:

التسويق الفيروسي: نشر الرسائل التجارية بسرعة بين الأفراد، مع انتشار واسع وتكاليف منخفضة.

التسويق عبر البريد الإلكتروني: جذب العملاء الجدد والحفاظ على ولاء العملاء الحاليين من خلال تواصل مستمر وتخصيص الرسائل.

التسويق بالعمولة: تحفيز الجهات الناشرة للمحتوى عبر حوافز مالية لتوليد المبيعات وتحقيق توزيع موسع للحملات الرقمية.

التسويق عبر محركات البحث: تحسين ترتيب المواقع باستخدام الكلمات المفتاحية لزيادة وضوح العلامة التجارية وجذب العملاء المستهدفين.

التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي: تفاعل مباشر وفوري مع العملاء عبر الشبكات الرئيسية مثل فيسبوك وإنستغرام ولينكدإن لتعزيز المشاركة وبناء علاقات قوية.

المدونات المؤسسية: تعزيز العلامة التجارية ونقل المعرفة داخلياً وخارجياً، وتقوية التواصل مع العملاء والجمهور المستهدف.

الشكل (1) استراتيجيات التسويق الرقمي، المصدر من إعداد الباحثين بالاستناد إلى

Nuseir, M. T., El Refae, G. A., Aljumah, A., Alshurideh, M., Urabi, S., & Kurdi, B. A. (2023). Digital marketing strategies and the impact on customer experience: A systematic review. The effect of information technology on business and marketing intelligence systems, 21-44, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-12382-5_2.

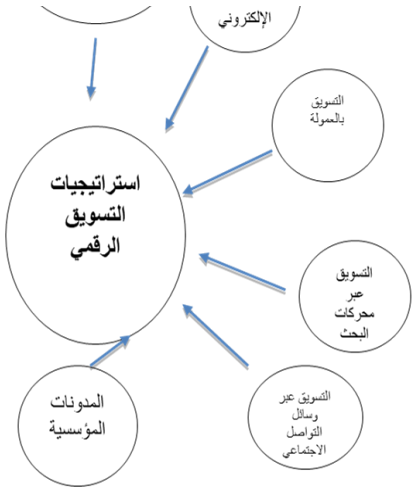

كما توجد أدوات رقمية إضافية تشمل :(Ibid, PP: 34) التطبيقات المحمولة، وأدوات تكوين والتحقق من المنتجات، والقسائم الإلكترونية، والاستطلاعات الرقمية، التي تعزز تجربة العملاء وتزيد الولاء وتدعم سمعة العلامة التجارية.

وبحسب (Purnomo, 2023, P: 55) فإن استراتيجية التسويق الرقمي تمثل الخطط والأساليب التي تستخدمها الشركات للاستفادة من الوسائط الرقمية وتقنيات الإنترنت للترويج للمنتجات والخدمات وبناء التفاعل مع المستهلكين. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الوصول إلى جمهور مستهدف، زيادة التفاعل، وتحقيق تحويلات مربحة، من خلال أدوات مثل تحسين محركات البحث، التسويق بالمحتوى، وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، التسويق عبر المؤثرين، الإعلانات المدفوعة، وتحليل البيانات لفهم سلوك العملاء وتحسين أداء الحملات. كما توفر مزايا مثل الوصول لجمهور أوسع، تفاعل أفضل مع العملاء، قياس دقيق للأداء، مرونة في التكيف مع التغيرات، وزيادة الميزة التنافسية.

وبحسب (Smith, 2011, P: 2) فإن التسويق الرقمي قد يواجه تحديات مستقبلية، حيث هناك قلق متزايد من أن بعض أشكال التسويق الرقمي قد تبدو للمستهلكين متطفلة، وبالتالي مزعجة، فالرسائل التي تقاطع نشاط المستهلك على الإنترنت تولد مشاعر سلبية تجاه العلامة التجارية. ومن الضروري إجراء المزيد من الدراسات لتحديد استراتيجيات التسويق الرقمي التي تجذب المستهلكين وتشاركهم بشكل فعّال دون التسبب في إزعاجهم.

ووفقاً لـ (Mandal and Joshi, 2017, PP: 5428-5429) تشهد اتجاهات التسويق الرقمي تطوراً ملحوظاً، إذ انتقل التركيز من الإعلانات السلبية التقليدية إلى التفاعل النشط والمباشر مع الجمهور، بحيث أصبحت العلاقة بين العلامة التجارية والمستهلك أكثر تواصلًا وتبادلًا للآراء. وتغيّر مفهوم الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي من الكم إلى الجودة في المحتوى والتفاعل، مما يعزز مصداقية العلامة التجارية ويقوي ثقة الجمهور بها. كما أصبحت هذه المنصات تفتح المجال أمام التغذية الراجعة والنقد البنّاء، وهو ما يدفع المؤسسات إلى تحسين خدماتها بصورة مستمرة، وأعاد التسويق الرقمي السيطرة للمستهلك ليختار ما يتفاعل معه ويؤثر في توجهات السوق.

ولبناء استراتيجية رقمية متكاملة، يجب أولاً تحديد الشرائح المستهدفة بدقة عبر إنشاء شخصيات المشتري (Buyer Personas)، التي تمثل النموذج الأمثل للعميل المستهدف، من خلال تحليل المعلومات الكمية مثل الموقع الجغرافي، والعمر، والدخل، إلى جانب المعلومات النوعية كالأهداف، والتحديات، والهوايات، والأولويات، ويساعد هذا الفهم العميق في تصميم محتوى تسويقي أكثر دقة وفعالية، يدعم أهداف المؤسسة ويربطها بالاستراتيجية التسويقية الرقمية لتحقيق تأثير مستدام في بيئة تنافسية ومتغيرة باستمرار.

وبحسب (Al–Ghazi & Mohisen, 2022, p. 15) يُعزى أول تحديد لمفهوم تكاليف الجودة إلى الأمريكيين في الستينيات(Dale & Plunkett, 1991, p. 8) ، رغم اختلاف الآراء حول ما يشمله هذا المفهوم من مصاريف، حيث تم الاتفاق على أن تكاليف الجودة تشمل الفحص وصيانة المنتج والإصلاح، ومع تطور الاهتمام بالموضوع قدمت الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة (ASQC) في عام 1967 كتاباً يحدد مفهوم تكاليف الجودة وأنواع التكاليف المؤثرة عليها، ونُشر بشكل نهائي عام 1974، مما ساعد على نشر المعرفة وصدور العديد من الدراسات والمقالات حول هذا المفهوم.

تنقسم جودة المنتجات إلى جودة التصميم، المتعلقة بالاختلافات في مواصفات المنتج والمواد المستخدمة وإمكانية إعادة التدوير أو الإصلاح، وجودة المطابقة، المرتبطة بالالتزام بالتصنيع وفق التصميم المخطط. (Horngren et al., 2012, p. 672) وقد ساهم Genichi Taguchi في تطوير أساليب هندسية وإحصائية لتحسين الجودة وتقليل التكاليف، مع فلسفة تركز على عدم خفض التكاليف على حساب الجودة، وتحسين الجودة دون زيادة التكاليف، وخفض التكاليف عبر تحسين المنتجات وتقليل الفروق بين المنتج واحتياجات العميل، لتصبح تكاليف الجودة أداة استراتيجية تتحكم بالمصاريف وتحسن الأداء ورضا العملاء والموظفين والمجتمع.(Al–Ghazi & Mohisen, 2022, p. 16)

تم تصنيف عناصر تكاليف الجودة إلى أربعة عناصر رئيسية:

تكاليف الوقاية: تشمل مصاريف التخطيط والتصميم ومنع الأخطاء والعيوب وتدقيق الجودة على المنتجات الجديدة والمخزون.

تكاليف التقييم: المرتبطة بقياس وتقييم المواد والمنتجات والفحص والاختبارات ومراجعة المعدات.

تكاليف الفشل الداخلي: الناتجة عن الأخطاء داخل المنظمة مثل الخردة والتلف وإعادة العمل.

تكاليف الفشل الخارجي: المرتبطة بالمنتجات المعيبة التي تصل العملاء مثل ردود العملاء، تكاليف الضمان، وخسارة السمعة، مع اختلاف التفاصيل حسب نوع الصناعة.(Kumar & Alsada, 2019, pp. 3–4)

ويُفهم عموماً أن تكلفة الجودة تشمل مجموع تكاليف المطابقة، أي الوقاية والتقييم لمنع الجودة الرديئة، وتكاليف عدم المطابقة الناتجة عن الفشل الداخلي والخارجي للمنتجات أو الخدمات، وتشير نماذج مثل P-A-F (Feigenbaum) وكروسبي إلى تصنيف وتحليل هذه التكاليف ضمن الوقاية والتقييم والفشل، بما في ذلك الفرص الضائعة، حيث تبين العلاقة القوية بين زيادة استثمارات الوقاية والتقييم وانخفاض تكاليف الفشل الداخلي والخارجي على المدى الطويل، مع مراعاة تحقيق التوازن بين الأداء المالي وجودة المنتج.(Ittner, 2014, pp. 114–115)

الشكل (2) تكاليف الجودة، المصدر من إعداد الباحثين بالاستناد إلى
Kumar, Y; Alsada, R. Y. (2019). Quality Costs and its impact on competitive advantages in Manufacturing Industries: A Review. See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/338253584.

وبحسب (Arora, 2025, p: 2) تُعَدُّ تكاليف الجودة أداةً أساسية في تمكين المنظمات من إدارة جودة منتجاتها وخدماتها وتحسينها على نحو فعّال. إذ يتيح قياس النفقات المرتبطة بالجودة وتحليلها إمكانية اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تُسهم في ترشيد العمليات التشغيلية وتعزيز رضا الزبائن. وتبرز أهمية تكاليف الجودة في عدة جوانب رئيسة، من أبرزها:

اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات: إذ توفّر تكاليف الجودة معلومات كمية دقيقة تساعد الإدارة العليا في توجيه الموارد نحو مجالات الجودة الأكثر تأثيرًا في الأداء الكلي للمنظمة.

الكشف عن مواطن الهدر واللاَّكفاءة: حيث يُسهم تحليل تكاليف الجودة في تحديد الأنشطة غير ذات القيمة المضافة، بما يفضي إلى رفع كفاءة استغلال الموارد وتحسين العمليات التشغيلية.

تحسين الربحية: إذ يُعد الاستثمار في إدارة الجودة من خلال تتبع تكاليفها وسيلة فعّالة لتعزيز الأرباح عبر ضمان توافق المنتجات مع متطلبات العملاء وتوقعاتهم بشكل مستمر.

تعزيز السمعة المؤسسية: فرفع مستوى الجودة نتيجة تطبيق منهج تكاليف الجودة يُسهم في بناء صورة إيجابية للعلامة التجارية، ويزيد من ثقة العملاء واستدامة ولائهم.

ومن هذا المنطلق، تُعد منهجية تكاليف الجودة ركيزة استراتيجية لا تقتصر على تحديد النفقات المرتبطة بالجودة وإدارتها، بل تتعدى ذلك لتكون محفزًا لتحسين الأداء الشامل، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، ودعم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة في بيئة أعمال تتسم بالتغير والتحدي المستمر.

ويذهب (Reis et al, 2025, P: 3883) تُعَدّ تكاليف الجودة (Cost of Quality - CoQ) أحد الأدوات الجوهرية في قياس مستوى جودة النظام الإنتاجي من خلال تحديد النفقات المترتبة على تحقيق تلك الجودة والمحافظة عليها. وتمثل تكاليف الفحص (Inspection Costs) جزءًا رئيسًا من إجمالي تكاليف الجودة، إذ تسهم في ضمان مطابقة المنتجات للمعايير والمواصفات الفنية المطلوبة. وغالبًا ما يتم تحديد أنشطة الفحص في المراحل السابقة للإنتاج ضمن ما يُعرف بـ تخطيط الفحص (Inspection Planning)، الذي يشمل تحديد الخصائص المطلوب فحصها، وتحديد مواقع أو محطات الاختبار، وآليات الفحص المستخدمة، ومدى التعمق المطلوب في عملية الاختبار، ويُشار إلى هذه الجوانب في الأدبيات بمفاهيم متعددة مثل استراتيجية الفحص، أو خطة ضبط الجودة، إذ تهدف جميعها إلى وضع إطار متكامل لإدارة عمليات الاختبار والرقابة على الجودة. ومن خلال هذا الإطار، يتم تجهيز محطات الفحص بالمعدات التقنية المناسبة، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة، وتطبيق أنظمة دقيقة لتسجيل وتحليل بيانات الفحص. ويُسهم هذا التكامل بين التخطيط والتنفيذ في تعزيز فعالية نظام إدارة الجودة، وتقليل حالات الفشل الإنتاجي، ودعم استدامة الأداء التشغيلي.

وتُعد مراقبة تكلفة الجودة واستراتيجياتها جزءاً رئيساً في تحسين الأداء التنافسي، حيث تختلف أنظمة التصنيع وفق المنتجات والعمليات، ما يتطلب تحديد متغيرات دقيقة لكل سياق(Sousa & Nunes, 2019, p. 1602) ، وتشمل استراتيجيات التحكم: التفتيش الكامل 100٪ أو فحص العينات باستخدام تقنيات إحصائية مثلSPC ، بهدف تقليل تكاليف الفحص والفشل، مع مراعاة قدرة العملية وكفاءة الكشف عن العيوب وتكاليف الإصلاح والمنتجات المعيبة، بما يسهم في تحسين القدرة التنافسية للشركة وخفض الخسائر المالية.

كما قدم Taguchi مفهوم دالة خسارة الجودة $L(y) = k (y - T)^2$ لتقدير الخسائر الناتجة عن أي انحراف عن الهدف في المنتج، مؤكداً أن الإدارة يجب أن تختار مستوى الدقة الذي يقلل التكلفة الإجمالية، عبر الاستثمار الأمثل في الوقاية والتقييم لتقليل تكاليف الفشل الداخلي والخارجي (Taguchi & Clausing, 1990). ويمثل هذا التكامل بين قياس تكاليف الجودة وتحليل الفشل الداخلي والخارجي أداة فعالة لتفسير جهود تحسين الجودة بلغة مالية مفهومة لكل مساهم، ويؤثر بشكل مباشر على تكاليف التشغيل، الأرباح، ورضا العملاء، حيث تشير التقديرات إلى أن 50–80٪ من تكاليف جودة المنتجات تعود إلى الفشل الداخلي أو الخارجي، مع نمو تكلفة الجودة بشكل أبطأ من حجم المبيعات، ما يوضح أهمية الاستثمار الوقائي والتقييم لضمان جودة عالية بأقل تكلفة ممكنة، وبناء عليه يمكن صياغة فرضيات البحث كالآتي:

الفرضية الرئيسية: H1: هناك تأثير معنوي لاستراتيجيات التسويق الرقمي في تكاليف الجودة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق، الفرضيات الفرعية للبحث:

H1-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف الوقاية.

H2-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف التقييم.

H3-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي.

H4-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي. وبناءً على الفرضيات السابقة، تم تطوير النموذج المفاهيمي للدراسة بحيث يُظهر العلاقات بين المتغيرات على النحو الآتي:

استراتيجيات التسويق الرقمي ⟵ **متغير مستقل**، تكاليف الجودة ⟵ **متغير تابع**.

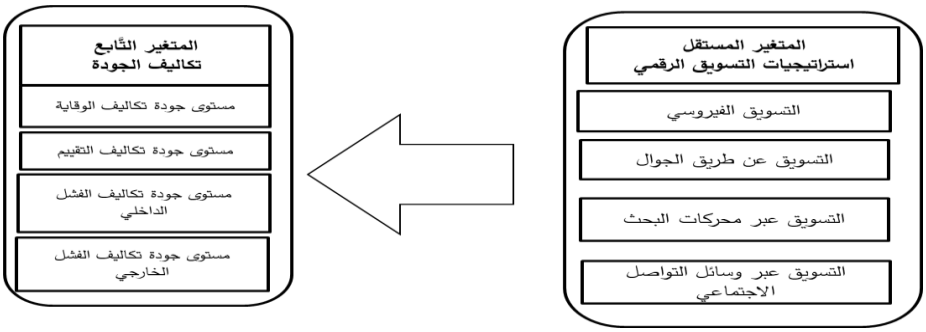

الشكل (3) يظهر النموذج المفاهيمي التطبيقي مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة

2 المواد والطرائق

1.2 تصميم البحث ومنهجيته

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي ضمن إطار المنهج الاستنباطي لتطوير الفرضيات، واستخدمت أسلوب التحليل الوصفي–التحليلي لمعالجة البيانات، حيث تم جمع البيانات الثانوية من مصادرها الموثوقة لتكوين الإطار النظري للبحث، والتي شملت: الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث.

المطبوعات والمنشورات الصادرة عن الوزارات والإدارات والجهات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث.

كما اعتمد البحث على أسلوب المسح الإحصائي من خلال تصميم مناسبة لجمع البيانات الأولية من واقع مجتمع البحث، وذلك لاستخدامها في اختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب والبرامج الإحصائية المناسبة.

2.2 مجتمع وعينة البحث: تمثَّل مجتمع البحث بجميع العاملين في المستويات الإدارية الثلاثة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق. ولضمان شمولية النتائج، تم إجراء مسح شامل (Census) لجميع العاملين، والبالغ عددهم 155 فرداً، بهدف دراسة تأثير استراتيجيات التسويق الرقمي على تكاليف الجودة.

3.2 حدود البحث

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في محافظة البصرة / العراق.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الربع الرابع من العام 2025.

الحدود الموضوعية: تتعلق بالمتغيرات التالية:

المتغير المستقل: استراتيجيات التسويق الرقمي بما يشمل: التسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المتغير التابع: تكاليف الجودة، والتي تشمل: مستوى جودة تكاليف الوقاية، مستوى جودة تكاليف التقييم، مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي، مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي.

3 النتائج والمناقشة:

1.3 أداة الدراسة:

بَعد اطلاع الباحثان على مجموعة من الدارسات والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت استراتيجيات التسويق الرقمي وتكاليف الجودة عموماً، وفي الشركات الصناعية على وجه التحديد، وبناءً على نتائج الدارسة الاستطلاعية التي قام بها الباحثان لمصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية محل الدارسة، اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، مع قيامها بالمقابلات الشَّخصيّة مع عدد من أفراد مجتمع البحث، وقد قام الباحثان بتقسيم الاستبانة إلى محورين الأول تضمن (22) عبارة لمحور استراتيجيات التسويق الرقمي مقسمة إلى أربعة محاور، بينما تضمن القسم الثاني (29) عبارة مقسمة إلى أربعة محاور.

ولمعرفة مدى كفاية حجم عيّنة الدّراسة تم إجراء اختبار KMO، ويوضّح الجدول (1) نتائج الاختبار لعيّنة الدراسة كما يأتي:

الجدول (1) اختبار KMO و Bartlett's لعيّنة الدراسة

KMO and Bartlett's Test		
.875	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
10879.924	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
1275	df	
.000	Sig.	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

نعلم أنّ قيمة مقياس مدى كفاية حجم العيّنة KMO تتراوح قيمته بين الصّفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته المحسوبة من الواحد الصحيح كلما زادت الاعتماديّة والحد الأدنى المقبول للحكم على كفاية حجم العيّنة هو (0.50)، ويتضح من الجدول

أعلاه أن قيمة معامل KMO هي (0.875)، وهي أعلى من 50% وبالتالي حجم العيّنة كاف. بينما نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار Bartlett (0.005) أقل من مستوى المعنوية (0.05) أي أنّ الارتباطات بين المتغيّرات موجودة بدرجة كافية لإجراء التحليل عليها، كما تمَّ اعتمَّاد مقياس ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة و أعطي رقم لكل إجابة، وحسب مجال الإجابة من خلال العلاقة الآتية: (أعلى درجة إجابة– أدنى درجة إجابة)/عدد الإجابات= (5-1)/5=0.8 وبالتالي يكون المجال الأول المقابل للإجابة غير الموافق بشدة هو 1-1.80 وهكذا بالنسبة لبقية المجالات بحيث يكون المدى الفاصل بين كل مجال والمجال الذي يليه هو 0.8 كما في الجدول (2) الآتي:

الجدول (2) درجات التّرميز لكل حالة من حالات الإجابة ومجالها

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.80	بدرجة ضعيفة جداً
1.81 – 2.60	بدرجة ضعيفة
2.61 – 3.40	بدرجة متوسطة
3.41 – 4.20	بدرجة مرتفعة
4.21 - 5	بدرجة مرتفعة جداً

اختبار الثّبات والصّدق: تم حساب معامل (ألفا كرونباخ–Alpha Cronbach) والذي تنتمي قيمته للمجال من الصفر إلى الواحد الصحيح لقياس الثّبات، إذ كلما اقتربت قيمته من الواحد كلما زادت مصداقيّة البيانات في عكس نتائج العيّنة على مجتمع البحث، حسب هذا المعامل لمحاور كل استبانة ولكامل الاستبانات، وحسب معامل الصّدق من خلال إيجاد الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (3) الآتي:

الجدول(3): معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصّدق للاستبانة.

المحور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
كامل استبانة الدراسة	0.972	51
التسويق الفيروسي	957.0	8
التسويق عن طريق الجوال	927.0	4
التسويق عبر محركات البحث	913.0	4
التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي	825.0	6
استراتيجيات التسويق الرقمي	**0.961**	**22**
مستوى جودة تكاليف الوقاية	0.934	9
مستوى جودة تكاليف التقييم	0.864	6
مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي	0.930	8

مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي	0.883	6
تكاليف الجودة	**0.951**	**29**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يتضح من الجدول أعلاه ان جميع قيم معامل ألفا كرونباخ أكبر من 60% وكذلك معامل الصّدق وبالتالي يمكن القول إن بيانات جميع المحاور تتمتع بالثّبات وبالمصداقيّة.

مقياس الصّدق (الاتّساق الدّاخلي لفقرات الاستبانة):

ولاختبار صدق المحتوى لفقرات الاستبانة، قام الباحثان بدراسة علاقة طرفيّات عدّة في الدّراسة مع طرف أساسي كالمتوسّط الإجمالي، واختبار تلك العلاقات؛ حيث كانت العلاقات النّاتجة معنويّة أي ذات دلالة إحصائيّة؛ وكان ذلك مؤشّراً على صدق المقياس، حيث كانت قيمة $Sig = p = 0.000 < \alpha = 0.01$؛ وبذلك يكون الباحثان قد تأكّدا من صدق وثبات فقرات الاستبانة، وأصبحت الاستبانة صالحة للتوزيع على مجتمع الدّراسة الأساسي. ويوضح الجدول (4) صدق فقرات الاستبانة.

الجدول (4) صدق المحتوى

Correlations

		A1	A2	A3	A4	B1	B2	B3	B4	A	B	AB
A1	Pearson Correlation	1	.717**	.811**	.727**	.600**	.578**	.601**	.652**	.937**	.745**	.913**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
A2	Pearson Correlation	.717**	1	.779**	.377**	.355**	.463**	.500**	.525**	.840**	.562**	.766**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
A3	Pearson Correlation	.811**	.779**	1	.643**	.486**	.547**	.618**	.663**	.931**	.707**	.891**

	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
A4	Pearson Correlation	.727**	.377**	.643**	1	.585**	.287**	.308**	.410**	.771**	.491**	.691**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
B1	Pearson Correlation	.600**	.355**	.486**	.585**	1	.493**	.401**	.497**	.576**	.743**	.704**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
B2	Pearson Correlation	.578**	.463**	.547**	.287**	.493**	1	.571**	.603**	.545**	.814**	.720**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
B3	Pearson Correlation	.601**	.500**	.618**	.308**	.401**	.571**	1	.778**	.588**	.838**	.758**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155

B4	Pearson Correlation	.652**	.525**	.663**	.410**	.497**	.603**	.778**	1	.650**	.874**	.812**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
A	Pearson Correlation	.937**	.840**	.931**	.771**	.576**	.545**	.588**	.650**	1	.722**	.939**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
B	Pearson Correlation	.745**	.562**	.707**	.491**	.743**	.814**	.838**	.874**	.722**	1	.916**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
AB	Pearson Correlation	.913**	.766**	.891**	.691**	.704**	.720**	.758**	.812**	.939**	.916**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155	155
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).												

.Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed) .**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

2.3 الاحصاءات الوصفية لعبارات الاستبانة:

يوضّح الجدول (5) متوسط الإجابة لكل عبارة مع الانحراف المعياري لكل منها وذلك لعبارات محاور الاستبانة كما يأتي:

الجدول (5) وصف استجابة العينة

المتغيرات	الرمز	حجم العينة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة للوسط الحسابي
التسويق الفيروسي	**A1**	155	1	5	3.12	.112	1.399	**متوسط**
التسويق عن طريق الجوال	**A2**	155	1	5	3.20	.113	1.411	**متوسط**
التسويق عبر محركات البحث	**A3**	155	1	5	3.31	.105	1.305	**متوسط**
التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي	**A4**	155	1	5	3.13	.094	1.165	**متوسط**
استراتيجيات التسويق الرقمي	**A**	155	1	5	3.19	.093	1.152	**متوسط**
مستوى جودة تكاليف الوقاية	**B1**	155	1	5	2.91	.104	1.293	**متوسط**
مستوى جودة تكاليف التقييم	**B2**	155	1	5	3.14	.096	1.192	**متوسط**
مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي	**B3**	155	1	5	3.40	.098	1.224	**متوسط**
مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي	**B4**	155	1	5	3.51	.092	1.144	**متوسط**
تكاليف الجودة	**B**	155	1	5	3.24	.079	.989	**متوسط**
كامل الاستبانة	**AB**	155	1	5	3.21	.080	.994	**متوسط**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يُظهر الجدول نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (155) مفردة، وهي تمثل حجماً كافياً للتحليل الإحصائي وفق معايير الدراسات الميدانية الكمية. وبالنظر إلى قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور، يتضح أن مستوى

استجابات أفراد العينة قد تمركز حول المستوى المتوسط في جميع المتغيرات الرئيسة والفرعية، مما يعكس وجود إدراك معتدل لدى أفراد العينة تجاه مفاهيم الدراسة ومتغيراتها.

فعلى صعيد استراتيجيات التسويق الرقمي (A)، تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.12) و(3.31)، وهو ما يشير إلى أن اعتماد أساليب التسويق الرقمي كالتسويق الفيروسي والتسويق عبر الجوال ومحركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي لا يزال عند مستوى تطبيقي متوسط في بيئة الدراسة، مما يدل على وجود فرص تطويرية لرفع كفاءة الممارسات التسويقية الرقمية.

أما فيما يتعلق بمتغير تكاليف الجودة (B)، فقد جاءت المتوسطات الحسابية بين (2.91) و(3.51)، حيث سجّل بُعد تكاليف الفشل الخارجي (B4) أعلى متوسط (3.51)، ما يعني أن المنشأة محل الدراسة تواجه نسبًا ملموسة من تكاليف الفشل بعد تسليم المنتج، في حين سجّل بُعد تكاليف الوقاية (B1) أدنى متوسط (2.91)، وهو مؤشر على ضعف نسبي في تطبيق الإجراءات الوقائية المسبقة لضمان الجودة. ويُستنتج من ذلك أن الجهود المؤسسية تُركّز أكثر على معالجة الأخطاء بعد وقوعها، بدلًا من الوقاية منها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكلفة الكلية للجودة على المدى الطويل.

وبالنظر إلى القيم المجمّعة لكل من استراتيجيات التسويق الرقمي (3.19) وتكاليف الجودة (3.24)، فإن النتيجة الكلية للاستبانة (3.21) تدل على أن البيئة التنظيمية قيد الدراسة تتسم بدرجة استجابة متوسطة ومستقرة، الأمر الذي يعكس مستوى نضج إداري متوسط في ممارسات التسويق الرقمي وإدارة الجودة. وتشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز التكامل بين أبعاد التسويق الرقمي وتحسين إدارة تكاليف الجودة، بما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة وتقليل الفاقد التشغيلي.

3.3 اختبار الفرضيات:

H1-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف الوقاية.

لجدول (6): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة تكاليف الوقاية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.639[a]	.409	.393	1.007
a. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يبين الجدول نتائج تحليل ملخص النموذج الإحصائي (Model Summary) الخاص بقياس أثر استراتيجيات التسويق الرقمي (استراتيجية التسويق الفيروسي، استراتيجية التسويق عبر الجوال، استراتيجية التسويق عبر محركات البحث، استراتيجية التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) في مستوى جودة تكاليف الوقاية.

تشير قيمة معامل الارتباط (R = 0.639) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة مقبولة القوة بين استراتيجيات التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف الوقاية، مما يدل على أن التحسن في تطبيق الاستراتيجيات الرقمية يرتبط بارتفاع كفاءة إدارة تكاليف الوقاية ضمن المؤسسة.

أما معامل التحديد (R^2 = 0.409) فيُظهر أن استراتيجيات التسويق الرقمي تفسّر ما نسبته 40.9% من التغير في مستوى جودة تكاليف الوقاية، وهي نسبة مقبولة تعكس قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير جزء معتبر من التباين في المتغير التابع. كما تبيّن القيمة المعدّلة لمعامل التحديد (Adjusted R^2 = 0.393) أن النموذج الإحصائي يتمتع بدرجة جيدة من الملاءمة بعد ضبط أثر عدد المتغيرات المستقلة.

أما الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error = 1.007) فيشير إلى أن الفروق بين القيم الفعلية والمتوقعة لمستوى جودة تكاليف الوقاية محدودة نسبيًا، مما يعزز من دقة النموذج المستخدم في التنبؤ، وتُعد هذه النتائج مؤشراً أوليًا على ملاءمة النموذج الإحصائي للتحليل.

الجدول (7): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي بين أبعاد التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف الوقاية

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	105.197	4	26.299	25.910	.000[b]
	Residual	152.255	150	1.015		
	Total	257.452	154			
a. Dependent Variable: B1						
b. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت (25.910) بدرجة حرية(df1 = 4, df2 = 150) ، وهي قيمة مرتفعة نسبياً مقارنة بالقيمة الجدولية عند مستوى دلالة .($\alpha \leq 0.05$) كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig. = 0.000) أقل من (0.05)، مما يؤكد أن النموذج يتمتع بدلالة معنوية عالية، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تسهم بشكل جوهري في تفسير التغير في المتغير التابع.

كما تبيّن القيم أن مجموع المربعات التفسيري (Regression Sum of Squares = 105.197) يشكل نسبة معتبرة من المجموع الكلي للمربعات (257.452)، أي أن النموذج يفسّر جزءاً كبيراً من التباين في جودة تكاليف الوقاية، وهو ما يتسق مع ما أظهره معامل التحديد في الجدول السابق (R^2 = 0.409)، وتدل هذه النتائج على أن نموذج الانحدار ككل معنوي إحصائياً.

الجدول (8): معاملات الانحدار الخطي (Coefficients) لأثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة تكاليف الوقاية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.842	.265		3.175	.002
	A1	.405	.122	.438	3.309	.001
	A2	-.057	.104	-.062	-.545	.587
	A3	-.012	.129	-.012	-.093	.926
	A4	.330	.113	.297	2.923	.004
a. Dependent Variable: B1						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

تشير النتائج إلى أن الثابت (Constant = 0.842) موجب ودال إحصائياً عند مستوى (Sig. = 0.002)، مما يدل على أن تكاليف الوقاية تمتلك قيمة أساسية موجبة حتى في غياب تأثير المتغيرات المستقلة.

فيما يتعلق بالاستراتيجيات الأربعة:

التسويق الفيروسي (A1) سجّل معاملاً موجباً (B = 0.405) وذو دلالة معنوية عالية (Sig. = 0.001)، وقيمة Beta = 0.438مما يشير إلى أنه يمثل أقوى المتغيرات تأثيراً في تعزيز مستوى جودة تكاليف الوقاية. أي أن اعتماد المؤسسات على التسويق الفيروسي يسهم بشكل واضح في تقليل الأخطاء الوقائية عبر زيادة الوعي المسبق بالجودة ومتطلباتها.

التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (A4) أظهر أيضًا أثراً موجباً ومعنوياً بقيمة (B = 0.330, Sig. = 0.004, Beta = 0.297)، مما يعكس أهمية هذا البعد في دعم كفاءة نظم الوقاية من خلال التفاعل المباشر مع العملاء واستباق المشكلات قبل وقوعها.

في المقابل، لم يظهر كل من التسويق عبر الجوال (A2) والتسويق عبر محركات البحث (A3) أي تأثير معنوي، إذ بلغت قيم الدلالة (Sig. = 0.587, 0.926)على التوالي، وهي أعلى من (0.05)، مما يشير إلى أن هذه القنوات التسويقية لا تسهم بشكل جوهري في تحسين مستوى جودة تكاليف الوقاية ضمن بيئة الدراسة.

وتبيّن قيم معاملات Beta المعيارية أن التسويق الفيروسي يأتي في المرتبة الأولى من حيث القوة التأثيرية، يليه التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بينما يتراجع تأثير التسويق عبر الجوال ومحركات البحث إلى مستويات غير ذات دلالة.

استنادًا إلى النتائج السابقة للتحاليل الثلاثةModel Summary) ، ANOVA، Coefficients)، يتضح أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية(Sig. = 0.000) ، إلا أن التأثيرات الفردية تختلف من بعدٍ لآخر.

وبناءً على عدم دلالة بعض الأبعاد(A2 ، A3)، يمكن القول إن الفرضية الفرعية H1-1 التي تنص على وجود تأثير معنوي لأبعاد التسويق الرقمي مجتمعة في مستوى جودة تكاليف الوقاية تُقبل جزئياً أي أن التأثير الإحصائي المعنوي تحقق فقط لبُعدي التسويق الفيروسي (A1) والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي(A4) ، بينما لم يتحقق لبُعدي التسويق عبر الجوال (A2) والتسويق عبر محركات البحث.(A3)

وعليه، يُستنتج أن فعالية التسويق الرقمي في تحسين تكاليف الوقاية تعتمد على طبيعة المنصة التسويقية ومدى قدرتها على خلق تفاعل استباقي مع العملاء، ما يؤكد أهمية توجيه الجهود المؤسسية نحو القنوات ذات التأثير التفاعلي المباشر في تعزيز جودة أنظمة الوقاية.

H2-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف التقييم.

الجدول (9): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة تكاليف التقييم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.637[a]	.406	.390	.931
a. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

تشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.637$) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة مقبولة بين أبعاد التسويق الرقمي وتكاليف التقييم، ما يعني أن تعزيز تطبيق استراتيجيات التسويق الرقمي يرتبط بتحسين مستوى جودة التقييم في المؤسسات.

أما قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.406$) فتبين أن أبعاد التسويق الرقمي تفسّر ما نسبته 40.6% من التغير في مستوى جودة تكاليف التقييم، وهي نسبة تفسيرية جيدة ضمن البحوث السلوكية والتنظيمية، وتشير إلى أن المتغيرات المستقلة تملك قدرة معتبرة على تفسير التباين في المتغير التابع.

كما أن القيمة المعدلة لمعامل التحديد (Adjusted $R^2 = 0.390$) تؤكد ثبات النموذج واستقراره الإحصائي بعد ضبط عدد المتغيرات المستقلة، ويظهر الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error = 0.931) بقيمة منخفضة نسبياً، مما يدل على أن التقديرات المتوقعة قريبة من القيم الفعلية لدرجات العينة، وبالتالي فإن النموذج يتمتع بدرجة مقبولة من الدقة؛ حيث تُشير هذه النتائج إلى أن النموذج الإحصائي العام يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة.

الجدول (10): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي بين أبعاد التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف التقييم

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	88.894	4	22.223	25.653	.000[b]
	Residual	129.948	150	.866		
	Total	218.842	154			
a. Dependent Variable: B2						
b. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

تشير النتائج إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت (25.653) بدرجة حرية (4, 150)، وهي قيمة مرتفعة نسبيًا مقارنة بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) ، مما يعكس وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig. = 0.000) أقل من (0.05)، وهو ما يؤكد أن النموذج العام للانحدار ذو معنوية إحصائية عالية، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تسهم إسهاماً جوهرياً في تفسير التغير في مستوى جودة تكاليف التقييم.

ويُلاحظ أن مجموع المربعات التفسيري (Regression Sum of Squares = 88.894) يشكل نسبة معتبرة من إجمالي مجموع المربعات(Total = 218.842) ، وهو ما يعزز من قوة النموذج ويدعم ما ظهر سابقًا في تحليل Model Summary من حيث كفاءة أبعاد التسويق الرقمي في تفسير أكثر من (40%) من التباين في المتغير التابع، تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن النموذج يتمتع بدرجة ملاءمة إحصائية عالية

الجدول (11): معاملات الانحدار الخطي (Coefficients) لأثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة تكاليف التقييم

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.882	.245		7.685	.000
	A1	.562	.113	.659	4.974	.000
	A2	-.142	.096	-.169	-1.482	.140

	A3	.353	.119	.387	2.964	.004
	A4	-.387	.104	-.378	-3.708	.000
a. Dependent Variable: B2						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول أعلاه أنّ قيمة الثابت (Constant) بلغت 1.882 عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن مستوى جودة تكاليف التقييم يحتفظ بقيمة موجبة حتى في حال ثبات متغيرات التسويق عند الصفر.

كما تبين أن التسويق الفيروسي (A1) يمارس تأثيراً موجباً ومعنوياً في جودة تكاليف التقييم، حيث بلغت قيمة المعامل B = 0.562عند مستوى دلالة(Sig = 0.000) ، وهو ما يدل على أن زيادة فاعلية أنشطة التسويق الفيروسي تؤدي إلى تحسن ملموس في جودة تكاليف التقييم.

في المقابل، لم يظهر التسويق عبر الجوال (A2) تأثيراً ذا دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة الدلالة(Sig = 0.140 > 0.05) ، مما يعني أن هذا النمط من التسويق لا يسهم بصورة معنوية في تفسير التباين في جودة تكاليف التقييم ضمن العينة المدروسة.

أما التسويق عبر محركات البحث (A3) فقد اتضح أن له تأثيراً موجباً ومعنوياً، حيث بلغت قيمة B = 0.353 عند مستوى دلالة(Sig = 0.004) ، وهو ما يشير إلى أن تطوير هذا النمط يسهم في رفع جودة التكاليف من خلال استهداف أكثر دقة ونتائج قابلة للقياس.

بينما أظهرت النتائج أن التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (A4) يمارس تأثيراً سالباً ومعنوياً في جودة تكاليف التقييم، إذ بلغت قيمة B = -0.387 عند(Sig = 0.000) ، ما يعكس أن الإفراط في الاعتماد على هذا النمط من التسويق قد يؤدي إلى تشتت الموارد أو عدم دقة في تخصيص التكاليف.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن النموذج يفسر علاقات متفاوتة بين أبعاد التسويق الإلكتروني وجودة تكاليف التقييم، حيث تبرز الأهمية الأكبر للتسويق الفيروسي ومحركات البحث بوصفهما أكثر الأنماط تأثيرًا إيجابيًا في تحسين جودة التكاليف.

يتم قبول الفرضية جزئياً ورفضها جزئياً، بمعنى أن تأثير أبعاد التسويق الرقمي على مستوى جودة تكاليف التقييم تحقق لبعض القنوات (A1 وA3)، بينما لم يتحقق أو ظهر سلبًا في قنوات أخرى (A2 وA4).

H3-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي.

الجدول (12): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة *تكاليف الفشل*

الداخلي

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.687[a]	.472	.458	.901
a. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يعكس الجدول أن هناك ارتباطًا مقبولاً بين استراتيجيات التسويق الرقمي المختلفة—والمتمثلة بالتسويق الفيروسي، التسويق عبر الجوال، التسويق عبر محركات البحث، ووسائل التواصل الاجتماعي—ومستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي. قيمة R = 0.687 توضح أن هذه المتغيرات المستقلة مرتبطة بشكل واضح بالمتغير التابع، ما يشير إلى وجود علاقة معنوية بينهما. أما R Square = 0.472، فتشير إلى أن حوالي 47٪ من التباين في جودة تكاليف الفشل الداخلي يمكن تفسيره من خلال هذه الاستراتيجيات الرقمية، وهو مؤشر جيد على قدرة النموذج التنبؤية. وبالنظر إلى Adjusted R Square = 0.458 ، يتضح أن النموذج يحافظ على موثوقيته حتى بعد تعديل عدد المتغيرات، ما يعزز الثقة في النتائج. الانحراف المعياري للأخطاء (Std. Error = 0.901) يظهر أن دقة النموذج مقبولة، مما يعكس قدرة النموذج على تقدير مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي بشكل مناسب.

الجدول (13): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي بين أبعاد التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف *الفشل الداخلي*

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	108.973	4	27.243	33.588	.000[b]
	Residual	121.665	150	.811		
	Total	230.638	154			
a. Dependent Variable: B3						
b. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يوضح جدول ANOVA أن النموذج ككل له قدرة معنوية عالية على تفسير التباين في جودة تكاليف الفشل الداخلي. حيث تبلغ قيمة F = 33.588 مع Sig. = 0.000 ، ما يعني أن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي يمكن

رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. يمثل Sum of Squares للانحدار (108.973) حجم التباين الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، بينما يمثل Sum of Squares للبواقي (121.665) التباين غير المفسر. هذا التوزيع يعكس أن الجزء الأكبر من التباين في جودة تكاليف الفشل الداخلي يمكن تفسيره من خلال استراتيجيات التسويق الرقمي الأربعة، مما يعزز مصداقية النموذج وموثوقيته.

الجدول (14): معاملات الانحدار الخطي (Coefficients) لأثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.950	.237		8.230	.000
	A1	.509	.109	.582	4.658	.000
	A2	-.178	.093	-.205	-1.913	.058
	A3	.529	.115	.564	4.584	.000
	A4	-.421	.101	-.401	-4.172	.000
a. Dependent Variable: B3						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يعكس الجدول التأثير الفردي لكل استراتيجية من استراتيجيات التسويق الرقمي على جودة تكاليف الفشل الداخلي، ويتضح أن كل من التسويق الفيروسي (A1) والتسويق عبر محركات البحث (A3) لهما تأثير معنوي إيجابي على المتغير التابع، حيث بلغت قيم t = 4.658 و4.584 على التوالي، مع Sig. = 0.000 لكل منهما، مما يدل على أن زيادة هذه الاستراتيجيات ترتبط بتحسن مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي بشكل معنوي.

أما التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (A4)، فيظهر له تأثير معنوي سلبي(t = -4.172 ، Sig. = 0.000)، مما يشير إلى أن زيادة الاعتماد على هذه القناة قد ترتبط بانخفاض جودة تكاليف الفشل الداخلي. بالنسبة لـ التسويق عبر الجوال(A2) ، لم يصل التأثير إلى مستوى المعنوية الإحصائية عند0.058 = Sig. ، مما يعني أن تأثيره على جودة تكاليف الفشل الداخلي غير مؤكد إحصائياً.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن النموذج ككل معنوي إحصائياً، وأن الفرضية H3-1 مقبولة جزئياً، حيث توجد علاقة معنوية بين معظم استراتيجيات التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي، مع استثناء التسويق عبر الجوال الذي لم يظهر تأثيراً معنوياً.

H4-1: لـ (للتسويق الفيروسي، التسويق عن طريق الجوال، التسويق عبر محركات البحث، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تأثير معنوي في مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي

الجدول (15): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى *جودة تكاليف الفشل الخارجي*

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.709[a]	.502	.489	.818
a. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يعكس الجدول أن هناك ارتباطاً جيداً نسبياً بين استراتيجيات التسويق الرقمي المختلفة ومستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي. حيث بلغت قيمة R = 0.709 ، ما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التسويق الفيروسي، التسويق عبر الجوال، التسويق عبر محركات البحث، وسائل التواصل الاجتماعي) والمتغير التابع.

تشير قيمة R Square = 0.502 إلى أن حوالي 50.2٪ من التباين في جودة تكاليف الفشل الخارجي يمكن تفسيره من خلال هذه الاستراتيجيات الرقمية، مما يدل على قدرة النموذج التنبؤية العالية. وعند تعديل عدد المتغيرات، تبقى قيمة Adjusted R Square = 0.489مرتفعة نسبياً، ما يعكس استقرار النموذج وموثوقيته.

أما Std. Error of the Estimate = 0.818 ، فهي تظهر أن التقديرات التي يقدمها النموذج دقيقة نسبياً، مما يعزز الثقة في النتائج الأولية؛ حيث يشير هذا الجدول إلى أن استراتيجيات التسويق الرقمي مجتمعة لها تأثير ملموس على جودة تكاليف الفشل الخارجي.

الجدول (16): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي بين أبعاد التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف *الفشل الخارجي*

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	101.215	4	25.304	37.852	.000[b]
	Residual	100.273	150	.668		
	Total	201.489	154			

a. Dependent Variable: B4
b. Predictors: (Constant), A4, A2, A3, A1

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يوضح جدول ANOVA أن النموذج ككل له قدرة معنوية عالية على تفسير التباين في جودة تكاليف الفشل الخارجي؛ حيث بلغت قيمة F = 37.852 مع Sig. = 0.000 ، ما يدل على أن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، ويمكن بالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

يمثل Sum of Squares للانحدار (101.215) حجم التباين الذي يمكن تفسيره بواسطة استراتيجيات التسويق الرقمي الأربعة، بينما يمثل Sum of Squares للبواقي (100.273) التباين غير المفسر، ويعكس هذا التوزيع أن جزءاً كبيراً من التباين في جودة تكاليف الفشل الخارجي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة، مما يعزز موثوقية النموذج ودقته.

الجدول (17): معاملات الانحدار الخطي (Coefficients) لأثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.840	.215		8.551	.000
	A1	.430	.099	.526	4.330	.000
	A2	-.139	.084	-.171	-1.642	.103
	A3	.464	.105	.529	4.431	.000
	A4	-.244	.092	-.248	-2.659	.009
a. Dependent Variable: B4						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يعكس الجدول التأثير الفردي لكل استراتيجية من استراتيجيات التسويق الرقمي على جودة تكاليف الفشل الخارجي؛ حيث يتضح أن كل من التسويق الفيروسي (A1) والتسويق عبر محركات البحث (A3) لهما تأثير معنوي إيجابي على المتغير التابع، حيث بلغت قيم t = 4.330 و4.431 على التوالي، مع Sig. = 0.000 لكل منهما، مما يشير إلى أن زيادة هذه الاستراتيجيات ترتبط بتحسن مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي بشكل معنوي.

أما التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (A4) فيظهر تأثيراً معنوياً سلبياً (t = −2.659 ، Sig. = 0.009)، مما يشير إلى أن الاعتماد المتزايد على هذه القناة قد يرتبط بانخفاض جودة تكاليف الفشل الخارجي. بالنسبة لـ التسويق عبر الجوال(A2) ، لم يصل التأثير إلى مستوى المعنوية الإحصائية عند Sig. = 0.103 ، ما يعني أن تأثيره على جودة تكاليف الفشل الخارجي غير مؤكد إحصائياً.

مما سبق يمكن القول إن النموذج ككل معنوي إحصائياً، وأن الفرضية H4-1 مقبولة جزئياً، حيث توجد علاقة معنوية بين معظم استراتيجيات التسويق الرقمي ومستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي، مع استثناء التسويق عبر الجوال الذي لم يظهر تأثيراً معنوياً.

H1: هناك تأثير معنوي لاستراتيجيات التسويق الرقمي في تكاليف الجودة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق.

الجدول (18): ملخص نموذج الانحدار الخطي لقياس أثر استراتيجيات التسويق الرقمي في مستوى تكاليف الجودة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.722[a]	.522	.519	.686
a. Predictors: (Constant), A				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يبين الجدول أن هناك ارتباطاً جيداً نسبياً بين استراتيجيات التسويق الرقمي ومستوى تكاليف الجودة في مصنع النرجس. حيث بلغت قيمة R = 0.722، مما يشير إلى وجود علاقة واضحة بين المتغير المستقل (استراتيجيات التسويق الرقمي) والمتغير التابع (تكاليف الجودة).

تشير قيمة R Square = 0.522 إلى أن حوالي 52.2٪ من التباين في تكاليف الجودة يمكن تفسيره من خلال استراتيجيات التسويق الرقمي، وهو مؤشر جيد على قوة النموذج التنبؤية. وعند تعديل عدد المتغيرات، تبقى قيمة Adjusted R Square = 0.519 مرتفعة نسبيًا، ما يعكس استقرار النموذج وموثوقيته.

أما Std. Error of the Estimate = 0.686 ، فهي تظهر أن التقديرات التي يقدمها النموذج دقيقة نسبياً، مما يعزز الثقة في النتائج الأولية؛ حيث يشير هذا الجدول إلى أن استراتيجيات التسويق الرقمي مجتمعة لها تأثير مهم وملموس على تكاليف الجودة.

الجدول (19): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي بين استراتيجيات التسويق الرقمي وتكاليف الجودة

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	78.605	1	78.605	166.987	.000[b]

	Residual	72.021	153	.471		
	Total	150.626	154			
a. Dependent Variable: B						
b. Predictors: (Constant), A						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يوضح جدول ANOVA أن نموذج التأثير الكلي لاستراتيجيات التسويق الرقمي على تكاليف الجودة في مصنع النرجس معنوي إحصائياً. حيث بلغت قيمة F = 166.987 مع Sig. = 0.000 ، ما يدل على أن النموذج ذو قدرة عالية على تفسير التباين في تكاليف الجودة ويمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير للمتغير المستقل.

يمثل Sum of Squares للانحدار (78.605) حجم التباين الذي يمكن تفسيره بواسطة استراتيجيات التسويق الرقمي، بينما يمثل Sum of Squares للبواقي (72.021) التباين غير المفسر. ويعكس هذا التوزيع أن الجزء الأكبر من التباين في تكاليف الجودة يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل، مما يعزز موثوقية النموذج ودقته.

الجدول (20): معاملات الانحدار الخطي (Coefficients) لأثر أبعاد التسويق الرقمي في مستوى تكاليف الجودة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.263	.163		7.768	.000
	A	.620	.048	.722	12.922	.000
a. Dependent Variable: B						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 21

يعكس الجدول أن استراتيجيات التسويق الرقمي لها تأثير معنوي وإيجابي على تكاليف الجودة في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية. حيث بلغت قيمة t = 12.922 مع Sig. = 0.000 ، مما يشير إلى أن أي زيادة في استراتيجيات التسويق الرقمي ترتبط بتحسن (زيادة) مستوى تكاليف الجودة بشكل معنوي. كما يظهر أن Beta = 0.722 ، مما يعكس قوة التأثير النسبي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

مما سبق يمكن التأكيد أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، وأن الفرضية H1 مقبولة، حيث توجد علاقة واضحة وإيجابية بين استراتيجيات التسويق الرقمي وتكلفة الجودة في المصنع المدروس.

4 الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات:

1ـ أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن استجابات أفراد العينة تمركزت حول المستوى المقبول إلى المتوسط لكافة المتغيرات، مما يعكس إدراكاً معتدلاً لمفاهيم استراتيجيات التسويق الرقمي وتكلفة الجودة، مع وجود فرص لتطوير ممارسات المؤسسة في كلا المجالين.

2ـ جاءت نتائج التحليل الوصفي لمتغير استراتيجيات التسويق الرقمي بمتوسطات بين (3.12 – 3.31)، ما يشير إلى اعتماد متوسط على أساليب التسويق الفيروسي، التسويق عبر الجوال، محركات البحث، ومواقع التواصل الاجتماعي.

3ـ أظهرت النتائج تفاوتاً بين أبعاد تكاليف الجودة، حيث سجل بُعد تكاليف الفشل الخارجي أعلى متوسط (3.51)، وبُعد تكاليف الوقاية أدنى متوسط (2.91)، ما يشير إلى تركيز المصنع على معالجة الأخطاء بعد وقوعها بدلاً من الوقاية، وهو ما قد يزيد الكلفة الإجمالية للجودة على المدى الطويل.

4ـ أظهرت نتائج التحليل وجود علاقات إيجابية مقبولة إلى متوسطة بين استراتيجيات التسويق الرقمي وأبعاد تكاليف الجودة المختلفة:

- تأثير التسويق الفيروسي (A1) كان إيجابياً ومعنوياً على جميع أبعاد تكاليف الجودة.
- أثر التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (A4) كان إيجابياً على بعض الأبعاد وسلبياً على أخرى، مما يعكس حساسية تأثيره وفق نوع التكلفة.
- لم يظهر التسويق عبر الجوال (A2) ومعظم محركات البحث (A3) تأثير معنوي على بعض أبعاد التكلفة، ما يشير إلى محدودية فاعليتهما في الدراسة.

5ـ إن فعالية استراتيجيات التسويق الرقمي في تحسين جودة التكلفة تعتمد على طبيعة القناة التسويقية ومدى قدرتها على خلق تفاعل استباقي مع العملاء، مع التركيز على القنوات ذات التأثير المباشر مثل التسويق الفيروسي ووسائل التواصل الاجتماعي.

6ـ بلغت قدرة النموذج على تفسير التباين في أبعاد تكاليف الجودة بين 40٪ و52٪، ما يعكس قدرة جيدة للمتغير المستقل على التنبؤ بالتغيرات في المتغير التابع ضمن بيئة الدراسة.

2.4 التوصيات

1ـ تعزيز ممارسات التسويق الفيروسي ووسائل التواصل الاجتماعي: التركيز على القنوات الأكثر تأثيراً في رفع جودة تكاليف الوقاية والتقييم والفشل الداخلي والخارجي.

2ـ تطوير آليات الوقاية: زيادة الاستثمار في إجراءات الوقاية لضمان الجودة وتقليل تكاليف الفشل، وذلك بالاعتماد على استراتيجيات التسويق الرقمي لرفع وعي الموظفين والعملاء بمفاهيم الجودة المبكرة.

3ـ تقييم فعالية القنوات الرقمية الأقل تأثيرًا: مراجعة استراتيجيات التسويق عبر الجوال ومحركات البحث وتحسين استخدامها أو توجيهها نحو أهداف أكثر وضوحًا لزيادة فعاليتها.

4ـ التكامل بين التسويق الرقمي وإدارة الجودة: وضع خطط استراتيجية لدمج الأنشطة الرقمية مع نظم إدارة الجودة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة وخفض الفاقد التشغيلي.

5ـ تعزيز التدريب والتثقيف المؤسسي: تنظيم برامج تدريبية للموظفين لتعزيز مهارات استخدام استراتيجيات التسويق الرقمي بما يساهم في تحسين جودة تكاليف المنتج والخدمة

3.4 محددات الدراسة

1ـ اقتصار العينة على عاملين واستبانات داخل مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية، ما قد يقلل من إمكانية تعميم النتائج على بيئات صناعية أخرى.

2ـ اعتماد الدراسة على الأساليب الكمية والتحليل الإحصائي، دون استخدام المقابلات أو البيانات النوعية، مما قد يقلل من فهم السياق التفصيلي لبعض النتائج.

3ـ محدودية عدد القنوات الرقمية المدروسة، حيث لم تشمل الدراسة كافة استراتيجيات التسويق الرقمي المتاحة في السوق.

4ـ تأثير العوامل البيئية والتنظيمية غير المقاسة، والتي قد تلعب دوراً في تحديد كفاءة استراتيجيات التسويق الرقمي وتكاليف الجودة.

4.4 التوجهات المستقبلية

1ـ إجراء دراسات مستقبلية تشمل أكثر من قطاع صناعي لتأكيد قابلية تعميم النتائج وتحديد الفروقات القطاعية.

2ـ دمج البيانات النوعية والميدانية مع التحليل الكمي لتعميق فهم العوامل المؤثرة على تكاليف الجودة واستراتيجيات التسويق الرقمي.

3ـ دراسة تأثير القنوات الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي التسويقي، الميتافيرس، والتسويق عبر الواقع المعزز على جودة تكاليف الإنتاج.

4ـ تحليل العلاقات الطولية لتحديد أثر استراتيجيات التسويق الرقمي على تكاليف الجودة على المدى الطويل، بما يساعد في وضع استراتيجيات وقائية أكثر فاعلية.

5ـ التركيز على الابتكار في إدارة الجودة والتسويق الرقمي لتقليل الفاقد وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

المراجع:

1. Al–Ghazi, M. A. A; Mohisen, A. J. (2022). The role of quality costs in improving products and achieving competitive advantages. World Economics & Finance Bulletin (WEFB) Available Online at: https://www.scholarexpress.net, Vol. 6, January 2022, ISSN: 2749-3628.
2. ANCA, P. (2023). THE ROLE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN DIGITAL MARKETING STRATEGIES. Annals of Constantin Brancusi University of Târgu-Jiu. Economy Series/Analele Universităţii 'Constantin Brâncuşi' din Târgu-Jiu Seria Economie, (3), https://www.utgjiu.ro/revista/ec/pdf/2023-03/15_PopescuAnca.pdf.
3. Arora, V. (2025). Quality Costing: A Key Tool for Enhancing Customer Satisfaction and Efficiency. EXPLORESEARCH Учредители: Inspira, 1(03), 57-64, https://www.mgmpublications.com/uploads/volume/1737200302.pdf.

4. Christina, I. D., Fenni, F., & Roselina, D. (2019). Digital marketing strategy in promoting products. Management And Entrepreneurship: Trends Of Development, 4(10), 58-66, https://management-journal.org.ua/index.php/journal/article/view/137.
5. Dimitrios, B., Ioannis, R., Angelos, N., & Nikolaos, T. (2023). Digital marketing: The case of digital marketing strategies on luxurious hotels. *Procedia Computer Science*, *219*, 688-696, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877050923003496.
6. Gabelaia, I., & Tchelidze, L. (2022). The significance of digital marketing strategies for continuity of SMEs. International Journal of Management, Knowledge and Learning, 11(3), 187-196, https://www.academia.edu/download/99000321/49.pdf.
7. Ibrahim, D., Nurjannahe, D., Mohyi, A., Ambarwati, T., Cahyono, Y., Haryoko, A. E., ... & Jihadi, M. (2021). The effect of digital marketing, digital finance, and digital payment on finance performance of Indonesian SMEs. International Journal of Data and Network Science, 6(1), 37-44, http://repository.unusa.ac.id/8617/.
8. Ittner, C. H. D (2014). Exploratory evidence on the behavior of quality costs. Operations Research, Vol. 44, No.1, Special Issue on New Directions in Operations Management (Jan. - Feb., 1996), pp. 114-130, p: 114-115.
9. Kanojia, K., & Rathore, T. (2025). Digital Marketing Strategies for Small Businesses. International Journal of Innovations in Science, Engineering and Management, 38-45, https://ijisem.com/journal/index.php/ijisem/article/view/219.
10. Mandal, P., & Joshi, N. (2017). Understanding digital marketing strategy. International Journal of Scientific Research and Management, 5(6), 5428-5431, https://www.academia.edu/download/53578258/11_ijsrm.pdf.
11. Muthuraman, D. S. (2023). Rejuvenate the digital marketing strategies. International Journal of Research and Innovation in Social Science,

International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), 7(6), 869-874, https://www.researchgate.net/profile/Subrahmanian-Muthuraman/publication/372227612_Rejuvenate_the_Digital_Marketing_Strategies/links/66d6ad36bd201736676756ac/Rejuvenate-the-Digital-Marketing-Strategies.pdf.

12. Nuseir, M. T., El Refae, G. A., Aljumah, A., Alshurideh, M., Urabi, S., & Kurdi, B. A. (2023). Digital marketing strategies and the impact on customer experience: A systematic review. The effect of information technology on business and marketing intelligence systems, 21-44, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-12382-5_2.
13. Patrutiu-Baltes, L. (2016). Inbound Marketing-the most important digital marketing strategy. Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Series V: Economic Sciences, 61-68, https://webbut.unitbv.ro/index.php/Series_V/article/view/3946.
14. Purnomo, Y. J. (2023). Digital marketing strategy to increase sales conversion on e-commerce platforms. Journal of Contemporary Administration and Management (ADMAN), 1(2), 54-62,
15. Reis, A. M., Dall-Orsoletta, A., Nunes, E., Costa, L., & Sousa, S. (2025). Quality costs and Industry 4.0: inspection strategy modelling and reviewing. The International Journal of Advanced Manufacturing Technology, 136(9), 3883-3897, https://link.springer.com/article/10.1007/s00170-024-13184-9.
16. Smith, K. T. (2011). Digital marketing strategies that Millennials find appealing, motivating, or just annoying. Journal of Strategic Marketing, 19(6), 489-499, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/0965254X.2011.581383.
17. Sousa, S; Nunes, E (2019). Integrating quality costs and real-time data to define quality control. 29th International Conference on Flexible Automation and Intelligent Manufacturing, 38 (2019) 1600–1607, p: 1602.

18. Tariq, E., Muhammad, A., Iman, A., & Sulieman, A. H. (2021). The effect of digital marketing capabilities on organizational ambidexterity of the information technology sector. International Journal of Data and Network Science, 6(2), 401-408, https://hira.hope.ac.uk/id/eprint/3767/.

السيد/ة العزيز/ة تحية طيبة

يقوم الباحثان بإجراء دراسة علمية بعنوان: "**دور استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة: دراسة ميدانية في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق.**"

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات إعداد البحث العلمي. يرجى التكرم بالإجابة على بنود الاستبانة بدقة وموضوعية، حيث يمثل رأيكم قيمة علمية مضافة لإتمام هذه الدراسة بالشكل الأمثل. وتؤكد الدراسة أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستستخدم حصراً للأغراض البحثية، ولن يتم الإفصاح عنها لأي جهة خارجية.

الأسئلة التخصصية						
	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: استراتيجيات التسويق الرقمي						
	التسويق الفيروسي					
1	أجد أن المعلومات التي ينقلها إليّ زملائي في العمل موثوقة.					
2	أستفيد من خبرات وتجارب زملائي السابقين عند اتخاذ قرارات تتعلق بالعمل أو استخدام المواد والمعدات.					
3	أقوم بمشاركة المعلومات التي أحصل عليها من زملائي حول أساليب العمل أو جودة المواد مع الآخرين في المصنع.					
4	أستخدم وسائل الاتصال الحديثة (مثل البريد الإلكتروني أو نظام الطلبات الإلكتروني) لتسريع إنجاز الطلبيات أو الأعمال المطلوبة مني.					

5	يساهم استخدام أجهزة الحاسوب في زيادة كفاءة الاتصال بالإنترنت في مكان عملي.					
6	أستخدم أجهزة الحاسوب لمتابعة أداء أنشطة المصنع (كالشراء، الإنتاج، التوزيع...).					
7	أطلع على قواعد البيانات أو السجلات الموجودة في المصنع للاستفادة منها في تحسين جودة العمل أو تطوير المنتجات.					
8	يسهم الموقع الإلكتروني للمصنع في تحسين الخدمات المقدمة لنا كعاملين.					
	التسويق عن طريق الجوال					
9	يقوم مصنعنا بإرسال رسائل نصية إلى العملاء عن طريق الجوال توضح لهم المنتجات التي تقدمها					
10	يقوم مصنعنا بالبحث والتطوير المستمر لاكتساب الفرص التسويقية الجديدة التي تشبع رغبات العملاء غير المشبعة عن طريق الجوال.					
11	يوفر مصنعنا خدمات متعددة ومتنوعة نخبر العملاء بها من خلال رسائل.SMS					
12	يعمل مصنعنا على تطوير منتجاته الحالية ونخبر العملاء بها عن طريق رسائل الوسائط المتعددة وال.SMS					
	التسويق عبر محركات البحث					
13	عادةً ما يقدم الموظفون في مصنعنا أفكار جديدة ويطرحونها عبر محركات البحث كالغوغل					
14	إن الموظفون راضون عن سياسة وبرامج الإبداع وتوليد الأفكار في مصنعنا وهم يعرضون كل ذلك عبر محركات البحث					
15	يستخدم مصنعنا محركات البحث لاستقصاء آراء العملاء حول جودة منتجاته					
16	يستمر مصنعنا في تشجيع الموظفين على اكتساب المهارات والمعارف والأفكار الجديدة ومشاركة الزملاء فيها لاستخدامها في العمل ومشاركتها مع العملاء عبر محركات البحث كغوغل و...إلخ					
	التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي					

17	يستخدم م مصنعنا الفيسبوك للترويج لمنتجاته وإعطاء صورة جيدة عنها					
18	يستخدم مصنعنا الوتس آب للترويج لمنتجاته وإعطاء صورة جيدة عنها					
19	يستخدم مصنعنا التلغرام للترويج لمنتجاته وإعطاء صورة جيدة عنها					
20	يستخدم مصنعنا الفايبر للترويج لمنتجاتها وإعطاء صورة جيدة عنها					
21	يستخدم مصنعنا الأنستغرام للترويج لمنتجاتها وإعطاء صورة جيدة عنها					
22	لدى مصنعنا قناة على اليوتيوب يعرض منتجاته من خلالها					
	المحور الثاني: تكاليف الجودة					
	مستوى جودة تكاليف الوقاية	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
1	تعي إدارة مصنعنا أهمية تكاليف تجهيز وتنفيذ برامج التدريب المتعلقة بالجودة					
2	تهتم إدارة مصنعنا بتكاليف صيانة ومعايرة أجهزة القياس والاختبار للحفاظ على دقتها					
3	تؤكد إدارة مصنعنا على تكاليف دراسات قدرات العمليات الإنتاجية					
4	تلتزم إدارة مصنعنا بمبدأ تخطيط التفتيش للعمليات الإنتاجية والخدمات					
5	تؤكد إدارة مصنعنا أن خدماتها مطابقة لاحتياجات فئات المتعاملين					
6	تقوم إدارة مصنعنا بالتحقق من تكاليف تخطيط نظام الجودة بشكل مستمر					
7	تُقيم إدارة مصنعنا تكاليف الجودة لدى الموردين بشكل مستمر					
8	تهتم إدارة مصنعنا بتقييم تنفيذ النشاطات في خطتها الشاملة للجودة					

9	تدعم الإدارة العليا لمصنعنا تكاليف برامج ضمان الجودة وبشكل مستمر					
	مستوى جودة تكاليف التقييم	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
10	تهتم إدارة مصنعنا بتكاليف تفتيش واختبارات المواد المشتراة والتي ستدخل في عملية التصنيع وذلك لضمان مطابقتها للمواصفات المحددة					
11	تعتمد إدارة مصنعنا على الأساليب الإحصائية لتحديد تكاليف التفتيش خلال العمليات الإنتاجية					
12	تقوم الإدارة العليا في مصنعنا بتحديد تكاليف الفحص النهائي للخدمات قبل القيام بعملية توريدها					
13	تؤكد إدارة مصنعنا على حساب تكاليف تقييم المخزون بهدف الاطمئنان على عدم هبوط قيمة الخدمات المخزنة					
14	تهتم إدارة مصنعنا بتكاليف تجميع ومعالجة بيانات التفتيش والاختبار التي تستخدم لتقييم العمل					
15	تتحمل مصنعنا التكاليف المتعلقة بمنع الوحدات المعيبة قبل شحنها					
	مستوى جودة تكاليف الفشل الداخلي	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
16	قدرت إدارة مصنعنا عدد الوحدات التالفة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة والتي لم تتمكن من معالجتها					
17	حددت إدارة مصنعنا تكلفة كل وحدة من الوحدات التالفة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة					
18	حددت إدارة مصنعنا عدد الوحدات المعيبة والمنتجة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة والتي تم إعادة تصنيعها					
19	قدرت إدارة مصنعنا تكلفة إعادة تصنيع كل وحدة من الوحدات المنتجة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة					

20	قدرت إدارة مصنعنا تكاليف الخردة والإصلاح نتيجة التوريدات والخدمات غير المطابقة الواردة من الموردين					
21	قامت إدارة مصنعنا بتحليل تكاليف الفشل نتيجة القيام بعملية التخزين					
22	قدرت إدارة مصنعنا تكلفة بيع الخدمات بسعر أقل نتيجة لاحتوائها على عيب أو أكثر					
23	قامت إدارة مصنعنا بتقدير تكلفة إعادة الفحص والتفتيش للخدمات التي تم إعادة إنتاجها وإعادة فحصها واختبارها					
	مستوى جودة تكاليف الفشل الخارجي	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
24	تلتزم مصنعنا بتحمل تكاليف استقبال وتبديل الخدمات المعيبة المرتجعة من المتعاملين خلال فترة الضمان					
25	يتحمل مصنعنا تكاليف إدارة الشكاوى بسبب وجود عيوب في المنتجات التي تم بيعها للمتعاملين					
26	يلتزم مصنعنا بمعالجة المنتجات المعيبة عند استلامها من قبل المتعاملين وذلك بسبب وجود عيوب فيها					
27	يتحمل مصنعنا تكلفة إرضاء المتعاملين عند حدوث مشكلات تتعلق بالمنتج					
28	يتحمل مصنعنا كافة التكاليف المنفقة بعد شحن الخدمات المعيبة إلى المتعاملين					
29	يتحمل مصنعنا كافة التكاليف التي يتحملها المتعاملين عند استلام المنتجات المعينة					

أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الإعدادية

م. د إخلاص خلف لفته

مديرية تربية الرصافة الثانية – اعدادية جسر ديالى التجارية – العراق

ekhlas.abboodi@gmail.com

009647711839108

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية، وذلك من خلال الكشف عن مدى فاعلية هذه الاستراتيجية التعليمية الحديثة في تنمية الفهم والاستيعاب للمفاهيم العقدية مقارنة بالطريقة التقليدية المتبعة في التدريس. وانطلق البحث من مشكلة مفادها وجود ضعف نسبي في استيعاب بعض طلاب المرحلة الإعدادية للمفاهيم العقدية نتيجة اعتماد أساليب تدريس تقليدية لا تراعي الفروق الفردية ولا توظف التقنيات الحديثة بصورة فعالة.

واعتمد البحث المنهج التجريبي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة الدراسة، إذ تم اختيار عينة من طلاب المرحلة الإعدادية وتقسيمهم إلى مجموعتين: تجريبية درست باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية، وضابطة درست بالطريقة الاعتيادية، مع إعداد اختبار لقياس مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة. وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية، مما يدل على فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في تعزيز استيعاب المفاهيم العقدية وتنظيم المعلومات وربطها بصورة أكثر وضوحًا وتفاعلية.

وخلص البحث إلى أن توظيف الخرائط الذهنية الإلكترونية يسهم في تحسين استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة من خلال تنظيم عرض المفاهيم بصورة بصرية مترابطة تساعد على الفهم بصورة أفضل. وأوصى البحث بضرورة اعتماد استراتيجيات تعليمية حديثة قائمة على التكنولوجيا في تدريس التربية الإسلامية، وتدريب المدرسين على تصميم واستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية داخل البيئة الصفية.

الكلمات المفتاحية:

الخرائط الذهنية الإلكترونية، مفاهيم العقيدة الإسلامية، المرحلة الإعدادية، استراتيجيات التدريس الحديثة.

The impact of teaching using electronic mind maps on the comprehension of Islamic doctrine concepts among middle school students.

Dr. Ikhlas khalaf lafta

Second Directorate of Education Rusafa

Diyala Bridge Preparatory School

Abstract

This study aims to identify the effect of teaching using electronic mind maps on the comprehension of Islamic creed concepts among secondary school students. The study seeks to reveal the effectiveness of this modern teaching strategy in enhancing students' understanding and comprehension of doctrinal concepts compared with traditional teaching methods. The research problem stems from the noticeable weakness in students' comprehension of some Islamic creed concepts due to reliance on conventional teaching methods that do not adequately consider individual differences or effectively employ modern educational technologies.

The study adopted the experimental method as the most suitable approach for the nature of the research. A sample of secondary school students was divided into two groups: an experimental group taught using electronic mind maps and a control group taught using the conventional method. A test was designed to measure students' comprehension of Islamic creed concepts. The results showed statistically significant differences in favor of the experimental group, indicating the effectiveness of electronic mind maps in enhancing comprehension, organizing information, and linking concepts more clearly and interactively.

The study concluded that the use of electronic mind maps contributes to improving students' comprehension of Islamic creed concepts through organizing concepts visually and facilitating meaningful understanding. The study recommends adopting technology-based teaching strategies in Islamic education and training teachers to design and employ electronic mind maps effectively in classroom settings.

Keywords:

Electronic Mind Maps, Islamic Creed Concepts, Secondary School Students, Modern Teaching Strategies.

المقدمة

شهدت العملية التعليمية في العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا نتيجة التقدم التكنولوجي والمعرفي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طرائق وأساليب التدريس الحديثة، إذ لم يعد المتعلم مجرد متلقٍ للمعلومات، بل أصبح محور العملية التعليمية وركيزتها الأساسية. ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات تدريسية حديثة تسهم في تنمية التفكير وتنظيم المعرفة وتعزيز قدرة الطلبة على الفهم والاستيعاب، ومن بين هذه الاستراتيجيات الخرائط الذهنية الإلكترونية التي تُعد من الوسائل التعليمية المعاصرة القائمة على توظيف التكنولوجيا في تنظيم المعلومات وربط الأفكار بطريقة بصرية تساعد على ترسيخ المفاهيم في ذهن المتعلم.

وتكتسب مادة العقيدة الإسلامية أهمية خاصة في بناء شخصية الطالب فكريًا وسلوكيًا، لما تتضمنه من مفاهيم إيمانية وقيم دينية تسهم في تكوين الاتجاهات الصحيحة وتعزيز الانتماء الديني والأخلاقي. إلا أن تدريس مفاهيم العقيدة الإسلامية ما يزال في كثير من الأحيان يعتمد على الأساليب التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين، مما يؤدي إلى ضعف استيعاب الطلبة للمفاهيم المجردة وصعوبة ربطها بالواقع العملي. ومن هنا تبرز أهمية البحث في استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية بوصفها أداة تعليمية تساعد في تبسيط المفاهيم العقدية وتنظيمها بصورة مترابطة تسهّل على الطلبة فهمها واستيعابها.

كما أن الخرائط الذهنية الإلكترونية تمتاز بقدرتها على جذب انتباه الطلبة وإثارة دافعيتهم نحو التعلم، فضلًا عن دورها في تنمية مهارات التفكير البصري والتفاعل الإيجابي داخل الصف الدراسي، الأمر الذي يجعلها من الأساليب الحديثة التي يمكن أن تسهم في تطوير تدريس التربية الإسلامية بصورة عامة ومفاهيم العقيدة بصورة خاصة. وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى الكشف عن أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية، وبيان مدى فاعلية هذه الاستراتيجية مقارنة بالطريقة التقليدية في التدريس.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية توظيف التقنيات الحديثة في تطوير العملية التعليمية، ولا سيما في مجال تدريس التربية الإسلامية، إذ يسعى البحث إلى بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الخرائط الذهنية الإلكترونية في تعزيز استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية، فضلًا عن إسهامه في تقديم نموذج تدريسي حديث يساعد المدرسين على الانتقال من الأساليب التقليدية إلى أساليب أكثر تفاعلية وتشويقًا، بما يسهم في رفع مستوى التحصيل العلمي وتنمية مهارات التفكير والتنظيم المعرفي لدى الطلبة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية.

- الكشف عن الفروق في مستوى الاستيعاب بين الطلبة الذين يدرسون باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية والطلبة الذين يدرسون بالطريقة التقليدية.
- بيان مدى فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في تنظيم المفاهيم العقدية وتسهيل فهمها.
- الإسهام في تطوير طرائق تدريس التربية الإسلامية من خلال توظيف التقنيات التعليمية الحديثة.
- تقديم توصيات تساعد المدرسين على استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية داخل البيئة الصفية.

مشكلة البحث

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة البحث في الكشف عن أثر استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في تنمية استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الصف الخامس الإعدادي، بوصف الاستيعاب المستوى المعرفي الذي يعكس فهم الطلبة للمفاهيم العقدية وقدرتهم على تفسيرها وربطها، بعيداً عن قياس مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية بمفهومه العام. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

- ما أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية؟

فرضية البحث

يفترض البحث وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة في اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية، ولصالح طلاب المجموعة التجريبية الذين يدرسون باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية.

مجتمع البحث وعينته

تكوَّن مجتمع البحث من جميع طلاب الصف الخامس الإعدادي في المدارس الإعدادية الحكومية النهارية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الأولى للعام الدراسي (2025–2026). أما عينة البحث فقد اختيرت قصدياً من مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الأولى، ثم وُزّع أفراد العينة عشوائياً إلى مجموعتين متكافئتين؛ مجموعة تجريبية بلغ عدد أفرادها (30) طالباً درست باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية، ومجموعة ضابطة بلغ عدد أفرادها (30) طالباً درست بالطريقة الاعتيادية، ليصبح العدد الكلي لعينة البحث (60) طالباً.

أما عينة البحث، فقد اختيرت بطريقة قصدية من إحدى المدارس الإعدادية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الأولى، بعد التأكد من توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق استراتيجية الخرائط الذهنية الإلكترونية، ثم وُزّع أفراد العينة عشوائيًا إلى مجموعتين متكافئتين: مجموعة تجريبية بلغ عدد أفرادها (30) طالبًا، درست باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية، ومجموعة ضابطة بلغ عدد أفرادها (30) طالبًا، درست بالطريقة الاعتيادية، ليصبح العدد الكلي لعينة البحث (60) طالبًا.

حدود البحث

أولاً– الحدود البشرية

اقتصر البحث على طلاب الصف الخامس الإعدادي في المدارس الإعدادية الحكومية النهارية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الأولى، بوصفهم الفئة المستهدفة في الدراسة.

ثانياً– الحدود المكانية

اقتصر تطبيق البحث على مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الأولى، وذلك لملاءمة ظروفها لتطبيق التصميم التجريبي وتوافر الإمكانات اللازمة لتنفيذ إجراءات الدراسة.

ثالثاً– الحدود الزمانية

نُفذت إجراءات البحث خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2025–2026، وشملت مدة إعداد أدوات البحث وتنفيذ البرنامج التجريبي وتطبيق الاختبار وتحليل النتائج.

رابعاً– الحدود المعرفية (الموضوعية)

اقتصر البحث على دراسة أثر استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية الواردة في كتاب التربية الإسلامية المقرر لطلاب الصف الخامس الإعدادي، دون التوسع إلى بقية موضوعات المادة الدراسية أو المراحل التعليمية الأخرى.

تحديد المصطلحات

أولًا: الأثر

هو التغير أو النتيجة التي تحدث نتيجة استخدام متغير معين في موقف تعليمي محدد، ويُقصد به في هذا البحث مقدار التحسن في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية الناتج عن استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية.

ثانيًا: الخرائط الذهنية الإلكترونية

هي مخططات بصرية رقمية تُستخدم لتنظيم الأفكار والمعلومات بصورة متفرعة ومترابطة، يتم إعدادها باستخدام الحاسوب أو التطبيقات الإلكترونية، بهدف تسهيل التعلم وتنمية الفهم والاستيعاب.

ثالثًا: الاستيعاب

هو قدرة الطالب على فهم المفاهيم والمعاني وإدراك العلاقات بينها والقدرة على تفسيرها وتوظيفها بصورة صحيحة.

رابعًا: مفاهيم العقيدة الإسلامية

هي مجموعة المبادئ والأفكار الإيمانية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، المتعلقة بالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر، والتي تُدرّس ضمن مادة التربية الإسلامية.

خامسًا: المرحلة الإعدادية

هي المرحلة التعليمية التي تلي المرحلة المتوسطة في النظام التعليمي العراقي، وتهدف إلى إعداد الطلبة علميًا وتربويًا قبل الالتحاق بالتعليم الجامعي.

التمييز بين التحصيل والاستيعاب

يميز البحث الحالي بين مفهومي التحصيل والاستيعاب؛ فمستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية يمثل الحصيلة الكلية لما يكتسبه المتعلم من معارف ومهارات واتجاهات نتيجة عملية التعلم، ويقاس عادة بالاختبارات التحصيلية التي تغطي مستويات معرفية متعددة. أما الاستيعاب فيمثل أحد المستويات المعرفية التي تعكس قدرة المتعلم على فهم المفاهيم وتفسيرها وإدراك العلاقات بينها وتطبيقها في مواقف مشابهة. وانطلاقاً من ذلك، فإن البحث الحالي لا يستهدف قياس مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية بمفهومه الشامل، وإنما يركز على قياس مستوى استيعاب الطلبة لمفاهيم العقيدة الإسلامية، ولذلك صُممت أداة البحث لقياس هذا الجانب تحديداً.

المبحث الأول

الإطار النظري للخرائط الذهنية الإلكترونية ومفاهيم العقيدة الإسلامية

شهدت العملية التعليمية في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة الثورة التكنولوجية والمعرفية التي انعكست بصورة واضحة على طرائق وأساليب التدريس الحديثة، إذ أصبح من الضروري الانتقال من الأساليب التقليدية القائمة على التلقين والحفظ إلى أساليب تعليمية حديثة تجعل المتعلم محورًا للعملية التعليمية، وتساعده على التفاعل الإيجابي مع المادة الدراسية وتنمية قدراته العقلية والفكرية. ومن بين الأساليب الحديثة التي حظيت باهتمام واسع في المجال التربوي الخرائط الذهنية الإلكترونية، بوصفها وسيلة تعليمية تعتمد على التنظيم البصري للمعلومات وربط الأفكار بطريقة تسهم في تسهيل الفهم والاستيعاب وتنمية التفكير (زيتون، 2015: 87).

وتُعد الخرائط الذهنية الإلكترونية من التطبيقات التكنولوجية الحديثة التي تسهم في تنظيم المعرفة بصورة مترابطة، إذ تعتمد على استخدام الألوان والرموز والتفرعات لتوضيح العلاقات بين المفاهيم، مما يساعد المتعلم على استيعاب المعلومات وتخزينها واسترجاعها

بسهولة. كما أن هذا الأسلوب يعمل على تنشيط جانبي الدماغ معًا، ويزيد من مستوى التركيز والانتباه لدى الطلبة، فضلًا عن دوره في رفع دافعيتهم نحو التعلم والمشاركة داخل الصف الدراسي (اللقاني والجمل، 2013: 142).

وفي المقابل، تُعد مفاهيم العقيدة الإسلامية من الموضوعات الأساسية في مادة التربية الإسلامية، لما لها من دور محوري في بناء شخصية الطالب فكريًا وسلوكيًا، إذ تهدف إلى ترسيخ المبادئ الإيمانية والقيم الأخلاقية التي تسهم في تكوين الإنسان الصالح القادر على التفاعل الإيجابي مع مجتمعه. إلا أن تدريس مفاهيم العقيدة الإسلامية يواجه عددًا من الصعوبات، لكونها تتضمن مفاهيم مجردة تحتاج إلى أساليب تدريسية حديثة تساعد على تبسيطها وربطها بواقع الطلبة وحياتهم اليومية (شحاته، 2014: 201).

ومن هنا تبرز أهمية هذا المبحث في بيان الإطار النظري للخرائط الذهنية الإلكترونية، والتعريف بمفاهيم العقيدة الإسلامية وخصائصها التربوية، مع توضيح العلاقة بين استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية وتنمية استيعاب الطلبة للمفاهيم العقدية، بما ينسجم مع طبيعة البحث وأهدافه.

المطلب الأول

الخرائط الذهنية الإلكترونية

تُعد الخرائط الذهنية الإلكترونية من الاستراتيجيات التعليمية الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي في مجال التعليم، إذ تقوم على تنظيم المعلومات والأفكار بصورة بصرية متفرعة تساعد المتعلم على الفهم والاستيعاب بصورة أسرع وأكثر فاعلية. وقد ظهر مفهوم الخرائط الذهنية على يد العالم البريطاني "توني بوزان" الذي عدّها وسيلة لتنظيم التفكير وتنمية الذاكرة من خلال الربط بين الكلمات والصور والألوان والتفرعات الذهنية (بوزان، 2010: 33).

وتُعرف الخرائط الذهنية الإلكترونية بأنها مخططات رقمية تُستخدم لتنظيم المعلومات والأفكار من خلال برامج وتطبيقات حاسوبية تعتمد على التدرج والتفرع والترابط بين المفاهيم، بهدف تسهيل التعلم وزيادة الفهم والاستيعاب لدى المتعلمين (عطية، 2018: 119). وتختلف الخرائط الذهنية الإلكترونية عن الخرائط التقليدية بكونها أكثر مرونة وتفاعلية، إذ تتيح إمكانية التعديل والإضافة واستخدام المؤثرات البصرية التي تسهم في جذب انتباه الطلبة.

وتستند الخرائط الذهنية الإلكترونية إلى مجموعة من الأسس التربوية والنفسية، من أبرزها نظرية التعلم البنائي التي تؤكد أهمية مشاركة المتعلم في بناء المعرفة وربط المعلومات الجديدة بالخبرات السابقة، فضلًا عن اعتمادها على مبدأ التعلم البصري الذي يساعد في ترسيخ المعلومات داخل الذاكرة طويلة الأمد (الزغول والزغول، 2012: 95). كما أنها تسهم في تنمية مهارات التفكير العليا، مثل التحليل والاستنتاج والربط بين المفاهيم، مما يجعلها من الأدوات التعليمية الفاعلة في مختلف المواد الدراسية.

وتتميز الخرائط الذهنية الإلكترونية بعدد من الخصائص التي جعلتها من الوسائل التعليمية الحديثة ذات الأثر الإيجابي في العملية التعليمية، فهي تساعد على تنظيم المعلومات بصورة مترابطة، وتختصر كمية كبيرة من المعلومات في شكل بصري واضح، كما تزيد

من تركيز المتعلم وتفاعله داخل الصف الدراسي، فضلًا عن دورها في مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة (أبو جادو ونوفل، 2015: 211).

أما أنواع الخرائط الذهنية الإلكترونية فتتعدد بحسب طبيعة استخدامها، فمنها الخرائط الثنائية التي تعتمد على التفرعات البسيطة، ومنها الخرائط متعددة التفرعات التي تُستخدم في الموضوعات المعقدة، إضافة إلى الخرائط التفاعلية التي تتضمن صورًا وروابط ومقاطع صوتية تسهم في تعزيز عملية التعلم (عبد الباري، 2017: 64).

وفي المجال التربوي، أثبتت العديد من الدراسات أن استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية يسهم في رفع مستوى مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية وتنمية الفهم والاستيعاب لدى الطلبة، لأنها توفر بيئة تعليمية قائمة على التفاعل والمشاركة وتنظيم المعرفة بطريقة منطقية تساعد على ترسيخ المفاهيم العلمية والدينية في أذهان المتعلمين (مرعي والحيلة، 2016: 176).

المطلب الثاني

مفاهيم العقيدة الإسلامية وخصائصها التربوية

تُعد العقيدة الإسلامية الأساس الذي يقوم عليه الدين الإسلامي، إذ تمثل مجموعة المبادئ الإيمانية التي يؤمن بها المسلم إيمانًا جازمًا لا شك فيه، والمستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وتشكل العقيدة الإسلامية الركيزة الأساسية في بناء شخصية الإنسان المسلم وتوجيه سلوكه وأفكاره وفق القيم والمبادئ الإسلامية الصحيحة (الهاشمي، 2011: 58).

ويُقصد بمفاهيم العقيدة الإسلامية مجموعة المعاني والأفكار المرتبطة بأصول الإيمان، كالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر، وهي مفاهيم تهدف إلى بناء الوعي الديني وترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكية لدى الطلبة (الخوالدة، 2014: 91). وتتميز هذه المفاهيم بطابعها المجرد، الأمر الذي يجعل تدريسها بحاجة إلى أساليب تعليمية تساعد على تقريبها إلى أذهان المتعلمين وربطها بالواقع العملي.

وتكمن أهمية تدريس العقيدة الإسلامية في دورها في تعزيز الهوية الدينية والأخلاقية للطلبة، إذ تسهم في تنمية الشعور بالمسؤولية والانتماء، فضلًا عن دورها في تحصين الطلبة فكريًا وسلوكيًا ضد الانحرافات الفكرية والسلوكية المختلفة (الشيباني، 2010: 133). كما أن العقيدة الإسلامية تُعد من أهم مكونات التربية الإسلامية التي تهدف إلى بناء شخصية متوازنة تجمع بين الجوانب الروحية والعقلية والاجتماعية.

وتتميز مفاهيم العقيدة الإسلامية بعدد من الخصائص التربوية، فهي مفاهيم شمولية ترتبط بجميع جوانب حياة الإنسان، كما أنها تعتمد على الإقناع العقلي والدليل الشرعي في ترسيخ الإيمان، فضلًا عن اتسامها بالثبات والوضوح والارتباط بالقيم الأخلاقية والسلوكية (طعيمة، 2013: 184). ولذلك فإن نجاح تدريسها يعتمد على قدرة المدرس في استخدام طرائق وأساليب تدريسية حديثة تساعد على تبسيط المفاهيم وتنمية الفهم العميق لها.

وفي المرحلة الإعدادية، يواجه الطلبة بعض الصعوبات في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية نتيجة اعتماد بعض المدرسين على الطرائق التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل مع المادة الدراسية وقلة القدرة على الربط بين المفاهيم النظرية والتطبيق العملي (قطامي، 2015: 222). ومن هنا تبرز أهمية استخدام الوسائل التعليمية الحديثة، ومنها الخرائط الذهنية الإلكترونية، في تدريس العقيدة الإسلامية، لما لها من دور في تبسيط المفاهيم وتنظيمها بصورة بصرية تساعد الطلبة على الفهم والاستيعاب بصورة أفضل.

المبحث الثاني

الأسس التربوية والإحصائية للتدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية

تُعد العملية التعليمية الحديثة عملية متكاملة تقوم على أسس تربوية ونفسية وعلمية تهدف إلى تحقيق تعلم فعّال قائم على الفهم والاستيعاب وتنمية التفكير، ولم يعد نجاح التدريس مرتبطًا بكمية المعلومات المقدمة للطلبة فحسب، بل أصبح مرتبطًا بمدى قدرة المدرس على توظيف استراتيجيات وأساليب تعليمية تساعد على تنظيم المعرفة وتحفيز المتعلمين وإشراكهم بصورة إيجابية داخل الموقف التعليمي. ومن هذا المنطلق ظهرت الخرائط الذهنية الإلكترونية بوصفها إحدى الاستراتيجيات الحديثة التي تجمع بين الجانب التكنولوجي والأساس التربوي والنفسي في عرض المعلومات وتنظيمها بصورة تساعد على ترسيخ المفاهيم في أذهان الطلبة (سعادة، 2018: 101).

وتستند الخرائط الذهنية الإلكترونية إلى مجموعة من النظريات التربوية الحديثة التي تؤكد أهمية التعلم النشط والتفاعل المعرفي، إذ تسهم في تنمية التفكير البصري وتنظيم المعلومات وربط المفاهيم بطريقة منطقية تساعد على تحسين الاستيعاب ومستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية. كما أن استخدامها في تدريس التربية الإسلامية ينسجم مع طبيعة المفاهيم العقدية التي تحتاج إلى وسائل توضيحية تساعد الطلبة على إدراك العلاقات بين المفاهيم الدينية بصورة مترابطة وواضحة (زيتون، 2016: 188).

ومن جهة أخرى، فإن الدراسات التربوية الحديثة تؤكد أهمية القياس والتقويم في الكشف عن مدى فاعلية الأساليب التدريسية الحديثة، إذ تُعد الأساليب الإحصائية من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل النتائج والتأكد من صدق الفرضيات العلمية. لذلك فإن البحث الحالي يعتمد على مجموعة من الإجراءات الإحصائية التي تساعد في قياس أثر الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية، من خلال المقارنة بين أداء المجموعتين التجريبية والضابطة وفق أسس علمية دقيقة (عودة وملكاوي، 2014: 74).

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث الأسس التربوية والنفسية التي تستند إليها الخرائط الذهنية الإلكترونية، إضافة إلى الجوانب الإحصائية المتعلقة بقياس الاستيعاب وتحليل النتائج، بما ينسجم مع طبيعة البحث وأهدافه وفرضياته.

المطلب الأول

الأسس التربوية والنفسية لاستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية

تستند الخرائط الذهنية الإلكترونية إلى عدد من الأسس التربوية والنفسية التي جعلتها من الاستراتيجيات التعليمية الحديثة الفاعلة في تطوير عملية التعلم، إذ تقوم على فكرة تنظيم المعرفة بصورة مترابطة تساعد المتعلم على فهم المعلومات واستيعابها وربطها بخبراته السابقة. وقد ارتبط ظهور الخرائط الذهنية الحديثة بالتوجهات التربوية التي تؤكد أهمية جعل المتعلم محورًا للعملية التعليمية، بدلًا من الاقتصار على الأساليب التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين (الحيلة، 2015: 139).

ومن أبرز الأسس النظرية التي تعتمد عليها الخرائط الذهنية الإلكترونية النظرية البنائية، التي ترى أن التعلم عملية نشطة يبني فيها المتعلم معرفته بنفسه من خلال التفاعل مع البيئة التعليمية وتنظيم المعلومات وربطها بالمعارف السابقة. فالخرائط الذهنية الإلكترونية تساعد الطلبة على بناء شبكة مترابطة من المفاهيم، الأمر الذي يسهم في زيادة الفهم العميق للمادة الدراسية بدلًا من الحفظ المؤقت للمعلومات (الزيات، 2013: 211).

كما ترتبط الخرائط الذهنية الإلكترونية بنظرية التعلم ذي المعنى التي أكدها "أوزبل"، والتي تقوم على ربط المعلومات الجديدة بالبنية المعرفية السابقة للمتعلم، إذ تعمل الخرائط الذهنية على تنظيم المفاهيم بصورة هرمية ومتدرجة تسهّل عملية الربط والاستيعاب، مما يزيد من بقاء أثر التعلم لفترة أطول (بدير، 2017: 88).

ومن الناحية النفسية، تسهم الخرائط الذهنية الإلكترونية في تنمية الانتباه والتركيز لدى الطلبة، لأنها تعتمد على الألوان والصور والتفرعات التي تجذب انتباه المتعلم وتزيد من تفاعله مع المادة الدراسية. كما أنها تساعد على تنشيط جانبي الدماغ معًا، الجانب الأيسر المرتبط بالتحليل والمنطق، والجانب الأيمن المرتبط بالخيال والإبداع، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين عمليات التفكير والتذكر والاستيعاب (قطامي وقطامي، 2014: 157).

وتؤدي الخرائط الذهنية الإلكترونية دورًا مهمًا في رفع الدافعية نحو التعلم، إذ تمنح الطلبة شعورًا بالمشاركة والتفاعل داخل الصف الدراسي، وتقلل من الملل الناتج عن الأساليب التقليدية، فضلًا عن مساهمتها في مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة من خلال تنوع أساليب عرض المعلومات (الخطيب، 2016: 122).

وفي مجال تدريس التربية الإسلامية، تبرز أهمية الخرائط الذهنية الإلكترونية في تبسيط المفاهيم العقدية وتنظيمها بصورة مترابطة تساعد الطلبة على إدراك العلاقات بين المفاهيم الدينية المختلفة، كالعلاقة بين أركان الإيمان والقيم السلوكية والأخلاقية، مما يسهم في تعزيز الفهم والاستيعاب وتنمية التفكير التأملي لدى المتعلمين (الطعاني، 2018: 201).

وقد أكدت العديد من الدراسات التربوية أن استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية يحقق نتائج إيجابية في رفع مستوى مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية وتنمية مهارات التفكير والاستيعاب، لأنها تعتمد على التعلم النشط والمشاركة الفاعلة وتنظيم المعرفة بصورة منطقية تساعد على ترسيخ المفاهيم داخل البناء المعرفي للطالب (العدوان وداود، 2019: 144).

المطلب الثاني

الجوانب الإحصائية وقياس استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية

يُعد القياس والتقويم من الركائز الأساسية في البحوث التربوية، إذ يساعدان الباحث على التعرف إلى مدى تحقق الأهداف التعليمية والكشف عن فاعلية الأساليب والاستراتيجيات التدريسية المستخدمة. ويشير القياس إلى عملية إعطاء قيم رقمية لخصائص أو سلوكيات معينة وفق قواعد محددة، في حين يُقصد بالتقويم إصدار حكم على مدى تحقق الأهداف التعليمية في ضوء النتائج التي يتم الحصول عليها من أدوات القياس المختلفة (أبو علام، 2013: 45).

وفي البحث الحالي، يمثل قياس استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية خطوة أساسية للكشف عن أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية، إذ يعتمد الباحث على اختبار تحصيلي يُعد وفق الأسس العلمية الحديثة لقياس مستوى فهم الطلبة واستيعابهم للمفاهيم العقدية الواردة في مادة التربية الإسلامية للصف الخامس الإعدادي.

ويتطلب إعداد اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية مراعاة مجموعة من الشروط العلمية، من أهمها الصدق والثبات والموضوعية، إذ يشير الصدق إلى قدرة الاختبار على قياس ما وُضع لقياسه فعلًا، بينما يعني الثبات استقرار نتائج الاختبار عند إعادة تطبيقه في ظروف متشابهة، أما الموضوعية فتشير إلى خلو الاختبار من التحيز والتأثيرات الشخصية (ملحم، 2015: 92).

ويعتمد البحث على عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واستخراج النتائج، ومن أهمها الاختبار التائي(T-Test) ، الذي يُستخدم لمعرفة دلالة الفروق بين متوسط درجات المجموعة التجريبية التي درست باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية ومتوسط درجات المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة التقليدية. ويُعد هذا الاختبار من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا في البحوث التربوية التجريبية لقدرته على الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعات (البياتي وإثناسيوس، 2011: 173).

كما يعتمد البحث على حساب معامل الصعوبة ومعامل التمييز لفقرات اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية، إذ يساعد معامل الصعوبة في تحديد مدى سهولة أو صعوبة الفقرة الاختبارية، بينما يُستخدم معامل التمييز للكشف عن قدرة الفقرة على التمييز بين الطلبة ذوي المستوى المرتفع والمنخفض (عودة، 2010: 133).

أما ثبات الاختبار فيمكن التحقق منه باستخدام معامل ارتباط بيرسون أو معادلة ألفا كرونباخ، وهي من الأساليب الإحصائية الشائعة في الدراسات التربوية لقياس مدى اتساق فقرات الاختبار ودقتها في قياس المتغيرات المستهدفة (النجار وآخرون، 2017: 118).

وتسهم الإجراءات الإحصائية في إعطاء نتائج علمية دقيقة تساعد الباحث على تفسير أثر الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية بصورة موضوعية، كما تساعد في التحقق من صحة فرضية البحث والوصول إلى استنتاجات علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير طرائق تدريس التربية الإسلامية في المرحلة الإعدادية.

المبحث الثالث

الإجراءات التطبيقية ونتائج البحث

يُعد الجانب التطبيقي من أهم مراحل البحث العلمي التربوي، إذ يتم من خلاله اختبار الفرضيات والكشف عن مدى فاعلية الأساليب التدريسية المستخدمة في تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة. ولا تقتصر أهمية هذا الجانب على جمع البيانات فحسب، بل تمتد إلى تنظيمها وتحليلها وتفسيرها وفق أسس علمية وإحصائية دقيقة تساعد الباحث على الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها في تطوير العملية التعليمية (عبيدات وآخرون، 2019: 144).

وفي البحث الحالي، تم اعتماد المنهج التجريبي للكشف عن أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الصف الخامس الإعدادي، وذلك من خلال تصميم تجربة تربوية قائمة على مجموعتين: تجريبية درست باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية، وضابطة درست بالطريقة الاعتيادية. وقد استلزم ذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات العلمية المتعلقة باختيار العينة، وتحقيق التكافؤ بين المجموعتين، وإعداد الخطط التدريسية واختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية، فضلًا عن اعتماد الوسائل الإحصائية المناسبة لتحليل النتائج واستخلاص الاستنتاجات (الزوبعي والغنام، 2016: 93).

ويهدف هذا المبحث إلى بيان الإجراءات التطبيقية التي اتبعها الباحث في تنفيذ التجربة، وعرض النتائج التي توصل إليها البحث وتحليلها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، بما ينسجم مع مشكلة البحث وفرضيته وأهدافه.

المطلب الأول

إجراءات البحث الميدانية والتطبيق العملي

أعد الباحث اختباراً لقياس استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى أفراد العينة، وقد تكون الاختبار من (30) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، صيغت فقراته بما يقيس قدرة الطلبة على فهم المفاهيم العقدية وتفسيرها وإدراك العلاقات بينها، وليس مجرد استرجاع المعلومات أو حفظها، ثم عرضت فقرات الاختبار على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من صدقها وصلاحيتها للتطبيق. (داود وأنور، 2017: 121).

أولًا: مجتمع البحث وعينته

تكوّن مجتمع البحث من طلاب الصف الخامس الإعدادي في المدارس الإعدادية الحكومية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الأولى للعام الدراسي 2025–2026. وتم اختيار مدرسة إعدادية بطريقة قصدية لتطبيق التجربة فيها، نظرًا لتوافر الإمكانات التقنية المناسبة لتنفيذ الخرائط الذهنية الإلكترونية.

أما عينة البحث فقد بلغت (60) طالبًا، تم توزيعهم عشوائيًا على مجموعتين متكافئتين، بواقع (30) طالبًا في المجموعة التجريبية و(30) طالبًا في المجموعة الضابطة.

جدول(1)

توزيع أفراد عينة البحث

المجموعة	عدد الطلاب	أسلوب التدريس
التجريبية	30	الخرائط الذهنية الإلكترونية
الضابطة	30	الطريقة الاعتيادية
المجموع	60	—

ثانيًا: تكافؤ المجموعتين

حرص الباحث على تحقيق التكافؤ بين المجموعتين في عدد من المتغيرات التي قد تؤثر في نتائج البحث، مثل العمر الزمني، والذكاء، ومستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية السابق في مادة التربية الإسلامية.

جدول(2)

نتائج التكافؤ بين المجموعتين في التحصيل السابق

المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة الجدولية	الدلالة
التجريبية	71.43	6.12	0.84	2.00	غير دالة
الضابطة	70.15	5.98	—	—	—

يتضح من الجدول أن القيمة التائية المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، وبالتالي فإنهما متكافئتان قبل بدء التجربة.

ثالثًا: إعداد الخطط التدريسية

قام الباحث بإعداد مجموعة من الخطط التدريسية الخاصة بالمجموعة التجريبية وفق استراتيجية الخرائط الذهنية الإلكترونية، مع مراعاة الأهداف السلوكية والمحتوى العلمي لمادة العقيدة الإسلامية. كما أُعدت خطط أخرى للمجموعة الضابطة بالطريقة التقليدية المتبعة في التدريس (مرعي والحيلة، 2018: 177).

وقد اعتمدت الخطط الخاصة بالمجموعة التجريبية على استخدام برامج إلكترونية لتصميم الخرائط الذهنية، بما يساعد الطلبة على تنظيم المفاهيم العقدية وربطها بصورة بصرية متفرعة تسهّل الفهم والاستيعاب.

رابعًا: إعداد اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية

أعد الباحث اختبارًا تحصيليًا لقياس استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية، وتكوّن الاختبار من (30) فقرة موضوعية من نوع الاختيار من متعدد. وتم عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين المختصين في المناهج وطرائق التدريس للتأكد من صدقه العلمي.

كما تم استخراج معامل الصعوبة والتمييز لفقرات الاختبار، وتراوحت معاملات الصعوبة بين (0.32 – 0.71)، وهي معاملات مقبولة تربويًا، في حين تراوحت معاملات التمييز بين (0.35 – 0.68)، مما يدل على صلاحية الفقرات للاستخدام (أبو لبدة، 2015: 98).

خامسًا: تنفيذ التجربة

استمرت التجربة مدة ثمانية أسابيع، بواقع حصتين أسبوعيًا لكل مجموعة، حيث دُرّست المجموعة التجريبية باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية، بينما درست المجموعة الضابطة بالطريقة التقليدية. وفي نهاية التجربة تم تطبيق اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية على المجموعتين واستخراج النتائج وتحليلها إحصائيًا.

المطلب الثاني / عرض النتائج وتفسيرها والاستنتاجات

بعد تطبيق اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية على أفراد عينة البحث، تم تحليل النتائج باستخدام الاختبار التائي (T-Test) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسط درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية.

جدول(3)

نتائج اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية للمجموعتين

المجموعة	عدد الطلاب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة الجدولية	الدلالة
التجريبية	30	82.56	5.21	4.87	2.00	دالة إحصائيًا
الضابطة	30	73.11	6.03	—	—	—

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لدرجات المجموعة التجريبية بلغ (82.56)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة البالغ (73.11)، كما أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (4.87)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.00) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية.

وتشير هذه النتيجة إلى فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الصف الخامس الإعدادي، ويمكن تفسير ذلك بأن الخرائط الذهنية الإلكترونية ساعدت الطلبة على تنظيم المعلومات وربط المفاهيم العقدية بصورة بصرية واضحة، مما أدى إلى زيادة الفهم والاستيعاب مقارنة بالطريقة التقليدية (زيتون، 2016: 214).

كما أن استخدام الألوان والتفرعات والرموز داخل الخرائط الذهنية الإلكترونية أسهم في جذب انتباه الطلبة وزيادة دافعيتهم نحو التعلم، فضلًا عن دورها في تنمية التفكير البصري والتفاعل داخل الصف الدراسي، وهو ما يتفق مع نتائج عدد من الدراسات السابقة التي أكدت فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في رفع مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية وتنمية الاستيعاب (الخطيب، 2018: 133).

جدول(4)

معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية

رقم الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	صلاحية الفقرة
1	0.41	0.52	صالحة
2	0.56	0.48	صالحة
3	0.38	0.44	صالحة
4	0.62	0.50	صالحة
5	0.47	0.58	صالحة
6	0.51	0.46	صالحة
7	0.35	0.61	صالحة

8	0.68	0.42	صالحة
9	0.49	0.55	صالحة
10	0.57	0.47	صالحة

يتبين من الجدول أن معاملات الصعوبة تراوحت بين (0.35 – 0.68)، وهي ضمن الحدود المقبولة تربويًا، مما يدل على أن فقرات الاختبار تراوحت بين السهولة والصعوبة بصورة مناسبة. كما تراوحت معاملات التمييز بين (0.42 – 0.61)، وهي معاملات جيدة تشير إلى قدرة الفقرات على التمييز بين الطلبة ذوي المستوى المرتفع والمنخفض، مما يؤكد صلاحية الاختبار للتطبيق.

جدول(5)

نتائج اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية البعدي للمجموعتين

المجموعة	عدد الطلاب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
التجريبية	30	82.56	5.21	58	4.87	2.00	0.05
الضابطة	30	73.11	6.03	58	—	—	—

تشير نتائج الجدول إلى وجود فرق واضح بين متوسط درجات المجموعتين، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة التجريبية (82.56)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة (73.11). كما بلغت القيمة التائية المحسوبة (4.87)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (2.00)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية.

ويعزو الباحث هذا التفوق إلى فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في تنظيم المعلومات العقدية وعرضها بصورة بصرية مترابطة ساعدت الطلبة على الفهم والاستيعاب بصورة أفضل مقارنة بالطريقة التقليدية.

جدول(6)

نسبة التحسن بين الاختبار القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية

الاختبار	المتوسط الحسابي	نسبة التحسن
القبلي	68.24	—
البعدي	82.56	21%

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لدرجات طلاب المجموعة التجريبية ارتفع من (68.24) في الاختبار القبلي إلى (82.56) في الاختبار البعدي، وبنسبة تحسن بلغت (21%)، مما يدل على الأثر الإيجابي لاستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في تنمية استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة.

تفسير النتائج

أظهرت نتائج البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين دُرِّسوا باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية وطلاب المجموعة الضابطة الذين دُرِّسوا بالطريقة الاعتيادية، إذ تفوقت المجموعة التجريبية في اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية البعدي بصورة واضحة، مما يؤكد فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الصف الخامس الإعدادي.

ويُعزى هذا التفوق إلى طبيعة الخرائط الذهنية الإلكترونية القائمة على التنظيم البصري للمعلومات، إذ ساعدت الطلبة على ربط المفاهيم العقدية بصورة مترابطة ومنظمة، مما سهّل عملية الفهم والاستيعاب وزاد من قدرة الطلبة على تذكر المعلومات واسترجاعها بصورة أفضل. كما أن استخدام الألوان والتفرعات والرموز داخل الخرائط الذهنية الإلكترونية أسهم في تنظيم عرض المفاهيم العقدية بصورة أكثر وضوحًا، مما سهّل على الطلبة فهم العلاقات بين المفاهيم واستيعابها بصورة أفضل، وهو ما انعكس في ارتفاع درجاتهم في اختبار استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية مقارنة بالمجموعة الضابطة.

كما تشير النتائج إلى أن الخرائط الذهنية الإلكترونية أسهمت في تقليل الاعتماد على الحفظ والتلقين، واستبداله بأسلوب قائم على الفهم والتحليل والربط بين المفاهيم، وهو ما يتوافق مع مبادئ النظرية البنائية التي تؤكد أهمية مشاركة المتعلم في بناء المعرفة وتنظيمها اعتمادًا على خبراته السابقة (الزيات، 2013: 214). كذلك فإن الخرائط الذهنية الإلكترونية وفرت بيئة تعليمية أكثر تشويقًا وتفاعلًا مقارنة بالطريقة التقليدية، مما ساعد الطلبة على استيعاب المفاهيم العقدية المجردة بطريقة أكثر وضوحًا وسهولة.

وتتفق نتائج البحث الحالي مع عدد من الدراسات التربوية التي أكدت فاعلية الخرائط الذهنية الإلكترونية في رفع مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية وتنمية الفهم والاستيعاب، لكونها تُسهم في تنظيم المعرفة وتنمية التفكير البصري وتحفيز المتعلمين على المشاركة الفاعلة في الموقف التعليمي (سعادة، 2018: 167). كما تؤكد النتائج صحة فرضية البحث التي افترضت وجود أثر إيجابي للتدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن القول إن استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية يمثل أسلوبًا تدريسيًا حديثًا وفعّالًا في تدريس التربية الإسلامية، لما له من دور في تبسيط المفاهيم العقدية وتنمية الاستيعاب وتحسين مستوى استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية، فضلًا عن مساهمته في جعل العملية التعليمية أكثر تفاعلًا وتشويقًا داخل البيئة الصفية.

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى الكشف عن أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الصف الخامس الإعدادي، من خلال اعتماد المنهج التجريبي القائم على مقارنة أداء مجموعة تجريبية درست باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية مع مجموعة ضابطة درست بالطريقة الاعتيادية. وقد انطلق البحث من أهمية توظيف التقنيات التعليمية الحديثة في تطوير تدريس التربية الإسلامية، ولا سيما في مجال المفاهيم العقدية التي تحتاج إلى أساليب تعليمية تساعد على تبسيطها وتنظيمها بصورة تسهّل فهمها واستيعابها لدى الطلبة.

وقد أظهرت نتائج البحث أن استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية أسهم بصورة فاعلة في تحسين استيعاب الطلبة لمفاهيم العقيدة الإسلامية، من خلال تنظيم المفاهيم وعرضها بصورة بصرية مترابطة سهلت فهمها واستيعابها. كما أكدت النتائج فاعلية هذه الاستراتيجية مقارنة بالطريقة الاعتيادية في تدريس مفاهيم العقيدة الإسلامية، الأمر الذي يدعم الإفادة منها في تطوير طرائق التدريس في المرحلة الإعدادية.

وعليه، فإن البحث يؤكد أهمية دمج التقنيات التعليمية الحديثة في تدريس التربية الإسلامية، وضرورة تطوير طرائق التدريس بما ينسجم مع متطلبات العصر والتطور التكنولوجي، لتحقيق تعلم أكثر فاعلية واستيعابًا لدى الطلبة.

نتائج البحث

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية وطلاب المجموعة الضابطة لصالح المجموعة التجريبية.
2. أسهمت الخرائط الذهنية الإلكترونية في تحسين استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الصف الخامس الإعدادي.
3. ساعدت الخرائط الذهنية الإلكترونية على تنظيم عرض المفاهيم العقدية بصورة مترابطة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستوى استيعاب الطلبة.
4. أثبتت النتائج فاعلية استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية مقارنة بالطريقة الاعتيادية في تدريس مفاهيم العقيدة الإسلامية.

التوصيات

1. اعتماد الخرائط الذهنية الإلكترونية في تدريس مادة التربية الإسلامية في المرحلة الإعدادية.
2. تدريب مدرسي التربية الإسلامية على تصميم واستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية داخل الصف الدراسي.
3. توفير الوسائل التقنية والبرامج التعليمية الحديثة داخل المدارس لدعم استخدام التعليم الإلكتروني.
4. تشجيع الطلبة على استخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في تنظيم المعلومات وتلخيص الدروس.
5. تطوير المناهج الدراسية بما ينسجم مع استراتيجيات التعلم الحديثة القائمة على التفاعل والتفكير البصري.

6. إجراء دورات وورش تدريبية للمدرسين حول استراتيجيات التدريس الحديثة وأثرها في تحسين التحصيل والاستيعاب لدى الطلبة.

قائمة المصادر:

1. أبو جادو، صالح محمد، ونوفل، محمد بكر، تعليم التفكير: النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2015.
2. أبو علام، رجاء محمود، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013.
3. أبو لبدة، سبع محمد، مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي، دار الفكر، عمّان، 2015.
4. البياتي، عبد الجبار توفيق، وإثناسيوس، زكريا، الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 2011.
5. بدير، كريمان، استراتيجيات التعليم والتعلم النشط، عالم الكتب، القاهرة، 2017.
6. بوزان، توني، الخرائط الذهنية، ترجمة مكتبة جرير، مكتبة جرير، الرياض، 2010.
7. الحيلة، محمد محمود، تصميم التعليم: نظرية وممارسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2015.
8. الخطيب، محمد جواد، استراتيجيات التدريس الحديثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.
9. الخطيب، محمد جواد، اتجاهات حديثة في التدريس والتقويم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
10. الخوالدة، محمد محمود، أساليب تدريس التربية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2014.
11. داود، عزيز حنا، وأنور، حسين عبد الرحمن، مناهج البحث التربوي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 2017.
12. الزغول، عماد عبد الرحيم، والزغول، رافع النصير، علم النفس التربوي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.
13. الزيات، فتحي مصطفى، سيكولوجية التعلم بين المنظور الارتباطي والمنظور المعرفي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013.
14. الزوبعي، عبد الجليل إبراهيم، والغنام، محمد أحمد، مناهج البحث في التربية، جامعة بغداد، بغداد، 2016.
15. زيتون، حسن حسين، استراتيجيات التدريس الحديثة، عالم الكتب، القاهرة، 2015.
16. زيتون، حسن حسين، التعلم الإلكتروني: المفهوم والقضايا والتطبيقات، عالم الكتب، القاهرة، 2016.
17. زيتون، حسن حسين، رؤية حديثة في التعليم والتعلم الإلكتروني، عالم الكتب، القاهرة، 2016.
18. سعادة، جودت أحمد، استراتيجيات التدريس المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
19. شحاتة، حسن، تعليم الدين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2014.
20. الشيباني، عمر محمد التومي، فلسفة التربية الإسلامية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 2010.
21. الطعاني، حسن أحمد، التربية الإسلامية: أساليبها وطرائق تدريسها، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
22. طعيمة، رشدي أحمد، المناهج وطرائق تدريس التربية الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
23. عبد الباري، ماهر شعبان، استراتيجيات تعليم التفكير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2017.

24.عبيدات، ذوقان، وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.
25.عطية، محسن علي، التعلم النشط واستراتيجيات التدريس الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
26.العدوان، زيد سليمان، وداود، أحمد عيسى، النظرية البنائية وتطبيقاتها التربوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.
27.عودة، أحمد سليمان، القياس والتقويم في العملية التدريسية، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، 2010.
28.عودة، أحمد سليمان، وملكاوي، فتحي حسن، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2014.
29.قطامي، يوسف، سيكولوجية التعلم الصفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2015.
30.قطامي، يوسف، وقطامي، نايفة، سيكولوجية التعلم الصفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2014.
31.اللقاني، أحمد حسين، والجمل، علي أحمد، معجم المصطلحات التربوية، عالم الكتب، القاهرة، 2013.
32.ملحم، سامي محمد، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2015.
33.مرعي، توفيق أحمد، والحيلة، محمد محمود، طرائق التدريس العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.
34.مرعي، توفيق أحمد، والحيلة، محمد محمود، طرائق التدريس العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
35.النجار، فايز جمعة، وآخرون، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2017.
36.الهاشمي، عبد الرحمن، المدخل إلى التربية الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.

فلسفة الحياة والموت في الشعر الجاهلي

د. موسى إسماعيل حسين
قسم اللغة العربية – كلية الآداب– جامعة جرش – الاردن
drmusa.ismail@gmail.com
0096788380842

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة فلسفة الحياة والموت عند شعراء العصر الجاهلي، من خلال الكشف عن رؤيتهم للموت والحياة وفلسفة الوجود الإنساني والمصير المحتوم له بعد الموت.واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل نصوص شعرية مختارة وربطها بالمعتقدات الدينية والأسطورية السائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام، مع مقارنتها ببعض تصورات الحضارات القديمة في مصر وبلاد الرافدين.

وتوصل البحث إلى أن معظم العرب في العصر الجاهلي كانوا ينظرون إلى الموت بوصفه نهاية للحياة، مع إنكار البعث والنشور، وهو ما انعكس في شعرهم من خلال الإقبال على متع الحياة، والإيمان بحتمية الفناء، وإرجاع الهلاك إلى الدهر. كما كشف البحث عن تأثر بعض الشعراء بالمعتقدات والأساطير المتعلقة بالروح والهامة وسقيا القبور وما بعد الموت، وهي أفكار انتقلت إلى العرب من الحضارات المجاورة. وفي المقابل، أبرزت الدراسة رؤية أخرى لدى بعض الفرسان، مثل عروة بن الورد، الذين رأوا أن الخلود الحقيقي يتحقق ببقاء الذكر الحسن والأعمال المجيدة لا بطول العمر. وتخلص الدراسة إلى أن الشعر الجاهلي يمثل وثيقة فكرية تعكس فلسفة الإنسان العربي تجاه الحياة والموت، وتبرز تفاعلها مع البيئة والثقافة والموروث الحضاري.

الكلمات المفتاحية: الشعر الجاهلي، فلسفة الحياة، فلسفة الموت، الدهر، المعتقدات الجاهلية، الهامة، الخلود.

The Philosophy of Life and Death in Pre-Islamic Poetry

Dr. Musa Ismail Hussein
Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Jerash University - Jordan

Abstract

This study explores the philosophy of life and death in pre-Islamic Arabic poetry, examining how pre-Islamic poets perceived human existence and the inevitability of death. The research adopts a descriptive-analytical approach by analyzing selected poetic texts and relating them to the religious beliefs and mythological traditions prevalent in Arabian society before Islam, while also comparing them with concepts found in the ancient civilizations of Egypt and Mesopotamia.

The study reveals that the majority of pre-Islamic Arabs regarded death as the absolute end of human life and generally rejected the concepts of resurrection and the afterlife. This worldview was reflected in their poetry through the celebration of worldly pleasures, the acceptance of the inevitability of death, and the belief that fate and time (al-Dahr) governed human destiny. The research also demonstrates that some poets were influenced by inherited myths concerning the soul, the hāmah (restless spirit), offerings to the dead, and beliefs about life after death, many of which were transmitted from neighboring ancient civilizations. In contrast, poets such as ʿUrwah ibn al-Ward presented a different perspective, emphasizing that true immortality lies in honorable deeds, generosity, courage, and lasting reputation rather than in physical survival. The study concludes that pre-Islamic poetry serves as an important intellectual and cultural record, reflecting the philosophical perceptions of life and death among the Arabs before Islam and illustrating the interaction between poetic thought, cultural heritage, and historical beliefs.

Keywords: Pre-Islamic poetry, philosophy of life, philosophy of death, time, pre-Islamic beliefs, importance, immortality.

المقدمة

شكلت ثنائية (الحياة والموت) جدلية فكرية كبرى تجذرت في الوعي الإنساني منذ فجر التاريخ؛ فلم تكن فكرة الموت فكرة عابرة أو حدثاً عابراً، بل كانت صدمة كبرى واجهت الإنسان عبر التاريخ، خاصة في المجتمعات التي اتسمت بالوثنية؛ حيث وقفت هذه المجتمعات حائرة أمام فكرة الموت، وحاولت ربطها بالعالم الموازي الذي سيطر على مخيلة تلك الأمم والشعوب، فكل حدث كان بحاجة إلى تفسير، كانوا يربطونه بالعالم الموازي الذي وجدوا فيه منفذاً ينفذون إليه في تفسيرات الحياة والوجود والموت؛ فلكل شيء إله في ذلك العالم الموازي، فهناك آلهة للخير وأخرى للشر، وآلهة للحب والخصوبة وإله للمطر، إلى غير ذلك من أفكار وقفوا حائرين أمامها.

وفي الحين التي كانت تلك المجتمعات غارقة في نسج القصص في عالم الخيال الموازي محاولين إيجاد تفسيرات مقنعة لكل التساؤلات الوجودية، نجد أن المجتمعات التي دانت باليهودية والنصرانية والإسلام، قد تجاوزت هذه التساؤلات، فقد آمنت بفكرة الموت والحياة البرزخية ويوم القيامة والحياة الآخرة، وآمنت بالجنة والنار، طبعا مع وجود اختلافات في التفاصيل والفروع، إلا أن الفكرة العامة موجودة في هذه الديانات.

وتبرز البيئة العربية في العصر الجاهلي كنوذج مميز للدراسة الأنثروبولوجية؛ فالإنسان العربي في العصر الجاهلي الذي عاش في بيئة صحراوية قاسية، غلبت عليه النزعة الوثنية، حيث وقف حائراً أمام الموت، ثم اختار التفسير الأسهل عندما قرر أن الموت هي نهاية الإنسان، قال تعالى على لسان قريش: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: 37]. وهذا ما اعتقده عموم العرب.

ورغم أن فكرة الفناء قد سادت عند العرب قبل الإسلام، إلا أن هناك خلافا في معالجة التفاصيل المتعلقة بفلسفة الحياة والموت عند الشعراء؛ فقد ساد التيار التمتعي عند كثير من الشعراء، فالحياة الفانية وحتمية القبر جعلت كثيراً من الشعراء وعلى رأسهم طرفة بن العبد يتبنون فكرة اغتنام كل لحظة في هذه الدنيا والتمتع بها. وهناك تيار مقابل مثله عروة بن الورد تبى فكرة السخرية من الموت واعتباره وسيلة للمجد والخلود.

ولم نكن الأمور والتفسيرات دائما بهذه السطحية والبساطة، فالمجتمع الجاهلي الوثني كان كغيره من المجتمعات الوثنية التي ألقت بظلال الخرافات والأساطير على فكرة الموت، فظهرت أسطورة الهامة والبلية وعقر الأنعام وسقيا القبور وغيرها من خرافات شكلت معالم الفكر الجاهلي المتعلق بالموت.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في كونه مقاربة نقدية وفلسفية تحاول النفاذ إلى العمق المعرفي للإنسان العربي في فترة العصر الجاهلي. حيث تتجاوز الدراسات الوصفية التقليدية. إلى القراءة النقدية للمتن الشعري الذي حاول تقديم تفسيرات مقنعة لثنائية الحياة والموت.

إضافة إلى أن هذا البحث يربط بين الثقافة العربية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام وثقافات الأمم والشعوب الأخرى في بلاد الرافدين وبلاد الشام ومصر، كفكرة "أسطورة الهامة" وربطها بأسطورة "طائر البا" في الثقافة المصرية القديمة، وكلا الأسطورتين تقوم على فكرة واحدة، تجسدت في الرموز والنقوش على جدران الآثار في مصر، ومن خلال الأبيات الشعرية التي صدح بها الشعراء الجاهليون.

إضافة إلى ما قد سبق، تتجلى أهمية هذا البحث إلى أنه يقدم إضافة للمكتبة العربية من خلال رصد وجهات النظر والآراء المتباينة لفكرة الموت، حيث عالج الشعراء هذه الفكرة بطرق مختلفة، فمنهم من تبنى النظرة العدمية التمتعية كطرفة بن العبد، وآخرون تبنوا النظرة الوجودية الأخلاقية كعروة بن الورد. ومنهم من تأثر بالحضارات والثقافات الأخرى كامية بن أبي الصلت.

فرضيات البحث

ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات العلمية المتكاملة، وهي:

1- فرضية العدمية التي تبناها طرفة بن العبد، وهي نظرة مادية هيمنت على الشعراء الجاهليين، دعت إلى التمتع بالحياة الدنيا لأن الموت والقبر يمثلان نهاية الحياة ونهاية اللذة.

2- فرضية الامتداد الثقافي والحضاري بين العصر الجاهلي في شبه الجزيرة العربية والثقافات والحضارات القديمة في مصر وبلاد الشام وبلاد الرافدين، حيث تفترض أن هناك أفكاراً كثيرة مشتركة بين ثقافات هذه الشعوب، انعكست في أشعار الشعراء الجاهليين خاصة أمية بن أبي الصلت.

3- فرضية الخلود الأخلاقي، حيث يمثل الموت فكرة سمو أخلاقي من خلال تجاوز فكرة الفناء البيولوجي إلى فكرة الخلود الملحمي، ويمثل هذه الفرضية شعراء الصعاليك وفي مقدمتهم عروة بن الورد.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية، أهمها:

1- الأهداف المعرفية والفلسفية: من خلال معرفة كيفية تفكير الإنسان العربي في مسألة الحياة والموت، وتفكيك النص الشعري الجاهلي الذي يعبر انعكاسا للحياة والثقافة العربية الجاهلية.

2- الأهداف الأنثروبولوجية والمقارنة: من خلال بيان الترابط الوثيق بين حضارات القديمة والحضارة العربية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام. ويتجلى هذا الترابط والتأثير في شعر أمية بن أبي الصلت. فهذا البحث يثبت أن المجتمع الجاهلي كان منفتحا على غيره من المجتمعات والثقافات الأخرى.

الدراسات السابقة

حظيت الفلسفية التي تناولت مسألة الحياة والموت باهتمام الأدباء والكُتاب، فبرزت العديد من الأبحاث المنشورة والكتب المطبوعة التي اعتنت بالشعر الجاهلي في جميع موضوعاته، ومسألة الحياة والموت كانت ضمن تلك الموضوعات المطروحة في تلك الكتب والأبحاث، ومن أهمها:

أ- رسالة ماجستير للباحثة الفلسطينية سناء أحمد، حملت عنوان: توظيف الموروث في شعر عدي بن زيد وامية بن أبي الصلت. وهي رسالة هامة ولكن المأخذ عليها يتمثل في المبالغة في نسبة الأبيات لعدي وأمية وإهمال موضوع الشعر المنحول عليهما، إضافة إلى ان هذه الرسالة اكتفت بذكر تفسيرات الموت في الحضارات القديمة وذكر أشعار أمية دون ربط، أو تفسير أو تحرٍ عن موثوقية نسبة الأبيات لأمية.

ب- رسالة ماجستير للباحثة الفلسطينية مي ياسين بعنوان: الآخر في الشعر الجاهلي، تناولت الموضوعات المشتركة بين الحضارات القديمة والحضارة العربية في العصر الجاهلي، دون الخوض بالتفاصيل الفلسفية لفكرة الموت.

ج- الدواوين الشعرية التي جمعت أشعار العصر الجاهلي، كديوان طرفة بن العبد الذي أعده الدكتور مهدي ناصر الدين، وديوان عدي بن زيد للدكتور محمد المعيبد وديوان أمية بن الصلت لعبد الحفيظ السطلي وغيرها من كتب اعتنت بالجمع وأهملت التدقيق والتحليل.

وتأتي هذه الدراسة لتمام ما أنجزه الأدباء والكُتاب في محاولة لتأطير مسألة ثانئية الحياة والموت في الشعر الجاهلي.

أدوات البحث

يعتمد هذا البحث على أدوات مصدرية أساسية للتحليل النصي تتمثل في

أ- الدواوين الفردية والشروح المعتمدة كديوان طرفة بن العبد وامية بن أبي الصلت وغيرهما.

ب- الأدوات المرجعية المساندة والتي تتمثل بالأبحاث والكتب الأدبية التي عنيت بالحديث عن الشعر الجاهلي وموضوعاته.

مشكلة البحث

تكمن المشكلة الرئيسة لهذا البحث في وجود فجوة معرفية ونقدية تتعلق بكيفية قراءة وفهم الوعي الوجودي للإنسان العربي في العصر الجاهلي تجاه مسألة الحياة والموت وما بعده، حيث تناولت أغلب المصادر هذه القضية في الشعر الجاهلي تناولا سطحيا بدائيا بوصفه شعرا تقليديا عاطفيا لا يحمل أي بُعد فلسفي تجاه القضايا التي تشغل بال الإنسان منذ فجر التاريخ.

ورغم وجود تيارين فلسفيين داخل إطار الشعر الجاهلي، يحملان أفكارا فلسفية تتعلق بالموت والفناء، وهما التيار الالعدمي التمتعي، وتيار وجودي أخلاقي تحدى فكرة الموت واعتبره بوابة للخلود، إلا أن أغلب الأبحاث والدراسات تناولت الموضوع تناولا سطحيا باعتبار الشعر الجاهلي لا يرقى لمستوى الفلسفة.

بناءً على هذا التدافع الفكري، وفي ظل تداخل ميثيولوجي وثيق لطقوس الموت الجاهلية (كأسطورة الهامة، وطقس سقيا القبور، وعقر البلية) مع أساطير التحلل والظمأ الروحي المنقولة عبر قنوات التثاقف من حضارات وادي الرافدين ومصر القديمة، تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في محاولة استنطاق المتن الشعري الجاهلي وتفكيك بنيته الاعتقادية والفلسفية لفرز الرؤى الوجودية الأصيلة من النصوص المنحولة المتأخرة.

ويمكن صياغة التساؤل المحوري والمنطلق الأساس للبحث على النحو الآتي:"كيف تمثّلت فلسفة الحياة والموت في وعي الشاعر الجاهلي، وما هي الأبعاد العقدية والأسطورية والوجودية التي شكّلت منظومته الفكرية تجاه مصيره المحتوم، وكيف انعكس هذا التدافع بين النزعتين التمتعية والأخلاقية في نتاجه الأدبي؟"

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على إجراءات منهجية أبرزها:

1- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال رصد وتحليل النصوص وتفكيك الدلالات وراء تلك النصوص.

2- المنهج المقارن: من خلال مقارنة النصوص الشعرية في العصر الجاهلي وربطها بالعقائد المرتبطة بفكرة الموت والحياة عن الحضارات الساقة في العراق وبلاد الشام ومصر.

متن البحث:

شكل الموت بالنسبة للإنسان لغزاً حقيقياً وصدمة كبيرة له، خاصة في المجتمعات الوثنية، أما المجتمعات التي انتشرت فيها اليهودية والنصرانية والإسلام، فلم يشكل الموت لغزاً أو صدمة، بل كان أمراً مسلّما به، وحقيقة مطلقة، لا خلاص لأي مخلوق من ملاقاتها، فالموت بحد ذاته أمر لابد منه وهو نهاية كل حي، وما بعد الموت فهناك حياة برزخية ثم بعث ونشور وحساب، ثم جنة أو نار، فما بعد الموت لا يمثل غموضاً عند أتباع الديانات الثلاث، ولكن الحضارات والأمم الوثنية اعتبرت الموت انتقالا للمجهول، فاجتهدت في تفسير الموت وما وراءه.

فأما العرب في العصر الجاهلية، فقد غلبت عليهم الوثنية، فلم يؤمنوا بالبعث والنشور، والشواهد على ذلك كثيرة من القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (سورة هود:7)، ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ (سورة ق:3). وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ (سورة النحل:38). وقال تعالى:﴿وَقَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ، أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (سورة الصافات:15 ، 16). والآيات في

هذا كثيرة، وهي تدل دلالة قطعية أن أغلب العرب كانوا يعتقدون أن الموت نهاية كل حي. ومعلقة طرفة بن العبد تمثل شاهداً على نظرة العربي للموت، يقول فيها (ناصر الدين 2002):

ألا أيُهذا اللائِمي أحضِر الوَغَى ... وأن أشهدِ اللذاتِ هَل أَنتَ مُخلدِي
فإن كُنت لا تَستطيعَ دَفعَ مَنيتي ... فَدَعني أُبادِرهَا بِما مَلكت يَدِي
أَرَى الموتَ يعتامُ الكِرامِ ويَصطفي ... عَقِيلةِ مَالِ الفَاحِشِ المُتشددِ
أرى الموتَ يعتادُ النفوسَ ولا أرى ... بعيدًا غدًا ما أقرب اليوم من غد
أرى العيشَ كنزًا ناقصًا كلَّ ليلةٍ ... وما تنقصِ الأيامِ والدهرُ ينفدِ
لعمركَ إنَّ الموتَ مَا أخطأَ الفَتى ... لكالطول المرخى وثنياه باليدِ
مَتى مَا يشأ يَومًا يقده لحتفه ... ومن يك في حَبلِ المنيةِ ينقدِ
فإن مِتُ فانعني بِما أنا أَهله ... وشقي علي الجيبَ يا ابنة مَعبدِ
أرى الموتَ لا يَرعَى عَلى ذي جَلالةٍ ... وإن كان في الدُّنيا عزيزًا بمقعدِ

فطرفة هنا ينظر إلى الموت أنه دافع له لينهل من ملذات الدنيا قدر استطاعته، فما هي إلا حياة واحدة يحياها الإنسان، ثم يأتيه الموت الذي هو نهاية كل حي، فمهما عاش الإنسان، فسوف يموت لا محالة، وإن كان غنياً وجيها في قومه، فالموت لا يفرق بين أحد.

وبعد الموت سيوضع الميت في قبر، ويتركه أهله وأحبته وينسونه شيئاً فشيئاً، ويساوى الفقير والغني في القبر، فقبر الفقير المعدم كقبر الغني فاشح الثراء، الذي لم يأخذ معه أي شيء من ثروته إلى القبر، لذلك من وجهة نظر طرفة، فعلى الإنسان أن يستمتع بحياته وينفق ماله على ملذاته قدر استطاعته، لأنه سيموت في يوم من الأيام، ولن يبعث بعد موته.

وأغلب العرب كانوا ينظرون إلى الموت كنظرة طرفة، فلا حياة بعد الموت، ولا نشور ولا حساب، بل موت وفناء أبدي. وقد سبق ذكر الآيات الكريمة التي تشير إلى تعجب مشركي قريش من وجود حياة بعد الموت، ومن البعث والنشور. وبعض العرب تأثروا بما جاء في التوراة والإنجيل فآمنوا بيوم الحساب، ولكنهم قلة في مجتمع وثني لا يؤمن بالبعث والنشور. والظاهر أن بعض الجاهليين الوثنيين تأثروا بالديانات السماوية في النظرة للبعث والنشور، فبرغم وثنيتهم إلا أنهم آمنوا بالبعث وبحشر الأجساد بعد الموت، فكانت هناك أساطير نسجوها في خيالاتهم وآمنوا بها، فمثلاً كان بعض العرب يربطون ناقة الميت عند قبره، وتظل حتى تموت جوعا وعطشا ويعتقدون أنه يحشر راكبا عليها. وأن الميت إذا قام من قبره فلم يجد ناقة، حشر وهو واقف على قدميه، وسموا تلك الناقة بلية، وأما الحبل الذي تربط به يسمى ولية (يوسف 2001).

وهؤلاء لم تكن في أذهانهم تخيل وتصور واضح للبعث والنشور، بل هي معتقدات وأساطير آمنوا بها، متأثرين بأساطير الأمم الأخرى والديانات السابقة، ومهما يكن من أمر تلك الأساطير، تبقى الحقيقة واضحة لا ريب فيها أن العرب قبل البعثة أمة وثنية لا يؤمنون بالبعث والنشور وهذا ما أكده القرآن الكريم في آيات كثيرة.

لقد اجتهد الناس في حضارات وادي الرافدين وبلاد الشام ومصر واليمن والحضارة اليونانية، في تفسير الموت ومعرفة ما وراءه، فقدماء المصريين آمنوا بوجود حياة أخرى بعد الموت، فحنطوا موتاهم، ودفنوا أموالهم معهم، واعتبروا أن الإنسان يحوي بداخله عوامل الفناء والتحلل، فالدود الذي يأكل جسد الإنسان هو في الأصل آت من الجسد نفسه، والروح عندهم جوهر الحياة ومستقرها في الحياة الأبدية بعد الموت، وهي تفترق عن الجسد عند الموت مدة يسيرة، ثم تحل فيه مرة أخرى يوم الدفن، لذلك يجب على الجسد أن يحافظ على نفسه من التحلل، لتبقى الروح مرشدة للجسد في الحياة الأبدية (زكري 1923).

وأما حضارة وادي الرافدين، فاعتقدوا أن الإنسان مكون من جسد وروح على شكل طائر، وهذا المعتقد كان كذلك عند قدماء المصريين الذين رسموا الروح بشكل طير برأس إنسان وسموه (با) (زكري 1923)، وهذه الفكرة وصلت إلى العرب في العصر الجاهلي، فكانوا يعتقدون أن الميت تطير روحه بسلام، أما إذا كان مقتولا، فإن روحه تعود إليه على شكل طائر هائم اسمه (الهامة)، ويظل يصرخ: اسقوني اسقوني حتى يأخذ أهل القتيل بالثأر من قاتله، عندها تسكن روح القتيل، وتطير بسلام .....

وفي هذا المعنى يقول أمية بن أبي الصلت (السطلي 1974):

كَأَنَّا لَمْ نَعِشْ إلاّ قليلا إذا كُنَّا مِنَ الهامِ البَوالي

ويقول أيضاً (السطلي 1974):

وَلَقَدْ عَناني صَوْتُهُمْ مِنْ بَيْنِ مُسْتَسْقٍ وَصائِح

فالشاعر في البيت السابق يرثي قتلى بدر، ويعتقد أن أرواح القتلى تصرخ وتستسقي ورثة الدم أن يأخذوا بالثأر لتسكن وتستريح. فلا يطفئ ظمأ تلك الروح إلا الدم. وهامة الميت ليست بدعا من خيالات العرب، بل لهذه الأسطورة جذور ضاربه في التاريخ؛ فالناس في حضارة وادي الرافدين صوروا روح الميت بطيور مجنحة؛ ففي الأسطورة البابلية يحدث شخص يدعى أنكيدو صديقه عن لحظة موته في حلم رآه، وقد جاءه شخص وجهه كالطائر، ومخالبه كالنسر، فقال: "وأخذ بخناقي حتى خمدت أنفاسي، لقد بدل هيئتي فصار ساعداي مثل جناحي طائر، مكسوتين بالريش، ونظر إلي وأمسك بي وقادني إلى دار الظلمة...."(باقر 1980).

واعتقد الجاهليون كذلك أن روح الميت أو الهامة تراقب الأحياء وتسمع أخبارهم، فتنقلها إلى الميت، فهامة أمية بن أبي الصلت تنقل إليه أخبار أولاده، وهو في قبره، فيعلم حالهم، وفي هذا المعنى يقول أمية بن أبي الصلت.

هامي تخبرني بما تستشعروا فتجنبوا الشعناء والمكروها

وهنا نرى أمية مؤمناً بهذه المعتقدات والأساطير التي تسللت إلى سكان شبه الجزيرة العربية من حضارات وادي الرافدين، ولا شك أن أمية كونه متبحر في ثقافات الأمم الأخرى، كان على اطلاع بهذه الأساطير، فوظفها في شعره. ومما اعتقده الجاهليون كذلك أن روح الميت تعطش فتطلب الماء، فأصبحت سقيا القبور عادة موروثة منذ العصر الجاهلي حتى يومنا هذا، فكثير من العرب يسقون القبور من باب العادة لا الاعتقاد كما كان عند العربي في العصر الجاهلي.

فأصبحت سقاية القبور من الطقوس والعادات التي اقترنت برثاء الموتى، وقد ذكر أمية بن أبي الصلت سقيا القبور في رثائه لأبي زهير بقوله (السطلي 1974):

سَقى الأَمْطارُ قَبْرَ أبي زُهير إلى شقفٍ إلى بَرَكِ الغِمادِ

وهذه المعتقدات كانت شائعة في حضارات القديمة، فالمصريون القدماء كانوا يدفنون الطعام والماء مع الميت، حتى يتنعم في العالم الأسفل، وكانوا يضعون كميات من العسل قرب مومياء الميت، لأن العسل يظل فترة طويلة لا يفسد، ولأن الحشرات لا تقترب منه، فهو الغذاء المفضل لسكان العالم السفلي والمقصود هم الأموات.

وفي بلاد الرافدين، نجد الحضارات المعاقبة هناك آمنت بهذا المعتقد، ولا أدل على ذلك من هذا النص البابلي: "في العلى عسى أن يطيب اسمه، وفي العالم الأسفل عسى أن تشرب روحه الماء الزكي" (حنون 1986). فسقيا القبور ورثة العرب من الحضارات القديمة، ثم وظفوه في أشعارهم، لأن الشعر انعكاس ومرآة لحياة الناس، خاصة في مجتمع صحراوي يندر فيه المطر، لذلك جرت العادة أن تُسقى قبور الأموات، ويُدعى للميت بسقاية قبره لسد حاجة روحه إلى الماء، وفي هذا نوع من الإسقاط لشغف العربي بالماء، فينعكس ذلك على نظرته للميت والقبر.

واعتقد العرب في العصر الجاهلي أن الروح تأكل، فقدموا القرابين وعقروا الأنعام عند القبور، والهدف من ذلك هو إطعام الميت، وإرضاءً للآلهة في العالم السفلي لتعتني بالميت. وظلت عادة النحر عند القبور في بعض المجتمعات في شبه الجزيرة العربية إلى وقت قريب، فيذكر المؤرخ عبد الله بن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ نجد؛ أن هذه العادة كانت منتشرة بشكل واسع في القرن الثامن عشر الميلادي، ثم اختفت تدريجياً مع انتشار الوعي في المجتمع العربي.

وهناك نقطة مهمة يجب أن نتطرق إليها وهي الموت الجماعي الذي يحدث لأمة أو مجموعة من الناس، فنظرة الأمم السابقة أن الآلهة قد تغضب على جماعة من الناس أو أمة من الأمم، لأنها انتهك مقدساً من مقدسات الآلهة، وفي التراث السومري والبابلي الكثير من الأمثلة كعقاب مدن أور وآكد وبابل وغيرها. والحقيقة أن أغلب الأبيات التي نسبت لأمية ومدارها حديث عن هلاك الأمم الأخرى، فهي منحولة إليه، وذلك لأن فيها معلومات تفرد بها القرآن الكريم، كقصص هلاك عاد وثمود وما فيها من تفاصيل لم ترد في الكتب الدينية السابقة، ولا في تراث الأمم والحضارات السابقة، إضافة إلى تشابه أسلوب الأبيات متأثره بآيات القرآن الكريم لفظا ومعنى؛ ومثال ذلك قول أمية في عقاب قوم ثمود:

ناقة الإله تسرح في الارض ... وتنتاب حول ماء مديرا

فاتاها احميمر كاخي السهـ ... ـم بغضب قال: كوني عقيرا

فأبت العرقوب والساق منها ... ومشت في دمائها مكسورا

فَرَأَى السَّقْبُ أُمَّهُ فارَقَتْهُ ... بَعدَ إِلْفٍ حِنِيَّةً وَظَؤورا

فَأَتى صَخْرَةً فقامَ عَلَيْها صَعْقَةً ... في السماءِ تَعلو الصخورا

فَرَغا رَغْوَةً فَكَانَتْ عَلَيْهِمْ ... رَغْوَةُ السَّقْبِ دُمِّروا تَدْميرا

فَأُصيبوا إلا الذريعةَ فاتَتْ ... مِنْ جِواريهِمُ وَكانَ جَرُورا

سَبْعَةٌ أُرْسِلَتْ تُخَبِّرُ عَنْهُمْ ... أَهْلَ قِرحٍ بِأَنْ قَدْ أمْسوا ثَبورا

فَسَقوها بَعْدَ الحَديثِ فَماتَتْ ... فَانْتَهى ريُّها فَوافَتْ حَفيرا (السطلي 1974)

في هذه الأبيات المنسوبة لأمية، يرسم الشاعر لنا صورة واضحة للعقاب الجماعي، ولكن في النظر في تفاصيل الأبيات نجد معلومات لا يمكن لشاعر جاهلي أن يعلمها، مهما بلغ من الثقافة والعلم، لأنها ببساطة شديدة لم تكن معروفة قبل نزول القرآن الكريم، وفي هذا يقول الله جل في علاه: ﴿ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا﴾ (سورة هود: 49). فهذه الأبيات وغيرها منحولة لأمية، نظمها شاعر متأخر اطلع على آيات القرآن الكريم فنظم تلك الأبيات ونسبها لأمية. لقد عظَّم العرب أمر الموت، حتى جعلوا له آلهة (صنم) سموه مناة وهي ربة الموت، فيعتقدون أنها شفيع لهم بإبعاد شبح الموت عنهم، ويبدو أن كلمة مناة مشتقة من كلمة منون، وأن الدهر هو المسؤول عن هلاك الإنسان، يقول الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ (سورة الجاثية: 24).

هذه الآيات الكريمة تناقش قضية شغلت بال العرب فآمنوا بها بقوة، وهي أن الدهر هو من يهلك الإنسان، ثم يموت فلا حياة بعد الموت. وقد جسد العرب في العصر الجاهلي الدهر بصورة مخيفة مفزعة حيث أن الدهر يشبه الغول، وفي هذا المعنى يقول أمية بن أبي الصلت (السطلي 1974):

اجْعَلْ المَوْتَ نُصْبَ عَيْنَيْكَ وَاحْذَرْ ... غَولَةَ الدَّهْرِ إِنَّ لِلدَّهْرِ غُولا

وأيضا قول أبو ذؤيب الهذلي في وصف المنية (الشملان 1980):

وإذا المنيةُ أنشبت أظفَارها ... ألفيتَ كُل تَمِيمةٍ لا تَنفعُ

فالمنية التي يسوقها الدهر، هي أشبه بالوحش الكاسر الذي ينشب أظافره في صدر الإنسان. وإجمالا نقول أن أمية بن أبي الصلت عبر عن الموت تعبيراً ملتزما بإطار ثقافة عصره، متأثراً بثقافات الأمم الأخرى، أما فلسفة الموت فنجدها أكثر وضوحا في شعر طرفة بن العبد و زهير بن أبي سلمى.

هذه النظرة العامة للموت عند عموم شعراء الجاهلية، وقد تختلف عند بعض الفرسان الذين نظروا إلى الموت في ساحات الوغى باعتباره خلودا لهم، فهذا عروة بن الورد ينظر إلى الموت كحتمية طبيعية ونهاية محتومة، فبدلا من الخوف والاستسلام والعيش في حالة من الهروب من فكرة الموت، يجب على الإنسان أن يصنع المجد، فالخلود الحقيقي بالنسبة له ببقاء الأثر والذكر الحسن يقول (البستاني 1996):

إذا المَرءُ لَم يَبعَث سَواماً وَلَم يُرَح عَلَيهِ وَلَم تَعطِف عَلَيهِ أَقارِبُه
فَلَلمَوتُ خَيرٌ لِلفَتى مِن حَياتِهِ فَقيراً وَمِن مَولىً تَدِبُّ عَقارِبُه

وفي قصيدته الشهيرة يخاطب زوجته التي أكثرت من لومه على جرأته وإقدامه، فيقول:

أَقِلّي عَلَيَّ اللَومَ يا بِنتَ مُنذِرٍ وَنامي وَإِن لَم تَشتَهي النَومَ فَاسهَري
ذَريني وَنَفسي أُمَّ حَسّانَ إِنَّني بِها قَبلَ أَن لا أَملِكَ البَيعَ مُشتَري
أَحاديثَ تَبقى وَالفَتى غَيرُ خالِدٍ إِذا هُوَ أَمسى هامَةً فَوقَ صُيَّرِ
ذَريني أُطَوِّف في البِلادِ لَعَلَّني أُخَلِّيكِ أَو أُغنيكِ عَن سوءِ مَحضِري
فَإِن فازَ سَهمٌ لِلمَنِيَّةِ لَم أَكُن جَزوعاً وَهَل عَن ذاكَ مِن مُتَأَخِّرِ
وَإِن فازَ سَهمي كَفَّكُم عَن مَقاعِدٍ لَكُم خَلفَ أَدبارِ البُيوتِ وَمُنظَرِ

يؤمن عروة أن الموت كأسٌ لابد أن يشرب منه الجميع، ولا مفر منه، وكان يرفض حياة القعود والفقر، ويرى أن الفناء قادم لا محالة، وأن الخلود الحقيقي يكمن في الأفعال العظيمة والكرم ومساعدة المحتاجين، مما يُبقي سيرة الإنسان حية بعد موته، وهو ما يتضح في بيته الشهير:"أحاديث تبقى والفتى غير خالد ... إذا هو أمسى هامةً فوق صَيّر.

إن فلسفة الموت عند عروة بن الورد وعموم الصعاليك تقوم تحدي فكرة الموت والاستهانة به واللامبالاة، واعتباره سبيلا من سبل الخلود، فالموت في سبيل الفكرة وفي سبيل ثناء الناس خلود أبدي، والموت بالنسبة لهم راحة من حياة ملؤها خنوع والذل، وفي هذا يقول تأبط شراً:

أقودُ وَضيحاً كَأَنَّ السَراةَ مِنهُ رُخامٌ إِذا ما جُلي
وَأَعلَمُ أَنّي إِذا ما أَموتُ أَموتُ وَلَم أُلتَثِم بِالمَذَلّ

ويقول الشنفرى مخاطباً أهله وقومه:

فَإِنْ تَدْفِنُونِي تَدْفِنُونِي بِمِثْلِهَا وَلا تَفْرَحُوا أَنْ لَمْ يُصَبْ لِيَ مَقْتَلُ

خاتمة البحث

عرضت هذه الدراسة فلسفة الحياة والموت عند الشعراء في العصر الجاهلي مستخدمة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن. وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات، على النحو الآتي:

أولاً: نتائج البحث :

1- هيمنة الفكر المادي الحسي: أثبتت الدراسة أن عموم العرب قبل الإسلام قد سيطر عليهم الفكر المادي الحسي، فلا يؤمنون إلا بالمحسوسات، فكانت عقيدة إنكار البعث والنشور سائدة في شبه الجزيرة العربية. فالموت في الوعي الجمعي العربي نهاية مطلقة لا حياة بعدها.

2- سيطرة الأسطورة وامتدادها الحضاري: عند البحث في النصوص الشعرية الجاهلية ومقارنتها بنصوص الحضارات القديمة نجد أصولاً للمعتقدات العربية الجاهلية في تلك الحضارات؛ فرغم سيطرة الفكر المادي إلا الأسطورة كان لها مساحة واسعة في الفكر الجاهلي.

3- الاختلاف والتمايز الفلسفي: جاءت هذه الدراسة لدحض الفكرة السائدة التي تنظر إلى المجتمع الجاهلي باعتباره مجتمعاً بدائياً تسيطر عليه فكرة واحدة، يؤيدها الجميع، بلا أدنى تفكير أو وعي. فقد أثبتت الدراسة أن الجاهليين تمايزوا في نظرتهم للموت، فمنهم من نظر إليه باعتباره نهاية كل شيء، فانكب على اللذات الحسية كوسيلة لمواجهة الموت. ومنهم نظر إلى الموت باعتباره بوابة للخلود.

ثانيا: التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج، يتقدم الباحث بجملة من التوصيات، أبرزها:

1- تطوير أدوات النقد والتحليل من خلال تطوير الأسس النقدية الضيقة الشائعة حالياً، هذه الأسس التي تنظر إلى الأدب الجاهلي والفكر والثقافة السائدة قي العصر الجاهلي باعتباره فكراً بدائيا منغلقاً، لا تحكمه أسس ثقافية أو حضارية.

2- إثراء المناهج المدرسية والجامعية بمباحث تربط الأجيال الشابة بالفكر النقدي، وتطبيق ما تتم دراسته على النصوص الأدبية خاصة النصوص الأدبية الجاهلية.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم
- باقر، طه. 1980 ملحمة جلجامش ، دار الحرية، بغداد.
- البستاني، كرم، 1996، ديوان عروة بن الورد، دار الجيل، بيروت
- حنون، نائل، 1986 عقائد ما بعد الموت في حضارة وادي الرافدين، مطبعة دار السلام بغداد.
- زكري، أنطون، 1923 الأدب والدين عند قدماء المصريين، ط1 دار المعارف، القاهرة.
- السطلي، عبد الحفيظ. 1974 ديوان أمية بن أبو الصلت . المطبعة التعاونية، دمشق.
- الشملان، نوره، 1980، أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.
- مهدي محمد ناصر الدين، 2022 ديوان طرفة بن العبد ط3 ، دار الكتب العلمية، بيروت
- يوسف، حسني عبد الجليل . 2001 ، الأدب في العصر الجاهلي، قضايا ونصوص. دار المسيرة، عمان.

الدّمج بين الثّقافة العربيّة واللّغة في مناهج تعليم النّاطقين بغيرها: تحدّيات وحلول مبتكرة

د. طلال عبد الله طافش المراشدة
جامعة زايد – كلّيّة التّعليم العامّ – أبو ظبي
Talal.Almarashdi@zu.ac.ae
00971529795070

الملخّص

ينطلق هذا البحث من مشكلة واقعيّة تعاني منها مناهج تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها، وهي الفجوة العميقة بين تعليم المهارات اللّغويّة المجرّدة كـ (القواعد والمفردات) وبين غرس البعد الثّقافيّ الّذي يمثّل السّياق الحيّ للتّواصل، وهذا يؤدّي إلى ضعف الكفاءة التّواصليّة الحقيقيّة لدى المتعلّمين رغم إتقانهم للقواعد، ويهدف البحث إلى تشخيص واقع دمج الثّقافة في المناهج الحاليّة، ورصد أبرز التّحدّيات الّتي تعوق هذا الدّمج، مثل غربة المحتوى الثّقافيّ للمتعلّمين الأجانب وصعوبة توحيد مرجعيّة ثقافيّة عربيّة واحدة، ثمّ اقتراح حلول مبتكرة تعتمد على توظيف "الثّقافة اليوميّة" كـ (التّحيّة، والطّعام، والفنون) كأداة تعليميّة لا كموادّ إثرائيّة منفصلة، وقد استخدم الباحث المنهج المختلط (الوصفيّ التّحليليّ؛ لتحليل محتوى المناهج، وشبه التّجريبيّ؛ لتطبيق الحلول على عيّنة من المتعلمين)، وأظهرت النّتائج أنّ المحتوى الثّقافيّ في المناهج الحاليّة منفصل عن الدّرس اللّغويّ، وأنّ توظيف الأنماط الثّقافيّة اليوميّة بشكل مبتكر حقّق تحسّنًا ملحوظًا في دافعيّة المتعلّمين وكفاءتهم التّواصليّة، وقد أوصى البحث بإعادة تصميم المناهج؛ لتكون الثّقافة محورًا للدّرس اللّغويّ لا هامشًا، وتدريب المعلّمين على إستراتيجيّات الدّمج الفعّال، واعتماد تطبيقات رقميّة تفاعليّة تحاكي البيئة الثّقافيّة العربيّة الواقعيّة.

الكلمات المفتاحيّة: تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها، الدّمج بين اللّغة والثّقافة، مناهج تعليميّة مبتكرة، الكفاءة التّواصليّة، الثّقافة اليوميّة.

Integrating Arab Culture and Language into Curricula for Teaching Arabic to Non-Native Speakers: Challenges and Innovative Solutions

Dr. Talal Abdallah Tafesh AlMarashdi
Zayed University– Abu Dhabi
College of General Education
Talal.Almarashdi@zu.ac.ae

Abstract

This study stems from a real problem facing Arabic language teaching curricula for non-native speakers, namely the deep gap between teaching abstract linguistic skills (such as grammar and vocabulary) and instilling the cultural dimension that represents the living context of communication. This gap leads to a weakness in the learners' actual communicative competence despite their mastery of grammar rules. The study aims to diagnose the reality of integrating culture into current curricula, identify the most prominent challenges hindering this integration (such as the cultural unfamiliarity of the content for foreign learners and the difficulty of unifying a single Arab cultural reference), and then propose innovative solutions based on employing "everyday culture" (such as greetings, food, and arts) as a teaching tool rather than as separate enrichment materials. The researcher used a mixed-methods approach (descriptive-analytical for analyzing curriculum content, and quasi-experimental for applying the solutions on a sample of learners). The results showed that cultural content in current curricula is detached from the language lesson, and that employing everyday cultural patterns innovatively achieved a noticeable improvement in learners' motivation and communicative competence. The study recommends redesigning curricula to make culture the core of the language lesson rather than a margin, training teachers on effective integration strategies, and adopting interactive digital applications that simulate the real Arab cultural environment.

Keywords: Teaching Arabic to non-native speakers, integration of language and culture, innovative teaching curricula, communicative competence, everyday culture.

الفصل الأوّل: الإطار العامّ للبحث

1.1 مقدمة

تشهد اللّغة العربيّة في العصر الحاليّ إقبالًا متزايدًا من قبل غير النّاطقين بها؛ لأسباب دينيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة، وسياسيّة متعدّدة، وقد أدّى هذا الإقبال إلى تطوير العديد من المناهج والبرامج التّعليميّة الّتي تهدف إلى تعليم العربيّة لغة ثانية أو أجنبيّة، ورغم التّقدّم الملحوظ في تصميم هذه المناهج من حيث تقديم المهارات اللّغويّة الأساسيّة كالقراءة، والكتابة، والاستماع، والمحادثة، والقواعد، إلّا أنّ هناك فجوة واضحة بين إتقان المتعلّم للقواعد والمفردات وبين قدرته على التّواصل الفعليّ في سياقات عربيّة حقيقيّة، وتكمن جذور هذه المشكلة في الفصل بين تعليم اللّغة وتعليم الثّقافة الّتي تمثّل الوعاء الحيّ الّذي تنبثق منه اللّغة وتتطوّر فيه.

إنّ اللّغة ليست مجرّد نظام من الرّموز والقواعد، بل هي ظاهرة اجتماعيّة وثقافيّة تعكس هويّة المتحدّثين بها وقيمهم وتصوّراتهم للعالم، وقد أكّد العديد من الباحثين واللّغويّين أنّ تعلّم اللّغة دون فهم ثقافتها يؤدّي إلى تواصل سطحيّ وغير دقيق، وقد يسبّب سوء الفهم والمواقف المحرجة، فالتّعابير اليوميّة، والإشارات غير اللّفظيّة، والأساليب المتنوّعة في التّعبير عن الاحترام أو الرّفض أو الموافقة، كلّها عناصر ثقافيّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستخدام اللّغويّ السّليم.

ينطلق هذا البحث من قناعة راسخة بأنّ تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها لا يمكن أن يكون فعّالًا ومثمرًا ما لم يدمج الجانب الثّقافيّ في صميم العمليّة التّعليميّة، بحيث تصبح الثّقافة محورًا للدّرس اللّغويّ وليس مجرد مادّة تكميليّة أو إثرائيّة منفصلة. ومن هذا المنطلق، سعى البحث إلى تشخيص واقع هذا الدّمج في المناهج الحاليّة، واستكشاف التّحدّيات الّتي تعوقه، واقتراح حلول مبتكرة قابلة للتّطبيق، مركّزًا على توظيف "الثّقافة اليوميّة" كمدخل فعّال لجسر الهوّة بين اللّغة والممارسة التّواصليّة الحقيقيّة.

2.1 مشكلة البحث وأسئلته

تعاني مناهج تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها من فجوة واضحة بين تعليم المهارات اللّغويّة المجرّدة والجانب الثّقافيّ الّذي يمثّل السّياق الحيويّ للتّواصل، وقد لاحظ الباحث من خلال تجربته التّدريسيّة أنّ العديد من المتعلّمين، رغم إتقانهم للقواعد النّحويّة والصّرفيّة واكتسابهم حصيلة لغويّة جيّدة من المفردات والتّراكيب، يجدون صعوبة كبيرة في التّفاعل اللّغويّ الطّبيعيّ في مواقف حياتيّة واقعيّة، ويظهرون ضعفًا في فهم الرّسائل الضّمنيّة والإشارات غير المباشرة الّتي تحملها اللّغة في سياقاتها الثّقافيّة المختلفة، وتحدّدت مشكلة البحث في السّؤال الرّئيس الآتي:

ما أثر دمج الثّقافة اليوميّة في مناهج تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها في تحسين كفاءتهم التّواصليّة ودافعيّتهم نحو التّعلّم؟

وانبثق عن هذا السّؤال الأسئلة الفرعيّة الآتية:

1. ما واقع دمج المحتوى الثّقافيّ في مناهج تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها الحاليّة؟
2. ما أبرز التّحدّيات الّتي تواجه عمليّة الدّمج بين اللّغة والثّقافة في هذه المناهج من وجهة نظر المعلّمين والمتعلّمين؟

3. ما أثر توظيف أنماط الثّقافة اليوميّة (التّحيّة، والطّعام، والفنون) أداة تعليميّة أساسيّة في تنمية الكفاءة التّواصليّة للمتعلّمين؟

4. ما مدى تأثير هذا التّوظيف على دافعيّة المتعلّمين نحو تعلّم اللّغة العربيّة؟

3.1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تشخيص واقع دمج الثقافة في مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من خلال تحليل محتوى نماذج مختارة من هذه المناهج.
2. رصد أبرز التحديات والصعوبات التي تعوق دمج اللغة بالثقافة في العملية التعليمية.
3. اختبار فعالية توظيف أنماط الثقافة اليومية كأداة تعليمية أساسية في تحسين الكفاءة التواصلية لدى المتعلمين.
4. قياس أثر الدمج الثقافي على دافعية المتعلمين نحو تعلم اللغة العربية.
5. تقديم رؤية تطبيقية وتوصيات عملية لإعادة تصميم المناهج بما يضمن دمجاً عضوياً وفعالاً بين اللغة والثقافة.

4.1 أهمّيّة البحث

تكمن أهمّيّة هذا البحث بوصفه يتناول قضية جوهريّة في مجال تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها، وهي قضيّة الدّمج بين اللّغة والثّقافة الّتي كثيرًا ما يتمّ تهميشها أو معالجتها بشكل سطحيّ، وتتّضح أهمّيّة البحث في النّقاط الآتية:

- الأهمّيّة النّظريّة: يسهم البحث في إثراء المكتبة العربيّة بدراسة تطبيقيّة منهجيّة تتبنّى المنهج المختلط لمعالجة إشكاليّة الدّمج الثّقافيّ، ويقدّم إطارًا نظريًّا يعزّز فهم العلاقة الجدليّة بين اللّغة والثّقافة في السّياق التّعليميّ.
- الأهمّيّة التّطبيقيّة: يقدّم البحث حلولًا مبتكرة قابلة للتّطبيق في الفصول الدّراسيّة، تعتمد على توظيف الثّقافة اليوميّة كمادّة تعليميّة حيّة ومحفّزة، وهذا يساعد المعلّمين والمصمّمين التّعليميّين على تطوير مناهج أكثر فعاليّة وجذبًا للمتعلّمين.
- الأهمّيّة الإنسانيّة: يسهم في بناء جسور من الفهم والتّواصل بين الثّقافات، من خلال تمكين متعلّمي العربيّة من الوصول إلى أعماق الثّقافة العربيّة وفهم قيمها وعاداتها وتصوّراتها، وهذا يعزّز التّسامح والتّعايش بين الشّعوب.

5.1 حدود البحث

لتحديد إطار البحث ومنع تشعّب الموضوع، تمّ وضع الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعيّة: اقتصر البحث على دراسة دمج الثّقافة اليوميّة (التّحيّة، والطّعام، والفنون الشّعبيّة والأدبيّة) في مناهج تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها، ولم يتناول الجوانب الثّقافيّة الأخرى الدّينيّة أو السّياسيّة أو التّاريخيّة بشكل موسّع.
- الحدود المكانيّة: أجري البحث في مراكز تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها، خلال الفصلين الدّراسيّين الأوّل والثاني من العام الأكاديميّ 2025-2026.
- الحدود البشريّة: اقتصرت عيّنة الدّراسة على فئة المتعلّمين في المستوى المتوسّط (B1-B2 وفق الإطار الأوروبيّ المرجعيّ المشترك للّغات)، وعدد من معلّمي اللّغة العربيّة في هذه المراكز.
- الحدود الزّمنيّة: استغرق تنفيذ الدّراسة الميدانيّة (التّجربة والتّحليل) ستّة أشهر، من سبتمبر 2026 إلى يوليو 2026.

6.1 مصطلحات البحث

- الدّمج بين اللّغة والثّقافة: الإجراء التّعليميّ الّذي يهدف إلى تقديم المحتوى اللّغويّ (مفردات، وتراكيب، وقواعد) في سياق ثقافيّ حيّ يعكس الممارسات الاجتماعيّة والعادات والقيم الفكريّة والجماليّة للمجتمع النّاطق باللّغة، بحيث يتعلّم المتعلّم اللّغة من خلال فهم الثّقافة الّتي تعبّر عنها، وتتكوّن لديه كفاءة التّواصل الّتي تتجاوز المعرفة اللّغوية المجرّدة إلى القدرة على التّفاعل الفعّال والمناسب في مواقف تواصليّة متنوّعة.
- الثّقافة اليوميّة: مجموعة الممارسات الاجتماعيّة، والعادات، والتّقاليد، والمنتجات الفنّيّة والأدبيّة الّتي تمثّل الحياة المعاشة لأفراد المجتمع في سياقاتهم اليوميّة، وتشمل أنماط التّحيّة والزّيارة، وآداب الطّعام والشّراب، والأعياد والمناسبات، والأمثال الشّعبيّة، والفنون التّشكيليّة، والموسيقى الشّعبيّة، وغيرها من مظاهر الحياة الثّقافيّة غير الرّسميّة الّتي تعكس هويّة المجتمع وتنوّعه.
- الكفاءة التّواصليّة: قدرة المتعلّم على استخدام اللّغة بشكل فعّال ومناسب في سياقات تواصليّة متنوّعة، بما يتجاوز المعرفة بالقواعد النّحويّة والمفردات (الكفاءة اللّغويّة) إلى القدرة على إنتاج وفهم الرّسائل اللّغويّة في ضوء السّياق الثّقافيّ والاجتماعيّ، ومراعاة العوامل الاجتماعيّة كالمكانة النّسبيّة للمتحدّثين، ودرجة القرب بينهم، والغرض من التّواصل.

الفصل الثّاني: الإطار النّظريّ والدّراسات السّابقة

1.2 العلاقة بين اللّغة والثّقافة

لطالما كانت العلاقة بين اللّغة والثّقافة محورًا للاهتمام في حقول اللّسانيّات والأنثروبولوجيا وفلسفة اللّغة، فلا يمكن الفصل بين اللّغة والثّقافة، فاللّغة ليست مجرّد أداة للتّواصل، بل هي وعاء للفكر، وناقل للقيم، ومرآة تعكس تصوّرات المجتمع النّاطق بها. تعدّ اللّغة الوسيلة الأساسيّة لنقل الثّقافة من جيل إلى جيل، وهي في الوقت نفسه نتاج لتلك الثّقافة تتشكّل وتتطوّر بتطوّرها، ويرى العديد من اللّغويّين أنّ تعلّم اللّغة الأجنبيّة دون فهم ثقافتها يجعل المتعلّم قادرًا على تكوين جمل صحيحة نحويًّا، لكنّه عاجز عن استخدامها في السّياق الاجتماعيّ المناسب، وهذا يؤدّي إلى تواصل غير فعّال أو حتّى مسيء.

2.2 الثّقافة في تعليم اللّغات الثّانية

شهدت العقود الأخيرة تحوّلًا جوهريًّا في النّظرة إلى دور الثّقافة في تعليم اللّغات الثّانية، إذ انتقلت من كونها عنصرًا هامشيًّا أو ترفيهيًّا إلى ركن أساس في العمليّة التّعليميّة، ففي الماضي، كان التّركيز منصبًّا على تعليم القواعد والمفردات، وعُدّت الثّقافة مادّة إثرائيّة تُقدّم في أوقات محدّدة أو من خلال أنشطة جانبيّة، أمّا اليوم، فثمّة إجماع على أنّ الثّقافة واللّغة وجهان لعملة واحدة، وأنّ الكفاءة التّواصليّة الحقيقية لا تتحقّق إلّا بامتلاك الكفاءة الثّقافيّة إلى جانب الكفاءة اللّغويّة. وظهرت عدّة مداخل نظريّة تؤكّد على أهمّيّة الدّمج، منها المدخل التّواصليّ الّذي يضع السّياق في صلب العمليّة التّعليميّة، والمدخل القائم على المهامّ الّذي يستخدم مواقف حياتيّة واقعيّة لتعزيز التّعلّم، والمدخل بين الثّقافات الّذي يهدف إلى بناء جسور التّفاهم بين الثّقافات المختلفة.

3.2 واقع تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها: بين النّصّ والسّياق

يواجه تعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها تحدّيات خاصّة، تعود جزئيًّا إلى طبيعة اللّغة العربيّة ذاتها وعلاقتها الوثيقة بالتّراث الدّينيّ والثّقافيّ، وجزئيًّا إلى تباين دوافع المتعلّمين وخلفيّاتهم الثّقافيّة. ورغم الجهود الكبيرة الّتي بذلت في تطوير مناهج تعليم العربيّة، إلّا أنّ العديد من الدّراسات تشير إلى استمرار الهوّة بين تعلّم اللّغة في الصّفوف الدّراسيّة واستخدامها في الحياة الواقعيّة، إذ غالبًا ما تركّز المناهج على اللّغة العربيّة الفصيحة وتهمل اللّهجات العامّيّة الّتي هي لغة التّواصل اليوميّ، كما تقدّم محتوى ثقافيًّا تقليديًّا أو مثاليًّا لا يعكس تنوّع وحيويّة الثّقافة العربيّة المعاصرة. ونتيجة لذلك، يجد المتعلّمون صعوبة في فهم النّكات، والتّعابير الاصطلاحيّة، والإشارات غير المباشرة الّتي تشكّل جزءًا كبيرًا من التّواصل اليوميّ.

4.2 الدّراسات السّابقة

استفاد هذا البحث من مجموعة من الدّراسات السّابقة الّتي تناولت قضيّة الدّمج بين اللّغة والثّقافة في تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها، ويمكن تصنيفها في ثلاثة محاور رئيسة:

أوّلًا: الدّراسات الّتي تناولت واقع دمج الثّقافة في المناهج:

أظهرت دراسة سيو (Seo, 2015) أنّ معلّمي العربيّة في الجامعات الأمريكيّة يدركون أهمّيّة تعليم الثّقافة، ويعتقدون أنّها لا تقلّ أهمّيّة عن تعليم المهارات اللّغويّة الأساسيّة، لكنّ نصفهم تقريبًا غير راضٍ عن أدائه في هذا المجال؛ ممّا يشير إلى وجود فجوة بين المعتقدات والممارسات الفعليّة.

كما خلصت دراسة الخطيب (Al-Khatib, 2025) إلى أهمّيّة تناول الثّقافة في صفوف تعليم العربيّة، وضرورة إلمام المعلّم بالتّقاطعات والاختلافات الثّقافيّة؛ لما لها من أثر في رفع الكفاءة التّواصليّة والفكريّة للمتعلّم.

ثانيًا: الدّراسات الّتي اهتمّت بالتّحدّيات الّتي تعوق الدّمج الثّقافيّ:

حدّدت دراسة عيسى وزملائه (Isa et al., 2024) أبرز التّحدّيات الّتي يواجهها معلّمو اللّغة العربيّة في دمج المعرفة الثّقافيّة، ومنها: محدوديّة قدرات المعلّمين في تدريس الجانب الثّقافيّ، ونقص الموادّ التّعليميّة الثّقافيّة، وصعوبة تقبّل الطّلّاب للتّعليم الثّقافيّ.

كما أشارت دراسة الرّشايدة (Al-Rawashdeh, 2025) إلى أنّ المحتوى الثّقافيّ ما زال مهمّشًا في معظم المناهج الرّقميّة، وأنّ من التّحدّيات قلّة تدريب المعلّمين، وضعف المناهج المراعية للثّقافة، وهيمنة اللّغة الفصيحة على حساب التّنوّع الثّقافيّ واللّهجات.

ثالثًا: الدّراسات الّتي اقترحت حلولًا مبتكرة للدّمج:

قدّمت دراسة محمود بولعريس (Mahmoud Boulaares, 2025) دليلًا عمليًّا على أهمّيّة دمج السّياق الثّقافيّ في تدريس التّعابير الاصطلاحيّة، إذ أظهرت النّتائج أنّ الطّلّاب الّذين تعرّضوا لهذه التّعابير في سياقاتها الثّقافيّة أظهروا تحسّنًا ملحوظًا في كفاءتهم في المحادثة. وقدّمت دراسة حول "بطاقة الثّقافة العربيّة" (Arabic Culture Deck) نموذجًا لوسيلة تعليميّة تفاعليّة مبتكرة، إذ أظهرت النّتائج قبولًا كبيرًا من المتعلّمين، وزيادة في دافعيّتهم وفهمهم الثّقافيّ. كما صمّمت دراسة سابقة وحدة دراسيّة متكاملة ثقافيًّا قائمة على المهامّ، تناولت موضوعات، مثل التّحيّات، والطّعام والشّراب، والتّسوّق، وقدّمت اللّغة في سياقها الطّبيعيّ مع ملاحظات ثقافيّة مدمجة.

وقد تميّز هذا البحث الحاليّ عن سابقاته بأنّه اعتمد منهجًا مختلطًا يجمع بين التّحليل الوصفيّ والتّجريب، وركّزت على توظيف "الثّقافة اليوميّة" كمدخل تطبيقيّ محدّد، وقاست أثره بشكل شبه تجريبيّ على كلّ من الكفاءة التّواصليّة ودافعيّة المتعلّمين، وهذا يضيف بعدًا كمّيًّا وتطبيقيًّا للإسهامات السّابقة الّتي كانت في غالبيّتها نظريّة أو نوعيّة.

الفصل الثّالث: منهجيّة البحث وإجراءاته

1.3 منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج المختلط (Mixed Methods Approach)، الّذي يجمع بين المنهجين الكمّيّ والكيفيّ؛ لتحقيق فهم أعمق للإشكاليّة المدروسة. وتحديدًا، استخدم الباحث:

- المنهج الوصفيّ التّحليليّ (Descriptive-Analytical): لتحليل محتوى المناهج الدّراسيّة الحاليّة المستخدمة في تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها في مراكز الدّراسة، بهدف رصد واقع دمج الثّقافة فيها، والكشف عن مكامن القوّة والضّعف.
- المنهج شبه التّجريبيّ (Quasi-Experimental): لتطبيق الحلول المبتكرة المقترحة (الّتي تركّز على الثّقافة اليوميّة) على مجموعتين من المتعلّمين: مجموعة تجريبيّة تدرس وفق المنهج المعدّل (المدمج)، ومجموعة ضابطة تدرس وفق المنهج التّقليديّ؛ وذلك لقياس أثر الدّمج الثّقافيّ في تنمية الكفاءة التّواصليّة والدّافعيّة لدى المتعلّمين.

وقد ساهم هذا المزج في توفير صورة شاملة عن المشكلة، إذ وفّر التّحليل الوصفيّ تشخيصًا دقيقًا للواقع، وقدّمت التّجربة أدلّة كمّيّة على فعاليّة الحلول المقترحة.

2.3 مجتمع وعيّنة البحث

- مجتمع البحث: تكوّن مجتمع البحث من جميع المعلّمين والمتعلّمين في ثلاثة مراكز لتعليم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها، بالإضافة إلى المناهج الدّراسيّة المعتمدة في هذه المراكز.
- عيّنة التّحليل الوصفيّ: تمّ اختيار ثلاثة مناهج دراسيّة متداولة في المراكز المذكورة، وهي من المستوى المتوسّط؛ وذلك لتحليل محتواها الثّقافيّ، كما تمّ اختيار عيّنة قصديّة من معلّمي اللّغة العربيّة (عددهم 12 معلّمًا) ومن المتعلّمين (عددهم 30 متعلّمًا)؛ لإجراء المقابلات وجمع البيانات حول التّحدّيات والتّصوّرات.
- عيّنة الدّراسة شبه التّجريبيّة: تكوّنت من (60) متعلّمًا من المستوى المتوسّط، تمّ تقسيمهم إلى مجموعتين متساويتين (30 لكلّ مجموعة): مجموعة تجريبيّة درست وفق المنهج المعدّل، ومجموعة ضابطة درست وفق المنهج التّقليديّ. تمّ اختيار العيّنة بطريقة قصديّة، مع الحرص على تكافؤ المجموعتين في المستوى اللّغويّ، والعمر، والخلفيّة الثّقافيّة (معظمهم من جنوب شرق آسيا وأوروبّا وأمريكا الشّماليّة).

3.3 أدوات البحث

استخدم الباحث مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، تمّ تطويرها أو اعتمادها وفقًا لمتطلّبات كلّ مرحلة من مراحل البحث:

1. بطاقة تحليل محتوى المناهج: تمّ تصميم بطاقة تحليل محتوى(Content Analysis Card))؛ لتقييم مدى تضمين العناصر الثّقافيّة في المناهج الثّلاثة المختارة، وقد تضمّنت البطاقة أربعة محاور رئيسة: (أ) تنوّع الموضوعات الثّقافيّة، (ب) عمق معالجة العناصر الثّقافيّة، (ج) درجة ارتباط المحتوى الثّقافيّ بالدّرس اللّغويّ، (د) مواءمة الثّقافة المقدّمة مع اهتمامات المتعلّمين وخلفيّاتهم.
2. استبانة التّحدّيات والتّصوّرات: استبانة مصمّمة لجمع آراء المعلّمين والمتعلّمين حول التّحدّيات الّتي تعوق دمج الثّقافة في التّعليم، وقد قسّمت الاستبانة إلى جزئين: الأوّل مخصّص للمعلّمين (تضمّن محاور: تدريب المعلّم، وتوفّر الموادّ، والدّعم المؤسّسيّ، وتصوّرات المتعلّمين)، والثّاني مخصّص للمتعلّمين (تضمّن محاور: أهمّيّة الثّقافة في تعلّم اللّغة، والصّعوبات الّتي تواجههم، وتفضيلاتهم في المحتوى الثّقافيّ، ودافعيّتهم).
3. اختبار الكفاءة التّواصليّة: اختبار قبليّ وبعديّ تمّ تطويرهما خصيصًا لهذا البحث؛ لقياس مستوى الكفاءة التّواصليّة للمتعلّمين. تضمّن الاختبار ثلاثة أقسام: (أ) مواقف تواصليّة مكتوبة يُطلب من المتعلّم فيها اختيار الاستجابة المناسبة، (ب) مهمّة محادثة قصيرة مع زميل حول موضوع يوميّ (تمّ تصويرها وتقييمها من قبل لجنة من الخبراء)، (ج) أسئلة حول فهم التّعابير الاصطلاحيّة والإشارات غير المباشرة في سياقات محدّدة. تمّ التّأكّد من صدق وثبات الاختبار من خلال عرضه على مجموعة من المحكّمين وتطبيقه على عيّنة استطلاعيّة.
4. مقياس الدّافعيّة للتّعلّم: مقياس تمّ تبنّيه وتعديله من مقاييس سابقة لقياس مستوى الدّافعيّة لدى المتعلّمين (الدّافعيّة الدّاخليّة والخارجيّة). طبّق المقياس قبليًّا وبعديًّا على المجموعتين التّجريبيّة والضّابطة.

5. المقابلات شبه المنظّمة: تمّ إجراء مقابلات مع عيّنة من المعلّمين (6 معلّمين)، والمتعلّمين (10 متعلّمين) في المجموعة التّجريبيّة، بهدف التّعمّق في فهم تجاربهم وآرائهم حول الدّمج الثّقافيّ، وجمع بيانات نوعيّة غنيّة تفسّر النّتائج الكمّيّة.

4.3 إجراءات الدّراسة (التّصميم التّجريبيّ والتّدخّل)

مرّت الدّراسة بعدّة مراحل رئيسة:

1. المرحلة الأولى: التّحليل والتّشخيص (الشّهر الأوّل): تمّ تحليل محتوى المناهج الثّلاثة باستخدام بطاقة التّحليل، وتوزيع استبانات التّحدّيات على المعلّمين والمتعلّمين، وإجراء المقابلات الأوّليّة؛ لتحديد الاحتياجات والتّحدّيات بدقّة.

2. المرحلة الثّانية: تصميم المادّة التّعليميّة المدمجة (الشّهر الثّاني): استنادًا إلى نتائج التّحليل، تمّ تصميم وحدة تعليميّة مدمجة للّغة والثّقافة، في موضوعاتها من الثّقافة اليوميّة الواقعيّة الّتي تعكس حياة المتحدّثين بالعربيّة المعاصرة، إذ ركّزت الوحدة على ثلاثة محاور رئيسة:

- التّحيّات والتّواصل غير اللّفظيّ: تضمّنت تعابير التّحيّة المختلفة في السّياقات الرّسميّة وغير الرّسميّة، وأهمّيّة التّواصل بالعين، والإيماءات، والمسافة الجسديّة.
- الطّعام والموائد العربيّة: تناولت أسماء الأطباق الشّهيرة، وآداب الطّعام، وطبيعة الولائم والمناسبات المرتبطة بالطّعام، كالقهوة العربيّة والأعياد.
- الفنون الشّعبيّة والأدب اليوميّ: شملت التّعرّف على أنواع من الموسيقى الشّعبيّة، والأمثال والحكم الشّعبيّة، وقصص قصيرة من التّراث الشّعبيّ تعكس قيمًا وعادات.

صُممت الوحدة بحيث تُعرض العناصر اللّغويّة (المفردات، والتّراكيب، والقواعد) في صلب هذه الموضوعات الثّقافيّة، مع أنشطة تفاعليّة متنوّعة (ألعاب أدوار، ومشاريع بحثيّة، وتحليل فيديوهات، ومناقشات).

3. المرحلة الثّالثة: التّطبيق الميداني (الشّهر الرّابع والخامس): تمّ تطبيق الاختبار القبليّ على عيّنة الدّراسة (60 متعلّمًا)، ثمّ قام الباحث بتدريس الوحدة المدمجة للمجموعة التّجريبيّة على مدى 8 أسابيع (جلسة أسبوعيّة مدّتها 3 ساعات)، بينما تابعت المجموعة الضّابطة دراستها بالمنهج التّقليديّ (الّذي يركّز على القواعد والمفردات مع عناصر ثقافيّة منفصلة)، وراقب الباحث سير العمليّة بدقّة ووثّق الملاحظات.

4. المرحلة الرّابعة: التّقويم والتّحليل (الشّهر السّادس): تمّ تطبيق الاختبار البعديّ ومقياس الدّافعيّة على المجموعتين، كما أجريت المقابلات النّهائيّة مع عيّنة من المجموعة التّجريبيّة، وتمّ تحليل البيانات الكمّيّة (الإحصاء الوصفيّ، والاستدلاليّ) والنّوعيّة (تحليل المحتوى للمقابلات) للإجابة عن أسئلة البحث.

5.3 المتغيّرات

- المتغيّر المستقلّ: هو التّدخّل التّعليميّ المتمثّل في توظيف الثّقافة اليوميّة كأداة تعليميّة أساسيّة (المنهج المدمج) في المجموعة التّجريبيّة، مقابل المنهج التّقليديّ في المجموعة الضّابطة.

- المتغيّرات التّابعة: هي (أ) الكفاءة التّواصليّة لدى المتعلّمين (مقاسة بدرجاتهم في اختبار الكفاءة)، و(ب) الدّافعيّة نحو تعلّم اللّغة (مقاسة بدرجاتهم في مقياس الدّافعيّة).
- المتغيّرات الضّابطة: تمّ التّحكّم في بعض العوامل؛ لتقليل تأثيرها على النّتائج، مثل: المستوى اللّغويّ للمتعلّمين (جميعهم في المستوى المتوسّط)، والخبرة التّدريسيّة للمعلّمين (المعلم نفسه قام بتدريس المجموعتين؛ لتوحيد أسلوب التّدريس)، والزّمن المخصّص للتّدريس (عدد السّاعات نفسه للمجموعتين).

6.3 المعالجة الإحصائيّة

تمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة(SPSS) ؛ لتحليل البيانات الكمّيّة. وشمل التّحليل:

- الإحصاء الوصفيّ: حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لدرجات المجموعتين في الاختبارات والمقاييس.
- التّحليل الاستدلاليّ: استخدام اختبار (ت) (T-test) لعيّنتين مستقلّتين؛ لمقارنة متوسّطات درجات المجموعة التّجريبيّة والضّابطة في الاختبار البعديّ ومقياس الدّافعيّة؛ وللتّأكّد من تكافؤ المجموعتين قبل التّجربة (باستخدام نتائج الاختبار القبليّ)، كما تمّ استخدام اختبار (ت) للعيّنات المرتبطة؛ لمقارنة أداء المجموعة التّجريبيّة قبل وبعد التّدخّل.
- تحليل التّباين المصاحب (ANCOVA): لضبط أثر درجات الاختبار القبليّ عند مقارنة أداء المجموعتين بعديًّا.

7.3 الصّدق والثّبات

❖ صدق الأدوات:

- الصّدق الظّاهريّ: تمّ عرض أدوات البحث (بطاقة التّحليل، والاستبانات، والاختبارات) على مجموعة من المحكّمين المختصّين في مجال تعليم العربيّة، والقياس النّفسيّ (عددهم 7)، وتمّ تعديلها بناءً على ملاحظاتهم.
- صدق المحتوى: تمّ التّأكّد من تغطية الأداة (اختبار الكفاءة) لجوانب الكفاءة التّواصليّة كما حدّدها الإطار النّظريّ، من خلال عرضها على المحكّمين.

❖ ثبات الأدوات:

- ثبات بطاقة التّحليل: تمّ حساب معامل الثبات بين المحلّلين(Inter-Rater Reliability)، إذ قام اثنان من المحلّلين بتحليل عيّنة من المناهج بشكل منفصل وبلغ معامل الاتفاق بينهما (87%).
- ثبات الاستبانات والاختبارات: تمّ حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ لقياس الاتّساق الدّاخليّ، وكانت القيم مرتفعة (تجاوزت 0.82)، وهذا يشير إلى ثبات جيّد.
- ثبات اختبار الكفاءة: تمّ حساب الثّبات بطريقة إعادة التّطبيق (Test-Retest) على عيّنة استطلاعيّة (15 متعلّمًا) بفاصل زمني أسبوعين، وبلغ معامل الارتباط (0.85).

الفصل الرّابع: عرض النّتائج وتحليلها

1.4 نتائج تحليل محتوى المناهج

أظهر تحليل محتوى المناهج الثّلاثة المختارة باستخدام بطاقة التّحليل النّتائج الآتية:

1. الانفصال بين المحتوى اللّغويّ والثّقافيّ: في المناهج الثّلاثة، كان المحتوى الثّقافيّ يُقدّم غالبًا في أقسام مستقلّة بعنوان "ثقافة" أو "معلومة ثقافيّة" في نهاية كلّ وحدة دراسيّة، دون أن يكون مدمجًا عضويًّا في دروس القواعد، والمفردات والقراءة والمحادثة، وكانت هذه الأقسام تبدو وكأنّها إضافات تكميليّة وليست جزءًا جوهريًّا من الهدف التّعليميّ للوحدة.
2. نوعيّة المحتوى الثّقافيّ: ركّزت الموضوعات الثّقافيّة المقدّمة على الجوانب التّقليديّة والرّسميّة للثّقافة العربيّة، كالتّاريخ الإسلاميّ والحضارة العربيّة القديمة، والمأكولات الشّهيرة، والأعياد الدّينيّة، وهذا يعطي صورة نمطيّة وجامدة، ويغفل تنوّع الثّقافة العربيّة المعاصرة وتفاصيل الحياة اليوميّة (كالتّفاعلات في مكان العمل، أو في وسائل النّقل، أو في الأسواق، أو على منصّات التّواصل الاجتماعيّ).
3. العمق والمعالجة: كانت المعالجة سطحيّة، إذ كان المحتوى الثّقافيّ يُقدّم كمعلومات جاهزة، دون أن يشجّع على التّفكير النّقديّ أو المقارن بين الثّقافات، ودون أن يربط هذه الثّقافة بتجارب المتعلّمين الحياتيّة، كما خلت المناهج من فرص كافية لممارسة استخدام هذه الثّقافة في مواقف محاكاة للواقع.
4. ضعف التّواصل بين الثّقافات: لم تكن المناهج مصمّمة لتعزيز الكفاءة بين الثّقافات (Intercultural Competence)، فلم تتضمّن حوارات بين المتعلّمين حول أوجه الشّبه والاختلاف بين ثقافاتهم والثّقافة العربيّة، وهو ما يعدّ عنصرًا مهمًّا في تعليم اللّغات الحديث.

2.4 نتائج استبانات التّحدّيات والتّصوّرات

كشفت استبانات المعلّمين والمتعلّمين عن مجموعة من التّحدّيات المتداخلة، يمكن تلخيصها في جدول (1) أدناه:

جدول (1) أبرز التّحدّيات الّتي تعوق دمج الثّقافة في مناهج تعليم العربيّة

المحور	المعلّمون (ن=12)	المتعلّمون (ن=30)
المحتوى التّعليميّ	ندرة المواد التّعليميّة الجاهزة الّتي تدمج اللّغة بالثّقافة اليوميّة (83%).	صعوبة فهم بعض المواضيع الثّقافيّة التّقليديّة وعدم ارتباطها بحياتهم (67%).
المعلّم	ضعف تدريب المعلّمين على إستراتيجيّات تدريس الثّقافة الفعّالة (75%).	يحتاج المعلّمون إلى تقديم أمثلة أكثر من الحياة الواقعيّة (60%).

المحور	المعلّمون (ن=12)	المتعلّمون (ن=30)
المتعلّم	تباين خلفيّات المتعلّمين الثّقافيّة وتنوّع تصوّراتهم المسبقة عن العرب (67%).	اختلاف مستويات الإلمام بالثّقافة العربيّة، بعضهم لديه خبرة والبعض الآخر لا (50%).
المنهج والسّياق	ضغط الوقت المخصّص للمنهج وتركيز الاختبارات على الجوانب اللّغويّة فقط (92%).	الرّغبة في تعلّم الثّقافة، ولكن ليس على حساب الوقت المخصّص لتطوير المهارات الأساسيّة (40%).

يظهر الجدول أنّ التّحدّي الأكبر من وجهة نظر المعلّمين هو ضغط الوقت وتركيز التّقييم على الجوانب اللّغويّة، يليه نقص الموادّ المدعمة، ثمّ ضعف التّدريب، أمّا المتعلّمون فيشعرون أنّ المحتوى الثّقافيّ، أحيانًا، غير مرتبط بحياتهم؛ ممّا يضعف دافعيّتهم.

3.4 نتائج الدّراسة شبه التّجريبيّة

1.3.4 أثر الدّمج الثّقافيّ على الكفاءة التّواصليّة

لتقييم أثر المنهج المدمج، تمّ مقارنة متوسّط درجات المجموعة التّجريبيّة والضّابطة في اختبار الكفاءة التّواصليّة البعديّ، بعد التّأكّد من تكافؤ المجموعتين في الاختبار القبليّ (إذ أظهر اختبار ت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطيهما قبل التّدخّل عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$). ويوضّح الجدول (2) النّتائج:

جدول (2) مقارنة متوسّطات درجات المجموعتين في اختبار الكفاءة التّواصليّة البعديّ

المجموعة	العدد (ن)	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	قيمة (ت)	مستوى الدّلالة(Sig)
التّجريبيّة	30	82.6	7.3	6.42	0.000*
الضّابطة	30	71.2	6.8	-	-

*دالّ إحصائيًّا عند مستوى (0.05).

أظهرت النّتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسّطي درجات المجموعة التّجريبيّة والضّابطة في اختبار الكفاءة التّواصليّة البعديّ لصالح المجموعة التّجريبيّة، وهذا يعني أنّ توظيف الثّقافة اليوميّة كأداة تعليميّة أساسيّة كان له أثر إيجابيّ وفعّال في تحسين الكفاءة التّواصليّة لدى المتعلّمين، كما أظهر تحليل التّباين المصاحب (ANCOVA) أنّ أثر المتغيّر المستقلّ (طريقة التّدريس) ظلّ قويًّا ودالًّا إحصائيًّا حتّى بعد ضبط أثر درجات الاختبار القبليّ.

2.3.4 أثر الدّمج الثّقافيّ على الدّافعيّة للتّعلّم

أظهرت نتائج مقارنة درجات المجموعتين في مقياس الدّافعيّة بعديّ وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة لصالح المجموعة التّجريبيّة، كما أوضحت المقارنة بين درجات المجموعة التّجريبيّة قبل وبعد التّجربة (باستخدام اختبار (ت) للعيّنات المرتبطة) ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى الدّافعيّة لديهم. ويوضّح الجدول (3) هذه النّتائج:

جدول (3) متوسّطات درجات الدّافعيّة لدى المجموعة التّجريبيّة قبل وبعد التّدخّل

الوقت	العدد (ن)	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	قيمة (ت)	مستوى الدّلالة (Sig)
قبليّ	30	3.45	0.62	-9.18	0.000*
بعديّ	30	4.61	0.45	-	-

*دالّ إحصائيًّا عند مستوى (0.05).

تشير هذه النّتيجة إلى أنّ المنهج المدمج الّذي اعتمد على الثّقافة اليوميّة أسهم بشكل كبير في زيادة دافعيّة المتعلّمين نحو تعلّم اللّغة العربيّة؛ ربّما لأنّهم شعروا بأنّ ما يتعلّمونه أصبح ذا معنى وارتباطًا بحياتهم اليوميّة.

3.3.4 تحليل البيانات النّوعيّة من المقابلات

دعمت البيانات النّوعيّة النّتائج الكمّيّة وأعطتها عمقًا أكبر، ففي مقابلاتهم، عبّر معلّمو المجموعة التّجريبيّة عن شعورهم بتحوّل إيجابيّ في ديناميكيّة الصّفّ، إذ أصبح المتعلّمون أكثر تفاعلًا ومشاركة، وقال أحد المعلّمين: "عندما ناقشنا آداب الضّيافة والقهوة العربيّة، شعرت أنّ الطّلّاب أصبحوا أكثر فضولًا وطرحوا أسئلة عن عاداتهم هم، وهذا خلق جوًّا من التّبادل الثّقافيّ الحقيقيّ"، كما أشار معلّم آخر إلى أنّ "الطّلّاب بدأوا يستخدمون التّعابير اليوميّة الّتي تعلّموها خارج الصّفّ، وهذا لم يكن يحدث كثيرًا من قبل".

أمّا المتعلّمون، فأعربوا عن حماستهم للوحدات الّتي تناولت الطّعام والمناسبات الاجتماعيّة، وقالت إحدى المتعلّمات (من أصول أوروبيّة): "كان تعلّم كلمات عن المطبخ العربيّ ممتعًا، وعندما جرّبنا طبق المنسف في الصّفّ وتحدّثنا عن المناسبات الّتي يؤكل فيها، تذكّرت الطّعام في بلدي وكيف أنّه يجمع العائلة"، وأكّد آخر أنّ تعلّم الأغاني الشّعبيّة البسيطة ساعده على تحسين نطقه وإيقاعه في الكلام، كما أشار العديد من المتعلّمين إلى أنّ "النّقاش حول الاختلافات في التّحيّات بين الثّقافات جعلهم أكثر وعيًا وحذرًا في استخدامهم للّغة العربيّة في السّياقات المختلفة".

4.4 ملخّص النّتائج

يمكن تلخيص النّتائج الرّئيسة للبحث فيما يلي:

1. ضعف الدّمج الحاليّ: أظهر تحليل المناهج أنّ المحتوى الثّقافيّ يُقدّم بشكل منفصل عن المحتوى اللّغويّ، وبطريقة سطحيّة تركّز على الجوانب التّقليديّة الرّسميّة.

2. تحدّيات متعدّدة: تواجه عمليّة الدّمج تحدّيات تتعلّق بالمحتوى، والمعلّم، والمتعلّم، والمنهج والسّياق، أبرزها ضغط الوقت وتركيز التّقييم، ونقص الموادّ المدعمة، وضعف تدريب المعلّمين.

3. فعاليّة الحلّ المبتكر: أثبت توظيف الثّقافة اليوميّة كأداة تعليميّة أساسيّة فعاليّته في تحسين الكفاءة التّواصليّة للمتعلّمين بشكل ذي دلالة إحصائيّة.

4. تعزيز الدّافعيّة: أسهم هذا التّوظيف في رفع مستوى الدّافعيّة الدّاخليّة للمتعلّمين نحو تعلّم اللّغة، وجعل عمليّة التّعلّم أكثر معنى ومتعة.

الفصل الخامس: مناقشة النّتائج والتّوصيات

1.5 مناقشة النّتائج

1.1.5 واقع الدّمج والتّحدّيات

تتّفق نتائج هذه الدّراسة مع ما توصّلت إليه الدّراسات السّابقة من أنّ هناك فجوة مستمرّة بين الاهتمام النّظريّ بأهمّيّة الثّقافة وتطبيقه الفعليّ في المناهج، فكما أشارت سيو (Seo, 2015)، فإنّ المعلّمين يدركون أهمّيّة الثّقافة، لكنّ نصفهم غير راضٍ عن أدائهم في هذا المجال، ويمكن تفسير ذلك بما كشفه هذا البحث من أنّ التّحدّي الأكبر هو هيمنة التّقييم القائم على القواعد والمفردات، وهذا يدفع المعلّمين والمتعلّمين للتّركيز على ما سيُختبرون فيه، وهذه ظاهرة معروفة في تعليم اللّغات، إذ يحدّد "مبدأ التّقييم" ما يتمّ تدريسه فعلًا في الصّفّ (Washback Effect)، كما أنّ ندرة الموادّ التّعليميّة الجاهزة الّتي تدمج الثّقافة اليوميّة بشكل منهجيّ، كما أشارت الرّشايدة (Al-Rawashdeh, 2025)، تضع عبئًا إضافيًّا على المعلّمين الّذين قد لا يمتلكون الوقت أو الخبرة الكافية لتصميم مثل هذه الموادّ بأنفسهم.

أمّا تباين خلفيّات المتعلّمين، فهو تحدٍّ خاصّ بتعليم العربيّة؛ نظرًا لتنوّع الثّقافات الّتي ينتمي إليها الدّارسون (من آسيا، وأوروبّا، وأمريكا، وأفريقيا)، وقد أشارت دراسة عيسى وزملائه (Isa et al., 2024) إلى صعوبة تقبّل الطّلّاب للتّعليم الثّقافيّ كأحد التّحدّيات، وهو ما ظهر في استبانات المتعلّمين إذ أعرب (67%) منهم عن صعوبة فهم المواضيع التّقليديّة، وهذا يؤكّد الحاجة إلى اختيار محتوى ثقافيّ أكثر مرونة وقابليّة للرّبط بتجارب المتعلّمين المتنوّعة، بدلًا من فرض نموذج ثقافيّ واحد.

2.1.5 فعاليّة الثّقافة اليوميّة في تحسين الكفاءة التّواصليّة

يقدّم هذا البحث دليلًا تجريبيًّا على فعاليّة الدّمج العميق للثّقافة اليوميّة، ويمكن تفسير النّتائج الإيجابيّة الّتي حقّقتها المجموعة التّجريبيّة في اختبار الكفاءة التّواصليّة من خلال عدّة عوامل:

- توفير السّياق: عندما تُعلّم اللّغة في سياقها الثّقافيّ الحقيقيّ كـ (مواقف التّحيّة والطّعام)، يصبح تعلّم المفردات والتّراكيب أكثر معنى وسهولة في التّذكّر والاستدعاء، فالسّياق يوفّر للمتعلّم خيوطًا لفهم الاستخدام الملائم للّغة، وليس فقط قواعدها المجرّدة.
- تعزيز التّعلّم القائم على المهامّ: الأنشطة الّتي صمّمت حول مواقف يوميّة كـ (طلب الطّعام، ووصف وليمة، وإجراء حوار في السّوق)، وهي تشبه ما أوصت به الدّراسات في تصميم وحدات مدمجة، أجبرت المتعلّمين على استخدام اللّغة بشكل وظيفيّ لحلّ مشكلات تواصليّة، وهذا يعزّز الكفاءة التّواصليّة بطريقة طبيعيّة.
- التّعرّض لأنماط لغويّة متنوّعة: تضمّن المحتوى الثّقافيّ اليوميّ تعابير اصطلاحيّة وأمثالًا شعبيّة وأساليب غير رسميّة، وهو ما يعكس التّنوّع الحقيقيّ للّغة العربيّة، ويساعد المتعلّمين على تجاوز اللّغة الفصيحة الجامدة إلى فضاء أوسع من الاستخدامات، وقد أظهرت دراسة محمود بولعريس (Mahmoud Boulaares, 2025) أنّ تعلّم التّعابير الاصطلاحيّة في سياقها الثّقافيّ يحسّن كفاءة المحادثة، وهو ما يتوافق مع نتائج هذا البحث.

3.1.5 أثر الدّمج الثّقافيّ في تعزيز الدّافعيّة

يمكن تفسير الزّيادة الملحوظة في دافعيّة المجموعة التّجريبيّة بعدّة أسباب:

- الملاءمة والارتباط الشّخصيّ: عندما يدرك المتعلّم أنّ المحتوى الّذي يدرسه مرتبط بحياته اليوميّة واهتماماته، تزداد دافعيّته الدّاخليّة، فموضوعات كالطّعام، والتّحيّة، والفنون هي جزء من اهتمامات أيّ إنسان، وتوفّر أرضيّة مشتركة للحوار ومقارنة الثّقافات، وهذا يجعل التّعلّم أكثر متعة وإثارة للاهتمام.
- تقليل القلق وزيادة الثّقة: ربّما ساعد العمل بمواقف ثقافيّة مألوفة كـ (مواقف التّواصل الاجتماعيّ) في تقليل القلق اللّغويّ لدى المتعلّمين، مقارنة بالتّعامل مع نصوص أدبيّة أو دينيّة معقّدة، وقد زاد هذا من استعدادهم للمشاركة والمخاطرة باستخدام اللّغة؛ مما عزّز عمليّة التّعلّم.
- توفير جوّ من التّفاعل الاجتماعيّ: النّقاشات والمشاريع الجماعيّة حول الاختلافات الثّقافيّة خلقت جوًّا من التّعاون والتّبادل، وهو ما يدعم الدّافعيّة الاجتماعيّة، وقد أشار المتعلّمون في المقابلات إلى أنّ "النّقاش حول العادات المختلفة كان ممتعًا وجعل الصّفّ أكثر حيويّة"، وهو ما يتوافق مع ما أظهرته دراسة "LearnCuID" حول دور التّعلّم التّعاونيّ في تعزيز الكفاءة بين الثّقافات.

2.5 التّوصيات والمقترحات

بناءً على نتائج هذا البحث، يوصي الباحث بما يلي:

1. إعادة تصميم المناهج: ضرورة إعادة النّظر في تصميم مناهج تعليم العربيّة بحيث تصبح الثّقافة محورًا للدّرس اللّغويّ وليس مجرّد هامش، ويتمّ ذلك من خلال صياغة أهداف تعليميّة متكاملة تجمع بين الكفايات اللّغويّة والثّقافيّة، واختيار موضوعات دراسية تنبثق من الثّقافة اليوميّة الواقعيّة.

2. تطوير موادّ تعليميّة مبتكرة: إنشاء بنك من الموادّ والأنشطة التّعليميّة الّتي تدمج الثّقافة اليوميّة، على غرار "بطاقة الثّقافة العربيّة" (ACD)، وتشمل مقاطع فيديو واقعيّة، ونصوصًا حواريّة، وألعابًا تفاعليّة، وقصصًا قصيرة، وأغاني شعبيّة، ويفضّل أن تكون هذه الموادّ مرنة قابلة للتّكيّف مع خلفيّات المتعلّمين المختلفة.

3. تدريب المعلّمين: إدراج إستراتيجيّات تدريس الثّقافة والدّمج بين اللّغة والثّقافة في برامج إعداد وتدريب معلّمي العربيّة أثناء الخدمة، ويجب أن يركّز التّدريب على كيفيّة توظيف الموادّ الثّقافيّة، وتصميم أنشطة مقارنة بين الثّقافات، وتقييم الكفاءة التّواصليّة والثّقافيّة للمتعلّمين.

4. تطوير أساليب التّقييم: تصميم اختبارات تقيس الكفاءة التّواصلية في سياقاتها الثّقافيّة، وليس فقط المعرفة اللّغويّة المجرّدة، إذ يمكن تضمين اختبارات أداء (Performance-based assessments) تحاكي مواقف حياتيّة، وتتطلّب من المتعلّم استخدام اللّغة بشكل مناسب ثقافيًّا.

5. توظيف التّكنولوجيا والوسائط الرّقميّة: الاستفادة من تطبيقات التّعلّم الإلكترونيّ والواقع الافتراضيّ والمعزّز؛ لتوفير بيئات غامرة تحاكي الثّقافة العربيّة الواقعيّة، وتتيح للمتعلّمين التّفاعل معها بطرائق تفاعليّة ومشوّقة.

6. بناء جسور مع ثقافات المتعلّمين: تشجيع المعلّمين والمتعلّمين على مقارنة الثّقافة العربيّة بثقافاتهم الأصليّة في حوار مفتوح، فهذا يعزّز الكفاءة بين الثّقافات ويساعد على تقدير التّنوّع، ويجعل التّعلّم أكثر فائدة وإنسانيّة.

3.5 مقترحات لدراسات مستقبليّة

استكمالًا لهذا البحث، يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبليّة في المجالات الآتية:

1. إجراء دراسة تجريبيّة أطول أمدًا (لمدة عامين كاملين)؛ لتقييم أثر الدّمج الثّقافيّ في المدى البعيد، ومدى استدامة تحسّن الكفاءة التّواصليّة والدّافعيّة.

2. دراسة أثر الدّمج الثّقافيّ على فئات مختلفة من المتعلّمين (مستويات مبتدئة ومتقدّمة، وأعمار مختلفة، وخلفيّات ثقافيّة متنوّعة)؛ لفحص مدى اختلاف الفعاليّة باختلاف خصائص المتعلّم.

3. تقييم فعاليّة أدوات رقميّة محدّدة كـ (التّطبيقات، والألعاب، ومنصّات الواقع الافتراضيّ) في تعزيز الكفاءة التّواصليّة بين الثّقافات.

4. دراسة أثر تدريب المعلّمين على إستراتيجيّات الدّمج الثّقافيّ في ممارساتهم الصّفّيّة الفعليّة وتصوّرات طلّابهم.

5. إجراء دراسة تحليليّة مقارنة لمناهج تعليم العربيّة في دول مختلفة؛ للكشف عن أفضل الممارسات العالميّة في دمج الثّقافة.

6. دراسة دمج الثّقافة العربيّة في سياقات تعليميّة محدّدة كـ (تعليم العربيّة لأغراض مهنيّة، كالسّياحة والأعمال).

4.5 خاتمة البحث

خلص هذا البحث إلى أنّ دمج الثّقافة اليوميّة في مناهج تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها ليس مجرّد إضافة تكميليّة، بل هو ضرورة منهجيّة لتحقيق الكفاءة التّواصليّة الحقيقيّة، فقد أثبت البحث فعاليّة هذا الدّمج في تحسين مستوى المتعلّمين وقدرتهم على استخدام اللّغة في سياقات حياتيّة، وزيادة دافعيّتهم نحو التّعلّم، والتّحدّيات الّتي تواجه هذا الدّمج، رغم تنوعّها، ليست مستعصية، بل يمكن

التّغلّب عليها من خلال إعادة تصميم المناهج، وتطوير موادّ تعليميّة مبتكرة، وتدريب المعلّمين، وتبنّي أساليب تقييم شاملة، ويأمل الباحث أن يسهم هذا البحث في إحداث نقلة نوعية في مجال تعليم العربيّة، من خلال ترسيخ مفهوم أنّ تعلّم اللّغة هو في جوهره رحلة لاكتشاف ثقافة الآخر، ومن خلالها اكتشاف الذّات في سياق عالميّ متعدّد الثّقافات.

المراجع
العربيّة

1. الخطيب، سامي يوسف. (2025). تقديم الثّقافة في فصول اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها. *المجلّة الدّوليّة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، (68)، 66-77.
2. الرّشايدة، سامح يوسف. (2025). دور التّعلّم الإلكترونيّ في نقل الثّقافة العربيّة للنّاطقين بغيرها. *Transnational Press London*، 4(4)، 1269-1280.
3. عيسى، يوسف، عبد الله، إبراهيم، وعبد الرّزاق، محمّد شكري. (2024). تحدّيات وجهود دمج المعرفة الثّقافيّة العربيّة في تدريس اللّغة العربيّة Attarbawiy، 8(2).
4. محمود بولعريس. (2025). أهمّيّة تدريس السّياق الثّقافيّ عند تدريس التّعابير الاصطلاحيّة في اللّغة العربيّة *Journal of Languages and Translation*، 5(1)، 71-82.

الأجنبيّة

1. Al-Khatib, Sami Yousef. (2025). Introducing culture in Arabic language classes for non-native speakers. *International Journal on Humanities and Social Sciences*, (68), 66-77.
2. Al-Rawashdeh, Sameh Yousef. (2025). The role of e-learning in transferring Arabic culture to non-native speakers. *Transnational Press London*, 4(4), 1269-1280.
3. Isa, Yousef, Abdullah, Ibrahim, & Abdul Razak, Mohamed Shukri. (2024). Challenges and efforts in integrating Arab cultural knowledge in Arabic language teaching. *Attarbawiy*, 8(2).
4. Karimi, Ahmad, & Poirier, Sophie France. (2025). Exploring Arabic culture through literature: Collaborative learning and intercultural competence in the LearnCuID initiative. *Saudi Journal of Language Studies*, 5(4), 241-257.
5. Mahmoud Boulaares, Driss. (2025). The importance of teaching cultural context when teaching idiomatic expressions in Arabic. *Journal of Languages and Translation*, 5(1), 71-82.

6. Seo, Joo Min. (2015). *Towards integrating culture into the Arabic curriculum: Arabic teachers' beliefs on the teaching of culture* [Doctoral dissertation, The University of Texas at Austin].

الحماية القانونية للعقود الذكية في حقوق الملكية الفكرية

" دراسة تحليلية في التشريعات العربية "

د. كمال الأمين محمد فضل الله الفادنى

السودان – جامعة الجزيرة

استاذ مشارك – كلية القانون – قسم القانون الخاص

Kmalalalfadny45@gmail.com

(00249912286981)

ملخص:

تكمن أهمية الدراسة في أن التطور التكنولوجي المذهل أحدث تحولاً جذرياً في آليات توثيق المعاملات التعاقدية، إذ أصبحت أغلب هذه المعاملات تتم إلكترونياً، مما قلل الاعتماد على العقود الورقية المطبوعة والأساليب التقليدية المعروفة. ومن أبرز الجوانب التي استفادت من هذا التحول تقنية "البلوك تشين"، وتحديداً ما يعرف بالعقود الذكية.

هدفت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها: التعرف على مفهوم العقود الذكية وخصائصها القانونية والتقنية، واستشراف آفاق قانونية مستقبلية لحماية حقوق الملكية الفكرية في العقود الذكية، وتوسيع نطاق تطبيق تقنية البلوك تشين في مجال العقود الذكية، واستحداث آليات حديثة لتوثيق وحماية حقوق الملكية الفكرية عبر العقود الذكية.

وافترضت الدراسة عدة فرضيات، منها: عدم وجود إطار قانوني كافٍ وفعال لتنظيم وحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل التطبيق الحالي للعقود الذكية، وتميز العقود الذكية بقدرتها على توفير حماية ذاتية التنفيذ لحقوق الملكية الفكرية بما يقلل من النزاعات التقليدية حول الانتهاك، ومواجهة حقوق الملكية الفكرية لتحديات قانونية جوهرية عند توثيقها عبر العقود الذكية، أهمها تحديد الاختصاص القضائي والمسؤولية القانونية، ووجود قصور تشريعي في معظم الأنظمة القانونية العربية والدولية في التعامل مع الطبيعة اللامركزية والعابرة للحدود للعقود الذكية، ومساهمة توسيع نطاق تطبيق تقنية البلوك تشين في تعزيز الشفافية مما يدعم إثبات الملكية.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحلي والمنهج الاستقرائي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: إلى أي مدى يمكن للتشريعات الحالية حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل تطبيق العقود الذكية، وما هي الآليات القانونية المقترحة لسد القصور التشريعي القائم؟ وقد تفرعت عنها عدة أسئلة فرعية.

وهنالك نتائج متوقعة للدراسة من أهمها : غياب الاعتراف القانوني الصريح بالعقود الذكية في معظم التشريعات العربية مما يضعف حجيتها كدليل اثبات، وأن خاصية التفخيذ التقائي في العقود الذكية تخلق إشكالا في اثبات الخطأ العقدي وتحديد المسئولية القانونية عند وقوع خلل تقني، والطبيعة اللامركزية والعابرة للحدود لتقنية البلوك تشين تعيق تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق في منازعات الملكية الفكرية، أن استخدام العقود الذكية يسهم في تعزيز الشفافية وتتبع الأعمال الفكرية، مما يدعم إثبات الملكية ويقلل من حالات الانتهاك التقليدية.

واهم التوصيات للورقة البحثية ضرورة إصدار تشريعات وطنية عربية موحدة تنظم الطبيعة القانونية للعقود الذكية وتحديد مركزها القانوني ومدى الاعتداد بها كدليل إثبات، وضع قواعد واضحة للاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق على المنازعات الناشئة هن العقود الذكية ذات الطابع العابر للحدود، تحديد المسئولية القانونية فى حال وجود أخطاء برمجية

وتكونت الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول مفهوم الحماية القانونية للعقود الذكية في مجال حقوق الملكية الفكرية وخصائصها ونشأتها، والفصل الثاني الإطار القانوني لإبرام العقود الذكية عبر تقنية البلوك تشين، والفصل الثالث الأثر الاقتصادي والتجاري للعقود الذكية.

الكلمات المفتاحية : العقود الذكية، تقنية البلوك تشين، حقوق الملكية الفكرية، السوق الرقمي

Legal Protection of Smart Contracts in Intellectual Property Rights

"An Analytical Study in Arab Legislation"

Dr. Kamal Al-Amin Muhammad Fadlallah Al-Fadni

Sudan - University of Gezira

Associate Professor - Faculty of Law - Department of Private Law

Abstract

Technological advancements have brought about a radical transformation in contractual documentation mechanisms. As most of these transactions are now conducted electronically, reliance on printed paper contracts and traditional methods has diminished. Among the most prominent aspects that have benefited from this transformation is blockchain technology, specifically Smart Contracts. The study aimed to. achieve several objectives, including: identifying the concept of smart contracts and their legal and technical characteristics; exploring future legal horizons for protecting intellectual property rights through smart contracts; expanding the scope of blockchain technology application in the field of smart contracts; and developing modern mechanisms to document and protect intellectual property rights via smart contracts.

The study hypothesized that: there is no sufficient and effective legal framework to regulate and protect intellectual property rights under the current application of smart contracts; smart contracts are characterized by their ability to provide self-executing protection for intellectual property rights, thereby reducing traditional infringement disputes; intellectual property rights face substantial legal challenges when documented through smart contracts, most notably determining jurisdiction and legal liability; there is a legislative deficiency in most Arab and international legal systems in addressing the decentralized and cross-border nature of smart contracts; and expanding the scope of block chain technology application contributes to enhancing transparency, which supports proof of ownership. The study adopted the descriptive analytical method and the inductive method. .

The research problem is represented by the main question: To what extent can current legislation protect intellectual property rights in light of the application of smart contracts, and what legal mechanisms are proposed to address the existing legislative gap? Several sub-questions have emerged from this problem There are expected results of the study, most notably: The absence of explicit legal

recognition of smart contracts in most Arab legislations, which weakens their evidentiary value; that the self-execution feature in smart contracts creates a problem in proving contractual fault and determining legal liability in the event of a technical malfunction; the decentralized and cross-border nature of block chain technology hinders the determination of the competent court and the applicable law in intellectual property disputes; that the use of smart contracts contributes to enhancing transparency and tracking intellectual works, which supports proof of ownership and reduces traditional infringement cases. And the most important recommendations of the research paper are: The necessity of issuing unified Arab national legislation to regulate the legal nature of smart contracts and determine their legal status and the extent to which they are accepted as evidence; establishing clear rules for jurisdiction and the applicable law for disputes arising from smart contracts with a cross-border nature; determining legal liability in the event of programming errors

. The study recommended several measures, including the necessity to The study consists of an introduction and three chapters: Chapter One discusses the concept of legal protection for smart contracts in the field of intellectual property rights, their characteristics, and emergence. Chapter Two addresses the legal framework for concluding smart contracts via blockchain technology. Chapter Three examines the economic and commercial impact of smart contracts

Keywords*: Smart Contracts, Blockchain Technology, Intellectual Property Rights, Digital Market.

المقدمة::

أن التطور التكنولوجي المذهل أحدث تحولاً جذرياً في آليات توثيق المعاملات التعاقدية، إذ أصبحت أغلب هذه المعاملات تتم إلكترونياً، مما قلل الاعتماد على الاعتماد على العقود الورقية المطبوعة والأساليب التقليدية المعروفة. ومن أبرز الجوانب التي استفادت من هذا التحول تقنية "البلوك تشين« وتحديداً ما يعرف بالعقود الذكيةقود الورقية المطبوعة والأساليب التقليدية المعروفة. ومن أبرز الجوانب التي استفادت من هذا التحول تقنية "البلوك تشين« وتحديداً ما يعرف بالعقود الذكية..

تقوم العقود الذكية على فكرة تلقائية بإعداد وتنفيذ المعاملات التي تدمج في منصة سلسلة الكتل، دون الحاجة إلى العنصر البشري، حيث ارتبط ظهور هذه العقود في بداية الأمر بظهور العملات الرقمية المشفرة وتعتبر العقود الذكية من العقود المستحدثة التي لم يستقر على تحديد ماهيتها، حيث تتعدد مفاهيمها، وتتشعب مصطلحاتها، لذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على تلك العقود وتطورها وتحديد مفهومها، وبيان خصائصها.

وتعتبر العقود الذكية من العقود المستحدثة والتي مازالت قيد التجربة والتنفيذ، حيث تعددت واختلفت مسمياتها، فهي تسمى عقود رقمية، وعقود سلسلة الكتل، ولكن طرحت فكرة العقود الذكية لأول مره في عام ١٩٩٤ من قبل عالم الحاسوب والتشفير حيث اقترح هذا المفهوم قبل ظهور تكنولوجيا سلسلة الكتل بسنوات، ولكن لم يتم تفعيل فكرة العقود الذكية وقتها بسبب عدم وجود تقنية متطورة . مثل سلسلة الكتل، والتي يمكن أن تعمل عن طريقها، وبقيت مجرد فكرة وعقود ذاتية التنفيذ، وعقود آلية، وعقود مشفرة كونها تمثل بروتوكول في الكمبيوتر يستخدم لتسهيل التعاملات، وغيرها من المسميات المستحدثة.

أن الواقع العملي يؤكد تزايد حركة التجارة الإلكترونية وأنماط المعاملات الرقمية، مما يستدعي فهم هذه العقود الرقمية، والتي تمثل الجيل المتطور للعقودً الإلكترونية، والبديل القادم عنها في المستقبل، نظرا لما تتمتع به هذه العقود من خصائص ومميزات فريدة.

مشكلة الدراسة:

يثور التساؤل الجوهري: مدى كفاية وقدرة القوانين والتشريعات العربية الحالية على توفير حماية قانونية فعالة لأطراف العقد الذكي في مواجهة المخاطر التقنية والبرمجية، ودون الإخلال بالاستقرار المعاملي، حيث تكمن المشكلة القانونية في أن نظرية العقد التقليدية في القوانين المدنية العربية تقوم على ركائز مرنة مثل العدالة العقدية، إمكانية التعديل، فسخ العقد، وتدخل القاضي لتفسير الإرادة. في المقابل، تتميز العقود الذكية بطبيعة تقنية صارمة قائمة على "الإنفاذ الذاتي والآلي وعدم القابلية للتعديل أو الإلغاء بمجرد تشغيل

الشيفرة البرمجية . إلى أي مدى يمكن للتشريعات الحالية في الدول العربية حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل تطبيق العقود الذكية، وما هي الآليات القانونية المقترحة لسد القصور التشريعي القائم؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي،

1. ما هو العقد الذكي، وكيف نشأ وتطور، وما هي خصائصه، وما هي مميزاته وعيوبه؟.
2. ما هو التكييف القانوني الدقيق للعقد الذكي في ضوء القواعد العامة للالتزامات في التشريعات العربية؟
2. كيف يمكن حماية الطرف الضعيف (المستهلك) في عقد ذكي مبرمج سلفاً لا يقبل التفاوض أو التعديل؟
4. كيف يتم اثبات حجية العقد الكى في ظل نظرية الخطأ؟.
5. ما هي المسؤولية القانونية المترتبة عند حدوث خطأ؟.
6. ما هي الآلية القضائية أو التحكيمية الفعالة لحل النزاعات الناشئة عن عقود مشفرة وعابرة للحدود؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التطور التكنولوجي المذهل أحدث تحولاً جذرياً في آليات توثيق المعاملات التعاقدية، إذ أصبحت أغلب هذه المعاملات تتم إلكترونياً، مما قلل الاعتماد على العقود الورقية المطبوعة والأساليب التقليدية المعروفة وتبدو أهمية الدراسة من ناحتين نظرية وعملية وفق الآتي:

أولاً: الناحية الأولي: نظرية: وهي تتمثل في دراسة الإطار القانوني للعقود الذكية لحقوق الملكية الفكرية، وذلك بالاتي:

1. تحديد مفهوم العقود الذكية الفقهي والقانوني،
2. بيان طبيعة العقد الذكي وهل يصلح كوسيلة لا تبات ونقل حقوف الملكية الفكرية .
3. سد الفجوة التشريعية لم تنظم العقود الذكية صراحة.
4. إثر الفكر القانوني: الربط بين التكنولوجيا والملكية الفكرية.

ثانياً: الناحية الثانية: عملية تطبيقية: وهي تتمثل في تطبيقات العقود الذكية في تقنية البلوك شين من أجل الوصول إلي أمرين:

1. مدي تكييف هذه العقود وكيف يتم تطبيقها ف منصة البلوك تشين.
2. كيفية تطبيقها في أرض الواقع الإلكتروني في المعاملات الإلكتروني..

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم العقود الذكية وخصائصها القانونية والتقنية.

2, استشراف آفاق قانونية مستقبلية لحماية حقوق الملكية الفكرية في العقود الذكية.

3. توسيع نطاق تطبيق تقنية البلوك تشين في مجال العقود الذكية.

4. .استحداث آليات حديثة لتوثيق وحماية حقوق الملكية الفكرية عبر العقود الذكية.

فروض الدراسة:

1. عدم وجود إطار قانوني كافٍ وفعال لتنظيم وحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل التطبيق الحالي للعقود الذكية

2. تميز العقود الذكية بقدرتها على توفير حماية ذاتية التنفيذ لحقوق الملكية الفكرية بما يقلل من النزاعات التقليدية حول الانتهاك، ومواجهة حقوق الملكية الفكرية لتحديات قانونية جوهرية عند توثيقها عبر العقود الذكية، أهمها تحديد الاختصاص القضائي والمسؤولية القانونية

3. وجود قصور تشريعي في معظم الأنظمة القانونية العربية والدولية في التعامل مع الطبيعة اللامركزية والعابرة للحدود للعقود الذكية، ومساهمة توسيع نطاق تطبيق تقنية البلوك تشين في تعزيز الشفافية مما يدعم إثبات الملكية.

الدراسات السابقة:

أن دراسة الحماية القانونية للعقود الذكية في التشريعات العربية تعد من الدراسات المستحدثة والمواكبة للثورة الرقمية وتقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي (Block chain) فهنالك دراسات كثيرة لم اتمكن الاطلاع ومن الدراسات التي اطلعت عليها.

1. (دراسة الكوح، 2024م) بعنوان: ماهية العقود الذكية، جامعة القاهرة كلية الحقوق، المنشورة في الاصدار 3/3 العدد (39) 2024م، الأزهر، تحدثت الدراسة عن انعكاسات استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة ظهور ما يسمى بالعقود الذكية، حيث ثارت الكثير من الأسئلة حول ماهية هذه العقود، وكيف نشأة، وماهي العناصر المكونة لها، والخصائص الفريدة التي تميزها، وفى ذلك تشابهت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في خصوص ظل احتواء هذه التقنية على العديد من المصطلحات والرموز التي لم يسبق للكثير التعرف عليها، ويكاد ينحصر نطاقها المعرفي على علماء الحاسب الآلي والبرمجيات. تقوم العقود الذكية على فكرة تلقائية إعداد وتنفيذ المعاملات التي تدمج في منصة سلسلة الكتل، دون الحاجة إلى العنصر البشري، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن العقد الذكي يتمتع بخصائص فريدة، كالتحقق الذاتي، والتنفيذ التلقائي، والتوثيق الآلي. لذا يجب الاهتمام بالمزيد من البحث حول تلك العقود لتلافي قصور المعرفة القانونية بمجال التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من هذه الثورة التقنية في جميع

المجالات. الكلمات المفتاحية: عقد ذكي، سلسلة الكتل، العملات الرقمية، البتكوين، وفى ذلك توصلت الدراسة الحالية لذات النتائج.

2. دراسة (الدبوسي، 2020): "الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية ف ظل عصر (البلوك تشين) دولتا الكويت والامارات نموذجا دراسة تحلية مقارنة". نولت ضمن أعمال المؤتمر السنوي الدولي السابع لكية القانون الكويتية العالمية سنة 2020م، وتم نشرها في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة (8) المضمون: تناقش الدراسة الوكيل الذكي اللى يبرم العقود التجارية الذكية تلقائياً عبر البلوك تشين بدون تدخل بشرى ركزت على إشكالية التعاقد التجاري بين أطراف لا تجمعهم علاقة ثقة أو مجلس عقد موحد، وبحثت مدى إمكانية منح "الوكيل الرقمي الذكي" شخصية قانونية لحماية المستخدمين من الأخطاء التقني. من النتائج التي توصلت إليه الدراسة أن تقنية البلوك تشين وسيلة لأبرام العقود بدون طرف ثالث، واواصت الدراسة سن تشريعات تحدد المركز القانوني للوكيل وتمنحه استقلالية، بينما تناولت الدراسة الحالية الحماية القانونية للعقود الذكية في حقوق الملكية الفكرية.

3. دراسة (الخطيب، 2024) بعنوان: " الضوابط القانونية لحماية حق المستهلك في العقد الذكي في ظل القانون الأردني".تُعد دراسة هذه الدراسة من الأبحاث القانونية الحديثة أعدت كرسالة ماجستير في القانون الخاص بجامعة الشرق الأوسط عام 2024 من إعداد الباحثة تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول مدى كفاية وملاءمة التشريعات الأردنية الحالية لحماية الطرف الضعيف (المستهلك) عند التعاقد عبر عقود برمجية ذاتية التنفيذ (Smart Contracts) القائمة على تقنية البلوك تشين (Block chain. بحثت الدراسة في مدى توفر الحماية القانونية للمستهلك الرقمي عبر تقنية البلوك تشين وفق قانون حماية المستهلك.. النتيجة: كشفت الدراسة عن وجود قصور تشريعي، حيث إن قوانين حماية المستهلك العربية الحالية لم تشمل ضوابط واضحة لحماية المستهلك المتعاقد ببرمجيات ذاتية التنفيذ لا يمكن تعديلها أو إيقافها، واتفقت الدراستين في أن العقد الذكي من لعقود ذات ببرمجيات ذاتية التنفيذ لا يمكن تعديلها أو إيقافها، دون تدخل بشرى.

4. دراسة (رجب، وهبه 2025م) بعوان: "آليات تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية" من الأبحاث القانونية النوعية والمستحدثة، كلية جدة العالمية، السعودية،. نُشرت الدراسة في المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد (4) العدد (1) الصادر بالتعاون الأكاديمي البحثي في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين، 2025م تناولت التحدي المتمثل في صعوبة لجوء أطراف العقد الذكي للمحاكم التقليدية نظراً لطبيعة العقود العابرة للحدود والمنفذة ذاتياً. أوصت بالاعتماد على "التحكيم الإلكتروني المدمج"

القائم على تقنيات البلوك تشين كحل موازٍ للقضاء العادي لحل النزاعات التقنية بسرعة وكفاءة. فأوصت الدراستين بالتحكيم الإلكتروني المدمج" القائم على تقنيات البلوك تشين كحل موازٍ للقضاء العادي لحل النزاعات التقنية بسرعة وكفاءة.

5. دراسة (جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2024): "الحماية القانونية استخدام الذكاء الاصطناعي في التوقيع الإلكتروني والعقود الذكية بالتشريع الإماراتي". صادرة عن معهد التدريب القضائي بوزارة العدل الإماراتية، الحماية القانونية للتوقيعات والعقود الذكية في ظل تغلغل الذكاء الاصطناعي. خلصت الدراسة إلى أن التشريعات الإماراتية الحديثة، خاصة قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2021، توفر إطاراً قوياً، مع تأكيدها على مسؤولية المستخدم البشري عن تصرفات الوكلاء البرمجيين والحاجة لتطوير نصوص جنائية لمواجهة التزييف العميق. يمكنك الاطلاع على بيانات المرجع عبر Google Booksوبحثت الجانب الجنائي والمسؤولية التقنية الناشئة عن تزوير الهويات الرقمية أو اختراق الشيفرات البرمجية للعقود الذكية. أكدت أهمية تحديث القوانين الخاصة بجرائم تقنية المعلومات لتستوعب الأنماط المستحدثة من الجرائم المرتبطة بالتوقيع الذكي. وتوصلت الدراستين إلى أن تشريع الأمارات الحديث، خاصة قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2021، يوفر إطاراً قوياً، مع تأكيد على مسؤولية المستخدم البشري عن تصرفات الوكلاء البرمجيين والحاجة لتطوير نصوص جنائية لمواجهة التزييف العميق.

منهج الدراسة:.

1. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لان موضوع الدراسة ذو طبيعة مركبة تجمع ين الجانب القانوني المتمثل في أحكام الملكية الفكرية والعقود، والجانب التقني المتمثل في تقنية البلوك تشين والعقد الذكي الأمر الذى يتطلب منهجاً وصفياً تحليلياً لوصف هذه المفاهيم، و تحليل النصوص القانونية القائمة، للوقوف على مدى قصورها على استيعاب المستجدات التقنية، وكذلك بتكييف حماية العقود الذكية في حقوق الملكية الفكرية باعتبارها من العقود المستحدثة في التشريعات العربية، والتي مازالت قيد التجربة والتنفيذ، حيث تعددت واختلفت مسمياتها، فهي تسمى عقود رقمية، وعقود سلسلة الكتل

2. أن ظاهرة العقود الذكية ظاهرة عالمية وعابرة للحدود، وقد سبقت بعض الدول العربية السودان، وسبقت الدول الغربية الدول العربية في تنظيمها وتطبيقها، لذلك كان من الضروري اللجوء إلى المنهج المقارن للاستفادة من التجارب التشريعية الرائدة ، وتجارب الدول التي قطعت شوطاً كبيراً، وذلك بهدف استخلاص أفضل الحلول والتوصيات التي يمكن تطبيقها في السودان وسد الفراغ التشريعي القائم.

3. تم اتباع المنهج الاستقرائي، لان العقد الذكي رغم حداثته إلا أنه يندرج تحت المظلة العامة لنظرية العقد في القانون المدني، لذا اقتضت طبيعة الدراسة المنهج الاستنباطي للانطلاق من المبادئ العامة إلى الأحكام الخاصة للوصول إلى تكييف قانوني سليم للعقد الذكي وتحديد أثاره ومسؤولياته..

المحث الأول

المحث الأول

مفهوم الحماية القانونية للعقود الذكية في حقوق الملكية الفكرية وخصائصها ونشأتها

المطلب الأول: ماهية الحماية القانونية للعقود الذكية في الملكية الفكرية::

أولاً: المعنى اللغوي للحماية للعقد الذكي:

الحماية لغة هي الدفع والمنع، والحماية من "حمى" بمعنى منع ودفع، وحمى الشيء دافع عنه ومنع من يناله بسوء **(ابن منظور، لسان العرب، ص174. معجم اللغة العربية، 2004م 217)**.

كلمة "ذكى" في اللغة مشتقة من الذكاء وهو القنطة وإصابة الرأي.

أما كلمة العقد في اللغة فهو الربط والأحكام بين شئين وعند جمعهما يصبح المعنى اللغوي الربط المحكم القائم على أليه فطنة، قال تعالى: (وأوفو بالعهد إن العهد(كان مسؤولاً(**ابن منظور، لسان العرب،1993، ص174**).

فالعقد الذكي مصطلح حديث تقنى، فالعقد نقيض الحل، عقده يعقده عقداً شده، وعقد البيع والعهد، احكمه والمعقد الموضع الذى يعقد فيه الشيء.

عليه يمكن القول لغوياً بأن العقد الذكي هو الربط المحم الفطن الذى ينفذ نفسه بنفسه، فاذا كانت الحماية هي الدفع والمنع، وكان العقد الذكي هو الربط الآلي المحكم فأن الحماية القانونية للعقد الذكي تعنى دفع ومنع وحماية كل اعتداء أو عبث يقع على الربط الألى المحكم. فالمعنى اللغوي للعقد الربط والإحكام والالتزام. والذكي النافذ تلقائياً، أي بمعنى ربط محكم يتم تنفيذه ذاتياً دون تدخل قضائي.

ثانياً: المعنى والاصطلاحي للحماية للعقد الذكي:

الفقهاء المعاصرون (**السلوس، المعاملات الالية المعارة، 2020م، ص189 – الزحيلى، الفقه الإسلامي وأدلته، 201، ص 320 – جمع الفقه الإسلامي الدولي، 2017، الدورة " 25"**) كيفوه على أنه عقد وليس شئياً اخر جديداً لان العبرة في العقود بالمفاصد والمعاني لا بالألقاط والمباني فالعقد الذكي يدخل تحت القاعدة الأصل في العقود الصحة والاباحة ما يرد دليل على التحريم. فإسقاط أركان العقد العامة العاقدان، والمعقود عليه، والصيغة، وحتى يكون العقد الذكي محمياً مشروعاً لابد من نفى الجهالة، والغرر، وتحقق الرضا، ومشروعية المحل، إمكانية الرجوع للقضاء عند وجوب عيب في الكود لان قاعدة الحديث النبوي الصحيح قال المصطفى صلى الله وسلم: المسلمون على شروطهم(**الترمذي، حديث رقم "1352"**) وقال حيث حسن صحيح لاتعنى إسقاط خيار العيب والتدليس

فالعقد الذكي في الفقه الإسلامي هو عقد كم العقود المسماة أو غير المساماة تتوفر فيه أركان العقد الشرعية، ويتم إبرامه بالتراضي بين العاقدين، ويتم تنفيذه بواسطة كود برمجي عند تحقق الشرط المعلق عليه دون الحاجة لوسيط

فالمعنى الاصطلاحي الفقهي لحماية العقد الذكي هو اتفاق إرادي بين طرفين أو أكثر، تتوفر فيه أركان العقد الشرعية المتفق عليها، ويتم إبرامه وتنفيذه تلقائياً عبر كود برمجي على تقنية البلوك تشين عند تحقق الشرط دون تدخل بشرى. وأخلص فأن المعنى الفقهي للعقد الذكي، عقد شرعي ينفذ ذاتياً بواسطة كود برمجي عند تحقق الشرط دون تدخل وسيط،، فينطبق عليه أحكام العقود في الفقه الإسلامي مع مراعاة ضوابط وإثبات الحقوق عن الخطأ التقني، فهو عقد شرى تتوفر فيه أركان العقد متعاقدين ومعقود عليه وصيغة.

ثالثا: المعنى والاصطلاحي للحماية القانونية للعقد الذكي:

تنوعت واختلفت مصطلحات العقد الذكي، منهم من يسميه عقد اصطناعي، ومن هم من يسميه عقد تنفيذ ذاتي، ومنهم من يسميه، وقبل أن نعرف العقد الذكى، هل هو عقد بالفهم القانوني أم مجرد إجراء تقنى لا غير. فعرفه الفقه القانوني بأنه مجموعة القواعد القانونية التي يضعها المشرع لحماية الحقوق من الاعتداء وتقري الجزاء عند مخالفتها. فالعقد الذكي في الاصطلاح القانوني عرفه : نيك سابو: بأنه بروتوكول معلامات محوسب ينفذ شروط العقد.

Szabo, 'Smart(www.fon.hum.uva.nlNick Szabo, 'SmartContracts"1994)

(Available at Contracts"1994 Available at

فعرفه الفقهاء والباحثين القانونين بأنه مجموعة من الوعود الخاصة في شكل رقمي وفقاً لبروتوكولات تقنية التي تلزم الأطراف بتنفيذ التزاماتهم، هو عبارة عن برمجيات تعمل وفق بلوك تشين تمكن من تنفيذ العقد في حال تحقق الشرط المحدد مسبقاً، ويكون بشكل تلقائي أوتوماتيكي دون تدخل وسيط بشرى. وعرف المبرمج الروسي فيتاليك (Vitalik Buterin) بوتين مبرمج نظام بلوك تشين إيثيريوم (Ethereum) بكونه آليه تنطوي على أصول رقمية وطرفين أو أكثر، يقوم الأطراف بتوزيع هذه الأصول تلقائيا وفقا لصيغة مسبقة قررها وفق بيانات واشتراطات متفق عليها، غير مؤكدة لحظة أبرام العقد.(**شكيب صبار ومريم البوشيبى، ت 2025م، ص(70) وما بعدها.**) **البرعين، بر ٢٠٢٠ ،ص٢٣٠**). وعرف الفقه العربي الحديث العقد بأنه " اتفاق إرادي يتم إبرامه وتنفيذه تلقائياً بواسطة برنامج حاسوبي على شبكة البلوك تشين (**الشوا، العقود الذكية وأثارها القانونية، 2021م، ص 45**). وهنالك تعريف اخر بأنه وكالة إلكترونية وهو توكيل إلكتروني بصدر من المتعاقدين للمبرمج أو للشبكة لتنفيذ ما اتفقا عليه متى تحقق الشرط (**الشرباطى، 202م، ص 215**).

ولابد من التفرقة بين الايثيريوم كعملة افتراضية رقمية مشفرة، ومنصة الايثيريوم كتقنية قائمة على سلسلة الكتل، حيث تقوم المنصة بإتاحة التبادل الآمن للمواد القيمة مثل الأموال والأسهم والأراضي والعقارات وحق الوصول للبيانات، ويجري هذا التبادل من خلال العقود الذكية على جميع أنواع الأصول والقيم وتخزينها في سجل حسابات لا مركزي ولا يسمح بتعديل أي من المعلومات أو إتلافها أثناء تشفير البيانات لضمان إخفاء الهوية بين المتعاقدين، بينما العملات الرقمية تمثل أحد التطبيقات التي تعتمد عليها منصة الايثيريوم في عملها وتسمى (إيثير)، حيث يحصل المعدنين لعملة الايثيريوم على مكافأة نتيجة التحقق من المعاملات.(**داود، 2021م، ص.81**)

لنخلص في الاخير، إلى أن التوصيف القانوني للعقود الذكية، يفرض تدخلاً تشريعاً يحدد الصفة القانونية المعترف بها لهذه العقود الذكية، لتزيل الأحكام والمقتضيات المرتبطة بها مع تحديد المسؤوليات، ووضع حد لاختلاف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية للعقود الذكية انطلاقاً من نظرية العقد لتحويليها من مجرد ألية تقنية إلى مؤسسة قانونية يمكن التعويل عليها في المعاملات.، و لصحة العقد القانوني بصفة عامة ، وجب توفر بالضرورة ركن التراضي، ومقصود بذلك انصراف إرادة الأطراف إلى إنتاج الاثر القانوني المرغوب فيه، أو نطاق الايجاب والقبول كتعبير عن إرادة طرفي العقد.، فالعقود الذكية مستحدثة في البئية العقدية، تعزز الكفاءة في تنفيذ المعاملات الرقمية، وتوفر السرعة و الدقة العالي مع تقليل التكاليف التشغيلية تمكن الأطراف. فالعقد الذكي في القانون

هو معاملة الكترونية تنبطق عليه أحكام القانون، فهنالك قصور تشريعي موجود في أغلب الدول العربية لكن الإمارات والسعودية والبحرين سبقوا ف التنظيم الخاص' فمعظم الدول العربية لسه بتعامل مع العقد الذكي على أنه معاملة الكترونية عادية بدون تنظيم خاص، بمعنى اخر يطقوا عليه قانون المعاملات الإلكترونية، فهذه القوانين لم تعالج المسؤولية عن الخطأ في الكود من المسئول عن المبرمج ولا المنصة، والتعديل والفسخ كيف نرجع تنفيذ تلقاي. وايضا لم يعالج الاختصاص القضائي وين نرفع الدعوى في شبكة لا مركزية. ولم ينظم القانون السوداني وكذلك القانون الأردني، والمغرب، وتونس، والجزائر والعراق كلها ما عندها قانون خاص بالعقد الذكي. العقد الذكي تنظيما خاصاً مما خلق إشكال في تحديد المسؤول عن الخطأ التفني، وامكانية تعديل العقد أو فسخه بعد التفييد التقائي، فحماية المستهلك من الشروط التعسفية المبرمجة، فالعقد الذكي محمى قانوناً باعتباره معاملة إلكترونية وفق من قانون المعاملات المدنية الإلكترونية السوداني لسنة 2015م، إلا أن المشرع لم يضع قواعد خاصة للمسئولية عن أخطاء الكود والتنفيذ التلقائي مما يتطلب تدخلاً تشريعياً عاجلاً كذلك الحال في بعض الدول العربية.

ولأن العقود الذكية يتم إبرامها على منصة البولك تشين لابد من معرفة هذه التقنية، وكيف يتم إبرام العقد الكى عليها. تعتبر تقنية سلسلة الكتل أحد منصات المعاملات الذكية الحديثة والتي لقت رواج كبيرا في عالمنا المعاصر، كما بدأت تحظى بدراسة مدى إمكانية الاستفادة منها في العديد من المجالات ،كونها وسيلة آمنة للمعاملات الالكترونية والعقود الذكية دون حاجة إلى تدخل وسيط في العلاقة بين أطرافها، فالعقود الذكية عبارة عن برنامج حاسب آلي مكون من مجموعة من الأكواد، وهذه الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتفق عليها طرفين أو أكثر من الأطراف، والمشاركة في العقد، وعند استيفاء شروط العقد المتفق عليها مسبق، يتم تشغيل هذا البرنامج وتنفيذه باستخدام إحدى المنصات الإلكترونية، مثل منصة سلسلة الكتل الايثيريوم (Ethereum Block chain ،ً والتي تعتبر المنصة الأكثر انتشارا في الوقت الحالي.

فهدف إنشاء العقود الذكية هو الاستجابة للشروط التعاقدية العامة والحد من دور الوسطاء الموثوق بهم، فهذه العقود تعتبر أكثر سرعة من العقود التقليدية، كما أنها لا تستخدم الذكاء الاصطناعي في تنفيذها، ولا تتطلب تدخل الغير في تنفيذها، فكان الغرض من العقود الذكية هي إنشاء سلسلة من الإرشادات القابلة للتنفيذ والمعالجة حاسوبي وهو إلى حد كبير ما تنوي الأطراف المتعاقدة على فعله عند الترتيب للتعاقدً ا، وإبرام العقد.

وعليه يمكن القول فأن العقود الذكية هي عقود إلكترونية رقمية حديثة، تنشأ من خلال تقنية لامركزية تعرف باسم سلسلة الكتل، حيث يكون العقد بين طرفين أو أكثر وفق لشروط وأحكام متفق عليها مسبق، ومكتوبة ببرامج مشفرة، وتنفذ ذاتيه وبشكل تلقائي، حال تحقق الشروط، دون الحاجة إلى وسيط أو طرف ثالث.

وبذلك تمتلك العقود الذكية العديد من الخصائص والمميزات تجعلها قادرة وفريدة عن غيرها من العقود، منها البيئة أو الطبيعة الإلكترونية التي تعمل من خلالها، والتحقق الذاتي، والتنفيذ التلقائي، والطبيعة الشرطية، واللغة الفريدة، بالإضافة إلى التوثيق بطريقة لعبت العقود الذكية دورا هام في العديد من المجالات والقطاعات، حيث تتمتع بسمات ومميزات عديدة في ظل أتمته التعاقد والتي تنفرد بها عن غيرها من العقود، ومن هذه المميزات، الأمان والشفافية، واستقلالية الأطراف، والسرعة في الأداء، كما أنها تحمل بعض العيوب والثغرات المتعلقة بأخطار الكود البرمجي، وعدم في البعد عن الرقابة المركزية ولها المرونة مع الأحداث، فضلا ويهدف العقد الذكي إلى فرض مبدأ القوة الملزمة للعقد من حيث التنفيذ، وإلغاء فكرة عدم التنفيذ.

انني أرى فأن أوجه الحماية القانونية تكون في حجية الاثبات في سجل البلوك تشين يعتبر محرر إلكتروني له حجية ف الاثبات وفق قانون المعاملات الإلكترونية 2015م. فالمسئولية في حلة وجود الخطأ في الكود البرمجي يسأل المبرمج مسئولية تقصيرية وفق القواعد العامة، وكل خطأ سبب ضرراً للغير لوم مرتكبه بالتعويض فالاختصاص القضائي في المحاكم السودانية مختصة بنظر المنوعات الناشئة ع العقود الذكية

الحماية القانونية للعقد القانونية للعقد الذكي في الملكية الفكرية تعنى" مجموعة القواعد والإجراءات التي يقررها المشرع لحماية حقوق الملكية الفكرية المضمنة كود العقد الذكي من النسخ أو التعديل أو الاستخدام غير المشروع، وتوفير الأليات القضائية. عليه يمكن القول أن الحماية القانونية للعقود الذكية في مجال الملكية الفرية هي عدم ضمان التعرض والمساس بالحقوق سوآءا كانت حقوق ادبية أو مالية للمبرمج والمؤلف، ونعنى هنا حماية الكود المصدري من الاستنساخ، وضمان تنفيذ الترخيص المبرمجة تلقائياً دون حماية لتدخل قضائي، وفى هذه الدراسة نقصد حماية الكود المصدري للمعاملات المالية دون حاجة لتدخل قضائي لحماية العقود الذكية.

المطلب الثان: نشأة العقود الذكية::

تعتبر العقود الذكية من العقود المستحدثة والتي مازالت قيد التجربة والتنفيذ، حيث تعددت واختلفت مسمياتها، فهي تسمى عقود رقمية، وعقود سلسلة الكتل، وعقود ذاتية التنفيذ، وعقود آلية، وعقود مشفرة كونها تمثل بروتوكول في الكمبيوتر وغيرها من المسميات المستحدثة، وهى العقود الذكية من العقود المستحدثة التي لم يستقر على تحديد ماهيتها، حيث تتعدد مفاهيمها، وتتشعب

مصطلحاتها، تلك العقود وتطورها، وتحديد مفهومها فالعقود الذكية ظهرت لأول مرة في التسعينات وتحديدا في عام ١٩٩٤ بواسطة عالم البرمجيات وخبير التشفير الأمريكي نيك زابو(Szabo Nick) ، وهو باحث قانوني وصاحب اختراع العملة الافتراضية) Gold Bit) في عام ١٩٩٨ والتي ولكن فكرة العقود الذكية وقتها كانت دون تفعيل بسبب عدم وجود تقنية متطورة تساعد على عمل العقود الذكية وتنفيذها في ذلك الوقت، وبقيت مجرد فكرة. وبدأ الأمر في عام ٢٠٠٨ عندما قام شخص مجهول بنشر ورقة على شبكة الإنترنت عبر البريد المشفر تحت اسم مستعار هو (ساتوشي ناكاموتو) تتضمن عرض أسس عمل عملة افتراضية مشفرة جديدة مفتوحة المصدر أطلق عليها اسم (البتكوين) حيث قام ساتوشي في عام ٢٠٠٩ بتعدين أول كتلة بتكوين، وحصل حينها على مكافأة (**الكوح، 2024م،ص 1306**)

وكان الهدف من وراء ما قام به (ساتوشي) هو صناعة عملة نقدية إلكترونية مشفرة، لا تحتاج إلى بنك مركزي، بحيث تمنع هذه التقنية التي سميت بتقنية سلسلة الكتل أن يحدث إنفاق متعدد لنفس قطعة العملة، بل تحتفظ العملة المشفرة بوجودها في حساب فرد واحد فقط أو في محفظته الإلكترونية، وسميت هذه العملة بالبتكوين (Bitcoin) ويصنع البتكوين من خلال عملية التعدين (Mining)حيث يقوم بذلك أعضاء الشبكة من خلال حل مجموعة من الحسابات الرياضية شديدة التعقيد من أجل إضافة كتل جديدة إلى سلسلة الكتل التي تحتوي على جميع معاملات البتكوين التي نفذت في جميع الأوقات، مسجلة بترتيبها الزمني، ويطلق على أطراف هذه الشبكة (**فاضل، التنظيم القانوني للعملة الافتراضية، ٢٠٢١م، ص 28**).

فأدرك المهتمون أن الشبكة التي أسس عليها (ساتوشي) عملة البتكوين تملك قدرات تقنية عالية، حيث تتمتع بأسلوب فريد وأمن لإجراء المعاملات وحفظ البيانات وانتقالها، وتتسم باللامركزية بسبب قاعدة بياناتها الموزعة بين الأعضاء، ويستطيع كل عضو في الشبكة أن يتعامل ويتفاعل مع الآخر دون الحاجة لوسيط أو طرف ثالث، لما تتمتع به هذه الشبكة من خاصية الند للند دون المرور بنقطةً اختراقها، لأن البيانات تحفظ بشكل مركزية، ومن الصعب إن لم يكن مستحيلا متسلسل مشفر داخل الكتل، وأطلق على هذه الشبكة اسم سلسلة الكتل

في عام ٢٠١٣ اقترح المبرمج الروسي فيتاليك بوتيرين التطبيق الأول من الجيل الثاني لسلسلة الكتل والتي عرفت بمنصة الايثيريوم، ورمزها في منصات التداول هو(ETH) وهي عملة افتراضية ومنصة لا مركزية في الوقت نفسه، تسمح بإنشاء العقود الذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية، لكنها تتطلب شروط ومتطلبات التنفيذ بها دون الحاجة إلى سلطة معينة تتحكم في عملياتها،

وفي عام ٢٠١٤ عملة شركة يسرية على مشروع عملة الايثيريوم إلى أن تم إطلاقها بشكل عام ٢٠١٥ ومنصة الايثيريوم هي منصة معتمدة على سلاسل الكتل لتطوير تطبيقات لامركزية تعمل باستخدام تقنية العقود الذكية، حيث تعمل بلوكتشين الايثيريوم من خلال كود يشكل تطبيقات لامركزية، وذلك على عكس البتكوين التي تستخدم كعملة رقمية فقط، حيث تعمل البتكوين كنظام دفع إلكتروني بنظام الند للند. ومنصة أو شبكة الايثيريوم هي منصة عامة، يمكن من خلالها بناء وتشغيل التطبيقات اللامركزية عليها كالعقود الذكية، حيث تقوم هذه المنصة على تقنية سلسلة الكتل، وفي العقود الذكية يقوم الأطراف بوضع الشروط الخاصة بهم في صورة كود برمجي يجري تشغيله من خلال منصة الايثيريوم دون تدخل أي طرف، وتجري فيه (عيسى، نشأة العقود الذكية في عصر البلوك تشين، 2012م، ص6) ١٣٢٠).

المطلب الثالث: مميزات خصائص العقود الذكية:

للعقود الذكية مميزات وخصائص تتميز بها، إلا أن لها مخاطر ايضا يجب حمايتها. من أهم مميزاتها يمكن تلخيصها في الآتي: (**داود، 2021م، ص.81**)

1. يتمتع العقد الذكى بخاصية الاستفاء من الوسيط و الطرف الثالث، والوسيط هنا هو البنك أو بطاقة الائتمان وكل خدمات الدفع، على عكس العقود الذكية والتي تعمل بنظام " البلوك تشين" التي تخلت عن نظام تدخل وسيط ثالث في المعاملات التعاقدية مما يقلل التكاليف الإجمالية وأي رسوم اخرى.

2. من المميزات الاساسية للعقود الذكية خاصية التنفيذ الآلي التلقائي وذلك باستخدام تقنية البلوك تشين وهى البرمجة المتقدمة تستغنى عن العامل البشرى في أنفاذ أحكامه

3. العقود الذكية عقود آمنة، وتنفيذها يوفر الثقة في المعاملات الرقمية، حيث تتسم بالسرية وعدم الكشف عن الهوية، وأن نظام "البلوك تشين" يسهم في تعزيز الوثائق القانونية المتعلقة بإبرام العقد، ولا رجوع فيها، ففي العقود العادية يمكن الرجوع فيها.

من المخاطر القانونية للعقود الذكية استبعاد وتهميش القائمين على تطبيق القانون، من محامون وموثقون، وعدل، فهي تعمل بدون وسيط، فهي تحتاج للتحديث المتكرر لاعاة هيكلة كاملة

غياب الاعتراف القانوني لنظام البولك تشين، وعدم وجود الضامن الثالث المعترف به قانونا، فان العمليات القانونية التعاقدية التي تتم من خلاله لا تتمتع بأي حجية قانونية، فهي قوة تعاقدية تقوم على الاجبار.

والذكاء الاصطناعي إلى ظهور نمط تعاقدي جديد يعتمد على البرمجة والإنفاذ الآلي دون حاجة للتدخل البشري المستمر، وهو ما يسمى بالعقود الذكية.

المبحث الثالث

الإطار القانوني لإبرام العقود الذكية والإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية و آليات تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية:

المطلب الأول: آليات تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية:

التعامل مع الخلافات القانونية والتقنية الناشئة عن العقود الذكية حول برمجية تُنفذ تلقائياً عبر شبكات البلوك شين اللامركزية، تعتبر من المشاكل الرئيسية، حيث تصطدم طبيعتها الرقمية الجامدة والآلية مع سلطة القضاء التقليدي وآليات فض النزاعات المعتادة، فيصبح القضاء العادي عاجز عن مواجهة مثل هذه المشاكل. عليه نسعى لوضع عمل مقترحات لحل مثل الإشكالات بوضع آليات لتسوية منازعات العقود الذكية، فهنالك عدة طرق منها: دراسة (**الدبوسي، 2020**) (**التشريع الأردني، قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017، قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015م**) (**دراسة (رجب، وهبه 2025م) (داود، 2021م، مرجع سابق)**.

1. الطريق الأول: القضاء العادي والمحاكم التقليدية (الطريق الأصلي) حيث يظل القضاء العادي هو الميزة فيظل اللجوء إلى القضاء الوطني هو المسار القانوني الدستوري والأصيل لأي نزاع رغم التحديات والعقبات، الأمر الذى يحتاج لحل صعوبة تحديد المحكمة المختصة إقليمياً بسبب طبيعة البلوك شين العابرة للحدود واللامركزية، حيث يفتقر القضاة التقليديين للأدوات التقنية اللازمة لتفسير أو تعديل أكود برمجية معقدة. ومسالة جمود العقد؛ فالقاضي قد يحكم ببطلان العقد، لكن "تقنياً" لا يمكن محو المعاملة من سجل البلوك شين، مما يعقد تنفيذ الأحكام القضائية.

2. الطريق الثاني: مؤسسات التحكيم التقليدية (الوسائل البديلة)

فالميزة هي إدراج "شرط تحكيم" إلكتروني داخل العقد الذكي يمنح أطراف المعاملة حرية اختيار محكمين من ذوي الخبرة المشتركة (قانونية وتقنية)، والسرية الكبيرة، فهنالك تحديات في الإجراءات الورقية والروتينية للمراكز التقليدية لا تتناسب مع السرعة الفائقة والفورية التي تتميز بها البيئة الرقمية.

3. الطريق الثالث: التحكيم الذكي اللامركزي، ودى الوسيلة الانجح والأمثل لحل منازعات العقود الذكية

ما مدى كفاية وملاءمة التشريعات العربية الحالية لحماية الطرف الضعيف (المستهلك) عند التعاقد عبر عقود برمجية ذاتية التنفيذ (Smart Contracts) القائمة على تقنية البلوك تشين (Block chain).فيما يلي ملخص شامل ومُكثّف لأبرز محاور هذه

الدراسة، وهيكلها التحليلي، والنتائج والتوصيات التي خلصت إليها فالإطار المفاهيمي للعقد الذكي هو كود مبرمج ومخزن على شبكة البلوك تشين يُنفذ تلقائياً بمجرد تحقق الشروط دون تدخل بشري، الطبيعة القانونية: فهل العقد الذكى هو عقد إلكتروني متطور أم مجرد أداة لتنفيذ الالتزامات؟ فأن العقد الذكى ينشئ التزامات قانونية متى توافرت أركانه، إلا أن الخصائص المعقدة، يتسم العقد الذكي بالجمود (عدم القابلية للتعديل أو الإلغاء بعد النشر والذاتية في التنفيذ، مما يهدد توازن العلاقة العقدية لصالح المزود المحترف تكنولوجياً.

محاةو الحماية وضوابطها في مثلا لو اخذنا التشريع الأردني، قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017، قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015، والقانون المدني الأردني. وتوزعت الضوابط على المراحل التالية:1. مرحلة ما قبل التعاقد .. فالتحدي الذكي: يصعب على المستهلك العادي قراءة وفهم الأكواد البرمجية (الشيفرة) للعقد الذكي، مما يتطلب إلزام المزود بترجمة الكود البرمجي إلى لغة قانونية ومفهومة

مرحلة إبرام العقد وهى مواجهة الشروط التعسفية والرضا)الشروط التعسفية: يملك القضاء الأردني سلطة تعديل أو إعفاء المستهلك من الشروط الإذعانية والتعسفية. ثم مرحلة التحدي الذكي: العقود الذكية تُبرم بآلية "خُذها أو اتركها" دون تفاوض، كما أن جمود الشبكة يمنع الأطراف من تعديل الشرط التعسفي برمجياً بعد تفعيله مما يتطلب تدخل حلول تقنية خارجية أو اللجوء للتعويض.

واخيراً مرحلة ما بعد التعاقد (حق العدول وخلو العيوب)حق العدول بوجود يوجد نقص تشريعي؛ فقانون حماية المستهلك الأردني وقانون المعاملات الإلكترونية لم ينصا صراحة على "حق العدول الإلكتروني" للمستهلك دون إبداء أسباب خلال فترة تراجع محددة. استحالة التراجع التقني: طبيعة البلوك تشين غير القابلة للمحو تمنع برمجة التراجع، مما يستدعي صياغة عقود ذكية عكسية (Reverse Contracts) لإعادة الحال إلى ما كان عليه عند رغبة المستهلك.

المطلب الثاني: الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين)

هنالك الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين): دولتا الكويت والإمارات نموذجاً دراسة تحليلية مقارنة" للأستاذ الدكتور أحمد مصطفى الدبوسي (**الدبوسي، 2020**)، **ص 381– 430**)

هنالك تداخل بين الذكاء الاصطناعي (الوكيل الذكي) وتقنية "دفتر الأستاذ الموزع" (Block chain) ومدى جهوزية المنظومة التشريعية في دولة الكويت والإمارات لاستيعاب هذه الطفرة الرقمية تقنية البلوك تشين (Block chain): منظومة لا مركزية آمنة تتيح تبادل البيانات والمعاملات بين الأطراف مباشرة دون الحاجة لوسيط أو طرف ثالث موثوق (كالبنوك أو المقاصات) العقود

التجارية الذكية (Smart Contracts): اتفاقيات تجارية تصاغ على شكل أكواد برمجية وتُخزن على البلوك تشين لتُنفذ ذاتياً وتلقائياً بمجرد تحقق الشروط المسبقة

الوكيل الذكي (Smart/Intelligent Agent): برمجيات متطورة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، يمنحها المستخدم صلاحية البحث عن الصفقات، والتفاوض، وإبرام العقود التجارية نيابة عنه واستقلالاً عن تدخله المباشر.

الإشكاليات القانونية والمحاور التحليلية للدراسة إشكالية التعبير عن الإرادة والأهلية للوكيل الذكي الإرادة التقنية: العقود تقوم على "تطابق الإرادتين" (الإيجاب والقبول). تساءلت الدراسة: هل يمكن اعتبار الإجراء الآلي الذي يتخذه الوكيل الذكي (كإرسال أمر شراء مبرمج) تعبيراً حقيقياً عن الإرادة القانونية؟

تظل أزمة الأهلية في التشريعات تقتصر قانوناً على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. الوكيل الذكي يفتقر إلى الشخصية القانونية، وبالتالي تنشأ إشكالية في تكييف العقود التي تبرمها هذه البرمجيات بشكل مستقل تماماً عند حدوث تغيرات مفاجئة في السوق لم يتوقعها المستخدم البشري.: بالرغم من هذا الاعتراف، أكدت الدراسة أن النصوص الحالية صُممت للأنظمة الإلكترونية التقليدية (التي تعمل كأداة إرسال واستقبال فقط)، ولكنها تعجز عن مواجهة "الوكيل الذكي" المستقل الذي يتخذ قرارات استثمارية وتجار غير ملقنة سلفاً بناءً على خوارزميات التعلم الآلي عبر شبكات البلوك تشين اللامركزية.

إشكالية المسؤولية المدنية والتعاقدية عن أخطاء الوكيل الذكي

من يتحمل الخطأ؟ إذا قام الوكيل الذكي بإبرام صفقة تجارية معيبة، أو شاب الكود البرمجي ثغرة أدت إلى خسائر مادية، واجهت الدراسة صعوبة إسناد المسؤولية؛ هل تُلقى على عاتق: المستخدم (الموكل) الذي أطلق البرمجية؟ لمبرمج أو الشركة المصنعة للذكاء الاصطناعي؟

oأم تعد القواعد العامة للنيابة والوكالة التقليدية قاصرة عن حسم هذه التداخلات؟ التنظيم القانوني للعقود الذكية لا يوجد تنظيم قانوني خاص بها حتى الآن، وتقع خارج نطاق القواعد الموضوعية.

فهنالك إشكالية المسؤولية المدنية والتعاقدية عن أخطاء الوكيل الذكي، وتعتبر هذه الإشكالية من أكبر المشاكل من يتحمل الخطأ؟ إذا قام الوكيل الذكي بإبرام صفقة تجارية معيبة، أو شاب الكود البرمجي ثغرة أدت إلى خسائر مادية، واجهت الدراسة صعوبة إسناد المسؤولية؛ هل تُلقى على عاتق:

المبحث الثالث: الإطار القانوني لإبرام العقود الذكية عبر تقنية البلوك تشين

أولاً: التكييف القانوني لطبيعة العقد الذكي في الملكية الفكرية

مرحلة : إبرم العقد الذكى الذى عبر تقنية البلوك تشين

اختلفت تقسيمات الفقهاء والقانونيين.(**داود، 2021م، مرجع سابق**)

للعقود من حيث التكوين ، والموضوع ، والأثر ، والطبيعة إلى عدة أقسام، ويمكن ادراج العقود الذكية من حيث الأثر تحت قسم العقود الملزمة للطرفين، وهذا التصنيف لأن العقد الذكي عقد ينشئ التزامات متقابلة ل كل واحد من العاقدين، ويعتبر التزام الطرف الأول سبب في التزام الطرف الثاني، ومثال ذلك التزام الطرف الأول بدفع الثمن للطرف الثاني يلزم الطرف الثاني بنقل ملكية البدل ، أو السلعة ، أو المنفعة ، أو الخدمة إلى الطرف الأول، أما إذا لم يقم الطرف الأول بتنفيذ الالتزام المنوط به، فإن الطرف الثاني يمتنع عن تنفيذ التزامه مما يعني عدم إبرام العقد، إلا أن العقد الذكي يمتلك خصوصية تميزه عن العقد التقليدي أنه لا يقبل الفسخ أو

خطوات عمل العقود الذكية

المستخدم (الموكل) الذي أطلق البرمجية؟ – المبرمج أو الشركة المصنعة للذكاء الاصطناعي؟ – أم تعد القواعد العامة للنيابة والوكالة التقليدية قاصرة عن حسم هذه التداخلات؟ بالمقارنة والتقييم التشريعي (الكويت ضد الإمارات) وجه المقارنة التشريع الكويتي التشريع الإماراتي، التنظيم القانوني للعقود الذكية لا يوجد تنظيم قانوني خاص بها حتى الآن، وتقع خارج نطاق القواعد الموضوعية. لا توجد نصوص تشريعية تفصيلية تنظم ذاتية التنفيذ لـ "العقود الذكية" عبر البلوك تشين. فتكييف الوكيل الإلكتروني تم التعامل معه قانونياً كأداة لتنفيذ إرادة المستخدم البشري وليس كأصيل. تسبق بخطوات عملية من خلال المبادرات الرقمية (مثل استراتيجيات دبي للبلوك تشين)، لكن التعديل التشريعي لم يمنح البرمجيات شخصية مستقلة.

يمكن تلخيص خطوات عمل العقود الذكية في أربع خطوات اولها مرحلة تكوين العقد وكتابة بنوده بالآتي

المرحلة الأولى: (Creation) مرحلة الترميز: المرحلة الأولى: هي مرحلة تكوين العقد وكتابة بنوده، وتسمى مرحلة الترميز، وهي مرحلة تكوين العقد وإنشائه حيث ي وق م المبرمجون بصياغة كافة بنود العقد وشروطه ووقت تنفيذه بشكل رموز حاسوبية مشفرة

المرحلة الثانية تكوين العقد وكتابة بنوده، وهى من المراحل الأولى لنشأة العقد، وهى التعريف على العقد وصياغته بصورة كاملة وبنود العقد وشروطه ووقت تنفيذه بشكل رموز حاسوبية مشفرة.

المرحلة الرابعة: مرحلة النشر (Deployme مرحلة تخوين صيغة العقد تخزين صيغة العقد المشفر على منصة البلوكتشين ، ويمثل إدراجه ونشره على المنصة الإيجاب من العاقد الأول بانتظار القبول من أي مشترك موجود على المنصة ، بحيث يمتد هذا الإيجاب لحين مصادفة القبول.

المرحلة الرابعة: مرحلة الإبرام والتنفيذ (Execution)، وتتم هذه الخطوة بمجرد قبول أحد المشاركين ، وتحقيق شروط هذا القبول حسب ما هو مدرج في العقد ، فيبدأ تنفيذ العقد تلقائي١٨٨١ وبشكل ذاتي عبر الحواسيب المرتبطة .

يمكن القول بأن التكييف القانوني للعقد الذكي في هذا المجال إلى اتجاهين رئيسيين:

أولاً: الذكي كأداة تنفيذية (عقد استغلال مصنف آلي): يُكيّف العقد الذكي هنا بأنه "عقد ترخيص رقمي ذاتي التنفيذ" (Self-Executing Licensing Agreement).١ فالعقد لا ينقل ملكية المصنف الفكري ذاته، بل يمنح المشتري حق استغلال مبرمج (مثل: حق العرض الرقمي، أو حق الاستخدام الشخصي). وتُترجم الشروط القانونية للترخيص إلى أوامر برمجية (If/Then) تُنفذ آلياً فور سداد المقابل المالي.

والعقد الذكي كمصنف برمي محمي بذاته Kيُكيّف كود العقد الذكي (الشيفرة المصدرية المكتوبة بلغات برمجة مثل Solidity) بأنه "مصنف برمجيات وحاسب آلي". بموجب القوانين العربية والأجنبية للملكية الفكرية، تتم حماية الشيفرة البرمجية للعقد الذكي ك "مصنف أدبي" خاضع لحقوق المؤلف، ويُحظر نسخ كود العقد أو استغلاله دون إذن مبرمجه.

ثانياً: تطبيقات العقد الذكي في إدارة حقوق الملكية الفكرية

إدارة الحقوق الرقمية (DRM) والأتمتة: يُكيّف العقد كآلية تكنولوجية مانعة للاعتداء؛ حيث يمنع الوصول للمصنف الرقمي (ككتاب إلكتروني أو مقطع صوتي) إلا بعد تفعيل العقد وسداد القيمة.

إقرار حق التتبع للمؤلف (Resale Rights) آلياً: تمنح القوانين التقليدية المؤلف نسبة من إعادة بيع مصنفه مستقبلاً، ولكن كان يصعب تتبعها. العقد الذكي يحل هذه المعضلة بتكييفه ك "شرط مالي مبرمج ومستمر"؛ حيث يقوم آلياً باستقطاع نسبة مئوية (مثلاً 10%) من قيمة أي عملية إعادة بيع للمصنف على البلوك تشين وتحويلها فوراً لحفظة المؤلف الأصلي مدى الحياة.

ثالثاً: التحديات والإشكاليات القانونية في التكييف

الفصل بين ملكية "الرمز المشفر" وملكية "المصنف الفكري":, يقع خلط قانوني شهير؛ حيث يُظن أن شراء الرمز (NFT) عبر العقد الذكي يعني شراء براءة الاختراع أو حق المؤلف. فالتكييف الصحيح هو أن المشتري يمتلك فقط "السند الرقمي المشفر" الدال

على الحيازة، بينما تظل (الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف) مملوكة للمبتكر الأصلي، ما لم ينص كود العقد الذكي صراحة على نقل حقوق الملكية الفكرية بالكامل. فإشكالية التعديل والنسخ غير المشروع (القرصنة المشفرة): إذا قام شخص بصياغة عقد ذكي لبيع لوحة فنية لا يملك حقوقها (انتحال فكري)، فإن العقد سيستمر في العمل والتنفيذ آلياً لعدم قدرة شبكة البلوك تشين على التحقق من "مشروعية الحق الفكري" خارج الشبكة، مما يضعف الحماية المباشرة ما لم يتم التبليغ القانوني للمنصات الرقمية لوقف الرابط المتصل بالعقد

إلا ن معظم الدول العربية فإن التشريعات القانونية لم تعترف بالعقود الذكية؛ لأنها أصلًا لا تعترف بتقنية البلوكتشين التي تعد العمود الفقري لها، ستثنى من ذلك فقط بعض دول الخليج، كالك والإمارات، والسعودية، لأنها اعترفت بالنظم الإلكترونية المؤتمتة، وجواز التعاقد بها، بواسطة مستند أو سجل إلكتروني . فقد أطلقت حكومة الإمارات عام 2018م استراتيجيتها للتعاملات الرقمية حيث بلغ مجموع التعاملات الحكومية على منصة البلوكتشين 100 % من معاملات الدولة، وتم إنشاء أول محكمة في العالم تستخدم تقنية البلوكتشين في حل المنازعات التي تعرض عليها ، ومع أنه لا يوجد لغاية الآن أي تشريع صريح يعترف بالعقود الذكية بشكل مباشر، إلا أن الخطيب يؤكد إمكانية ذلك لأن الأرضية التشريعية لتبني برمجة البلوكتشين والعقود الذكية ممكنة التحقق في منظومة التشريع الكويتي حيث أن ى قانون المعاملات الكويتي يمثل أرضية جيدة للبناء عليه ولكن دون التسليم المطلق بذلك لذلك لا بد من إيجاد نصوص قانونية منظمة للتعامل على منصة البلوكتشين، وأبرام العقود الذكية، ومعالجة الإشكالات الناجمة عن استخدامها، خاصة مع زيادة معدلات استخدامها على مستوى العالم، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بجسر الهوة بين ما تفرزه التكنولوجيا من المسار التعاقدي وما تنظمه .

المبحث الثاني
آفاق تطوير التشريعات العربية للعقود الذكية
على منصة البلوك تشين

في هذا الواقع الرقمي الجديد، تباينت السياسات التشريعية في الدول العربية إلى النص الصريح والمباشر على تطبق العقود الذكية، وبين الاستيعاب الضمني عبر القواعد العامة، فسنت الدول العربية تشريعيات مختلفة ومتباينة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين، باعتبارها المنصة الرئيسية لأبرام العقود الذكية ما بين نصوصاً صريحة تعترف بالعقود الذكية، بينما اعتمدت دول أخرى على القواعد العامة لقوانين المعاملات الإلكترونية والمدنية لإضفاء الحجية القانونية عليها.

فالدول التي اعتمدت على القواعد العامة لقوانين المعاملات الإلكترونية والمدنية لإضفاء الحجية القانونية عليها، منها دول قطعت شوطاً كبيراً إلا أنها لم تصل مرحلة الاعتراف والنصوص الصريحة لأبرام العقود الذكية، فينما هنالك دول مازالت متأخرة في الاعتراف وسن تشريعات حديثة ما يتعلق بالبلوك تشين.

عليه نقسم هذ المبحث لمطلبين، في الأول تناول الدول التي تأتى في مقدمة الدول العربية التي نصت نصوصاً صريحة فاعترفت صراحة في تشريعاتها بالعقود الذكية وهى دولة الأمارات العربية، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين. وفى المطلب الثاني الدول التي اعتمدت على القواعد العامة لقوانين المعاملات الإلكترونية والمدنية لإضفاء الحجية القانونية عليها، منها دول قطعت شوطاً كبيراً إلا أنها لم تصل مرحلة الاعتراف والنصوص الصريحة لأبرام العقود الذكية مثل قطر والمغرب والعراق، بينما مازالت هنالك دول متأخرة في الاعتراف وسن تشريعات حديثة ما يتعلق بالبلوك تشين مثل السودان ومصر وفلسطين وليبيا.

المطلب الأول: الدول العربية التي وصلت مرحلة الاعتراف بالعقود الذكية على البلوك تشين:

تعتبر دولة الإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية، ودولة البحرين (**السحلي، 2024**) (**مجلة جامعة فلسطين، 2025**). (. **دراسة** (**الخطيب، 2024**) (**رجب، هبه، 2025**) من أوائل الدول تقدماً التي اعترفت صراحة بالعقود الذكية ومنحتها تعريفاً وحجية قانونية واضحة في صلب نصوصها التشريعية ففي دولة الأمارات العربية أصدرت مرسوم بالقانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2023م بشأن التجارة الإلكترونية من خلال وسائل التقنية الحديثة نص صراحة في المادة الأولى على تعريف العقد الرقمي، فعرف العقد الرقمي بأنه: " الاتفاق الذى يتم انعقاده بين طرفين او أكثر من خلال وسائل التقنية الحديثة لإحداث أثر قانونى "**المرسوم الأمارتى رقم (14) لسنة 2023م، المادة الأولى**" . حيث وضحت هذه المادة القانونية العقد الذكى على أنه يشمل العقد الإلكتروني والعقد الذكي لتوثيق الإيجاب والقبول وتحديد تفاصيل وشروط العقد، فأشارت إشارة صريحة وواضحة لكلمة العقد الذكى، بانه وسيلة تقنية حديثة من وسائل التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة من بيع وشراء السلع من خلال وسائل المواقع الإلكترونية أو منصات أو تطبيقات ذكية، فعرفت التاجر الرقمي والمستهلك والسلع والخدمات، والتوقيع الرقمي وغيرها من العبارات في التقنية الحديثة في التجارة الإلكترونية. فكان المرسوم الاتحادي بالقانون رقم (46) لسنة 2021م بتشكيل مجلس دبى في دولة الأمارات " **المرسوم الأمارتى رقم (46) لسنة 2021مم بتشكيل مجلس دبى.تم أصدار المرسوم الأمارتى رقم (46) لسنة 2021مم**" بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، حيث يمنح هذا القانون التوقيعات الإلكترونية والأختام الرقمية حجية

كاملة في الإثبات، وهو الأساس الذي تُبنى عليه الهوية الرقمية لأطراف العقد الذكي على تقنية البلوك تشين، فهو بمثابة اعتراف قانوني كامل بالتوقيع الرقمي والوثائق الإلكترونية ، ورفع حجيتها القانونية في الاثبات لتساوى التوقيع التقليدي.

وبذلك يعد المشرّع الإماراتي الرائد عربياً في تبني مصطلح "العقد الذكي" لفظاً ومضموناً، حيث انتقل من مرحلة الاستيعاب العام إلى مرحلة التخصيص القانوني الدقيق عبر نصين رئيسيين كما تم ذكرهم فكان الاعتراف الصريح والتعريف الحصري، حيث حسم المشرّع الإماراتي الجدل الفقهي بموجب المرسوم بقانون اتحادي بشأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة. جعلت العقد الذكي كأحد مكونات، وجعلته وسيلة معتمدة لتوثيق الإيجاب والقبول والتنفيذ الآلي والمبرمج للالتزامات. وتم إضفاء الحجية وتوفير بيئة الثقة: يتكامل هذا التنظيم مع المرسوم بقانون اتحادي اخر بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، والذي منح التوقيعات والأختام الرقمية المشفرة المستخدمة في محافظ البلوك تشين لتفعيل العقود الذكية) حجية قانونية كاملة تعادل التوقيع اليدوي، مما يسهل إثبات الهوية الرقمية لأطراف العقد أمام الجهات القضائية.

أما في المملكة العربية السعودية كان الاعتراف الضمني والتحول الرقمي، بالرغم أنه لا يوجد في النظام السعودي قانون خاص ومستقل يحمل اسم العقود الذكية، ولكن المنظومة التشريعية في المملكة العربية السعودية تستوعب عبر الأنظمة نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/18 حيث نصت المادة العاشرة منه على جواز التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بواسطة التعامل الإلكتروني. **"المرسوم الملكي السعودي رقم "م/18" بتاريخ 1443/2/8هـ، المادة العاشرة"**

وبذلك اعترف النظام السعودي بالأنظمة والوسائط الآلية والمبرمجة مسبقاً لإبرام العقود وتعتبرها نافذة وصحيحة. فنظام المعاملات المدنية ونظام الإثبات الحديث يعترف بنظام الإثبات وأن لدليل الرقمي له الحجية المقررة للمحررات الرسمية أو العادية متى استوفى الشروط التقنية، مما يعطي الشيفرات المخزنة على شبكات البلوك تشين قوة إثباتية أمام المحاكم عند حدوث أي نزاع، فهذا اعتراف صريح بالتعامل على منصة البلوك تشين. وعليه بالرغم بأن المشرّع السعودي لم يذكر مصطلح العقد الذكي بعبارة صريحة في أنظمته، إلا أن المنظومة التشريعية المعاصرة للمملكة تستوعب هذا النموذج الرقمي بالكامل وتمنحه الحجية والنفاذ وفق قواعد مُحكمة فشرعت في التعاقد المؤتمت، فاستوعب نظام التعاملات الإلكترونية السعودي جوهر العقد الذكي في المادة العاشرة منه، حيث أجاز التعبير عن الإيجاب والقبول عبر الوسائط الإلكترونية، واعترف بصحة ونفاذ العقود التي تتم تلقائياً وميكانيكياً بين "الأنظمة الإلكترونية المؤتمتة" دون تدخل بشري مباشر وقت صدور الأمر التقني.

ففي مملكة البحرين صدر قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية رقم (54) لسنة 2018م، صدر هذا القانون ليلغى القانون الساق رقم 28 لسنة 2002م وجاء متوافقاً مع متطلبات الأمم المتحدة "اليونسيترال" حيث له حجية اثبات يعطلا بموجبها السجلات والتواقيع الإلكترونية حجية قانونية تساوى المحررات الرسمية أو العرفية متى استوفت الشروط، وينظم خدمة الثقة باعتماد التوقيع الإلكتروني والاختام الإلكترونية فتعبر مملة البحرين من مدرسة الريادة في بيئة التجارة الرقمية (**فلاح حسن، 2007، ص17**) . تتميز البحرين بكونها من أوائل الدول التي تبنت نموذج الأمم المتحدة "اليونسيترال" للتجارة الإلكترونية والعقد الإلكتروني، فالعقد الإلكتروني يتميز بغياب التعاصر المادي بين طرفي العقد، وصدور الإيجاب واقتران العرض به يتم عن طريق سمعي بصرى عبر شبكة المعلومات والاتصالات الدولية بالتفاعل بين طرفيين يضمهما مجلس واحد حكمي افتراضي، ووجود أطراف العقد في أمكان مختلفة، فالحاسب الإلكتروني يعد هو الوسيط لدى كل من طرفي العقد، والمتصل عادة شبكة اتصال دولية تقوم بنقل التعبير عن الإرادة لطرفي العقد في اللحظة ذاتها. وقد هيأت البحرين منظومتها لتستوعب العقود الذكية وفق قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2018م، حيث يعد هذا القانون من النصوص المتقدمة جداً، حيث نظّم المشرّع البحريني في الفصل الخامس منه ما يُعرف بالعقود المبرمة بواسطة وكلاء إلكترونيين مؤتمتين. وينص صراحة على أن العقد يُعتبر صحيحاً ونافذاً قانوناً حتى لو تم إبرامه تلقائياً وميكانيكياً بين نظامين مبرمجين دون مراجعة أو تدخل بشري.

(قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2018م، الذى صدر بمرسوم بقانون من مملكة البحرين وزارة العدل، الفصل الخامس) (الدبوسي، 2021، ص 8).

سارت مملكة البحرين على نهج مرن ومتقدم جداً استندت فيه إلى مبادئ قانون "اليونسيترال" النموذجي، واعتمدت تنظيماً موضوعياً يطابق الخصائص الفنية للعقود الذكية دون تسميتها حرفياً قوننة الوكلاء الإلكترونيين المؤتمتين، حيث أفرد المشرّع البحريني في قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية بالمرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2018 وتحديداً في الفصل الخامس منه، أحكاماً تفصيلية للتعاقد عبر الوكلاء الإلكترونيين المؤتمتين، ونص صراحة على أن العقود المتولدة ميكانيكياً وآلياً نتيجة تفاعل هذه الأنظمة والبرمجيات تُعد عقوداً صحيحة، ونافذة، وملزمة قانوناً لأصحابها. واعترف القانون البحريني بالتواقيع الرقمية المشفرة والمحمية بتقنيات التشفير اللامركزي، ويعدها دليلاً كتابياً رسمياً، وهو ما يغطي الجانب الحمائي الإجرائي لأطراف العقد الذكي عند تنفيذ الالتزامات المالية أو التجارية عبر المنصات الرقمية.. فالحجية القانونية للبلوك تشين وتعترف اللوائح البحرينية بالتوقيعات الإلكترونية المشفرة والمحمية

بتقنيات التشفير المعقدة المستخدمة في شبكات البلوك تشين وتمنحها قوة الدليل الكتابي الرسمي في الإثبات أمام المحاكم. فنصّت صراحة على لفظ "العقد الذكي" في قانون تجارة التقنية الحديثة، بينما السعودية تستخدم مصطلح التعاملات والوسائط الإلكترونية المؤتمت والبحرين تستخدم مصطلح العقود بواسطة وكلاء إلكترونيين مؤتمتين. وآلية التنفيذ الذاتي في دولة الأمارات معترف بها كآلية تنفيذية رقمية مبرمجة لإنفاذ الالتزامات، بينما السعودية مستوعبة ضمن القواعد العامة للعقود والتعاملات الرقمية ونظام الإثبات، وفى البحرين منظمة صراحة في الفصل الخامس من قانون المعاملات الإلكترونية 2018م.. للعقود الذكية في دولة الأمارات حجية كاملة عبر قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، فينما في المملكة العربي السعودية حجية مطلقة للدليل الرقمي المشفر بموجب نظام الإثبات الحديث، وفى دلة البحرين حجية الدليل الكتابي والخطاب الإلكتروني الموثق تقنياً الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية والمقارنة

وعليه يمكن القول بأن دولة الأمارات العربية، والمملكة العربة السعودية، ومملكة البحرين مشهد العقود الذكية وتطبيقها على منصة البلوك تشين التقنية، حيث تضافرت عدة عوامل استراتيجية وتشريعية واقتصادية جعلت هذه الدول متقدمة في التحول الرقمي وتطبيقات العقود الذكية وذك للأسباب الأتية في رأى الباحث:

1. النطرة الحكومية نطرة استراتيجية طموحة لهذه الدول، فكانت هنالك خطط واستراتيجيات واضحة لا طلاق الاستراتيجيات للبولك تشين، ففي دولة الأمارات حولت كل المعاملات الحكومية إلى شبكات رقمية مشفرة بالكامل.

2. توفير الأطر القانونية المرنة التي تحمى المستمرين وتدعيم الابتكار في هذه الدول، وتوفير البنية التحتية الرقمية المتطورة.

3. الشراكات الاستراتيجية العابرة للحدود، وذلك بتطوير مشاريع مشتركة.

4. تكتلك الدول الثلاثة بنية تحتية كبيرة في سرعة الاتصالات والحوسبة السحابية وشبكات الجيل الخامس (G5).

5. الدول الثلاثة تستغل العقود الذكية على تقنية البلوك تشين لتوثيق واتمام الصفقات العقارية ونقل الملكية بشكل فورى دن الحاجة لوسيط .

يتضح من المقارنة أن الدول الثلاث تضمن الحماية القانونية والحجية الإثباتية للعقود الذكية، ولكن بأساليب صياغة مختلفة فالإمارات تفوقت بالتسمية المباشرة لمواكبة لغة العصر الرقمي وضبط أحكامه. بينما البحرين تميزت بالتنظيم الإجرائي المفصل لعمل الوكلاء المؤتمتين وميكانيكية التعاقد. أما السعودية اعتمدت على المظلة الموضوعية الشاملة عبر دمج حجية الدليل الرقمي في نظام الإثبات مع مرونة نظام المعاملات المدنية.

عليه يمكن القول بأنه:

1. أثبتت المقارنة أن المشرّع الخليجي نجح في استيعاب التطور الرقمي، حيث تفوقت الإمارات بالتسمية المباشرة والصريحة للعقد الذكي، بينما تميزت البحرين بتنظيم ميكانيكية الوكلاء المؤتمتين، واستوعبت السعودية المنظومة بالكامل عبر حجية الدليل الرقمي في نظام الإثبات الحديث.

2. تبين أن الخاصية الفنية للعقود الذكية والمتمثلة في عدم القابلية للتعديل أو الإلغاء تتصادم موضوعياً مع نظرية العقد التقليدية، خاصة عند حدوث عيوب الرضا كالغلط والتدليس أو الظروف الطارئة التي تستدعي تدخل القاضي.

3. تحديد المسؤولية عن الثغرات البرمجية: كشفت الدراسة أن المسؤولية المدنية والتقنية عن الأخطاء البرمجية (Bugs) تقع على عاتق مبرمج الشيفرة بناءً على خطئه المهني ما لم يثبت قبول أطراف العقد بالمخاطر التقنية طواعية، أو حدوث اختراق سيبراني خارج عن الإرادة.

4. عجز الإنفاذ القضائي المباشر في الدول العربية فالمحاكم التقليدية تمتلك القدرة على الحكم بالتعويض أو رد غير المستحق نقدياً، إلا أنها تعجز تقنياً عن فرض الإنفاذ القضائي المباشر لتعديل أو شطب الأكواد البرمجية المخزنة على شبكات البلوك تشين.

1. أثبتت المقارنة أن المشرّع الخليجي نجح في استيعاب التطور الرقمي، حيث تفوقت الإمارات بالتسمية المباشرة والصريحة للعقد الذكي، بينما تميزت البحرين بتنظيم ميكانيكية الوكلاء المؤتمتين، واستوعبت السعودية المنظومة بالكامل عبر حجية الدليل الرقمي في نظام الإثبات الحديث.

2. تبين أن الخاصية الفنية للعقود الذكية والمتمثلة في عدم القابلية للتعديل أو الإلغاء تتصادم موضوعياً مع نظرية العقد التقليدية، خاصة عند حدوث عيوب الرضا كالغلط والتدليس أو الظروف الطارئة التي تستدعي تدخل القاضي.

3. تحديد المسؤولية عن الثغرات البرمجية: كشفت الدراسة أن المسؤولية المدنية والتقنية عن الأخطاء البرمجية (Bugs) تقع على عاتق مبرمج الشيفرة بناءً على خطئه المهني ما لم يثبت قبول أطراف العقد بالمخاطر التقنية طواعية، أو حدوث اختراق سيبراني خارج عن الإرادة.

4. عجز الإنفاذ القضائي المباشر في الدول العربية فالمحاكم التقليدية تمتلك القدرة على الحكم بالتعويض أو رد غير المستحق نقدياً، إلا أنها تعجز تقنياً عن فرض الإنفاذ القضائي المباشر لتعديل أو شطب الأكواد البرمجية المخزنة على شبكات البلوك تشين.

المطلب الثاني: الدول المتأخرة في الاعتراف وسن تشريعات حديثة ما يتعلق بالبلوك تشين:

دول قطر والمغرب والعراق بالرغم من أن قطر، والمغرب، والعراق تمنح العقود الذكية حجية قانونية غير مباشرة مستندةً إلى صحة التعبير عن الإرادة عبر الوسائط المؤقتة، إلا أن هذه الدول الثلاث لا تزال تواجه فراغاً تشريعياً خاصاً بطبيعة العقد الذكي اللامركزية، حيث لا توجد قوانينها الحالية للحلول الإجرائية عند تعطل الشيفرة البرمجية (Bug) أو عند الحاجة لتطبيق نظريات الفسخ، أو الظروف الطارئة على برمجيات غير قابلة للإلغاء. فتفاوت السياسات التشريعية في قطر، والمغرب، والعراق في تعاملها مع العقود الذكية، حيث تتبنى هذه الدول مدرسة الاستيعاب التنظيمي غير المباشر عبر إخضاع الشيفرات البرمجية ذاتية التنفيذ للقواعد العامة بقوانين المعاملات الإلكترونية والإثبات الرقمي، نظراً لغياب نصوص صريحة تذكر مصطلح العقد الذكي لفظاً في قوانينها المدنية.

(مرسوم قطري بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية المادة (19) (قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012م)

حيث هنالك في دولة قطر هنالك مدرسة المعاملات والتجارة الإلكترونية حيث تستوعب المنظومة القانونية القطرية العقود الذكية بشكل مرن من خلال إعطاء الأنظمة الآلية والبرمجية شرعية قانونية كاملة حيث صدر مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية ويعد هذا القانون الركيزة الأساسية؛ حيث نصّت المادة (19) منه على جواز إبرام العقود عبر الوسائط الإلكترونية المؤتمتة المبرمجة مسبقاً. ويعتبر القانون العقد صحيحاً ونافذاً بمجرد تلاقي الأوامر البرمجية حتى في حالة عدم التدخل البشري المباشر من الأفراد وقت صدور الإيجاب أو القبول. حيث تمنح مواد هذا القانون التوقيعات الإلكترونية والبيانات المشفرة حجية قانونية كاملة في الإثبات تعادل المحررات الورقية، مما يتيح الاحتجاج بالالتزامات الناشئة عن البلوك تشين أمام المحاكم القطرية.

وفقي المملكة المغربية مدرسة خدمات الثقة والتبادل الإلكتروني حدث المشرّع المغربي ترسانته القانونية لتواكب الرقمنة المالية والتجارية، وتُكيّف العقود الذكية لديه كشكل متطور من التبادل الإلكتروني للمعطيات وذلك بصدور القانون المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية حيث يمثل هذا القانون القفزة التشريعية الأحدث بالمغرب. فهو ينظم خدمات الثقة الرقمية ويمنح التوقيع الإلكتروني المؤهل والمشفر أثراً قانونياً كاملاً تعترف به المحاكم. هذا التشفير هو ذاته التقنية المستخدمة لتفعيل العقود الذكية على البلوك تشين..

وفي جمهورية العراق مدرسة التوقيع الإلكتروني والتعاقد الرقمي يخضع العقد الذكي في العراق لمنظومة قانونية تجمع بين أصالة القانون المدني العراقي وقانون المعاملات الإلكترونية المستحدث بصدور قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012م حيث نقل هذا القانون الإرادة التعاقدية في الفقه العراقي من الورقة والشاشة إلى البصمة الرقمية. وحسب المادتين (15و16)، يعترف المشرّع العراقي صراحة بمبدأ المساواة القانونية بين السند الورقي والإلكتروني، ويعتبر التعبير عن الإرادة عبر الأنظمة المبرمجة منتجاً لكافة آثاره.

وتشير الدراسات الفقهية العراقية المعاصرة إلى أن العقد الذكي يعد عقد صحيحاً ومكتملاً الأركان بموجب قانون 2012م، إلا أنه غالباً ما يُكيّف كعقد إذعان لكون الشيفرات البرمجية تأتي جاهزة ولا تقبل التفاوض، وتطالب الأبحاث بتدخل تشريعي لتنظيم إشكالية الإنفاذ الذاتي الجبري الذي يتعارض مع بعض أحكام القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951م.

دول الأردن ومصر والسودان اتبعت مبدأ المعاملات المؤقتة شكل المنظومة القانونية في الأردن، والسودان، ومصر حلقة تشريعية وثيقة الصلة، حيث يجمعها الاعتماد التاريخي على الفقه القانوني المدني المقارن. وفيما يتعلق بالعقود الذكية. حيث تتبنى هذه الدول الثلاث مدرسة الاستيعاب الضمني عبر الوسائط الآلية المؤقتة"، حيث لم تدرج هذه الدول لفظ العقد الذكي صراحة حتى الآن في تشريعاتها الرئيسية، بل تُخضع الشيفرات البرمجية ذاتية التنفيذ لأحكام قوانين المعاملات الإلكترونية والإثبات الرقمي المعمول بها. ("**قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م، المادة الثانية، والمواد (5 و6 و7)** ")(.**قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004م) (فقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته:) وقانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020) (قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م، المادة 14) (سالة ماجستير، ط1، دار التفافة للنشر والتوزيع، 2006م، جامعة موته 200، ص 57. قانون المعاملات الإلكترونية السوداني 2007م)**

في المملكة الأردنية الهاشمية اتبعت مبدأ المعاملات المؤقتة فصدر قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة، 2015م، فعرف المعاملات الإلكترونية في المادة الثانية والوسائل الإلكترونية، والسجل الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، والتوثيق الإلكتروني هذا القانون يعد الأساس الذي يستند إليه فقهاء القانون في الأردن لتكييف العقد الذكي، ويعترف بصحة التعاقد الذي يتم بين "وسائط إلكترونية مؤتمتة" مبرمجة مسبقاً للقيام بذلك، حتى في حالة عدم التدخل الشخصي المباشر من الأفراد وقت صدور الإيجاب أو القبول، حيث تتطرق القانون لكل ما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية

وفي جمهورية مصر العربية لم يتم ذكر مصطلح العقود الذكية ذاتية التنفيذ التلقائي في صلب القانون، إلا أن القواعد العامة للمحررات الرقمية واللوائح التنفيذية لوزارة الاتصالات تظل المظلة القانونية لإثبات محتواها البرمجي. فكانت الحجية الإثباتية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004 بكل تعديلاته، حيث اعطى هذا القانون الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ذات الحجية المقررة للكتابة العادية، فكان من شأن القانون بإصدار وتجديد التراخيص ومزواله أنشطة خدمات التوقيع الرقمي.

في المملكة الأردنية الهاشمية (مدرسة الوسائط المؤتمتة والريادة الإقليمية) يُعد المشرّع الأردني من المشرعين السبّاقين عربياً في وضع تنظيم موضوعي يطابق الخصائص التقنية للعقود الذكية بشكل دقيق، فقانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015: حسم القانون شرعية الأتمتة الكاملة للتعاقد؛ حيث نصّت المادة (16) منه صراحة على جواز إبرام العقود بين وسائط إلكترونية مؤتمتة (برمجيات وأنظمة ذكية مبرمجة سلفاً) دون تدخل بشري مباشر من الأطراف وقت صدور الإيجاب أو القبول، وهو التكييف الفقهي المطابق تماماً لآلية عمل العقد الذكي اللامركزي، فحية السندات والبيانات الإلكترونية: تمنح المواد (5 و6 و7) من ذات القانون البيانات المشفرة والتواقيع الإلكترونية قوة إثباتية كاملة تعادل المحررات الرسمية أو العادية، مما يوفر الحماية القانونية لالتزامات البلوك تشين أمام المحاكم الأردنية.

ففي جمهورية مصر العربية مدرسة المعادلة المستندية وحجية الدليل الرقمي) ويعتمد الفقه والقضاء المصري على منظومة متكاملة تضمن حجية الالتزامات الرقمية، مع وجود رقابة تنظيمية صارمة على التقنيات المالية: فقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته: يقر مبدأ المعادلة المستندية، حيث تمنح المادة (15) منه الكتابة الإلكترونية والتوقيع الرقمي المشفر ذات الحجية المقررة للمحررات العادية والرسمية، وهو الغطاء الذي تستمد منه المفاتيح المشفرة لعقود البلوك تشين شرعيتها القانونية.

وقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي وقانون البنك المركزي (رقم 194 لسنة 2020) المصري وضع المشرّع المصري ضوابط صارمة تحظر إصدار أو تداول العملات المشفرة أو تشغيل منصات البلوك تشين دون ترخيص. بناءً على ذلك، تتوفر الحماية القانونية الكاملة للعقود الذكية في مصر بشرط أن يكون محل التعاقد مشروعاً ولا ينطوي على معاملات مشفرة غير مرخصة تخرق النظام العام. ففي نظام الإثبات: يُعد الدليل الرقمي وسيلة إثبات معتمدة أمام المحاكم الاقتصادية والجنائية المصرية بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018.

ففقي جمهورية السودان مدرسة المعاملات الإلكترونية والقواعد العامة يستوعب النظام القانوني السوداني المعاملات الرقمية الحديثة عبر قانون مخصص يتماشى مع التوجهات الفقهية العربية، قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م الذى تضمن هذا القانون أحكاماً متقدمة تستوعب طبيعة العقود الذكية؛ حيث نصّت المادة (14) منه على صحة ونفاذ العقود التي يتم إبرامها بواسطة أنظمة معلوماتية مؤتمتة" مبرمجة للتصرف بشكل تلقائي. ويُعد العقد ملزماً ومستوفياً لأركانه بمجرد تلاقي الرسائل الإلكترونية المبرمجة دون الحاجة لمراجعة بشرية فورية. القانون السوداني للمعاملات الإلكترونية فقد حذا حذو الإونسترال بشار محمود دودين الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الإنترنت وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية والتأصيل مع النظرية العامة للعقد في القانون المدني، في عدم التعريف المباشر كما أسلفنا للعقد الإلكتروني، ونص على صحة ونفاذ العقود الإلكترونية وتنص على " تكون العقود الإلكترونية صحيحة ونافذة عند ارتباط الإيجاب بالقبول عبر رسائل البيانات التي تبادل فيها المتعاقدان التعبير عن إرادتين متطابقتين على وجه يثبت أثره في المعقود عليه، ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب على الآخر(2).

فالحماية الإجرائية وحجية الإثبات نصت تقر المادة (5) من القانون مبدأ الاعتراف بالأثر القانوني للمعلومات الإلكترونية، وتمنح التوقيع الإلكتروني حجية في الإثبات أمام المحاكم السودانية طالما استوفى شروط الموثوقية والسلامة الفنية ولم يتعرض للتعديل أو التزوير. وهنالك توافق إجرائي، تتفق القوانين في الأردن ومصر والسودان على إعطاء الالتزامات البرمجية الناشئة عن الأنظمة المؤتمتة حجية كاملة في الإثبات بشرط حماية سلامة المحتوى الرقمي من التدخل المعضلة الموضوعية الجمود العقدي تواجه الدول الثلاث معضلة مشتركة تتمثل في جمود الإنفاذ الذاتي للعقد الذكي، فقوانينها المدنية تمنح القاضي سلطة واسعة لإبطال العقود بسبب عيوب الإرادة، أو تعديل الالتزامات بسبب الظروف الطارئة والقوة القاهرة، وهو ما يعجز القضاء عن تنفيذه تقنياً وبشكل مباشر على شبكات البلوك تشين اللامركزية دون تعاون أطراف العقد لإصدار شيفرة عكسية

تخضع البيئة التشريعية في فلسطين لخصوصية قانونية ناتجة عن تداخل الأنظمة القانونية، إلا أنه فيما يتعلق بالعقود الذكية والمعاملات الرقمية، يمتلك المشرّع الفلسطيني إطاراً قانونياً حديثاً يستوعب هذه التقنيات وتطبيقاتها عبر "مدرسة الاستيعاب الضمني بالوسائط المؤتمتة" فصدر القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2017م ويعد هذا القانون المظلة التشريعية الرئيسية والحديثة في فلسطين لإضفاء الشرعية على البيئة الرقمية، ويستوعب العقود الذكية من خلال عدة ركائز: في التعاقد عبر الوسائط المؤتمتة نصّت المادة (21) من القانون صراحة على صحة ونفاذ العقود المبرمة بين وسائط إلكترونية مؤتمتة، وهو التكييف

القانوني المطابق لطبيعة العقد الذكي ذاتي التنفيذ، ويعتبر العقد صحيحاً ومنتجاً لآثاره بمجرد التقاء الأوامر البرمجية حتى في حالة عدم التدخل البشري المباشر من الأطراف وقت صدور الإيجاب أو القبول .المعادلة المستندية وحجية الإثبات، حيث يمنح القانون الكتابة الإلكترونية والتوقيع الرقمي المشفر ذات الحجية القانونية المقررة للمحررات العادية والرسمية في الإثبات أمام المحاكم الفلسطينية، طالما استوفت الشروط الفنية وضمانات سلامة المحتوى من التعديل. حيث تفرض سلطة النقد الفلسطينية رقابة صارمة وتنظيمية على التقنيات المالية. ويجب الانتباه في بحثك إلى أن الحماية القانونية للعقود الذكية في فلسطين تتوفر بشرط مشروعية محل العقد، وبما أن فلسطين تحظر تداول أو إصدار العملات المشفرة غير المرخصة، فإن العقد الذكي يكون محمياً ومقبولاً أمام القضاء إذا كان موضوعه تجارياً أو مدنياً مشروعاً (مثل عقود التوريد الذكية، أو التأمين، أو الملكية الفكرية)، بينما تبطل المعاملات التي تخرق قواعد النظام العام المالي. عند دمج فلسطين في المبحث المقارن لرسالتك، يمكنك استخلاص الآتي المرونة الإجرائية: يتوافق المشرّع الفلسطيني في قرار بقانون لعام 2017 مع المشرعين الأردني والمصري في منح الحجية الكاملة للتعاقد الآلي والاعتراف بالدليل الرقمي المشفر تحدي جمود الإنفاذ الذاتي تواجه المحاكم الفلسطينية ذات المعضلة الموضوعية المتواجدة في بقية القوانين العربية؛ حيث تمنح مجلة الأحكام العدلية وقوانين العقود التقليدية القاضي سلطة إبطال أو تعديل الالتزامات عند الغلط، أو الإكراه، أو الظروف الطارئة، وهو ما يصعب تنفيذه تقنياً وبشكل مباشر على شبكة بلوك تشين لامركزية خارجة عن سلطة الدولة، مما يجعل الحماية القضائية محصورة في التعويض المالي الخارجي.

شكل المنظومة القانونية في ليبيا، ولبنان، وسوريا مدرسة قانونية عريقة متأثرة بالقانون المدني المقارن ونظرية الالتزامات التقليدية. وفيما يتعلق بالعقود الذكية تقع هذه الدول الثلاث ضمن مدرسة الاستيعاب الضمني عبر القواعد العامة، حيث لا توجد نصوص تشريعية خاصة تذكر مصطلح العقد الذكي بلفظه الحرفي (**قانون المعاملات الإلكترونية السوري رقم (3) لسنة 2022م) (قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم (81) لسنة 2018)** .

لكن يتم تكييف هذه الأكواد البرمجية ذاتية التنفيذ وإضفاء الحجية عليها من خلال قوانين المعاملات الإلكترونية والتوقيع الرقمي الصادرة لديهم. ففي دولة ليبيا مدرسة المعاملات الإلكترونية الحديثة خطت ليبيا خطوة تشريعية هامة لتنظيم البيئة الرقمية، مما يمنح العقود الذكية غطاءً قانونياً غير مباشر، حيث صدر قانون المعاملات الإلكترونية الليبي رقم (2) لسنة 2022م حيث يعد هذا القانون المظلة الأساسية؛ حيث اعترف المشرّع الليبي بصحة التعبير عن الإرادة بوسائط رقمية. وتستوعب نصوصه التعاقد عبر الأنظمة

الآلية، حيث يقر القانون بصحة العقود المبرمة عبر رسائل البيانات الإلكترونية طالما توافقت الإرادات تقنياً. وحجية الإثبات الرقمي تمنح مواد هذا القانون التوقيع الإلكتروني والكتابة الرقمية ذات الحجية المقررة للمحررات العادية والرسمية في الإثبات أمام القضاء، بشرط توفر معايير السلامة الفنية وعدم التلاعب بالبيانات، وهو ما ينطبق على الأكواد المشفرة المخزنة على شبكات البلوك تشين وفقي الجمهورية اللبنانية قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

ويمتلك لبنان تنظيماً تشريعياً متطوراً للمعاملات الرقمية يستوعب الخصائص الفنية للعقود الذكية، فقانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم (81) لسنة 2018حيث يعد هذا القانون من النصوص المرنة؛ حيث نصّت المادة (19) منه وما بعدها على مبدأ المعادلة المستندية"، مستبدلةً شرط الكتابة الورقية التقليدية بالكتابة الإلكترونية. ويعترف القانون اللبناني بالعقود التي تُبرم وتُنفذ عبر "وسائط إلكترونية مبرمجة سلفاً" للقيام بالتصرفات القانونية تلقائياً. كما يمنح التوقيع الإلكتروني المشفر (المستخدم عبر المحافظ الرقمية لتفعيل العقود الذكية) حجية كاملة في الإثبات طالما أمكن تحديد هوية الموقع وضمان سلامة السند الرقمي..

ففي الجمهورية العربية السورية مدرسة التوقيع الإلكتروني وقانون المعاملات المعاصر حيث حدث المشرّع السوري ترسانته القانونية الرقمية لضمان استقرار المعاملات التجارية والمدنية عبر الأنظمة المؤتمتة، ففي قانون المعاملات الإلكترونية السوري رقم (3) لسنة 2022 المعدل والمتمم لقانون التوقيع الإلكتروني رقم 4 لسنة 2009 يُشكل هذا القانون طفرة حمائية، حيث نصّ صراحة على اعتراف الدولة بالمعاملات والعقود التي تُبرم بالوسائل الإلكترونية، وأقر بصحة ونفاذ الالتزامات المتولدة عن الرسائل والأنظمة المعلوماتية المؤتمتة والمبرمجة سلفاً للتنفيذ التلقائي دون حاجة لتأكيد بشري فوري. فحماية حجية الأدلة الرقمية: يعطي القانون البيانات والتواقيع الرقمية المشفرة قوة كاملة في الإثبات أمام المحاكم السورية تعادل المحررات الرسمية أو العادية، مما يسمح للقضاء بالاعتداد بالالتزامات التعاقدية المبرمجة على البلوك تشين عند حدوث النزاع..

1. الاعتراف الإجرائي المشترك: تلتقي التشريعات في الدول الثلاث عند نقطة واحدة وهي منح الحجية القانونية الكاملة للكتابة والتوقيع الإلكتروني المشفر، واعتبار الأنظمة المبرمجة سلفاً وسيلة صحيحة لإبرام العقود وتوليد الالتزامات المتبادلة.

2.عقبة الإنفاذ الجبري والقانون المدني: تواجه هذه الدول معضلة موضوعية ناتجة عن أصالة قوانينها المدنية مثل القانون المدني السوري والليبي، وقانون الموجبات والعقود اللبناني، فهذه القوانين تمنح القاضي سلطة مطلقة للتدخل في العقد لإعادة التوازن في حالات الغلط، التدليس، أو الظروف الطارئة، بينما يفتقر القضاء في هذه الدول إلى الآليات التقنية للإنفاذ المباشر لإيقاف أو

تعديل كود برمي ذاتي التنفيذ مستقر على شبكة لامركزية، مما يبقي الحماية القضائية محصورة في التعويضات المالية التقليدية خارج الشبكة.

.ويمكن اقول بصفة عامة:

1. أن غياب الاعتراف القانوني الصريح للعقود الذكية في معظم التشريعات العربية مما يضعف حجيتها كدليل اثبات، نفسر ذلك بأن العقود الذكية هي برمجيات ذاتية التنفيذ على البلوك تشين، فمعظم التشريعات العربية بتشريط الرضا والمحل والسبب والدليل الكتابي للإثبات، فالعقد الذكي ما عنده توقيع تقليدي و لا ورقة فالقاضي العربي يتردد في اعتباره دليل.

2. أن خاصية التفخيذ التقائي في العقود الذكية تخلق إشكالا في اثبات الخطأ العقدي وتحديد المسئولية القانونية عند وقزع خلل تقنى، فالتفسير في المسئولية العقدية لازم تثبت الخطأ والضرر والسببة، لكن في العقد الذكي الكود هو التنفيذ تلقائيا وان للكود وسبب خسارة في حقوق الملكية الفكرية منو الغطان؟المبرمج؟ منصة البلوك تشي؟ المستخدم .

فالتأثيرات المحتملة والآثار العملية:

1. إصدار تشريعات عربية وسودانية حديثة تعترف بالعقد الذكي سيؤدى إلى سد الفراغ القانوني الحالي وتوفير حماية واضحة للمؤلفين والمبدعين.

2. لابد من دراسات متعمقة في الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في العقود اللامركزية عبر الحدود.

3. لابد من إطلاق منصة حكومية توثيق على لبلوك تشين لدى مسجل الفكرية.

4. لابد من دراسات بفكرة محكمين متخصصين يفصلوا في منازعات العقود الذكية باستخدام خبراء تقنيين.

5. الإضافة مناهج جديدة تعنى بالتكنولوجيا وتطوراتها وإشكالياتها ضمن الدراسات القانونية، مع حث الباحثين على التخصصية لتلافي قصور المعرفة القانونية بمجال التكنولوجيا الحديثة وخصوص تطبيقات شبكة سلسلة الكتل في المعاملات الرقمية والعقود كية

الخاتمة: بأهم النتائج والتوصيات، والمقترحات المستقبلية:

أولاً: أهم النتائج:

1. غياب الاعتراف القانوني الصريح للعقود الذكية في معظم التشريعات العربية مما يضعف حجيتها كدليل اثبات.

2. أن خاصية التفخيذ التقائي في العقود الذكية تخلق إشكالا في اثبات الخطأ العقدي وتحديد المسئولية القانونية عند وقزع خلل تقنى،

3. الطبيعة اللامركزية والعابرة للحدود لتقنية البلوك تشين تعيق تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق في منازعات الملكية الفكرية

4. أن استخدام العقود الذكية يسهم في تعزيز الشفافية وتتبع الأعمال الفكرية، مما يدعم إثبات الملكية ويقلل من حالات الانتهاك التقليدية.

5. تأخر تشريعي عربي عام، فاكثر من الثلثان من الدول العربية لا توال في المستوى الثاني والثالث، لا يوجد قانون عربي موحد ينظم العقد الذكي، مما أدى إلى ازدواجية قانونية وفراغ تشريعي.

6. فهنالك ريادة محصورة في دول ثلاثة ، وهنالك دول قطعت شوطا كبيرا بإصدار تشريعات خاصة وتطبيقات حكومية، باقي الدول اكتفت بقوايتين عامة للتجارة الإلكترونية عفا عليها الزمن.

7. قوانين التوقيع والمعاملات الإلكترونية لا تعالج طبيعة العقد الذكي (التنفيذ التلقائي). بعض الدول بدأت تستخدم البلوك تشين لحماية الملكية الفكرية رغم غياب التشريع مما يخلق مخاطر قانونية

ثانياً أهم التوصيات:

1. ضرورة إصدار تشريعات وطنية عربية موحدة تنظم الطبيعة القانونية للعقود الذكية وتحديد مركزها القانوني ومدى الاعتداد بها كدليل إثبات

2. وضع قواعد واضحة للاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق على المنازعات الناشئة هن العقود الذكية ذات الطابع العابر للحدود

3. تحديد المسئولية القانونية في حال وجود أخطاء برمجية

4. وتقديم التوصيات بناءً على البحث: على الدول العربية المتأخرة تشريعياً إصدار قوانين خاصة بالعقود الذكية وتقنية البلوك تشين في كل الدول العربية، اضافة نصوص جديدة عبر هذه التقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية

5. على الدول العربية التي ليس لديها سجل رقمي إنشاء سجل رقم لمواكبة هذه العقود الذكية. للاعتراف التوقيع الرقمي عبر المحفظة WALLET الاعتراف بالعقد المبرم بالكود CODE

6. على الدول العربية المتأخرة أنشاء مراكز قومية لبلوك تشين تكون تابعة لوزارة العدل وتكون مهمة إدارة السجل الرقمي للملكية الفكرية وربطها بشبكة واحداه خاصة عند غياب الجهة المنظمة وهو سبب الفشل الحقيقي.

ثالثا: : قتراحات للبحث المستقبلي أو التطبيق العملي

1. دراسات في الجانب القانوني تركو على ابرام التوثيق « المسئولية المدنية والجنائية الناشئة عن العقد الذكي في القانون في الدول العربية التي ليس لديها تشريعات في هذا المجال.

2. لابد من دراسات في العقد الذكي والتحكيم الإلكتروني في الدول العربية مقارنة بالدول العربية التي تقدمت في هذا المجال والدول الغربية بإنشاء محاكم متخصصة لنزاعات البلوك تشين وإمكانية تطبيقها

3. في الجانب العملي ممكن كل المشروعات تتحول لمشاريع حقيقة في الدول المتأخرة لحماية حقزق الملكية الفكرية في التأليف وحماية الشهادات الجامعية

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: كتب اللغة والمعاجم:

1. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربي، ط4 لقاهرة 2004م

2. انن منظور لسان العرب، ج14، مادة عقد، ، دار صادر، بيروت، 1993م

ثانياً: كتب الفقه:

3. د. على السالوس، المعاملات الالية المعارة، 2020م، دار التفافة 2020م

4. وهبه الزحيلى ، الفقه الإسلامي وأدلته، 201، ص 320 – جمع الفقه الإسلامي الدولي، 2017، الدورة " 25")

5. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، رار رقم (255) بشأن التوقيع الإلكتروني (الترمذي، حديث رقم "1352"

ثالثا: كتب القانون:

6. ماهية العقود الذكية، محمد بدر حمد عثمان الكوح، جامعة الأزهر، الإصدار الأول 3/ 3 العدد (39) 2024م.

7. نصر أبو الفتوح فريد، العقود الذكية بين الواقع والمأمول، ، دراسة تحليلية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجل الثامن والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٢

8. هيثم السيد أحمد عيسى، نشأة العقود الذكية في عصر البلوك تشين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١م.

ثاني: الأبحاث العلمية:

9. -إبراهيم الدسوقي أبو الليل، العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودورها في العقود والتصرفات القانونية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ٤٤ ،العدد ٤ ،ديسمبر ٢٠٢٠م.

10. د. أحمد كمال أحمد صبري محمد عبيد، الحماية القانونية للملكية الفكرية على سلسلة الكتل "دراسة مقارنة" المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) مجلة علمية محكمة

11. حسام الدين محمود محمد، العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين، المجلة القانونية، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.

12. سليمان مرقص، الوجيز في شرح الملكية الفكرية، دار النهضة العربية 2020م.

13. خالد ممدوح إبراهيم، العقود الذكية والمسؤولية المدنية، دار الفكر الجامعي 2021م

14. أحمد شرف الدين ، حماية الملكية الفكرية في ظل تقننية البلوك تشين، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2023م

15. باسم هيثم السيد أحمد عيسى، نشأة العقود الذكية في عصر البلوك تشين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١ ،

16. محمد فاضل، التنظيم القانوني للعملة الافتراضية، البتكوين نموذج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١م

17. د. محمد سامى الشوا، العقود الذكية وأثارها القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2021م، ص 45.

18. د. خالد ممدوح براهيم ، العقد الإلكتروني والعقد الذكى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، د. أحمد الشرباطى، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي وتطبيقاها المعاصرة، دار السلام ، القاهرة 220م ص 215 2022م، ص112

19. أحمد الشرباطى، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي وتطبيقاها المعاصرة، دار السلام ، القاهرة 220م ص 215

20. قانون المعاملات المدنية الإلكترونية السوداني لسنة 2015م)

21. شكيب صبار ومريم البوشيبي، تكريس العقود الذكية في المعاملات التعاقدية، مجلة المقالات الدولية (I A j)، العدد السادس، أكتوبر 2025م، الرقم المعياري الدولي (5039) ص(70) وما بعدها.

22. أحمد سعد البرعين، إنشاء عقود المعاملات وتنفيذها بين الطرق التقليدية وتقنية البلوكتشين والعقود الذكية، دراسة فقهية مقارنة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد التاسع والثلاثين، ديسمبر ٢٠٢٠ ،ص٢٣٠

23. يحي يوسف فلاح حسن، التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير 2007، ص17)

رابعاً: القوانين:

24. قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الأمارتى، قانون رقم (46) لسنة 2021م

25. نظام الأصول الرقمية وقانون التجارة الإلكترونية السعودي الصادر في 2023م

26. نظام تنظيم الأصول المشفرة البحريني رقم (23) لسنة 2019م

27. قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2013م وقانون حق المؤلف والحقوق المجاوزة لسنة 2013م.

28. قانون الترقيع الإلكتروني المصري رقم (15) لسنة 2014م

29. قانون البنك المركزي (رقم 194 لسنة 2020) المصري

30. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م، المادة الثانية".

31. مرسوم قطري بقانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية ويعد هذا القانون الركيزة الأساسية؛ حيث نصّت المادة (19).

32. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012م.

33. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م، المادة الثانية")(.(قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004م.

34. قانون المعاملات الإلكترونية السوري رقم (3) لسنة 2022م) (قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم (81) لسنة 2018) .

35. المرسوم الأمارتى الاتحادي بالقانون رقم (14) لسنة 2023 بشأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة..

36. المرسوم الأمارتى الاتحادي بالقانون بالرقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة..

37. . نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18).

38. . نظام الإثبات السعودي الحديث ونظام المعاملات المدنية الصادرين بالمرسوم الملكي.

39. . قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018

40. قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2018م، الذى صدر بمرسوم بقانون من مملكة البحرين وزارة العدل)

41. المرسوم الأمارتى بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2023م في شأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة، الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2023م في الجريدة الرسمية رقم (759).

42. المرسوم الأمارتى بتشكيل مجلس دبى رقم (46) لسنة 2021م

43. المرسوم الملكي السعودي رقم "م/18" بتاريخ 1443/2/8هـ)

44. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم "15" لسنة 2015م.

سادساً: الدوريات والرسائل الجامعية:

44. د. أحمد مصطفى الدوسي دراسة الدبوسي، 2020: "الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية ف ظل عصر (البلوك تشين) دولتا الكويت والامارات نموذجا دراسة تحلية مقارنة". نولت ضمن أعمال المؤتمر السنوي الدولي السابع لكية القانون الكويتية العالمية سنة 2020م، وتم نشرها فى مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة (8)

45. دراسة لمى أيمن الخطيب وإشراف د. محمد عبد المجيد الذنيبات). تُعد دراسة "الضوابط القانونية لحماية حق المستهلك في العقد الذكي في ظل القانون الأردني" من الأبحاث القانونية الحديثة ُ عدت كرسالة ماجستير في القانون الخاص بجامعة الشرق الأوسط عام 2024 من إعداد الباحثة تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول مدى كفاية وملاءمة التشريعات الأردنية الحالية لحماية الطرف الضعيف (المستهلك) عند التعاقد عبر عقود برمجية ذاتية التنفيذ (Smart Contracts) القائمة على تقنية البلوك تشين Block chain)

46. د. هبة رمضان رجب (جامعة بني سويف، مصر) ود. عبد الرازق وهبه (كلية جدة العالمية، السعودية). نُشرت الدراسة في المجلة العصرية للدراسات القانونية (المجلد 4، العدد 1، الصادر بالتعاون الأكاديمي البحثي في فلسطين).

47. دراسة للدكتور أحمد محمد حسن عبد الله، صادرة عن معهد التدريب القضائي بوزارة العدل الإماراتية، الحماية القانونية للتوقيعات والعقود الذكية في ظل تغلغل الذكاء الاصطناعي. خلصت الدراسة إلى أن التشريعات الإماراتية الحديثة، خاصة قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2021، توفر إطاراً قوياً، مع تأكيدها على مسؤولية المستخدم البشري عن تصرفات الوكلاء البرمجيين والحاجة لتطوير نصوص جنائية لمواجهة التزييف العميق. يمكنك الاطلاع على بيانات المرجع عبر Google Books.

48. السحلي، محمد (2024). العقود الذكية ذاتية الإبرام والتنفيذ: تأصيل الماهية وإشكالية التكييف القانوني (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق للدراسات القانونية والاقتصادية.

49. الدبوسي، يوسف (2021). الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية، دار النهضة العربية، القاهرة.

50. مجلة جامعة فلسطين (2025). آليات تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية، قطاع غزة، فلسطين.

51. يحي يوسف فلاح حسن، التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ،2007

سادساً: المراجع الانجليزية والمواقع الإلكترونية

52 .Gabriel Jaccard. Smart Contracts and the Role of Law. November 2017

53 www.fon.hum.uva.nl Nick Szabo, " Smart Contracts, " 1994. Available

شعرية التوحش والميتافور الحيواني
تفكيك الأنساق المضمرة والسلطة في مجموعة "مصادقة الحيتان" لحسن البصّام

م.د. مسار حميد عبد
المديرية العامة للتربية في ذي قار – قسم الاشراف الاختصاصي العراق
masar.hameed@utq.edu.iq
009647815409962

الملخص:

شهد السرد العربي المعاصر تحولات جمالية ومعرفية، جعلت الحيوان يتجاوز وظيفته الرمزية التقليدية؛ ليصبح بنية ثقافية قادرة على مساءلة الواقع، وكشف تناقضاته العميقة. وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الرمز الحيواني في الأدب العربي فإن معظمها انشغل بتمثلاته الجمالية أو الرمزية المباشرة، في حين ظل توظيف الميتافور الحيواني بوصفه آلية ثقافية لتفكيك أنساق السلطة والخوف والإقصاء في السرد المعاصر مجالًا لم يحظ بما يستحقه من الدراسة والبحث، لا سيما في مجموعة " مصادقة الحيتان" للقاص العراقي حسن البصّام*.

انطلاقًا من هذه الفجوة البحثية تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المركزي: كيف أسهم الميتافور الحيواني في مجموعة" مصادقة الحيتان" في إنتاج خطاب سردي يكشف الأنساق الثقافية المضمرة، ويفكك آليات السلطة والهيمنة والخضوع الكامنة في البنية الاجتماعية والثقافية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات المتعلقة بآليات اشتغال الرمز الحيواني وحدود فاعليته في زعزعة المركزية الإنسانية وإعادة بناء العلاقة بين الهامش والمركز داخل النص السردي.

وتتمثل مدونة البحث في مجموعة " مصادقة الحيتان" بوصفها نموذجًا دالًا للسرد الرمزي المعاصر، فيما تعتمد الدراسة المنهج الثقافي النسقي في تفاعله مع آليات القراءة التفكيكية وتحليل الخطاب للكشف عن الأنساق المضمرة التي تنتجها النصوص عبر شبكة من الرموز الحيوانية، مثل: الحوت، وأم عامر، والصقر، والعصافير، والكلب، بوصفها تمثيلات رمزية لأنماط متعددة من السلطة والرقابة والاحتكار والخوف والتهميش، وتنشغل هذه الدراسة بجماليات السخرية السوداء والمفارقة بوصفهما أداتين معرفيتين تسهمان في فضح التناقض بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية داخل البنى الاجتماعية والثقافية.

وتكشف الدراسة أن الحيوان لا يؤدي وظيفة زخرفية أو رمزية إنما يتحول إلى جهاز دلالي وثقافي يعيد إنتاج الواقع وتأويله، ويعري آليات اشتغال السلطة في مستوياتها السياسية والاجتماعية والأخلاقية، وتبين أن النصوص تزعزع الثنائيات التقليدية الراسخة مثل: إنسان/ حيوان، مركز/ هامش، سلطة/ خضوع، لتعيد توزيع القيم الأخلاقية بطريقة تجعل الهامش أكثر قدرة على تمثيل البراءة الإنسانية فيما ينكشف المركز بوصفه منتجًا للعنف الرمزي والمادي معًا.

وتكمن أصالة البحث في مقاربته للميتافور الحيواني بوصفه بنية ثقافية منتجة للمعنى وليست مجرد أداة بلاغية أو رمزية، وفي قراءته للمجموعة من منظور النقد الثقافي الذي يربط بين التشكيل الجمالي والأنساق المضمرة للسلطة. أما الإضافة المعرفية للدراسة فتتمثل في توسيع آفاق البحث في السرد العربي المعاصر بوساطة الكشف عن دور الحيوان بوصفه وسيطًا تأويليًّا لإنتاج المعرفة الثقافية ونقد البنى المهيمنة بما يسهم في إثراء الدراسات النقدية المعنية بعلاقة الأدب بتمثلات السلطة والخوف والإقصاء في الخطاب السردي.

الكلمات المفتاحية: الميتافور الحيواني، النقد الثقافي، الأنساق المضمرة، السلطة، السرد العربي المعاصر، حسن البصّام، مصادقة الحيتان.

The Poetics of Savagery and the Animal Metaphor: Deconstructing Hidden Cultural Patterns and Power in Befriending the Whales by Hassan Al-Bassam

Dr. Masar Hmeed Abd

abstract

Contemporary Arabic fiction has undergone significant aesthetic and epistemological transformations in which the animal has transcended its conventional symbolic role, emerging as a cultural construct capable of interrogating reality and exposing its underlying contradictions. Although animal symbolism has attracted considerable scholarly attention in Arabic literary studies, most existing research has focused on its aesthetic and symbolic dimensions. By contrast, the animal metaphor as a cultural mechanism for deconstructing structures of power, fear, and exclusion in contemporary Arabic fiction remains largely underexplored, particularly in Hassan Al-Bassam's short story collection Befriending the Whales.

Addressing this scholarly gap, the present study investigates how the animal metaphor in Befriending the Whales constructs a narrative discourse that uncovers hidden cultural patterns and deconstructs the mechanisms of power, domination, and subjugation embedded within social and cultural structures. It further examines the ways in which animal metaphors challenge anthropocentric assumptions and reconfigure the relationship between center and margin within the narrative.

The study adopts the cultural criticism approach, informed by systemic cultural analysis, deconstructive reading, and discourse analysis. The corpus consists of Al-Bassam's Befriending the Whales, which serves as a representative model of contemporary symbolic fiction. Through an examination of recurring animal figures—including the whale, Umm Amir (the hyena), the falcon, the sparrows, and the dog—the study demonstrates how these metaphors function as cultural representations of power, surveillance, monopoly, fear, and marginalization. It also explores black humor and irony as epistemological strategies that expose the tension between ideological discourse and lived social reality.

The findings reveal that the animal functions not merely as a rhetorical or symbolic device but as a cultural and semiotic mechanism that reconstructs reality and exposes the operation of political, social, and ethical power. Furthermore, the narratives destabilize entrenched binary oppositions such as human/animal, center/margin, and power/subjugation, thereby redistributing ethical values in ways that position the margin as a site of human innocence while exposing the center as a producer of both symbolic and material violence.

The originality of this study lies in its conceptualization of the animal metaphor as a meaning-producing cultural structure rather than a purely rhetorical trope. Its contribution resides in expanding critical approaches to contemporary Arabic fiction by demonstrating the role of animal metaphors as interpretive mediators of cultural knowledge and as effective instruments for interrogating hegemonic structures. In doing so, the study enriches scholarship on the relationship between literature, power, fear, and exclusion in contemporary narrative discourse.

Keywords: Animal metaphor; Cultural criticism; Hidden cultural patterns; Power; Contemporary Arabic fiction; Hassan Al-Bassam; Befriending the Whales.

المقدمة:

لم يعد الحيوان في السرد المعاصر كائنا يستحضر لإسناد دلالة رمزية جاهزة إلى شخصية أو حدث أو لتأثيث الفضاء الحكائي، فقد أصبح واحدا من أكثر الانساق الثقافية قدرة على مساءلة الإنسان وهو يشيد شرعية سلطته، ويعيد إنتاج صورته عن نفسه، ويخفي عنفه تحت أقنعة النظام والأخلاق والحماية. ومن هنا انتقل الميتافور الحيواني من فضاء البلاغة إلى فضاء الثقافة؛ لما ينجزه من كشف للأنساق المضمرة التي تعمل في عمق الخطاب، وتوجه أنماط الإدراك والتمثيل، وتعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والسلطة والعالم. وقد أسهمت التحولات التي شهدها النقد الثقافي وما تفرع عنه من دراسات للخطاب، ونقد السلطة، وما بعد الإنسانية، و السرديات الحيوانية في إعادة النظر في الموقع الذي يشغله الحيوان داخل النصوص الأدبية بوصفه وسيطا معرفيا يكشف هشاشة المركزية الإنسانية، ويفضح الطرائق التي تنتج بها الثقافة أنظمة الهيمنة والإقصاء والترويض والتطبيع مع العنف، وبهذا المعنى يصبح الحيوان نصا ثقافيا داخل النص الأدبي، يقرأ بواسطة شبكة العلاقات التي ينتجها مع الخطابات والمؤسسات والقيم التي تنتظم المجتمع وتحدد آليات اشتغاله، ولعل أهم ما يميز الميتافور الحيواني أنه لا يفصح عن دلالته بطريقة مباشرة إنما يشتغل داخل منطقة تتقاطع فيها اللغة مع الثقافة والرمز مع السلطة والسرد مع التاريخ، فيتحول الحيوان إلى علامة قادرة على استيعاب ما تعجز اللغة التقريرية عن الإفصاح عنه، ولذلك تقاس فاعليته بما ينتجه من أسئلة حول طبيعة الخطاب الذي يعيد تشكيل العالم ويمنح بعض الممارسات صفة الشرعية ويخفي أخرى تحت غطاء الضرورة أو النظام أو الفضيلة.

ومن هذا المنظور تتبدى مجموعة" مصادقة الحيتان" للقاص حسن البصام واحدة من التجارب السردية العراقية التي تتجاوز التوظيف الرمزي التقليدي للحيوان؛ لتبني عالما سرديا تتداخل فيه العلامة الحيوانية مع البنية الثقافية للنص تداخلا يجعل الحيوان محورا لإنتاج الرؤية لا عنصرا من عناصر الحكاية. فالنصوص لا تعيد رسم الحدود بين الإنسان والكائنات الأخرى بقدر ما تعيد مساءلة الإنسان نفسه وهو يشيد عوالمه الثقافية ويعيد تنظيم علاقات القوة والخوف والامتثال والاحتجاج داخلها، ومن ثم فإن الحيوان فيها يتحول الى أداة نقدية تفكك الخطاب الذي ينتج السلطة وتكشف ما يترسب في أعماقه من أنساق لا تصرح بها اللغة إنما تمررها بوصفها حقائق طبيعية أو مسلمات اجتماعية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتعامل مع الميتافور الحيواني بوصفه ممارسة ثقافية تعيد إنتاج المعنى داخل النص، وتسهم في فضح الآليات التي تصاغ بها علاقات الهيمنة والخضوع وتبنى بواسطتها صورة الإنسان عن نفسه وعن العالم، ومن هنا فإن سؤال الدراسة لا ينصرف إلى معنى الحيوان في ذاته إنما إلى الكيفية التي يتحول بها هذا الحضور الحيواني إلى جهاز دلالي ينتج المعرفة ويكشف البنية الثقافية الكامنة وراء الخطاب السردي.

وانطلاقا من هذا الأفق تتبنى الدراسة مقاربة تنتمي إلى النقد الثقافي لأنه يتيح الانتقال من ظاهر العلامة إلى أنساقها المضمرة، ومن الحكاية إلى الخطاب، ومن الشخصية إلى النظام الثقافي الذي ينتجها للكشف عن الكيفية التي يصبح بها الحيوان عنصرا فاعلا في إعادة تنظيم الرؤية إلى السلطة والخوف والهوية والإقصاء والامتثال، بما يجعل النص فضاء لتعرية ما تخفيه الثقافة أكثر من كونه فضاء لإعادة تمثيل الواقع.

ومن هنا تقارب الدراسة مفهوم شعرية التوحش بوصفه آلية جمالية وثقافية، تتكشف بواسطتها قدرة السرد على تحويل العنف إلى موضوع للتفكير لا إلى مادة للفرجة، وعلى كشف الطرائق التي يتحول بها التوحش من فعل استثنائي إلى نظام ينتظم العلاقات والخطابات والمؤسسات حتى يصبح جزءا من البنية اليومية للعالم، وبذلك تصبح شعرية التوحش إطارا نقديا لقراءة تمثيلات السلطة والخوف والهيمنة لا مفهوما يختزل في تصوير القسوة أو العنف المادي.

وعلى هذا الأساس تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن الميتافور الحيواني في مجموعة " مصادقة الحيتان" يشكل نظاما ثقافيا متكاملا، لا مجموعة من الرموز المتفرقة، وأن فاعليته تتجلى في قدرته على تحويل الحيوان إلى وسيط نقدي يعيد مساءلة الإنسان والثقافة والسلطة معا بواسطة شبكة من العلاقات السردية والدلالية التي تتضافر لتفكيك الأنساق المضمرة، وإعادة بناء أفق القراءة بعيدا عن الاعتزال الرمزي أو التأويل البلاغي التقليدي.

ومن ثم فإن هذه الدراسة لا تستهدف إضافة قراءة جديدة إلى القراءات التي تناولت الرمز الحيواني في السرد بقدر ما تسعى إلى اقتراح أفق تأويلي يعيد النظر في موقع الحيوان داخل الخطاب القصصي بوصفه فاعلا ثقافيا يسهم في إنتاج المعرفة، ويختبر حدود الإنساني ويكشف الطرائق التي تشيد بها الثقافة وحوشها ثم تخفيها خلف أسماء أكثر تهذيبا وأشد قبولا.

المبحث الأول

الحوت وتمثيلات السلطة: الميتافور الحيواني بوصفه نسقا للهيمنة

إن الميتافور الحيواني في السرد المعاصر لم يعد صورة بلاغية تضاعف الطاقة التخيلية للنص إنما صار جهازا ثقافيا لإنتاج المعنى والكشف عن الأنساق المضمرة، وهذا ما ينسجم مع المنظور الجينالوجي للسلطة عند ميشال فوكو(فوكو،1990، ص95) ويصبح الرمز أداة لإعادة إنتاج السلطة أو تقويضها، فإن مجموعة "مصادقة الحيتان" تمنح هذا التصور تجسيده السردي الأكثر كثافة، إذ يظهر الحيوان فيها بوصفه بنية رمزية تتقاطع فيها السلطة والخوف والهيمنة والتواطؤ لتصبح القراءة معنية بما يكشفه الحيوان عن الإنسان أكثر من عنايتها بما يمثله الحيوان نفسه. ويكتسب الحوت موقعه المركزي داخل هذه البنية؛ لأنه لا ينهض بوظيفة الشخصية الحيوانية التي تتحرك داخل الحكاية إنما يحتل موقع العلامة النسقية التي تنتظم حولها شبكة واسعة من العلاقات الثقافية، فإن" الدلالة النسقية ترتبط في علاقات متشابكة نشأت مع الزمن لتكون عنصرا ثقافيا أخذ بالتشكل التدريجي إلى أن أصبح عنصرا فاعلا"(الغذامي، 2005، ص72)، ومن ثم فإن اختيار الحوت لا يصدر عن اعتباطية رمزية إنما هو اختيار ينسجم مع الاقتصاد الدلالي والثقافي للنص؛ لأن الحوت بما يمتلكه من حضور مهيمن واتساع مكاني وهيبة طبيعية يتحول إلى حامل دلالي قادر على استيعاب تمثلات السلطة في أكثر صورها تعقيدا بوصفها نظاما لإدارة العلاقات، وإعادة تشكيل الوعي، وإنتاج القبول، ومن هنا بعد الحوت علامة نسقية تفعل الأنساق الثقافية الكامنة في الخطاب، إذ إن " المضمر النسقي يلعب لعبته الرمزية حيث هو جبروت رمزي متحكم وبه تتشكل الدلالة النسقية وهذا هو مربط الفرس"(الغذامي، 2005، ص81) من ذلك ما جاء في قصة مصادقة الحيتان:

" اقترب من الإعلان عن حلمه وهو ترشيحه إلى عضوية جمعية مصادقة الحيتان ممثلا عن المنطقة الساحلية ... وسميت بهذا الاسم تيمنا بالبحر وعشقهم للحيتان خاصة الكبيرة فإنهم يسعون لحمايتها من الصيد وعدم المساس بها من قبل سفن الصيد المنتشرة في المنطقة هناك حوت أزرق وآخر مرقط واخر اسود ولكن لا وجود للحوت الابيض في هذه المنطقة ....على الرغم من أنها تأكل ثلاثة أرباع أسماك ساحل البحر وتسببت في تدني مستوى معيشة الصيادين الصغار وإرهاق حياتهم بالديون والعجز عن التسديد حتى موسم تكاثر الأسماك السنوي القادم"(البصام، 2026، ص9).

ويكشف هذا المقطع أن السرد يبني حول الحوت منظومة خطابية كاملة تشي بوجوده وتحوله إلى قيمة ينبغي الدفاع عنها. فجمعية " مصادقة الحيتان " لا تعمل على حماية الصيادين الذين أرهقتهم المجاعة والديون إنما تسخر خطابها لحماية الكائن الذي يلتهم " ثلاثة أرباع أسماك ساحل البحر" وبذلك تنقلب الأولويات الأخلاقية رأسا على عقب فتصبح الضحية خارج دائرة الاهتمام، فيما يمنح مصدر الخراب شرعية الحماية والرعاية. ولا يقف النص عند حدود المفارقة الساخرة بوصفها أفقا تأويليا يكشف التناقض بين ظاهر الأشياء وحقيقتها الثقافية(رشيد، 1933، ص157)، إذ يجعل منها مدخلا لكشف النسق الثقافي الذي يعيد إنتاج الهيمنة بواسطة صناعة خطاب يمنح القوة مشروعية أخلاقية، ويحول الدفاع عنها إلى فضيلة اجتماعية. ومن ثم فإن الحوت يصبح تمثيلا رمزيا للمركز الذي يحتكر الثروة والموارد، بينما تمثل الجمعية الجهاز الثقافي الذي يتكفل بإنتاج الخطاب المبرر لهذا الاحتكار، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الحوت والجمعية علاقة بين السلطة وآلياتها الثقافية، وهذا يتوافق مع تحليل ميشال فوكو للخطاب بوصفه فضاء للصراع حول إنتاج المعنى والسيطرة عليه(فوكو، 2008، ص42) وهنا ينتقل الميتافور الحيواني من مستوى الرمز إلى مستوى النسق؛ لأن السرد يفضح الثقافة التي تعيد تعريفه بوصفه فعلا يستحق الحماية، وهو ما يمنح النص بعده النقدي العميق في مساءلة آليات إنتاج الهيمنة أكثر من مساءلة مظاهرها.

وإذ يعيد النص إنتاج السلطة في صورة ميتافور حيواني يجعلها أكثر انفتاحا على التأويل فالحوت يحيل إلى مبدأ الهيمنة نفسه لا إلى سلطة بعينها، وإلى ذلك المركز الذي تتجمع عنده القوة وتتشكل حوله دوائر الخوف والرغبة والامتثال، وبهذا تنتقل الدلالة من المستوى الإحالي المباشر إلى المستوى النسقي الذي تصبح فيه السلطة علاقة ثقافية قبل أن تكون جهازا سياسيا أو إداريا. وتنبع فاعلية هذا الميتافور في كشف السلطة وهي تعيد تشكيل المجال الذي تتحرك فيه الذوات، فالسلطة في هذه النصوص تنتج شروط الاعتراف بها، وتعيد تعريف النجاة وتقنع الهامش بأن الاقتراب من المركز هو الطريق الوحيد إلى البقاء، ومن ثم يتحول الخضوع إلى جزء من المنطق الذي يحكم رؤية العالم، وهي النقطة التي تمنح الميتافور الحيواني عمقه الثقافي لأنه يفضح آليات إنتاج السلطة أكثر مما يصف مظاهرها. ومن ذلك قول الكاتب في قصة مصادقة الحيتان:

" وحين بدأ الملقنون يتلون نشيد التملق بالتوسل إلى صاحب المطعم أن يقبل ترشيحهم له للعضوية الجديدة سرعان ما وقف الجالسون على اليمين من كان داخل المطعم أو خارجه مصفقين مشجعين بحركات أياديهم وصفير أفواههم كأنهم مربو حمام يحفزونها للطيران من على أسطح منازلهم للتحليق في السماء وهم يهتفون نعم لخدمة الفقراء والمعاقين والأرامل و المستضعفين والصيادين الصغار منهم والكبار وحماية الحيتان"(البصام، 2026، ص10).

هنا لا تنتج الهيمنة نفسها عبر أدوات القسر إنما عبر صناعة خطاب جماعي يضفي على السلطة شرعية رمزية، تجعل الامتثال لها فعلا طوعيا يبدو وكأنه تعبير عن الإرادة الجمعية فالمشهد ينشغل بتمثيل الذين يدورون في فلك الحوت فتتحول أصوات المشجعين والتصفيق والهتاف والصفير إلى طقوس رمزية تؤدي وظيفة إعادة إنتاج المركز وتكريس حضوره في الوعي الجمعي، وتصبح استعارة " مربو الحمام" ذات دلالة نسقية لافتة؛ لأنها تنقل الحشد من موقع الفاعل إلى موقع الكائن الذي يحرك ويوجه وفق إرادة غيره، فينقلب الاحتفاء بالحوت إلى ممارسة ثقافية تعيد تشكيل الرغبة نفسها، وتجعل التقرب من القوة قيمة اجتماعية تستحق التصفيق والتزكية، ومن ثم لا يفضح النص السلطة وهي تمارس الهيمنة إنما يفضح الثقافة التي تنتج المصفقين لها، وتحول التملق إلى فضيلة والخضوع إلى مشاركة احتفالية في تثبيت المركز. وهنا تتجلى فاعلية الميتافور الحيواني في كشفه أن أخطر أشكال السلطة ليست تلك التي تكره الذوات على الطاعة إنما تلك التي تدفعها إلى الاحتفاء بما يرسخ خضوعها، وهكذا تصبح الهيمنة نسقا ثقافيا يعاد إنتاجه من داخل المجتمع قبل أن يفرض عليه من خارجه.

وفي ضوء هذا التصور يكون الحوت بؤرة دلالية مفتوحة تتولد منها بقية العلامات الحيوانية تتحرك في شبكة من العلاقات التي تجعل الرمز كما يرى شعيب حليفي" حقلا ديناميكيا مفتوحا يتحرك في علاقة جدلية مع التاريخ والواقع"(حليفي، 2004، ص79)، ومن ثم يتخذ الحوت موقع المركز النسقي، إذ تنبثق منه علاقات الخوف والامتثال، وتتحدد في ضوئه مواقع القوة والهامش ويتأسس بواسطته الفضاء الذي ستتحرك داخله بقية الحيوانات بوصفها تمثيلات مختلفة لآثار الهيمنة أو مقاومتها أو ارتداداتها النفسية والاجتماعية، ولذلك فإن قراءة الحوت لا تمثل قراءة لشخصية قصصية إنما تمثل مدخلا لقراءة النظام الثقافي الذي تنتظم داخله المجموعة بأسرها.

المبحث الثاني

الحيوان وتمثيلات الخوف والإقصاء والاحتجاج: تحولات الهامش داخل النسق السلطوي

إذا كشف المبحث السابق أن الحوت يشكل المركز الرمزي الذي تنتظم حوله علاقات الهيمنة داخل مجموعة" مصادقة الحيتان" فإن هذه الهيمنة لا تستمد معناها في امتلاك القوة وحدها وإنما تتجلى بصورة أوضح في الآثار التي تخلفها داخل الكائنات الواقعة في مدارها، فالسلطة تقاس بما تحدثه من إعادة تشكيل للوعي، وبما تنتجه من خرائط للخوف والإقصاء والامتثال والاحتجاج، ومن هنا ينتقل التحليل من مركز السلطة إلى هوامشها، ومن تمثيل القوة إلى تمثيل الكيفية التي تدار بها الحياة تحت ثقل هذه القوة. ولهذا لا تبدو الحيوانات التي تتحرك خارج فضاء الحوت عناصر مستقلة أو رموزا متجاورة، إذ تتحول إلى علامات ثقافية مشبعة بالتاريخ ومفتوحة على التأويلات المتعددة تخرج من صمتها الطبيعي؛ لتصبح أصواتا موازية للوعي الجمعي(علاك، 2012، ص32)، ثم تظهر بوصفها استجابات مختلفة للنسق السلطوي نفسه، فهي لا تمثل تنوعا في الحضور الحيواني بقدر ما تكشف تنوعا في آثار السلطة وهي تعيد إنتاج العالم وفق منطقها، إذ يتجسد الخوف في صورة، والإقصاء في صورة أخرى، بينما يتخذ الاحتجاج شكلا مغايرا، غير أن هذه الصور جميعا تظل مرتبطة بالبنية الثقافية نفسها التي أسسها مركز الهيمنة.

وفي هذا السياق يكتسب الهامش موقعا تأويليا مختلفا؛ لأنه يقرأ بوصفه المجال الذي تتكشف فيه حقيقة النسق، فإن المركز يملك القدرة على إنتاج صورته الرسمية، أما الهامش فيكشف ما تحجبه تلك الصورة من اختلالات، ولذلك لا تؤدي الكائنات الهامشية في هذه المجموعة وظيفة تكميلية داخل الحكاية إنما تتحول إلى مرايا تعكس ما تخلفه السلطة من خوف وعزلة وحرمان، وما تدفع إليه من أشكال الصمت أو المقاومة أو الانكسار .

ومن هنا تتجاوز المجموعة القصصية الثنائية التقليدية بين القوة والضعف، لأن الضعف لا يقدم فيها كونه نقصا طبيعيا إنما كونه أثرا ثقافيا، تنتجه العلاقات السلطوية. فالخوف ليس انفعالا نفسيا منفصلا عن الواقع إنما تقنية من تقنيات الضبط، والإقصاء يعد آلية لإعادة توزيع الوجود بين من يملكون حق الظهور ومن يدفعون إلى هامش المشهد، أما الاحتجاج يصاغ بوصفه محاولة لاستعادة الصوت داخل فضاء يعمل باستمرار على مصادرته، وتبرز " مظاهرة العصافير " بوصفها النموذج الأكثر كثافة لتمثيل هذا التحول لأن العصافير لا تستدعى بوصفها الكائن الأضعف في السلسلة الحيوانية إنما بوصفها استعارة الهامش حين يكتسب وعيه بذاته(علاك، 2012، ص34)، فاحتجاجها لا يغير موقعها الطبيعي من الهشاشة، فلكل جنس من الحيوان صفة يعرف بها (كاظم، 2018، ص9) لكنه يغير موقعها الثقافي، إذ تنتقل من كونها موضوعا للخوف إلى ذات تكشف الخوف نفسه، ومن كائن ينتظر منه الفرار إلى كائن يواجه النسق الذي ينتج أسباب الفرار، وبهذا تستمد العصافير قيمتها من قدرتها على فضح النظام الذي جعل الضعف شرطا لاستمرار قوته ويتضح ذلك في قول الكاتب عن العصافير:

" لم تجد لها مأوى ولا طعاما ولا أمانا حينها قرر الرئيس أن يستبدل طعامه الأثير من الرطب اليانع ومن أجود الأصناف المتوفرة بلحوم العصافير المتظاهرة فأمر باصطياد العشرات من العصافير يوميا ليأكلها منتشيا برائحة الشواء....لهذا خرجت العصافير في مظاهرات بكامل زقزقتها احتجاجا على العدد الكبير الذي يتناوله الرئيس من لحومها مطالبة بالعودة إلى الرطب متعهدة بعدم احتجاجها على تقطيع رؤوس النخيل ولا تشجب فعل الشظايا بل وستحب الحروب وسوف يطيب لها أن تعيش بين الأنقاض" . (البصام، 2026، ص40).

نكتشف هنا أن احتجاج العصافير لا يقابل بمحاولة الاصغاء إلى مطالبها إنما يواجه بتحويلها إلى موضوع للعقاب والإبادة، بما يفضح أحد أكثر الأنساق الثقافية رسوخا وهو نسق تجريم الضحية، إذ يعاد تأويل الاحتجاج بوصفه ذريعة لمضاعفة العنف، ومن ثم يتحول افتراس العصافير إلى فعل سياسي وثقافي أكثر منه فعلا غذائيا؛ لأن السلطة لا تكتفي بإزالة الجسد المحتج إنما تسعى إلى إعادة تشكيل وعيه، وهو ما يتجلى في اشتراطها على العصافير أن تتخلى عن حقها في الاعتراض، وأن تتعهد بعدم الاحتجاج على تقطيع رؤوس النخيل، ولا على الشظايا، وعليها أن " تحب الحروب" و" يطيب لها أن تعيش بين الأنقاض "، وبهذا يصبح المطلوب من الهامش أن يصمت، وأن يعيد إنتاج خطاب المركز، وأن يتحول إلى شريك في تبرير الخراب الذي يقع عليه. وهنا تبلغ المفارقة النسقية ذروتها لأن السلطة لا تكتفي بالسيطرة على المجال العام إنما تمتد إلى احتلال المجال الرمزي، فتسعى إلى مصادرة اللغة والذاكرة والحق في تسمية الألم، وبذلك يصبح احتجاج العصافير فعلا كاشفا لآليات الهيمنة الثقافية التي لا تكتمل إلا حين تجبر الضحية على تبني رواية الجلاد عن العالم. ومن هذا المنظور تكتسب العصافير قيمتها الميتافورية، وتتسع الدلالة لتصبح العلاقة بين السلطة و

الهامش علاقة كاشفة للطرفين معا، فكلما ازداد حضور المركز ازداد انكشاف أثره في الهوامش التي يصنعها وكلما اشتد الإقصاء ازدادت قدرة الهامش على فضح منطق الإقصاء نفسه ولذلك فإن المجموعة لا تجعل الاحتجاج نقيضا للسلطة بقدر ما تجعله أثرا من آثارها، إذ لا يولد الاحتجاج إلا حين تبلغ الهيمنة حدها الذي لم يعد يسمح للصمت بالاستمرار.

وعلى هذا الأساس فإن الحيوان في هذا المبحث لا يؤدي وظيفة تمثيل الضعفاء بقدر ما يؤدي وظيفة الكشف عن الاقتصاد الثقافي للخوف، فالعصافير وغيرها من الكائنات الهامشية لا تقرأ على أنها ضحايا الطبيعة إنما هي ضحايا لنسق يعيد إنتاج اللامساواة، ويمنح بعض الذوات حق السيطرة، ويحرم أخرى من حق الأمن والصوت والاعتراف. وهنا يتحول الميتافور الحيواني من أداة للترميز إلى وسيلة لقراءة الكيفية التي تصنع بها السلطة هوامشها ثم وجودها دليلا على ضرورتها .

المبحث الثالث:

الرقابة واستبطان السلطة: الميتافور الحيواني وإنتاج الذات المنضبطة

إذا كنا قدمنا في المبحث السابق أن السلطة في " مصادقة الحيتان" لا تكتفي بإنتاج الخوف والإقصاء إنما تعيد تشكيل العلاقة بين المركز و الهامش، فإن فعل الهيمنة يبلغ مرحلته الأكثر رسوخا حين يغادر المجال الخارجي ليستقر داخل الذات نفسها، فالسلطة لا تضمن استمرار ها بمجرد امتلاك وسائل القهر أو فرض الطاعة إنما تضمنه حين يتحول الخوف إلى وعي والرقابة إلى عادة، والطاعة إلى سلوك يمارسه الفرد على نفسه قبل أن يفرض عليه من الخارج. وهنا تنتقل المجموعة من تمثيل السلطة بوصفها قوة تمارس على الكائنات إلى تمثيلها بوصفها نسقا يعاد إنتاجه من داخل الكائنات نفسها، وحينئذ يصبح الحيوان وسيطا لقراءة الكيفية التي تُصنع بها الذات المنضبطة، وتهذب رغباتها، وتعاد صياغة استجاباتها وفق منطق الهيمنة. فالميتافور الحيواني هنا يكشف ما تفعله السلطة في البنية النفسية والثقافية للإنسان، حين يتحول الامتثال إلى قناعة، والرقابة إلى ممارسة داخلية، والخوف إلى جزء من النظام الذي تنتظم به الحياة اليومية. ومن هذا المنظور تظهر الرقابة في المجموعة أكثر تعقيدا من كونها جهازا ظاهرا للملاحقة أو العقاب؛ لأنها تتحول الى آلية ثقافية تستقر في الوعي وتعيد توجيه السلوك قبل وقوعه، فالفرد لا يمتثل لأنه مراقب بل لأنه يحمل المراقب في داخله، ويعيد تمثيل سلطته في قراراته ومخاوفه ورغباته. ومن ثم فإن النصوص لا تشتغل بوصف أدوات السيطرة بقدر ما تنشغل بتحليل الأثر العميق الذي تتركه هذه الأدوات في تشكيل الإنسان الثقافي. وفي قصة الكلب بعنوان" محتفيا بلهاث انتظاري" يقول الكاتب:

" رأيت أن أفعل تقية .. أن أرتدي مانعا للشم كيس نايلون أو أطلي جسدي بزيت الثوم لكنه مقرف أو أجمد جسدي لأن الحرارة أو الرعشة هي نتيجة حركة أو تفاعل لوجود صراع.. وهنا من المؤكد سأموت أو أفقد الوعي لذلك ارتديت كيسا ممتلئة جيوبه ثلجا.. دفعت الباب ودخلت كان بالفعل يربض خلف الباب كلب كبير وتمدد باسط ذراعيه ورأسه يعلو ويهبط كمسافر يغالبه النوم على المقعد إثناء مسير السيارة لكنه شم رائحتي نهض بتثاقل دائرا حولي لم يحس حرارة ولم ير رعشته تبول على ساقي " (البصام، 2026، ص14).

وينكشف هنا فعل الرقابة فيبدأ قبل مواجهة الكلب، إذ تنشغل الشخصية بإعادة ترتيب جسدها بما يتوافق مع ما تتصوره من شروط النجاة، فهي ترتدي كيسا وتفكر في إخفاء الرائحة، وتبحث عن وسائل لتعطيل حرارة الجسد ورعشته، وكأن الخوف قد استقر في الذات قبل حضور الرقيب نفسه. ويكشف السرد أن الرعب الحقيقي قد أنجز وظيفته سلفا حين أعاد تشكيل وعي الشخصية، وجعلها تمارس على نفسها فعل الضبط والتقنين، وعندما ينهض الكلب ويدور حول الشخصية ثم يكتفي بأن" يتبول على ساقي" فإن هذا الفعل يكتسب أهميته من دلالته النسقية، إذ يتحول إلى طقس رمزي يؤكد إخضاع الذات وإذلالها ويعلن اكتمال فعل الهيمنة من غير حاجة إلى المطاردة أو الافتراس. وهكذا يتجاوز الكلب وظيفته الحيوانية ليصبح تمثيلا لسلطة لا تحتاج إلى الإفراط في العقاب لأنها نجحت في إنتاج إنسان يراقب نفسه بنفسه، ويعيد إنتاج الخوف داخل وعيه كلما هم بالفعل أو التفكير. وهكذا يكون الميتافور الحيواني أداة لكشف التحول الذي أصاب السلطة نفسها، فهي لم تعد تمارس حضورها بواسطة العنف المباشر إنما عبر استبطان آلياتها داخل الذات، فيكون الامتثال عادة ثقافية، ويصبح الخضوع جزءا من بنية الوعي لا مجرد استجابة ظرفية للإكراه. وتتجسد هذه البنية بوضوح في تمثيل الكلب، إذ يتجاوز حضوره الدلالة التقليدية المرتبطة بالحراسة أو المطاردة(الدميري، 1986، ص148) ليصبح علامة على الرقابة المستبطنة التي لا تلاحق الجسد وحده إنما تتسلل إلى الوعي، فتدفع الذات إلى مراقبة نفسها بنفسها، وبهذا يتحول إلى ميتافور لسلطة نجحت في أن تجعل الطاعة فعلا ذاتيا لا استجابة مباشرة للإكراه.

وعلى المستوى نفسه تكشف أم عامر أن الرعب يعمل بوصفه تقنية ثقافية لإدارة الجماعة، فالرعب هنا يهدف إلى بناء ذاكرة جمعية تستدعي التهديد حتى في غيابه، وبذلك يصبح الامتثال استمرارا لأثر الخوف لا لوجود الخطر نفسه، وأن السلطة لا تحتاج إلى أن تكون حاضرة على الدوام ما دام الرعب قد نجح في أن يستقر داخل المخيلة، ويعيد إنتاج نفسه بواسطتها. إذ يقول الكاتب في قصة " لعنة الاشتهاء":

"كلما ازداد الناس هلعا التجأوا إلى الحاكم متوسلين به لحمايتهم .. يشعر أن له مهابة وسلطة في الأزمات وبدونه لا يستقيم الأمر ... وحين لم تنفع توسلاتهم ولم تجد نفعا خيموا أمام بيت الحاكم .. وطالبوه بأن يحتموا داخل البيت هم وعيالهم.....وحين وافق الحاكم وفتح لهم الأبواب المطلة على الساحات الواسعة الخضراء.. استغربت أم عامر .. لقد أتوا بالأطفال إلى ما بين فكيها وهي الخائفة من انكشاف أمرها .... فقد اعتقدت أنهم علموا بأنها هي التي تأكل أبناءهم والآن هم جاءوا يقدمون الولاء والطاعة بأنفسهم"(البصام، 2026، ص23).

ويتضح من هذا المقطع أن السرد لا يجعل" أم عامر" مصدرا مباشرا للرعب بقدر ما يجعلها ميتافورا للسلطة التي تتغذى على الخوف الجمعي وتعيد إنتاجه، فالمفارقة النسقية لا تكمن في افتراس الأطفال إنما في أن الجماعة كلما تضاعف خوفها اتجهت إلى الاحتماء بالمكان الذي يعيد إنتاج هذا الخوف. ومن ثم يتحول الحاكم إلى مركز تستمد منه الجماعة شعورها بالأمان في الوقت الذي يستمد فيه سلطته من استمرار إحساسها بالتهديد، وهكذا تصبح الحماية والخطر وجهين لنسق واحد. وتبلغ المفارقة ذروتها حين تستغرب" أم عامر" مجيء الناس بأطفالهم إلى ما بين فكيها ظنا منها أنهم اكتشفوا حقيقتها، فإذا بهم يأتون معلنين الولاء والطاعة، وهنا لا يفضح النص سذاجة الجماعة بقدر ما يكشف الكيفية التي يعاد بها تشكيل الوعي الجمعي حين يبلغ الخوف حدا يجعل الضحية

تبحث عن النجاة داخل الفضاء الذي ينتج هلاكها، وبذلك تكون " أم عامر" أكثر من كائن مفترس إنها علامة نسقية على سلطة لا تقوم على العنف وحده إنما على قدرتها في تحويل الرعب إلى ذاكرة جمعية دائمة تعيد إنتاج الامتثال كلما استدعيت صور التهديد حتى وإن غاب مصدره الواقعي. ومن هذا المنظور يكشف الميتافور الحيواني أن أخطر أشكال الهيمنة تلك التي تنجح في احتلال المخيلة، فتجعل الخوف نظاما ثقافيا يوجه السلوك، ويعيد إنتاج الولاء بوصفه الطريق الوحيد إلى النجاة.

وهكذا تفتح "لعنة الاشتهاء " مستوى أكثر تعقيدا في اشتغال الميتافور الحيواني إذ تكشف أن السلطة تتسلل إلى اقتصاد الرغبة نفسه، فالرغبة تقدم هنا بوصفها مجالا تتداخل فيه الحاجة والخوف والإغواء، ويصبح الإنسان شريكا من حيث لا يشعر في إعادة إنتاج الشروط التي تقيده، فينتقل النص من تحليل السلطة بوصفها قوة خارجية إلى تحليلها بوصفها نظاما يعيد تشكيل الرغبات ويوجهها بما يضمن استمرار النسق وهيمنته، وبذلك تنتقل شعرية التوحش من تحليل السلطة وهي تمارس القهر إلى تحليلها وهي تعيد تشكيل الوعي، ثم إلى لحظة انكشافها حين تبلغ ذروة امتيازها، وهو انتقال يجعل الحركة النسقية في المجموعة تتجه من إنتاج السلطة إلى إنتاج الخضوع، ثم إلى تفكيك المركز الذي يقوم عليه هذا الخضوع. ولذلك فإن الميتافور الحيواني هنا لا يكشف الحيوان إنما يكشف الإنسان، وهو يحمل سلطته في داخله ويعيد إنتاجها على ذاته وعلى الآخرين حتى تصبح الرقابة جزءا من تكوين المجتمع لا مجرد وظيفة للمؤسسة.

المبحث الرابع

الصقر وانهيار المركز السلطوي

إذا كان الكلب يمثل اكتمال فاعلية السلطة داخل الذات فإن الصقر يمثل لحظة اختلالها من داخل مركزها، فالصقر بما يحمله من إيحاءات العلو والهيمنة ظل في المخيال الثقافي علامة على القوة والإمتياز والسيادة، غير أن النص يعيد كتابة هذه العلامة ليكشف أن الامتياز ذاته يحمل إمكانية سقوطه في ما يمكن وصفه بما أشارت إليه نصيرة علاك من ميلاد" رمزية هجينة" تنهل من الرصيد التراثي وتعيد تشكيله ضمن سياقات معاصرة، بما يمنحها قدرة على اختراق الأنظمة المعرفية السائدة، وكشف عوراتها(علاك، 2012، ص34). ويقدم سقوط الصقر بوصفه انكشافا لنسق كامل بني على فائض السيطرة، فالقوة التي تستند إلى احتكار المجال وإقصاء الآخرين لا تتعرض للسقوط بسبب قوة الخارج وحدها إنما لأن منطقها الداخلي يدفعها تدريجيا إلى الانفصال عن الواقع، فتتحول من مصدر للاستقرار إلى سبب للاختلال، إذ يقول الكاتب في قصة " سقوط الصقر من فرط السمنة" :

" عند كل صرخة كان الصقر متهيئا للانقضاض على الطيور المفزوعة بأقل جهد حتى أنه حفظ مواعيد مجيئه...الطالب يصرخ .. والصقر يسمن .. حتى ضعفت قدرة الصقر على الطيران ... وفي آخر صرخة أطلقها من أعماق صدره.. سقط الصقر الذي ما عاد يقوى على الطيران .. من أعلى الشجرة على الأغصان الملتفة بأوراقها الكثيفة".(البصام، 2026، ص41).

وهنا يعيد السرد بناء العلاقة بين القوة والزمن على نحو مفارق، فالصقر لا يضعف نتيجة مواجهة مع خصم أقوى إنما نتيجة اعتياده امتيازا متكررا، جعله يفقد شروط بقائه الطبيعية. إن تكرار الصرخة وتكرار الانقضاض، وتحول الصيد إلى فعل مضمون ينتجان خمولا

داخليا يفضي إلى العجز، ولذلك تأتي العبارة:" الطالب يصرخ... والصقر يسمن" بوصفها اختزالا بليغا لاقتصاد الهيمنة، إذ يقترن ازدياد خوف الهامش بازدياد تضخم المركز، حتى يبلغ هذا التضخم حدا يصبح فيه سببا لسقوطه الذي يكشف أن السلطة حين تعتاد الامتياز وتفقد حاجتها إلى اختبار قدرتها تبدأ في استهلاك عناصر قوتها من الداخل، وهكذا يتحول الصقر إلى ميتافور لنسق ثقافي يقوم على احتكار المجال، غير أن هذا الاحتكار نفسه يحمل في بنيته إمكان فنائه؛ لأن القوة التي لا تجد مقاومة تحددها، ولا حدودا تضبطها تنقلب تدريجيا إلى عبء على نفسها، فيصبح السقوط أثرا داخليا لمنطق الهيمنة لا نتيجة لعدوان خارجي. ولهذا يعمل الصقر بوصفه اختبارا لهشاشة القوة، فكلما ازداد المركز تضخما اقترب من لحظة فقدان توازنه؛ لأن الامتياز حين يتجاوز حدود الطبيعة يبدأ باستهلاك شروط بقائه، وتكتسب هذه الدلالة أهميتها؛ لأنها تخرج فكرة الانهيار من إطار العقاب الأخلاقي المباشر إلى إطار القانون الثقافي، فالمركز لا ينهار لأنه أخطأ إنما لأنه أنتج داخله شروط انهياره، ويبين أن فائض الامتياز يحمل دائما إمكانية تفككه. وبهذا يكون الصقر خاتمة منطقية لمسار الحيوانات السلطوية في هذه الدراسة، إذ يبدأ المسار بالحوت بوصفه سلطة متضخمة، ثم ينتقل إلى العصافير حيث تتجلى آليات الاحتواء والتطويع الجماعي قبل أن يتدرج عبر أنساق الرعب والرقابة ليصل إلى لحظة انكشاف المركز وهو يفقد قدرته على المحافظة على صورته المتعالية، فيصبح انهياره نتيجة منطقية لتضخم السلطة من داخلها.

المبحث الخامس

السخرية السوداء والمفارقة النسقية: اكتمال شعرية التوحش في فضح الأنساق المضمرة

لقد اشتغل الميتافور الحيواني في المباحث السابقة على تمثيل أنساق السلطة والخوف والإقصاء والرقابة والامتياز داخل مجموعة" مصادقة الحيتان" لكننا في هذا المبحث ننتقل بالتحليل من مستوى العلامة الحيوانية إلى مستوى النظام الثقافي، الذي يمنح تلك العلامة فاعليتها التأويلية. فالحيوان لا ينتج دلالته في عزلة عن البنية السردية إنما يكتسب قيمته النقدية من اندراجه في شبكة من التقنيات التعبيرية التي تجعل الخطاب نفسه موضوعا للتفكيك. ومن هنا لا تعود السخرية السوداء ولا المفارقة النسقية عناصر أسلوبية مضافة إلى البناء الحكائي، فهي تتحول إلى مكونات بنيوية تسهم في إنتاج شعرية التوحش، وتكشف أن ما يبدو سردا عن الحيوان ليس سوى مساءلة ثقافية للإنسان، وهو يعيد إنتاج أنظمة القمع والخضوع والتطبيع مع العنف. وبذلك يتجاوز التحليل حدود الوظيفة الرمزية للميتافور الحيواني إلى تتبع الكيفية التي تدار بها الدلالة داخل النص، وكيف تتساند العلامة الحيوانية مع السخرية والمفارقة من أجل بناء خطاب نقدي يزعزع يقينيات الثقافة السائدة، ويكشف أن التوحش يقيم في الخطابات التي تمنحه الشرعية، وتحول العنف إلى نظام والخضوع إلى فضيلة، والخوف إلى أسلوب لتنظيم العلاقات الاجتماعية. ومن هذه الزاوية يصبح هذا المبحث تتويجا لما سبقه؛ لأنه يدرس البنية التي تجمع مختلف الأنساق الجزئية في منظومة ثقافية واحدة تنتج المعنى وتوجه فعل التأويل.

1- السخرية السوداء بوصفها تقنية نسقية لتقويض بلاغة السلطة

لا تنهض السخرية السوداء في مجموعة" مصادقة الحيتان" بوصفها وسيلة لتلطيف مأساوية العالم السردي أو تخفيف كثافة العنف الذي يملأ فضاءاته إنما تؤدي وظيفة أكثر تعقيدا تتمثل في زعزعة الخطاب الذي تتخفى داخله السلطة، وقد لاحظ عبد الحميد شاكر أن السخرية بوصفها استراتيجية تواصلية" تقوم على نقد الرذائل والحماقات من خلال المراقبة والرصد الدقيق واستعمال وسائل

التهكم"(علاك، 2012، ص34)، فالنصوص لا تواجه القوة بلغة الاحتجاج المباشر، ولا تنتج خطابا أيديولوجيا يعلن مواقفه بصورة تقريرية بل تجعل السلطة تتكلم بلغتها الخاصة حتى تنكشف تناقضاتها من داخلها، وهنا تتحول السخرية الى أداة معرفية تعيد توزيع العلاقة بين القول والحقيقة، إذ لا تكتفي بإثارة المفارقة الجمالية، فهي تجعل الخطاب يكشف تناقضاته من داخله، فيصبح التهكم وسيلة لفضح النسق الثقافي الذي يختبئ وراء اللغة المعلنة، وهو ما ينسجم مع الرؤية التي ترى أن السخرية تفعل فعلها حين تتجاوز حدود التهكم الظاهر لتكشف ما تضمره البنى الخطابية من آليات الهيمنة والتوجيه(العبد، 1999، ص18)، ومن ثم فإنها لا تفضح البنية التي تجعل القهر يبدو طبيعيا وتجعل الامتثال يبدو اختيارا حرا إنما تكشف أيضا الكيفية التي يعاد بها إنتاج هذا الوهم داخل الوعي الجمعي، لذلك لا تستهدف السخرية الحدث السردي نفسه إنما تستهدف المنطق الثقافي الذي ينتجه، فالعبث الظاهر في عالم المجموعة ليس عبثا تخييليا خالصا إنما صورة مكثفة لاختلال الواقع، حين يفقد منطقه الأخلاقي ويستبدل به منطق القوة، ولهذا تبدو الوقائع على الرغم من غرابتها قابلة للتصديق لأنها تستند إلى أنساق اجتماعية وسياسية يعرفها القارئ وإن جاءت في هيئة ميتافورات حيوانية تكون فيها السخرية" عنفا رمزيا هادفا إلى خلخلة التراتبيات الاجتماعية والسياسية وكشف عورات الخطاب المؤدلج"(مرتاض، 1983، ص384)، وتصبح وظيفة السخرية هنا تحويل المألوف إلى موضع مساءلة، إذ يكتشف المتلقي أن ما اعتاد قبوله بوصفه نظاما ليس سوى شكل من أشكال العنف المستبطن. ويتجلى ذلك بوضوح في العنوان نفسه" مصادقة الحيتان"، إذ تنهض منذ العتبة الأولى على مفارقة ساخرة تجمع بين فعل إنساني يقوم على الألفة والثقة وكائن يحيل إلى الهيمنة والافتراس، فتصبح المفارقة انحرافا دلاليا يزعزع استقرار المعنى ويفتحه على احتمالات تأويلية متعددة، وهو ما يجعلها بنية مراوغة وغير مستقرة ومتعددة الدلالات تمنح صلاحيات أوسع للقارئ وفق وعيه بحجم المفارقة"(شبانة، 2002، ص46)، ومن ثم فإن هذه المفارقة لا تقف عند حدود اللعب اللغوي بل تكشف آلية ثقافية أعمق هي تحويل الاقتراب من القوة إلى قيمة اجتماعية، فالمفارقة لا تكمن في إمكان مصادقة الحوت أو استحالتها و إنما في أن الذات لم تعد تفكر في مقاومة القوة بل في اكتساب رضاها والاحتماء بجوارها والدخول في مدارها، وهكذا تتحول السخرية الى نقد للوعي الذي يتكيف مع الافتراس أكثر من كونها نقدا للمفترس نفسه.

ويأخذ هذا الاشتغال الساخر بعدا آخر في قصة" مظاهرة العصافير"، إذ يسند فعل الاحتجاج إلى أكثر الكائنات هشاشة، بينما يغيب الإنسان عن أداء هذا الدور، فتصبح السخرية وسيلة لقلب المواقع الرمزية، وإعادة توزيع الأدوار داخل البنية السردية، وهو ما ينسجم مع ما يذهب إليه عبد الحميد شاكر من أن" السخرية ليست مجرد تهكم عابر بل هي استراتيجية خطابية تنقض المسلمات وتفضح التناقضات"(شاكر، 2003، ص51)، لذلك لا تنشأ المفارقة من مجرد قلب العلاقة بين المحتج والمحتج عليه بل من انكشاف العالم الإنساني بوصفه عالما فقد قدرته الأخلاقية على الدفاع عن نفسه، حتى غدت العصافير هي التي تؤدي وظيفة الضمير الجمعي، وبهذا لا تصبح السخرية وصفا للحدث إنما إدانة ثقافية لواقع بلغ من الاختلال حدا لم يعد الإنسان فيه قادرا على تمثيل إنسانيته إلا بواسطة الحيوان.

وتتجلى السخرية السوداء في الطريقة التي تقوض بها اللغة السلطوية، فالمجموعة لا تواجه مفردات النظام والحماية والاستقرار بالنفي المباشر بل تعيد إدراجها داخل سياقات تكشف تناقضها الذاتي، فالحماية كثيرا ما تفضي إلى الخوف، والنظام يصبح وسيلة لإعادة إنتاج الفوضى الأخلاقية، والشرعية تتحول إلى غطاء للقمع والطاعة تقدم بوصفها فضيلة، بينما هي الوجه الآخر لإلغاء الإرادة،

وبواسطة هذا الانقلاب لا يكتفي السرد بكشف زيف الشعارات بل يكشف الآليات التي تمنحها قدرتها على الاستمرار داخل الوعي الاجتماعي.

وتنبع القيمة الجمالية للسخرية السوداء من أنها تحرر النص من المباشرة، فهي لا تفرض نتيجة جاهزة على القارئ إنما تدفعه إلى اكتشاف التناقض بنفسه، فيصبح شريكا في إنتاج المعنى لا متلقيا له، ومن ثم لا يكون الضحك الذي تنتجه هذه السخرية ضحكا احتفاليا بل ضحكا معرفيا سرعان ما ينقلب إلى شعور بالمرارة؛ لأن المتلقي يكتشف أن ما يبدو ساخرا ليس سوى صورة مكثفة لعالم واقعي فقد توازنه الأخلاقي، وهذا ما تؤكده الرؤية التي ترى أن" الأدب الساخر لا يقتصر على إضحاك القارئ بل يثير فيه أسئلة وجودية ويكشف له تناقضات المجتمع في قالب تهكمي خلاق "(راغب، 2000، ص45).

ومن هنا تتأسس شعرية التوحش لا على تصوير العنف وحده إنما على جعل العنف يبدو مألوفا إلى الحد الذي يصبح فيه موضوعا للسخرية، وهي أخطر مراحل حضوره الثقافي لأن التوحش يصبح جزءا من انتظام الحياة اليومية ومن نظامها القيمي والرمزي، وعلى هذا الأساس تؤدي السخرية السوداء وظيفة نسقية تتجاوز قيمتها الأسلوبية، إذ تجرد السلطة من هيبتها الرمزية، وتفكك خطابها من الداخل، وتكشف أن ما يمنحها الاستمرار هو قدرتها على إنتاج لغة تجعل الخضوع يبدو عقلانيا، والامتثال يبدو خيارا طبيعيا، وهكذا تصير السخرية أحد أهم المكونات التي تنجز بها المجموعة شعرية التوحش؛ لأنها تكشف اللغة التي تخفيه والخطاب الذي يبرره، والنسق الثقافي الذي يعيد إنتاجه ويمنحه مشروعيته .

2- المفارقة النسقية وبنية انقلاب العلاقات: من الحماية إلى الخوف ومن المركز إلى الهامش

إذا كانت السخرية السوداء تسقط الهيبة الرمزية للسلطة عبر تعرية لغتها فإن المفارقة النسقية تتجاوز مستوى الخطاب إلى مستوى البنية الثقافية التي تنتظم العالم السردي نفسه فالمجموعة لا تنتج مفارقات جزئية تقوم على التضاد بين صورتين أو عبارتين إنما تؤسس عالما تتحرك فيه العلاقات وفق منطق مقلوب، يجعل ما يفترض أن يكون مصدرا للأمان منتجا للخوف، وما يفترض أن يحتكر الحقيقة موضعا للعمى، وما يفترض أن يكون هامشا يتحول إلى مركز للكشف، ومن هنا تصبح المفارقة البنية الثقافية التي يعاد بواسطتها تنظيم القيم داخل النص. وتظهر هذه البنية أولا في انقلاب العلاقة بين الحماية والخوف، فالخطاب السلطوي يقدم القوة بوصفها ضرورة لحماية الجماعة وضبط الفوضى، غير أن النصوص تكشف أن هذه الحماية ليست سوى الصيغة الأكثر كفاءة لإدامة الخوف وإعادة إنتاجه، ولا يعلن السرد هذا الانقلاب بصورة مباشرة إنما يمرره عبر بناء ساخر ومراوغ، يجعل الخطاب يقول نقيض ما يضمر، وهو ما ينسجم مع الرؤية التي تعد السخرية طريقة لخداع الرقابة وشكلا من أشكال البلاغة القائمة على ثنائية الدلالة(قاسم، 1982، ص144)، فالحوت لا يحضر في المجموعة بوصفه ضامنا للأمن لكن الرغبة في مصادقته لا تنشأ إلا لأن الخوف أصبح شرطا للعلاقة مع العالم، وهنا لا يطرح السؤال عن إمكان إزالة مصدر التهديد إنما عن إمكان التكيف معه فتصبح النجاة مرهونة بالقرب من الوحش لا بالتحرر منه، وبذلك تكشف المفارقة النسقية أن السلطة ترسخ وجودها بقدرتها على تحويل الخوف إلى نظام ثقافي يحكم العلاقات الاجتماعية ويعيد إنتاجها.

ولا تستنفد المفارقة النسقية فاعليتها في إعادة تشكيل العلاقة بين السلطة و الخاضعين لها، إذ تمتد إلى مساءلة بنية القوة نفسها، فلا يعود المركز متماسكا بقدر ما يكون حاملا لشروط تصدعه الداخلي، وفي" سقوط الصقر" لا يقدم الامتياز بوصفه ذروة التماسك إنما بوصفه البذرة التي تحمل شروط انهيارها، فإن الصقر بما يمثله من علو وهيمنة واحتكار للمجال لا يسقط لأن قوة خارجية أطاحت به إنما لأن فائض امتيازه يفصله تدريجيا عن شروط بقائه. وهنا يتحول السقوط من حادثة فردية إلى قانون نسقي، إذ ينكشف المركز وهو ينتج عوامل تآكله من داخله، ويصبح تضخم السلطة مقدمة لاهتزازها لا دليلا على رسوخها.

ويعاد بناء المفارقة كذلك بواسطة انقلاب العلاقة بين المركز والهامش، فالعصافير التي يفترض النسق الثقافي أنها تمثل الضعف والعجز تتحول إلى الكائن الوحيد القادر على الاحتجاج وإعلان المظلومية. أما المركز فلا يظهر بوصفه حاملا للحقيقة أو الضامن للعدالة إنما يظهر منتجا لشروط الصمت أو شريكا في استمراره، ومن ثم لا يمنح النص الهامش حق الكلام وحده إنما يمنحه أيضا شرعية المعنى، إذ يصبح موقع الهامش هو الموقع الأقدر على إنتاج الحقيقة الثقافية؛ لأنه الأقل اندماجا في آليات الهيمنة والأبعد عن إعادة إنتاج خطابها. وتبلغ المفارقة النسقية ذروتها حين تعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان والحيوان، فالنصوص لا تنزل الإنسان إلى مرتبة الحيوان كما قد يبدو في القراءة الأولى بل على العكس فهي تعيد مساءلة الافتراض الثقافي الذي جعل الإنسان معيارا أعلى للقيمة، فالحيوان في هذه المجموعة لا يستدعى ليؤكد نقصه إنما ليكشف نقص الإنسان الثقافي حين يجعل الافتراس مؤسسة، والخضوع فضيلة، والرقابة أسلوبا للحياة، وهكذا لا يعود الحيوان الطرف الأدنى في الثنائية، فهو المرآة التي تكشف ما أخفته الثقافة عن نفسها. وعلى هذا الأساس لا تؤدي المفارقة النسقية وظيفة جمالية منفصلة عن المشروع الثقافي للمجموعة إنما تمثل الآلية التي يعيد بها النص توزيع القيم والوظائف داخل عالمه السردي، إذ تكشف أن الخوف ينتج الحماية بقدر ما تنتج الحماية الخوف، وأن الامتياز يحمل بذور سقوطه، وأن الهامش قد يكون موضع الحقيقة أكثر من المركز وأن الحيوان قد يصبح الأقدر على كشف الإنسان حين يعجز الإنسان عن رؤية توحشه الثقافي، وبهذه البنية المقلوبة تنتقل" مصادقة الحيتان" من تمثيل السلطة إلى تفكيك منطقها ومن تمثيل الواقع إلى تفكيك الأنساق التي تنتجه ومن سرد الوقائع إلى مساءلة البنية الثقافية التي تمنحها مشروعيتها واستمرارها.

3- زعزعة المعادلة بين الإنسان والحيوان وتفكيك المركزية الإنسانية

وبعد أن كشفت السخرية السوداء تهافت الخطاب السلطوي وكانت المفارقة النسقية قد أعادت ترتيب العلاقات التي يقوم عليها العالم السردي، فإن الميتافور الحيواني يبلغ في هذا المستوى أقصى فاعليته الثقافية؛ لأنه لا يعود معنيا بتمثيل السلطة أو الخوف أو الإقصاء فحسب بل يصبح حاملا للنسق المضمر الذي يشتغل من داخل الخطاب، إذ إن" النسق المضمر محمول في الخطاب، وهو مخفي ومناقض للنسق الظاهر"(السلطاني، 2021، ص32)، ومن ثم فإن الحيوان في هذه المجموعة لا يؤدي وظيفة رمزية منفصلة إنما يصبح وسيطا ثقافيا يكشف ما يخفيه الخطاب المعلن من علاقات الهيمنة وإنتاج المركزية الإنسانية. ومن هنا لا تشتغل المجموعة على استبدال صورة بصورة، ولا على قلب ثنائية تخييلية بأخرى بل على تفكيك الأساس الثقافي الذي أقيمت عليه هذه الثنائية، والكشف عن هشاشتها كلما وضعت في اختبار التجربة الإنسانية نفسها، لأن التحليل الثقافي" لا يتعامل مع نص مغلق بل يتجاوزه إلى خطاب ثقافي أكبر محتوى للنسق الثقافي التأسيسي (السلطاني، 2021، ص35) وبذلك تصبح قراءة الميتافور الحيواني قراءة للأنساق الثقافية التي تنتج الإنسان قبل أن تنتج الحيوان، وتعيد تشكيل العلاقات بين السلطة والمعرفة والهوية داخل البنية السردية.

ومن ثم فإن المجموعة لا تستثمر الحيوان بوصفه قناعا رمزيا يخفي الإنسان ولا تستعيره لإنتاج إسقاطات أخلاقية جاهزة إنما تجعله وسيطا معرفيا يعيد مساءلة الإنسان وهو يمارس سلطته على العالم، ولذلك فإن الحيوان يحضر بوصفه العلامة التي تقاس بها درجة انحراف الإنسان عن ادعائه الأخلاقي، وهنا ينتقل السرد من سؤال: ماذا يرمز الحيوان؟ إلى سؤال أكثر عمقا: ماذا يكشف الحيوان عن الإنسان حين يصبح هذا الأخير هو المنتج الحقيقي لأنظمة العنف والخوف والإقصاء؟.

وتنبع أهمية هذا التحول من أن النصوص ترد التوحش لا إلى الطبيعة إنما إلى الثقافة، فالحيوان في نظامه الطبيعي لا يغادر حدود الحاجة والغريزة وقانون البقاء أما الإنسان فيغادر هذه الحدود ليبني للعنف مؤسسات وخطابات ومسوغات أخلاقية، ويمنحه اسماء تبدو أكثر تهذيبا من حقيقته. ومن ثم يصبح الافتراس في المجموعة بنية ثقافية تنتجها السلطة، وتعيد تدويرها اللغة، وتمنحها المؤسسة شرعية الاستمرار. وبهذا المعنى فإن النصوص لا تدين الحيوان لأنه يفترس إنما تدين الإنسان لأنه يجعل الافتراس نظاما قابلا للتنظيم والتبرير واعادة الإنتاج. ويجد هذا التصور تجسيده السردي الأوضح في الاقتصاد الدلالي الذي يحكم حضور الحيوانات داخل المجموعة، فالحوت لا يكتسب أهميته من ضخامته الطبيعية إنما من موقعه داخل شبكة العلاقات، التي تجعل الاقتراب من القوة صورة من صور النجاة، ولذلك فإن الدلالة تستقر في الإنسان الذي يسعى إلى مصادقة الحوت، فإن التحول الحقيقي يقع في الذات الإنسانية التي ترى في الوحش موضوعا للتكيف ولم تعد تبحث عن تقويض منطق الهيمنة بل عن موقع آمن داخل مداره، وهنا يكشف الحيوان عن البنية النفسية والثقافية للخضوع أكثر مما يكشف عن طبيعة القوة نفسها.

وفي المقابل لا تستدعى العصافير لتأكيد هشاشتها الطبيعية إنما لإعادة تعريف معنى القوة الأخلاقية، فهي على الرغم من ضعفها تمتلك قدرة الاحتجاج بينما يفقد الإنسان هذه القدرة وهو يمتلك وسائلها، ومن ثم لا تنشأ المفارقة من منح الحيوان صوتا إنسانيا إنما من سلب الإنسان صوته الأخلاقي حتى أصبح الكائن الذي اعتادت الثقافة أن تنظر إليه بوصفه رمزا للضعف أكثر قدرة على الدفاع عن العدالة من الكائن الذي احتكر لنفسه موقع العقل والوعي. وهكذا يعيد النص توزيع القيمة بين الإنسان والحيوان لا على أساس القوة الطبيعية إنما على أساس الموقف الأخلاقي من العالم. ويمتد هذا الاشتغال إلى بقية العلامات الحيوانية "فأم عامر" تحيل إلى الرعب حين يتحول الى وسيلة لإدارة الجماعة، و"الكلب" يكشف انتقال الرقابة إلى الداخل حتى تصبح الذات حارسا على نفسها، و"الصقر" يختبر اللحظة التي يتحول فيها فائض الامتياز إلى سبب لانهيار صاحبه، وفي هذه النماذج جميعها يكون الحيوان أداة لإعادة قراءة الإنسان، والكشف عن أن أكثر صور التوحش لا تنتجها الطبيعة إنما تنتجها الثقافة، حين تحول الهيمنة إلى قيمة، والطاعة إلى فضيلة، والخوف إلى نظام للحياة. ولذلك فإن المجموعة تقوض المركزية الإنسانية عبر فضح الوهم الذي قامت عليه هذه المركزية، فالتقابل بين الإنسان والحيوان يفقد قيمته التراتبية ليحل محله سؤال آخر يتعلق بالمسافة بين الإنسان وصورته التي صنعها عن نفسه. وكلما اتسعت هذه المسافة اتسع حضور الميتافور الحيواني بوصفه مرآة نقدية تكشف ما عجز الخطاب الإنساني عن الاعتراف به.

وعلى هذا الأساس فإن زعزعة المعادلة بين الإنسان والحيوان تشكل إحدى الركائز التي تنتظم شعرية التوحش كلها؛ لأنها تنقل الحيوان من مستوى الرمز إلى مستوى المنهج التأويلي وبذلك لا يعود الميتافور الحيواني تقنية بلاغية أو استراتيجية تمثيلية، فهو يتحول إلى

جهاز ثقافي لإعادة تفكيك المركزية الإنسانية والكشف عن الأنساق التي تنتج العنف وتعيد شرعيته وهو ما يمنح مجموعة "مصادقة الحيتان" خصوصيتها في بناء شعرية التوحش من داخل النقد الثقافي لا من خارجه.

4- اكتمال شعرية التوحش: من الحيوان بوصفه علامة إلى الخطاب بوصفه موضوعا للتفكيك

حين تتآزر السخرية السوداء، والمفارقة النسقية، وزعزعة المعادلة بين الإنسان والحيوان يتضح أن مجموعة"مصادقة الحيتان" لا تشيد عالمها السردي باستعارة الحيوان إنما تبني جهازا ثقافيا متكاملا تتساند فيه مستويات الخطاب لإنتاج معنى واحد هو تعرية الأنساق التي تؤسس العنف وتطبع الوعي به حتى يصبح جزءا من النظام الطبيعي للعالم. وهنا تبلغ شعرية التوحش ذروة اشتغالها؛ لأن الحيوان يتجاوز نهائيا وظيفته الرمزية ليصبح نقطة انطلاق نحو مساءلة الخطاب نفسه، أي ذلك النظام الذي ينتج السلطة والخوف والامتياز والطاعة، ثم يقدمها في صورة الوقائع الطبيعية أو الضرورات الاجتماعية.

لقد أظهرت القراءة في المباحث السابقة أن الحوت و العصافير و أم عامر والكلب والصقر لا تمثل شخصيات رمزية متجاورة، فهي تؤسس شبكة من العلاقات النسقية يتكامل بعضها مع بعض، وهو ما ينسجم مع الرؤية التي تجعل القراءة الثقافية مستندة إلى اللاوعي الثقافي بسبب انفتاحها وتجاوزها أسيجة النص المغلق وعبورها إلى الخطاب الحاضن لهذه الأنساق(السلطاني، 2021، ص35)، فالحوت يكشف اقتصاد السلطة المتضخمة، والعصافير تفضح أخلاق الهامش، وأم عامر تعري صناعة الرعب، والكلب يكشف آليات استبطان الرقابة، والصقر يفضح هشاشة الامتياز حين يبلغ ذروة تضخمه، غير أن هذه العلامات لا تكتسب قيمتها النهائية من وجودها منفردة إنما من انتظامها داخل بنية سردية تجعل كل رمز يفسر الآخر، وكل قصة تعيد قراءة سابقتها حتى تتكون في النهاية صورة ثقافية واحدة للعالم. ومن ثم فإن الحيوان لا يعود مركز القراءة، إذ يصبح وسيلة لبلوغ مركز آخر هو الخطاب الثقافي الذي يصنع الحيوان بوصفه قناعا للسلطة، فالنص لا يدين الحوت لأنه مفترس، ولا الصقر لأنه جارح، ولا الكلب لأنه يراقب إنما يدين الثقافة التي أعادت إنتاج هذه الوظائف داخل المجال الإنساني، ثم أخفتها وراء مفردات النظام والحماية والشرعية والفضيلة، ولذلك تنتقل القراءة من سؤال: ماذا يعني الحيوان؟ إلى سؤال أكثر عمقا: اي خطاب يحتاج إلى الحيوان كي يخفي حقيقة نفسه؟.

وفي هذا المستوى تتبدى شعرية التوحش بوصفها شعرية للانكشاف لا شعرية للعنف وحده، إذ لا يكتفي السرد بتصوير الوحشية إنما يكشف الكيفية التي تتحول بها الوحشية إلى بنية مألوفة داخل الوعي الجمعي، فالخوف يظهر بوصفه نظاما دائما للعلاقات والسلطة تعمل عبر إنتاج الرغبة في الاقتراب منها والرقابة تستقر داخل الذات حتى تصبح جزءا من آليات تفكيرها، وبهذا تصبح الوحشية أكثر خطورة لأنها لم تعد حدثا يمكن مقاومته بل خطابا ينتج شروط استمراره بنفسه.

ومن هنا يتضح أن السخرية السوداء والمفارقة النسقية ليست مستويات منفصلة عن الميتافور الحيواني، إنما هي العناصر التي تمنحه اكتماله الدلالي. فالسخرية تفقد السلطة هيبتها، والمفارقة تكشف تناقض خطابها، والحيوان يجمع هذه الخيوط جميعا داخل صورة ثقافية واحدة، إذ يتحول النص بأكمله إلى بنية متماسكة لا يمكن فصل مستوياتها بعضها عن بعض، وهو ما ينسجم مع الرؤية التي ترى"أن النصوص الجمالية بيئة مثالية لتمرر فيها الأنساق الثقافية من خلال الجمالية البلاغية"(السلطاني، 2021، ص36)، ولعل أهم ما تنجزه المجموعة أنها تنقل فعل القراءة من تتبع الرموز إلى مساءلة الثقافة نفسها، فالقارئ لا ينتهي إلى معرفة ما يرمز إليه

الحوت أو الصقر أو العصافير بل ينتهي إلى اكتشاف أن الخطاب الاجتماعي والسياسي والأخلاقي الذي يعيش داخله يعيد إنتاج المنطق نفسه الذي كشفت عنه الحيوانات في النصوص، لذلك فإن القراءة لا تقف عند حدود تفسير الرمز إنما تمارس ما يعده النقد الثقافي من مهامه الأساسية وهي التشخيص والتحديد والتفكيك لا بقصد التقويض إنما بقصد كشف المهيمنات حتى يستطيع المجتمع تجاوز تداعيات الواقع (السلطاني، 2021، ص79). وبذلك لا تبقى الرموز موضوعا للتأويل إنما تتحول إلى أدوات لتأويل الواقع. وعلى هذا الأساس فإن شعرية التوحش في " مصادقة الحيتان" ليست بناء جماليا معزولا إنما مشروع ثقافي يعيد التفكير في العلاقة بين الإنسان والسلطة والخوف واللغة. فالتوحش لا يقيم في الطبيعة إنما في الثقافة حين تمنح العنف شرعيته، وتحول الخضوع إلى فضيلة، والامتياز إلى استحقاق، والصمت إلى حكمة والتواطؤ إلى شكل من أشكال النجاة، لذلك لا يكتب حسن البصام حكايات عن الحيوانات و إنما يجعل الحيوان وسيطا معرفيا يكشف البنية التي فقد الإنسان داخلها إنسانيته. وبهذا تبلغ الدراسة نتيجتها المركزية، إذ يتبين أن الميتافور الحيواني في هذه المجموعة ليس مجازا بلاغيا ولا رمزا حكائيا ولا تقنية تخييلية بل جهازا ثقافيا متكاملا يعمل على تفكيك الخطابات المهيمنة، وكشف الأنساق التي تعيد إنتاج السلطة والخوف والإقصاء والامتياز. ومن هنا تتحقق شعرية التوحش في أعلى مستوياتها؛ لأنها لا تفضح الوحش إنما تفضح الثقافة التي صنعت الوحش ثم جعلته يبدو طبيعيا ومشروعا بل وجديرا بالمصادقة.

وعلى هذا الأساس فإن الميتافور الحيواني في" مصادقة الحيتان" ينجز انتقالا نوعيا من الرمز إلى النسق، ومن الحكاية إلى الثقافة، ومن الحيوان إلى الإنسان، ومن الدلالة الجزئية إلى الرؤية الكلية، وهذه هي النقطة التي تبلغ عندها شعرية التوحش اكتمالها الفني والثقافي. ومن ثم فإن المجموعة " مصادقة الحيتان" لا تقرأ بوصفها مجموعة قصصية عن الحيوان بل بوصفها مشروعا سرديا لإعادة مساءلة الإنسان نفسه، إذ يتحول الحيوان فيها إلى المرآة التي يرى الإنسان عبرها ما أخفته عنه لغته، وما سترته عنه مؤسساته، وما سوغته له ثقافته. وبهذا تتحقق الوظيفة العليا للميتافور الحيواني، إذ يصبح أداة لتفكيك الأنساق المضمرة وإعادة التفكير في الإنسان من خارج مركزيته، وفي السلطة من خارج شرعيتها، وفي الثقافة من خارج يقينها. ومن هنا يصبح الحيوان أداة ابستمولوجية لاكتشاف ما يتوارى في البنية الثقافية لا مجرد وسيط تخييلي لإغناء السرد.

ولعل أهم ما تفضي إليه هذه الدراسة أنها لا تقترح قراءة جديدة لمجموعة"مصادقة الحيتان" فحسب بل تقترح إعادة النظر في الكيفية التي يقرأ بها الميتافور الحيواني في السرد العربي المعاصر، فالحيوان في ضوء هذه المقاربة لا يعود وسيطا للتشبيه أو الرمز، إنما يصبح جهازا ثقافيا تتقاطع فيه أنساق السلطة والخوف والهيمنة والاحتجاج والذاكرة والرقابة بما يجعله أداة لإنتاج المعرفة لا مجرد عنصر من عناصر التخييل. ومن هنا فإن شعرية التوحش تقترح بوصفها مفهوما نقديا يقرأ اللحظة التي يتحول فيها العنف من فعل إلى نسق ومن حادثة إلى خطاب، ومن ممارسة إلى ثقافة، وعند هذه النقطة يصير الحيوان مرآة تكشف ما اخفته المركزية الإنسانية عن نفسها، ويصير السرد مختبرا لتفكيك الأنساق المضمرة التي تعيد إنتاج الوحش في أكثر صوره تحضرا وشرعية. وبذلك تفتح هذه الدراسة أفقا نقديا يمكن الإفادة منه في قراءة السرد العراقي والعربي الذي يتخذ من الحيوان وسيطا لإعادة التفكير في الإنسان وفي الثقافة وفي السلطة وفي الحدود الدقيقة التي يبدأ عندها التوحش وهو يرتدي أقنعة النظام والأخلاق، وبذلك لا يصبح الميتافور الحيواني في" مصادقة الحيتان" تقنية سردية أو زينة رمزية إنما يتحول إلى جهاز ابستمولوجي، يكشف الأنساق التي تنتج السلطة والخوف والامتياز

ويعيد مساءلة الإنسان من خارج يقينياته الثقافية، وهو ما يجعل شعرية التوحش في هذه المجموعة مشروعا نقديا لإعادة التفكير في الثقافة قبل إعادة التفكير في الحكاية.

الخاتمة

انطلقت هذه الدراسة من مساءلة الميتافور الحيواني في مجموعة " مصادقة الحيتان" لحسن البصام بوصفه بنية ثقافية لا تقتصر على إنتاج الدلالة الرمزية إنما تضطلع بتفكيك الأنساق التي تنظم العلاقة بين الإنسان والسلطة والخوف والهيمنة والاحتجاج، وقد كشفت القراءة أن الحيوان في هذا المتن السردي لم يستثمر لتكثيف الخيال أو لتوسيع المجال المجازي، فقد أصبح جهازا تأويليا يعيد ترتيب مستويات الخطاب ويقود إلى مساءلة ما يختبئ خلف يقينيات الثقافة من أنظمة مضمرة لإعادة إنتاج العنف والخضوع والتطبيع مع القوة. وبين التحليل أن شعرية التوحش لا تتأسس في هذه المجموعة على تمثيل الافتراس بوصفه سلوكا غريزيا إنما على كشف تحوله إلى نسق ثقافي يتخفى داخل مؤسسات المجتمع وخطاباته وقيمه وآليات اشتغاله. ومن ثم لم يعد التوحش أثرا للطبيعة إنما يعد أثرا للثقافة حين تضفي على الهيمنة شرعية وعلى الخوف وظيفة وعلى الامتثال قيمة وعلى التواطؤ صورة من صور الحكمة أو النجاة. وفي ضوء ذلك تبين أن الاقتصاد الدلالي للحيوان في المجموعة يقوم على توزيع الوظائف النسقية بين شخصياته الحيوانية، إذ ينهض كل منها بكشف جانب من البنية الثقافية للعالم السردي، فالحوت يعري منطق السلطة المتضخمة والرغبة في الاحتماء بها، والعصافير تعيد للهامش صوته الأخلاقي، والصقر يفضح هشاشة الامتياز حين يبلغ ذروة تضخمه، والكلب يكشف تحول الرقابة إلى وعي مستبطن، فيما تفضح أم عامر آليات صناعة الرعب وإدارته. وبهذا لم تعد الحيوانات رموزا متجاورة فقد تكونت منها منظومة دلالية متكاملة أعادت قراءة الإنسان بواسطة الحيوان لا الحيوان بواسطة الإنسان.

وأظهرت الدراسة أن السخرية السوداء والمفارقة النسقية ليست عناصر تجميلية في البنية السردية إنما هي أجهزة فاعلة في إنتاج المعنى، تتضافر مع الميتافور الحيواني لتقويض بلاغة السلطة وكشف تناقضاتها وزعزعة مركزيتها وتوجيه أفق التلقي نحو الطبقات العميقة للخطاب، وبواسطة هذا التضافر اكتملت شعرية التوحش بوصفها رؤية نقدية للعالم لا مجرد سمة أسلوبية أو بناء جمالي.

وانتهت الدراسة كذلك إلى أن المجموعة تعيد مساءلة المركزية الإنسانية من داخل السرد، إذ لا يظهر الحيوان بوصفه الكائن الأدنى إنما بوصفه وسيطا معرفيا يختبر ادعاء الإنسان بالتفوق الأخلاقي والعقلي، فالحيوان يفعل ما تمليه طبيعته أما الإنسان فيعيد تنظيم العنف ويمنحه شرعية لغوية وأخلاقية ومؤسساتية حتى يصبح التوحش أكثر رسوخا كلما ازداد تهذيبا في خطابه. وعلى هذا الأساس فإن القيمة المعرفية لمجموعة " مصادقة الحيتان" لا تكمن في استثمار الحيوان بوصفه عنصرا حكائيا إنما في تحويله إلى وسيط نقدي يعيد التفكير في السلطة والخوف والهيمنة والاحتجاج والرقابة وحدود الإنسان الثقافي. ومن هنا تتجاوز المجموعة حدود التمثيل الرمزي لتصبح مشروعا سرديا يختبر البنى التي تنتج العنف ويكشف الآليات التي تمنحه مظهر المشروعية والاستمرار.

ولعل أهم ما تفضي إليه هذه الدراسة أنها لا تقترح قراءة جديدة لمجموعة"مصادقة الحيتان" إنما تقترح إعادة النظر في الكيفية التي يقرأ بها الميتافور الحيواني في السرد العربي المعاصر، فالحيوان في ضوء هذه المقاربة لا يعود وسيطا للتشبيه أو الرمز إنما يصبح جهازا ثقافيا تتقاطع فيه أنساق السلطة والخوف والهيمنة والاحتجاج والرقابة بما يجعله أداة لإنتاج المعرفة لا مجرد عنصر من عناصر التخييل. ومن

هنا فإن شعرية التوحش تقترح بوصفها مفهوما نقديا يقرأ اللحظة التي يتحول فيها العنف من فعل إلى نسق ومن حادثة إلى خطاب ومن ممارسة إلى ثقافة، وبذلك لا تنتهي " مصادقة الحيتان" إلى إعادة كتابة الحيوان في السرد إنما تنتهي إلى إعادة كتابة الإنسان نفسه، إذ تجعل الميتافور الحيواني أداة لتعرية الثقافة وهي تنتج وحشها ثم تمنحه أسماء أكثر قبولا وصورا أكثر تهذيبا وخطابات أكثر قدرة على إخفاء عنفه. ومن هنا تصبح شعرية التوحش أفقا نقديا مفتوحا لا يقرأ الحيوان بوصفه آخر الإنسان إنما يقرأ الإنسان بوصفه السؤال الأكثر إلحاحا الذي يكشفه الحيوان.

النتائج

أسفرت الدراسة في ضوء مقاربتها الثقافية للميتافور الحيواني في مجموعة " مصادقة الحيتان" لحسن البصام عن النتائج الآتية:

١- أثبتت الدراسة أن الميتافور الحيواني في المجموعة لا ينهض بوظيفة رمزية أو بلاغية إنما يعمل بوصفه جهازا ثقافيا منتجا للمعنى يكشف الأنساق المضمرة التي تنظم علاقات السلطة والخوف والهيمنة والإقصاء داخل العالم السردي.

٢- كشفت القراءة أن شعرية التوحش لا تتمثل في تصوير العنف بوصفه فعلا غرائزيا إنما في تمثيله بوصفه نسقا ثقافيا يعيد إنتاج نفسه عبر الخطاب والمؤسسة والوعي الجمعي بما يجعل التوحش أثرا للثقافة أكثر من كونه أثرا للطبيعة.

٣- بينت الدراسة أن الحوت يمثل المركز السلطوي المتضخم وأن فعل" المصادقة" الوارد في العنوان ينقل النقد من مساءلة السلطة إلى مساءلة الرغبة في التقرب منها بوصفها أحد أهم أشكال التطبيع مع الهيمنة.

٤- أظهرت الدراسة أن المنظومة الحيوانية في المجموعة تقوم على توزيع الوظائف النسقية بين الحوت و العصافير والصقر والكلب وأم عامر إذ يصبح كل حيوان حاملا لنسق ثقافي مخصوص وتتكامل هذه الأنساق في تشكيل رؤية سردية واحدة.

٥- كشفت القراءة أن العصافير تعيد للهامش حضوره الأخلاقي والاحتجاجي بينما يفضح الصقر هشاشة الامتياز ويكشف الكلب آليات الرقابة المستبطنة وتعري أم عامر اقتصاد الرعب بما يجعل الحيوان وسيطا لتشريح البنى الثقافية التي ينتجها الإنسان.

٦- أثبتت الدراسة أن المجموعة تنجز تفكيكا للمركزية الإنسانية إذ يتحول الحيوان من موضوع للتمثيل إلى أداة لامتحان إنسانية الإنسان والكشف عن قدرته على تنظيم العنف ومنحه شرعية ثقافية وأخلاقية.

٧- بينت الدراسة أن السخرية السوداء والمفارقة النسقية تؤدي وظيفة معرفية تتجاوز بعدها الجمالي إذ تشارك في تقويض بلاغة السلطة وإعادة توجيه القراءة نحو الطبقات العميقة للخطاب.

٨- انتهت الدراسة إلى أن القيمة الفنية والمعرفية لمجموعة " مصادقة الحيتان" تتمثل في تحويل الحيوان من رمز سردي إلى منظومة نقدية تعيد مساءلة السلطة والخوف والرقابة والتواطؤ وتكشف حدود المركزية الإنسانية في السرد العراقي المعاصر .

التوصيات

في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة توصي بما يأتي :

١- توسيع الدراسات النقدية التي تتناول الميتافور الحيواني في السرد العراقي والعربي بوصفه بنية ثقافية منتجة للمعنى لا مجرد وسيلة للترميز أو التخييل.

٢- الإفادة من مناهج النقد الثقافي ودراسات ما بعد الإنسانية و السرديات الحيوانية في تحليل النصوص التي تتخذ من الحيوان وسيطا لتمثيل السلطة والعنف والخوف والهوية.

٣- إنجاز دراسات مقارنة بين تمثلات الحيوان في القصة والرواية العربية للكشف عن تحولات وظائفه الجمالية والثقافية وخصوصية التجربة السردية العراقية في هذا المجال .

٤- توجيه الاهتمام النقدي إلى السخرية السوداء والمفارقة النسقية بوصفها مكونات فاعلة في إنتاج الخطاب الثقافي لا عناصر أسلوبية ثانوية.

٥- توسيع البحث في مفهوم " شعرية التوحش" واختبار فاعليته الإجرائية في تحليل نماذج سردية عراقية وعربية أخرى تتناول السلطة والعنف و الهامش والخراب الإنساني.

٦- إفراد دراسات مستقلة لمنجز حسن البصام القصصي في ضوء المقاربات النقدية الحديثة لما تنطوي عليه نصوصه من كثافة رمزية وبناء نسقي وقدرة على مساءلة الثقافة من داخل السرد.

٧- إعادة النظر في موقع الحيوان داخل السرد العربي المعاصر بوصفه وسيطا معرفيا و نقديا يسهم في تفكيك المركزية الإنسانية وإعادة قراءة الإنسان والثقافة والسلطة من منظور أكثر انفتاحا وعمقا.

المراجع

1- البصام، حسن،(٢٠٢٦)، مصادقة الحيتان، ط١ ، العراق- بغداد، دار السرد.
2- الدميري، كمال الدين محمد، (١٩٨٦)، حياة الحيوان الكبرى، ط١، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي.
3- حليفي، شعيب، (٢٠٠٤)، الرحلة في الأدب العربي: التجنيس، آليات الكتابة، خطاب المتخيل، الرباط، دار الأمان.
4- راغب، نبيل،(٢٠٠٠) الأدب الساخر، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5- السلطاني، عبد العظيم، (٢٠٢١)، نقد النقد الثقافي، رؤية في مساءلة المفاهيم والضبط المعرفي، دراسات فكرية، جامعة الكوفة.
6- شاكر، عبد الحميد، (٢٠٠٣)، الفكاهة والضحك: رؤية جديدة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٨٩.
7- شبانة، ناصر، (٢٠٠٢)، المفارقة في الشعر العربي، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات.
8- العبد، محمد، (١٩٩٩)، المفارقة القرآنية دراسة في بنية الدلالة، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي.

9- علاك، نصيرة، (٢٠١٢)، الخطاب النقدي وصانعوه في وجاهة الحجاج النقدي، مجلة قضايا الأدب، العدد ٤ ، المجلد٢.
10- الغذامي، عبدالله، (٢٠٠٥)، النقد الثقافي قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ط٣ ، بيروت- لبنان، المركز الثقافي العربي.
11- فوكو، ميشال، (١٩٩٠)، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة: د.علي مقلد و مطاوع صفدي، لبنان- بيروت، مركز الإنماء القومي.
12- قاسم، سيزا، (١٩٨٢)، المفارقة في القص العربي، مجلة فصول م٢ ع٢.
13- كاظم، جاسم شاهين، (٢٠١٨)، الرمز الحيواني في أدب الجاحظ ،كلية التربية، قسم اللغة العربية ، جامعة القادسية العراق بإشراف سعيد عدنان.
14- مرتاض، عبد المالك، (١٩٨٣)، فنون النثر الأدبي في الجزائر(١٩٣١- ١٩٥٤)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

* حسن البصام من العراق – الناصرية/ دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الاجرام وهو أستاذ جامعي وعضو اتحاد الادباء و الكتاب العراقيين – قاص وشاعر، بدأ النشر عام 1980 في مجلة فنون كتب فيها مقالا أدبيا (قصيدة النثر و المحك الحضاري) ونشر أول قصيدة عام 1981 في جريدة الجمهورية. من مؤسسي رابطة القصة القصيرة للأدباء الشباب في الناصرية- مطلع التسعينيات مع نخبة من كتاب القصة والذين لاحقهم وغيب بعضهم النظام السابق.صدرت له مجموعة شعرية (أساورالذهب الاسود) دار رند /دمشق – 2010، ومجموعة شعرية (وشم على جبين نخلة) دارتموز / دمشق – 2013 ومجموعة قصصية (البحث عن اللون) دار العارف /بيروت 2014 وكذلك مجموعة شعرية (الختم بالثلج الاحمر) دار تموز/دمشق2014 ومجموعة شعرية (فنجان قهوة مع زليخاي) دار تموز/دمشق 2015 وأيضا مجموعة شعرية (النهر الثالث) دار أمل الجديدة / دمشق 2015 ومجموعة شعرية (عشقتك عن ظهر قلب) دار أمل الجديدة / دمشق 2016 ثم قراءات في قصص اياد خضير –كتاب نقدي – دار أمل الجديدة / دمشق2018 وكذلك أدلة الإثبات الجزائية في قضاء الإمام علي عليه السلام – دار أمل الجديدة / دمشق2018 والوقاية من الجريمة المالية في القانون العراقي والفقه الاسلامي –دار أمل الجديدة / دمشق2022 والمنهج المحمدي والعلوي في الوقاية من الجريمة المالية – دار السومري/ بغداد 2023 ثم التحليق بثلاثة أجنحة- هايكو عربي- دار الورشة/ بغداد 2025وأخيرا مصادقة الحيتان- قصص قصيرة- دار السرد للطباعة/ بغداد 2026.

قصيدة "أنشودة المطر" لـ بدر شاكر السياب: دراسة تحليلية في ضوء الابعاد اللغوي

م. د. موسى جاسم عجيل العبادي

الكليَّة التربوية المفتوحة/ مركز ذي قار الدراسي

المديرية العامَّة للتربية في محافظة ذي قار – العراق

Mousa19768@utq.edu.iq

009647816014550

الملخص

يهدفُ البحثُ إلى دراسةِ قصيدةِ «أنشودةِ المطرِ» للشاعرِ بدر شاكر السيّابِ في ضوءِ الأبعادِ اللغويةِ المختلفةِ، للكشفِ عن خصائصِها الأسلوبيةِ والدلاليةِ. وتمثّلُ القصيدةُ نموذجًا متقدّمًا للشعرِ العربيّ الحديثِ الذي جمعَ بين جمالياتِ اللغةِ وعمقِ التجربةِ الإنسانيةِ. ويتّضحُ البعدُ الصوتيُّ من خلالِ توظيفِ الإيقاعِ الداخليّ والتكرارِ الذي أسهمَ في تعزيزِ التأثيرِ النفسيّ للنصّ، كما أظهرتِ الدراسةُ أنَّ البنيةَ التركيبيةَ اتّسمتْ بالتنوّعِ والحركيةِ من خلالِ تعاقبِ الجملِ الخبريةِ والإنشائيةِ، وعلى المستوى الصرفيّ برزَ تنوّعُ الصيغِ والأبنيةِ اللغويةِ بما يخدمُ الدلالةَ الشعريةَ، أمّا المستوى المعجميُّ فقد اعتمدَ على حقولٍ دلاليةٍ مرتبطةٍ بالطبيعةِ والحياةِ والمعاناةِ الإنسانيةِ. وشكّلَ المطرُ الرمزَ المحوريَّ في القصيدةِ، إذ تعدّدتْ دلالاتُه بين الخصبِ والأملِ والتجدّدِ، كما وظّفَ الشاعرُ الصورَ البلاغيةَ والرموزَ لإثراءِ المعنى وتوسيعِ آفاقِ التأويلِ، وكشفَ التحليلُ عن علاقةٍ وثيقةٍ بين الشكلِ اللغويّ والمضمونِ الفكريّ في النصّ، وأسهمتِ الأدواتُ اللغويةُ في تجسيدِ همومِ الشاعرِ الذاتيةِ والقضايا الجمعيةِ لمجتمعِه وتظهرُ القصيدةُ قدرةَ السيّابِ على تطويعِ اللغةِ لخدمةِ التجربةِ الشعريةِ الحديثةِ. وتؤكّدُ النتائجُ أنَّ الأبعادَ اللغويةَ تمثّلُ عنصرًا أساسيًّا في بناءِ الدلالةِ وإنتاجِ الجماليةِ الفنيةِ. وخلصَ البحثُ إلى أنَّ «أنشودةَ المطرِ» تمثّلُ نصًّا شعريًّا غنيًّا بالظواهرِ اللغويةِ القابلةِ للدراسةِ والتحليلِ. وتبرزُ أهمّيتُها في كونِها جمعتْ بين الأصالةِ والتجديدِ في آنٍ واحدٍ. ومن ثمَّ فإنّها تُعدُّ مثالًا بارزًا على تفاعلِ اللغةِ والشعرِ في صياغةِ خطابٍ أدبيّ ذي قيمةٍ فنيةٍ وفكريةٍ رفيعةٍ.

الكلمات المفتاحية: أنشودةُ المطرِ، بدر شاكر السياب، الأبعادُ اللغويةُ، التحليلُ اللغويُّ، البنيةُ الصوتيةُ، البنيةُ الصرفيةُ، البنيةُ التركيبيةُ، الحقولُ الدلاليةُ، الصورةُ الشعريةُ، الرمزُ الشعريُّ، الشعرُ العربيُّ الحديثُ، الأسلوبيةُ.

Badr Shakir al-Sayyab's poem "The Rain Song": An Analytical Study in Light of Linguistic Dimensions

Dr. Musa Jassim Ajil al-Abadi

Open Education College/Dhi Qar Study Center

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate – Iraq

Abstract:

This research aims to study the poem *Rain Song* by Badr Shakir Al-Sayyab in light of its various linguistic dimensions in order to reveal its stylistic and semantic characteristics. The poem represents an advanced model of modern Arabic poetry that combines the aesthetics of language with the depth of human experience. The phonetic dimension is manifested through the employment of internal rhythm and repetition, which contribute to enhancing the psychological impact of the text. The study also shows that the syntactic structure is characterized by diversity and dynamism through the alternation of declarative and expressive sentences. On the morphological level, the diversity of linguistic forms and structures serves the poetic significance. As for the lexical level, it relies on semantic fields associated with nature, life, and human suffering. Rain constitutes the central symbol in the poem, as its connotations vary between fertility, hope, and renewal. The poet also employs rhetorical images and symbols to enrich meaning and broaden the horizons of interpretation. The analysis reveals a close relationship between linguistic form and intellectual content within the text. Linguistic devices contribute to embodying the poet's personal concerns and the collective issues of his society. The poem demonstrates Al-Sayyab's ability to adapt language to serve the modern poetic experience. The findings confirm that linguistic dimensions constitute a fundamental element in constructing meaning and producing artistic aesthetics. The research concludes that *Rain Song* is a poetic text rich in linguistic phenomena that are open to study and analysis. Its significance lies in its successful combination of authenticity and innovation. Therefore, it stands as a prominent example of the interaction between language and poetry in shaping a literary discourse of high artistic and intellectual value.

Keywords:
Rain Song, Badr Shakir Al-Sayyab, Linguistic Dimensions, Linguistic Analysis, Phonetic Structure, Morphological Structure, Syntactic Structure, Semantic Fields, Poetic Image, Poetic Symbol, Modern Arabic Poetry, Stylistics

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه المنتجبين؛

أما بعد..

يُعَدّ الشعر العربي الحديث ميدانًا خصبًا للدراسات اللسانية، لما يشهده من تحولات نوعية في بنية اللغة وأساليب التعبير، وقد جاءت قصيدة "**أنشودة المطر** "للشاعر بدر شاكر السياب بوصفها نموذجًا رائدًا يجسّد هذا التحول، إذ تتكثف فيها الطاقات التعبيرية للغة لتشكّل تجربة شعرية غنية بالدلالات والرموز. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في الكشف عن البنية اللسانية للقصيدة، عبر تحليل مستوياتها المختلفة، وبيان مدى تفاعلها في بناء المعنى وتحقيق التماسك النصي.

وتتجلى أهمية البحث في كونه يسعى إلى إبراز التكامل بين المستويات التركيبية والصرفية والصوتية والمعجمية، بوصفها منظومة متداخلة تسهم في إنتاج الدلالة الشعرية وتعميق أثرها الجمالي. كما يكتسب البحث قيمته من اعتماده المنهج اللساني الحديث في تحليل النص الشعري، مما يتيح قراءة علمية دقيقة تكشف عن خصوصية لغة السياب وقدرته على توظيف الإمكانات اللغوية لخدمة تجربته الشعرية

وينتظم هذا البحث في أربعة مطالب تتداخل ضمن سياق التحليل، إذ يتناول المطلب الأول البنية الصوتية، محللًا الإيقاع والتكرار الصوتي وما ينتج عنهما من موسيقى داخلية تنسجم مع الحالة الشعورية للنص ، في حين يُعنى المطلب الثاني بالبنية الصرفية، متتبعًا الصيغ الاشتقاقية وأثرها في تنويع الدلالة وتكثيفها ، أمّا المطلب الثالث فيركّز على البنية التركيبية من خلال دراسة أنماط الجمل والعلاقات النحوية ودورها في تشكيل المعنى ، بينما يتجه المطلب الرابع إلى البنية المعجمية، للكشف عن الحقول الدلالية المسيطرة وأثرها في تحقيق الترابط الدلالي وبناء وحدة النص.

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية لسانية متكاملة تُبرز جماليات القصيدة وتكشف عن عمق بنائها اللغوي والدلالي.

التعريف بقصيدة "أنشودة المطر:

عَيْنَاكِ غَابَتَا نَخِيلٍ سَاعَةَ السَّحَرْ

أو شُرْفَتَانِ رَاحَ يَنْأَى عَنْهُمَا القَمَرْ

عَيْنَاكِ حِينَ تَبْسُمَانِ تُورِقُ الكُرُومْ

وَتَرْقُصُ الأَضْوَاءُ ...

أو حُلْمَةٌ تورَّدتْ على فمِ الوليدْ

في عالَمِ الغَدِ الفَتِيّ ، واهب الحياة

وَيَهْطُلُ المَطَرْ. (السياب، 1983: 2/121–126)

تُعدّ قصيدة "أنشودة المطر" للشاعر بدر شاكر السياب من أبرز نصوص الشعر العربي الحديث، وتمثّل محطة مفصلية في تطوّر حركة الشعر الحر (شعر التفعيلة) في القرن العشرين. كُتبت القصيدة سنة 1960م، وجاءت معبّرة عن واقع الإنسان العراقي وما يكتنفه من معاناة سياسية واجتماعية ونفسية، إذ استطاع الشاعر أن يمزج بين الذاتي والجمعي في بناء شعري متماسك. تقوم القصيدة على رمز "المطر" بوصفه محورًا دلاليًا تتقاطع عنده معاني الحياة والخصب والتجدد من جهة، والحزن والألم والحرمان من جهة أخرى، مما يمنح النص طابعًا جدليًا عميقًا. كما يوظّف السياب في هذه القصيدة البعد الأسطوري، مستحضرًا رموزًا من حضارات وادي الرافدين مثل تموز وعشتار، ليعبّر عن فكرة الموت والانبعاث، ويعزّز البنية الرمزية للنص. وتمتاز القصيدة كذلك بتكثيفها اللغوي، واعتمادها الإيقاع الحر القائم على تكرار التفعيلة وتنوّع القوافي، فضلًا عن غناها بالصور الشعرية والانزياحات الأسلوبية التي أسهمت في تشكيل تجربة شعورية مركّبة. وقد جاءت هذه القصيدة ضمن ديوان "أنشودة المطر" الذي يُعدّ من أهم دواوين السياب، إذ يحمل عنوانها، ويضم مجموعة من قصائده التي تجسّد نضجه الفني والفكري. وتبرز أهمية القصيدة في كونها نموذجًا متكاملًا للشعر الرمزي الحديث، حيث تتداخل فيها الرؤية الشعرية مع الواقع التاريخي، لتعبّر عن أمل الإنسان في الخلاص رغم اشتداد المعاناة. وقد حظيت باهتمام نقدي واسع، وعدّها النقّاد من النصوص المؤسسة في الشعر العربي المعاصر لما تحمله من عمق دلالي وابتكار فني(عباس، 1971: 185–210؛ لؤلؤة، 1980: 120–150) .

المطلب الأول: الدلالة الصوتية

يُعرَّف الصوت في اللغة العربية عند أئمة المعاجم القديمة تعريفاتٍ متقاربة تدور حول كونه ظاهرة سمعية ناتجة عن حركة، فقد بيّن لسان العرب أنَّ الصوت هو "الجرس، وهو ما يُسمع، وهو عرض يخرج مع النفس مستطيلًا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تُثنيه عن امتداده"(ابن منظور، 1994: 2/94) ، وهنا إشارة واضحة إلى الطبيعة الفيزيائية والنطقية للصوت وارتباطه بأعضاء النطق. كما عرّف في التهذيب بأنه "ما يُدرك بحاسة السمع، وهو كل ما خرج من الفم أو غيره مما يُسمع" (الأزهري، 1964: 1/37) ، وهو تعريف يركّز على الجانب الإدراكي السمعي للصوت دون التفصيل في آلية إنتاجه. في حين ذهب الصحاح إلى تعريف أكثر عمومًا حين قال: "الصوت ما يُسمع من الحي وغيره"(الجوهري، 1987: 2/503) ، فجعله شاملًا لكل ما له أثر مسموع سواء صدر عن الإنسان أو غيره. وبذلك يتضح أن هذه المعاجم، على اختلاف مناهجها، قد اتفقت في أصل الدلالة على كون الصوت أمرًا مدركًا بالسمع، مع تفاوتها بين التحديد العلمي الدقيق والتعميم الدلالي، والصوت عند ابن جني (ت392هـ) "عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرِض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"(ابن جني، 2000: 1/19) ، أمّا ابن سينا (ت 428هـ) يقول: " أظن أن سببه القريب تموج الهواء دفعة بسرعة وبقوة من أي سبب كان والذي اشترط فيه أمر القرع لا يكون سبباً كلياً بل كان سبباً اكثرياً ثمَّ إن كان سبب كلي فهو سبب بعيد ليس السبب الملاصق لوجود الصوت "وعرفه بعضهم: "إدراك سمعي ناتج عن تذبذب جزيئات الهواء الملامس للأذن بسبب حركات الجهاز النطقي"(ابن سينا، د.ت.: 56) ؛ ونرى تمام حسان يقول : " حين يتكلم المتكلم نلاحظ أنه يقوم بحركاتٍ خاصة بفكه الأسفل وشفتيه ولسانه ونلاحظ كذلك أثراً سمعياً معيناً يصل إلى آذاننا فنفهم أنه مرتبط بهذه الحركات التي في فم المتكلم ... وهذه الحركات النطقية ملونة بألوانها الصوتية الخاصة وهي ما اصطلح العلماء على تسميته بالأصوات اللغوية

فالصوت اللغوي إذا ذو جانبين أحدهما عضوي والآخر صوتي "(حسان، 1990: 63–64) ، ويمكن دراسة الدلالة في مستوى المجال الصوتي لقصيدة انشودة المطر، من خلال تحليل علاقة أصوات الكلمة بدلالتها، وتكرار الصوت وعلاقته بالمعنى، إضافة الى دراسة الإيقاع الداخلي والإيقاع الخارجي، وبعض الظواهر الصوتية فوق المقطعية التي يمكن التماسها في القصيدة(مجلة الدراسات المستدامة، 2020: 105).

تظهر كلمات القصيدة بطابع جميل ومشوق تجسده الفواصل والمقاطع(المصدر نفسه، 2020: 105) ؛ إذ يمكن تحليل مقاطع الانشودة وفق ما هو متناسب في نهاية كل مقطع؛ اي الدلالة الصوتية التي تعبر عن الأثر المعنوي والنفسي الذي تحدثه أصوات الحروف، من حيث الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والتفخيم والترقيق، وتكرار الأصوات، في توجيه المعنى، وقد أشار إلى هذا المفهوم علماء العربية منذ وقت مبكر، وفي مقدمتهم ابن جني الذي عدّ الأصوات جزءًا من الدلالة(ابن جني، د.ت.: 33/1) .

تُعدّ الدلالة الصوتية من أبرز العناصر الأسلوبية التي أسهمت في بناء المعنى الشعري في قصيدة أنشودة المطر للشاعر بدر شاكر السياب، إذ لم يكتفِ الشاعر بالمستوى الدلالي المباشر للألفاظ، بل وظّف الإيقاع والأصوات توظيفًا فنيًا عميقًا يعكس حالته النفسية وتجربته الشعورية. فقد شكّل تكرار لفظة "مطر" ظاهرة صوتية بارزة في النص، حيث تتردد بصيغة إيقاعية (مطر... مطر... مطر)، مما يُحاكي صوت قطرات المطر في الطبيعة، ويُضفي على القصيدة موسيقى داخلية تعزز الإحساس بالاستمرارية والانبعاث، فضلًا عن دلالتها الرمزية التي تشير إلى الخصب والأمل بعد المعاناة(السياب، 1971: 35) ، كما اعتمد السياب على توظيف الحروف ذات الجرس القوي مثل (القاف، والطاء، والراء) في ألفاظ مثل "مطر" و"الرعود"، وهي أصوات انفجارية ومجهورة تُوحي بالعنف والاضطراب، فتنسجم مع أجواء القلق والحزن التي تعكس واقع العراق آنذاك، في حين تقابلها أصوات رخوة ومدودة تُعبّر عن الحزن والامتداد الزمني للمعاناة(المالكي، 2016: 228) ، كذلك أسهمت ظواهر صوتية أخرى كالتكرار، والتوازي، وتجاور الأصوات المتقاربة في إنتاج ما يُعرف بالموسيقى الداخلية، وهي موسيقى خفية تتجاوز الوزن الخارجي لتلامس وجدان المتلقي مباشرة، فتجعله يعيش التجربة الشعورية للنص قبل إدراكه الكامل لمعانيه(أحمد، 2019: 114) ، وبذلك يتبيّن أن البنية الصوتية في القصيدة لم تكن عنصرًا شكليًا، بل كانت وسيلة دلالية فاعلة أسهمت في تجسيد الرمز، ونقل الانفعال النفسي، وبناء وحدة النص وتماسكه، مما يجعل من أنشودة المطر نموذجًا واضحًا لتكامل الصوت والمعنى في الشعر العربي الحديث وهذا واضح من خلا الدلالات الصوتية في الجدول الاتي:

جدول رقم (1):

الدلالات الصوتية في قصيدة انشودة المطر

الظاهرة الصوتية	المثال من القصيدة	التحليل الصوتي	الدلالة الفنية
(تكرار الأصوات (الصاد/السين	عيناكِ غابتا نخيلٍ ساعةَ السحر	تكرار الأصوات المهموسة	يوحي بالهدوء والسكينة والجو الليلي
تكرار حرف الراء	مطر... مطر... مطر	تكرار صوت الراء المكرر	يعكس الاستمرارية والحركة والتدفق
المدود الصوتية	أتعلمين أيَّ حزنٍ يبعث المطر	امتداد الحركات الطويلة	يعبر عن الحزن العميق والانفعال النفسي
الجناس الصوتي	تثاءب المساء	تقارب صوتي بين الكلمات	يعزز الإيقاع ويوحي بالرتابة والملل

(الأصوات الانفجارية (الباء/الدال)	يكاد يشرق الضوء	أصوات قوية واضحة	توحي بالقوة والانفجار والتغير المفاجئ
التنغيم الصاعد والهابط	أتعلمين	نغمة استفهامية	تعكس الحيرة والتساؤل الداخلي
التكرار اللفظي	مطر... مطر... مطر	تكرار لفظي إيقاعي	يرمز إلى الخصب والأمل والتجدد
(التوافق الصوتي (الانسجام)	عيناكِ حين تبسمان تورق الكروم	انسجام الأصوات اللينة	يخلق صورة جمالية هادئة ومتناغمة
الأصوات المهموسة	همس الجداول	أصوات خفيفة	توحي بالهدوء والخفاء
الأصوات المجهورة	الريح تصرخ	أصوات قوية مسموعة	تعبر عن العنف والانفعال

تبيّن أنّ الدلالات الصوتية في قصيدة "أنشودة المطر" للشاعر بدر شاكر السياب قد أدّت دورًا محوريًا في تحقيق التماسك اللساني للنص. فقد أسهم تكرار الوحدات الصوتية، ولا سيّما الأصوات الرخوة والممدودة، في بناء إيقاع داخلي متماسك يربط بين الأبيات ويُوحّد نسيجها الفني. كما كشف توظيف الأصوات المهموسة عن حالات الحزن والانكسار، في حين جسّدت الأصوات المجهورة مظاهر التوتر والانفعال، مما أضفى تنوّعًا دلاليًا يعكس البنية الشعورية للنص. وقد عزّز التكرار اللفظي، خاصة لفظة "مطر"، من ترابط المقاطع الشعرية وأكسبها بعدًا رمزيًا يتصل بالخصب والتجدد. كذلك أسهم الانسجام الصوتي بين المفردات في تحقيق اتساق دلالي يربط الصور الشعرية ضمن شبكة نصية واحدة. وبذلك تتكامل البنية الصوتية مع المستويات الأخرى لتشكّل عنصرًا فاعلًا في تحقيق الوحدة النصية والتماسك الداخلي للقصيدة.

المطلب الثاني: الدلالة الصرفية

وردت أصول هذه الكلمة في المعجمات العربية بمعان مختلفة تفيد كلها التحويل والانتقال والتغيير، فقد جاء في لسان العرب أنَّ "الصَّرْفَ: ردُّ الشيء عن وجهه، وصَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفًا فانْصَرَفَ، والصَّرْفُ: التغيير والتحويل"(ابن منظور، 1994: 189/9) ، وهو تعريف يبرز المعنى العام للمادّة من حيث الدلالة على التحويل والانتقال من حال إلى حال. كما ورد في تهذيب اللغة أنَّ "الصرف: صرفُ الشيء عن وجهه، ويُقال صَرَفْتُه فانْصَرَفَ، أي حوّلته فتحوّل"(الأزهري، 1964: 112/12) ، وهو تأكيد للمعنى ذاته مع إبراز العلاقة بين الفعل ونتيجته. وذكر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية أنَّ "الصرف: الفضل، وصرف الشيء تحويله عن وجهه"(الجوهري، 1987: 1385/4) ، فجمع بين الدلالة المعنوية كالفَضل والدلالة الحسية المتمثلة في التحويل. وبذلك يتضح أن المعاجم القديمة قد اتفقت في جوهرها على أن الصرف يدل على التغيير والتحويل، وهو ما شكّل الأساس الدلالي الذي نبنى عليه المصطلح الاصطلاحي في علم الصرف لاحقًا، إذ انتقل من معناه اللغوي العام إلى معنى خاص يتعلق بتحويل صيغ الكلمات وأبنيته والصرف رد الشيء عن وجهه تقول: صرفه يصرفه صرفاً فانصرف أي : رجع والصرف أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الأول. والصرف : الحيلة ، وصرف الدهر حدثانه ونوائبه ، والصرف بيع الذهب بالفضة ، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين والجر(عمر، 1998: 4؛ عجيل، 2019: 124) .

وترى الدكتورة خديجة الحديثي أن للصرف معنيين "أحدهما : عملي : وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان ، والجمع والتصغير والآلة ، والثاني : علمي : وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بأعراب ولا بناء "(الحديثي، 1985: 23؛ عجيل، 2019: 125)

، فالنحو يعنى بآخر الكلمة، وبه تعرف أحوال الكلمة المتنقلة، في حين يعنى الصرف ببنية الكلمة، ومعرفة أنفس الكلمات الثابتة(الحملاوي، 2001: 14؛ مجلة الدراسات المستدامة، 2020: 105) .

1) للصرف دور بالغ الأهمية في حقل الدراسات الدلالية، من حيث يتجه الى دراسة الاسم المتمكن من حيث التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، وأيضاً من حيث الاشتقاق، وغير ذلك؛ أما دراسة الفعل المتصرف، فيشمل نطاق البحث الدلالي زمان الفعل، تأسيساً على صيغ الفعل المختلفة وما تتضمنه من دلالات يمكن الوقوف عليها؛ كما يعنى البحث في مستوى الدلالة الصرفية بدراسة التغيرات التي تلحق ببنية الكلمة(مجلة الدراسات المستدامة، 2020: 105) ؛ وهذا هو الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في دراسة الدلالة في المستوى الصرفي لسورة الملك.

يتضمن الجدول أدناه، تحليلاً صرفياً للأفعال التي تضمنتها قصيدة انشودة المطر:

جدول رقم (2):

الصيغ الصرفية للأفعال الواردة في قصيدة انشودة المطر من حيث الزمن

الفعل	نوعه	الزمن	الدلالة في السياق
عيناكِ تَغْرَقان	فعل مضارع	مضارع	الاستمرار والانغماس بالحزن
تَغْرَقان	فعل مضارع	مضارع	حركة مستمرة توحي بالذوبان
يَنْأى	فعل مضارع	مضارع	البعد والاغتراب
تَشْرَبان	فعل مضارع	مضارع	الامتلاء بالحزن أو الأمل
يَنبُض	فعل مضارع	مضارع	الحياة والحركة
يَخْفِق	فعل مضارع	مضارع	اضطراب الشعور
تَسْتَفيق	فعل مضارع	مضارع	اليقظة والانبعاث
يُورِق	فعل مضارع	مضارع	النمو والخصب
يَهمي	فعل مضارع	مضارع	انهمار المطر (رمز الخير)
تَرجِف	فعل مضارع	مضارع	الخوف أو التوتر
يَذوب	فعل مضارع	مضارع	التلاشي والانصهار
يَسْقُط	فعل مضارع	مضارع	الانحدار أو الانهيار
يَصِيح	فعل مضارع	مضارع	الألم أو الاحتجاج
يُنادي	فعل مضارع	مضارع	النداء والأمل

مات	فعل ماضٍ	ماضٍ	الفقد والانتهاء
كان	فعل ماضٍ ناقص	ماضٍ	الاستمرار في الماضي
صار	فعل ماضٍ ناقص	ماضٍ	التحول والتغير

تعتبر الافعال في قصيدة "أنشودة المطر" للشاعر بدر شاكر السياب من أبرز الوسائل الأسلوبية التي أسهمت في بناء الدلالة العامة للنص، إذ لم ترد الأفعال بوصفها وحدات لغوية معزولة، بل جاءت محمّلة بطاقة إيحائية تؤدي دورًا فاعلًا في تشكيل البنية الدلالية وتعزيز التماسك النصي. ويُلاحظ أنّ السياب اعتمد بصورة لافتة على الأفعال المضارعة مثل: ينبض، يخفق، يهمي، يذوب، يصيح، وهي أفعال توحي بالحركة والاستمرار والتجدد، الأمر الذي ينسجم مع الرؤية الشعرية القائمة على جدلية الحياة والموت، والأمل واليأس(السياب، 1971: 45) ، فالفعل المضارع في القصيدة لا يقتصر على الدلالة الزمنية الحاضرة، بل يتجاوزها ليؤدي وظيفة تصويرية حية، إذ يجعل المشهد الشعري متجدّدًا أمام المتلقي، وكأنّ الأحداث تقع الآن، مما يعمّق الإحساس بالتجربة الشعورية. فعلى سبيل المثال، الفعل "يهمي" المرتبط بالمطر لا يدل على مجرد السقوط، بل يحمل دلالة رمزية على الخصب والانبعاث، في مقابل أفعال أخرى مثل "يذوب" و*"يصيح"* التي تعكس حالة الألم والمعاناة(عباس، 1978: 112/1) .

1) أما الأفعال الماضية مثل: مات، كان، صار، فقد جاءت محدودة نسبيًا، لكنها تؤدي دورًا مهمًا في استحضار الذاكرة واسترجاع صور الفقد والتحول، مما يخلق توازنًا دلاليًا بين الماضي المثقل بالحزن والحاضر المتحرك نحو التغيير. وهذا التناوب بين الزمنين يسهم في بناء حركية النص ويمنحه بعدًا دراميًا واضحًا(فضل، 1992: 233/1).

2) ومن جهة أخرى، تتداخل دلالات الأفعال مع الإيقاع الصوتي للقصيدة، إذ إنّ اختيار الأفعال ذات الجرس الحركي مثل: يخفق، يرجف، ينبض يعزّز البعد السمعي للنص، ويُسهم في تحقيق الانسجام بين الدلالة الصوتية والدلالة المعنوية، وهو ما يجعل الفعل عنصرًا مركزيًا في تشكيل التجربة الشعرية. كما أنّ تكرار بعض الأفعال أو الحقول الفعلية المرتبطة بالمطر والحركة يعمّق من وحدة النص الموضوعية ويقوي ترابط أجزائه(مفتاح، 1985: 98/1).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ الأفعال في "أنشودة المطر" لم تكن مجرد أدوات نحوية، بل شكّلت محورًا دلاليًا أساسًا أسهم في تجسيد الرؤية الشعرية للسياب، من خلال التعبير عن الصراع بين الألم والرجاء، وتفعيل البنية الزمنية للنص، وتعزيز التماسك والانسجام على المستويين الدلالي والصوتي.

أما الأسماء، فيتضمن الجدول أدناه عرضاً لما ورد منها في سورة الملك:

جدول رقم (3):

الصيغ الصرفية للأسماء الواردة في قصيدة انشودة المطر(التعريف والتنكير)

الأسماء	نوعها (نكرة ومعرفة)	علامة التعريف/التنكير	الدلالة في السياق
عَيْناكِ	معرفة	بالإضافة (ضمير)	التخصيص والتقريب العاطفي
النَّخيل	معرفة	أل(التعريف)	الإحالة إلى بيئة عراقية محددة

القمر	معرفة	أل(التعريف)	رمز الجمال والسكينة
المطر	معرفة	أل(التعريف)	رمز مركزي للخصب والانبعاث
العراق	معرفة	علم	دلالة وطنية مباشرة
الخليج	معرفة	أل(التعريف)	فضاء جغرافي ذو بعد شعوري
الليل	معرفة	أل(التعريف)	الإيحاء بالحزن والغموض
السَّماء	معرفة	أل(التعريف)	العلو والامتداد
ضوء	نكرة	خلو من (أل) والإضافة	الإبهام والتعميم
دموع	نكرة	جمع غير مضاف	الكثرة والشيوع
جوع	نكرة	مصدر مجرد	تعميم المعاناة
موت	نكرة	مصدر مجرد	الإطلاق والتهويل
طفل	نكرة	اسم مفرد	رمز البراءة
زهرة	نكرة	اسم مفرد	الجمال العابر
طريق	نكرة	اسم مفرد	الامتداد والضياع

تُعدّ الصيغ الصرفية للأسماء من حيث التعريف والتنكير في قصيدة أنشودة المطر للشاعر بدر شاكر السياب عنصرًا أساسًا في بناء التماسك النصي وتوليد الدلالة. فقد جاءت الأسماء المعرفة مثل :المطر، العراق، النخيل، الخليج لتؤدي وظيفة الإحالة المباشرة إلى مرجعيات محددة، مما يعزّز الترابط الدلالي داخل النص ويُسهم في تثبيت البؤرة الموضوعية للقصيدة. فالتعريف هنا يمنح الألفاظ طابعًا واقعيًا ويقرّبها من التجربة الحسية للشاعر والمتلقي، في المقابل، حضرت الأسماء النكرة مثل : جوع، موت، دموع، طفل لتعبّر عن العموم والشمول، إذ لا تشير إلى حالة فردية بل إلى معاناة إنسانية عامة، مما يوسّع أفق الدلالة ويجعل النص أكثر انفتاحًا على التأويل. كما أنّ التنكير يُكسب الألفاظ بعدًا إيحائيًا، فيترك المجال لخيال المتلقي في استحضار صور متعددة، ويتحقق التماسك النصي من خلال التناوب بين التعريف والتنكير، إذ ينتقل الشاعر من الخاص إلى العام ومن المحدد إلى المطلق، مما يخلق شبكة دلالية مترابطة. فالأسماء المعرفة تُرسّخ الإحالة المرجعية، بينما تسهم النكرات في تعميم التجربة وتكثيفها شعوريًا. وبهذا التكامل، تتجلى الصيغ الصرفية بوصفها أداة فاعلة في بناء الانسجام النصي وتعميق الدلالة الشعرية في القصيدة.

المطلب الثالث: الدلالة التركيبية

تُشير الدلالة النحوية أو التركيبية في المعاجم اللغوية العربية القديمة إلى المعاني التي تنشأ من ترتيب الكلمات وعلاقاتها داخل الجملة، وإن لم تُصَغ بهذا المصطلح الحديث صراحة، فقد أشار إليها أئمة اللغة ضمن حديثهم عن الإعراب والبناء ووظائف التراكيب؛ إذ جاء في اللسان أنَّ "الإعراب: الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ويُقال أَعْرَبَ عما في نفسه إذا أبان"(ابن منظور، 1994:

587/1) ، وهو نص يدلُّ على أن تغيّر البنية الإعرابية يسهم في توضيح المعنى المقصود، وعلى غرار ذلك ذكر صاحب التهذيب أنَّ "الإعراب هو الفَرْق بين المعاني باختلاف الحركات"(الأزهري، 1964: 214/3)، وفي ذلك تأكيد على أن الدلالة لا تُفهم من المفردات وحدها بل من العلاقات النحوية التي تربط بينها. وبنفس هذا المعنى ذكر في الصحاح حيث يقول: إنّ "الإعراب: الإبانة والإيضاح"(الجوهري، 1987: 123/1) ، وهو تعريف عام يتضمن في جوهره وظيفة التركيب في الكشف عن المعنى. وبناءً على ذلك يتبيّن أن المعاجم اللغوية القديمة قد أرست أساس الدلالة التركيبية من خلال ربط المعنى بوظائف الإعراب والعلاقات النحوية، مما يدل على وعي مبكر بأن المعنى يتشكل لا من الألفاظ مفردة فحسب، بل من انتظامها في سياق تركيبي محكوم بقواعد النحو أو هي " الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ منها موقعاً معيناً في الجملة بحسب قوانين اللغة " (مجاهد، 1985: 194).

فالدلالة النحوية هي التي تحصل نتيجة التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة لشغلها في بناء الجملة الواحدة ، وتتآزر القرائن اللفظية والمعنوية ودلالات السياق المختلفة ، وطريقة التركيب اللغوي ، ويكون للنحو النصيب الأكبر فيها لبلوغ المعنى الدلالي العام وفهمه وتحليله إلى عناصره تحليلاً دقيقاً(النعيمي، 2009: 10، عجيل، 2019: 154).

والدلالة النحوية تسمية حديثة ، لكن مباحثها موجودة في تراثنا اللغوي الدلالي الزاخر بالتطبيقات التي لا تحتاج إلّا لتسمية فقط ، وكانت الدلالات النحوية حاضرة في أول كتاب نحوي يصل إلينا ، ألا وهو كتاب سيبويه(عجيل، 2019: 154) ، فقد نقل الشاطبي (ت790هـ) عن سيبويه " وان تكلم في النحو فقد تنبه من كلامه على مقاصد العرب وإنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك بل هو يبين بكل باب ما يليق به حتى علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني " (الشاطبي، 1997: 54/5).

. وإنَّ الحق من القول أنّ النحو بقي على ما حصره به النحاة المتأخرون بقرينة الإعراب ، إلى أن ظهر عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم ، إذ نقل الاهتمام من الجانب الشكلي الذي بدت صبغته لامعة عند النحاة المتأخرين إلى الجانب الدلالي أو ما يعرف بمعاني النحو ، من خلال نظريته الشهيرة ، نظرية النظم إذ يقول : " وإذ قد عرفت أنَّ مدار أمر (النظم) على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أنَّ الفرق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزيةُ بواجبةٍ لها في أنفُسِها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها من بعض "(عجيل، 2019: 156؛ الجرجاني، 2001: 64) .

وأخذ الدلاليون الغربيون من التراث العربي الكثير من النظريات ، فنجد جومسكي ، قد اصطلح على كل هذه العلاقات بالنحو التوليدي ، وهو بحث بعلاقة النحو بالدلالة فقد أكد أنها علاقة وثيقة جداً، كذلك (بالمر) وضع مصطلحات في علم الدلالة التوليدي تعتمد على التراكيب النحوية ، وتغيرها فتتولد منها دلالات جديدة ،وهذه الافكار مستوحاة من نظرية النظم(المصدر نفسه: 10، 64).

وعلى هذا الأساس، ينصب اهتمام الباحث في هذا المطلب على دراسة الدلالة في المستوى التركيبي لانشودة المطر، وذلك من خلال البحث في طبيعة البنى التركيبية المتوفرة في القصيدة ، باعتبارها المكون الدلالي الثالث بعد الصوت والصرف، والذي يساهم في الكشف عن دلالتها العامة(مجلة الدراسات المستدامة، 2020: 116–117) .

اعتمدت البنية التركيبية لقصيدة(انشودة المطر) على الجمل الفعلية في تناوب محدود مع الجمل الاسمية، ويمكن بيان أهم وأبرز الظواهر والعلاقات التركيبية في نص السورة على أساس ما يوضحه الجدول التالي(مجلة الدراسات المستدامة، 2020: 116–117) :

يُعدّ التركيب النحوي من أهم الوسائل الدلالية في النصّ الشعر، إذ لا يقتصر دوره على تنظيم الكلمات، بل يتجاوز ذلك إلى توجيه المعنى، وبناء مقاصد الدلالة التركيبية بوضوح، عبر تنوّع الجمل، وأساليب التوكيد، والاستفهام، والتقديم والتأخير، والالتفات، بما يخدم غاية الشاعر من هذه القصيدة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدلالة التركيبية لجميع أبيات القصيدة، اعتمادًا على الدراسات اللغوية المعتمدة(الطبري، 1994: 505/23؛ الطباطبائي، 1997: 347/19؛ ابن عاشور، 1984: 24/29–26).

جدول رقم (4) **الدلالات التركيبية في قصيدة انشودة المطر**

الظاهرة التركيبية	المثال النصي	التحليل النحوي الدقيق	الدلالة التركيبية	الأثر الدلالي
الجملة الاسمية	عيناكِ غابتا نخيلٍ ساعةَ السحر	مبتدأ (عيناك) + خبر (غابتا نخيل) + ظرف	بنية اسمية وصفية	الثبات، التأمل، تكثيف الصورة الجمالية
الجملة الفعلية	أكاد أسمع النخيل يشرب المطر	فعل مضارع ناقص (أكاد) + جملة فعلية	بنية فعلية مركبة	الحركة الداخلية والتدرج الشعوري
التقديم والتأخير	كأن أقواسَ السحابِ تشربُ الغيوم	تقديم شبه الجملة/الصورة	خرق النسق المعياري	إبراز الصورة الشعرية وتكثيفها
التكرار التركيبي	...مطر... مطر... مطر	تكرار لفظي ضمن تركيب مستقل	بنية إيقاعية تكرارية	الإلحاح الدلالي الألم/الأمل
الاستفهام البلاغي	أتعلمين أيَّ حزنٍ يبعث المطر؟	أداة استفهام + جملة فعلية	استفهام إنكاري/تقريري	تعبير عن القلق الوجودي
الجملة الفعلية المتعاقبة	تثاءب المساء والغيوم ما تزال تسحّ	أفعال متتابعة + عطف	تسلسل فعلي	الاستمرارية الزمنية والحركة
التوازي التركيبي	وتنشجُ القرى... وتضحكُ الحقول	تركيبان متماثلان نحويًا	توازي بنيوي	خلق إيقاع داخلي وتوازن دلالي
الربط بحروف العطف	و، ف، ثم	أدوات ربط بين الجمل	ترابط نصي	تحقيق الانسجام والاستمرارية
الجملة الاعتراضية	(ضمن السياق الشعري)	إدخال جملة وسط تركيب	انزياح تركيبي	التعبير عن التوتر النفسي
الحذف	حذف المسند أو الفاعل أحياناً	عنصر محذوف يُفهم من السياق	اقتصاد لغوي	توسيع التأويل وإشراك القارئ
الجملة الشرطية	إذا ما انهمر المطر (في السياق العام)	أداة شرط + فعل	تعليق دلالي	الربط بين السبب والنتيجة
التحول التركيبي	الانتقال من الاسمية إلى الفعلية	تبدل في نوع الجملة	دينامية تركيبية	الانتقال من السكون إلى الحركة

من خلال تحليل الدلالات التركيبية في قصيدة أنشودة المطر للشاعر بدر شاكر السياب يتضح أن البنية النحوية لم تكن مجرد إطار لغوي، بل شكّلت أداة فنية أسهمت في بناء الدلالة الشعرية وتجسيد التجربة الشعورية؛ إذ يعتمد الشاعر على التناوب بين الجملة الاسمية التي تفيد الثبوت والسكون، والجملة الفعلية التي تعبّر عن الحركة والتجدد، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه محمد غنيمي

هلال في حديثه عن خصائص التركيب في الشعر الحديث، حيث يرى أن التنويع بين البنى التركيبية يمنح النص ديناميكية دلالية واضحة(الدسوقي، 1967: 268) ، كما تكشف كثافة الأفعال في القصيدة عن هيمنة البنية الحركية، الأمر الذي يحوّل المشهد الشعري إلى فضاء نابض بالحركة، لا يقتصر على الوصف بل يتجاوزه إلى تصوير التحول المستمر، وهو ما يؤكده إحسان عباس في تحليله لشعر السياب، مبيناً أن الحركة عنصر أساسي في تشكيل الصورة الشعرية لديه(عباس، 1971: 215).

وفي سياق متصل، يظهر التكرار – ولا سيما تكرار لفظة "مطر" – بوصفه بنية تركيبية تؤدي وظيفة إيقاعية ودلالية، إذ يعمّق الإحساس ويؤكد مركزية الرمز، وهو ما تذهب إليه الدراسات الأسلوبية التي ترى أن التكرار وسيلة لتكثيف الدلالة وبناء الإيقاع الداخلي(السد، 2005: 92) ، كما يوظّف الشاعر ظاهرة التقديم والتأخير بوصفها انزياحاً تركيبياً يخرج عن النسق المعياري للغة، ليمنح الأولوية للعناصر ذات الحمولة التصويرية، وهو ما ينسجم مع ما قرره النقاد من أن الانزياح يمثل سمة جوهرية في لغة الشعر الحديث(الدسوقي، 1967: 270) ، ولا يقتصر البناء التركيبي على ذلك، بل يتعزز عبر التوازي والترابط بحروف العطف، مما يحقق انسجاماً نصياً واضحاً ويمنح القصيدة إيقاعاً داخلياً متماسكاً، فضلاً عن اعتماد الحذف بوصفه آلية لتحقيق الاقتصاد اللغوي والتكثيف الدلالي، حيث يترك الشاعر مجالاً للتأويل، وهو ما تؤكده الدراسات الأسلوبية الحديثة(السد، 2005: 95)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن قصيدة "أنشودة المطر" تقوم على بنية تركيبية ديناميكية تتكامل فيها عناصر الثبات والحركة، والتكرار والانزياح، والإيجاز والتكثيف، لتغدو اللغة ذاتها حاملاً دلالياً فاعلاً، لا مجرد وسيلة للتعبير، وبذلك تنجح في تجسيد الصراع بين الألم والأمل، وتكريس المطر رمزاً مركزياً للحياة والانبعاث(عباس، 1971: 218).

المطلب الرابع: الدلالة المعجمية

تُفهم الدلالة المعجمية في ضوء ما قررته المعاجم العربية القديمة من بيان معاني الألفاظ في أصل وضعها اللغوي، أي المعنى الذي تثبته الكلمة في ذاتها قبل دخولها في سياق تركيبي، وقد تجلّى ذلك في نصوص أئمة اللغة؛ إذ قيل أنَّ "الدلالة: ما يُتوصَّل به إلى معرفة الشيء" (ابن منظور، 1994: 249/11)، وهو تعريف عام يربط الدلالة بوظيفة الإفهام والكشف عن المعنى. كما ورد في التهذيب "دلَّ الشيءُ يدلُّ دلالةً: أرشد إليه وبيَّنه"(الأزهري، 1964: 158/14)، وفيه تأكيد على أن الدلالة تقوم على الإرشاد إلى المعنى الأصلي للكلمة. وقيل هي من "الدليل ما يُستدلّ به، والدلالة: الإرشاد"(الجوهري، 1987: 1784/5) ، وهو تعريف يُبرز وظيفة اللفظ بوصفه علامة تدل على معنى معيّن. ونفس هذا المعنى ورد على لسان صاحب القاموس حيث قال:"الدلالة: الإبانة والإرشاد"(الفيروزآبادي، 2005: 312/4) ، وهو ما يرسّخ فكرة أن المعنى المعجمي هو ما توضحه الكلمة بذاتها من غير اعتماد على السياق. وبناءً على ذلك، يتضح أن المعاجم العربية قد اتفقت على أن الدلالة المعجمية هي علاقة اللفظ بمعناه الأصلي الذي وُضع له، أي المعنى الثابت في المعجم، والذي يشكّل الأساس الذي تُبنى عليه الدلالات الأخرى السياقية والتركيبية.

عرفها الجرجاني فقال : "هي كون اللفظ بحيث متى ما أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه " (الجرجاني، 1983: 104) ، وقيل هي "الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع "(السكاكي، 1987: 358/1؛ التفتازاني، 1411هـ: 229/1) ، أو هي " عبارة عن المعنى الذي يستقل به اللفظ في المعاجم اللغوية أو أثناء التخاطب وهذا غير دلالته الصرفية، فلفظ (غفور) مثلاً يدلُّ على شخص متصف بالغفران، غير أن هذه الصيغة الصرفية تزيد معنى أزيد وهو الكثرة والمبالغة "(بني عامر، 2015: 1200؛ د.ت.: 115) وعرفها تمام حسان فقال : هي "المعنى المصدري الذي يستدعيه اللفظ "(حسان، 2000: 367) ، وعرفها دي

سوسير : " هي نتاج اجتماعي لملكة اللغة ومجموعة حالات عرفية ضرورية يكفيها المجتمع ليسمح لهذه الملكات الفردية بالعمل "(حسان، 1990: 33) .

سوف اعرض جدول يوضع الدلالات المعجمية لقصيدة انشودة المطر وبصورة مختصرة(الراغب الأصفهاني، 1992: 727/3؛ ابن منظور، 1994: 419/15–422؛ ابن فارس، 1979: 227/1):

جدول رقم (5) الدلالات المعجمية في قصيدة انشودة المطر

اللفظة	المجال الدلالي	(الدلالة المعجمية (المعنى الأصلي	الوظيفة في السياق الشعري
المطر	الطبيعة / الحياة	الماء النازل من السماء	رمز للخصب، الحياة، والأمل بعد الجفاف
الغيوم	الطبيعة / السماء	تجمع بخار الماء في السماء	(توحي بالترقب والتهيؤ لنزول المطر (الأمل المؤجل
البحر	الطبيعة / الاتساع	المسطح المائي الواسع	يدل على العمق، الغموض، وأحيانًا الحزن الممتد
الظلام	الطبيعة / الإحساس	غياب الضوء	رمز للمعاناة، القهر، والواقع المظلم
الضوء	الطبيعة / الإشراق	النور والإضاءة	يدل على الأمل والانفراج والتغيير
الريح	الطبيعة / الحركة	الهواء المتحرك	ترمز إلى الاضطراب والتحولات النفسية والاجتماعية
الجوع	الحالة الإنسانية	الحاجة الشديدة للطعام	يرمز إلى الفقر والمعاناة الاجتماعية
الأطفال	الإنسان / البراءة	صغار السن من البشر	دلالة على المستقبل والأمل المهدد
الدموع	الإحساس / العاطفة	قطرات ناتجة عن الحزن أو الفرح	تعبير عن الألم الداخلي والمعاناة
القبور	الموت / النهاية	أماكن دفن الموتى	ترمز إلى الفناء واليأس أو موت الأمل
النخيل	الطبيعة / البيئة	شجر معروف في العراق	يرمز إلى الهوية العراقية والثبات
الليل	الزمن / الإحساس	فترة غياب الشمس	يدل على الحزن والقلق والانتظار الطويل

يتبيّن أن الحقول المعجمية في القصيدة تتوزع بين ألفاظ الطبيعة (المطر، الغيوم، الريح، البحر) وألفاظ المعاناة الإنسانية (الجوع، الدموع، الموت)، وهذا التداخل لم يأتِ اعتباطًا، بل أسهم في بناء رؤية شعرية قائمة على ثنائية الموت/الحياة؛ إذ تحوّل المطر من دلالته المعجمية بوصفه ماءً نازلًا من السماء إلى رمز للبعث والتجدد، في مقابل ألفاظ الجوع والظلام التي جسّدت واقعًا مأساويًا(ابن منظور، 1994: 234/5) ، وأنّ الشاعر اعتمد على ألفاظ ذات جذور معجمية مألوفة في البيئة العربية، لكنه حمّلها طاقات إيحائية جديدة، فصارت الكلمة تتجاوز معناها القاموسي إلى معنى رمزي يرتبط بالسياق النفسي والاجتماعي؛ وهذا ما ينسجم مع ما يذهب إليه الدرس الدلالي من أن اللفظ يكتسب دلالته الحقيقية من السياق لا من المعجم وحده(المسيري، 1993: 73)

وأن تكرار بعض الألفاظ، ولا سيما لفظة "المطر"، أدى إلى ترسيخ مركزية هذا الحقل المعجمي في النص، مما جعل القصيدة تدور حول محور دلالي واحد يتنامى تدريجيًا من الإحساس بالحزن إلى الأمل بالخلاص، وهو ما يعكس قدرة المعجم الشعري على تحقيق التماسك النصي(الجابري، 2001: 152/1)، فالدلالات المعجمية تكشف عن ارتباط وثيق بالبيئة العراقية، من خلال ألفاظ مثل النخيل والمطر، حيث تحولت هذه المفردات إلى علامات دالة على الهوية والانتماء، مما يمنح النص بعدًا واقعيًا يتداخل مع البعد الرمزي(القرضاوي، 1998: 97/1) ، وأخيرًا، يمكن القول إن المعجم في القصيدة لم يكن مجرد وسيلة تعبير، بل كان أداة فاعلة في تشكيل الرؤية الشعرية، إذ أسهم في نقل التجربة من مستوى الوصف إلى مستوى الإيحاء، وبذلك حقق النص كثافة دلالية عالية جعلته من أبرز نماذج الشعر العربي الحديث(النحلاوي، 2000: 21/1).

خاتمة البحث(النتائج)

- يتضح أن الدلالات الصوتية أسهمت في تشكيل البعد الإيقاعي للنص، إذ اعتمد الشاعر على تكرار الأصوات الممدودة والرخوة بما ينسجم مع حالة الحزن والانتظار، ولا سيما في لفظة "المطر" التي تكررت بنغمة موسيقية موحية. وقد أدى هذا التكرار إلى خلق انسجام صوتي يعكس الانفعال النفسي ويعزز من الإيحاء الدلالي للنص.

- تكشف الدلالات الصرفية عن تنوع في الصيغ بين الأفعال والأسماء، حيث هيمنت الأفعال المضارعة، مما يدل على الاستمرارية والحركة وتجدد الحدث. كما أن توظيف المشتقات (اسم الفاعل والمصدر) أسهم في تكثيف المعنى، وجعل التجربة الشعرية متحركة غير جامدة، وهو ما يعكس حيوية المشهد الشعري.

- أمّا على المستوى التركيبي، فقد اعتمد الشاعر على الجمل الفعلية بشكل واضح، مما منح النص طابعًا ديناميكيًا قائمًا على الحركة والتجدد. في حين أسهم توظيف الجمل الاسمية في تثبيت بعض الصور والمعاني، وبذلك تحقق توازن تركيبي بين الثبات والتحول داخل بنية النص.

- تُظهر الدلالات المعجمية توظيفًا مكثفًا لألفاظ الطبيعة (المطر، الريح، البحر) في مقابل ألفاظ المعاناة الإنسانية (الجوع، الدموع)، مما أدى إلى بناء حقلين دلاليين متقابلين. وقد أسهم هذا التقابل في إبراز الصراع بين الأمل واليأس، وهو المحور الرئيس الذي تدور حوله القصيدة.

- يتبين أن التكامل بين المستويات الأربعة (الصوتي، الصرفي، التركيبي، المعجمي) أدى إلى تحقيق تماسك نصي واضح، إذ لم تعمل هذه المستويات بشكل منفصل، بل تفاعلت فيما بينها لتشكّل بنية دلالية موحّدة. وهذا التكامل منح النص عمقًا دلاليًا وأثرًا جماليًا متميزًا.

- تؤكد الدراسة أن الشاعر نجح في تحويل اللغة من وسيلة نقل إلى أداة إيحاء، حيث تجاوزت الألفاظ معانيها المعجمية إلى دلالات رمزية مرتبطة بالسياق النفسي والاجتماعي. وبذلك أصبحت القصيدة نموذجًا للشعر الحديث الذي يوظف اللغة توظيفًا فنّيًا يعبّر عن تجربة إنسانية عميقة.

المصادر والمراجع:

1- الحديثي، خديجة. (1985). أبنية الصرف في كتاب سيبويه: معجم ودراسة (ط1). جامعة بغداد.

2- عباس، إحسان. (1978). الاتجاهات الحديثة في الشعر العربي (ط1). دار الثقافة.

3- لؤلؤة، عبد الواحد. (1980). الأرض اليباب والسياب (ط1). دار الشؤون الثقافية.

4- السد، نور الدين. (2005). الأسلوبية وتحليل الخطاب (ط1). دار هومة.

5- المالكي. (2016). أصوات الشدة والرخاوة وأثرها في قصائد أنشودة المطر. مجلة دراسات البصرة، 11(2).

6- النحلاوي، عبد الرحمن. (2000). أصول التربية الإسلامية (ط5). دار الفكر.

7- حسان، تمام. (2000). الأصول. عالم الكتب.

8- عباس، إحسان. (1971). بدر شاكر السياب: حياته وشعره (ط2). دار الثقافة.

9- فضل، صلاح. (1992). بلاغة الخطاب وعلم النص (ط1). دار الشروق.

10- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر.

11- مفتاح، محمد. (1985). تحليل الخطاب الشعري (ط1). المركز الثقافي العربي.

12- القرضاوي، يوسف. (1998). التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة (ط2). مكتبة وهبة.

13- الجرجاني، علي بن محمد. (1983). التعريفات. دار الكتب العلمية.

14- الأزهري. (1964). تهذيب اللغة (ط1). الدار المصرية للتأليف والترجمة.

15- الجابري، محمد عابد. (2001). الثقافة العربية في عصر العولمة (ط2). مركز دراسات الوحدة العربية.

16- الطبري، محمد بن جرير. (1994). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. مؤسسة الرسالة.

17- عجيل، موسى جاسم. (2019). الجهود اللغوية في مجلات جامعة ذي قار لغاية عام 2018: دراسة وصفية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ذي قار.

18- ابن جني، عثمان بن جني (أبو الفتح). (د.ت.). الخصائص. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

19- بني عامر، إيمان محمد أمين حسن. (2015). الدلالات اللغوية في الآيات الواردة في أسماء الله الحسنى. دراسات: علوم الشريعة والقانون.

20- أحمد. (2019). دلالات قوة وضعف الأصوات اللغوية في قصيدة أنشودة المطر. مجلة العلوم الإنسانية، (8).

21- النعيمي، زينب مديح جبارة. (2009). الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين. مجلة واسط للعلوم الإنسانية.

22- مجاهد، عبد الكريم. (1985). الدلالة النحوية عند العرب. دار الضياء للنشر.

23- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (2001). دلائل الإعجاز في علم المعاني (تحقيق عبد الحميد هنداوي). دار الكتب العلمية.

24- السياب، بدر شاكر. (1971). ديوان أنشودة المطر (ط1). دار العودة.

25- السياب، بدر شاكر. (1983). ديوان بدر شاكر السياب (ط2). دار العودة.

26- ابن سينا، الحسين بن عبد الله (أبو علي). (د.ت.). رسالة أسباب حدوث الحروف (تحقيق محمد حسان الطيان، ويحيى مير علم). مجمع اللغة العربية.

27- ابن جني، عثمان بن جني (أبو الفتح). (2000). سر صناعة الإعراب (تحقيق حمد رشدي شحاته عامر، ومحمد فارس). دار الكتب العلمية.

28- الحملاوي، أحمد بن محمد. (2001). شذا العرف في فن الصرف. دار الكيان للطباعة والنشر.

29- الجوهري. (1987). الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (ط4). دار العلم للملايين.

30- الدسوقي، عمر. (1967). في الأدب الحديث (ط3). دار الفكر العربي.

31- الفيروزآبادي. (2005). القاموس المحيط (ط8). مؤسسة الرسالة.

32- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994). لسان العرب (ط3). دار صادر.

33- التفتازاني، مسعود بن عمر (سعد الدين). (1411هـ). مختصر المعاني. دار الفكر.

34- ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون). دار الفكر.

35- المسيري، عبد الوهاب. (1993). معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام (ط1). دار الشروق.

36- السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1987). مفتاح العلوم (تحقيق نعيم زرزور). دار الكتب العلمية.

37- الراغب الأصفهاني. (1992). المفردات في غريب القرآن (ط1). دار القلم.

38- حسان، تمام. (1990). مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية.

39- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات (تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان). دار ابن عفان.

40- عمر، أحمد مختار. (1998). الميزان الصرفي العربي: أصوله وتطبيقاته (ط1). عالم الكتب.

41- الطباطبائي، محمد حسين. (1997). الميزان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ت	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	الدلالات الصوتية في قصيدة انشودة المطر	5
	الصيغ الصرفية للافعال	7
	الأسماء صيغتها ودلالتها الصرفية الواردة في قصيدة انشودة المطر من حيث التعريف والتنكير	8 -9
	الدلالات التركيبية في قصيدة انشودة المطر	12-11
	الدلالات المعجمية قصيدة انشودة المطر	14 - 13

المسؤولية الجزائية عن الجرائم السيبرانية

د.راسم مسير جاسم

كلية المنصور الجامعه – العراق

rasem.mseer@muc.edu.iq

009647810052055

الملخص

يشهد العالم المعاصر تطوراً تقنياً متسارعاً جعل من الفضاء السيبراني جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد والمؤسسات والدول، وأوجد في الوقت نفسه أنماطاً جديدة من السلوك الإجرامي تتجاوز الحدود الجغرافية وتستغل الطبيعة اللّامادية للبيئة الرقمية. وقد أدّى ذلك إلى بروز تحديات عميقة أمام التشريعات الجزائية التقليدية، التي وُضعت أساساً لحماية المصالح المادية والملموسة، ولم تُصمَّم للتعامل مع الاعتداءات التي تقع بواسطة الأنظمة المعلوماتية أو تستهدف البيانات الرقمية.

ينطلق هذا البحث من الحاجة الملحّة إلى دراسة المسؤولية الجزائية عن الجرائم السيبرانية في ضوء التطور التقني والفراغات التشريعية القائمة، ولا سيما في النظام القانوني العراقي. ويستعرض البحث مدى قدرة النصوص العقابية العامة على استيعاب هذه الأفعال، ويوضح مكامن القصور التي تحول دون مساءلة الجناة مساءلة فعّالة، سواء بسبب الطبيعة التقنية للجريمة، أو صعوبة تحديد مكان وقوعها والفاعل الحقيقي وراءها.

يخلص البحث إلى أن التشريعات التقليدية بما فيها التشريع العراقي غير كافية لمواجهة خطورة الجرائم السيبرانية وتطورها المستمر، وأن الحاجة باتت ملحّة لإصدار تشريع متخصص يتضمن تعريفات دقيقة، وصوراً واضحة للتجريم، وعقوبات ملائمة، وإجراءات خاصة بالإثبات والتحقيق الرقمي، مع تعزيز دور التعاون الدولي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: الجرائم السيبرانية – الأمن السيبراني– الأدلة الرقمية– الاختراق الإلكتروني– البيانات الشخصية.

Criminal Liability for Cybercrimes

Rasim Masir Jasim

Al-Mansour University College

Abstract:

The contemporary world is witnessing rapid technological advancement that has made cyberspace an integral part of the lives of individuals, institutions, and states. At the same time, this development has produced new forms of criminal behavior that transcend geographical boundaries and exploit the immaterial nature of the digital environment. This situation has created profound challenges for traditional criminal legislation, which was originally designed to protect tangible and material interests and was not crafted to address offenses committed through information systems or targeting digital data.

This research stems from the urgent need to examine criminal liability for cybercrimes in light of technological progress and existing legislative gaps, particularly within the Iraqi legal system. The study explores the extent to which general criminal provisions can encompass these acts and highlights the shortcomings that hinder effective prosecution of offenders, whether due to the technical nature of the crime or the difficulty of identifying the location of the offense and the true perpetrator behind it.

The research concludes that traditional legislation—including Iraqi law—is insufficient to confront the growing seriousness and continuous evolution of cybercrimes. It emphasizes the need for a specialized legal framework that provides precise definitions, clear forms of criminalization, appropriate penalties, and specific procedures for digital evidence and cyber investigations, in addition to strengthening international cooperation in combating cross-border cybercrimes.

Keywords:

Cybercrimes, Cybersecurity, Digital Evidence, Electronic Hacking, Personal Data.

المقدمة

يتميز زمننا الرقمي الراهن بالانتشار الكثيف لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصالات فنحن نشهد عالما تتم صياغته من جديد، حيث يتشكل عالم رقمي سيبراني تديره الشبكات الرقمية، وتلعب فيه شبكة الانترنت الدور الأساسي في إدارة الشؤون الحياتية اليومية.

وفي ظل تغلغل تكنولوجيات الاتصال الالكتروني في معظم القطاعات الحياتية الحيوية ارتفع عدد مستخدمي شبكات الانترنت على مستوى العالم وتبعاً لذلك ازدادت الهجمات والجرائم الرقمية، وأصبحت التهديدات السيبرانية أكثر خطورة، وهي ترتكب بوتيرة متسارعة.

نتيجة لهذا التطور اتجهت العديد من الدول نحو وضع استراتيجيات وطنية شاملة لضمان أمان المعلومات في الفضاء السيبراني، إذ أصبح أمان المعلومات مكوناً أساسياً يتجذر في مفهوم الأمن الوطني ويشمل المؤسسات والأفراد، وقد أدركت الدول أن التغيرات السريعة في التكنولوجيا تشكل تحديات جديدة لأمان الوطن والمواطن، مما دفعها إلى العمل على ضمان أمان المعلومات كجزء أساسي من الأمان السيبراني، فيعتمد الأمان السيبراني على مجموعة من الوسائل القانونية والتقنية لمقاومة الاستخدام غير القانوني للإنترنت وحماية نظم المعلومات ووسائل الاتصالات بهدف حماية الوطن والمواطن والمؤسسات من مخاطر الفضاء السيبراني.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أن الجرائم السيبرانية أصبحت تمثّل أحد أخطر التحديات التي تواجه المنظومات القانونية في العالم المعاصر، بعد أن تحولت الفضاءات الرقمية إلى بيئات عمل وتواصل وتبادل معلومات لا تقل خطورة وتأثيراً عن الواقع المادي. فمع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، أصبحت الأنظمة المعلوماتية والبيانات الشخصية والأصول الرقمية عرضةً لاعتداءات تتسم بالسرعة، وسهولة الإخفاء، وعبر — غالباً — حدود الدول.

وتبرز أهمية هذا البحث في عدة جوانب أساسية، منها:

1- قصور التشريعات التقليدية، وخاصة التشريع العراقي، عن استيعاب الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الجرائم، مما يجعل من الضروري دراسة المسؤولية الجزائية للجناة وفق رؤية حديثة تتناسب مع التطور التقني.

2- تعدد صور الجرائم السيبرانية وتشابك آثارها، إذ لم تعد تقتصر على الاعتداء على البيانات والمعلومات، بل أصبحت تمس الأمن العام والاقتصاد الوطني والخصوصية الرقمية، وأحياناً تهدد الأمن السيبراني للدولة.

3- الحاجة إلى إطار جزائي فعّال قادر على ردع الجناة ومساءلتهم بما ينسجم مع خطورة الأفعال المرتكبة رقمياً، وذلك في ظل التطور الهائل لأساليب الهجوم السيبراني، ومنها: الاختراق، والتجسس الرقمي، والاحتيال الإلكتروني، والبرمجيات الخبيثة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في **قصور المنظومة القانونية التقليدية عن استيعاب الطبيعة المستجدة والمعقدة للجرائم السيبرانية**، وما يرافقها من تحديات تتعلق بطبيعة الفعل الإجرامي، ووسائل ارتكابه، وكيفية اكتشافه وإثباته، وتحديد المسؤولية عنه، خصوصاً في ظل الطابع اللّامادي والعابر للحدود لهذه الأفعال.

وتتفرع هذه الإشكالية العامة إلى تساؤلات رئيسة، أهمها:

1. ما مدى قدرة التشريعات الجزائية القائمة – وبالأخص التشريع العراقي – على مواكبة الجرائم السيبرانية، وتجريم صورها المستحدثة؟
2. كيف يمكن تحديد المسؤولية الجزائية عن الأفعال السيبرانية في ظل غياب نصوص قانونية صريحة تغطي كافة صورها؟
3. هل تكفي القواعد العامة في قانون العقوبات لإسناد المسؤولية إلى الجناة في البيئة الرقمية، أم أن هذه الجرائم تحتاج إلى تنظيم خاص؟

منهج البحث:

للإلمام بموضوع البحث اتبعنا أكثر من منهج بحثي، إذ اتبعنا المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل نصوص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل لبيان مدى كفايتها لتجريم الاعتداءات السيبرانية، مع بيان بعض الأحكام الواردة في مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي، كما اعتمدنا المنهج المقارن لمقارنة ما توصلنا له من أحكام مع بعض الأحكام الواردة في التشريعات المقارنة كلما دعت الحاجة لذلك.

خطة البحث:

اعتمدنا في هذا البحث التقسيم الثنائي إذ قسمناه على مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الجرائم السيبرانية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للأمن السيبراني العراقي. المبحث الأول

ماهية الجرائم السيبرانية

من سمات زمننا الراهن التطور الهائل في أسلوب ارتكاب الجرائم، فلم تعد الافعال الجرمية تقتصر على استهداف الأموال والانفس فحسب، بل تعرضت حتى للمعلومات في الانظمة المعلوماتية السيبرانية، فقد اتيح للمجرم العصري ان يرتكب أشنع واخطر الجرائم في راحة تامة وحتى دون ان يتكلف عناء الانتقال من مكانه، ومن أجل فهم هذا النوع الجديد من الاجرام سنبحث في التعاريف التي اعطيت له، مع استعراض المراحل الزمنية التي مر بها.[1](**العمارات: جرائم العصر من الرقمية الى السيبرانية : 2023، ص16**) ولبيان ذلك سنقسم هذا المبحث على مطلبين، سنتطرق في المطلب الأول لدراسة تعريف الجرائم السيبرانية، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه لدراسة التطور الزمني للإجرام السيبراني.

المطلب الأول

تعريف الجرائم السيبرانية

إن الجرائم السيبرانية التي تتعرض للمعاملات الالكترونية هي أحدى نتائج التطور التكنولوجي الرقمي المتسارع[2](**جعفر: جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الاشخاص والحكومة:2013: ص20**) وقد اتخذت كظاهرة اجرامية مجالا واسعا من الدراسات التي حاولت تبيان طبيعتها، حيث سعت العديد من الدراسات الحقوقية الى اعطاء تعريف للجرائم المرتكبة بواسطة شبكة الانترنت

العالمية[1] (**البداينة: الجرائم الإلكترونية المفهوم والاسباب ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية: 2022: ص 5**)

، ففي بادئ الأمر تم اعتبارها كأفعال تدخل في خانة إساءة استعمال الكمبيوتر، ومن ثم تطور الأمر وتم تصنيفها كجرائم احتيال بواسطة الكمبيوتر ومن ثم ظهر مصطلح الجرائم المعلوماتية، ومن بعدها استعمل مصطلح جرائم التقنيات العالية، او جرائم الانترنت، وأخيرا الجرائم السيبرانية.[2](**بونعاره: الجريمة الالكترونية مجلة المعيار: مجلد 2 عدد 39: جوان: 2015 : ص3: وايضا عبد العال الدربي: الجريمة الالكترونية: 2012: ص 32**)

انطلاقا مما سبق ذكره، يتضح أن المقصود من مصطلح الاجرام السيبراني، هو السلوكيات الجرمية التي تتم داخل العالم الافتراضي، والتي تخضع للقانون الجنائي[3](**القهوجي: الحماية الجائية لبرامج الحاسب الآلي : 1999، ص4**) وهو السبب الرئيسي والدافع لاستخدام مصطلح الجريمة السيبرانية في هذا البحث، حيث سنتناول تعريف الجريمة السيبرانية في فرعين سنتناول في الفرع الأول تعريف الجريمة السيبرانية وفق محل الجريمة ومعيار المعرفة أما في الفرع الثاني سنتناول تعريف الجريمة السيبرانية وفق موضوعها ومعاييرها المتنوعة.

الفرع الأول

تعريف الجريمة السيبرانية وفق محل الجريمة ومعيار المعرفة

ان حداثة الاجرام السيبراني زمنيا، واختلاف الانظمة القانونية للدول، جعل من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف موحد للإجرام السيبراني[4] (**الملط: الجرائم المعلوماتية : 2006: ص 83**). لذلك نرى ان فقهاء العلم القانوني الجنائي قد افترقوا إلى اكثر من اتجاه في تعريف الجريمة السيبرانية، لكل مضمار او اتجاه الاسس التي يعتمدها ويبني عليها موقفه في اعطاء تعريف للجرائم السيبرانية، لقد جذب تعريف الجريمة السيبرانية اهتمام فقهاء القانون والباحثين المختصين في المجالات المعلوماتية، فحاول كل منهم وفق منظوره واختصاصه اعطاء تعريف مناسب لها، ويلاحظ عدم اتفاقهم على تعريف موحد يتناول هذا النوع من الجرائم المرتكبة في الفضاء السيبراني المعلوماتي عبر شبكة الانترنت، حيث سنتناول في هذ الفرع تعريف مبني على محل الجريمة أما التعريف الثاني سيكون مبني على المبني على معيار المعرفة والتحكم في التكنولوجيا وفق الآتي :

أولا: التعريف المبني على معيار "محل" الجريمة:

يرتكز أصحاب هذا التعريف على الوسيلة التي ارتكبت بواسطتها الجريمة، فمنهم من عرفها باعتبارها جرائم مرتبطة بالكمبيوتر او انها جرائم يستعمل فيها الكمبيوتر.[5](**لعتبي: الأمن المعلوماتي ومدى توافقه مع المعايير المحلية والدولية : 2010: ص21**)

فطالما أن الوسيلة التي يرتكب بواسطتها الجرم هي الكمبيوتر، او اية وسيلة اخرى من وسائل التقنيات المعلوماتية المتطورة الحديثة، فيعتبر عندئذ الجرم من ضمن الجرائم السيبرانية التي ترتكب عبر شبكة الانترنت[1](**الجنبيهي: جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها :201: ص13**). وينحو انصار هذا الاتجاه الى التضييق من نطاق هذه الجرائم السيبرانية، حيث اعتبروا انها تنال من المكونات غير المادية للحواسيب، كالبرامج والبيانات التي يتم تخزينها ضمن ذاكرتها[2] (**الدربي: الجرائم الإلكترونية: دراسة قانونية قضائية مقارنة مع أحدث التشريعات العربية في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية والأنترنت : 2012: ص42**) ووفقاً لذلك عرف مكتب التقييم التقني في الولايات المتحدة الامريكية الجريمة السيبرانية بانها "الجريمة" التي يكون فيها للبيانات الحاسوبية والبرامج المعلوماتية دوراً رئيسياً (**السعدي الحماية الجنائية لبرامج الحاسوب: 12004: ص62**)[3].

وقد تم تعريفها من قبل البعض الآخر وفق صياغة مغايرة بانها: الجرائم الناجمة عن استعمال التكنولوجيات والتقنيات المتطورة المتمثلة في الحاسوب والانترنت[4] (**قشقوش: جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن: 2017: ص19**) في اعمال إجرامية ترمي إلى تحقيق منافع كبيرة جراء نشاطات غير شرعية، حيث يعاد ضخها في النظام المالي الدولي عبر الانترنت بإستعمال العملة الالكترونية او البطاقات الممغنطة التي يمكن بواسطتها الشراء الالكتروني، او لتداول الاسهم وممارسة الانشطة التجارية .[5](**عبد الله: جرائم المعلوماتية والانترنت: 2007 : ص15**)

وقد انتقد الاستاذ فاندرسون" هذا التعريف حيث رأى انه لا يكفي أن يستخدم الكمبيوتر في الجريمة لكي نصنفها على انها من الجرائم الرقمية السيبرانية، واضاف بانه لا يمكننا وضع تعريف للجرائم السيبرانية دون العودة إلى العوامل الاساسية المكونة لها، حيث لا يمكن الاقتصار فحسب على الوسائل المستخدمة لتحقيقها لاعتبارها كجريمة معلوماتية او سيبرانية.

ثانيا : التعريف المبني على معيار المعرفة والتحكم في التكنولوجيا

ان أنصار هذا الراي يعتمدون على المعيار الشخصي لتعريف الجريمة السيبرانية، إذ يقتضي أن يكون فاعل هذه الجرائم ملما وعالما بالتقنيات المعلوماتية، ومن نمط هذه التعريفات نرى التعريف الوارد عن الاستاذ ديفيد تومبسون للجريمة السيبرانية حيث رأى أنها الجريمة التي يتوافر لفاعلها المعرفة الوافية بتقنيات الحاسوب[6] (**رستم: الجرائم المعلوماتية أصول التحقيق الجنائي الفني:2004: ص407**)كما انبرى الفقيه "ستين سكيلبيرج" لتقديم التعريف بالجريمة السيبرانية باعتبارها مجمل الافعال غير الشرعية التي تتطلب ان تكون المعرفة بالتقنيات المعلوماتية ضرورية لارتكابها والتحقيق فيها وملاحقتها امام القضاء، ولقد اعتمدت وزارة العدل الأمريكية لهذا

التعريف في تقريرها لعام 1989 المتعلق بالجرائم الرقمية السيبرانية .[1] **(معتوق:الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن: 2012: ص 7)**

ووفق رؤية أصحاب هذا التعريف، لا بد من توافر السمات الشخصية لدى مرتكبي هذا النوع من الاجرام المعلوماتي، والمنحصرة في الإلمام الوافي بالمعارف التقنية، كما تبين مما تقدم أن الفقه القانوني قد اتجه إلى تعريف الجريمة السيبرانية وفق معيارين رئيسيين، أولهما معيار محل الجريمة الذي يركز على الوسيلة المستخدمة في ارتكاب الفعل الإجرامي، حيث يعد الحاسوب أو التقنيات المعلوماتية الأداة الأساسية لوقوع الجريمة، أما المعيار الثاني فهو معيار المعرفة والتحكم في التكنولوجيا، الذي ينظر إلى الخصائص التقنية لمرتكب الجريمة، ومع ذلك فإن كلا المعيارين لم يسلما من النقد، لكون كل منهما يركز على جانب معين دون الإحاطة الشاملة بطبيعة الجرائم السيبرانية وتطورها المستمر.

الفرع الثاني

تعريف الجريمة السيبرانية وفق موضوعها ومعاييرها المتنوعة

بعد استعراض الاتجاهات الفقهية آنفة الذكر التي تناولت تعريف الجريمة السيبرانية، قام عدد الفقهاء إلى صياغة تعريفات أخرى تأخذ بنظر الاعتبار موضوع الاعتداء المعلوماتي، في حين ذهب آخرون إلى اعتماد مقاربة مركبة تجمع بين عدة معايير لتحديد نطاق هذه الجرائم، وعليه، يمكن بيان هذه الاتجاهات من خلال عرض التعريف المبني على موضوع الجريمة، ثم التعريف القائم على الجمع بين المعايير المتنوعة وسنذكرها كما يلي :

أولاً: التعريف المبني حول "موضوع" الجريمة

يتجه أنصار هذا الاتجاه الى ان الجرائم السيبرانية ليست تلك الجرائم التي يكون الكمبيوتر محل او اداة لارتكابها، بل هي الجرائم التي تقع على الكمبيوتر او على نظامه المعلوماتي، ومن قبيل ذلك نجد التعريف الذي طرحه الفقيه روزن بالت" وعدد آخر من الاختصاصيين الآخرين، حيث رأوا أن الجرائم السيبرانية هي الجرائم التي تستلزم المباشرة نشاطات غير مشروعة موجهة لإحداث تغييرات أو حذوفات أو لنسخ أو للوصول إلى النظام المعلوماتي الرقمي المخزن داخل الحواسيب[2] **(الشوابكة: جرائم الحاسوب والانترنت، : 2004: ص19)** أو تلك النشاطات التي يتم تحويلها بواستطها، وعلى ذات المنوال عرفها آخرون بأنها نوع من انواع الغش المعلوماتي الذي يتمثل في سلوكيات غير مشروعة تستهدف المعلومات ونقلها.[3]**(رستم : ص 407)**

ثانياً: التعريف المبني على الجمع بين معايير متنوعة

نظراً للانتقادات التي تم توجيهها للتعريفات السابقة، انبرى عدد من الشراح والفقهاء الى تقديم تعريف شامل للجرائم المرتكبة عبر الانترنت، فقد اعتبر أصحاب هذا الراي ان الجرائم السيبرانية المرتكبة عبر الانترنت هي الجرائم التي يستعمل فيها الكمبيوتر كأداة

لارتكابها، أو هي الجرائم التي يكون الكمبيوتر نفسه احد ضحاياها .[1](**حمديني: أسلوب التحقيق في الجرائم الالكترونية كآلية لمكافحتها: مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية : 2017 : ص2)**

وعلى الرغم من النقد الذي وجه لهذا الراي الذي يجمع بين عدد من المعايير من اجل تعريف الجريمة السيبرانية، لكنه واقعا يعتبر اكثر التعريفات رجاحة من الجانب العملي، نظرا لتنوع صور الجرائم الالكترونية وتطورها المرتبط بالتطور اللاحق بتقنيات المعلومات (**المرجع نفسه: ص 6)**.[2]

استنادا الى ما تم عرضه فيما سبق، يتبين لنا أن الجرائم السيبرانية هي الجرائم التي تحدث بواسطة الكمبيوتر أو إحدى وسائل التقنيات المعلوماتية الرقمية المتصلة بشبكة اتصال فيما بينها.

يتضح مما سبق أن الفقه القانوني لم يستقر على معيار واحد لتعريف الجريمة السيبرانية، فذهب اتجاه إلى تعريفها بالاعتماد على موضوع الجريمة من خلال التركيز على الاعتداء الذي يقع على الأنظمة المعلوماتية والبيانات الرقمية، في حين اتجه رأي آخر إلى الجمع بين عدة معايير تأخذ بنظر الاعتبار دور الحاسوب سواء بوصفه أداة لارتكاب الجريمة أو محلاً للاعتداء عليها. ويبدو أن الاتجاه الأخير هو الأقرب من الناحية العملية، لقدرته على استيعاب التنوع والتطور المستمر في صور الجرائم السيبرانية المرتبطة بتطور تقنيات المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني

التطور الزمني للإجرام السيبراني

مرت الجرائم السيبرانية بعدد من المراحل وصولا الى بلوغها لمرحلة التطور الراهن حاليا، ويلاحظ ازدياد معدلاتها التصاعدية منذ بداية فترة التسعينيات، ويترابط ذلك مع التطور الهائل الذي عرفته التقنيات المستعملة في الجرائم المتعلقة بالإنترنت[3] (**حوتيه: بناء إستراتيجية لألمن المعلوماتي كمدخل لمواجهة تهديدات ومخاطر الاجرام السيبراني في الجزائر: مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق الموسوم بعنوان : الاجرام السيبراني المفاهيم والتحديات :2017 ص 7)** ولهذا سنتناول التطور الزمني للجريمة السيبرانية في فرعين حيث سنتناول في الفرع الأول المرحلة التأسيسية للجريمة المعلوماتية أما في الفرع الثاني سنتناول في الفرع الأول المرحلة التأسيسية للجريمة المعلوماتية، اما في الفرع الثاني سنتناول التحول من النظام الرقمي الى النظام السيبراني.

الفرع الأول

المرحلة التأسيسية للجريمة المعلوماتية.

ابتدأت المرحلة الأولى ببداية شيوع استعمال الكمبيوتر المرتبط بشبكة الانترنت العالمية، وامتدت هذه المرحلة منذ ستينيات القرن المنصرم إلى السبعينيات منه، ويلاحظ خلال هذه الفترة غياب الانتشار الموسع لاستخدام الكمبيوترات والتواصل عبر شبكة الانترنت وقلة عدد المستخدمين، وما تم رصده لا يتجاوز الثلاث جرائم في العام الواحد، واستهدفت هذه الجرائم البيانات المخزنة والتجسس

المعلوماتي، وقد بقيت هذه الجرائم منحصرة في إطار السلوكيات اللاأخلاقية دون ان يشملها النطاق القانوني.[1] **(نسيمة : الجريمة الالكترونية مشكلة عالمية: 2015: ص129)**

كما شهدنا في مرحلة الثمانينات إرتفاعا نسبيا ملحوظا في معدلات الجريمة السيبرانية، حيث يلاحظ بروز نوع مستجد من النشاط الاجرامي المرتبط بعمليات إقتحام انظمة الكمبيوتر عن بعد، والقيام بنشر الفيروسات عبر الانظمة المعلوماتية المتنوعة، مما ادى الى تدمير ملفات وبرامج مخزنة في ذاكرة الحواسيب المستهدفة، وقد برز وشاع في هذه الفترة "مصطلح الهاكرز"، حيث أطلق هذا المصطلح على المتسللين الذين يقتحمون الانظمة المعلوماتية، وقد ظهرت قضية دودة موريس" الشهيرة وسجلت باعتبارها من اكثر القضايا المسجلة في فترة الثمانينات اهمية، حيث استطاع الهاكر موريس تابان من القيام بنشر "فيروس إلكتروني" مستجد عرف انذاك "بدودة موريس" في أجهزة الحاسوب من خلال شبكة الانترنت، وقد دمر هذا الفيروس حوالي ستة الاف كمبيوتر.[2]**(موريس روبيرت تابان: هو أول شخص حوكم بموجب قانون الاحتيال الالكتروني الامريكي: بسبب تصميمه لفيروس سمي فيما بعد بفيروس دودة موريس يعرف من خلاله عدد المتصلين بشبكة الانترنت: ثم أضاف موريس تعليمات للفيروس ليقوم بنسخ نفسه عدة مرات ويملا كل مساحات التخزين الفارغة: وقد تسبب هذا الفيروس في خسائر كبيرة جداً)**

كما شهد الاجرام السيبراني تطوراً كبيراً في مرحلة التسعينيات من القرن المنصرم، مما ادى الى تغير ملموس في نطاق ومفهوم الجريمة السيبرانية، فقد تعرضت للهجمات بشكل نشط الكثير من مواقع الانترنت التسويقية، وظهرت حالات مستدة من الجرائم، ففي العام 1995 استطاع الهاكرز اختراق موقع البيت الأبيض الأمريكي، لتلحقها العديد من حوادث الاختراقات ونشر الفيروسات المدمرة كحالة شركة "أوميغا فيروس"، ومن أبرز الجرائم السيبرانية خطورة آنذاك قيام فتى بريطاني بالولوج الى شبكات الحواسيب العسكرية الأمريكية، حيث استطاع اختراق اكثر الاتصالات دقة وسرية، مما حدا بالمسؤولين الأمريكيين الى وصفه بأنه اخطر أنواع الاختراقات لأمن شبكات الكمبيوتر ، حيث ترك هذا الاختراق اثرا ملحوظا على الجاهزية العسكرية .[3] **(شلوش: القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني:التهديد المتصاعد لأمن الدول: 2018: ص 190)**

نلاحظ مما سبق أن الجريمة السيبرانية مرت بثلاث مراحل، حيث كانت محدودة في الستينيات والسبعينيات، ثم شهدت في الثمانينيات تزايداً مع ظهور الاختراقات والفيروسات، وفي التسعينيات اتسع نطاقها لتستهدف مواقع ومؤسسات حساسة، مما أبرز خطورتها على أمن المعلومات.

الفرع الثاني

التحول من النظام الرقمي الى النظام السيبراني

حفلت هذه المرحلة بالتزايد المتسارع في معدلات الاجرام السيبراني، وقد ترافق ذلك مع الازدياد الكبير في عدد مستعملي الانترنت عبر العالم، وما نجم من الخسائر المالية الهائلة جراء ذلك، ويلاحظ في هذه الفترة ازدياد وتطور الجهود الدولية والمحلية لمكافحة هذا النوع من الاجرام، وتميزت هذه الحقبة بظهور أنواع مستجدة من مظاهر الجريمة السيبرانية التي تتعرض للمعاملات والبيانات الرقمية، والتي تتسم بالخطورة الفائقة على أمن الأفرد والجماعات، من جراء استهدافها لشتى المجالات سواء منها المجالات الحيوية للدولة أو

للأفراد، فأصبحت الجريمة السيبرانية سلوكا يوميا معاشا في ظل التهديدات التي يشكلها الاجرام المعلوماتي على المصالح الخاصة والعامة، ونظرا لاعتماد الناس المتزايد يوما بعد يوم على تقنيات المعلومات [1] (**محمود، الهجمات عبر الانترنت ساحة الصراع الالكتروني : 2013: ص 4**) وعلى سبيل المقارنة نذكر انه في عام 2002 بلغ عدد سكان العالم حوالي ستة مليارات نسمة، وعدد المستخدمين لشبكة الانترنت حوالي ستمائة وستون مليون شخص [2] (**حميد: الأمن السيبراني – القيود والتحديات في ضوء القانون الدولي: 2021: ص 213**) وفي هذه المرحلة بزغت اتفاقية بودابست عام 2001 ، التي ركزت على مكافحة الجريمة المعلوماتية، وقد قدر عدد الجرائم السيبرانية في فرنسا لوحدها عام 2012 اكثر من سبعمائة وسبعون ألف جريمة سيبرانية.[3](**مجموعة العمل الحكومية المشتركة الفرنسية تحت عنوان حماية مستخدمي الأنترنت 2014 ص 22**

تاريخ الزيارة: http://www.justice.gouv.fr/include_htm/pub/rap_cybercriminalite.pdf **(2025/12/2**

أما عام 2014، فقد بلغ عدد من يستخدم تقنيات الأنترنت معدل 35% من سكان المعمورة، بينما يستخدم ما معدله 26% من سكان الأرض مواقع التواصل الاجتماعي بشكل دائم في حياتهم اليومية، أما عدد سكان الأرض الذين يستخدمون تقنية الهاتف النقال فقد بلغ بمعدل% 93 [4] (**يراجع تقرير 2014 The Global Digital Statistic: متوفر على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:**

http://etonpreneurs.com/uploads/Global%20Social,%20Digital%20&%20Mobile%20Statistics.%20Jan%202014.pdf **تاريخ الزيارة: 2025/12/2**) وبعد الهجمات الالكترونية الشهيرة على دولة إستونيا عام 2007، حيث انتبهت الكثير من الدول لهذا الخطر الذي يدمر البنيات التحتية للمعلومات وتقنية الاتصالات والشبكات، ويعطل كل المرافق الحيوية، فبدأت الدول التفكير بجدية في إعداد استراتيجيات الأمن السيبراني.[5] (**الموسوي: المشاركة المباشرة في الهجمات السيبرانية : 2019: ص13**)

وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت حماية أمن المعاملات والمعلومات والاتصالات والشبكات ومواجهة الجريمة الالكترونية ذات أولوية قصوى في سياسات العديد من الحكومات[1] (**الفتلاوي: الهجمات السيبرانية: 2018: ص22**)خاصة وأن حجم الجريمة الالكترونية الرقمية يزداد بازدياد عدد مستخدمي الانترنت حول العالم.

المبحث الثاني

الإطار القانوني للأمن السيبراني العراقي

مع تزايد الاعتماد على الفضاء السيبراني في مختلف المجالات، أصبح وضع إطار قانوني فعّال للأمن السيبراني ضرورة استراتيجية لحماية المصالح الوطنية وتعزيز الأمن الرقمي. فالتشريعات الوطنية تعد الركيزة الأساسية في مواجهة التهديدات الإلكترونية، حيث تسهم في تحديد القواعد القانونية المنظمة لاستخدام الفضاء السيبراني، وتضع آليات قانونية لمكافحة الجرائم السيبرانية، وتحمي حقوق الأفراد والمؤسسات في هذا المجال. ولذلك، فإن تطوير إطار قانوني شامل للأمن السيبراني في العراق يعد خطوة أساسية لضمان الاستخدام الآمن والموثوق للتكنولوجيا الرقمية. وعلى الرغم من وجود عدة قوانين تتناول بعض جوانب الأمن السيبراني في العراق، إلا أن التشريعات الوطنية لا تزال بحاجة إلى إطار قانوني موحد يعالج جميع التحديات المرتبطة بحماية الفضاء السيبراني، ويحدد بوضوح أسس المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية، وسبل التصدي لها وفق المعايير الدولية. كما تلعب المؤسسات الحكومية دورًا محوريا في تطبيق هذه التشريعات من خلال وضع السياسات، وتعزيز البنية التحتية الأمنية، ومواجهة المخاطر السيبرانية عبر آليات وقائية واستراتيجية فعالة.

لذلك، وبناءً عليه سنقسم هذا المبحث على مطلبين، سنتطرق في المطلب الأول لدراسة التشريعات الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه لدراسة مدى انسجام التشريعات العراقية مع المعايير الدولية للأمن السيبراني

المطلب الأول

التشريعات الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني

يتميز النظام القانوني العراقي بإطار تشريعي واسع يشمل مختلف المجالات القانونية، ومن بينها حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، وذلك لضمان تنظيم استخدامها والحفاظ عليها من أي انتهاك أو استغلال غير مشروع. وتعد هذه الحماية ضرورية في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم، حيث أصبحت البيانات الشخصية من الموارد الحساسة التي تتطلب تنظيمًا قانونيًا دقيقا للحفاظ على خصوصية الأفراد وضمان عدم التعدي عليها. وقد كفل المشرع العراقي هذا الحق من خلال عدة نصوص قانونية تسعى إلى وضع أسس قانونية لحماية البيانات الشخصية وتنظيم آلية الوصول إليها واستخدامها .[2] (**مصطفى: الحق في الخصوصية المعلوماتية بين تحديات التقنية وواقع الحماية القانونية : 2016: ص441**)

وبناء عليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنتناول في الفرع الأول القصور التشريعي في حماية البيانات الشخصية في العراق أما في الفرع الثاني سنتناول دور المؤسسات الحكومية في تعزيز الأمن السيبراني في العراق.

الفرع الأول

القصور التشريعي في حماية البيانات الشخصية في العراق

إن التشريعات العراقية الحالية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية لا تزال تعاني من بعض أوجه القصور التي تتطلب تطويرًا لضمان حماية أكثر شمولا لهذه البيانات.

فعلى سبيل المثال، ينظم قانون أصول المحاكمات الجزائية بعض الجوانب المتعلقة باستخدام البيانات الشخصية في الإجراءات القانونية، لكنه لا يوفر ضمانات كافية تحول دون إساءة استخدامها أو تعرضها للانتهاك. وهذا يستدعي تحديث هذه التشريعات بما يتماشى مع التطورات الرقمية المتسارعة بحيث تتضمن نصوصًا أكثر وضوحًا لحماية خصوصية الأفراد من أي استغلال غير مشروع.[1] **(فرح: النظام القانوني لمقدمي خدمات الإنترنت دراسة تحليلية مقارنة : 2007: ص334)**

وفي هذا السياق، يمثل مشروع قانون جرائم المعلوماتية محاولة لتنظيم استخدام التكنولوجيا والحد من الجرائم السيبرانية، إلا أنه أثار جدلا واسعا بسبب بعض مواده التي قد تؤثر في الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية وحرية التعبير. وقد أظهرت دراسات متخصصة أن بعض مواد المسودة، مثل المادة (19)، تتعارض مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان إذ إنها قد تقيد حرية التعبير وتحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات. وبسبب هذه المخاوف، أوصت العديد من الجهات الحقوقية برفض المسودة بصيغتها الحالية، معتبرة أنها لا توفر الضمانات اللازمة لحماية حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي .[2] **(المادة (19) من مسودة قانون الجرائم المعلوماتية العراقي)**

وقد تعرضت المسودة لانتقادات واسعة بسبب منحها السلطات صلاحيات واسعة قد تستخدم المراقبة الأفراد وفرض قيود مشددة على المحتوى الرقمي. فالمادة (3) من القانون تمنح صلاحيات لمنع أي استخدام للتكنولوجيا يمكن أن يؤثر على استقلالية الدولة وأمنها الاقتصادي والسياسي والعسكري، وهو نص عام قد يؤدي إلى تقييد حرية التعبير تحت مبررات فضفاضة. كما أن المادة (6) تحظر نشر معلومات قد تؤثر على الثقة بالنظام المالي والتجارة الإلكترونية، مما قد يحد من قدرة الأفراد والمؤسسات على انتقاد السياسات الاقتصادية والإدارية بشكل علني.[3] **(فقرة (4) من المادة (6) من مسودة قانون الجرائم المعلوماتية العراقي)**

في ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير تشريعات متوازنة تحقق الحماية الفعالة للبيانات الشخصية دون المساس بالحقوق الأساسية للأفراد. وينبغي أن تتماشى هذه التشريعات مع المعايير الدولية لضمان عدم استخدامها كأداة لتقييد الحريات أو فرض رقابة مشددة على المواطنين.

إن تحديث الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية، بحيث يتناسب مع التطورات التقنية الحديثة يُعد خطوة ضرورية نحو تعزيز الأمن السيبراني وبناء بيئة قانونية عادلة تحافظ على خصوصية الأفراد وتضمن استخدامًا مشروعًا وآمنا للمعلومات في المجتمع العراقي.

الفرع الثاني

دور المؤسسات الحكومية في تعزيز الأمن السيبراني في العراق

أصبح الأمن السيبراني في مختلف القطاعات أحد الأولويات الاستراتيجية التي تتطلب تدخلا حكوميًا فعالا لضمان حماية البنية التحتية الرقمية والمعلومات الحساسة تواجه الدول، بما في ذلك العراق، تهديدات سيبرانية متنامية تستهدف مؤسساتها الحكومية والخاصة، مما يجعل من الضروري تبني سياسات وأطر قانونية متكاملة لتعزيز الأمن السيبراني والتصدي للهجمات الإلكترونية التي قد تؤثر على الاستقرار الوطني والاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تضطلع المؤسسات الحكومية بدور أساسي في تطوير استراتيجيات الحماية، ورفع مستوى الوعي، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات لضمان فضاء سيبراني آمن وموثوق.[1](**زهراء عماد محمد: المسؤولية الدولية الناشئة عن الهجمات السيبرانية: مكتبة القانون المقارن: العراق: 2021: ص33**)

إذ تعد وزارة الداخلية إحدى الجهات الرئيسة المسؤولة عن الأمن السيبراني، حيث تتولى مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال وحداتها المختصة، وتعمل على تعزيز القدرات الأمنية في رصد التهديدات الرقمية والتحقيق فيها. كما تساهم الوزارة في نشر الوعي حول المخاطر السيبرانية من خلال برامج توعوية تستهدف المؤسسات والمواطنين، مما يسهم في تعزيز الثقافة الأمنية وتقليل فرص الاختراقات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الوزارة مع الجهات القضائية لضمان إنفاذ القوانين المتعلقة بالجرائم السيبرانية، مما يعزز الردع القانوني ويحد من الأنشطة الإجرامية في الفضاء الإلكتروني[2](**زياد محمد العتيبي: جرائم السيبرانية المرتكبة عبر الوسائط الرقمية وبيان مفهومها: المجلة الأكاديمية العالمية للدراسات القانونية: المجلد 3: العدد 1: 2020: ص14**) إلى جانب وزارة الداخلية، تلعب الهيئة الوطنية للأمن السيبراني دورا محوريا في وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لحماية البنية التحتية الرقمية للدولة. وعلى الرغم من أن الهيئة لا تزال في طور التطوير، فإنها تسعى إلى بناء منظومة أمنية متكاملة تعتمد على معايير دولية متقدمة، مع التركيز على تحسين قدرات الاستجابة للهجمات السيبرانية وتطوير أنظمة حماية متطورة. كما تهتم الهيئة بتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، نظرًا لأن الأمن السيبراني يعد مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين في المجال الرقمي.[3] (**النقيب: الحرب الإلكترونية في ضوء بروتوكولي سبع وسبعين الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لسنة تسع وأربعين (الهجمات السيبرانية) : 2022: ص141**)

بدورها، تضطلع وزارة الاتصالات بمسؤولية تأمين الشبكات الحكومية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، حيث تشرف على مزودي خدمات الإنترنت لضمان الامتثال لمعايير الأمن السيبراني، كما تعمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز أمن المعلومات في المؤسسات الحكومية. ومن خلال تبني تقنيات التشفير وأنظمة الحماية المتقدمة، تسعى الوزارة إلى الحد من التهديدات السيبرانية وضمان بيئة رقمية آمنة تدعم التحول الرقمي في البلاد. وعلى المستوى التشريعي، يقوم مجلس النواب العراقي بدور هام في وضع الأطر القانونية المنظمة للأمن السيبراني، حيث يساهم في تشريع القوانين التي تعالج قضايا أمن المعلومات وحماية البيانات. ورغم وجود بعض النصوص القانونية المتعلقة بجرائم المعلوماتية، لا يزال العراق بحاجة إلى قانون شامل يعالج مختلف جوانب الأمن السيبراني بشكل

أكثر تفصيلا، ويحدد المسؤوليات بوضوح، ويضمن انسجام التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية المعتمدة .[1] (**جاسم: الجرائم السيبرانية وحقوق الانسان في القوانين الدولية والوطنية : 2023: ص11**)

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية، فإن التحديات لا تزال قائمة، ومن أبرزها نقص الموارد التقنية والكوادر البشرية المؤهلة، إلى جانب ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالأمن السيبراني. كما أن التطور المستمر في أساليب الهجمات السيبرانية يستلزم تحديثًا دوريًا للأنظمة والسياسات الأمنية، مما يتطلب استثمارات مستمرة في هذا المجال. ولتجاوز هذه التحديات، من الضروري تعزيز التعاون مع الدول ذات الخبرة المتقدمة في الأمن السيبراني، والاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير السياسات والبنى التحتية الرقمية.[2] (**إ هديب: الأمن السيبراني: الهجمات السيبرانية والجرائم السيبرانية : 2024: ص139**)

لذا، يمثل الأمن السيبراني حجر الأساس في حماية الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار الرقمي في العراق، وهو مسؤولية تتطلب تنسيقًا فاعلا بين مختلف المؤسسات الحكومية. ومن خلال تطوير التشريعات، تعزيز البنية التحتية الرقمية، والاستثمار في التكنولوجيا والتدريب، يمكن للحكومة العراقية تحقيق مستوى متقدم من الحماية السيبرانية يواكب التحديات المتزايدة في العالم الرقمي.

المطلب الثاني

مدى انسجام التشريعات العراقية مع المعايير الدولية للأمن السيبراني

يشكل الأمن السيبراني محور اهتمام متزايد على المستويين الدولي والوطني، حيث أضحت التهديدات الإلكترونية أكثر تعقيدًا وانتشارًا، مما يستدعي تبني استراتيجيات قانونية وتنظيمية فعالة الحماية الفضاء الرقمي. في هذا الإطار، عملت العديد من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات(ITU) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، على وضع معايير وإرشادات تهدف إلى توحيد الجهود الدولية وتعزيز قدرة الدول على التصدي للمخاطر السيبرانية. هذه المعايير لا تقتصر على وضع الأطر القانونية فحسب، بل تشمل أيضا السياسات التقنية والتدابير الوقائية التي تضمن استجابة شاملة وفعالة لمختلف التهديدات الرقمية.[3] (**الجبوري: الحماية القانونية لمعلومات شبكة الأنترنت: 2011: ص25**)

ولبيان ذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنتناول في الفرع الأول دور دور المعايير الدولية في تعزيز الأمن السيبراني وحماية الفضاء الرقمي، وفي الفرع الثاني سنتناول أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات العراقية والمعايير الدولية

الفرع الأول

دور المعايير الدولية في تعزيز الأمن السيبراني وحماية الفضاء الرقمي

على الرغم من الجهود التي يبذلها العراق في هذا المجال، إلا أن الإطار القانوني للأمن السيبراني لا يزال يواجه تحديات تتعلق بمدى تكامله مع المعايير الدولية. فالمنظومة التشريعية العراقية، رغم احتوائها على بعض الأحكام المتعلقة بحماية البيانات والجرائم الإلكترونية، تفتقر إلى إطار شامل يغطي مختلف جوانب الأمن السيبراني وفقا للمعايير والممارسات العالمية. وعليه، فإن تحليل مدى توافق

التشريعات العراقية مع هذه المعايير يمثل خطوة ضرورية لتحديد الفجوات القانونية والتنظيمية واقتراح الإصلاحات اللازمة لتعزيز الأمن السيبراني في البلاد .[1] (**الجنبيهي: امن المعلومات الإلكترونية : 2005: ص7**)

ومع تزايد التهديدات السيبرانية التي تستهدف الاقتصادات والبنى التحتية الحيوية للدول، أصبحت الحاجة إلى وضع معايير دولية موحدة لتعزيز الأمن السيبراني أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقد أسهمت العديد من المنظمات والهيئات الدولية في تطوير أطر قانونية وتقنية تهدف إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تتجاوز الحدود الجغرافية، مما يستدعي تنسيقًا دوليا فعالا لمواجهتها. حيث تعد الاتفاقيات الدولية إحدى الركائز الأساسية لمكافحة الجرائم السيبرانية، حيث توفر إطارا قانونيا موحدًا للدول الأعضاء لمعالجة هذه التهديدات.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم الإلكترونية، التي أرست الأسس القانونية لمواجهة الجرائم السيبرانية على المستوى الدولي. وتشمل هذه الجرائم اختراق الأنظمة، وسرقة البيانات، والتلاعب بالمعلومات الرقمية. كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بتحديث تشريعاتها الوطنية بما يواكب التطورات التكنولوجية، وتعزز التعاون القضائي والأمني لضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم حتى عبر الحدود. إلى جانب الأطر القانونية، تلعب المعايير التقنية دورا محوريا في تعزيز الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الرقمية من الهجمات المتزايدة. ومن أبرز هذه المعايير معيار ISO/IEC 27001 الصادر عن المنظمة الدولية للمعايير، والذي يحدد متطلبات إدارة أمن المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر، وتطبيق التدابير الوقائية، ووضع خطط استجابة للحوادث الأمنية. كما يبرز معيار ISO/IEC 27032 الذي يركز على أمن الفضاء السيبراني، حيث يقدم إرشادات لحماية الشبكات والأنظمة من الهجمات الإلكترونية المتطورة. وتساعد هذه المعايير الحكومات والمؤسسات على تبني سياسات أمنية فعالة تضمن حماية بياناتها واستمرارية عملياتها الرقمية .[2] (**سميرة بيطام: تطور الجريمة السيبرانية والآليات القانونية للتصدي لها في ظل التحولات الجيوسياسية : 2023: ص55**)

في السياق ذاته، يؤدي المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا(NIST) دوراً محورياً في تعزيز الأمن السيبراني من خلال تطوير إطار NIST للأمن السيبراني، الذي يستند إلى خمس وظائف رئيسية: تحديد الأصول الرقمية، تطبيق التدابير الوقائية، اكتشاف التهديدات الاستجابة للهجمات والتعافي من الأضرار. ويساعد هذا الإطار المؤسسات على تطوير استراتيجيات أمنية متكاملة، مما يمكنها من التصدي للهجمات الإلكترونية بفعالية، لا سيما في القطاعات الحيوية التي تتطلب مستوى عال من الحماية .[3] (**المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة: تنظيم ملفات البيانات الشخصية المعدة بالحاسبة الإلكترونية** http://hrlibrary.umn.edu/ **تاريخ الزيارة: 2025/12/1**)

على المستوى الدولي، يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات(ITU) على دعم جهود تعزيز الأمن السيبراني من خلال تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، وتسهيل تبادل المعلومات حول التهديدات الإلكترونية، إلى جانب وضع استراتيجيات وطنية لحماية الأنظمة الرقمية. كما يركز الاتحاد على دعم الدول النامية في بناء بيئة إلكترونية آمنة من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة وبناء القدرات،

مما يسهم في الحد من مخاطر الهجمات الإلكترونية التي قد تهدد استقرارها الرقمي.[1] (**نبراس الجرائم السيبرانية وأثرها على الأمن السيبراني: 2021: ص365**)

إضافة إلى الجهود القانونية والتقنية، يشكل الوعي المجتمعي عنصرًا أساسيا في تعزيز الأمن السيبراني، حيث تعتمد فعالية أي استراتيجية أمنية على مدى إدراك الأفراد والمؤسسات للمخاطر الإلكترونية وطرق الوقاية منها. ولهذا السبب، تعمل العديد من الدول على تنظيم حملات توعوية وإدراج مواد تعليمية متخصصة في المناهج الدراسية، إلى جانب توفير برامج تدريبية للموظفين والمتخصصين في مجال أمن المعلومات. ويسهم هذا النهج في تقليل الثغرات الأمنية التي قد يستغلها المهاجمون لاختراق الأنظمة الرقمية، مما يعزز الحماية على المستويين الفردي والمؤسسي .[2] (**هديب: الأمن السيبراني: الهجمات السيبرانية والجرائم السيبرانية: ص142**)

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تطوير المعايير الدولية للأمن السيبراني، لا تزال هناك تحديات تعيق تطبيقها بفعالية في بعض الدول من أبرز هذه التحديات التفاوت التشريعي بين الدول، حيث تختلف القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، مما قد يعرقل التعاون الدولي في ملاحقة المجرمين السيبرانيين، كما تواجه بعض الدول مشكلات في البنية التحتية الرقمية، مما يجعل أنظمتها أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، يشكل نقص الكفاءات المتخصصة تحديا آخر، حيث تعاني العديد من الحكومات والشركات من صعوبة في استقطاب خبراء أمن سيبراني مؤهلين لمواكبة التهديدات المتزايدة.[3] (**بيطام: تطور الجريمة السيبرانية والآليات القانونية للتصدي لها في ظل التحولات الجيوسياسية: ص57**)

الفرع الثاني

أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات العراقية والمعايير الدولية

تمثل الجرائم الإلكترونية تهديدًا متزايدًا على مستوى العالم، مما دفع العديد من الدول إلى تبني تشريعات تتماشى مع المعايير الدولية لضمان أمن الفضاء الرقمي وحماية البيانات من الهجمات السيبرانية. في هذا السياق، سعى العراق إلى تطوير منظومته القانونية لمواجهة التحديات الرقمية، إلا أن مدى انسجام هذه التشريعات مع المعايير الدولية لا يزال محل تقييم، حيث توجد بعض الجوانب التي تتوافق مع هذه المعايير، في حين أن هناك فجوات تتطلب مزيدًا من التطوير والتحديث.[4] (**أحمد: الهجمات على شبكات الحاسوب في القانون الدولي الإنساني2015: ص55**)

يتجلى أحد أوجه التشابه الرئيسة في أن التشريعات العراقية، على غرار المعايير الدولية، تجرّم العديد من الأفعال الإلكترونية غير المشروعة، مثل الاختراق غير المصرح به، وسرقة البيانات والاحتيال الإلكتروني. فهذه الجرائم تُعد انتهاكات صريحة للأمن السيبراني، وتحظى بتجريم واضح في القوانين الوطنية والدولية على حد سواء. كما تتماشى القوانين العراقية إلى حد ما مع اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية، التي توفر إطارًا قانونيًا موحدًا لمكافحة التهديدات السيبرانية على مستوى العالم. وإلى جانب ذلك، تسعى الجهات العراقية المختصة إلى تعزيز التعاون الدولي عبر تبادل المعلومات حول الهجمات الإلكترونية مع الدول والمنظمات المعنية، وهو

ما يتوافق مع النهج الذي تتبعه الاتفاقيات الدولية التي تشجع الدول على تنسيق الجهود في هذا المجال.[1] (**الشمري: توظيف القوة السيبرانية في استراتيجيات الدول الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا انموذجاً2022: ص109)**

وعلى الرغم من هذا التقارب، فإن التشريعات العراقية لا تزال تواجه بعض التحديات التي تعيق تحقيق انسجام كامل مع المعايير الدولية. ومن أبرز أوجه الاختلاف أن القوانين العراقية لم تواكب بعد التطورات التقنية المتسارعة، حيث تفتقر إلى نصوص صريحة تعالج الجرائم المستحدثة، مثل هجمات الفدية والتلاعب بالبيانات عبر الذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت من أخطر التهديدات في العصر الرقمي كذلك، تظل العقوبات القانونية المفروضة على الجرائم السيبرانية في العراق أقل صرامة مقارنة بالمعايير الدولية، إذ تفرض بعض القوانين العالمية عقوبات قاسية تشمل السجن لمدد طويلة، وغرامات مالية كبيرة، وحجب الأنظمة المستخدمة في الهجمات، لضمان ردع فعّال للمجرمين الإلكترونيين[2] **(الفتلاوي: الهجمات السيبرانية مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر: 2016:ص619)**

بالإضافة إلى ذلك، لم تنص القوانين العراقية حتى الآن على إطار شامل الحماية خصوصية المستخدمين على الإنترنت على غرار اللوائح الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات[3] **(النظام الأوربي لحماية البيانات (GDPR))** (GDPR) التي توفر ضمانات قانونية لحماية البيانات الشخصية وحقوق الأفراد في الفضاء الرقمي. وهذا القصور يفتح المجال لوجود ثغرات قد تؤثر على حقوق المستخدمين في العراق، مما يستلزم تحديثًا قانونياً يعزز من آليات حماية الخصوصية الرقمية.

ومن الجوانب الأخرى التي تحتاج إلى تطوير ضعف الموارد التقنية والبشرية اللازمة لإنفاذ القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني. فبينما تؤكد المعايير الدولية على ضرورة الاستثمار في القدرات التكنولوجية والتدريب المستمر للعاملين في هذا المجال، لا يزال العراق بحاجة إلى تطوير بنيته التحتية الرقمية وتعزيز قدراته المؤسسية لضمان تطبيق القوانين بفعالية. وبعد توفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في إنفاذ القانون، وإنشاء مراكز متقدمة لرصد التهديدات والاستجابة لها، من الخطوات الأساسية التي ينبغي اتخاذها لضمان مواجهة أكثر كفاءة للهجمات الإلكترونية.

ولسد الفجوات بين التشريعات العراقية والمعايير الدولية، يصبح من الضروري العمل على تحديث القوانين الوطنية بما يضمن تغطية جميع أنواع الجرائم الإلكترونية الحديثة، وتشديد العقوبات القانونية لجعلها أكثر ردعًا للمخالفين، ووضع إطار قانوني واضح لحماية البيانات الشخصية بما يواكب المعايير العالمية. كما ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المختصة، والاستثمار في تطوير القدرات الفنية والبشرية في مجال الأمن السيبراني[4] **(فرج: الحرب السيبرانية: دراسة في استراتيجية الهجمات السيبرانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران : 2021: ص 199)** ضمان تحقيق استجابة سريعة وفعالة للتهديدات الإلكترونية المتزايدة.

وعليه، فإن تحقيق التكامل بين التشريعات العراقية والمعايير الدولية يتطلب نهجا شاملاً يشمل إصلاحات قانونية، وتحديثات تقنية، وتعزيزا للتعاون الدولي. ومن خلال هذه الجهود، يمكن للعراق أن يعزز أمنه السيبراني، ويحمي بنيته الرقمية من المخاطر المتنامية ويساهم في بناء بيئة إلكترونية أكثر أمانًا واستقرارًا، تتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة في هذا المجال.

الخاتمة

أضحى الفضاء السيبراني اليوم مجالاً واسعاً للتفاعل البشري ولنشاط المؤسسات الحكومية والخاصة، بما يحمله من فرص هائلة للنمو والتطور، لكنه في الوقت ذاته كشف عن تحديات عميقة تتعلق بقدرة المنظومة القانونية على حماية هذا الفضاء من الانتهاكات المتزايدة. وقد أظهر هذا البحث أن الجرائم السيبرانية ليست مجرد امتداد رقمي للجرائم التقليدية، بل تمثل نمطاً جديداً من الاعتداءات يتسم بالتعقيد، والسرعة، والقدرة على إخفاء معالمه.

توصل البحث إلى أن التشريعات الجزائية التقليدية – بما في ذلك التشريع العراقي – لا تزال عاجزة عن الإحاطة بخصوصية الجرائم السيبرانية، سواء من حيث تعريفها أو تحديد صورها أو تنظيم آليات مساءلة مرتكبيها. وقد أظهر التحليل أن قصور التجريم، وضعف الأدوات الإجرائية في جمع الأدلة الرقمية والحفاظ عليها، وغياب التشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية، تمثل فجوات حقيقية تؤثر في فاعلية المواجهة الجزائية، وقد توصلنا لعدد من النتائج والتوصيات لعل أهمها:

أولاً: النتائج:

1- بيّنت الدراسة أن النصوص العقابية الحالية، بما فيها القانون العراقي، وُضعت لحماية مصالح مادية ملموسة، ولا تستوعب بشكل كافٍ الطبيعة اللامادية للجرائم الإلكترونية.

2- الأمن السيبراني يعد مكوّنًا أساسيًا للأمن القومي والاقتصادي، خاصة مع التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية.

3- التشريعات العراقية الحالية غير كافية لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، مما يستدعي مراجعة شاملة لها .

4- هناك ضعف في التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالأمن السيبراني، مما ينعكس سلبًا على الاستجابة الفعالة للهجمات الإلكترونية.

5- تفتقر البنية التحتية الرقمية في العراق إلى التطوير الكافي الذي يمكنها من مواجهة التحديات السيبرانية الحديثة.

ثانياً: التوصيات:

1- إصدار قانون خاص وشامل للجرائم السيبرانية، يضم تعريفات دقيقة لصور الجريمة الرقمية، ويحدّد أركانها وعقوباتها وإجراءات ضبط الأدلة الرقمية.

2- إقرار قانون لحماية البيانات الشخصية يضمن تنظيم جمع البيانات الرقمية ومعالجتها واستخدامها، ويوفّر حماية مستخدمي الإنترنت من الاعتداءات عليها.

3- النص صراحة على مسؤولية الأشخاص المعنويين ومزوّدي الخدمات الإلكترونية عند الإهمال أو التواطؤ في تهيئة البيئة لوقوع الجرائم السيبرانية.

4- إنشاء هيئة وطنية للجرائم السيبرانية تُعنى بالتحقيق الفني، وتحليل الأدلة الرقمية، وتعزيز الأمن الرقمي على مستوى الدولة.

5- تضمين النصوص العقابية إجراءات خاصة بالدليل الإلكتروني، مع الضوابط الفنية التي تضمن سلامته وقابليته للاستخدام القضائي.

6- تشديد العقوبات على الجرائم التي تستهدف البنى التحتية الرقمية أو المعلومات الحكومية أو المؤسسات المصرفية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية:

1. ابتسام حمديني، أسلوب التحقيق في الجرائم الالكترونية كآلية لمكافحتها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، الموسوم بعنوان: الاجرام السيبراني المفاهيم والتحديات 2017.
2. أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، طبعة 2، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
3. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2018.
4. إسلام هديب، الأمن السيبراني، الهجمات السيبرانية والجرائم السيبرانية، دار مصر للنشر والتوزيع، مصر، 2024.
5. حازم جري الشمري، توظيف القوة السيبرانية في استراتيجيات الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا انموذجاً، دار انكي للنشر والتوزيع، العراق، 2022.
6. خالد وليد محمود، الهجمات عبر الانترنت ساحة الصراع الالكتروني الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.
7. دياب موسى البداينة، الجرائم الإلكترونية المفهوم والاسباب ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، الاردن، 2022.
8. زهراء عماد محمد، المسؤولية الدولية الناشئة عن الهجمات السيبرانية، مكتبة القانون المقارن، العراق، 2021.
9. سالم نمر جاسم، الجرائم السيبرانية وحقوق الانسان في القوانين الدولية والوطنية، دار النهضة العربية، مصر، 2023.
10. سليم عبد الله الجبوري، الحماية القانونية لمعلومات شبكة الأنترنت، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.
11. عبد العال الدربي، الجرائم الإلكترونية، دراسة قانونية قضائية مقارنة مع أحدث التشريعات العربية في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية والأنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2012.
12. عبد اللطيف معتوق، الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2012.
13. عبد الله عبد الكريم عبد الله، جرائم المعلوماتية والانترنت، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
14. عدنان النقيب، الجرب الإلكترونية في ضوء بروتكولي سبع وسبعين الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لسنة تسع وأربعين (الهجمات السيبرانية)، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2022.
15. علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الاشخاص والحكومة، طبعة أولى منشورات زين الحقوقية بيروت 2013.
16. علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجائية لبرامج الحاسب الآلي، المكتبة القانونية، القاهرة، 1999.
17. علي محمد كاظم الموسوي، المشاركة المباشرة في الهجمات السيبرانية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2019.
18. عمر حوتيه، بناء إستراتيجية لأمن المعلوماتي كمدخل لمواجهة تهديدات ومخاطر الاجرام السيبراني في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق الموسوم بعنوان : الاجرام السيبراني المفاهيم والتحديات 2017.

19. فارس محمد العمارات جرائم العصر من الرقمية الى السيبرانية، دار الخليج للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2023.
20. محمد امين الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص19.
21. منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، امن المعلومات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
22. منير وممدوح الجنبيهي، جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2016.
23. هدى حامد قشقوش، جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2017.

ثانياً: الأبحاث والمجلات والدوريات:

1. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد 4، العراق، 2016.
2. أحمد قاسم فرح، النظام القانوني لمقدمي خدمات الإنترنت دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 13، مايو، 2007.
3. زياد محمد العتيبي، جرائم السيبرانية المرتكبة عبر الوسائط الرقمية وبيان مفهومها، المجلة الأكاديمية العالمية للدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 1، 2020.
4. سميرة بيطام، تطور الجريمة السيبرانية والآليات القانونية للتصدي لها في ظل التحولات الجيوسياسية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 22، العراق، 2023.
5. عائشة مصطفى، الحق في الخصوصية المعلوماتية بين تحديات التقنية وواقع الحماية القانونية، المجلة العربية للعلوم، المجلد 2، العدد 5، 2016.
6. عبد الوهاب كريم حميد، الأمن السيبراني – القيود والتحديات في ضوء القانون الدولي، مجلة العقد الاجتماعي، العدد 2، أربيل، 2021.
7. كرار عباس متعب فرج، الحرب السيبرانية: دراسة في استراتيجية الهجمات السيبرانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة حمورابي للدراسات القانونية، العدد 40، العراق، 2021.
8. نبراس إبراهيم مسلم، الجرائم السيبرانية وأثرها على الأمن السيبراني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، العراق، 2021.
9. نسيمة سحواذ، الجريمة الالكترونية مشكلة عالمية، مجلة الشرطة للمديرية العامة للأمن الوطني، عدد 129، ديسمبر 2015.
10. نورة شلوش، القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني، التهديد المتصاعد لأمن الدول، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 8، العدد 6، جامعة بابل، العراق، 2018.
11. هشام محمد فريد رستم الجرائم المعلوماتية أصول التحقيق الجنائي الفني، بحوث مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، جامعة الامارات المتحدة كلية الشريعة والقانون، طبعة 3، مجلد (2)، 2004.

12. واثبة السعدي الحماية الجنائية لبرامج الحاسوب، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة بغداد، مجلد 18، عدد اول، 2004.

13. ياسمين بونعاره، الجريمة الالكترونية مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر كلية أصول الدين، مجلد 2 عدد 39، جوان 2015 ، ص3؛ وايضا عبد العال الدربيي، الجريمة الالكترونية، طبعة أولى، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2012.

ثالثاً: الأطاريح الجامعية:

1. سراب ثامر أحمد، الهجمات على شبكات الحاسوب في القانون الدولي الإنساني، أطروحة دكتوراه من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة النهرين، العراق، 2015.
2. عمر العتبي، الأمن المعلوماتي ومدى توافقه مع المعايير المحلية والدولية اطروحة دكتواره، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010.

رابعاً: القوانين:

1. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.
2. مسودة قانون الجرائم المعلوماتية العراقي.
3. النظام الأوربي لحماية البيانات (GDPR).

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. تقرير The Global Digital Statistic 2014، متوفر على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://etonpreneurs.com/uploads/Global%20Social,%20Digital%20&%20Mobile%20Statistics.%20Jan%202014.pdf
2. تقرير مجموعة العمل الحكومية المشتركة الفرنسية تحت عنوان حماية مستخدمي الأنترنت 2014 ص 22 متوفر على الموقع الرسمي لوازرة العدل الفرنسية، الرابط الإلكتروني:
http://www.justice.gouv.fr/include_htm/pub/rap_cybercriminalite.pdf
3. المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، تنظيم ملفات البيانات الشخصية المعدة بالحاسبة الإلكترونية، الجمعية العامة، القرار 45/95. متاح على الرابط التالي:
http://hrlibrary.umn.edu/

صوت المرأة في أدب الأندلس: دراسة في السرد النسوي المغيَّب

م.م. فضيلة فاضل كريم

مديرية تربية بابل/ العراق

fadila58038@gmail.com

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف ظاهرة السرد النسوي في الأدب الأندلسي من خلال تحليل معمق لأصوات شاعرات مغيبات هن: حسانة التميمية، وأم السعد بنت عصام الحميري، وزينب المرية، وأسماء العامرية. تكشف الدراسة عن أن السرد النسوي في الأدب الأندلسي يمثل ظاهرة أدبية متميزة تختلف جوهرياً عن الخطاب الذكوري السائد، ويعكس وعياً نسوياً مبكراً في استعادة الصوت المسلوب وإعادة تشكيل الذات الأنثوية من خلال النص الشعري. توصل البحث إلى أن ظاهرة تغييب الأصوات النسوية في النصوص الأدبية الأندلسية لا تعود إلى غياب الإنتاج الأدبي النسوي أو ضعفه، بل تنتج عن آليات إقصاء ممنهجة تعكس البنية الذكورية المهيمنة على عملية الحفظ والتوثيق التاريخي. خلصت الدراسة إلى أن السرد النسوي في شعر هؤلاء الشاعرات الأندلسيات لا يقتصر على الجوانب الفنية والأسلوبية فحسب، بل يمتد ليشمل البعد السياسي والاجتماعي باعتباره فعل مقاومة ضد الإقصاء والتهميش، وأن إعادة الاعتبار لهذه الأصوات المغيبة يتطلب إعادة النظر في المنهجيات التقليدية لدراسة الأدب الأندلسي مع ضرورة استخدام أدوات نقدية حديثة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية التجربة الأنثوية في الكتابة.

الكلمات المفتاحية :السرد النسوي، الأدب الأندلسي، الأصوات المغيبة.

The Voice of Women in Andalusian Literature: A Study of the Marginalized Feminist Narrative

Fadhila Fadhel Kareem

Directorate of Education of Babylon

Abstract

This study seeks to explore the phenomenon of feminist narrative in Andalusian literature through an in-depth analysis of the voices of marginalized female poets: Hassana al-Tamimiyya, Umm al-Sa'd bint Isam al-Himyari, Zaynab al-Muriyya, and Asma' al-Amriyya. The study reveals that feminist narrative in Andalusian literature represents a distinctive literary phenomenon that differs fundamentally from the prevailing masculine discourse, reflecting an early feminist consciousness in reclaiming the silenced voice and reshaping feminine identity through poetic text. The research concludes that the phenomenon of marginalizing female voices in Andalusian literary texts is not due to the absence or weakness of female literary production, but rather results from systematic exclusion mechanisms that reflect the patriarchal structure dominating the process of preservation and historical documentation. The study concludes that feminist narrative in the poetry of these Andalusian poets is not limited to artistic and stylistic aspects alone, but extends to encompass the political and social dimension as an act of resistance against exclusion and marginalization. Furthermore, restoring recognition to these marginalized voices requires reconsidering traditional methodologies for studying Andalusian literature, with the necessity of employing modern critical tools that take into account the specificity of the feminine experience in writing.

Keywords: Feminist Narrative, Andalusian Literature, Marginalized Voices.

المقدمة

يمثل الأدب الأندلسي أحد أبرز الفصول المضيئة في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، حيث ازدهرت فيه الفنون الأدبية والشعرية وبلغت ذروة من الإبداع والتنوع امتدت لثمانية قرون. غير أن القراءة النقدية المتأنية لهذا التراث الثري تكشف عن غياب واضح أو تهميش ملحوظ لأصوات النساء وتجاربهن السردية، رغم ما تشير إليه المصادر التاريخية من حضور فاعل للمرأة الأندلسية في الحياة الثقافية والاجتماعية. في هذا السياق، يأتي العنوان الجديد لهذا البحث "صوت المرأة في أدب الأندلس: دراسة في السرد النسوي المغيَّب" ليعكس بدقة جوهر الإشكالية المطروحة، حيث يحيل إلى أبعاد ثلاثة متداخلة: الصوت بوصفه تعبيراً عن الذات وحضوراً في الفضاء العام، والسرد النسوي بوصفه منهجاً تحليلياً ونقدياً، والتغييب بوصفه ممارسة تاريخية وثقافية.

يمثل السرد النسوي في الأدب الأندلسي واحداً من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وأهمية في الدراسات الأدبية المعاصرة، إذ يكشف عن طبقات مخفية من الخطاب الثقافي والاجتماعي في حضارة بلغت ذروة ازدهارها الفكري والفني. ورغم الثراء الموضوعي والجمالي الذي تميز به الأدب الأندلسي عبر قرونه الثمانية، فإن أصوات النساء ظلت في معظمها مغيبة أو مهمشة في الدراسات الأدبية التقليدية التي ركزت على النصوص الذكورية واعتبرتها المعيار الوحيد لتمثيل الإبداع الأندلسي. كما يشير السكري (2021، ص10) إلى أن الأدب الأندلسي يمثل مرآة عاكسة للواقع الاجتماعي والثقافي الذي عاشته المرأة في تلك الحقبة، إلا أن هذه المرآة لم تعكس الصورة كاملة، بل ظلت جوانب واسعة من تجارب النساء وأصواتهن محجوبة خلف ستار من الإهمال والتهميش في التدوين التاريخي والأدبي.

تنبع أهمية هذا الموضوع من عدة اعتبارات جوهرية، أولها الحاجة الملحة إلى إعادة قراءة التراث الأندلسي من منظور نقدي معاصر يأخذ في الحسبان قضايا النوع الاجتماعي والتمثيل الثقافي، وثانيها الرغبة في استعادة الأصوات المفقودة التي طمستها الرواية الرسمية للتاريخ الأدبي، وثالثها الإسهام في إثراء الدراسات النسوية العربية من خلال تقديم نماذج تاريخية تثبت أن الحضور النسوي في الإبداع الأدبي لم يكن غائباً بقدر ما كان مفتوماً ومتجاهلاً.

غير أن هذا الموضوع يواجه تحديات منهجية ومصدرية جسيمة تجعل من البحث فيه مهمة شاقة ومعقدة، إذ تتمثل أولى هذه التحديات في ندرة النصوص النسوية المحفوظة والموثقة، حيث لم تصل إلينا سوى أجزاء متفرقة من الإنتاج الأدبي للنساء الأندلسيات، وكثير مما وصل جاء عبر وساطة رواة ذكور قد يكونون أثروا في صياغته أو انتقائه. وتشير الدراسات المعاصرة إلى أن قلة الأشعار الواردة في المصادر العربية وتأثرها يشكلان عائقاً أساسياً أمام الباحثين، حيث تركزت معظم النصوص النسوية المحفوظة في مصادر محددة كنفح الطيب للمقري، والذخيرة لابن بسام الشنتريني، والمغرب لابن سعيد، بينما غابت أصوات كثيرة لم تجد طريقها للتدوين. هذا التهميش في التوثيق يطرح تساؤلات

جوهرية حول معايير الاختيار والانتقاء التي حكمت عملية التدوين، وما إذا كانت هذه المعايير قد انحازت لأصوات معينة دون غيرها بناء على المكانة الاجتماعية أو القرب من السلطة (السكري، 2021، ص10-12).

أما البواعث التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فتتجاوز الاهتمام الأكاديمي البحثي لتلامس قناعات عميقة بضرورة إنصاف الإبداع النسوي وإعادة الاعتبار له في خارطة الأدب العربي، فقد لاحظنا خلال دراستنا للأدب الأندلسي وجود فجوات واضحة في التناول النقدي، حيث يتم الاحتفاء بالشعراء والكتاب الرجال فيما تمر الإشارات القليلة للشاعرات والأديبات مرور الكرام دون تحليل معمق أو تقدير حقيقي لإسهاماتهن. كما أن قراءتنا لبعض النصوص النسوية الأندلسية النادرة أثارت لدينا تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى تهميش هذه الأصوات رغم ما تحمله من عمق فني وجرأة تعبيرية، وهو ما جعلنا نتبنى عنواناً يركز على "الصوت" بوصفه مفتاحاً لفهم هذه الظاهرة، إذ أن مشكلة التغييب لا تتعلق بعدم وجود أصوات نسوية، بل بعدم الاعتراف بها وتوثيقها ونقلها.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الأساسية لهذا البحث في الكشف عن طبيعة السرد النسوي في الأدب الأندلسي من خلال تحليل الأصوات النسائية المغيبة، ودراسة الخصائص الفنية والموضوعية التي تميز هذه الأصوات عن الخطاب الذكوري السائد، فضلاً عن الوقوف على آليات التغييب والإقصاء التي تعرضت لها هذه الأصوات في عملية التدوين التاريخي والأدبي. وانطلاقاً من ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. كيف تجلى السرد النسوي في شعر الشاعرات الأندلسيات المغيبات (حسانة التميمية، أم السعد الحميرية، زينب المرية، أسماء العامرية)؟
2. ما الخصائص الفنية والموضوعية التي تميز الأصوات النسائية المغيبة في النصوص الأدبية الأندلسية؟
3. ما آليات التغييب والإقصاء التي تعرضت لها الأصوات النسوية في عملية التدوين التاريخي والأدبي الأندلسي؟
4. كيف يعكس السرد النسوي في الأدب الأندلسي صورة المرأة ومكانتها في المجتمع الأندلسي؟
5. ما هي الإمكانات المنهجية لاستعادة هذه الأصوات المغيبة وإعادة قراءتها في ضوء النقد النسوي المعاصر؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. التعرف على طبيعة السرد النسوي في الأدب الأندلسي من خلال تحليل نماذج شعرية لشاعرات مغيبات.
2. الكشف عن الخصائص الفنية والأسلوبية التي تميز الأصوات النسائية في النصوص الأدبية الأندلسية.
3. تحليل آليات التغييب والإقصاء التي تعرضت لها الأصوات النسوية في عملية التدوين التاريخي.
4. دراسة العلاقة بين السرد النسوي والسياق الاجتماعي والثقافي في المجتمع الأندلسي.
5. تقديم رؤية منهجية جديدة لاستعادة الأصوات المغيبة وإعادة قراءتها في ضوء النقد النسوي المعاصر.

أهمية البحث

تتجلّى أهمية هذا البحث في كونه يُثري المكتبة النقدية بدراسة تتناول السرد النسوي في الأدب الأندلسي من منظور يركز على الأصوات المغيبة، وهو منظور لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة التي ركزت غالباً على الشعراء الذكور أو على الشاعرات المعروفات المرتبطات بالسلطة. كما يسهم البحث في تقديم قراءة نقدية جديدة لنماذج شعرية تعكس وعياً نسوياً مبكراً، مما يساعد في إعادة كتابة التاريخ الأدبي الأندلسي من منظور أكثر شمولاً وإنصافاً للمرأة. وتنبع أهميته التطبيقية من كونه يقدم منهجية تحليلية يمكن تطبيقها في دراسة النصوص النسوية المغيبة في حقب أدبية أخرى، مما يفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال النقد النسوي والدراسات الأدبية المقارنة.

حدود البحث

لتحديد إطار البحث بدقة، تم وضع الحدود التالية:

- الحد الموضوعي: يقتصر البحث على دراسة السرد النسوي في الأدب الأندلسي من خلال تحليل نماذج شعرية لشاعرات مغيبات هن: حسانة التميمية، أم السعد بنت عصام الحميري، زينب المرية، أسماء العامرية.
- الحد المكاني: يقتصر البحث على الأدب الأندلسي في العصرين المرابطي والموحدي.
- الحد الزماني: يمتد البحث من القرن الثاني الهجري حتى القرن السادس الهجري.
- الحد المنهجي: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي النسوي.

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي النسوي، وذلك لملاءمتهما لطبيعة البحث التي تهدف إلى وصف الظاهرة الأدبية وتحليلها من منظور نقدي يأخذ بعين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي والتمثيل الثقافي. وقد تم تحليل النصوص الشعرية للشاعرات المذكورات من خلال التركيز على البنية السردية، والخصائص الأسلوبية، والموضوعات المطروحة، والسياق الاجتماعي والثقافي الذي أنتجتها. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي في تتبع أصول النصوص ودراسة ظروف حفظها وتدوينها، والكشف عن آليات التغييب التي تعرضت لها.

تحديد المصطلحات

السرد النسوي: يُعرَّف بأنه "ذلك السرد الصادر عن ذات مؤنثة معبرة عن واقع المرأة وقضاياها من خلال ذاتها هي، لا من خلال ذات أخرى" (كبابي، 2020، ص1). وهو أيضاً "إنتاج سردي تقوم به المرأة ككاتبة، يسعى إلى الثورة على مقومات السرد التقليدي الذي نظر له الرجل ووضع معاييره وفق طبيعته وتفكيره وسلطته الأحادية" (الحداد، ب.ت، ص376). ويقال إن السرد النسوي هو عبارة عن "تالزم بين المرأة وكتابة السيرة الذاتية بحكم أنها تتشارك أموراً وقضايا تخصها، تسهم في تفصيل الحراك الأدبي من منظورها الخاص ووفق رؤاها وكوامنها الداخلية" (معتصم، 2004، ص9).

الأصوات المغيبة: تشير إلى الأصوات النسوية التي لم تحظ بالتوثيق والنقل في المصادر الأدبية التاريخية، إما بسبب الإهمال أو التهميش المقصود، أو بسبب هيمنة البنية الذكورية على عملية الحفظ والتدوين.

الأدب الأندلسي: يشير إلى الإنتاج الأدبي الذي نشأ وتطور في شبه الجزيرة الأيبيرية خلال فترة الحكم الإسلامي (92-897هـ/711-1492م)، وقد تميز بثرائه وتنوعه وازدهار فنونه الشعرية والنثرية.

المبحث الأول: الإطار النظري

المحور الأول: مفهوم السرد النسوي وتطوره النقدي

يعتبر السرد النسوي أحد المفاهيم النقدية الحديثة التي ظهرت في سياق الحركات النسوية والدراسات الثقافية في النصف الثاني من القرن العشرين، غير أن جذوره تمتد إلى تراث أدبي غني يعود إلى عصور سابقة، من بينها الأدب الأندلسي الذي شهد حضوراً نسوياً متميزاً في مجال الشعر والأدب. وفي هذا السياق، يقدم كبابي (2020، ص1) تعريفاً مركزياً للسرد النسوي بأنه "ذلك السرد الصادر عن ذات مؤنثة معبرة عن واقع المرأة وقضاياها من خلال ذاتها هي، لا من خلال ذات أخرى". وهذا التعريف يؤكد على شرط أساسي في السرد النسوي، وهو أن تكون الذات المنتجة للخطاب أنثوية، وأن يكون الخطاب معبراً عن خبرتها الخاصة لا عن خبرة الآخر.

من جهة أخرى، يضيف الحداد (ب.ت، ص376) بعداً آخر للسرد النسوي حين يعرفه بأنه "إنتاج سردي تقوم به المرأة ككاتبة، يسعى إلى الثورة على مقومات السرد التقليدي الذي نظر له الرجل ووضع معاييره وفق طبيعته وتفكيره وسلطته الأحادية". هذا التعريف يبرز الجانب التحدي والثوري للسرد النسوي، الذي لا يكتفي بالتعبير عن الذات، بل يسعى إلى نقد البنية الذكورية المهيمنة على السرد التقليدي وتفكيكها. وهو ما يتفق مع ما ذهبت إليه معتصم (2004، ص9) حين وصفت السرد النسوي بأنه "تالزم بين المرأة وكتابة السيرة الذاتية بحكم أنها تتشارك أموراً وقضايا تخصها، تسهم في تفصيل الحراك الأدبي من منظورها الخاص ووفق رؤاها وكوامنها الداخلية".

يمكن القول إن مفهوم السرد النسوي يتمحور حول كونه شكلاً سردياً تنتجه المرأة بوصفها ذاتاً مؤنثة فاعلة ومبدعة، حيث تعبر من خلاله عن واقعها وقضاياها الخاصة بصوتها الأصيل دون وساطة أو تمثيل من قبل الآخر الذكوري، وهو بذلك يمثل خروجاً واعياً على المعايير السردية التقليدية التي صاغها الرجل وفق منظوره الأحادي وطبيعته الخاصة، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكتابة السيرة الذاتية لتقاطع التجارب النسائية المشتركة التي تتيح للمرأة الكاتبة أن تسهم في إثراء الحراك الأدبي من منظورها الذاتي الخاص وعبر رؤاها الداخلية العميقة. مما يجعل السرد النسوي مشروعاً تحررياً وتجديدياً يسعى إلى تأسيس خطاب سردي مغاير يعكس الوعي النسوي ويكسر احتكار الرجل للسلطة السردية والمعرفية في المجال الأدبي.

المحور الثاني: مكانة المرأة الأندلسية ودورها الثقافي

عبر تاريخ الأندلس الإسلامية، برزت المرأة الأندلسية كعنصر فاعل في نسيج الحضارة، فلم تقتصر مساهماتها على مجال واحد، بل امتدت لتشمل السياسة والمجتمع والفنون والاقتصاد والعلوم والآداب. وكان لهذا الحضور النسوي بصمات واضحة وعميقة في تشكيل الحياة العامة. فقد تمتعت المرأة بحرية ومكانة مرموقة بما دفعها إلى المشاركة الفاعلة في الحياة الثقافية والعلمية.

تشير المصادر التاريخية إلى أن المرأة الأندلسية شاركت في مجالات علمية متعددة، فقد كان لها مساهمات فاعلة في علوم الطب والصيدلة والفلك والحساب والتاريخ وعلم الكلام والغناء (صبحي، 2003، ص36). وأظهرت الشواهد التاريخية في هذا العصر حضور المرأة لمجالس العلم، فقد رحلت ابنة فايز القرطبي إلى مدينة دانية وبلنسية لحضور المجالس العلمية لكبار العلماء والشيوخ (ابن الأبار، 1956، ص388). كما كانت فاطمة بنت عبد الرحمن بن محمد من سكان شقة (الحموي، ب.ت، ص377) تسعى لطلب العلم، وقد حضرت مجالس القارئ أبي داود المقري في مدينة دانية وذلك سنة 490هـ/1097م (ابن الأبار، 1956، ص388).

وما يجدر ذكره هنا أن حضور المرأة المجالس العلمية وتلقيها العلم على يد كبار العلماء والشيوخ مكنها من الوصول في هذا العصر إلى مرتبة الأستاذة الشيخة، حيث تجيز الرواة، فقد تلقى محمد بن عبد الملك من أهل مدينة إشبيلية العلم

على يد عمته أم الرحمن بنت أحمد، وروى عنها الحديث النبوي الشريف (الأنصاري، 1984، ص388). يشكل هذا الدليل التاريخي شاهداً قوياً على عمق المشاركة النسوية في الحياة العلمية والفكرية، وهو ما ينفي أي ادعاء بغياب المرأة عن الساحة الثقافية في تلك الفترة.

ويؤكد شافع (2006، ص16) أن المجتمع الأندلسي شهد تطوراً ملحوظاً في مكانة المرأة ودورها الثقافي منذ الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة في الفترة من 92 إلى 422هـ الموافق 711 إلى 1031م. أما في الفترة بين القرنين الخامس والسادس الهجريين، فتكشف دراسة واقع التعليم والوصول إلى الأدب بالنسبة للمرأة الأندلسية عن بيئة ثقافية متميزة سمحت للمرأة بالمشاركة الفعالة في الحياة الفكرية والأدبية (شعبان وطوطاح، 2014، ص16).

لقد شكلت المرأة الأندلسية عبر تاريخ الأندلس الإسلامية عنصراً فاعلاً ومحورياً في بناء الحضارة، حيث تجاوزت مساهماتها الحدود التقليدية لتمتد إلى ميادين متعددة شملت السياسة والمجتمع والفنون والاقتصاد والعلوم والآداب، مما جعل لحضورها النسوي بصمات واضحة وعميقة في تشكيل الحياة العامة. فلم تقتصر المرأة الأندلسية على الأدوار المنزلية التقليدية، بل امتدت مشاركتها إلى الفضاء العام، حيث كان لها حضور ملموس في المجالس العلمية والأدبية، وفي ميادين السياسة والإدارة.

المحور الثالث: تعليم المرأة الأندلسية ووصولها إلى الأدب

يأتي تناول مدى وصول المرأة الأندلسية إلى التعليم والأدب كمدخل ضروري لفهم إشكالية تغييب الصوت النسوي في النصوص الأدبية الأندلسية؛ إذ إن حضور المرأة في الخطاب السردي لا ينفصل عن مستوى تعليمها وإمكانات انخراطها في المجال الثقافي والمعرفي. فمحدودية وصول النساء إلى مؤسسات التعليم، واقتصار هذا الوصول في الغالب على شرائح اجتماعية معينة، أسهمت في تضييق دائرة الإنتاج الأدبي النسوي وهيمنة السرد الذكوري على تمثيل المرأة وتجربتها الحياتية. وانطلاقاً من ذلك، فإن دراسة واقع التعليم والأدب لدى المرأة الأندلسية يُعتبر أساساً تفسيرياً لتحليل أسباب خفوت صوتها السردي، كما يساعد على الكشف عن العلاقة بين البنية الاجتماعية–الثقافية من جهة، وآليات الإقصاء والتهميش التي طالت الخطاب النسوي في النصوص الأدبية من جهة أخرى.

أما المجتمع الأندلسي فقد شهد حركة علمية وثقافية منقطعة النظير، حيث برز الشعر بين الألوان الأدبية والفنية والفروع العلمية التي كان لها رواج عظيم في بلاد المغرب الإسلامي عامة والأندلس خاصة. وقد تعددت أغراض الشعر في الأندلس، فمنها ما هو مدح، ومنها ما هو رثاء، ومنها ما هو غزل، ومنها ما كان يعبر عن أغراض ذاتية أو ذات صلة بالحكام والسلاطين؛ ولم تقتصر الأداءات الشعرية على الرجال فقط، وإنما كان للنساء منها نصيب وافر، فقد كانت للمرأة الأندلسية في مجال الشعر مساهمات فاعلة، وكانت من خلال أشعارها تحاول تمرير رسائل مشفرة تحمل

في ثناياها أغراضاً سياسية أو اجتماعية، وأحياناً أخرى تعبر عن أغراض فنية أو ذاتية (ابن الأبار، 1956، ص388).

نستنتج مما تقدم أن المرأة الأندلسية تمتعت بمكانة ثقافية وأدبية متميزة في المجتمع الأندلسي، حيث لم تقتصر الحركة العلمية والثقافية على الرجال فحسب، بل شاركت النساء بفعالية في الحياة الفكرية والأدبية، وخاصة في مجال الشعر الذي كان من أبرز الفنون الأدبية رواجاً في الأندلس. وقد أثبتت المرأة الأندلسية قدرتها على الإبداع في مختلف الأغراض الشعرية من مدح ورثاء وغزل، بل واستطاعت من خلال أشعارها أن تعبر عن قضايا سياسية واجتماعية إلى جانب الأغراض الذاتية والفنية، مستخدمة أسلوب الرسائل المشفرة لتمرير أفكارها ومواقفها. ومع ذلك، فإن هذا الحضور النسوي لم ينعكس بشكل متناسب في المدونات الأدبية التي وصلتنا، مما يطرح إشكالية التغييب المنهجي الذي سنتناوله بالتحليل في الأقسام التالية من هذا البحث.

المحور الرابع: آليات تغييب الأصوات النسوية في التدوين التاريخي

تبرز إشكالية تغييب أصوات المرأة في النصوص الأدبية الأندلسية كواحدة من أبرز القضايا التي تستدعي البحث المعمق، إذ إن ما وصلنا من نتاجهن الإبداعي لا يمثل سوى شذرات متناثرة مقارنة بالحضور الفعلي للمرأة في المجتمع الأندلسي. ويشير السكري (2021، ص10) إلى أن قلة الأشعار الواردة في المصادر العربية وتأثرها يشكلان عائقاً أساسياً أمام الباحثين، حيث تركزت معظم النصوص النسوية المحفوظة في مصادر محددة، بينما غابت أصوات كثيرة لم تجد طريقها للتدوين.

هذا التهميش في التوثيق يطرح تساؤلات جوهرية حول معايير الاختيار والانتقاء التي حكمت عملية التدوين، وما إذا كانت هذه المعايير قد انحازت لأصوات معينة دون غيرها بناء على المكانة الاجتماعية أو القرب من السلطة. ومن الملاحظ أن الأصوات التي استطاعت أن تخترق حجب النسيان وتصل إلينا كانت في معظمها أصواتاً مرتبطة بالسلطة والنفوذ، كشاعرات بيت الملك والأميرات، مما يطرح تساؤلاً حول تأثير المكانة السياسية والاجتماعية في ظهور الأشعار وتميزها (السكري، 2021، ص10-12).

هذا ويرتبط تغييب الصوت النسوي ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المجتمع الأندلسي ونظرته للمرأة، إذ تطرح الدراسة تساؤلات محورية حول كيفية تعامل هذا المجتمع مع الجانب النسوي، وهل كان النتاج الأدبي النسوي الذي وصلنا يمثل تمرداً على قيود المجتمع أم كان مجرد مجاراة لتوقعاته. من الملاحظ أن الأصوات التي استطاعت أن تخترق حجب النسيان وتصل إلينا كانت في معظمها أصواتاً مرتبطة بالسلطة والنفوذ، كشاعرات بيت الملك والأميرات، مما يطرح تساؤلاً حول تأثير المكانة السياسية والاجتماعية في ظهور الأشعار وتميزها (السكري، 2021، ص10-12).

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للأصوات النسوية المغيبة

المحور الأول: حسانة التميمية – صوت المرأة في مواجهة السلطة

تُعد الشاعرة حسانة بنت أبي عاصم بن زيد التميمي واحدة من أوائل الأصوات النسوية المغيبة في المشهد الأدبي الأندلسي. ولدت في البيرة وعاشت بغرناطة، وحُسبت من أولى شهيرات الأندلس رغم أنها من الوافدات وليست من الأندلسيات الأصليات. عاشت في أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل القرن الثالث الهجري، وتوفيت نحو سنة 230هـ/845م (بوفلاقة، 1986، ص31).

ما يجعل حسانة نموذجاً بارزاً للأصوات المغيبة أن المصادر التاريخية لم تشر بدقة إلى تاريخ ميلادها، كما أن إنتاجها الشعري لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بالشعراء الرجال في عصرها، رغم أنها كانت من الحرائر وليست من القيان، وورثت عن أبيها ملكة الشعر وكانت من أحسن نساء زمانها وأفصحهن قولاً. إن غياب التوثيق الكامل لسيرتها وإنتاجها الشعري يعكس النزعة الذكورية في التأريخ الأدبي التي همشت الأصوات النسوية حتى حين كانت هذه الأصوات تمتلك حضوراً قوياً في الساحة الأدبية والاجتماعية (شافع، 2006، ص131).

يقول المقريزي في كتابه "نفح الطيب": "أدبت وتعلمت الشعر، فلما مات أبوها كتبت إلى الحكم، وكانت بكراً ذاك وهي: إليك أبي العاصي بن الموجع... فلما وقف الحكم على شعرها استحسنه، وأمر لها بإجراء مرتب، وكتب إلى عامله على البيرة فجهزها بجهاز حسن" (المقريزي، 1968، ص167).

يبدأ الخطاب الشعري في قصيدة حسانة بصيغة المتكلم المفردة المؤنثة "إليك إني"، مما يضع الذات الأنثوية في مركز النص ويجعلها فاعلاً ومنتجاً للمعنى، وليس مجرد موضوع سلبي للحديث كما هو الحال في الكثير من الشعر الذكوري الذي يتناول المرأة. إن استخدام ضمير المتكلم يعكس وعياً نسوياً مبكراً بأهمية امتلاك الصوت والحق في رواية القصة الذاتية من منظور الذات الأنثوية نفسها، وهو ما يتماهى مع جوهر السرد النسوي الذي يسعى إلى استعادة الصوت المسلوب وإعادة تشكيل الذات الأنثوية من خلال السرد.

تحمل هذه القصيدة بنية سردية متدرجة تبدأ بتقديم الحالة الراهنة للشاعرة "موجعة"، وهي كلمة تحمل طبقات متعددة من المعاني تتجاوز الألم الجسدي لتشمل الألم النفسي والاجتماعي الناتج عن فقدان السند والحامي. إن اختيار هذه المفردة بالذات يعكس حساسية أنثوية في التعبير عن المعاناة، حيث لا تلجأ الشاعرة إلى المبالغات الدرامية أو الصور الحماسية التي كان يميل إليها الشعراء الذكور، بل تعبر بصدق وبساطة عن واقعها المؤلم. ثم تنتقل إلى استرجاع الماضي الزاهر "قد كنت أرتع في نعماه عاكفة" لتصل إلى الحاضر المأزوم "فاليوم إلى نعماك آوي". هذا التسلسل الزمني يمنح

النص طابعاً قصصياً، حيث يروي مسار التحول في حياة الشاعرة من حالة الرفاهية والأمان في كنف الأب إلى حالة الضعف والحاجة بعد فقدانه (المقريزي، 1968، ص167).

تتجلى براعة حسانة التميمية في توظيف استراتيجية خطابية ذكية تجمع بين المدح والشكوى، بين تعظيم المخاطب وعرض الحاجة الذاتية، وهو ما يعكس وعياً عميقاً بعلاقات السلطة في المجتمع الأندلسي وبآليات التفاوض مع السلطة من موقع الضعف. فعندما تخاطب الأمير بقولها "أنت الإمام الذي انقاد الأنام له وملكته مقاليد النهى الأمم"، فإنها لا تمارس المدح التقليدي فحسب، بل تبني أساساً خطابياً تستند إليه في طلب الحماية والعطاء. إن تعظيم قدرة الحاكم على حماية رعاياه يشكل مقدمة منطقية لطلب الحماية الشخصية. هذا النسج الدقيق بين المدح والطلب يكشف عن مهارة سردية عالية في بناء الحجة وتوجيه الخطاب بما يخدم الهدف النهائي، وهو ما يميز السرد النسوي الذي لا يكتفي بالشكوى المباشرة بل يوظف استراتيجيات خطابية معقدة للتعبير عن الذات والمطالبة بالحقوق.

تكتسب القصيدة بعداً سياسياً واجتماعياً عميقاً حين نقرأها في سياق البنية الأبوية للمجتمع الأندلسي. فالشاعرة لا تطلب الحماية والعطاء كإنسانة لها حق أصيل في الحماية، بل تطلبها كإحسان ومنة من الحاكم، وهو ما يعكس موقع المرأة الهامشي في البنية الاجتماعية السائدة. إن عبارة "لا أخشى شيئاً ما إذا كنت كنفاً لي إليه آوي ولا يعدوني" تكشف عن واقع المرأة الأندلسية الذي يصبح أمنها الوجودي والاقتصادي رهناً بحماية الرجل، سواء في إطار الأسرة أو في إطار السلطة السياسية. هذا الواقع القاسي تعبر عنه حسانة بصدق مؤلم، دون أن تسعى إلى تجميله أو إخفائه، وهو ما يجعل من شعرها وثيقة تاريخية واجتماعية مهمة لفهم وضع المرأة في المجتمع الأندلسي، إلى جانب كونه نصاً أدبياً رفيعاً.

المحور الثاني: أم السعد بنت عصام الحميري – النسوية الروحية والصوت المغيَّب

تمثل أم السعد بنت عصام الحميري، المعروفة بسعدونة من أهل قرطبة (فواز، 2012، ص29)، نموذجاً بارزاً للأصوات النسوية المغيبة في الخطاب الأدبي الأندلسي، حيث اقتصر ما وصلنا من تراثها الشعري على قصيدة واحدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وتمثال نعله الشريف، بينما تشير المصادر التاريخية إلى أنها كانت من النساء المشهورات في الأندلس وأنها روت عن أبيها وجدها وأنشدت لنفسها، مما يدل على وجود منجز شعري أوسع لم يصلنا منه إلا النزر اليسير.

إن هذا التغييب الممنهج للصوت الأنثوي في التدوين الأدبي يعكس البنية الذكورية المهيمنة على عملية الحفظ والتوثيق التاريخي، فعلى الرغم من شهرتها وتميزها الأدبي، لم تحظ أم السعد بالاهتمام الكافي من المؤرخين والمحققين، ولم يتم جمع ديوانها أو توثيق مسيرتها الشعرية بشكل شامل كما حدث مع الشعراء الرجال المعاصرين لها. والملفت للنظر أن

القصيدة الوحيدة التي وصلتنا لأم السعد تحمل في طياتها سمات السرد النسوي المتميز، حيث تبدأ بصيغة استفهامية توحي بحوار داخلي عميق وبحث عن المعنى الروحي، فتقول (المقريزي، 1968، ص166):

سألتُم التمثال إذ لم أجد للثم نعل المصطفى من سبيل

لعلني أحظى بتقبيله في جنة الفردوس أسنى مقيل

في ظل طوبى ساكناً آمناً أسقى بأكواب من السلسبيل

وأمسح القلب به عله يسكن ما جاش به من غليل

فطالما استشفى بأطلال من يهواه أهل الحب في كل جيل

هذا الشعر يكشف عن وعي سردي يتجاوز مجرد المدح التقليدي إلى تأمل فلسفي في طبيعة التوسل والتبرك، وهو ما يمنح النص بعداً سردياً يعكس تجربة ذاتية أنثوية في التعامل مع المقدس. إن استخدام أم السعد لضمير المخاطبة المؤنث في خطابها الشعري يشير إلى وجود ذات نسوية واعية تخاطب نفسها أو تخاطب نساء أخريات، مما يخلق فضاءً سردياً نسوياً خاصاً يختلف عن الخطاب الذكوري السائد في شعر المدح النبوي. تتحول القصيدة من مجرد نص مدحي إلى سرد لتجربة روحانية تعكس حساسية المرأة الأندلسية وطريقتها الخاصة في التعبير عن الإيمان والتقوى (المقريزي، 1968، ص166).

تتجلى خصوصية السرد النسوي في هذه القصيدة من خلال البعد التأملي الذي يحكم بنيتها، فالشاعرة لا تكتفي بالتعبير عن حبها للنبي بل تبني سرداً تصاعدياً يرتحل رحلة البحث عن القرب الروحي من خلال الرمز المادي المتمثل في تمثال النعل الشريف. في قولها "لعلني أحظى بتقبيله في جنة الفردوس أسنى مقيل" تلمس رجاءً أنثوياً مفعماً بالأمل والشوق الروحاني، حيث تربط الشاعرة بين الفعل الدنيوي وهو تقبيل التمثال وبين الجزاء الأخروي المتمثل في اللقاء الحقيقي في الجنة. هذا الربط يكشف عن بنية سردية زمنية تمتد من الحاضر الأرضي إلى المستقبل الأخروي، مما يمنح النص عمقاً فلسفياً يتجاوز حدود المديح المباشر.

يكتسب البيت "وأمسح القلب به عله يسكن ما جاش به من غليل" أهمية خاصة في تحليل السرد النسوي لهذه القصيدة، إذ يكشف عن بعد نفسي عميق يتجاوز السطح الديني إلى التعبير عن معاناة داخلية وغليان عاطفي يبحث عن السكينة والشفاء. إن استخدام الفعل "أمسح" بما يحمله من دلالات الرقة واللطف والحاجة إلى التطهير الروحي يعكس خصوصية التجربة الأنثوية في التعامل مع المقدس. أما الإشارة إلى "الغليل" فتكشف عن حالة من

القلق الوجودي أو الشوق الروحي الذي يميز التجربة النسوية، وهو شوق لا يُعبر عنه بصخب اللغة بل بهدوء التأمل والرجاء الصامت.

المحور الثالث: زينب المرية – صوت الأنثى المستقلة

تمثل زينب بنت فروة المرية، التي عاشت في عصر المعتصم بن صمادح في القرن الخامس الهجري (بوفلاقة، 2006، ص66)، واحدة من أبرز الأصوات النسوية المغيبة في الأدب الأندلسي، حيث يكشف غيابها النسبي من المدونات الأدبية الرئيسية عن إشكالية منهجية في التعامل مع الإنتاج الأدبي النسوي في الأندلس. فعلى الرغم من أن كتاب "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب" للمقري التلمساني يُعد من أهم مصادر الحياة الأدبية والثقافية في الأندلس، إلا أن حضور المرأة الشاعرة فيه يظل محدوداً وهامشياً، مما يعكس آلية الإقصاء المنهجة التي تعرضت لها الأصوات النسائية في التدوين التاريخي والأدبي.

تنتمي زينب المرية إلى مدينة ألمرية الأندلسية، وقد اشتهرت ببراعتها الشعرية وفصاحتها، لكن ما وصلنا من شعرها يظل محدوداً للغاية، مما يؤكد فرضية الضياع المتعمد أو غير المتعمد للإرث الأدبي النسوي في الأندلس. تقول هذه الشاعرة الأندلسية (المقريزي، 1968، ص286):

أيها الراكب الغادي تطلّع

فأخبرني عن بعض الذي تجدّه

ما جعل الناس الجمع من وجدٍ تضمنهم

وهدوء أواخر الأيام تجتهد

إن قراءة شعر زينب المرية من منظور السرد النسوي تكشف عن خصائص أسلوبية وموضوعية تميزها عن الخطاب الشعري الذكوري، حيث نجد في قصائدها حضوراً قوياً للذات الأنثوية الفاعلة التي لا تكتفي بدور المفعول به في السياق الاجتماعي والأدبي، بل تنتج خطابها الخاص وتعبر عن تجربتها الذاتية بصوت مستقل.

يتجلى السرد النسوي في شعر زينب المرية من خلال عدة مستويات: أولها المستوى الموضوعي، حيث تتناول قضايا المرأة ومشاعرها وتجاربها العاطفية والاجتماعية من منظور داخلي أصيل، بعيداً عن الصورة النمطية التي رسمها الشعراء الذكور للمرأة في الشعر الأندلسي. ثانياً، على المستوى اللغوي والأسلوبي، نلاحظ أن زينب المرية تستخدم لغة شعرية تحمل خصوصية أنثوية في اختيار المفردات والصور الشعرية، حيث تبتعد عن المبالغات الحماسية والفخرية التي طبعت

الكثير من الشعر الذكوري، وتميل إلى لغة أكثر رقة وعمقاً في التعبير عن المشاعر الإنسانية. ثالثاً، يتضح البعد السردي في شعرها من خلال بناء القصيدة نفسها، حيث نجد أن بعض قصائدها تحمل بنية سردية واضحة تروي فيها الشاعرة حكايتها أو تجربتها الشخصية بتسلسل زمني ومنطقي، مما يجعل القصيدة أقرب إلى السرد منها إلى الغنائية الخالصة. إن هذا النمط السردي في الشعر النسوي يعكس حاجة المرأة الشاعرة إلى رواية قصتها الخاصة في مجتمع يحاول باستمرار فرض روايته عن الأنثوية، فتصبح القصيدة فضاءً للمقاومة وإعادة تشكيل الهوية الأنثوية.

المحور الرابع: أسماء العامرية – المديح السياسي كاستراتيجية نسوية

تمثل الشاعرة أسماء العامرية واحدة من أعمق الأصوات النسوية المغيبة في المشهد الأدبي الأندلسي، حيث تعكس ظاهرة إهمالها التوثيقي آليات الإقصاء الممنهج للإنتاج الأدبي النسوي في الثقافة الأندلسية. كانت أسماء العامرية شاعرة أندلسية من إشبيلية (الحسون، 1338هـ، ص135)، لها صلة بأسرة المنصور، وعاشت خلال القرن الثاني عشر الميلادي، إلا أن التاريخ الأدبي لم يحفظ من نتاجها الشعري إلا أبيات قليلة في مدح الخليفة الموحدي عبد المؤمن (فواز، 2012، ص40؛ ابن الأبار، 1956، ص256)، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول حجم الإرث الشعري النسوي المفقود والأسباب البنيوية التي أدت إلى تغييبه. تقول الشاعرة (بوفلاقة، 1986، ص161):

عرفنا النصر والفتح المبين

لسيدنا أمير المؤمنينا

إذا كان الحديث عن المداني

رأيت حديثكم فينا شجونا

تمثل قصيدة أسماء العامرية نموذجاً معبراً عن تعقيدات الحضور النسوي في الفضاء الأدبي الأندلسي، حيث تتقاطع فيها محاولات التعبير عن الذات الأنثوية المحاصرة بالقيود الثقافية والسياسية مع استراتيجيات البقاء الاجتماعي. إن اختيار الشاعرة لغرض المديح السياسي ليس مجرد توافق مع التقاليد الشعرية السائدة، بل يمثل مناورة خطابية ذكية تسعى من خلالها المرأة الأندلسية إلى تأمين مكانة لصوتها في مجال عام يهيمن عليه الرجال بشكل كامل. يكشف البيت الأول "عرفنا النصر والفتح المبين لسيدنا أمير المؤمنينا" عن وعي استراتيجي بضرورة البدء بالتمجيد والثناء كمدخل لعرض القضية الشخصية، وهي آلية خطابية تعكس فهماً عميقاً لديناميات السلطة وكيفية التعامل معها من موقع الضعف الاجتماعي.

إن استخدام ضمير الجماعة "عرفنا" بدلاً من ضمير المتكلم المفرد يحمل دلالات مركبة، فهو من جهة يمنح الخطاب مشروعية جماعية تتجاوز الذات الفردية، ومن جهة أخرى يعكس محاولة الشاعرة لإخفاء حضورها الفردي خلف صوت جماعي، وهو ما يمكن تفسيره كاستراتيجية حماية في مجتمع لا يرحب بالصوت النسوي المستقل. أما البيت الثاني "إذا كان الحديث عن المداني رأيت حديثكم فينا شجونا" فيكشف عن طبقة أعمق من البناء السردي النسوي، حيث تنتقل الشاعرة من المديح المباشر إلى تأسيس علاقة عاطفية مع الممدوح عبر ربط أمجاده بذاكرة جماعية تشارك فيها الشاعرة وأسرتها.

يتجلى السرد النسوي في هذه القصيدة من خلال البنية الثنائية التي تجمع بين الخطاب الرسمي والشكوى الضمنية، فالشاعرة لا تطرح مظلمتها بشكل مباشر في هذين البيتين، بل تمهد لها بإنشاء فضاء خطابي يجمع بين الولاء السياسي والانتماء العائلي والمعاناة الشخصية. هذه الاستراتيجية الخطابية تعكس الوضعية المعقدة للمرأة الأندلسية المثقفة التي تسعى للدفاع عن حقوقها في مجتمع لا يعترف بحقها في المطالبة المباشرة والصريحة. إن اللجوء إلى شعر المديح كوسيلة لعرض القضايا الشخصية ليس مجرد تكتيك براغماتي، بل يمثل شكلاً من أشكال المقاومة النسوية الناعمة التي تستخدم أدوات الثقافة السائدة لتحقيق أهداف خاصة بالمرأة (المقريزي، 1968، ص292).

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المحور الأول: النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً : كشفت هذه الدراسة عن أن السرد النسوي في الأدب الأندلسي يمثل ظاهرة أدبية متميزة تختلف جوهرياً عن الخطاب الذكوري السائد، حيث أظهر التحليل المعمق لأشعار حسانة التميمية وأم السعد بنت عصام الحميري وزينب المرية وأسماء العامرية وجود خصائص سردية فريدة تعكس الوعي النسوي المبكر في استعادة الصوت المسلوب وإعادة تشكيل الذات الأنثوية من خلال النص الشعري.

ثانياً : أثبت البحث أن ظاهرة تغييب الأصوات النسوية في النصوص الأدبية الأندلسية لا تعود إلى غياب الإنتاج الأدبي النسوي أو ضعفه، بل تنتج عن آليات إقصاء ممنهجة تعكس البنية الذكورية المهيمنة على عملية الحفظ والتوثيق التاريخي، إذ أن ما وصلنا من نتاج هؤلاء الشاعرات يمثل شذرات متناثرة لا تعكس الحضور الفعلي للمرأة في المجتمع الأندلسي.

ثالثاً : أثبت البحث أن السرد النسوي في شعر حسانة التميمية يتجلى من خلال استخدامها لضمير المتكلم المفردة المؤنثة الذي يضع الذات الأنثوية في مركز النص ويجعلها فاعلاً ومنتجاً للمعنى، حيث وظفت الشعر كوسيلة للتعبير

عن أزمتها الوجودية والاجتماعية في مواجهة واقع الترمل والحاجة، وبنَت خطاباً شعرياً يحمل بنية سردية متدرجة تنتقل من وصف الحالة المؤلمة إلى استرجاع الماضي الزاهر ثم العودة للحاضر المأزوم.

رابعاً: في شعر أم السعد بنت عصام الحميري، أظهر التحليل أن القصيدة الوحيدة الباقية لها تحمل سمات السرد النسوي المتميز من خلال البدء بصيغة استفهامية توحي بحوار داخلي عميق وبحث عن المعنى الروحي، حيث تحول النص من مجرد قصيدة مدح نبوي إلى سرد لتجربة روحانية خاصة تعكس الحساسية الأنثوية تجاه المقدس.

خامساً: في شعر زينب المرية، كشفت الدراسة عن حضور قوي للذات الأنثوية الفاعلة التي لا تكتفي بدور المفعول به في السياق الاجتماعي والأدبي، بل تنتج خطابها الخاص وتعبر عن تجربتها الذاتية بصوت مستقل، حيث تتناول قضايا المرأة ومشاعرها وتجاربها العاطفية والاجتماعية من منظور داخلي أصيل بعيداً عن الصورة النمطية التي رسمها الشعراء الذكور للمرأة.

سادساً: توصل البحث إلى أن السرد النسوي في شعر هؤلاء الشاعرات الأندلسيات لا يقتصر على الجوانب الفنية والأسلوبية فحسب، بل يمتد ليشمل البعد السياسي والاجتماعي باعتباره فعل مقاومة ضد الإقصاء والتهميش، حيث تصبح القصيدة فضاءً للمقاومة وإعادة تشكيل الهوية الأنثوية في مجتمع يحاول باستمرار فرض روايته عن المرأة.

سابعاً: أثبت التحليل أن معايير الاختيار والانتقاء التي حكمت عملية التدوين الأدبي قد انحازت لأصوات معينة دون غيرها بناء على المكانة الاجتماعية أو القرب من السلطة، وأن محدودية وصول النساء للتعليم أسهمت في تضييق الإنتاج الأدبي النسوي وهيمنة السرد الذكوري على الساحة الأدبية الأندلسية.

ثامناً: خلصت الدراسة إلى أن إعادة الاعتبار لهذه الأصوات المغيبة يتطلب إعادة النظر في المنهجيات التقليدية لدراسة الأدب الأندلسي، والبحث في المصادر المهملة والهوامش والإشارات العابرة التي قد تحمل ذكراً لشاعرات لم يحظين بالاهتمام الكافي من المؤرخين والأدباء الذكور، مع ضرورة استخدام أدوات نقدية حديثة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية التجربة الأنثوية في الكتابة.

المحور الثاني: التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يُوصى بما يلي:

1. إعادة قراءة التراث الأندلسي من منظور نقدي نسوي، والعمل على استعادة الأصوات المغيبة من خلال البحث في المصادر المهملة والهوامش التي قد تضم إشارات إلى شاعرات مغمورات.

2. توثيق النصوص الشعرية النسوية المتفرقة في المصادر المختلفة، والعمل على جمعها في دواوين مستقلة تعكس الإنتاج الأدبي للمرأة الأندلسية.
3. إجراء دراسات مقارنة بين الشعر النسوي والشعر الذكوري في الأدب الأندلسي، للكشف عن الخصائص المميزة للسرد النسوي وأساليبه الفنية والموضوعية.
4. دراسة آليات التغييب في الثقافة العربية الإسلامية بشكل أعمق، والكشف عن العوامل البنيوية والمؤسسية التي أدت إلى تهميش الأصوات النسوية في التاريخ الأدبي.
5. تطوير مناهج التدريس لتشمل النصوص النسوية الأندلسية وتعريف الطلاب بهذه النماذج الإبداعية التي ظلت مغيبة في المناهج التقليدية.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (1956). التكملة لكتاب الصلة (ج1)، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مصر: مطبعة السعادة.
2. ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (1415هـ). التكملة لكتاب الصلة (ج1)، تحقيق: عبد السلام الهراس، لبنان: دار الفكر للطباعة.
3. الأنصاري، محمد بن محمد بن عبد الملك (1984). الذيل والصلة الموصول لكتابي التكملة (ج1)، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.
4. بوفلاقة، سعد (1986). الشعر النسوي الأندلسي، الجزائر: مطبعة جامعة عنابة.
5. بوفلاقة، سعد (2006). المرأة في الشعر الأندلسي، الجزائر: دار البعث.
6. الحسون، محمد (1338ه). أعلام النساء المؤمنات، إيران: دار الأسوة للطباعة والنشر.
7. الحموي، شهاب الدين (ب.ت). معجم البلدان (ج5)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
8. الحداد، سالم فوزي عمر (ب.ت). التذويت في السرد النسوي المعاصر (أنموذجاً ليبيا)، ليبيا: جامعة طبرق، كلية التربية، قسم اللغة العربية.
9. السكري، جهاد مصطفى (2021). أثر المجتمع الأندلسي على الشعر النسوي في الأندلس، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 74.
10. شافع، عبد الحميد (2006). المرأة في المجتمع الأندلسي (من الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة)، ط1، د.م: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
11. شعبان شاوش وهيبة، أمينة طوطاح (2014). المرأة في الأندلس، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، رسالة ماجستير.

12. صبحي، محمد (2003). صورة المرأة في الأدب الأندلسي في عصر الطوائف والمرابطين، الأردن: عالم الكتب الحديث.

13. صديقي، محمد؛ ليبدر بلخير (2021). جهود المرأة الأندلسية في مجال الشعر على عهدي المرابطين والموحدين من خلال كتاب نفح الطيب، المجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 2.

14. فواز، زينب (2012). الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

15. كبابي، وردة (2020). جمالية السرد النسوي وخصوصيته في "الأسود يليق بك" لأحلام مستغانمي، جامعة أم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 3.

16. معتصم، محمد (2004). المرأة والسرد، المغرب: الدار البيضاء.

17. المقريزي التلمساني (1968). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (ج4)، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

الدور القرآني واثره وتداعياته في سلوكيات الطفل المسلم

ختام مزهر حمد الجبوري

كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة– قسم الشريعة بغداد

shlecb13@iku.edu.iq

009647728662490

الملخص

القرآن الكريم له الاثر الكبير والدور الاكبر ان عقلت آياته وتدبرت احكامه لا سيما على وجه الخصوص من قبل الوالدين في صقل وصياغة سلوكيات الطفل منذ نعومة اظفاره كي ينمو نمواً إسلامياً صحيحاً وفق منهج التربية القرآنية ولأهمية التربية في بناء شخصية الطفل في جميع مناحي الحياة لذا فالسلوك الاسلامي للطفل هو الثمرة العملية لغرس القرآن في قلبه وكلما ارتبط الطفل بالقرآن سماعا وفهما وتطبيقا كلما كان بعيدا عن الانحرافات السلوكية .

تعد مرحلة غرس العقيدة وترسيخها من أهم المراحل واسماها في مجال تربية الطفل .

لذا لابد من جعل قدوة طاهرة ومقدسة امام الطفل كي يستمد منها الخلق الرفيع والعادات الصحيحة متمثلة اولا بالقدوة العليا و الأسوة الحسنة للمسلمين الا وهو الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)بوساطة اقواله وافعاله وتقريراته فضلا عن غرس اساسيات الدين في نفوسهم منذ صغرهم ومنها ما يأتي :

الأساس الأول : التلقين الأول المتمثل بذكر اصل من اصول الإسلام وركنه الاول وهو الشهادتان على مسامع الوليد اذ يعد حجر الزاوية لبناء شخصية مسلمة سوية لذا يعد غرس العقيدة والتوحيد مهم جدا مثلا:أن يعرف الطفل اسماء الله الحسنى.

الأساس الثاني : ترسيخ حب الله تعالى :

يولد الطفل كالصفحة البيضاء لا يعلم شيئا لذا ندرج بما يأتي كيف نرسخ حب الله في نفوس الاطفال:

أ. قال عز من قائل : " والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا..." سورة النحل من الآية (78) بالاستدلال على فضائل وانعم الباري سبحانه ورعايته فهو الذي اهتم بالطفل مذ كان جنينا وهو الحنان المنان الذي خلق له السمع ليسمع والبصر ليبصر والعقل ليتدبر فهذا العطاء الالهي يزرع في قلب الطفل حبا تلقائيا لله سبحانه.

ب. الشعور بالقرب من الله: قال تعالى: "ونحن اقرب اليه من حبل الوريد" سورة ق الآية(16) اي بمعنى ان نجعل الطفل يفهم ان الله ليس بعيدا عنه بل اقرب اليه من اي شخص اخر يعلم ما في قلبه الصغير ويحميه دوما فيشعر تلقائيا بالأمان التام والتعلق بالله.

ج. التذكير بالرزق لجميع الكائنات:

قال تعالى" الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش الآية(4)

فالرزق اليومي كالطعام مثلا هو من عند الله فيرتبط شعور دائم بفضل الله عليه والامتنان له بكل انواع الرزق.

الكلمات المفتاحية : التغذية القرآنية للطفل , حق المولود في القرآن والسنة حق الحياة والتسمية , حق الرضاعة , واسس غرس العقيدة في نفس الطفل , وطرق غرس اركان الايمان في الطفل .

The Quranic role, its impact and repercussions on the behavior of the Muslim child

Research presented by
Dr.Khitam Muzhar Hamad Al-Jubouri

Abstract

The Quranic role, its impact and repercussions on the behavior of the Muslim child

Abstract

The Holy Book of God has a great impact and a greater role in rationalizing its verses and managing its rulings, especially by parents in refining and formulating the child's behaviors from an early age in order for him to grow in a correct Islamic development according to the method of Quranic education, after the completion of this research. I discovered the importance of parenting in building a child's personality in all areas of life. Nutrition is a set of scientific practices that occur to food the moment it is eaten, as well as through digestion and absorption. Special and distinctive arrival time. Then all legitimate costs go. It is the right to choose a righteous wife and a righteous husband, and their seed is a good son. This is one of the most important rights to choose from.

The name, because everything in existence has a name known to it. The stage of implanting a doctrine is one of the most important stages, but the most dangerous in the field of raising a child, and it is the stage of establishing habits and formation.

Through the biography of the Prophet - may God's prayers and peace be upon him and his family - and his educational approach to teaching his children and the children of the Companions the foundations of their religion becomes clear to us the imperative to implant the pillars of faith in children through the foundations:

The first foundation: reviving the seed of innateness in the soul of children, which is exemplified by teaching the child the word monotheism by the call to prayer in his right ear and staying in his left ear.

It is the upright creation that God - the Almighty and Majestic - placed in man from his birth, distinguished by its esoteric, instinctive roots which are not achieved without education and are not affected by external factors such as geographical, political and economic factors.

And also among the things that are recognized by the scholars of education and morals that the child is born, when he is born on the instinct of monotheism and the doctrine of faith in God, and also on the authenticity of purity and innocence,

so if a conscious home education, a good social mix, and a secure educational environment, the child grew up - God willing, On firm faith, virtuous morals, and righteous education, and this truth of the innate faith has been assessed by the Holy Qur'an and confirmed by the Messenger - may God's prayers and peace be upon him.

The second basis: Confirming their belief in the one God on Sunday, as the love of God Almighty is established:

The question here comes, why does the love of God Almighty teach them :a. Because God Almighty said about those who love him: "Say: You loved God, so follow me. God loves you and forgives you of your sins." Surat Al Imran Ayu (3).

B. Because God Almighty is the one who created us out of nothing other than our creation and preference over many of those who created preference, and who is upon us with the best blessing, which is Islam, as a reward for deeds that are from His and His bounty, so He is the one who is preferred first and last.

C. On the authority of Abu Al-Darda ', he said: (The Messenger of God - may God's prayers and peace be upon him and his family) said: It was from the supplication of David that God says that I ask you of your love who loves you and the work that informs me of your love. Oh God, make your love dearer to me than myself and my family from cold water, that is a good example .

Dr.. Because love generates respect and prestige in secret and in public, and we do not need to respect our children and their loved ones instead of their relationship with him based on fear of punishment or hell, so that their worship has a spiritual pleasure in which they live and protect them from slippage.

Key words: definitions of the Qur'anic nutrition and the child, the child's right to the Qur'an and the Sunnah of his right to life and naming, breastfeeding and choosing a wife, the foundations of implanting belief in the child's soul, and methods of implanting the pillars of faith in children**.**

المقدمة

الحمد لله حمدا دائما مع دوامه وخالدا مع خلوده وباقيا مع بقائه والصلاة والسلام على خير الأنام محمد المصطفى وعلى آله الأطهار.

وبعد ...

الموضوع مدار البحث الدور القرآني واثره في سلوك الاطفال له ميزاته وثماره الايجابية الكبيرة لاسيما عندما يكبر ذلك الكائن الغض الصغير، لذا فان النظر الى عالم الطفولة وخصائصها يستدعي هذا الامر زيادة الابحاث المماثلة.

فغرس القيم الصحيحة في نفوسهم. من أسباب رقي وتقدم المجتمع لكونهم نواة المجتمع.

تم بتقسيم البحث الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: التعريف بالمفردات.

المطلب الاول: المصطلحات في اللغة

المطلب الثاني: المصطلحات في الاصطلاح الفقهي

المبحث الثاني: حقوق الطفل في القرآن والسنة

المطلب الاول: حقه في الحياة

المطلب الثاني: حقه في التسمية

المطلب الثالث: حق الطفل في الرضاعة والفطام

المبحث الثالث:

1. المراحل الاولى في حياة الطفل
2. اركان الايمان وغرسها لدى الاطفال

المبحث الاول / التعريف بالمفردات

المطلب الاول:

المصطلحات في اللغة:

من الناحية الطبية يعرف علم التغذية بأنه علم حديث يدرس الغذاء بعناصره الاساسة وكيفية تأثيرها على نمو الجسم من ناحية الوظيفة والوقاية من الأمراض. (آمال 2017، 9)

وابرز محاوره المغذيات الكبرى والصغرى والتمثيل الغذائي والتغذية العلاجية.

اما مفردة التغذية القرآنية :يعني استنباط القواعد الصحية والسلوكيات القويمة من القرآن والسنة النبوية

الطفل في اللغة:

.تعني مفردة الطفل في اللغة العربية على الجزء من الشيء وعلى اصل الشجرة الناعم يقال طفلت الشمس اذا دنت للغروب (آمال 2017، 9)

وجاء في لسان العرب في تعريف الطفل بأن الطفل "هو الصغير من كل شيء "ويقال للوليد مادام ناعما طفل وبفتح الفاء هو الناعم والرطب (منظور د.ت ، 401) وايضاً في صاحب القاموس "الطفل بكسر الطاء وسكون الفاء الصغير من كل شيء او مالم يحتلم من البشر والجمع اطفال والانثى طفلة". (الرازي 1988، 160)

في معجم اللغة العربية، "جئته والليل طفل، اي في اوله بمعنى انه يسعى في قضاء الحوائج [والطفل] سقط النار، أي الشرارة اذا تطايرت ، عشب طفل اي لم يطل، " (البكري 1999، 25) ، وذكر في المعجم الوسيط انه يطلق على الطفل طفلا مادام صغيرا حتى يناهز الحلم" (الشوكاني 1416-1996، 8)،".

ومما سبق اعلاه يتبين ان كل مالم يبلغ الحلم وبمحقب زمنية محدد يعد صاحبها طفل

وقد بين ذلك الله سبحانه وتعالى بقوله عز من قائل ((... او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء...))سورة النور من الآية (31). (الشوكاني 1416-1996، 9)

ومن هنا يتبين ان الطفل غير البالغ شرعاً، هو الانسان غير المكلف ويعامل في الاسلام معاملة خاصة ومميزة الى وقت بلوغه، فتسري عليه بعد ذلك جميع التكاليف الشرعية.

المطلب الثاني

المصطلحات في الاصطلاح الفقهي:

الطفل في الاصطلاح:

تعني هذه المفردة من الناحية الاصطلاحية الفقهية اذ يعرف الطفل عند عامة الفقهاء بأنه الصبي من حين ولادته وسقوطه من بطن امه الى ان يحتلم. (مؤلفين 1411-1990، 239) (العال 1202 ، 414) وقد اهتم ديننا الاسلام الحنيف بالطفل أيما اهتمام منذ لحظة تكونه في رحم امه وحتى بلوغه ووضع له حقوقا ولعل اسماها واولها حق الوجود اذ قال عز من قائل (ولا تقتلوا اولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم) (سورة الانعام الآية:151) ما قرر الاسلام طرق معاملة الطفل بحب وعناية وكذا العدل في معاملة الابناء والمساواة بينهم .

اما مبتدأ الطفولة يبدأ بشرط انفصال الولد عن امه حيا بالولادة اما منتهاها فينتهي بمجرد ظهور علامات البلوغ الطبيعية كالاحتلام او الحيض او البلوغ في السن المحدد شرعا وتتلخص الطفولة بمرحلتين كما قسمها الفقهاء هما طفل غير مميز وهو من ولادته حتى عمر السابعة غالبا اذ يكون غير مكاف بأي من العبادات والمعاملات شرعا والثانية من سن السابعة الى البلوغ اذ تكون اهليته ما زالت ناقصة تتوقف على اجازة الولي. (العال 1202 ، 240)

اذ تعد مرحلة الطفولة حجر الاساس والارضية التمهيدية لبناء شخصية الانسان المستقبلي لخص ابو العلا هذه المرحلة بمرحلة التشكيل الاساسي فهي ليست مجرد فترة زمنية يمر بها الفرد بل هي المرحلة الاكثر خطورة وتأثيرا في صياغة السلوك واكتساب المهارات وتشكيل البناء النفسي والانفعالي للمستقبل ومرحلة المرونة النفسية اذ تتميز بقابلية عالية للتعلم والتأثر بالبيئة المحيطة مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع وبالتالي الطفولة مدخل استثماري في الانسان فكلما كانت هذه المرحلة مستقرة ومتوازنة زادت قدرة الفرد على التوافق النفسي والاجتماعي في مرحلتي المراهقة والرشد. (العلا 1309-1989، 263)

اما جان بياجيه وهو عالم نفس عالمي صاغ النظرية البنائية الاجتماعية في التعلم فركز على ان الطفل ليس بالغا مصغرا بل يفكر بطريقة مختلفة تماما وان التفكير والذكاء يتطوران عبر مراحل استكشافية تفاعلية مع البيئة. (العلا 1309-1989، 263)

اما الغزالي اعتبر الطفل امانة بيضاء بين يدي والديه ومرحلة الطفولة هي مرحلة النقش على الحجر وهو قابل لكل ما نقش ومائل الى كل ما يمال اليه فإن عود الخير وعلم هذا الامر نشأ عليه وسعد في الدنيا والآخرة وان عود الشر شقي وهلك وهو من الاوائل الذين نبهوا على ضرورة عدم ارهاق الطفل بالتعليم وتخصيص وقت للعب كما اكد على اهمية تشجيع الطفل عندما يصدر منه سلوك حسن ويمتدح بين اظهر الناس. . (العلا 1309-1989، 263)

وهذا ما اكد عليه القران الكريم اذ لم يغفل عن هذه المرحلة بل اولاها اهتماما تشريعيا ونفسيا وتربويا فائقا واعتبرها زينة الحياة الدنيا ومرحلة الضعف التي تتطلب الرعاية والتأسيس قال تعالى "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" سورة الكهف الآية 46.

المبحث الثاني

المولود في القرآن والسنة

حقه في الحياة:

تستمر حياتنا مع كتاب الله عز وجل، وتستمر رحلتنا الساحرة الآسرة، ونحن نحيا ونعيش في رحاب القرآن الكريم، ونتعرف على أحوال الطفل وحقوقه خلاله، وتغترف من بحار انواره قبسات نستضيء بها في درب الحياة التي نسلكها-بإذن الله- على هدى من الله، لنكون من السعداء المرضيين. (جمعة 1421-2001، 22)

تكون حياة الطفل مراعاة ايما رعاية في منهج القرآن العظيم، خاصة عندما يكون جنينا في بطن أمه، حيث لا يحق لأحد ان يعتدي على حياته، لأن الحياة يهبها الله عز وجل، وهو بيده وحده الحياة والموت، حيث لا يجوز قتل الطفل بسبب الفقر في

قوله تعالى ((ولا تقتلوا اولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم...)) سورة الذاريات من الآية(56)،وقوله تعالى ((ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين)) سورة الذاريات الآية(58)حيث كان أهل الجاهلية يقتلون البنات مخافة الفقر والعار، حيث نهاهم الله عز وجل عن قتلهم وقد جاء النهي بصيغة النهي الجماعي ان لا يقتلوا اولادهم كما ورد في النص المقدس اعلاه، فان الله عز وجل ارحم على الاطفال من آبائهم، لأنه هو من تكفل برزق الاطفال واهلهم واخبرهم بأن قتل هؤلاء الابرياء كان من أعظم الذنوب، أي ذنب أعظم من زوال الرحمة من القلوب، وأي قلوب، قلبي الوالدين اللذين يقدمان على اعدام طفلها، حيث يتجرؤون على قتل الاطفال بدون أي ذنب وليس بيدهم شيء من وسائل الدفاع عن انفسهم، إذ لا يزالون في طور الضعف الذي فطرهم الله عليه. (جمعة 1421-2001، 24)

قال تعالى((وإذا الموؤدة سئلت, بأي ذنب قتلت)) سورة التكوير الآيتان (8,9)الا ان قتل الاطفال ان كان خوف من الفقر، فهو من سوء الظن بالله عز وجل، وسوء التصور في موضوع الرزق وان كان من اجل الغيرة على البنات كما كان يزعمون في عصر الجاهلية، ما جعله يكون سببا في تخريب العالم، وهتك نظامه، وبعثرة ألفته سواء في قتل الاولاد وهو لأمر عظيم عند الله و قتل البنات بدلا من الشفقة على خلق الله، حيث كان كلا الامرين مذموم وفساد وافساد وفيه أيضاً تعد على حقوق الاطفال في الحياة. (الاندلسي 1983، 517)

فضلا عن الحقوق الاخرى التي تعرض لها كتاب الله المقدس، حق الدفاع عن الاطفال، ووجوب نصرتهم وابعادهم عن الاضطهاد وعن الظلم حيث قال تعالى: ((وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا))النساء (75).

لذلك لقد حث القرآن بأمر من السماء من الله عز وجل لعباده المؤمنين على القتال في سبيله لأن المستضعفين من الرجال والنساء والاطفال الذين لا يملكون القدرة على الجهاد لان هؤلاء قد نالهم الظلم والأذى من اعدائهم، وقد بلغ من ظلم الكفار من اهل مكة للمؤمنين الشيء الكثير حتى بلغ اذاهم وظلمهم الاطفال غير المكلفين ارغاماً لإبائهم وامهاتهم . (الاندلسي 1983، 517)

حقه في اختيار الزوجة الصالحة والزوج الصالح:

تعد هذ الالتفاتة الفقهية من اجمل أبعاد الشريعة الاسلامية حيث يبدأ حق الطفل قبل ولادته وذلك بتهيئة البيئة الصالحة والاستقرار النفسي والتربوي له عبر اختيار الأب والأم الصالحين و لعل من أهم حقوق الطفل اختيار الام المؤمنة لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم)"تنكح ال المرأة لأربع :لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك "" متفق عليه وكذا الأب المؤمن لقوله (عليه وآله السلام)"إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" رواه الترمذي ففيه توجيه للمرأة بختار الرجل التقي ليكون أبا يتقي الله في أبنائه ولا يظلمهم .

وقوله تعالى: ((وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاء يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)) الطور (32).

وقال تعالى: ((الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا)) النساء (32).

والقانتات المطيعات لأزواجهن يحفظنهم في غيابهم وفي اولادهم واموالهم قال تعالى: ((الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُوْلَئِكَ مُبَرَّؤُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)) النور (26).

حق الطفل في التسمية:

أجمع فقهاء المسلمين على وجوب تسمية الطفل اذ لا يجوز ترك المولود بلا اسم يعرف به بين الناس والتسمية حق للطفل يطالب به الأب بالدرجة الأساس لأنه المسؤول عن نسبه والرعاية المالية والشرعية له اذ قال عز من قائل ((ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله)) سورة الاحزاب الآية :5 سواء بالأسماء المستحبة كعبد الله وابتعادا عن الأسماء المكروهة او الحزينة مثل عاصية او حزن او نيران ومن تمام رحمة الشريعة وحرصها على نفسية الطفل استحبت تغيير الاسم ان تبين ضرره عل الطفل من هنا يتضح لنا احقية الطفل في التسمية، ويتضح لنا احقية الطفل من خلال قوله تعالى: ((إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ , فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)) آل عمران (35-36) (رموز د. ت، 26)

فاختارت لها اسماً حسناً "مريم" أي العابدة. (رموز د. ت، 27)

وهذا الحق جعله الله في الشرائع كلها كما أقرته الشريعة الاسلامية، وذكر عن ابن عمر (رضي الله عنهما) ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أن أحب اسمائكم الى الله عبد الله وعبد الرحمن).اخرجه مسلم في صحيحه كتاب الادب 2135 (رموز د. ت، 28)

وقال تعالى: ((يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا))لم يسم به أحد قبله. (رموز د. ت، 28)

حق الطفل في الرضاعة الى الحولين والفطام :

أ. حقه في الرضاعة :

اكد القرآن الكريم على ارضاع الوليد الرضاعة الطبيعية لما لها من آثار جمة من الناحية الصحية والنمو السليم ومن الناحية النفسية وتقوية الاواصر والتعلق بأمه ، قال تعالى: ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ

لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيكم اذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير)) البقرة (233). (قطب 1322-2001، 243)

يعد حق الطفل في الرضاعة من الحقوق الاصيلة المشروعة له لحفظ حياته وبناء جسده واصله في عبارة(حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) ووجه الدلالة الفقهية على ان اللفظ جاء بصيغة الخبر (يرضعن) والمقصود به الأمر والوجوب او الندب المؤكد على الأم لإرضاع طفلها وتحديد المدة بحولين كاملين لرفع اي لبس او مساومة في مدة الرضاع المقررة للأطفال. (قطب 1322-2001، 254)

وتتفق المذاهب الاسلامية على ان حق الرضاعة مكفول للطفل للحفاظ على حياته ونشأته النشأة السليمة فالحنفية ترى ان اقصى مدة للرضاع المشترط للتحريم هي ثلاثون شهرا احتياطا وحكمه واجب ديانة .بدائع الصنائع للكاساني كتاب الرضاع \ص:342 والمالكية حولان كاملان ويجوز زيادة ايام يسيرة كالشهر متصلة بالحولين وحكمه واجب وجوبا اصليا, ما دامت الزوجية قائمة. المدونة للإمام مالك والشرح الكبير للدردير اما الشافعية مدته حولان كاملان ولا تترتب احكام الرضاع الشرعي كتحريم النكاح الا ما كان في الحولين , وحكمه حق للطفل على ابيه توفيره روضة الطالبيين والمجموع للإمام النووي والحنابلة حولان كاملان ولا يثبت التحريم او يستحق القوت بحكم الرضاع فيما زاد على الحولين وحكمه واجب على الاب في ماله, المغني لابن قدامه اما الإمامية مدته حولان كاملان واقله 21 شهرا استنادا الى قوله تعالى ((وحمله وفصاله ثلاثون شهرا)) سورة الاحقاف من الآية :15 شرائع الإسلام , للمحقق الحلي كتاب النكاح باب احكام الولادة والرضاع (قطب 1322-2001، 253)

الرضاعة والفطام تربوياً:

تعد فترة الفطام فترة مفصلية للاعتماد على الذات بالنسبة للطفل، بعدما اتكل وبشكل كلي على امه اذ تعد هذه الفترة احد اولى الازمات النفسية والتربوية وهي ازمة الانفصال التدريجي التي يمر بها الطفل في مراحل حياته الاولى فالفكر التربوي الاسلامي ينبه ان الفطام الفجائي ينعكس سلبا على نفسية الطفل ويسبب له صدمة او نفور لذا التدرج في تقديم الاطعمة الخفيفة والتقليل التدريجي لعدد الرضعات ما يعود الطفل على الاعتماد على النفس وتقبل البدائل بمرونة. (حلبي 1422-2001، 50-51)

وتؤثر طريقة الفطام أيضاً على شخصية الطفل ومشاعره اتجاه أمه و المجتمع فيما بعد فخبراته قد تكون ايجابية ويعتمد ذلك على اسلوب الام في الفطام وفطامه قبل المدة المحددة يكون له مساوئ كبيرة، حيث يشعر الطفل بالحرمان من الحب والحنان، ولذلك قد تنعكس على الطفل في مص الاصابع، لذلك قد حرص الاسلام ان تكون مدة الرضاعة مناسبة، وليس معنى ذلك تأجيل عملية الفطام الى وقت متأخر جداً مما قد يؤدي الى تثبيت عادات طفلية يتمسك بها الطفل فيما بعد، وتعيق اعتماده على نفسه ، وانفصاله عن أمه. (الخطيب د.ت، 70)

المبحث الثالث

أهمية مرحلة الطفولة في غرس العقيدة

تعد العقيدة المحرك الاول للأخلاق وكذا العبادات والمعاملات مه المجتمع لذا فإن غرس الإيمان بالله تعالى وحبه هو الخطوة الاولى والاساسية قبل البدء بإطلاق الاحكام والتكاليف للطفل فضلا عن الاستناد الى تعزيز الفطرة التي ولد بها الطفل واستغلال الاسئلة البريئة والعفوية التي يطرحها عن الله والكون لتوجيهه بشكل ايجابي سليم فتنزيه الله عز وجل ومراقبته في السر والعلن والتوجه اليه بالدعاء وتعويده على حسن الظن بالله فضلا عن ربط الطفل بحب الرسول والتأسي بصفاته وافعاله وايضا تريب مفهوم الملائكة وعملهم لغرس الشعور بالمسؤولية مثلا الملك الموكل بالحسنات والسيئات دون تخويف بأسلوب يبني الرقابة الذاتية كل تلك المحاور تبني اساس صلب ومتين لعقيدة الطفل. (فاطمة 1419-1998، 200)

يرى الامام ابو حامد الغزالي في (احياء علوم الدين) ان الطفل لايحتاج الى ادلة عقلية معقدة بل يلقن القواعد الايمانية كحقائق مسلم بها مثلا تحفيظه اركان الايمان واركان الاسلام ثم الانتقال من الحفظ الى التصديق والايمان والاستقرار النفسي مثلا قراءة القران للطفل وسماع الاحاديث تؤكد ما حفظه وفهم معانيها ثم ترسيخ العقيدة بالعمل وممارسة العبادات كالصلاة التي تزيد من نور الايمان في قلب الطفل وتقويه. (الغزالي 1423-2002، 99)

وتكون هذه المرحلة من أهم المراحل في مجال تربية الاطفال، فهي مرحلة تأسيس العادات الحسنة وتكوينها وترسيخ العقيدة السليمة في أعماق الفكر والقلب، وتثبيتها والتوجه الى الاخلاق الفاضلة وتثبيتها في جميع تصرفاتهم. (م. فاطمة د.ت ، 201)

أسس غرس اركان الايمان في الاطفال:

لابد للمربي الناجح غرس العقيدة لدى الطفل برؤية منهجية تربوية مستمدة من السنة النبوية

الأساس الاول: ترسيخ اركان الايمان بصورة واضحة بوساطة تقريب الايمان بالغيبيات دون تعقيد مثل الايمان بالملائكة والرسل والكتب السماوية وذلك بتبسيط تلك المفاهيم بإسلوب بسيط سلس يجيب عن اسئلة الطفل البسيطة . (جبار 1417-1997، 186)

الاساس الثاني: التدرج في التلقين

للطفل مستوى عقلي محمد في سنواته الاولى لذا لابد من التدرج في نقل المفاهيم العقدية له بحيث تتناسب مع مستواه العقلي واستعداده الذهني لتقبل ما تطرح عليه من معلومات.

الاساس الثالث: ثبات العقيدة:

تعد العقيدة القوية الثابتة بمثابة حصن قوي بوساطتها تجعل الطفل شامخا لا يخضع للأهواء ولا ينحرف بسلوكيات ضالة بسهولة لأن عقيدته راسخة في نفسه وكذا لابد من الملازمة بين العقيدة والتربية العبادية والاخلاقية ليكون البناء العقدي متكاملا مع البناء السلوكي. (جبار 1417-1997، 189)

طرق ترسيخ حب الله –سبحانه وتعالى– في الطفل:

لذلك لنرسخ في أذهان أطفالنا ان حب الله تعالى يتمثل باتباع الآتي:

أولاً: تنزيه سبحانه وتعالى وطاعته ومراقبته سبحانه وتعالى في السر والعلن:

حيث جاءت الديانات السماوية كلها توضح وتؤكد تنزيه الخالق وحده لا شريك له وله الربوبية وحده، وتعالى الله عما يقولون علواً كثيراً.

قال تعالى: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)) سورة الشورى (11). وكما قال السيد قطب: (والفطرة تؤمن بهذا بداهة خالق الاشياء وتماثله هذه الأشياء التي هي من خلقه). (جبار 1417-1997، 170)

وذلك لابد للمربين ان يغرسوا في نفوس أطفالهم ان الله واحد لا شريك له ونتوجه له بالعبادة والاخلاص، قال تعالى: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) سورة الفاتحة (5). (علوان 1403-1983، 170)

يجب علينا ان نوضح لهم ان الله –عز وجل– قريب علينا وعلى كل شيء في الكون، بعد ذلك نشعرهم بأن الله تعالى يراقبنا في السر والعلن. وأيضاً ترويضه على مراقبة الله عز وجل وهو يفكر فليتعلم الافكار التي تقربه من خالقه العظيم، والتي بها ينفع نفسه وينفع مجتمعه تبعاً لما جاء به خاتم الانبياء والمرسلين محمد –صلى الله عليه وآله وسلم.

الخاتمة

الحمد لله كثيرا والصلاة والسلام على اشرف خلقه محمد النبي الامين وعلى آله الغر المحجلين وصحبه المنتجبين ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين:

،للطفولة المكانة السامية في الاسلام وللكتاب المقدس القرآن العظيم الدور والاثر الاسمى في سلوكيات الطفل المسلم في تعليمه معظم الامور التي توصله الى بر الامان واللطف الالهي لاينفك عناية بهذا الكائن الصغير لذا ندرج بعض الامور والنتائج التي توصلنا اليها اثناء رحلة كتابة هذا البحث المتواضع بما يأتي:

1. ان للقران العظيم والسنة النبوية المطهرة الدور والاثر الاكبر في سلوكيات الطفل المسلم.
2. الطفل هو الانسان الغير المكلف ويعامل في الاسلام معاملة خاصة ومميزة الى وقت بلوغه، وبعد الكبر تسير عليه بعد ذلك جميع التكاليف الشرعية.
3. ومرحلة الطفولة هي التي تتضمن بعد الولادة مباشرة بعدة مسميات وتستمر هذه المرحلة الى بلوغ الوعي والادراك.

4. تكون هنالك مجموعة من الحقوق في القرآن الكريم والسنة وهي حقه في اختيار الزوجة الصالحة والزوج الصالح وهذا من أهم الحقوق.

5. أيضاً له حق في التسمية، لأن كل شيء في الوجود يجب ان يكون له اسم يعرف به.

6. تعد مرحلة غرس العقيدة من أهم المراحل بل تكون أهمها في مجال تربية الاطفال فهي مرحلة تأسيس العقائد و العادات الحسنة والاستمرار عليها طيلة حياة الانسان.

المصادر

القرآن الكريم

الاندلسي ,أبي حيان .*البحر المحيط، ط 1.* بيروت :دار الفكر.1983 ,

البكري ,د .طارق .*مجالات الاطفال ودورها في بناء الشخصية الاسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الامام الاوازعي* .السعودية : حقوق النشر الالكتروني محفوظة www.hashiri.net، المملكة الفكرية محفوظة للكاتب.1999 ,

الخطيب ,ابراهيم .*زهدي محمد عبد، ترجمة :الطفل في الاسلام* .د.ت.

الرازي .*مختار الصحاح، 1408.* بيروت :مكتبة لبنان.1988 ,

الشوكاني ,محمد بن علي .*الدراري المضية، شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية* .الكويت :مؤسسة الريان.1996-1416 ,

العال ,حسن ابراهيم عبد .*حقوق الطفل في الاسلام نظرة تربوية العدد السادس* .السعودية :مجلة كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . 1202 ,

العلا ,محمد ابو .*علم النفس* .القاهرة :مكتبة عين شمس.1989-1309 ,

الغزالي ,ابو حامد بن محمد .*احياء علوم الدين، ط 1.* بيروت :دار الكتب العلمية.2002-1423 ,

آمال ,آمال عبدالله فوزي ، .*الامن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، ط 1.* عمان :دار الجنادرية للنشر والتوزيع.2017 ,

جبار ,سهام مهدي .*الطفل في الشريعة الاسلامية ومنهج التربية النبوية ، ط 1.* بيروت :بيروت.1997-1417 ,

جمعة ,احمد خليل .*الطفل في ضوء القرآن والسنة والادب* .بيروت :اليمامة، للطباعة والنشر.2001-1421 ,

حلبي ,عبدالمجيد طعمة .*التربية الاسلامية للاولاد منهجاً وهدفاً واسلوباً،ط 1.* بيروت :دار المعرفة.2001-1422 ,

رموز ,سيما راتب عدنان ابو .*تربية الطفل في الاسلام* .ماجستير دراسات اسلامية , www.pdffactory.com :د .ت.

علوان ,عبدالله ناصح .*تربية الاولاد في الاسلام، ط . 6*القاهرة :دار السلام.1983-1403 ,

فاطمة ,محمد خير .*منهج الاسلام في تربية عقيدة الناشيء* .د.ت .

فاطمة ,محمد عبد .*منهج الاسلام في تربية عقيدة الناشئ، ط . 1* بيروت :دار الخير.1998-1419 ,

قطب ,سيد .*في ظلال القرآن، ط .3*القاهرة :دار الشروق.2001-1322 ,

منظور ,ابن .*لسان العرب، ج .11* بيروت :دار صادر ,د.ت .

مؤلفين ,مجموعة .*المؤتمر الدولي حول الطفولة في الاسلام* .القاهرة :جامعة الازهر.1990-1411 ,

الوعي بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني

لنا جهاد عبد الرحمن حاج يحيى

جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

s12487470@stu.najah.edu

00972522339622

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة لجمع البيانات وزعت على عينة من معلمي المدارس العربية بلغ حجمها (100) معلم ومعلمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني جاء مرتفعاً، كما جاء مستوى الكفاءة الرقمية مرتفعاً أيضاً، وكشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي تعزى إلى متغيري الجنس أو المؤهل العلمي، في حين وجدت فروق تعزى إلى سنوات الخبرة لصالح المعلمين الذين تزيد خبرتهم على عشر سنوات.

وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بتعزيز البرامج التدريبية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية، وإدماج موضوعات الذكاء الاصطناعي في برامج التنمية المهنية للمعلمين، وتشجيع توظيف تطبيقاته في الممارسات التعليمية، مع التركيز على تنمية مهارات إنتاج المحتوى الرقمي، والأمن الرقمي، والاستخدام الأخلاقي والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الوعي بالذكاء الاصطناعي، الكفاءة الرقمية، معلمو المدارس العربية، الداخل الفلسطيني.

Artificial Intelligence Awareness and its Relationship to Digital Competence among Arab School Teachers in the Palestinian Territories

Lana Jihad Abdul Rahman Haj Yahya

An-Najah National University, Palestine

Abstract

This study aimed to identify the level of artificial intelligence (AI) awareness and its relationship with digital competence among Arab school teachers in the Palestinian interior. The study adopted a descriptive correlational approach. A questionnaire was used as the data collection instrument and was administered to a sample of 100 male and female teachers from Arab schools.

The findings revealed that the participants demonstrated a high level of AI awareness, and their level of digital competence was also high. The results further indicated a positive and statistically significant correlation between AI awareness and digital competence. In addition, no statistically significant differences were found in AI awareness attributable to gender or academic qualification. However, statistically significant differences were found based on years of teaching experience, in favor of teachers with more than ten years of experience.

Based on these findings, the study recommends strengthening professional training programs related to artificial intelligence and digital competence, integrating AI-related topics into teachers' professional development programs, and encouraging the effective use of AI applications in educational practices. It also emphasizes the importance of developing teachers' digital content creation skills, digital security awareness, and the ethical and responsible use of AI technologies. Finally, the study recommends conducting further research in this field.

Keywords: Artificial Intelligence Awareness, Digital Competence, Arab School Teachers, Palestinian Interior.

المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في مجال التكنولوجيا الرقمية، أدى إلى حدوث تحولات جوهرية في مختلف القطاعات، ولا سيما القطاع التعليمي الذي أصبح أكثر ارتباطاً بالتقنيات الحديثة والأنظمة الذكية، وقد فرضت هذه التحولات على المؤسسات التعليمية إعادة النظر في أدوار المعلمين ومهاراتهم المهنية، بحيث لم يعد دور المعلم مقتصراً على نقل المعرفة، بل أصبح مطالباً بامتلاك كفايات رقمية تمكنه من توظيف التكنولوجيا بفاعلية، وتصميم خبرات تعلم تفاعلية، والاستفادة من مصادر المعرفة الرقمية المتنوعة، وتعد الكفاءة الرقمية من المتطلبات الأساسية للمعلم المعاصر؛ لما لها من دور في تحسين جودة التعليم وتعزيز قدرة المعلمين على التكيف مع متطلبات البيئة التعليمية الرقمية (European Commission, 2022).

وقد أدى التطور المتزايد في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ظهور فرص جديدة لتطوير العملية التعليمية، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز الاتجاهات الحديثة التي تسهم في تحسين أساليب التدريس، وتخصيص التعلم وفق احتياجات الطلبة، وتحليل البيانات التعليمية، وتقديم التغذية الراجعة الفورية، إضافة إلى دعم المعلمين في عمليات التخطيط وإنتاج المحتوى وتقويم التعلم، كما ساعدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الانتقال من التعليم التقليدي إلى نماذج تعليمية أكثر مرونة وتفاعلاً، مما جعل امتلاك المعلمين للمعرفة والمهارات المرتبطة بهذه التقنيات ضرورة لمواكبة التطورات التربوية الحديثة (UNESCO, 2023).

وتُعد الكفاءة الرقمية لدى المعلمين أحد المرتكزات الأساسية التي تضمن نجاح توظيف الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية، إذ إن امتلاك المعلم للمهارات الرقمية لا يقتصر على القدرة على استخدام الأجهزة والبرمجيات، بل يشمل القدرة على اختيار الأدوات الرقمية المناسبة، وتوظيفها بطريقة تربوية هادفة، وإنتاج المحتوى الرقمي، وإدارة التفاعل والتواصل عبر البيئات الرقمية، مع مراعاة الجوانب الأخلاقية والأمنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، وقد أكد إطار الكفاءة الرقمية للمعلمين (DigCompEdu) أهمية تطوير مجموعة من المجالات الرقمية التي تشمل الموارد الرقمية، والتعليم والتعلم، والتقويم، وتمكين المتعلمين، والمشاركة المهنية (Redecker, 2017).

وفي ظل الانتشار المتزايد لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، أصبح وعي المعلمين بهذه التقنيات عاملاً حاسماً في نجاح عملية دمجها داخل الممارسات التعليمية؛ إذ لا يكفي توفر الأدوات التقنية، بل يتطلب الأمر وجود فهم واضح لإمكاناتها وحدودها، والقدرة على استخدامها بصورة مسؤولة وأخلاقية. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن مستوى وعي المعلمين بالذكاء الاصطناعي يرتبط بدرجة استعدادهم لتوظيف تطبيقاته، كما أن التدريب المستمر يسهم في رفع مستوى الثقة والكفاءة في التعامل مع هذه التقنيات (Chiu et al., 2023).

وهناك تفاوت في مستويات الكفاءة الرقمية والوعي بالذكاء الاصطناعي لدى المعلمين،فقد توصلت دراسة علي أحمد (2024) إلى ارتفاع مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي ما قبل الخدمة وفق إطارDigComp ، في حين أظهرت دراسة سياف (2025) أن مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي الرياضيات جاء بدرجة متوسطة، مما يؤكد أهمية توفير برامج تدريبية مستمرة لتعزيز مهارات المعلمين الرقمية.

كما أكدت الدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في التعليم أهمية إعداد المعلمين للتعامل مع هذه التقنيات، فقد بينت دراسة الودعاني والعجمي (2024) أن معلمات العلوم يمتلكن وعياً مرتفعاً باستراتيجيات الذكاء الاصطناعي وأهميتها في تعزيز تعلم الطلبة، بينما أشارت دراسة الكنعان (2021) إلى انخفاض مستوى وعي معلمات العلوم قبل الخدمة بتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يعكس الحاجة إلى تضمين موضوعات الذكاء الاصطناعي ضمن برامج إعداد المعلمين والتطوير المهني المستمر.

وانطلاقاً من أهمية الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية في تطوير العملية التعليمية، أصبحت دراسة واقع امتلاك المعلمين لهذه المهارات أمراً ضرورياً؛ للكشف عن مستوى جاهزيتهم للتعامل مع التحولات الرقمية، وتحديد جوانب القوة والاحتياج لديهم، بما يساعد صناع القرار التربوي على بناء برامج تدريبية وخطط تطويرية تتناسب مع متطلبات التعليم في العصر الرقمي. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية في تناولها الوعي بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، بما يسهم في إثراء المعرفة التربوية وتقديم مؤشرات علمية حول واقع توظيف التقنيات الذكية والكفايات الرقمية لدى المعلمين.

مشكلة الدراسة

يشهد القطاع التعليمي تحولاً متسارعاً بفعل التطورات المتلاحقة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت تؤثر في مختلف عناصر العملية التعليمية، بدءاً من تخطيط الدروس، وتصميم الأنشطة التعليمية، وإنتاج المحتوى الرقمي، وانتهاءً بتقويم تعلم الطلبة واتخاذ القرارات التعليمية، ولم يعد نجاح دمج هذه التقنيات في التعليم مرهوناً بتوافرها فحسب، بل بقدرة المعلمين على فهمها والتعامل معها بصورة واعية ومسؤولة، بما يحقق الاستفادة القصوى منها ويحد من مخاطر استخدامها، كما أن تنامي تطبيقات الذكاء الاصطناعي يفرض على المعلمين اكتساب كفايات جديدة تتجاوز المهارات الرقمية التقليدية لتشمل الوعي بالذكاء الاصطناعي ومهارات توظيفه تربوياً (Ng et al., 2023).

وفي الوقت نفسه، أصبحت الكفاءة الرقمية إحدى الركائز الأساسية لمهنة التعليم في العصر الرقمي، إذ ترتبط بقدرة المعلم على توظيف التقنيات الرقمية بكفاءة، وإدارة بيئات التعلم الإلكترونية، وإنتاج الموارد التعليمية الرقمية، والتواصل مع الطلبة، واستخدام البيانات في تحسين التعلم. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الكفاءة الرقمية لم تعد تقتصر على امتلاك المهارات التقنية، وإنما تشمل الأبعاد التربوية والمهنية والأخلاقية اللازمة للاستخدام الفاعل للتكنولوجيا داخل البيئة التعليمية، الأمر الذي يجعل تطويرها ضرورة لتحقيق تعليم عالي الجودة (Elsayary, 2023).

ورغم الاهتمام المتزايد بتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، فإن الإفادة الحقيقية منه ترتبط بمدى وعي المعلمين بمفاهيمه، وآليات عمله، وحدوده، وأبعاده الأخلاقية، إذ إن ضعف هذا الوعي قد يؤدي إلى استخدام غير فاعل أو غير مسؤول لهذه التقنيات. كما تشير الدراسات إلى أن امتلاك المعلمين وعيًا مرتفعًا بالذكاء الاصطناعي يسهم في تعزيز جاهزيتهم الرقمية، ويرفع من قدرتهم على دمج التطبيقات الذكية في التدريس بطريقة تحقق تعلمًا أكثر فاعلية وتفاعلية (المساعيد، 2024).

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، التي تشهد هي الأخرى توسعًا في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، في ظل تفاوت مستويات التدريب والتأهيل الرقمي للمعلمين، الأمر الذي قد ينعكس على مستوى

جاهزيتهم لتوظيف هذه التقنيات في الممارسات التعليمية. ومن خلال اطلاع الباحثة على الأدب التربوي، تبين أن معظم الدراسات العربية تناولت الوعي بالذكاء الاصطناعي أو الكفاءة الرقمية بصورة منفصلة، في حين لا تزال الدراسات التي بحثت العلاقة بينهما – ولا سيما في المدارس العربية في الداخل الفلسطيني – نادرة، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي الدراسة.

وانطلاقًا من ذلك، ومن خلال اطلاع الباحثة على الواقع التربوي، ومتابعتها للتطور السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات التعليمية، وملاحظتها تفاوت مستويات معرفة المعلمين بهذه التطبيقات وقدرتهم على توظيفها في المواقف التعليمية، برز لديها تساؤل جوهري حول مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، ومدى امتلاكهم للكفاءة الرقمية، وطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة المعرفية، وتوفير نتائج يمكن الإفادة منها في تطوير برامج إعداد المعلمين والتنمية المهنية، بما يعزز جاهزيتهم لمتطلبات التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي.

أسئلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني؟
2. ما مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني؟
3. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟

فرضيات الدراسة

1. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجنس.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.
2. التعرف إلى مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.
3. الكشف عن ووجود علاقة ارتباط بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.
4. الكشف عن وجود فروق بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية النظرية

1. تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب التربوي العربي المتعلق بمتغيري الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية، ولا سيما في البيئة التعليمية العربية داخل فلسطين، التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال.
2. تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً يوضح العلاقة بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى المعلمين، ويبرز أهمية تكامل هذين المتغيرين في تحسين الأداء المهني للمعلم.
3. تسد فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.
4. تمثل مرجعاً علمياً يمكن أن تستفيد منه الدراسات المستقبلية والباحثون المهتمون بمجالات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والتنمية المهنية للمعلمين.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

1. تزود صناع القرار في المؤسسات التعليمية ببيانات علمية حول مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى المعلمين، بما يدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتطوير المهني.
2. تساعد القائمين على إعداد وتنفيذ برامج التنمية المهنية في تصميم برامج تدريبية تستجيب للاحتياجات الفعلية للمعلمين في مجالي الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية.
3. تسهم في تعزيز جاهزية المعلمين لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بصورة تربوية وأخلاقية، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والتعلم.
4. تقدم مؤشرات يمكن الإفادة منها في تطوير السياسات التعليمية المتعلقة بالتحول الرقمي، ودمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.

5. تشجع إدارات المدارس على توفير بيئات تعليمية داعمة للاستخدام الفاعل للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء التعليمي وتحسين مخرجات التعلم.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على التعرف إلى مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي، وعلاقته بالكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.

2. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.

3. الحدود المكانية: طبقت الدراسة في المدارس العربية التابعة لمديرية التعليم في الداخل الفلسطيني.

4. الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال العام الدراسي(2026/2025) .

5. الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في الكشف عن مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي، ومستوى الكفاءة الرقمية، والعلاقة بينهما.

مصطلحات الدراسة

الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً: يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من الأنظمة والتقنيات الحاسوبية التي تمكن الآلات من محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم، والاستدلال، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، من خلال معالجة البيانات وتحليلها باستخدام الخوارزميات المتقدمة. ويُستخدم في المجال التعليمي لتقديم حلول ذكية تدعم عمليات التعليم والتعلم، وتحسين التفاعل بين المعلم والمتعلم (UNESCO, 2023).

يقصد بالذكاء الاصطناعي اجرائياً: مجموعة التطبيقات والأدوات الذكية التي يستخدمها المعلمون أو يدركون أهميتها في البيئة التعليمية، والتي تسهم في تطوير عمليات التخطيط للتدريس، وتصميم الأنشطة التعليمية، وتقويم تعلم الطلبة، وتقديم الدعم التعليمي، ويُقاس من خلال الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة المعدة لهذا الغرض.

الكفاءة الرقمية اصطلاحاً: مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكن الفرد من استخدام التقنيات الرقمية بصورة فعّالة وآمنة ومسؤولة، بما يشمل القدرة على الوصول إلى المعلومات الرقمية، وإدارتها، والتواصل والتعاون عبر الوسائط الرقمية، وإنتاج المحتوى الرقمي، وحل المشكلات المرتبطة بالتكنولوجيا (European Commission, 2022).

تعرف الكفاءة الرقمية اجرائياً: مستوى امتلاك المعلمين للمعارف والمهارات اللازمة لتوظيف الأدوات والتقنيات الرقمية في العملية التعليمية، وتشمل مهارات استخدام المصادر الرقمية، وتصميم الأنشطة الإلكترونية، والتواصل الرقمي، والتقويم باستخدام التكنولوجيا، وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة على فقرات مقياس الكفاءة الرقمية المستخدم في الدراسة.

الإطار النظري

مفهوم الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) من أبرز التقنيات الرقمية التي أحدثت تحولاً كبيراً في مختلف مجالات الحياة، ولا سيما المجال التربوي، ويشير إلى قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة القدرات العقلية البشرية، مثل التعلم، والاستدلال، وتحليل البيانات، واتخاذ القرارات، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتعرف إلى الأنماط، بما يتيح تنفيذ مهام كانت تتطلب سابقاً تدخلاً بشرياً، وقد شهد الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً نتيجة التقدم في تقنيات التعلم الآلي، والتعلم العميق، وتحليل البيانات الضخمة، مما جعله أحد أهم ركائز التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية (صفر، 2024).

خصائص الذكاء الاصطناعي

من أهم خصائص الذكاء الاصطناعي استخدامه لأسلوب مشابه ومطابق إلى حد ما للأسلوب البشري في حل المشكلات المعقدة، ويتميز بالتزامن والدقة والسرعة العالية في تلقي الفرضيات وتناولها، والقدرة على إيجاد حل لكل مشكلة، كذلك القدرة على معالجة البيانات غير الرقمية ذات الطابع الرمزي، كما يعمل الذكاء الاصطناعي على تخليد الخبرات البشرية وتوفير بدائل متعددة للنظام، بما يسمح بالاستغناء عن الخبرات وتعويض خبراتهم، كما أن غياب الشعور بالتعب والملل وتقليل الاعتماد على الطاقات البشرية من أهم الخصائص الأخرى للذكاء الاصطناعي، الاستقلالية والتنبؤ وهي قدرة الذكاء الاصطناعي على التصرف بشكل مستقل لأنها قادرة على القيام بمهام معقدة، وأخيرا المراقبة حيث المخاطر التي تنشأ عن استقلالية الذكاء الاصطناعي تشمل مشاكل السيطرة أيضاً (المحجان, 2024).

أهمية الذكاء الاصطناعي في المجال التربوي

أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في تطوير التعليم؛ لما يوفره من إمكانات تساعد على تحسين التخطيط للتعليم، وتصميم الخبرات التعليمية، ومتابعة تعلم الطلبة بصورة دقيقة، وتقديم التغذية الراجعة الفورية، ودعم التعلم الذاتي، كما يسهم في تقليل الأعباء الإدارية عن المعلمين، وإتاحة الوقت للتركيز على الجوانب الإبداعية والتربوية في التدريس (صفر، 2024).

كما أن توظيف الذكاء الاصطناعي يسهم في توفير بيئات تعليمية مرنة تتكيف مع الفروق الفردية بين الطلبة، كما يساعد في تنمية مهارات التفكير العليا، وحل المشكلات، والإبداع، والتعلم مدى الحياة، وهو ما يتوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي في التعليم (الودعاني والعجمي، 2024).

أنواع تطبيقات الذكاء الاصطناعي

أصبح وجود التكنولوجيا الرقمية الذكية حقيقة وضرورة، وكذلك أصبح توظيفها في ميادين التعليم حاجة وأساس، وقد أثبتت العديد منها فاعليتها سواء في تقديم المحتوى الذكي كما في تطبيق (Math Thinkster) لتعليم الرياضيات، وفي التواصل الاجتماعية كمنصة(Brainly) كما قدمت العديد من التطبيقات التي تنطوي على المحتوى التعليمي الذكي، وصممت برنامج (Learning N) للمناهج الرقمية، وما زال ينتج العديد من المنصات والتطبيقات وأنظمة المحاكاة والتقييم الرقمية لأغراض التعليم ومنها تطبيقات الذكاء التفاعلية المستقلة عن تدخل الانسان وهو روبوت المحادثة (Chat Bot) الذي يقوم بالإجابة عن الأسئلة المتعددة الوسائط صوتية أم كتابية، أيضاً هناك الواقع الافتراضي والواقع المعزز في التعليم الذي يوفر عرض واقعي مركب بأبعاد ثنائية وثلاثية ملائمة للفصول الدراسية، بالإضافة إلى الواجبات المنزلية الموضحة بشروح وعروض الصور والأحداث بطريقة حية ومباشرة والكتب والمناهج الرقمية (حمدان, 2025).

أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي

مع التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، برزت الحاجة إلى الالتزام بجملة من المبادئ الأخلاقية التي تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، وتشمل هذه المبادئ حماية خصوصية البيانات، والمحافظة على سرية معلومات الطلبة، والشفافية في استخدام الأنظمة الذكية، والعدالة وعدم التحيز، واحترام حقوق الملكية الفكرية، والالتزام بالنزاهة الأكاديمية، مع ضرورة بقاء الإنسان مسؤولاً عن القرارات التعليمية النهائية (العتيبي وآخرون، 2026).

الأطر النظرية التي تفسر استخدام التطبيقات الذكية الاصطناعية

هناك عدة توجهات نظرية تفسر استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم منها النظرية السلوكية الارتباطية المستندة على التكرار بكونه أساس التعلم بربط المثير والاستجابة، وكذلك نظرية القدرة على اتخاذ القرار وتنظر للتقانة بكونها تتمتع بما يمكنها من القيام بذلك، كما تشير نظرية التعلم بالاكتشاف إلى دور التطبيقات الفائقة في توفير متطلبات البيئة التعليمية الملائمة لاختبار المشكلات واكتشاف حلولها والانتقال نحو توظيفها الإمكانيات في مواقف جديدة، كما تبين نظرية التعلم المعرفي على مكانة هذه التطبيقات الذكية في جعل التعليم والتعلم ذو المعنى وبما تقدمه من خرائط ذهنية تسهم في تنظيم المعرفة، وهو ما رسخته نظرية التعلم العميق بدمج الذكاء البشري والصنعي معاً لأجل الوصول نظم المحاكاة المستقبلية المستدامة للتطور (حمدان, 2025)

وترى الباحثة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية مساندة، بل أصبح أحد المكونات الأساسية لتطوير العملية التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية، وتعتقد أن تحقيق الاستفادة الحقيقية من تطبيقاته يتطلب توافر الوعي المعرفي والمهاري والأخلاقي لدى المعلمين ومديري المدارس، إلى جانب توفير برامج تدريبية مستمرة وسياسات تنظيمية واضحة تضمن الاستخدام الفعّال والمسؤول لهذه التقنيات، بما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز كفاءة الأداء التربوي

الكفاءة الرقمية

مفهوم الكفاءة الرقمية

تُعد الكفاءة الرقمية (Digital Competence) من الكفايات الأساسية التي يحتاجها المعلم في العصر الرقمي، إذ لم تعد تقتصر على امتلاك المهارات التقنية، وإنما تشمل القدرة على توظيف التقنيات الرقمية بصورة فعالة وآمنة وأخلاقية في عمليتي التعليم والتعلم. وتشير الكفاءة الرقمية إلى مجموعة متكاملة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكّن الفرد من استخدام التقنيات الرقمية لإدارة المعلومات، والتواصل، والإبداع، وحل المشكلات، والتطوير المهني المستمر بما يحقق أهداف العملية التعليمية. وقد أصبحت الكفاءة الرقمية أحد المؤشرات الرئيسة لجودة أداء المعلمين في ظل التحول الرقمي المتسارع (Redecker, 2017).

أهمية الكفاءة الرقمية

ازدادت أهمية الكفاءة الرقمية نتيجة التحول نحو التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج، إذ أصبح نجاح العملية التعليمية مرتبطًا بقدرة المعلمين على توظيف الأدوات والمنصات الرقمية بصورة فعالة. وتسهم الكفاءة الرقمية في تحسين التخطيط للدروس، وإنتاج موارد تعليمية رقمية متنوعة، وتوفير بيئات تعلم تفاعلية، وتقديم تغذية راجعة فورية، إضافة إلى تعزيز التعلم الذاتي والتعلم التعاوني. كما تساعد المعلمين على تطوير أدائهم المهني بصورة مستمرة، وتزيد من قدرتهم على الابتكار والإبداع في تصميم الخبرات التعليمية بما يتلاءم مع احتياجات الطلبة المختلفة (سياف، 2025).

أبعاد الكفاءة الرقمية

اعتمدت العديد من الدراسات الإطار الأوروبي للكفاءة الرقمية للمعلمين (DigCompEdu) بوصفه الإطار الأكثر شمولاً في تقييم الكفاءة الرقمية، حيث يقسمها إلى ست مجالات رئيسة هي: المشاركة المهنية، والمصادر الرقمية، والتعليم والتعلم، والتقويم، وتمكين المتعلمين، وتنمية الكفاءة الرقمية لدى المتعلمين، ويتميز هذا الإطار بشموليته، إذ يجمع بين الجوانب التقنية والتربوية والمهنية، ويركز على توظيف التكنولوجيا في جميع مراحل العملية التعليمية، بدءاً من التخطيط وحتى التقويم وتنمية مهارات الطلبة الرقمية . (Redecker, 2017).

تنمية الكفاءة الرقمية لدى المتعلمين

يتمثل هذا البعد في قدرة المعلم على تنمية مهارات الطلبة في استخدام التكنولوجيا بصورة آمنة ومسؤولة، وتنمية مهارات البحث الرقمي، والتواصل الإلكتروني، وإنتاج المحتوى الرقمي، وحل المشكلات باستخدام الأدوات الرقمية. كما يشمل توعية الطلبة بقضايا الأمن السيبراني والخصوصية والأخلاقيات الرقمية، بما يؤهلهم للتفاعل الإيجابي مع المجتمع الرقمي (علي أحمد، 2024).

وترى الباحثة أن الكفاءة الرقمية لم تعد مهارة تقنية منفصلة يمتلكها المعلم لاستخدام الأجهزة أو التطبيقات الرقمية فقط، بل أصبحت منظومة متكاملة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنه من توظيف التكنولوجيا بصورة تربوية واعية تسهم في تطوير العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، كما ترى الباحثة أن امتلاك المعلمين للكفاءة الرقمية يمثل شرطاً أساسياً للانتقال من الاستخدام التقليدي للتقنيات إلى الاستخدام الإبداعي والهادف لها، خاصة في ظل التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنصات التعليمية الرقمية،

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير الكفاءة الرقمية لدى المعلمين يتطلب توفير برامج تدريبية مستمرة، ودعماً مؤسسياً، وبيئة تعليمية رقمية محفزة تساعدهم على دمج التقنيات الحديثة في ممارساتهم التدريسية بما يحقق تعلماً أكثر فاعلية واستجابة لمتطلبات العصر الرقمي.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة **العتيبي وآخرون (2026)** إلى التعرف إلى درجة وعي معلمي محافظة القنفذة بأخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية، والكشف عن مستوى وعيهم المعرفي والأخلاقي وممارساتهم المتعلقة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدوا الاستبانة أداةً لجمع البيانات، تكون مجتمع الدراسة من معلمي التعليم العام في محافظة القنفذة بالمملكة العربية السعودية، بينما بلغت عينة الدراسة (73) معلماً ومعلمة، وأظهرت النتائج أن درجة وعي المعلمين بأخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية جاءت مرتفعة، كما جاء البعد المعرفي، في حين جاء البعد المهاري (الممارسات) بدرجة متوسطة، بينما جاء البعد الأخلاقي بدرجة مرتفعة. كما بينت النتائج وجود حاجة إلى تعزيز التدريب والتوعية بأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بتطوير برامج تدريبية متخصصة، ونشر ثقافة الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وإعداد أدلة إرشادية تساعد المعلمين على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفق الأطر الأخلاقية والتربوية.

هدفت دراسة **سياف (2025)** إلى تحديد مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي الرياضيات في التعليم العام بمحافظة بيشة بالمملكة العربية السعودية، باستخدام المنهج الوصفي، وتطبيق استبانة على عينة من معلمي الرياضيات، وأظهرت النتائج أن مستوى الكفاءة الرقمية جاء بدرجة متوسطة، وجاء محور تمكين المتعلمين في المرتبة الأولى، تلاه التقويم، ثم المصادر الرقمية، ثم التعليم والتعلم، ثم التسهيل للمتعلمين، بينما جاء محور المشاركة المهنية في المرتبة الأخيرة، وأوصت الدراسة بتطوير البيئة التعليمية، وتعزيز ثقافة الكفاءة الرقمية، وتوفير برامج تدريبية تسهم في رفع كفايات المعلمين الرقمية ومواكبة التطورات التقنية.

أجرى **صفر (2024)** دراسة هدفت إلى التعرف إلى مستوى وعي معلمي ومعلمات قبل الخدمة في كلية التربية بجامعة الكويت بالذكاء الاصطناعي واستخداماته في التعليم والتعلم، باستخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (555) معلم ومعلمة، وأظهرت النتائج أن مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي جاء مرتفعاً، كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى نوع التخصص أو مؤهل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين وجدت فروق لصالح الذكور، ولصالح الملتحقين بدورات تدريبية في الذكاء الاصطناعي، وكذلك لصالح ذوي المستوى الأعلى في مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصت الدراسة بتعزيز برامج التوعية والتدريب، وإدماج موضوعات الذكاء الاصطناعي في برامج إعداد المعلمين.

هدفت دراسة **علي أحمد (2024)**إلى التعرف إلى مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي ما قبل الخدمة من وجهة نظرهم، وفق نموذج DigComp، والكشف عن الفروق في مستوى الكفاءة الرقمية تبعاً لمتغيرات الجنس والتخصص والمستوى المدرك للكفاءة الرقمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وطبقت استبانة على عينة مكونة من 416 معلماً ومعلمة قبل الخدمة من جامعات فلسطينية، وأظهرت النتائج أن مستوى الكفاءة الرقمية لدى أفراد العينة جاء مرتفعاً، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية

تعزى إلى الجنس والتخصص والمستوى المدرك للكفاءة الرقمية. وأوصت الدراسة بتطوير برامج إعداد المعلمين من خلال تضمين مقررات وأنشطة عملية ودورات تدريبية تسهم في تنمية الكفاءة الرقمية وتعزيز جاهزية معلمي ما قبل الخدمة لمتطلبات التعليم الرقمي.

أجرت **الودعاني والعجمي (2024)** دراسة هدفت إلى التعرف إلى مستوى وعي معلمات العلوم باستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تدريس المفاهيم العلمية، باستخدام المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (39) معلمة في منطقة السليل بالمملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج أن المعلمات يمتلكن وعياً مرتفعاً بأهمية استراتيجيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تعزيز فهم الطلبة للمفاهيم العلمية، كما أكدت أهمية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، وأوصت الدراسة بتطوير برامج تدريبية مستدامة لتنمية مهارات المعلمات في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ودمج هذه التقنيات في الخطط والممارسات التعليمية لتعزيز جودة التعليم.

كما هدفت دراسة **الكنعان (2021)** إلى التعرف إلى مستوى وعي معلمات العلوم قبل الخدمة بتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت مقياساً (استبانة) لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع معلمات العلوم قبل الخدمة في برنامج إعداد المعلمات بجامعة القصيم، حيث تم تطبيق الأداة على (43) معلمة، وأظهرت النتائج أن مستوى الوعي الكلي لدى معلمات العلوم قبل الخدمة بتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم جاء منخفضاً، كما تبين أن مستوى الوعي بمحور أهمية الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم جاء منخفضاً، وكذلك مستوى الوعي بخصائص وسمات الذكاء الاصطناعي، في حين جاء مستوى الوعي بكيفية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم منخفضاً جداً، كما أظهرت النتائج انخفاض مستوى الوعي بمعوقات توظيف الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتطوير برامج إعداد المعلمات بما يسهم في تعزيز توظيف هذه التطبيقات في تعليم العلوم.

هدفت دراسة ممدجيان وآخرون **Momdjian et al. (2024)** إلى مقارنة مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي ما قبل الخدمة والمعلمين العاملين في الخدمة باستخدام إطار DigCompEdu للكفاءة الرقمية للمعلمين، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وشملت عينة تكونت من 399 من معلمي ما قبل الخدمة و170 من المعلمين العاملين في لبنان. أظهرت النتائج أن المعلمين العاملين يمتلكون مستوى أعلى من الكفاءة الرقمية مقارنة بمعلمي ما قبل الخدمة في جميع مجالات الإطار الستة، وكان أكبر فرق في مجال المصادر الرقمية، كما أشارت النتائج إلى تحسن مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي ما قبل الخدمة مع تقدم سنوات الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة دمج التدريب العملي على الأدوات الرقمية ضمن برامج إعداد المعلمين وبرامج التنمية المهنية المستمرة.

هدفت دراسة **Lucas et al. (2024)** إلى الكشف عن العلاقة بين ثقة المعلمين بالذكاء الاصطناعي ومعرفتهم به ومستوى كفاءتهم الرقمية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت أداة قياس على عينة بلغت 211معلماً من مراحل التعليم الأساسي والثانوي، توصلت النتائج إلى وجود علاقة بين الكفاءة الرقمية للمعلمين ومستوى الثقة والمعرفة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، كما

بينت أن امتلاك المعلمين للمهارات الرقمية يسهم في زيادة استعدادهم لتقبل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية. وأكدت الدراسة أهمية تطوير برامج تدريبية تجمع بين تنمية الكفاءة الرقمية وتعزيز الوعي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى المعلمين.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى المعلمين من زوايا متعددة، إذ ركزت بعض الدراسات على مستوى وعي المعلمين بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات استخدامه في البيئة التعليمية، في حين اهتمت دراسات أخرى بقياس مستوى الكفاءة الرقمية ومهارات توظيف التقنيات الحديثة في التعليم، وقد اتفقت معظم الدراسات على أهمية امتلاك المعلمين للمعارف والمهارات الرقمية اللازمة لمواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، وأكدت ضرورة توفير برامج تدريبية مستمرة تسهم في تطوير قدراتهم على الاستخدام الفعّال والمسؤول للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

كما أظهرت الدراسات تبايناً في مستويات الوعي والكفاءة الرقمية لدى المعلمين؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى ارتفاع مستوى الوعي والكفاءة الرقمية، مثل دراسة العتيبي وآخرين (2026)، ودراسة صفر (2024)، ودراسة علي أحمد (2024)، والودعاني والعجمي (2024)، في حين بينت دراسات أخرى أن مستوى الكفاءة الرقمية جاء متوسطاً كما في دراسة سياف (2025)، أو منخفضاً كما في دراسة الكنعان (2021)، مما يشير إلى أن مستوى جاهزية المعلمين للتعامل مع التقنيات الحديثة يختلف باختلاف البيئة التعليمية، والخبرات السابقة، وفرص التدريب المتاحة، كذلك أكدت الدراسات الأجنبية أهمية الربط بين الكفاءة الرقمية والقدرة على توظيف الذكاء الاصطناعي، إذ بينت دراسة Momdjian et al. (2024) أن التدريب العملي على الأدوات الرقمية يعد عاملاً مهماً في تطوير كفاءة المعلمين الرقمية، بينما أوضحت دراسة Lucas et al. (2024) وجود علاقة بين معرفة المعلمين بالذكاء الاصطناعي وثقتهم به ومستوى كفاءتهم الرقمية.

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، يلاحظ أن معظمها ركز على قياس مستوى الوعي أو الكفاءة الرقمية أو اتجاهات المعلمين نحو الذكاء الاصطناعي بصورة منفصلة، في حين ما زالت الحاجة قائمة إلى مزيد من الدراسات التي تبحث في انعكاسات توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير الممارسات التعليمية أو المتغيرات التنظيمية والإدارية في المؤسسات التعليمية، وخاصة في السياق الفلسطيني، الذي ما زال بحاجة إلى دراسات ميدانية تكشف واقع استخدام التقنيات الذكية ومدى جاهزية المعلمين والمدارس للتحول الرقمي.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تتناول الموضوع ضمن سياق تربوي فلسطيني، مما يضيف بعداً محلياً مهماً في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في المدارس الفلسطينية، كما تتميز بتركيزها على واقع المعلمين/المدارس في البيئة التعليمية الفلسطينية، والكشف عن مستوى امتلاكهم للمهارات والمعارف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية، وربط ذلك بالمتغيرات ذات العلاقة وفقاً لطبيعة الدراسة الحالية.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها لا تقتصر على قياس مستوى الوعي أو المهارة الرقمية فقط، وإنما تسعى إلى تقديم فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، بما يسهم في بناء تصور يساعد أصحاب القرار التربوي على تطوير برامج التدريب والتأهيل الرقمي للمعلمين، وتعزيز جاهزية المدارس لمتطلبات التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، أهمها:

1. تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية، والاستفادة من المفاهيم والتعريفات الواردة فيها لبناء الإطار النظري للدراسة الحالية .
2. الاستفادة من الأدوات البحثية المستخدمة في الدراسات السابقة، وخاصة الاستبانات التي تناولت قياس الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية، بما ساعد في بناء أداة الدراسة الحالية وتحديد أبعادها وفقراتها .
3. اختيار المنهج المناسب للدراسة، حيث استفادت الدراسة الحالية من اعتماد معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي المسحي، لملاءمته لدراسة الظواهر التربوية والكشف عن واقعها من وجهة نظر أفراد العينة .
4. تفسير النتائج ومناقشتها من خلال مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وربطها بالسياق التربوي الفلسطيني .
5. تحديد الفجوة البحثية التي تتمثل في الحاجة إلى دراسات تطبيقية في البيئة الفلسطينية تبحث في واقع استخدام الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى المعلمين، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى الإسهام في معالجته.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يهدف إلى وصف مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني كما هي في الواقع، والكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين هذين المتغيرين.

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات المدارس العربية التابعة لمديرية التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني خلال العام الدراسي(2026/2025) ، والبالغ عددهم (2500) معلم ومعلمة.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (100) معلم ومعلمة من معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة.

جدول (1): التوزيع الديمغرافي للعينة

المتغير الديموغرافي	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	43	43
	أنثى	57	57
	المجموع	100	100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	71	71
	ماجستير فأعلى	29	29
	المجموع	100	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	23
	5-10 سنوات	34	34
	أكثر من 10 سنوات	43	43
	المجموع	100	100

أدوات الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات؛ وذلك لملاءمتها لطبيعة هذه الدراسة، وقد تم إعدادها بالرجوع إلى الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

صدق الأداة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم التحقق من صدق المحتوى (صدق المحكمين)، وذلك بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية والعربية، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى مناسبة فقرات الأداة لأبعاد الدراسة، وسلامة الصياغة اللغوية، ووضوح الفقرات، وانتمائها للمجال الذي تقيسه، وإبداء المقترحات اللازمة بالحذف أو الإضافة أو التعديل. وفي ضوء ملاحظات المحكمين أُجريت التعديلات المناسبة على بعض الفقرات من حيث الصياغة والوضوح، واعتمدت الفقرات التي حظيت بنسبة اتفاق بلغت (80%) فأكثر بين المحكمين، لتصبح الأداة بصورتها النهائية جاهزة للتطبيق.

كما تم التحقق من الصدق البنائي للأداة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة الأصلية وذلك باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي، بهدف التحقق من مدى انتماء الفقرات إلى الأبعاد التي تقيسها، والكشف عن البناء العاملي للأداة، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لفقرات وأبعاد الوعي بالذكاء الاصطناعي

الفقرات	المعرفة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم	الوعي بالاستخدام التربوي والأخلاقي للذكاء الاصطناعي	الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي
1. أمتلك معرفة بمفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الأساسية.	0.79		
2. أدرك دور الذكاء الاصطناعي في تطوير العملية التعليمية.	0.76		
3. أتعرف إلى الأدوات الذكية التي يمكن استخدامها في التدريس	0.79		
4. أتابع المستجدات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التعليمية	0.79		
5. أمتلك معرفة بكيفية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد الدروس	0.85		
6. أدرك أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة في التعليم		0.79	
7. أعي أهمية حماية خصوصية بيانات الطلبة عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي		0.83	
8. أميز بين الاستخدامات المناسبة وغير المناسبة للذكاء الاصطناعي في التعليم		0.79	
9. أتحقق من دقة المعلومات التي تنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي قبل استخدامها		0.80	
10. أدرك حدود الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية		0.80	
11. لدي رغبة في تطوير معرفتي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التعليمية			0.74
12. أشعر بالثقة في قدرتي على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مستقبلاً			0.74
13. أرى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة لتحسين عملي التدريسي			0.77
14. أرغب في المشاركة في برامج تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي			0.80
15. أعتقد أن الذكاء الاصطناعي سيصبح جزءًا أساسياً من التعليم مستقبلاً			0.79

يبين جدول نتائج التحليل العاملي الاستكشافي أن فقرات مقياس الوعي بالذكاء الاصطناعي توزعت على ثلاثة عوامل رئيسة، وقد تراوحت قيم التشبعات العاملية بين (0.74–0.85)، وهي جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.40)، مما يدل على تمتع فقرات المقياس بدرجة جيدة من صدق البناء، وملاءمتها لقياس الأبعاد التي صممت من أجلها، كما تؤكد النتائج وضوح البنية العاملية للمقياس وصلاحيته للتطبيق في الدراسة الحالية.

جدول (3): نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمحور الكفاءة الرقمية لدى المعلمين.

الفقرات	المهارات الرقمية الأساسية	التوظيف التربوي للتكنولوجيا الرقمية	الإنتاج والتواصل والمسؤولية الرقمية

1. أمتلك القدرة على استخدام الأجهزة والتطبيقات الرقمية في عملي التعليمي	0.81		
2. أستطيع التعامل مع المنصات التعليمية الإلكترونية بكفاءة	0.86		
3. أتمكن من تعلم استخدام أدوات رقمية جديدة عند الحاجة	0.80		
4. أستخدم الإنترنت للوصول إلى مصادر تعليمية موثوقة	0.75		
5. أستطيع معالجة المشكلات التقنية الأساسية أثناء استخدام التكنولوجيا	0.70		
6. أوظف الأدوات الرقمية في تصميم وتنفيذ الدروس التعليمية		0.86	
7. أستخدم الموارد الرقمية لتحسين تعلم الطلبة		0.81	
8. أدمج التكنولوجيا الرقمية بما يتناسب مع أهداف الدرس		0.76	
9. أوظف التطبيقات الرقمية في تقويم تعلم الطلبة		0.70	
10. أستخدم التكنولوجيا لدعم التعلم التعاوني والتفاعل الصفي		0.84	
11. أستطيع إنتاج محتوى تعليمي رقمي مناسب للطلبة			0.84
12. أستخدم أدوات التواصل الرقمي للتفاعل مع الطلبة والزملاء			0.74
13. أراعي قواعد الأمان والخصوصية عند استخدام التكنولوجيا الرقمية			0.79
14. ألتزم بحقوق الملكية الفكرية عند استخدام المصادر الرقمية			0.85
15. أساعد الطلبة على الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا			0.84

يبين جدول نتائج التحليل العاملي الاستكشافي أن فقرات مقياس الكفاءة الرقمية لدى المعلمين توزعت على ثلاثة عوامل رئيسة، وقد تراوحت قيم التشبعات العاملية بين (0.70–0.86)، وهي جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.40)، مما يدل على تمتع فقرات المقياس بدرجة جيدة من صدق البناء، وملاءمتها لقياس الأبعاد التي صممت من أجلها، كما تؤكد النتائج وضوح البنية العاملية للمقياس وصلاحيته للتطبيق في الدراسة الحالية.

ثبات الأداة

تم فحص ثبات الأداة من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية لحساب معامل الثبات الداخلي باستخدام معادلة "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) للتأكد من صلاحية الأداة للتطبيق وذلك كما في الجدول (4).

جدول (4): نتائج كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة وأبعاد كل محور.

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
المعرفة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم	5	.89
الوعي بالاستخدام التربوي والأخلاقي للذكاء الاصطناعي	5	.88
الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي	5	.86
الوعي بالذكاء الاصطناعي	15	.95
المهارات الرقمية الأساسية	5	.91

التوظيف التربوي للتكنولوجيا الرقمية	5	.92
الإنتاج والتواصل والمسؤولية الرقمية	5	.92
الكفاءة الرقمية لدى المعلمين	15	.97

يبين الجدول قيم معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة والمتغيرات الرئيسة، حيث تراوحت القيم بين(0.86–0.92) ، وهي قيم مقبولة إحصائياً لأغراض البحث التربوي، كما بلغ معامل الثبات لممارسة التغذية الراجعة ككل (0.95)، بينما بلغ معامل الثبات لمتغير دافعية التعلم (0.97) وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجات ثبات مقبولة.

أساليب التحليل الإحصائي

بعد جمع بيانات الدراسة وترميزها وإدخالها إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك على النحو الآتي:

1. التكرارات والنسب المئوية: حيث استخدمت لوصف أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، مثل: الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: استخدمت للكشف عن مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي، ومستوى الكفاءة الرقمية لدى أفراد عينة الدراسة، وتحديد درجة استجاباتهم على فقرات ومحاور أداة الدراسة.
3. معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation Coefficient) : استخدم للكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.
4. معامل كرونباخ ألفا:(Cronbach's Alpha) استخدم للتحقق من ثبات أداة الدراسة، وقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبانة.
5. اختبار (ت) للعينات المستقلة:(Independent Samples t-test) استخدم للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة حول مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية التي تتكون من فئتين، مثل الجنس أو المؤهل العلمي.
6. تحليل التباين الأحادي:(One Way ANOVA) استخدم للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة حول مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية التي تتكون من أكثر من فئتين، مثل سنوات الخبرة.
7. اختبار شيفيه للمقارنات البعدية:(Post Hoc Tests) استخدم في حال ظهور فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل التباين الأحادي؛ لتحديد اتجاه الفروق بين الفئات المختلفة للمتغيرات الديموغرافية.

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها

وينص على" ما مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني؟"

وللإجابة عن السؤال الأول حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات وفقرات محور التغذية الراجعة، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات وفقرات محور التغذية الراجعة.

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3. أتعرف إلى الأدوات الذكية التي يمكن استخدامها في التدريس	3.98	1.02	79.6	مرتفع
2	2. أدرك دور الذكاء الاصطناعي في تطوير العملية التعليمية	3.87	1.05	77.4	مرتفع
3	4. أتابع المستجدات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التعليمية	3.83	0.99	76.6	مرتفع
4	1. أمتلك معرفة بمفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الأساسية	3.77	1.14	75.4	مرتفع
5	5. أمتلك معرفة بكيفية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد الدروس	3.77	1.08	75.4	مرتفع
	المعرفة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ككل	**3.84**	**0.89**	**76.8**	**مرتفع**
1	6. أدرك أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة في التعليم	3.83	1.02	76.6	**مرتفع**
2	10. أدرك حدود الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية	3.82	0.99	76.4	**مرتفع**
3	7. أعي أهمية حماية خصوصية بيانات الطلبة عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.	3.81	1.02	76.2	**مرتفع**
4	8. أميز بين الاستخدامات المناسبة وغير المناسبة للذكاء الاصطناعي في التعليم	3.81	1.00	76.2	**مرتفع**
5	9. أتحقق من دقة المعلومات التي تنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي قبل استخدامها	3.79	1.14	75.8	**مرتفع**
	الوعي بالاستخدام التربوي والاخلاقي ككل	**3.81**	**0.86**	**76.2**	**مرتفع**
1	11. لدي رغبة في تطوير معرفتي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التعليمية	3.92	0.95	78.4	**مرتفع**
2	13. أرى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة لتحسين عملي التدريسي	3.82	0.99	76.4	**مرتفع**
3	15. أعتقد أن الذكاء الاصطناعي سيصبح جزءًا أساسيًا من التعليم مستقبلًا	3.80	0.99	76	**مرتفع**
4	12. أشعر بالثقة في قدرتي على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مستقبلًا	3.74	1.03	74.8	**مرتفع**
5	14. أرغب في المشاركة في برامج تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي	3.74	1.02	74.8	**مرتفع**
	الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي ككل	**3.80**	**0.80**	**76**	**مرتفع**
	الوعي بالذكاء الاصطناعي ككل	**3.82**	**0.81**	**76.4**	**مرتفع**

تشير نتائج جدول (5) إلى أن مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني جاء مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.82)، وبنسبة مئوية (76.4%)، وعلى مستوى المجالات، جاء مجال المعرفة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.84)، ونسبة مئوية (76.8%)، وبدرجة مرتفعة، وجاء مجال الوعي بالاستخدام التربوي والأخلاقي للذكاء الاصطناعي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.81)، ونسبة مئوية (76.2%) وبدرجة

مرتفعة، أما مجال الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي فقد جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.80)، ونسبة مئوية (76.0%)، وبدرجة مرتفعة أيضاً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن السنوات الأخيرة شهدت انتشاراً واسعاً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل ChatGPT و Copilotو Geminiوغيرها، وأصبحت هذه الأدوات متاحة بصورة مجانية أو منخفضة التكلفة، مما أدى إلى زيادة احتكاك المعلمين بها في حياتهم المهنية واليومية، وأسهم في تكوين معرفة أولية حول إمكاناتها التعليمية، كما أن التطور المتسارع في التكنولوجيا الرقمية، والتحول نحو التعليم الرقمي، دفعا المعلمين إلى متابعة المستجدات التقنية واكتساب معارف جديدة تمكنهم من مواكبة التغيرات التي يشهدها القطاع التعليمي.

وقد يعزى ارتفاع مستوى الوعي أيضاً إلى أن وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التربوية أصبحت تشجع على توظيف التكنولوجيا الرقمية في التعليم، من خلال استخدام المنصات التعليمية والموارد الرقمية، الأمر الذي هيأ المعلمين للتعرف إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي بوصفها امتداداً طبيعياً للتحول الرقمي في التعليم، كما أسهم انتشار الندوات الإلكترونية، والدورات التدريبية، والمصادر التعليمية المفتوحة، والمحتوى المنشور عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، في رفع مستوى المعرفة لدى المعلمين بمفاهيم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.

كما يمكن تفسير ظهور مجال المعرفة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي المرتبة الأولى بأن المعرفة غالباً ما تسبق التطبيق الفعلي؛ فالمعلمون أصبحوا أكثر اطلاعاً على الأدوات الذكية وإمكاناتها نتيجة كثافة الحديث عنها في الأوساط التعليمية والإعلامية، في حين أن تحويل هذه المعرفة إلى ممارسات صفية فعلية يحتاج إلى تدريب عملي وخبرة ميدانية، ويؤكد ذلك أن مجال الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي جاء في المرتبة الأخيرة رغم بقائه ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى أن بعض المعلمين ما زالوا بحاجة إلى مزيد من الثقة والخبرة التطبيقية قبل الاستخدام المنتظم لهذه التقنيات داخل الغرفة الصفية.

كما تعكس النتائج إدراك المعلمين للجوانب الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو ما قد يعود إلى تزايد الاهتمام العالمي بقضايا الخصوصية، وحماية البيانات، والنزاهة الأكاديمية، وحقوق الملكية الفكرية، وما يصاحب استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من نقاشات تربوية وأخلاقية، الأمر الذي عزز وعيهم بأهمية الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية، التي أظهرت ارتفاع مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني بمتوسط حسابي (3.82) ونسبة مئوية (76.4%)، مع نتائج دراسة العتيبي وآخرين (2026) التي بينت ارتفاع وعي المعلمين بأخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي، ودراسة صفر (2024) التي توصلت إلى ارتفاع مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي ومعلمات ما قبل الخدمة، وكذلك دراسة الودعاني والعجمي (2024) التي أظهرت ارتفاع وعي معلمات العلوم باستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في التدريس. كما تنسجم مع دراسة Lucas et al. (2024) التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين معرفة المعلمين بالذكاء الاصطناعي وكفاءتهم الرقمية واستعدادهم لتوظيفه في البيئة التعليمية. في المقابل، تختلف النتيجة الحالية مع دراسة الكنعان (2021) التي أشارت إلى انخفاض مستوى الوعي بتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى معلمات

العلوم قبل الخدمة، ويمكن تفسير ذلك بالتطور السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي واتساع انتشارها في المجال التعليمي خلال السنوات الأخيرة.

وترى الباحثة أن ارتفاع مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية هذه التقنية في تطوير العملية التعليمية وتحسين ممارسات التدريس، إلا أن هذا الوعي لا يعني بالضرورة امتلاك جميع المعلمين للكفايات التطبيقية اللازمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي بصورة فعالة داخل الصفوف الدراسية، ومن ثم، فإن المرحلة المقبلة ينبغي أن تركز على تحويل هذا الوعي إلى ممارسات تعليمية حقيقية من خلال توفير برامج تدريبية عملية، وبناء أدلة إرشادية، وإتاحة فرص مستمرة للتجريب والتطبيق، بما يضمن الاستخدام الآمن والأخلاقي والفاعل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويعزز جودة التعليم ومخرجاته.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها

وينص على "ما مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني؟"

وللإجابة عن السؤال الأول حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات وفقرات محور الكفاءة الرقمية، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات وفقرات محور الكفاءة الرقمية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3. أتمكن من تعلم استخدام أدوات رقمية جديدة عند الحاجة	3.72	1.10	74.4	مرتفع
2	5. أستطيع معالجة المشكلات التقنية الأساسية أثناء استخدام التكنولوجيا	3.69	1.22	73.8	مرتفع
3	2. أستطيع التعامل مع المنصات التعليمية الإلكترونية بكفاءة	3.68	1.23	73.6	مرتفع
4	4. أستخدم الإنترنت للوصول إلى مصادر تعليمية موثوقة	3.68	1.08	73.6	مرتفع
5	1. أمتلك القدرة على استخدام الأجهزة والتطبيقات الرقمية في عملي التعليمي	3.67	1.08	73.4	مرتفع
	المهارات الرقمية الأساسية ككل	**3.68**	**0.99**	**73.6**	**مرتفع**
1	9. أوظف التطبيقات الرقمية في تقويم تعلم الطلبة	3.80	1.19	76	**مرتفع**
2	10. أستخدم التكنولوجيا لدعم التعلم التعاوني والتفاعل الصفي	3.79	1.18	75.8	**مرتفع**
3	8. أدمج التكنولوجيا الرقمية بما يتناسب مع أهداف الدرس	3.70	1.24	74	**مرتفع**
4	7. أستخدم الموارد الرقمية لتحسين تعلم الطلبة	3.69	1.18	73.8	**مرتفع**
5	6. أوظف الأدوات الرقمية في تصميم وتنفيذ الدروس التعليمية	3.62	1.15	72.4	**مرتفع**
	التوظيف التربوي للتكنولوجيا الرقمية ككل	**3.70**	**1.03**	**74**	**مرتفع**
1	15. أساعد الطلبة على الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا	3.79	1.18	75.8	**مرتفع**
2	14. ألتزم بحقوق الملكية الفكرية عند استخدام المصادر الرقمية	3.71	1.13	74.2	**مرتفع**
3	12. أستخدم أدوات التواصل الرقمي للتفاعل مع الطلبة والزملاء	3.69	1.16	73.8	**مرتفع**

4	11. أستطيع إنتاج محتوى تعليمي رقمي مناسب للطلبة	3.63	1.17	72.6	مرتفع
5	13. أراعي قواعد الأمان والخصوصية عند استخدام التكنولوجيا الرقمية	3.54	1.15	70.8	مرتفع
	الإنتاج والتواصل والمسؤولية الرقمية ككل	**3.67**	**1.01**	**73.4**	مرتفع
	الكفاءة الرقمية ككل	**3.69**	**0.99**	**73.8**	مرتفع

يتضح من نتائج جدول (6) أن مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني جاء مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.69) بنسبة مئوية (73.8%)، وعلى مستوى المجالات، جاء مجال التوظيف التربوي للتكنولوجيا الرقمية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.70) ونسبة مئوية (74.0%)، وجاء مجال المهارات الرقمية الأساسية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.68) ونسبة مئوية (73.6%)، أما مجال الإنتاج والتواصل والمسؤولية الرقمية فقد جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.67) ونسبة مئوية (73.4%)، وهي درجة مرتفعة أيضاً، إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة بين المجالات، مما يشير إلى أن بعض المهارات المتقدمة، مثل إنتاج المحتوى الرقمي ومراعاة الأمان والخصوصية الرقمية، ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير من خلال برامج تدريبية متخصصة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده قطاع التعليم، والذي فرض على المعلمين تطوير مهاراتهم الرقمية لمواكبة متطلبات التدريس الحديثة، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على المنصات التعليمية الإلكترونية، والمصادر الرقمية، وأدوات التواصل والتقويم الإلكتروني، مما أكسبهم خبرات عملية في استخدام التكنولوجيا داخل البيئة التعليمية.

كما قد يعزى ارتفاع مستوى الكفاءة الرقمية إلى ما اكتسبه المعلمون من خبرات خلال السنوات الأخيرة نتيجة استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج، الأمر الذي عزز قدرتهم على التعامل مع المنصات الرقمية، والبحث عن المصادر التعليمية، واستخدام التطبيقات التقنية في التخطيط والتدريس والتقويم. كذلك أسهم الانتشار الواسع للتطبيقات الرقمية والذكاء الاصطناعي في رفع مستوى الثقافة الرقمية لدى المعلمين، وزيادة دافعيتهم نحو التعلم الذاتي واكتساب مهارات رقمية جديدة بصورة مستمرة.

ويمكن تفسير حصول مجال التوظيف التربوي للتكنولوجيا الرقمية على المرتبة الأولى بأن المعلمين أصبحوا أكثر ممارسة لاستخدام التكنولوجيا في تنفيذ الدروس، وإدارة الصف، وتقويم تعلم الطلبة، نتيجة اعتماد المدارس بصورة متزايدة على الأدوات والمنصات الرقمية، كما يعكس ذلك إدراكهم لأهمية توظيف التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم، وزيادة التفاعل الصفي، وتنويع أساليب التدريس بما يتناسب مع احتياجات الطلبة.

أما مجيء مجال الإنتاج والتواصل والمسؤولية الرقمية في المرتبة الأخيرة، رغم حصوله على درجة مرتفعة، فقد يشير إلى أن المهارات المتقدمة، مثل إنتاج المحتوى الرقمي التفاعلي، والالتزام بقواعد الأمن الرقمي، وحماية الخصوصية والبيانات، ما تزال تحتاج إلى مزيد من التدريب والممارسة، إذ إن هذه المهارات تتطلب خبرات تخصصية أعمق مقارنة بمهارات الاستخدام الأساسية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علي أحمد (2024) التي توصلت إلى أن مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي ما قبل الخدمة جاء مرتفعًا، كما تتفق مع دراسة Momdjian et al. (2024) التي أكدت أهمية تنمية الكفاءة الرقمية لدى المعلمين من خلال

التدريب المستمر، ومع دراسة Lucas et al. (2024) التي بينت أن ارتفاع الكفاءة الرقمية يسهم في تعزيز استعداد المعلمين لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم. بينما تختلف مع دراسة سياف (2025) التي أظهرت أن مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي الرياضيات جاء بدرجة متوسطة، ويمكن تفسير هذا الاختلاف باختلاف مجتمع الدراسة، وطبيعة البيئة التعليمية، واختلاف فرص التدريب والتطوير المهني المقدمة للمعلمين.

وترى الباحثة أن ارتفاع مستوى الكفاءة الرقمية لدى المعلمين يمثل مؤشراً إيجابياً يعكس جاهزيتهم للتعامل مع متطلبات التعليم الرقمي، إلا أن مواكبة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تستدعي الاستثمار المستمر في التنمية المهنية، والتركيز على تنمية المهارات الرقمية المتقدمة، ولا سيما إنتاج المحتوى الرقمي، والأمن السيبراني، والاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيا، بما يضمن توظيفها بكفاءة وفاعلية في العملية التعليمية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها

وينص على "هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني؟"

للإجابة عن السؤال الثالث تم وضع الفرضية الصفرية " لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني."

ولفحص الفرضية الصفرية تم تحليل البيانات باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson) الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني

	الوعي بالذكاء الاصطناعي			
الكفاءة الرقمية لدى المعلمين	المعرفة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم	الوعي بالاستخدام التربوي والأخلاقي للذكاء الاصطناعي	الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي	**الوعي بالذكاء الاصطناعي ككل**
المهارات الرقمية الأساسية	0.69**	0.72**	0.74**	0.73**
التوظيف التربوي للتكنولوجيا الرقمية	0.71**	0.73**	0.77**	0.75**
الإنتاج والتواصل والمسؤولية الرقمية	0.70**	0.72**	0.76**	0.74**
المهارات الرقمية ككل	0.73**	0.75**	0.79**	**0.77****

أظهرت نتائج جدول (7) وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.69–0.79)، وتشير هذه النتائج إلى أنه كلما ارتفع الوعي بالذكاء الاصطناعي ارتفعت والكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني.

ويمكن تفسير ذلك بأن الوعي بالذكاء الاصطناعي لا يقتصر على المعرفة النظرية، بل يتطلب امتلاك مهارات رقمية تمكن المعلم من استخدام التطبيقات الذكية، والتعامل مع المنصات التعليمية، وتقييم مخرجات الذكاء الاصطناعي، وتوظيفها بصورة آمنة وفعالة داخل البيئة التعليمية، الأمر الذي يجعل المتغيرين مترابطين بصورة طبيعية.

كما يمكن تفسير هذه العلاقة بأن المعلمين ذوي الكفاءة الرقمية المرتفعة يكونون أكثر قدرة على استكشاف أدوات الذكاء الاصطناعي وتجريبها والاستفادة منها في التخطيط للدروس، وإنتاج المحتوى التعليمي، وتصميم الأنشطة، وتقويم تعلم الطلبة، مما يسهم في زيادة وعيهم بخصائص هذه التقنيات وإمكاناتها التعليمية، وفي المقابل، فإن ارتفاع مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي يدفع المعلمين إلى تطوير مهاراتهم الرقمية باستمرار حتى يتمكنوا من توظيف هذه التطبيقات بكفاءة، وهو ما يفسر العلاقة الإيجابية بين المتغيرين.

وقد تعزى هذه النتيجة أيضاً إلى أن التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات التعليمية جعل الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية متطلبين متكاملين؛ إذ إن الاستخدام الفاعل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يعتمد أساسًا على امتلاك المعلم للمهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع الأدوات والمنصات الرقمية، والقدرة على التحقق من جودة المخرجات، والالتزام بالضوابط الأخلاقية والأمنية عند استخدامها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Lucas et al. (2024) التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين معرفة المعلمين بالذكاء الاصطناعي وثقتهم به ومستوى كفاءتهم الرقمية، كما تتفق مع دراسة Momdjian et al. (2024) التي أشارت إلى أن ارتفاع الكفاءة الرقمية يعزز قدرة المعلمين على توظيف التقنيات الحديثة، ومع دراسة صفر (2024) التي بينت أن المعلمين ذوي المهارات الأعلى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانوا أكثر وعيًا بالذكاء الاصطناعي، مما يؤكد الترابط بين الكفاءة الرقمية والوعي بالتقنيات الحديثة، كما تتسق مع دراسة العتيبي وآخرين (2026) التي أوصت بتعزيز التدريب في الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات استخدامه، لما لذلك من دور في تطوير ممارسات المعلمين وكفاياتهم التقنية.

وترى الباحثة أن العلاقة الإيجابية بين الوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية تؤكد أن تطوير أحد المتغيرين يسهم في تعزيز الآخر؛ فكلما ازداد وعي المعلمين بإمكانات الذكاء الاصطناعي وآليات توظيفه، ازدادت حاجتهم إلى تنمية كفاءاتهم الرقمية، والعكس صحيح. ومن ثم، فإن برامج التنمية المهنية ينبغي أن تقدم الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية في إطار متكامل، باعتبارهما عنصرين أساسيين لنجاح التحول الرقمي وتحسين جودة التعليم في المدارس.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها

وينص على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟"

للإجابة عن السؤال الرابع حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

المتغير	المستوى	الإحصائي	الدرجة الكلية
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	3.75
		الانحراف المعياري	0.78
	أنثى	المتوسط الحسابي	3.87
		الانحراف المعياري	0.84
المؤهل العلمي	بكالوريوس	المتوسط الحسابي	3.82
		الانحراف المعياري	0.79
	ماجستير فأعلى	المتوسط الحسابي	3.80
		الانحراف المعياري	0.88
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	المتوسط الحسابي	4.14
		الانحراف المعياري	0.85
	5-10 سنوات	المتوسط الحسابي	3.95
		الانحراف المعياري	0.69
	أكثر من 15 سنة	المتوسط الحسابي	3.54
		الانحراف المعياري	0.81

يتضح من الجدول (8) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية وللكشف عن هذه الفروق تم اختبار الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الصفرية الثانية

وتنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجنس."

ولفحص الفرضية تم اجراء اختبار ت لعينتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات تعزى لمتغير الجنس والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9): اختبار ت لعينتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات تعزى لمتغير الجنس.

	المتغير	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	الجنس	-0.73	98	0.46

أظهرت نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين المبينة في جدول (9) أن قيمة (ت) بلغت (0.74-) عند مستوى دلالة (0.46)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة($\alpha \leq 0.05$) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجنس.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن فرص الوصول إلى مصادر المعرفة الرقمية، ومنصات التعلم الإلكتروني، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت متاحة للجميع دون تمييز بين الذكور والإناث، الأمر الذي أدى إلى تقارب مستويات المعرفة والوعي بهذه التقنيات. كما أن طبيعة العمل في المدارس، وخضوع المعلمين والمعلمات للأنظمة التعليمية نفسها، ومشاركتهم في البرامج التدريبية وورش العمل التي تقدمها وزارة التربية والتعليم أو المؤسسات التعليمية، أسهمت في توفير فرص متكافئة لاكتساب المعارف المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

وقد يعزى ذلك أيضاً إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لم يعد مرتبطاً بجنس معين، بل أصبح جزءاً من الممارسات المهنية اليومية للمعلمين، سواء في إعداد الدروس، أو البحث عن المعلومات، أو تصميم الأنشطة التعليمية، أو إعداد الاختبارات، وهو ما أدى إلى تقارب مستوى الوعي بين الجنسين، كما أن الانتشار الواسع لهذه التطبيقات عبر الهواتف الذكية والأجهزة الرقمية جعل الوصول إليها واستخدامها متاحًا بصورة متساوية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي وآخرين (2026) التي لم تجد فروقًا جوهرية في مستوى وعي المعلمين بأخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي تعزى إلى الجنس، كما تتفق مع دراسة علي أحمد (2024) التي أشارت إلى تقارب مستويات الكفاءة الرقمية بين أفراد العينة، وإن ظهرت بعض الفروق في متغيرات أخرى.

وتختلف مع دراسة صفر (2024) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لصالح الذكور، ويمكن تفسير هذا الاختلاف باختلاف مجتمع الدراسة، إذ أجريت دراسة صفر على معلمي ما قبل الخدمة، في حين استهدفت الدراسة الحالية معلمين على رأس عملهم، إضافة إلى اختلاف البيئة التعليمية والفرص التدريبية المتاحة لكل من الدراستين.

وترى الباحثة أن عدم وجود فروق تعزى إلى الجنس يعد مؤشرًا إيجابيًا يعكس تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعرفة الرقمية والتدريب على التقنيات الحديثة، ويؤكد أن الوعي بالذكاء الاصطناعي أصبح متطلبًا مهنيًا عامًا لجميع المعلمين بغض النظر عن جنسهم، وهو ما يسهم في دعم جهود التحول الرقمي وتحقيق الاستخدام الفاعل للذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

الفرضية الصفرية الثالثة

وتنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي."

ولفحص الفرضية تم اجراء اختبار ت لعينتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات تعزى لمتغير المؤهل العلمي والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10): اختبار ت لعينتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

	المتغير	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	الجنس	0.10	98	0.91

أظهرت نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين الموضحة في جدول (10) أن قيمة (ت) بلغت (0.10) عند مستوى دلالة (0.91)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت واسعة الانتشار وسهلة الوصول من خلال المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التدريبية وورش العمل، الأمر الذي أتاح لجميع المعلمين فرصاً متقاربة للتعرف إلى هذه التطبيقات واستخدامها، كما أن توجه وزارة التربية والتعليم نحو التحول الرقمي وتعميم استخدام التقنيات الحديثة داخل المدارس أسهم في توفير فرص تعلم متشابهة لجميع المعلمين دون تمييز على أساس المؤهل العلمي، كذلك فإن طبيعة أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة لا تتطلب في كثير من الأحيان مؤهلات أكاديمية عليا، وإنما تعتمد بدرجة أكبر على رغبة المعلم في التعلم الذاتي والممارسة المستمرة والتفاعل مع المستجدات التقنية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صفر (2024) التي توصلت إلى عدم وجود فروق في مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي تُعزى إلى بعض المتغيرات الأكاديمية، كما تتفق مع دراسة Lucas et al. (2024) التي أشارت إلى أن المعرفة بالذكاء الاصطناعي ترتبط بالتدريب والكفاءة

الرقمية أكثر من ارتباطها بالمؤهل العلمي. وفي المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة علي أحمد (2024) التي أظهرت وجود فروق في الكفاءة الرقمية تبعاً لبعض المتغيرات الشخصية والأكاديمية.

وترى الباحثة أن المؤهل العلمي لم يعد العامل الرئيس في تشكيل وعي المعلمين بالذكاء الاصطناعي، في ظل الانتشار الواسع للأدوات الذكية وتزايد فرص التدريب والتعلم الإلكتروني، وأن تطوير هذا الوعي يعتمد بصورة أكبر على المشاركة في البرامج التدريبية، والانخراط في الممارسات التعليمية الرقمية، والاستعداد الشخصي لمواكبة التطورات التقنية الحديثة.

الفرضية الصفرية الرابعة

وتنص على" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة."

ولفحص الفرضية تم اجراء تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات تعزى لمتغير سنوات الخبرة، والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11): تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
خلال المجموعات	6.37	3.18	2	5.15	0.007
داخل المجموعات	59.99	0.61	97		
المجموع	66.36		99		

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) الموضحة في جدول (11) أن قيمة (ف) بلغت (5.15) عند مستوى دلالة (0.007)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

ولمعرفة الفروق أجري الاختبار البعدي شيفيه (Scheffe)، والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12): نتائج الاختبار البعدي ((Scheffe لمعرفة الفروق تعزى للمؤهل العلمي

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات			.60384*

من 5–10 سنوات			
أكثر من 10 سنوات			

يتضح من جدول (12) أن الفروق جاءت بين ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات وأكثر من 10 سنوات ولصالح الأخيرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المعلمين ذوي الخبرة الطويلة أتيحت لهم فرص أكبر للمشاركة في برامج التطوير المهني والدورات التدريبية المتعلقة بالتقنيات التعليمية، كما أنهم راكموا خبرات ميدانية مكنتهم من التكيف مع التحولات الرقمية التي شهدها قطاع التعليم خلال السنوات الأخيرة، كذلك فإن خبرتهم في التعامل مع المنصات التعليمية والتطبيقات الرقمية المختلفة، خاصة بعد التوسع في التعليم الإلكتروني، أسهمت في رفع مستوى وعيهم بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وإمكانات توظيفها في العملية التعليمية، كما أن الخبرة المهنية الطويلة تساعد المعلمين على تقييم التقنيات الحديثة بصورة أكثر نضجاً، وربطها باحتياجات التدريس الفعلية، مما يعزز مستوى وعيهم بها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Momdjian et al. (2024) التي بينت أن المعلمين العاملين في الخدمة يمتلكون مستوى أعلى من الكفاءة الرقمية مقارنة بمعلمي ما قبل الخدمة، وأن الخبرة العملية تسهم في تطوير الكفايات الرقمية المرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة. كما تنسجم مع دراسة Lucas et al. (2024) التي أكدت أن الخبرات المهنية والمعرفة الرقمية تعزز تقبل المعلمين لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة صفر (2024) التي لم تجد فروقًا في مستوى الوعي تعزى لبعض المتغيرات الأكاديمية، وأشارت إلى أن التدريب ومهارات تكنولوجيا المعلومات كان لهما تأثير أكبر من غيرهما.

وترى الباحثة أن سنوات الخبرة أصبحت تمثل عاملاً داعماً لتنمية الوعي بالذكاء الاصطناعي عندما تقترن بالتطوير المهني المستمر، إذ إن الخبرة تتيح للمعلمين فرصاً أكبر لتجريب التقنيات الحديثة وتبادل الخبرات المهنية، إلا أن ذلك لا يغني عن ضرورة توفير برامج تدريبية مستمرة لجميع المعلمين، وبخاصة المعلمين الجدد، لضمان تقليص الفجوة في مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي بين فئات الخبرة المختلفة.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن صياغة التوصيات على النحو الآتي:

1. تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم لمعلمي المدارس.
2. تنمية الكفاءة الرقمية للمعلمين من خلال برامج تطوير مهني مستمرة تركز على المهارات الرقمية المتقدمة.
3. إدماج موضوعات الذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية في خطط التنمية المهنية وبرامج إعداد المعلمين.
4. توفير أدلة إرشادية توضح الاستخدام التربوي والأخلاقي الآمن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

5. تشجيع المعلمين على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في التخطيط للتدريس، والتقويم، وإنتاج المحتوى الرقمي.
6. الاهتمام بتنمية مهارات الأمن الرقمي والخصوصية وحماية البيانات لدى المعلمين.
7. إتاحة فرص تدريب إضافية للمعلمين ذوي الخبرة الأقل؛ لرفع مستوى وعيهم بالذكاء الاصطناعي وكفاءتهم الرقمية.
8. إجراء دراسات مستقبلية تتناول أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء المعلمين ونواتج تعلم الطلبة، ودراسة متغيرات أخرى قد ترتبط بالوعي بالذكاء الاصطناعي والكفاءة الرقمية.

المراجع

- المساعيد، علياء سلامة .(2024) .**واقع توظيف الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفايات المهنية لدى معلمي الحاسوب** .*مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 44*.(3)
- الكنعان، هدى. (2021). مستوى وعي معلمات العلوم قبل الخدمة بتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم العلوم. *مجلة التربية، جامعة الأزهر.3*(191).429-409.
- العتيبي، فهيد.، الزبيدي، علي.، السلمي، سلطان.، آل مجري، سلطان.، والأسمري، عبد الرحمان. (2024). درجة وعي المعلمين بمحافظة القنفذة بأخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*. (158). 160-139.
- صفر، عمار حسن .(2024) .**مستوى وعي معلمي ومعلمات قبل الخدمة في كلية التربية بجامعة الكويت بالذكاء الاصطناعي واستخداماته في التعليم والتعلم** .*المجلة التربوية*، (123)، 905.972–
- الودعاني، ليلى محمد، والعجمي، لبنى بنت حسين راشد .(2024) .**مستوى وعي المعلمات باستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تدريس المفاهيم العلمية** .*دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (152)، 189.206–
- المحجان, أ. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أداء معلمي المرحلة الابتدائية بدولة الكويت. *العلوم التربوية جامعة القاهرة*, *32*(1), 159–https://doi.org/10.21608/ssj.2024.347989206 .
- حمدان, ر. (2025). دور استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الطموح الأكاديمي لطلبة الصف العاشر في لواء الجامعة. *مجلة كلية التربية جامعة أسيوط*, *41*(1), 33–55.
- سياف، سعود مترك .(2025) .**مستوى الكفاءة الرقمية لدى معلمي الرياضيات بالمملكة العربية السعودية وفق الإطار الأوروبي DigCompEdu** .*مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم التربوية والنفسية، 4*(1)، 82.44–
- علي أحمد، نافز أيوب محمد .(2024) .**الكفاءة الرقمية لدى معلمي ما قبل الخدمة من وجهة نظرهم: دراسة مسحية في إطار نموذج DigComp** .*مجلة كلية الأمة الجامعية للعلوم التربوية والنفسية، 1*(1)، 54.30–

- ElSayary, A. (2023). *The impact of a professional upskilling training programme on developing teachers' digital competence*. *Journal of Computer Assisted Learning, 39*(4), 1154–1166.
- Ng, D. T. K., et al. (2023). *Teachers' AI digital competencies and twenty-first-century skills in the post-pandemic world*. *Educational Technology Research and Development, 71*, 137–161.
- Redecker, C. (2017). *European Framework for the Digital Competence of Educators (DigCompEdu).* Publications Office of the European Union.
- Momdjian, L., Manegre, M., & Gutiérrez-Colón, M. (2024). *Assessing and bridging the digital competence gap: A comparative study of Lebanese student teachers and in-service teachers using the DigCompEdu framework*. Discover Education, 3, Article 198
- Lucas, M., Zhang, Y., Bem-haja, P., Vicente, P. N., et al. (2024). *The interplay between teachers' trust in artificial intelligence and digital competence*. Education and Information Technologies, 29, 22991–23010.
- European Commission. (2022). *DigComp 2.2: The Digital Competence Framework for Citizens*. Publications Office of the European Union.
- UNESCO. (2023). *Guidance for generative AI in education and research*. Paris: UNESCO.
- Chiu, T. K. F., Xia, Q., Zhou, X., Chai, C. S., & Cheng, M. (2023). Systematic literature review on opportunities, challenges, and future research recommendations of artificial intelligence in education. *Computers and Education: Artificial Intelligence, 4*, 100118.

التدابير السياسية والإدارية في قصة يوسف عليه السلام: دراسة تأصيلية في السياسة الشرعية ونظم الحكم من منظور أصول الدين

مختار طالب محمد الطاهر طالب

عضو هيئة تدريس – جامعة سبها – ليبيا

كلية التجارة والعلوم السياسية – قسم: العلوم السياسية

Mo.Talab@sebhau.edu.ly

00218925342085

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تأصيل شرعي مستمد من الوحي الإلهي للنموذج القيادي والإداري في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية الكبرى، من خلال تتبع التدابير السياسية والإدارية الواردة في سورة يوسف عليه السلام. ينطلق البحث من أبعاد فقه السياسة الشرعية والأصول العقدية التي توجّه تصرفات الحاكم والمسؤول في الدولة، مستهدفةً بيان مشروعية تولي الكفاءات للمناصب (حفظاً وعلماً) حتى في بيئات الحكم المختلفة، مع إسقاط هذه القواعد على النظم السياسية والإدارية المعاصرة. وتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن عبر استقراء النص القرآني وتفكيك أبعاده المقاصدية وتطبيقها على الواقع السياسي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: السياسة الشرعية؛ أصول الدين؛ سورة يوسف؛ الأحكام السلطانية؛ إدارة الأزمات السياسية.

Political and Administrative Measures in the Story of Joseph (peace be upon him): A Foundational Study in Islamic Political Theory and Governance Systems from the Perspective of Islamic Jurisprudence

Mukhtar Talib Muhammad Al-Tahir Talib

Faculty Member - University of Sebha - Libya

Faculty of Commerce and Political Science

Department of Political Science

Abstract:

This study aims to provide an Islamic legislative and political rooting derived from divine revelation for the leadership and administrative model in confronting major political and economic crises, by tracing the political and administrative measures in Surah Yusuf. The research stems from the dimensions of Sharia politics and doctrinal principles that guide the actions of rulers and officials in the state. It aims to demonstrate the legitimacy of appointing competent individuals to high offices (based on preservation and knowledge) even in diverse governance environments, and to project these rules onto contemporary administrative and political systems. The study adopts an inductive-analytical approach by analyzing the Quranic verses, deconstructing their foundational purposes, and applying them to modern political reality.

Keywords: Sharia Politics; Usul al-Din; Surah Yusuf; Al-Ahkam Al-Sultanyah; Political Crisis Management.

المقدمة العامة والإطار المنهجي للدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد قائد الغر المحجلين وعلى آلة وصحبه أجمعين، وبعد: تعد التدابير الإدارية والسياسية للدول في أوقات الأزمات والتحولات الكبرى من صلب النوازل والمباحث الأصولية التي تلتقي فيها مقاصد الشريعة بالواقع التطبيقي. وتأتي هذه الدراسة لاستقراء الأبعاد السياسية ونظم الحوكمة في قصة يوسف عليه السلام من منظور أصول الدين والسياسة الشرعية، لتفكيك آليات الحفاظ على استقرار الأمم وإدارة الموارد السيادية أوقات الاضطراب..

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك من خلال تتبع واستقراء الآيات القرآنية الواردة في سورة يوسف عليه السلام والمتعلقة، بالتدابير الإدارية والسياسية والاقتصادية. ومن ثم إخضاع هذه النصوص للتحليل الفقهي والأصولي عبر تفكيك ابعادها المقاصدية، وإسقاطها على النظم الإدارية المعاصرة وبموجب الحوكمة الحديثة. وقد اقتصرت الدراسة على النطاق الموضوعي المتعلق بفقه التدابير والأحكام السلطانية المستنبطة من سورة يوسف عليه.

مشكلة الدراسة (Research Problem)

تكمن مشكلة الدراسة في رصد فجوة واضحة بين الجانب المعرفي النظري والواقع التطبيقي في الفكر السياسي المعاصر نتيجة عزل النظم الإدارية والسياسية الحالية عن الركائز العقدية والأخلاقية الإسلامية؛ حيث غالباً ما تُدرس قصة يوسف عليه السلام في سياق القصص القرآني والوعظ المجرد، دون الالتفات إلى "الفقه السياسي التدبيري" الكامن في القصة، وكيفية تحويل مواقف يوسف عليه السلام (كالدبلوماسية الإدارية، وتمكين الكفاءات، والعلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية) إلى استراتيجيات سياسية شرعية مرنة قابلة للتطبيق لمواجهة أزمات العصر الحالية مثل اختلال نظم الحكم، وتدبير السلم المجتمعي، والأمن القومي الغذائي للدولة. وتتحدد الإشكالية في التساؤل الرئيس التالي: كيف صاغ النص القرآني في قصة يوسف استراتيجية سياسية وإدارية متكاملة لإدارة الدولة في الأزمات من منظور السياسة الشرعية؟

أهمية الدراسة (Research Importance)

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات عدة أبرزها:

1. الأهمية النظرية: إثراء الفكر السياسي الإسلامي ومكتبة "أصول الدين" بنموذج تطبيقي معاصر يُثبت مرونة السياسة الشرعية وقدرتها على استيعاب النظم الإدارية المعاصرة وتوجيهها عقيدياً ومقاصدياً.

2. الأهمية التطبيقية: تقديم رؤية تأصيلية واضحة ومستندة للقرآن الكريم تخدم صناع القرار والباحثين في العلوم السياسية لتبني استراتيجيات إسلامية أصيلة في الحوكمة، وإدارة الأزمات، والتمكين الإداري المبني على الأمانة والكفاءة.

أهداف الدراسة (Research Objectives)

تسعى الدراسة بصورة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. استنباط القواعد الحاكمة للنظم السلطانية والإدارية المستمدة من التجربة اليوسفية في إدارة الدولة.

2. بيان التأصيل العقدي والأصولي لمفهوم الكفاءة والأمانة السياسية كشرط لتولي الوظائف العامة في الدولة.
3. تقديم نموذج مرن في السياسة الشرعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية المعاصرة يربط واقع الأمة بالوحي الإلهي.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: التَّأْصِيلُ الأُصُولِيُّ وَالسِّيَاسِيُّ لِلْوِلَايَةِ وَالتَّمْكِينِ الإِدَارِيِّ (حَفِيظٌ عَلِيمٌ)

يقوم المرتكز الأساسي في الفكر السياسي الإسلامي ونظم الحكم على تقديم الأكفأ والأصلح لإدارة شؤون الأمة وعمارة الأرض، وهو ما تأصل بوضوح في طلب يوسف عليه السلام للولاية بقوله: {اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} [يوسف: 55].

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: البُعْدُ العَقَدِيُّ وَالأُصُولِيُّ لِوِلَايَةِ الوَظَائِفِ العَامَّةِ فِي الإِسْلَامِ

يرتبط مفهوم الولاية في أصول الدين بمبدأ الاستخلاف الإلهي وعمارة الأرض؛ فالأصل في السلطة والتدبير أنها أمانة مستمدة من واجبات عمارة الأرض وإقامة ميزان العدل، وليست مجرد مكسب نفعي أو سلطوي (ابن خلدون، 808هـ). والوظيفة العامة في الدولة الإسلامية تؤول بالضرورة إلى حراسة مصالح العباد الضرورية، والحاجية، والتحسينية، حيث يسأل عنها الراعي أمام الله أولاً ثم أمام الأمة (ابن رجب الحنبلي، 795هـ). وتتجلّى الولاية من الناحية العقدية بصفتها عهداً ومسؤولية تعبدية؛ إذ إن الفقه السلطاني يؤصل لتلك النيابة السيادية باعتبارها حراسة للدين وسياسة للدنيا به (الماوردي، 450هـ). وخلو الزمان عن القائم بالسلطة المؤهلة يؤدي إلى انفراط عقد الاستقرار المجتمعي والديني معاً، مما يجعل إقامة القيادة الإدارية الرشيدة من أوجب الواجبات الأصولية (الجويني، 478هـ). إن أساس التفويض في الوظائف السيادية في الدولة يدور بانتظام حول جلب المصالح المحققة ودفع المفاسد المتوقعة (أبو يعلى الفراء، 458هـ). ويعد حفظ كليات الدين والنفس والعقل والنسل والمال هو الغاية القصوى من وراء تنصيب الولاة وتفويض الصلاحيات الإدارية والمالية (الغزالي، 505هـ). ومن ثم، فإن الفصل في قضايا الحكم والوظائف العامة لا ينفصل عن المنظومة العقدية الموجهة لأفعال المكلفين في أصول الدين (الآمدي، 631هـ)، فالإمامة والولايات المتفرعة عنها هي حراسة للنظام العام وتثبيت لأركان المملكة (ابن حزم، 456هـ).

المَطْلَبُ الثَّانِي: جَدَلِيَّةُ "الحِفْظِ وَالعِلْمِ" كَرَكَائِزَ لِلْحَوْكَمَةِ الرَّشِيدَةِ وَالتَّمْكِينِ

تختزل الآية الكريمة {إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} معايير التوظيف القيادي والإداري المعاصر في ركيزتين متلازمتين لا تنفصلان:

1. الحِفْظُ: وهو القيمة الأخلاقية العقدية القائمة على الأمانة، والنزاهة، والعدالة، والمراقبة الذاتية، وصيانة المال العام من الهدر أو الفساد (ابن كثير، 774هـ).
2. العِلْمُ: وهو الكفاءة الفنية، والخبرة الإدارية، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي والموازنة بين الخيارات المتاحة واستشراف المستقبل (الرازي، 606هـ).

ولا تستقيم سياسة الدولة إلا باجتماع هذين الوصفين؛ إذ إن الكفاية والخبرة بجانب العدالة والأمانة هما مناط التمكين (الماوردي، 450هـ). وتقديم غير الكفء مع وجود الأصلح والأعلم هو خيانة صريحة للأمانة ونقض للنظام الإداري الشرعي للدولة (ابن تيمية، 728هـ)؛ لأن القوة في كل ولاية بحسبها، فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى الشجاعة والخبرة بالحروب، والقوة في الإدارة والمال ترجع إلى العلم بالعدل والأمانة في التنفيذ (ابن تيمية، 728هـ). إن تلازم الحفظ والعلم يقي الدولة من الوقوع في فخ العجز الإداري أو الفساد المالي (العز بن عبد السلام، 660هـ)، ذلك أن "الحفيظ" بلا علم يضيع الموارد بعجزه، و"العليم" بلا حفظ يبددها بفساده (ابن قيم الجوزية، 751هـ). ومن هنا وجب على الدولة مأسسة هذه المعايير في خطط الاختيار والتعيين للوظائف القيادية (ابن نجيم، 970هـ).

المطلب الثَّالِثُ: مَشْرُوعِيَّةُ طَلَبِ الوِلَايَات وَإِظْهَارِ الكَفَاءَةِ عِنْدَ النَّوَازِلِ وَالأَزَمَاتِ

تثير الآية الكريمة إشكالاً أصولياً يتعلق بطلب الإمارة والوظيفة العامة؛ ففي حين تنهى نصوص شرعية أخرى عن طلب الإمارة كقوله صلى الله عليه وسلم: (إنا لا نولي هذا العمل أحداً سأله) (مسلم، 261هـ)، جاء تصرف يوسف عليه السلام طلباً صريحاً للتمكين الإداري والسياسي. وقد فكك المفسرون والأصوليون هذا الإشكال استناداً إلى فقه النوازل والأزمات؛ فحين تقع الدولة في أزمة سيادية أو اقتصادية خانقة يعجز عن حلها الطاقم الإداري القائم، يتعين على من يجد في نفسه الكفاءة والأمانة المطلقة للإنقاذ أن يتقدم لتولي المسؤولية (القرطبي، 671هـ). وطلب يوسف عليه السلام للولاية لم يكن حباً في الرئاسة أو ترفاً سلطوياً، بل كان فرض عين عليه لأنه علم أنه لا يوجد من يقوم مقامه في دفع القحط والمجاعة وتدبير الأزمة بوعي وعلم (القرطبي، 671هـ). وبالتالي، فإن طلب الولاية يشرع – بل قد يجب – إذا تعينت المصلحة في شخص دون غيره (الشاطبي، 790هـ). ويجوز للمرء في هذه الحالة إظهار ما يملكه من مهارات قيادية وكفاءة علمية دون أن يعد ذلك من باب التزكية المذمومة (البغوي، 516هـ). إن حماية الأمن القومي للدولة وإقامة ميزان العدل أوقات الكوارث يبران تعليق النهي العادي وتغليب المصلحة المرسلة الكبرى (الخطيب البغدادي، 463هـ)، وهو ما استقر عليه محققو السياسة الشرعية (ابن فرحون، 799هـ)، وأكده أئمة الفقه المقارن في أحكام القضاء والإمارة (ابن قدامة، 620هـ).

المَبْحَثُ الثَّانِي: السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالتَّخْطِيطُ الاسْتِرَاتِيجِيُّ فِي إِدَارَةِ الأَزْمَاتِ السِّيَادِيَّةِ

إن إدارة الأزمات الكبرى تتطلب حوكمة مرنة تفكك آليات الحفاظ على استقرار الأمم وإدارة مواردها السيادية أوقات الاضطراب والتحولات الاقتصادية.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: التَّدْبِيرُ الإِدَارِيُّ الاسْتِبَاقِيُّ وَالأَمْنُ الغِذَائِيُّ (تَفْكِيكُ الاسْتِرَاتِيجِيَّةِ اليُوسُفِيَّةِ)

تمثل خطة يوسف عليه السلام الإدارية لإنقاذ الدولة في سنوات القحط السبع نموذجاً مرناً في السياسة الشرعية يربط الأحكام الكلية بالنوازل الواقعية من خلال التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى المستند إلى التنبؤ العلمي الدقيق بمؤشرات الإنتاج والاستهلاك (ابن قيم الجوزية، 751هـ). لقد تضمنت الخطة آليات واضحة تبدأ بالإنتاج المكثف في سنوات الوفرة: {تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا} (الطبري، 310هـ)، ثم الانتقال الفوري إلى سياسة التخزين الذكي والمبتكر تكنولوجياً بمقاييس ذلك العصر: {فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ}؛ حيث يمثل إبقاء الغلال في سنابلها وسيلة تقنية لمنع التلف والفساد العضوي لأطول فترة ممكنة (ابن عاشور، 1393هـ). إن التدابير الإدارية المتمثلة في هذه الآية هي تشريع استراتيجي لحفظ الأمن القومي والغذائي للدولة (ابن عاشور، 1393هـ)، واستخدام الصلاحيات السيادية لولي الأمر في فرض الرقابة الصارمة على الاستهلاك وادخار الموارد الجيو–سياسية أوقات السلم والرخاء لمواجهة الطوارئ والأزمات المستقبلية المتوقعة (الشوكاني، 1250هـ). وتؤكد هذه التجربة أن التخطيط الاستباقي ومواجهة النوازل قبل وقوعها بالأدلة العلمية والوسائل المادية المتاحة هو من صلب التوكل الشرعي العليم (الثعلبي، 427هـ)، وليس من باب رجم الغيب المذموم (البخاري، 256هـ). ومن ثم، فإن بناء الصوامع والمخازن الاستراتيجية وتأمين القوت يعد واجباً سيادياً أصيلاً (ابن جزي، 741هـ).

المَطْلَبُ الثَّانِي: الصَّلَاحِيَاتُ السِّيَادِيَّةُ لِوَلِيِّ الأَمْرِ فِي الرَّقَابَةِ عَلَى الاسْتِهْلَاكِ وَتَوْجِيهِ المَوَارِدِ

تظهر التجربة اليوسفية تجسيداً واضحاً لمبدأ "تقييد المباح" وتدخل الدولة المشروع في تنظيم الملكية الفردية وتوجيه الموارد الاقتصادية العامة لصالح المجموع أوقات الطوارئ الكبرى؛ فالاستهلاك في سنوات الرخاء لم يُترك للشهوات الفردية أو الهدر، بل قُيد بقوله: {إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ} (ابن كثير، 774هـ). هذا التقييد يمثل في فقه الأحكام السلطانية صلاحية سيادية أصيلة لولي الأمر وأجهزته التنفيذية لإعادة التوازن الاجتماعي ومنع الاحتكار واضطراب الأسواق (الكساني، 587هـ). إن الشريعة الإسلامية جاءت لحفظ مصالح العباد بالعدل، فإذا تعينت مصلحة الجماعة في تسعير أو تنظيم أو رقابة على الأقوات والموارد، كان ذلك من صلب العدل

الإلهي ومن أساس السياسة الشرعية التي لا يجوز للحاكم إغفالها (ابن قيم الجوزية، 751هـ). وإن حوكمة الموارد في قصة يوسف لم تكن مجرد إدارة مالية جافة، بل كانت حوكمة تدبيرية أخلاقية تمنع تركيز الثروة وتضمن العدالة التوزيعية (ابن عبد البر، 463هـ)، انطلاقاً من قاعدة "التصرف على الرعية منوط بالمصلحة" (السيوطي، 911هـ). ويجوز لولي الأمر اتخاذ تدابير استثنائية ومصادرة جزئية للمباحات إذا تعرض الأمن الغذائي أو الاقتصادي للدولة لمهددات سيادية (القرافي، 684هـ)، وهو ما يتسق مع مقاصد الشريعة في حفظ الأموال والأنفس (الزركشي، 794هـ).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: إِسْقَاطُ النَّمُوذَجِ اليُوسُفِيِّ عَلَى النُّظُمِ وَالمُؤَسَّسَاتِ الإِدَارِيَّةِ المُعَاصِرَةِ

عند إسقاط هذه القواعد والأصول السياسية المستنبطة من سورة يوسف على النظم الإدارية والسياسية المعاصرة، تظهر مشروعية اتخاذ الدولة لكافة الوسائل التقنية، والمؤسسية، والإدارية المستحدثة التي تحقق المصلحة العامة وتدفع المفاسد عن الرعية (القرافي، 684هـ). ويمكن مأسسة هذا الإسقاط المعاصر في ركائز واضحة:

* أولاً: تأسيس مجالس التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي لمحاكاة التنبؤ اليوسفي بالأزمات قبل وقوعها ورسم خطط طوارئ ديناميكية (ابن قيم الجوزية، 751هـ).

* ثانياً: الفصل الإداري والتكامل الوظيفي بين السلطات، حيث أدار يوسف عليه السلام السلطة التنفيذية والمالية بكفاءة وتفويض كامل من رأس الدولة السيادية (الماوردي، 450هـ).

* ثالثاً: الحوكمة والشفافية من خلال مكافحة الفساد الإداري والمالي ومأسسة "الحفظ والعلم" كشروط إلزامية لشغل مناصب القيادة العليا (ابن تيمية، 728هـ).

إن هذه الحوكمة التدبيرية المعاصرة تعد دليلاً قاطعاً على مرونة السياسة الشرعية الإسلامية وقدرتها على استيعاب وتوجيه النظم الإدارية الحديثة وفق ركائز عقدية ومقاصدية متينة (الجويني، 478هـ). ويؤكد ذلك مشروعية الاستعانة بالخبرات والآليات التنظيمية المتطورة بغض النظر عن مصدرها ما دامت تحقق النفع العام للمسلمين ولا تخالف نصاً ثابتاً، إذ الحكمة ضالة المؤمن، والسياسة الشرعية هي كل فعل يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول أو ينزل به وحي (ابن قيم الجوزية، 751هـ).

الخلاصة

خلصت الدراسة إلى أن قصة يوسف عليه السلام تمثل مرجعاً تشريعياً وأدبياً غنياً للتدابير السياسية والإدارية ونظم الحكم، إذ جمعت بين أسس الشرعية وقيم أخلاقية والممارسات الإدارية العملية. فالمعادلات المؤسساتية في القصة عبّرت عن التخطيط الاقتصادي لمواجهة المجاعة، والتوزيع الرشيد للسلطة، وإدارة الموارد العامة، وحفظ الأمن الغذائي الاستراتيجي. وهذه المعطيات تدل على وجود مبادئ عامة قابلة للاستخلاص والتأصيل في إطار السياسة الشرعية المعاصرة.

كما أكدت الدراسة أن مقاربة نظم الحكم في ضوء أصول الدين لا تقتصر على أحكام فقهية جامدة بل تتطلب فهماً عميقاً لمقاصد الشريعة وسياساتها العامة بالإضافة إلى تقديم مبادئ توجيهية للتدابير الإدارية، ووضع خطط احترازية للمخاطر، وبناء مؤسسات مستقرة وفصل السلطات وتوزيع السلطات الإجرائية وتعزيز رقابة داخلية وشفافية تعظيماً للمصلحة العامة والحد من الفساد. وعلاوة على ذلك تمثل قصة يوسف عليه السلام نموذجاً يوازن بين القيم الشرعية والمقتضيات الإدارية العملية ويمكن للباحثين وصانعي القرار الاستفادة من مبادئها لتطوير أطر فقهية وسياسية مرنة تلبي تحديات الحكم المعاصر دون الخروج عن مقاصد الشريعة الغراء.

التوصيات

1. توجيه الباحثين في العلوم الإدارية إلى استلهام البعد الإداري اليوسفي في إدارة الأزمات، من خلال تحليل خطط الطوارئ القائمة على ترشيد الموارد، وإدارة المخزون الاستراتيجي أوقات الجدب والأزمات السيادية.
2. عقد ندوات تخصصية تبرز الفقه الدبلوماسي والتفاوضي في تصرفات يوسف عليه السلام، وبيان كيف قدمت السورة نموذجاً متقدماً في الحكمة والتدرج وإدارة العلاقات مع بيئات الحكم المختلفة.
3. تعميق البحث الأكاديمي في التأصيل الشرعي للقصص القرآني وإخراجه من السياق الوعظي المجرد إلى فضاء استنباط قواعد السياسة الشرعية وأصول الحكم والإدارة الحوكمة المعاصرة.
4. ضرورة ربط التنظير السياسي في أصول الدين بمقاصد الشريعة الإسلامية وقواعد الاستدلال الفقهي، لضمان مرونة الفكر السياسي الإسلامي وقدرته على مواكبة النوازل الإدارية المستجدة.
5. دعوة مراكز الفكر وصناع القرار للاستفادة من معايير "الحفظ والعلم" (الأمانة والكفاءة) ومأسستها في النظم الإدارية المعاصرة كشروط إلزامية لشغل الوظائف العامة والولايات القيادية في الدولة لحمايتها من الفساد والعجز.

المصادر والمراجع (مرتبة أبجدياً)

- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين (ت 458هـ). الأحكام السلطانية (تحقيق: محمد حامد الفقي). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
- ابن جزي، محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي (ت 741هـ). القوانين الفقهية. تونس: طبعة تونس.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت 456هـ). الفصل في الملل والأهواء والنحل. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر (المقدمة). بيروت: دار الفكر.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن (ت 795هـ). جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عابدين (تراجع باسم القرافي في المتن كشاهد)، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ). أنوار البروق في أنواء الفروق (الفروق). بيروت: دار عالم الكتب.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت 463هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المغرب: وزارة عموم الأوقاف.
- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي (ت 799هـ). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت 620هـ). المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل. القاهرة: دار هجر.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ). إعلام الموقعين عن رب العالمين (تحقيق: محمد عبد السلام شاهين). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ). الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (تحقيق: نايف بن أحمد الحمد). جدة: دار عالم الفوائد.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ). تفسير القرآن العظيم (تحقيق: سامي بن محمد السلامة). الرياض: دار طيبة.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (ت 970هـ). الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي (ت 631هـ). الإحكام في أصول الأحكام (تحقيق: عبد الرزاق العفيفي). بيروت: المكتب الإسلامي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ). صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح). بيروت: دار طوق النجاة.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت 516هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت 478هـ). غياث الأمم في التياث الظلم (تحقيق: د. عبد العظيم الديب). قطر: طبعة وزارة الأوقاف الشؤون الإسلامية.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت 463هـ). الفقيه والمتفقه (تحقيق: عادل بن يوسف العزازي). الرياض: دار ابن الجوزي.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت 606هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر (ت 794هـ). البحر المحيط في أصول الفقه. بيروت: دار الكتبي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان). الخبر: دار ابن عفان.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. دمشق: دار ابن كثير.
- الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق: أحمد محمد شاكر). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام (ت 660هـ). قواعد الأحكام في مصالح الأنام. بيروت: دار المعارف.
- العلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد (ت 427هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تحقيق: الإمام علي عاشور). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ). المستصفى في علم الأصول (تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي). بيروت: دار الكتب العلمية.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 671هـ). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.

- الكساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت 587هـ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ). الأحكام السلطانية. القاهرة: دار الحديث.
- مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ). صحيح مسلم (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

التحليل الجغرافي لواقع ومؤشرات كفاءة التعليم الأهلي في مدينة المدحتية – وفق المعايير التخطيطية

منار علي سلطان السعيدي

مديرية تربية بابل – العراق

manarmanar38.com@gmail.com

https://orcid.org/0009-0001-4376-0048

الملخص :

يُعدّ التعليم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وبناء رأس المال البشري. وقد شهد قطاع التعليم الأهلي في العراق توسعاً ملحوظاً بعد عام2003كشريك تنموي للقطاع الحكومي. حيث يسعى هذا البحث إلى تقييم كفاءة خدمات التعليم الأهلي في مدينة المدحتية، والوقوف على واقعها الكمي والنوعي، فضلاً عن تحليل توزيعها الجغرافي ومدى سهولة وصول السكان إليها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمدخل الكمي، فضلاً عن الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية، لجانب البيانات الميدانية الأولية، لجمع الإحصاءات الخاصة بأعداد التلاميذ والطلبة، والملاك التدريسي، والإداريين، والشعب الدراسية للمدارس الأهلية البالغ عددها(20)مؤسسة تعليمية أهلية. ولتقييم الكفاءة، أُخضعت هذه المؤشرات للمقارنة مع المعايير التخطيطية المحلية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، مع تطبيق معيار(المسافة المعيارية) لتحليل التوزيع المكاني ومركز ثقل المؤسسات التعليمية.

وقد توصل البحث إلى وجود فجوة عددية واضحة بين النمو الديموغرافي المتسارع في منطقة الدراسة للمدة(1997–2025) وحجم المؤسسات التعليمية الأهلية؛ إذ بلغت هذه المؤسسات(20)منشأة تعليمة أهلية لعام 2025، شكلت رياض الأطفال(35%) منها بواقع (7)رياض ضمت(28)تدريسياً و(9)إداريين موزعين على(15)شعبة، وهو ما يعكس اهتماماً بالتعليم قبل المدرسة رغم انخفاض طاقته الاستيعابية. وفيما يخص الكفاءة الوظيفية والتشغيلية للمنظومة التي تستوعب(5157)طالباً، وطالبة(39.1% ابتدائي،و60.9%ثانوي)، أظهرت النتائج واقعاً تعليمياً جيداً؛ حيث سجلت المرحلة الابتدائية(313 تلميذاً/مدرسة)، و(13 تلميذاً/معلم)، و(33 تلميذاً/شعبة)، بينما سجلت المرحلة الثانوية(422 طالباً/مدرسة)،و(13 طالباً/مدرس)،و(25 طالباً/شعبة)، وهي مؤشرات تقع ضمن الحدود الإيجابية للمعايير التخطيطية المحلية وتؤكد غياب الاكتظاظ الصفي. في المقابل، كشفت الدراسة عن خلل مكاني وانحراف حرج في مؤشر الكفاءة الجغرافية للمرحلة الثانوية إذ بلغ (21,290 نسمة/مدرسة)متجاوزاً المعيار المحلي (5,000 نسمة)بفارق (16,290)نسمة، فضلاً عما أظهرته بيانات مديرية تربية بابل من عشوائية وغياب للانتظام الجغرافي لتوزيع المدارس عبر أحياء المدينة، واختتم البحث بتقديم رؤية تخطيطية تهدف لأعادة توجيه الاستثمار التعليم الأهلي مكانياً لتحقيق العدالة التوزيعية وسد حاجة السكان وفي، إذ أظهرت الدراسة التقويمية أن جميع المؤشرات التربوية(طالب/مدرس، طالب/شعبة)جاءت أدنى من الحدود العليا للمعيار التخطيطي، هذ يؤكد الكفاءة الوظيفية العالية للتعليم الأهلي وغياب الضغط الصفي على الطلبة. وسجّل مؤشر(مدرسة/عدد السكان) انحرافاً كبيراً وأعلى من المعيار بأضعاف، مما يشير لنقص عددي واضح مقارنة بالنمو السكاني، كما وقد تبين إن هناك نقصا كبيرا وواضحا في عدد المؤسسات التعلمية الأهلية إذ لا

يوجد نوعا من أنواع التكتل أو الانتظام في توزيعها في أي حي من احياء المدينة، فضلاً عن مجموعة من التوصيات الرامية إلى إعادة توجيه الاستثمار التعليمي الأهلي مكانيّاً بما يضمن العدالة التوزيعية وسد الحاجة الفعلية للسكان.

الكلمات المفتاحية: التعليم، العملية التعلمية، المدارس الاهلية، الكفاءة المكانية، مدينة المدحتية.

Geographical Analysis of the Status and Efficiency Indicators of Private Education in Al-Midhatiya City According to Planning Standards

Manar Ali Sultan Al-Saeedi

Babylon Education Directorate

Abstract:

Education is considered a fundamental pillar for sustainable development and human capital construction. Following 2003, the private education sector in Iraq experienced significant expansion as a developmental partner to the public sector. This research seeks to evaluate the efficiency of private education services in Al-Midhatiya City, examining both their quantitative and qualitative realities, as well as analyzing their geographical distribution and accessibility to the population. The study adopted descriptive, analytical, and quantitative approaches, relying on official data issued by government institutions alongside primary field data to collect statistics regarding the number of pupils, students, teaching staff, administrators, and classrooms across the 20 private educational institutions. To evaluate efficiency, these indicators were compared against local planning standards issued by the Iraqi Ministry of Planning, while applying the "Standard Distance" criterion to analyze spatial distribution and the center of gravity of these educational institutions.

The research revealed a clear numerical gap between the accelerated demographic growth in the study area during the period (1997–2025) and the size of private educational institutions. By 2025, these institutions totaled 20 educational facilities, with kindergartens accounting for 35% (7 kindergartens), comprising 28 teachers and 9 administrators distributed across 15 classrooms, reflecting an interest in pre-school education despite its low absorption capacity. Regarding the functional and operational efficiency of the system—which accommodates 5,157 students (39.1% primary and 60.9% secondary)—the results demonstrated a good educational reality. The primary stage recorded 313 pupils/school, 13 pupils/teacher, and 33 pupils/classroom. Meanwhile, the secondary stage recorded 422 students/school, 13 students/teacher, and 25 students/classroom. These indicators fall within the positive limits of local planning standards and confirm the absence of classroom overcrowding.

In contrast, the study revealed a spatial defect and a critical deviation in the geographical efficiency index for the secondary stage; it reached 21,290 capita/school, exceeding the local standard of 5,000 capita by a margin of 16,290 capita. Furthermore, data from the Babylon Directorate of Education showed

randomness and a lack of geographical uniformity in the distribution of schools across the city's neighborhoods. The research concluded by presenting a planning vision aimed at spatially redirecting private educational investment to achieve distributive justice and meet population needs. The evaluative study showed that all educational indicators (student/teacher, student/classroom) came below the upper limits of the planning standard, confirming the high functional efficiency of private education and the absence of classroom pressure on students. Conversely, the (school/population) index recorded a massive deviation, multiple times higher than the standard, indicating a clear numerical deficit relative to population growth. It was also found that there is a significant and clear shortage in the number of private educational institutions, with no form of clustering or uniformity in their distribution across any of the city's neighborhoods. Finally, the study offered a set of recommendations aimed at redirecting private educational investment spatially to ensure distributive justice and fulfill the actual needs of the population.

Keywords : Education, Educational Process, Private Schools, Spatial Efficiency, Al-Midhatiya City.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يُعدّ التعليم من أهم القطاعات المحددة لمستويات معيشة السكان، ولهذا احتل المرتبة الثانية في الأهداف الإنمائية للألفية نظراً لقيمته في منظور التنمية المستدامة، بوصف الإنسان غاية التنمية وهدفها؛ حيث يُمثل الاستثمار في رأس المال الثقافي والاجتماعي أساساً لنهضة المجتمعات. ويُشكل التوسع التعليمي السريع مفتاحاً للتنمية؛ إذ يسهم في زيادة فرص التوظيف، للحد من البطالة، وتحفيز الابتكار والتجديد، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بناء الشخصية وتعزيز قيم العدالة والمساواة. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة التوزيع الجغرافي للمدارس الأهلية في منطقة الدراسة للتعرف على كفاءة توزيع هذه المؤسسات ومدى ارتباطها بالسكان باستخدام الأساليب العلمية الحديثة. وعليه، تظل الخدمات التعليمية الركيزة والنواة الأساسية التي تعتمد عليها الأمم في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ الوعي وبناء الحضارة".

وشهدت مختلف محافظات العراق انتشاراً واسعاً لظاهرة التعليم الأهلي، حيث غصّت الطرق العامة بالإعلانات الترويجية للمدارس الخاصة، وتزامن ذلك مع تراجع مستوى الأداء التعليمي في المدارس الحكومية، مما دفع العديد من الاسر العراقية والطلبة التوجه نحو التعليم الاهلي. ولم تكن مدينة المدحتية (التابعة لمحافظة بابل)، بمعزل عن هذا التحول؛ إذ أصبحت على الرغم من صغر حجمها مكتظة بالمدارس الابتدائية والثانوية الأهلية التي تشهد إقبالاً متزايداً مع بداية كل عام دراسي جديد.ويعزى هذا الإقبال الكثيف لتوفر البيئة التعليمية الكفوءة والخدمات المحدثة؛ والمتمثلة بالمباني المدرسية النموذجية، وانخفاض الكثافة الصفية التي لا تتجاوز عشرين طالباً في الفصل الواحد، فضلاً عن توفير وسائل النقل، وأجهزة التكييف الحديثة، والأنشطة الترفيهية والرياضية. كما تمتاز هذه المؤسسات باستقطاب كفاءات تدريسية متميزة بناءً على معايير الخبرة والكفاءة في إيصال المادة العلمية، مما يسهم في إعداد قوى بشرية ماهرة للمستقبل. وإلى جانب البُعد التربوي، يؤدي التعليم الأهلي دوراً اقتصادياً حيوياً في المنطقة من خلال توفير عشرات فرص العمل اللائقة للخريجين، مما يجعله مصدراً للعيش الكريم ونقطة تحول إيجابية في واقعهم المعيشي".

ويكتسب دراسة موضوع المدارس الأهلية في منطقة الدراسة أهمية بالغة في الكشف عن مناطق التباين المكاني، وتقييم كفاءتها الكمية والوظيفية، وبيان مدى ملاءمة توزيعها، الذي يتسم بالعشوائية أحياناً، مع الحاجة الفعلية للمجتمع وسهولة الوصول إليها. وقد ركز البحث على تحليل التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال والمدارس الأهلية بكافة مراحلها، وتحديد طبيعة انتشارها وتكدسها بين الأحياء السكنية، فضلاً عن قياس مؤشرات كفاءتها التربوية من حيث: أعداد الملاكات التدريسية، الشعب الدراسية، نصيب المعلم من التلاميذ، والجهة المالكة للمؤسسة. كما تناولت الدراسة كفاءة الوصول إلى هذه الخدمات من حيث: المسافة المقطوعة، وسائل النقل، والزمن المستغرق، إلى جانب استقصاء أسباب التحاق الطلبة بها ودرجة رضا أولياء الأمور، بالاعتماد على تكامل البيانات المكانية والوصفية. ويأتي هذا التوجه المتسارع نحو التعليم الأهلي نتيجة بحث أولياء الأمور عن مزايا تربوية واجتماعية متميزة، في ظل عدم مواكبة المدارس الحكومية لمعدلات النمو السكاني المطرد، ومعاناتها من مشكلات بنيوية كالتكدس الطلابي (أكثر من 40 طالباً في الصف الواحد) والدوام المزدوج، مما جعل القطاع الأهلي ضرورة تخطيطية للتخفيف من هذا الضغط".

اولاً– مشكلة البحث:

"تُشير المعطيات الميدانية إلى تزايد مستمر في عدد المدارس الأهلية في مدينة المدحتية بما لا يتناسب مع عدد سكانها، فضلاً عن وجود تفاوت مكاني ووظيفي في أدائها مقارنة بالمعايير الرسمية لوزارة التربية. ومن هنا، تبرز الحاجة لتقييم مدى توازن هذه الخدمات وملاكاتها البشرية مع المتغيرات السكانية والطلب الطلابي المتنامي. وتتمثل مشكلة البحث في الآتي:

- ما واقع مؤسسات التعليم الأهلي في مدينة المدحتية، وهل يتلاءم توزيعهم مكانيا مع الحاجة الفعلية للمدينة.
- هل هناك زيادة في عدد المؤسسات التعليمة الاهلية في مدينة المدحتية.
- هل يخضع توزيع الخدمات التعليمية الاهلية للمعايير المحلية من حيث الكفاءة والكفاية.

ثانياً– فرضية البحث:

تفترض الدراسة: وجود انحراف تخطيطي في مؤشرات كفاءة قطاع التعليم الأهلي في مدينة المدحتية وعدم انسجامه مع الحجم السكاني؛ إذ يُفترض أن المؤشرات التربوية التشغيلية للبيئة المدرسية الداخلية تسجل معدلات أدنى من الحدود العليا للمعايير الرسمية المعتمدة مما يعكس كفاءة أداء نوعية وغياباً للتكدس الطلابي باستثناء مؤشر(عدد المدارس/عدد السكان)الذي يُتوقع تسجيله عجزاً عددياً حاداً يفوق المعدل التخطيطي المعتمد، يتزامن ذلك مع تباين نمط التوزيع الجغرافي للمؤسسات نحو التركز والاندماج في النطاق الحضري مقارنة بأطرافها، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الوصول المكاني للمستفيدين في المناطق الريفية".

- إن توزيع المدارس الأهلية توزيعا عشوائيا إلا إن له دور كبير عي إعداد الطلاب المتزايد على المدارس الحكومية وتوفير مستوى تعليم متقدم.
- لا يتلائم توزيع المدارس الأهلية مكانيا مع الحاجة الفعلية لسكان المدينة وتوزيعها لا يتوافق مع حجم الكثافة السكانية في المدينة
- تخضع كفاءة المدارس التعليمية الاهلية للمعايير المحلية التخطيطية العراقية في وزارة التربية.

ثالثاً– اهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول أحد القطاعات الحيوية في المجتمع وهو قطاع التعليم الأهلي، الذي يُعدّ مكملاً وداعماً للتعليم الحكومي، ويساهم في تخفيف الضغط عن مؤسسات الدولة التعليمية. كما تبرز الأهمية في أنه:

1. يقيّم كفاءة الخدمات التعليمية الأهلية استنادًا إلى معايير واقعية معتمدة من وزارة التربية.
2. يوضح مدى الحاجة الفعلية للسكان إلى المدارس الأهلية في مدينة المدحتية.
3. يسهم في تحديد مواقع القصور والتميّز في أداء المدارس الأهلية، لتوجيه الجهود نحو تحسين كفاءتها.
4. يقدم بيانات ميدانية حديثة يمكن أن تستفيد منها الجهات المسؤولة في التخطيط التربوي وتوزيع الخدمات التعليمية مستقبلاً.

رابعاً– اهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على واقع خدمات التعليم الأهلي في مدينة المدحتية من حيث أعداد المدارس والطلبة والكادر التدريسي والإداري.

2. تقييم كفاءة المدارس الأهلية في الناحية وفق المعايير التربوية المعتمدة من وزارة التربية العراقية.

3. تحليل التوزيع الجغرافي للمدارس الأهلية باستخدام أسلوب المسافة المعيارية لمعرفة درجة تركزها أو تشتتها داخل الناحية.

4. تحديد مدى انسجام التعليم الأهلي مع النمو السكاني والطلب المتزايد على التعليم.

5. اقتراح الحلول والتوصيات العملية لتطوير التعليم الأهلي بما يواكب متطلبات التنمية التعليمية والاجتماعية في المنطقة.

خامساً– منهجية البحث:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف الظواهر بأوصاف دقيقة، وطريقة التحليل هي تحليل البيانات التي تم جمعها خلال الرحلة الميدانية، لأن البحث العلمي هو أكثر من جمع البيانات وتبويبها وتقديمها في شكل جداول.

سادساً– حدود منطقة البحث:

تقع ناحية المدحتية في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينه الحلة مركز محافظه بابل، تقع بين دائرتي عرض(ً30 ´21 ˚32 _ ً15 ´34 ˚32)شمالاً وبين خطي طول(ً30 ´28 ˚44 _ً00 ´03 ˚45)شرقا ، تحدها من الشمال ناحيه النيل بمسافه (19،3)ومن جهه الشمال الشرقية ناحيه المشروع(39،3)كم ،اما من جهه الجنوب مدينه القاسم بمسافه(10،9)كم ومن جهه الشرق–مدينه الشوملي بمسافه(25،2كم)اما من جهه الغرب مركز قضاء الحلة بمسافه(24،2)كم،تبلغ مساحه المدحتيه(628كم) وبعدد سكان بلغ (284345)خريطة(1).

الحدود الزمانية: حددت مدة البحث على توفر البيانات للمدارس الاهلية في مدينة المدحتية للعام الدراسي (2024–2025).

خريطة (1) موقع ناحية المدحتية من محافظة بابل والعراق لعام 2025

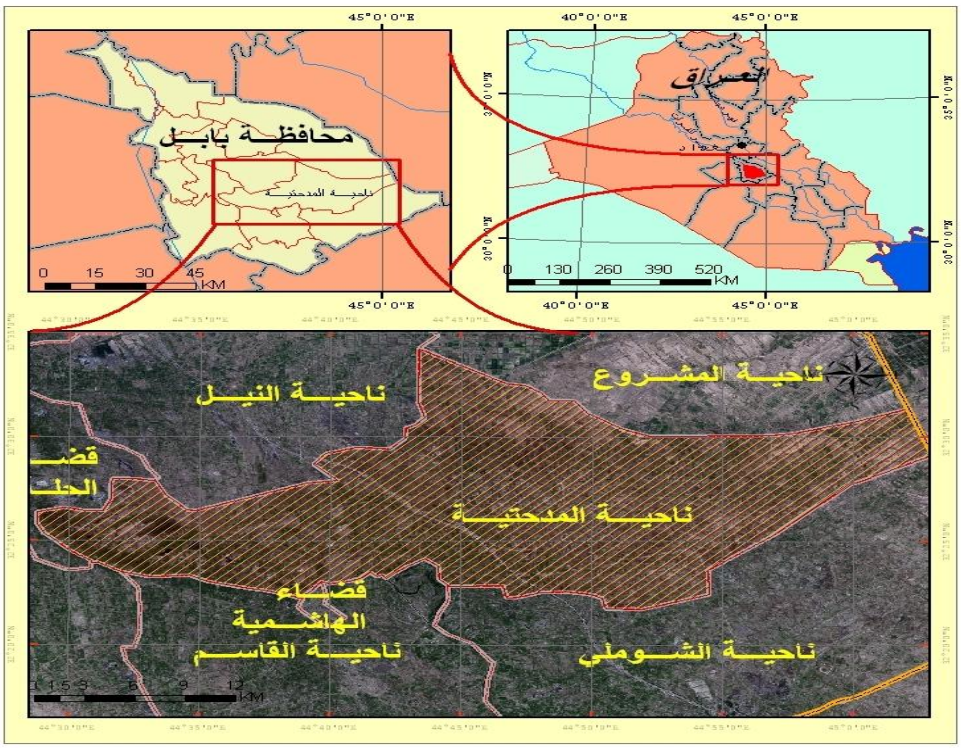

1- مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الادارية ،مقياس 1:100000 لعام 2008.

2- جمهورية العراق، محافظة بابل، مديرية بلدية المدحتية، خريطة التصميم الاساسي، مقياس 1:10000 سنة 2018 .3- مرئيات فضائية لاندسات ،2005.

المحور الثاني: (المفاهيم ذات العلاقة، الأهمية، الأهداف، وخصائص التعليم الاهلي)

1. **العملية التعليمية:** وهي صنع وتحديد القرارات الواجب اتباعها في توجيه أنشطة وسلوكيات الطالب لتحقيق نتيجة محددة في فترة نمو معينة.(السبعاوي،2018، ص23)

2. **المدارس الاهلية:** هي مؤسسة أسسها ويديرها مواطنون عراقيون وتتلقى تمويلاً من جهات خاصة أو حكومية أو كليهما.(السبعاوي،2018، ص27،28)

3. **اجرائيا:** هي مدارس يملكها مواطن أو مجموعة من المواطنين بهدف تحسين العملية التعليمية، وتحقيق الأهداف التربوية بكفاءة وفعالية، فضلاً عن كونها مربحة اقتصاديًا، تخضع لنفس اللوائح والتوجيهات الصادرة عن وزارة التربية(كل مدرسة خاصة لديها ترخيص من الوزارة، لتقديم خدمات التعليم العام أو رياض الأطفال، التعليم الخاص أو برامج التعليم الدولي)(ال ادريس، 2016، ص 637).

4. **الكفاءة:** تعرف الكفاءة في الدراسات الجغرافية بأنها الكيفية التي يتم بها استخدام المنظمة أو المؤسسة للعناصر البشرية العاملة فيها بصيغة تضمن لها تحقيق اهدافها بأقصر وقت واقل جهد، وهي من المفاهيم المستخدمة في تقويم كفاءة الانسان، والتي تعتمد على نوع الآلات والمعدات والتقنيات المستخدمة في توافر الخدمة.

5. **الكفاءة المكانية:** يقصد بها كفاءة التوزيع من حيث سهولة الوصول وتهيئة الخدمات التي تسهم بدرجة عالية في تشكيل معايير نظام المدينة، لاسيما عندما يكون ذلك المفهوم محدوداً انماط التفاعل المكاني.(كاظم، 2018، ص97)

اهمية التعليم الاهلي:

يعتبر التعليم الأهلي، رافداً مهماً لدعم التعليم الحكومي حيث يساعد في دعم الهياكل الاقتصادية والعلمية، للبلاد ويقلل من الإنفاق الحكومي على التعليم، حيث يوفر التعليم الأهلي(الشبلي،2012، ص40)، الفرصة لاكتساب جيل جيد، إذا تم التخطيط للتعليم المدرسي الخاص بشكل صحيح من حيث اعتماد المعايير الدولية وتطبيق أساليب التدريس الحديثة، ثم يتم إنشاء مؤسسة تعليمية خاصة قوية، إذ تقوم فلسفة التعليم الخاص على مبدأ مشاركة المواطن في نشر المعرفة وتنميتها ويصبح شريكاً للدولة في التنمية الشخصية والاجتماعية، وهو بذلك يسهم في جذب الاستثمار الخاص للدولة بشرط أن يظل تحت إشراف الدولة.(حسن،2020،ص24)

اهداف انشاء مؤسسات لتعليم الاهلي:

1. اضافة إمكانيات تربوية جديدة إلى القدرات الحالية للحكومة بما يساهم في تحقيق الأهداف التربوية الدينية والوطنية.

2. إدخال المرونة في نظام التعليم النظامي القائم من خلال البحث عن مناهج وطرق جديدة ضمن الإطار الذي وضعه قانون التعليم لتلبية الحاجة إلى تجديد التعليم وفق القواعد التي ينص عليها هذا القانون.
3. التوسع في دراسة اللغات الأجنبية بالاقتران مع البرامج الأكاديمية الأخرى الهادفة إلى تطوير كوادر من الخريجين.
4. إتاحة الفرصة لأبناء الطبقات المختلفة بالالتحاق بمؤسسات تربوية تعليمية تقدم لهم ما يحتاجون من الخدمة التعليمية.
5. توجيه الجهود والقدرات الوطنية لتوفير التأهيل والإعداد والتدريب للكوادر اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. توفير مساحة تنافسية لمجال التعليم، وتقديم قدر كبير من الخبرات التعليمية، والسعي لتقديم نموذج راقي لنظام التعليم.
7. تشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة رأس المال الوطني في جهود تطوير التعليم من خلال الاستثمار في مختلف أنواع ومستويات التعليم والأطر التنظيمية الجديدة، مما يجعل التعليم أكثر فعالية وربحية.(الادريس,2016)

خصائص التعليم الاهلي:

1. الابتكار والمرونة: نظرًا لأن التعليم الخاص لا يتلقى تمويلًا حكوميًا، فإنه يتمتع بمزيد من المرونة في استخدام الأموال التي يتلقاها من الطلاب لتطوير الدورات والممارسات التي تناسب الطلاب الملتحقين بها.
2. يمكن أن يتعلم التعليم الخاص العديد من اللغات الأجنبية، ويوفر التكنولوجيا الحديثة، وساعات العمل الرسمية المزدوجة أقل من التعليم الحكومي، ومظاهر العنف المدرسي المختلفة أقل من التعليم الحكومي.
3. يسمح التعليم الاهلي بعدد قليل من الطلاب بمزيد من الاهتمام ويقلل العبء على المعلمين، بينما يعتقد معلمو التعليم الخاص أن التواصل بين طاقم المدرسة وأولياء الأمور مهم لنجاح الطلاب، وهو أمر نادر الحدوث في المدارس العامة.
4. يرى التعليم الخاص الطلاب وأولياء الأمور كعملاء، لذلك فهو يلبي احتياجاتهم واهتماماتهم بشكل استباقي، أي أنه يعمل في جو تنافسي يجبره على توفير تعليم يرضي أولياء الأمور.
5. كثرة المدارس الأهلية توفر منافسة فيما بينها لجذب أكبر عدد من الطلاب ومن ثم تحسين أداء هذه المدارس
6. في التعليم الخاص، يخضع المعلمون لسلطة المدير فقط، وبمجرد ضعف أدائهم، يمكن فصلهم في أي وقت، وهو ما يفتقر إليه التعليم الحكومي، وقد تم أخذ ذلك في الاعتبار بجدية من قبل أولياء الأمور.(الخطاب، 2017، ص197)

المحور الثالث: تطور الحجم السكاني في مدينة المدحتية للمدة 1997–2025:

تعد الدراسات السكانية في العالم اليوم ذات أهمية خاصة، سواء في ميدان العلوم الاجتماعية أو الطبيعية(الجوهري، 1979، ص 740).ولكي تحقق الدراسة هدفها في هذا المجال يجب الاعتماد على الإحصائيات السكانية، لان، المادة الأولية التي يستعملها الباحث بمنهجه العلمي، إذ يعد معرفة الواقع السكاني(الجبيسي، الشواورة،2001، ص122)،ومن أولويات التخطيط الاقتصادي والتربوي وتخطيط القوى العاملة، وان المعرفة واسعة للتوقعات السكانية، من الأمور المهمة التي تتطلبها عملية التخطيط التربوي،من حيث نمو السكان وتوزيعهم بحسب العمر والجنس والتي من خلالها يمكن التعرف على الأشخاص الذين هم في العمر المدرسي والذين تعتمد عليه وضع الخطط ورسم السياسة التربوية،(لبيب، علي,2004, ص116) ومن ثم تحديد الإمكانيات المطلوبة للعملية التربوية في المستقبل، فضلا عن العملية التربوية تقوم أساسا على معرفة التوزيع الجغرافي، للسكان والذي يؤثر في اختيار المدارس ونوعيتها وحجمها ومواقعها ومن ثم الكلف التعليمية وإن معرفة الحقائق عن السكان على المستوى المحلي، تعد من الأساسيات لرسم سياسة محكمة وعامة للتخطيط.(**إسماعيل, 1984, ص 86**)

ويتضح من بيانات الجدول(1)والشكل(1)،أن عدد سكان منطقة الدراسة شهد نمواً سكانياً متسارعاً خلال المدة(1997–2025)، إذ ارتفع عدد السكان من(88,198) نسمة عام 1997 إلى(137,698)نسمة عام 2009، ثم إلى(284,345) نسمة عام 2025، وبذلك تضاعف حجم السكان أكثر من ثلاث مرات خلال مدة الدراسة. كما ارتفعت نسبة مساهمة المدينة من إجمالي سكان القضاء من(32.8%)عام 1997 إلى(34.0%)عام 2009، ثم إلى(46.2%)عام 2025، مما يعكس تزايد الثقل السكاني للناحية مقارنة ببقية الوحدات الإدارية.

أما من حيث التركيب النوعي للسكان، فقد ارتفع عدد الذكور من(43,362) نسمة عام 1997 إلى (68,802) نسمة عام 2009، ثم إلى(141,172) نسمة عام 2025، في حين ارتفع عدد الإناث من (44,736) نسمة عام 1997 إلى (68,896) نسمة عام 2009، ثم إلى (143,173) نسمة عام 2025. ويلاحظ وجود توازن نسبي بين الجنسين طوال مدة الدراسة، إذ تراوحت نسبة الذكور بين (49.1–50.0%)، بينما تراوحت نسبة الإناث بين (50.0–51.9%)، الأمر الذي يشير إلى نمو سكاني متوازن شمل كلا الجنسين.

وقد انعكس هذا النمو السكاني المتزايد، ولاسيما الزيادة في أعداد الذكور والإناث ضمن الفئات العمرية الصغيرة والسن المدرسي، على ارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها. فزيادة أعداد الأطفال أدت لتزايد الحاجة إلى رياض الأطفال لاستيعاب الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة، كما أسهمت الزيادة المستمرة في أعداد التلاميذ والطلبة في رفع الطلب على المدارس الابتدائية والثانوية. ونظراً لمحدودية الطاقة الاستيعابية لبعض المؤسسات التعليمية الحكومية، برزت الحاجة للتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية الأهلية بوصفها بديلاً أو مكملاً للمؤسسات الحكومية، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد المؤسسات التعليمة الأهلية في منطقة الدراسة لتلبية الطلب المتنامي على التعليم وتحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للسكان.ومن منظور جغرافي، فإن التركز السكاني المتزايد واتساع الرقعة العمرانية للناحية شكّلا عاملين رئيسين في انتشار المؤسسات التعليمية الأهلية، إذ أصبحت هذه المؤسسات ضرورة تنموية تستجيب للزيادة السكانية المتواصلة وتحقق قدراً أكبر من التوازن المكاني في توزيع الخدمات التعليمية داخل الناحية.

جدول(1) تطور اعداد السكان في ناحية المدحتية وقضاء الهاشمية للمدة 1997 – 2025.

السنة	مجموع سكان الناحية /نسمة	مجموع سكان القضاء/ نسمة	النسبة % من مجموع سكان القضاء	مجموع ذكور الناحية/نسمة	نسبة% الذكور من مجموع سكان الناحية	مجموع اناث الناحية/نسمة	نسبة الاناث من مجموع سكان الناحية	مجموع النسبة %
1997	88198	268399	32.8	43362	49.1	44736	51.9	100
2009	137698	405183	34.0	68802	50.0	68896	50.0	100
2025	284345	615321	46.2	141172	49.7	143173	51.3	100

المصدر بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997(محافظة بابل) , بغداد , 1999 ,جدول رقم 22 , ص76.

2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2009 ,جدول رقم 6/2 , ص52 .

3. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة احصاء محفظة بابل، (بيانات غير منشوره)لتقديرات سنة 2025 .

الشكل(1) تطور اعداد السكان في ناحية المدحتية وقضاء الهاشمية للمدة 1997 – 2025

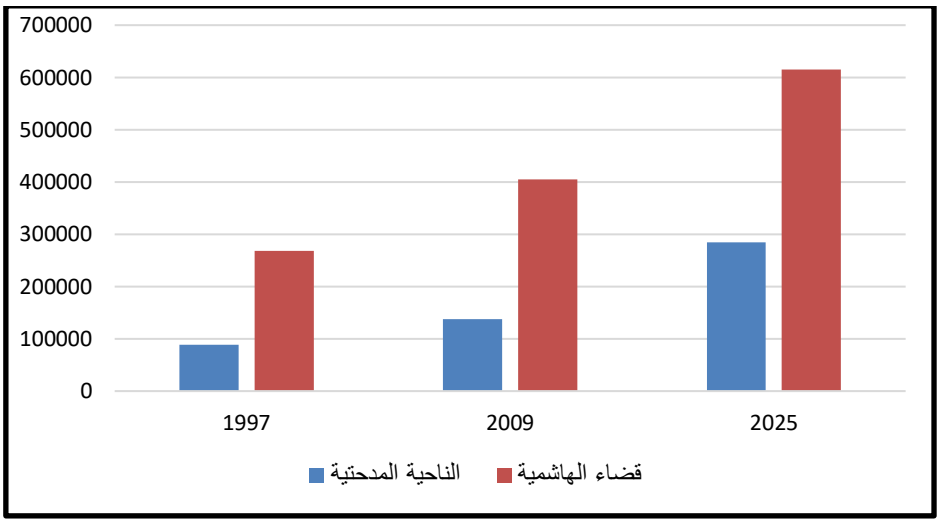

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(1)

المحور الرابع: تحليل واقع التعليم الاهلي وتوزيعه المكاني في مدينة المدحتية للعام الدراسي 2024 – 205

تقدم هذه المدارس تعليم متميز وتتبع المناهج التي اقرتها "وزارة التربية" ونفس التعليمات المتبعة في المدارس الحكومية، كما ان هذه المدارس مجازة دراسيا، من قبل وزارة التربية(الكناني،2020، ص310)، وتم توظيف عدد من المدرسين والمدرسات في تلك المدارس، بعد زيادة أعداد الطلاب في منطقة الدراسة وزيادة الضغط على المدارس الحكومية وعدم قدرة هذه المدارس على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، لجأ القطاع الخاص لأنشاء مدارس اهلية بنفس التدريس والمناهج(سلمان،2006، ص132)، ولكن مع المعايير ونظام التدريس المتقدم والفعال، حيث تضم منطقة الدراسة عددًا من المدارس الاهلية "الاهلية" المنتشرة عبر القطاعات وفي مختلف المستويات التعليمية بين رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية. كما زاد عدد الطلاب والموظفين بنفس المنهج المعتمد من قبل وزارة التربية، وبنفس التوجيهات والقرارات الوزارية. ويعود ظهور هذه المدارس بسبب الزيادة في عدد الطلاب وزيادة الطلب على تعليم عالي الفعالية، مما يجذب السكان، وخاصة فئة الدخل المرتفع. (الجنابي،2007، ص 104)

ويتبين من الجدول (2) والشكل (2) التوزيع لعددي والنسبي للمؤسسات التعليمية الأهلية والكادر التدريسي والطلبة والشعب الدراسية والكادر الإداري في منطقة الدراسة، لعام 2025، ويظهر وجود تباين واضح بين مراحل (رياض الأطفال، والابتدائية

والثانوية) في حجم الخدمات التعليمية المقدمة. إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أن المؤسسات التعليمية(رياض الأطفال)بلغ عددها(7)، وشكلت ما نسبته(35%)من إجمالي المؤسسات التعليمة الأهلية البالغ عددها(20)مؤسسة تعليمية. وقد ضمت هذه الرياض(28)من الكادر التعليمي وبنسبة(7.6%)من مجموع الكادر التعليمي الكلي(369)وبنسبة(3.2%)من إجمالي الكادر التعلمي، موزعين على(15) شعبة دراسية بنسبة(7.1%)،وبإشراف(9) إداريين بنسبة(16.3%)من مجموع الكادر الإداري. وتعكس هذه المؤشرات محدودية حجم رياض الأطفال مقارنةً بالمراحل التعليمية الأخرى، إذ تستحوذ على أقل نسبة من الطلبة والكادر التعليمي، الأمر الذي يدل على انخفاض الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات أو ضعف الإقبال عليها مقارنةً بالمرحلتين الابتدائية والثانوية. ومع ذلك فإن استحواذها على نسبة مرتفعة نسبيًا من عدد المؤسسات التعليمية الأهلية (35%) يؤكد تزايد الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي، لما له من دور أساسي في إعداد الأطفال للمرحلة الابتدائية وتنمية قدراتهم المعرفية والسلوكية، مما يستدعي التوسع في خدمات رياض الأطفال وتحسين إمكاناتها لاستيعاب أعداد أكبر مستقبلًا.

وفيما يخص (المدارس الابتدائية والثانوية الاهلية) فقد بلغ العدد الكلي للمؤسسات التعليمية الأهلية(13)مؤسسة تعليمية، توزعت بواقع(6)مدارس ابتدائية وشكلت ما نسبته (30%)من إجمالي المؤسسات التعليمية، و(7)مدارس ثانوية وبلغت نسبتها(35%)، أما من حيث الكادر التدريسي، فقد بلغ إجمالي عدد التدريسيين (344) مدرساً ومدرسة، استحوذت المدارس الثانوية على(218) تدريسيًا وبنسبة(59%)،مقابل (126) تدريسيًا في المدارس الابتدائية بنسبة (34.1%). ويعكس ذلك ارتفاع الحاجة إلى التخصصات العلمية والأدبية المتنوعة في المرحلة الثانوية مقارنة بالمرحلة الابتدائية.

وفيما يتعلق بأعداد الطلبة، بلغ مجموع الطلبة (5157) تلميذ وتلميذة، توزعوا بواقع (1878) تلميذ في المدارس الابتدائية بنسبة (36.4%)، و(2918) طالباً في المدارس الثانوية بنسبة (56.6%). وتشير هذه النسب إلى أن المرحلة الثانوية تستقطب العدد الأكبر من الطلبة، الأمر الذي يعكس اتساع قاعدة الملتحقين بالتعليم الأهلي في هذه المرحلة.

كما بلغ عدد الشعب الدراسية (194) شعبة، منها (56) شعبة في المدارس الابتدائية بنسبة (26.8%)، و(138) شعبة في المدارس الثانوية بنسبة (66%). ويُلاحظ ارتفاع عدد الشعب في المرحلة الثانوية بما يتناسب مع زيادة أعداد الطلبة وتعدد التخصصات والمسارات الدراسية، فضلاً عن الحاجة إلى تقليل الكثافة الصفية وتحسين البيئة التعليمية. أما الكادر الإداري فقد بلغ مجموعه (55) موظفاً إدارياً، توزعوا بين(18)موظفاً في المدارس الابتدائية بنسبة(32.8%) و(28)موظفاً في المدارس الثانوية بنسبة (50.0%)، وهو ما يتناسب مع حجم النشاط الإداري والتنظيمي الأكبر في المدارس الثانوية.

وتشير هذه النتائج إلى أن المدارس الثانوية الأهلية تستحوذ على الحصة الأكبر من الموارد البشرية والطلبة والشعب الدراسية في منطقة الدراسة، وهو ما يعكس تنامي الطلب على التعليم الأهلي في المرحلة الثانوية. ويرتبط ذلك بالنمو السكاني المتسارع الذي شهدته المدينة، خلال السنوات الأخيرة وارتفاع أعداد الذكور والإناث، أدى لزيادة أعداد الطلبة في سن الدراسة، وبالتالي ازدياد الحاجة للتوسع في التعليم الأهلي لاستيعاب الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية، وتحسين مستوى التعليم وتقليل الضغط على المدارس الحكومية. وتميل هذه الأرقام للزيادة عامًا بعد عام، خاصة بعد تراجع معايير التعليم الحكومي وكفاءة التعليم الاهلي، مما دفع معظم أولياء الأمور لأرسال أبنائهم للمدارس الخاصة وهم يتبعون نظام تعليمي متقدم ويأخذون في الاعتبار استكمال التعليم الإلكتروني، ومراعاة تنوع الطلاب في المدارس الاهلية. ينتج عن هذا عدد كبير من الفصول بين ستة فصول أو أكثر لاستيعاب الطلبة. وتزداد أحجام الفصول مع زيادة الطلب على مدارس التعليم الخاص في منطقة الدراسة.

جدول (2) التوزيع لعددي والنسبي للمدارس الاهلية والكادر التدريسي وعدد الطلبة والشعب والكادر الاداري في مدينة المدحتية لعام2025

نوع الخدمة	العدد	النسبة %	مجموع الكادر التعليمي	النسبة %	مجموع المسجلين	النسبة %	مجموع الشعب الدراسية	النسبة %	مجموع الاداريين	النسبة %
رياض الأطفال	7	35.0	28	7.6	361	7.0	15	7.1	9	16.3
المدارس الابتدائية	6	30.0	126	34.1	1878	36.4	56	26.8	18	32.8
المدارس الثانوية	7	35.0	218	59.0	2918	56.6	138	66.0	28	50.0
المجموع الكلي	20	100	369	100	5157	100	209	100	55	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة التخطيط والمتابعة (البيانات الإحصائية)، الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة،2025

الشكل (2) التوزيع النسبي للمدارس الاهلية والكادر التدريسي وعدد الطلبة والشعب والكادر الاداري في مدينة المدحتية لعام2025

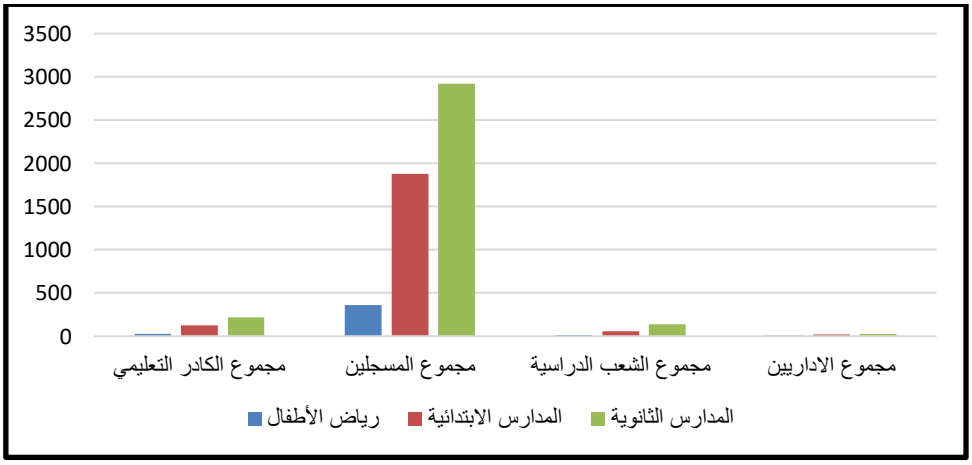

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(2)

التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الاهلي في مدينة المدحتية:

إن الجغرافية هي علم التوزيعات ولها أنصارها الذين يؤمنون بان البحث الجغرافي يبدأ عند تحويل الإحصائيات لخرائط، وان ما لا يمكن رسمه على الخرائط لا يدخل ضمن البحث الجغرافي ولا يعد مشكلة جديرة بالبحث(الجنابي،2007، ص 214)، لذا فان التعليم بما يضمه من مجتمع مدرسي يحتل قطاع، كبير من السكان، وبما يتطلب من مؤسسات تعليمية تشكل علامة بارزة في المظهر الحضاري، كل ذلك يؤلف مادة أولية للبحث الجغرافي وعلى وجه الخصوص الجانب التطبيقي منه، فيمكن إن ندرس المؤسسات التعليمية والمجتمع المدرسي في المدن من جوانب متعددة(الحديثي،2011،ص611-612)، وان عملية التوزيع المكاني من الجوانب المهمة التي تبين مدى كفاءة الخدمات التعليمية، فإذا ما توزعت بشكل منتظم وعادل يخدم كل سكان المنطقة، فهذا يعني انا حققت العدالة في التوزيع ولا توجد مشاكل في الحصول عليه بصعوبة(ابو زيد، 1997ص151)، فضلا عن ذلك إن أسلوب الخريطة يتميز عن الأساليب الأخرى التي تعتمد على مجرد التعبير الكمي في وصف الإمكانات المستقبلية وهي تهدف إلى تذليل الصعاب التربوية.

1. التعليم الاهلي "رياض الأطفال"

تُعد رياض الأطفال المرحلة الأساسية في السلم التعليمي، لما تؤديه من دور مهم في تنمية القدرات العقلية والاجتماعية للأطفال وتهيئتهم للانتقال لمرحلة التعليم الابتدائي، فضلاً عن مساهمتها في الحد من التسرب الدراسي مستقبلاً من خلال تعزيز ارتباط الطفل بالمؤسسة التعليمية منذ سنواته الأولى. وتشير بيانات العام الدراسي(2024–2025)أن عدد رياض الأطفال الأهلية في مدينة المدحتية بلغ(7)رياض، تضم(361)طفلاً، من الذكور والإناث، بمجموع شعب تعليمية بلغت(15) دراسية ويشرف على تعليمهم (28) معلماً ومعلمة.

ويتضح من بيانات الجدول(3)والشكل(3)خريطة(2)، التوزيع المكاني لرياض الأطفال، في منطقة الدراسة، لعام2025، وجود تفاوت واضح في توزيع المؤسسات التعليمية بين الأحياء السكنية، إذ يتركز العدد الأكبر منها في حي الأمير فقد استحوذ هذا الحي على المرتبة الأولى بواقع(4)روضة، تمثل نحو(57.1%)من إجمالي رياض الأطفال في المدينة، وبلغ عدد الأطفال المسجلين فيها (221)طفلاً، أي ما نسبته(61.2%)من إجمالي الأطفال، ويعمل فيها(15)معلماً ومعلمة، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب على هذه الخدمة نتيجة الكثافة السكانية واتساع الحي.بينما ينخفض العدد في حي الإمام، حيث جاء في المرتبة الثانية بواقع(3)روضة، تمثل(42.9%)من إجمالي الرياض، وتضم(140)طفلاً، بنسبة(38.8%).من مجموع الأطفال المسجلين، ويعمل فيها(13)معلماً ومعلمة .ورغم تقارب أعداد الملاكات التعليمية بين الاحياء، إلا أن عدد الأطفال في حي الأمير يفوق حي الإمام بصورة ملحوظة، مما يشير لتركز الطلب على الخدمة التعليمية في هذا الحي.في حين تخلو بقية أحياء المدينة من رياض الأطفال الأهلية، الأمر الذي يعكس ضعف التوزيع المكاني لهذه المؤسسات وعدم انسجامه مع التوسع العمراني والزيادة السكانية، ويحد من سهولة وصول الأطفال إليها وهذا يستدعي التوسع في إنشائها لتحقيق العدالة المكانية في تقديم الخدمة التعليمية. لذلك تبرز الحاجة إلى اعتماد معايير التخطيط المكاني عند إنشاء رياض الأطفال مستقبلاً، بما يحقق عدالة توزيع الخدمات التعليمية ويتلاءم مع النمو السكاني والتوسع الحضري في المدينة.

جدول(3) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمة الاهلية(رياض الأطفال) في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	مجموع رياض الاطفال	مجموع الأطفال المسجلين	مجموع الشعب التعليمية	مجموع الكادر التعليمي

1	حي الامير	4	221	9	15
2	حي الامام	3	140	6	13
	المجموع الكلي	7	361	15	28

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة البيانات الإحصائية، الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة،2025

الشكل(3) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمة الاهلية(رياض الأطفال) في مدينة المدحتية لعام 2025

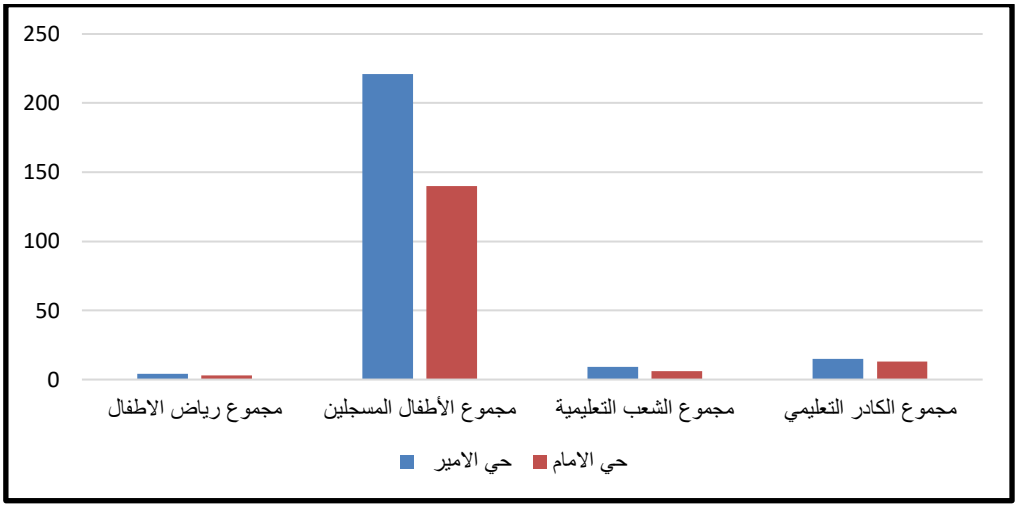

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(3)

خريطة(2)التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمة الاهلية(رياض الأطفال) في مدينة المدحتية لعام 2025

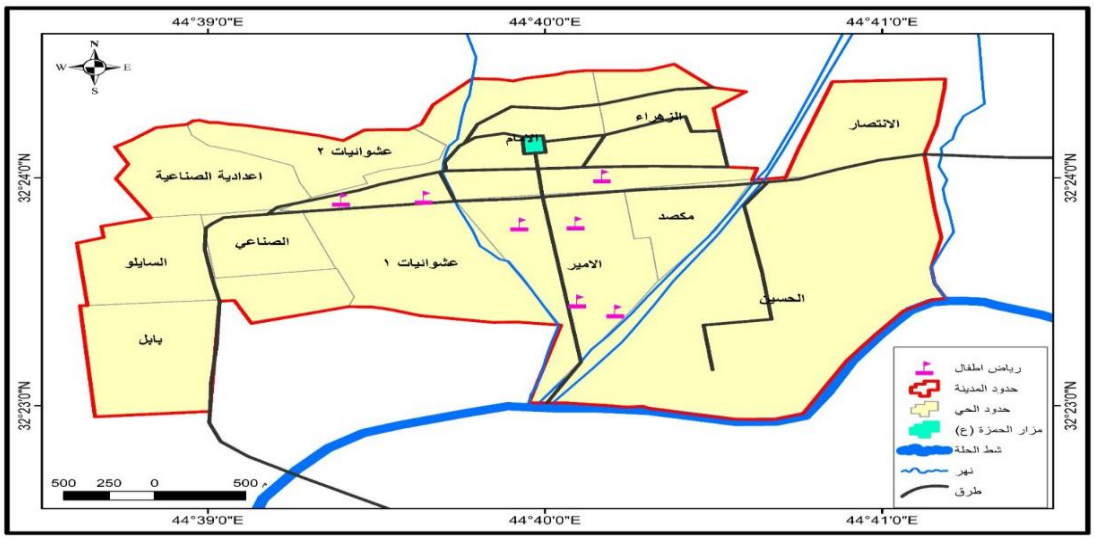

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(3)

2. التعليم الأهلي" الابتدائي:

تعد مرحلة التعليم الابتدائي القاعدة العريضة التي تستند عليها المراحل التعليمية اللاحقة وتلي مرحلة رياض الاطفال وهي تستقبل الفئه العمرية من(6-11)سنه إذ تهدف هذه المرحلة لبناء وتطوير شخصية التلاميذ وتنشئتهم النشأة الصحيحة ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين، فضلاً عن انها تضم نسبة كبيرة من التلاميذ عند مقارنتها بمراحل التعليم الأخرى(الكناني، 2020، ص315).إذ تشير معطيات الجدول(4)والاشكال(4،5،6،7)وخريطة(3)التوزيع المكاني للمرحلة(المدارس الابتدائية الاهلية)في منطقة الدراسة لعام 2025، إذ بلغ العدد الكلي(6)مدرسة، موزعة على ثلاثة أحياء سكنية وتضم هذه المدارس (1878)تلميذاً موزعين على(56)صف دراسي، ويعمل فيها(138)من الكادر التعليمي .ويعكس هذا التوزيع وجود تباين مكاني واضح في حجم المؤسسات التعليمية وكفاءتها الاستيعابية بين الأحياء السكنية، وهو تباين يرتبط بدرجة كبيرة بحجم السكان، والكثافة السكانية، ومستوى الطلب على التعليم الأهلي، فضلاً عن توفر الأراضي الصالحة للاستثمار التعليمي.

يتبين من الجدول أن حي الإمام احتل المرتبة الأولى حيث يحتوي على مدرستان وبعدد تلاميذ(650)تلميذاً، يمثلون نحو(34.6%)من إجمالي التلاميذ، موزعين على(20)صف دراسي، وبكادر تعليمي بلغ(46)معلماً ومعلمة، ويعكس ذلك ارتفاع الكثافة السكانية في الحي واتساع قاعدة السكان في سن الدراسة، فضلاً عن تفضيل الأسر للتعليم الأهلي نتيجة ما يوفره من بيئة تعليمية أفضل وانخفاض كثافة الصفوف مقارنة بالمدارس الحكومية، الأمر الذي جعل الحي يمثل مركزاً رئيساً لاستقطاب الطلبة.وجاء حي الأمير بالمرتبة الثانية وضم مدرستان،وقد استوعبت(619)تلميذاً، بنسبة تقارب(31.8%)،موزعين على(21)صف دراسي، وبكادر تعليمي بلغ(43)معلماً ومعلمة، ويعكس ذلك مستوى متوسطاً من الطلب على التعليم الأهلي، إذ يبدو أن حجم السكان أو القدرة الاستيعابية للمدرسة لم يصل إلى المستوى الموجود في حيي الإمام والزهراء، رغم استمرار وجود حاجة فعلية لهذا النوع من المؤسسات التعليمية، بينما جاء حي الزهراء بالمرتبة الاخيرة، حيث ضم أيضاً مدرستين ابتدائيتين استوعبتا(597)تلميذاً بنسبة بلغت(17.5%)، موزعين على(16)صف دراسي، وبكادر تعليمي بلغ(49)معلماً ومعلمة، وهو أعلى عدد للكادر التعليمي بين جميع الأحياء. ويشير ذلك لأرتفاع مستوى الخدمات التعليمية في الحي، وحرص إدارات المدارس على توفير أعداد أكبر من الملاكات التعليمية بما يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية ورفع مستوى المتابعة الأكاديمية للتلاميذ.ومن خلال المقارنة بين عدد التلاميذ والكادر التعليمي، بينما تخلو بقية احياء منطقة الدراسة من المدارس الابتدائية الاهلية وذلك ويعود لمحدودية حجم السكان في الحي أو انخفاض الإقبال على التعليم الأهلي مقارنة بالأحياء الأخرى، إضافة لاعتماد جزء من السكان على المدارس الحكومية القريبة.

وتؤكد نتائج الجدول أن التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية الأهلية في مدينة المدحتية لا يتسم بالتوازن الكامل، إذ تتركز المدارس (66.7%)في حي الإمام والزهراء والامير، وهما الاحياء التي تستحوذ كذلك على(66.4%)من إجمالي التلاميذ، ويشير هذا النمط إلى أن الاستثمار في التعليم الأهلي يتجه نحو الأحياء ذات الكثافة السكانية الأعلى والقدرة الاقتصادية الأفضل، الأمر الذي يستدعي مستقبلاً إعادة النظر في التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الأهلية بما يحقق عدالة مكانية في توفير الخدمة التعليمية، خاصة مع استمرار النمو السكاني وزيادة أعداد الأطفال في سن التعليم الابتدائي، لتقليل الضغط على المدارس القائمة وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمة التعليمية في جميع أحياء مدينة المدحتية.

جدول(4) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمة الاهلية(المدارس الابتدائي) في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	مجموع المدارس الابتدائية	مجموع التلاميذ	مجموع الشعب الدراسية	مجموع الكادر التعليمي	مجموع السكان

1	حي الامام	2	650	18	46	26597
2	حي الأمير	2	619	21	43	16658
3	حي الزهراء	2	597	16	49	10550
	المجموع الكلي	6	1878	56	138	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة البيانات الإحصائية، الدراسة الميدانية،

بيانات غير منشورة،202

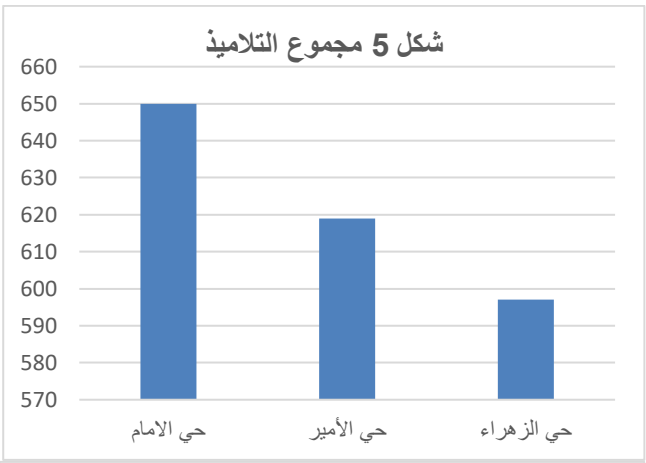

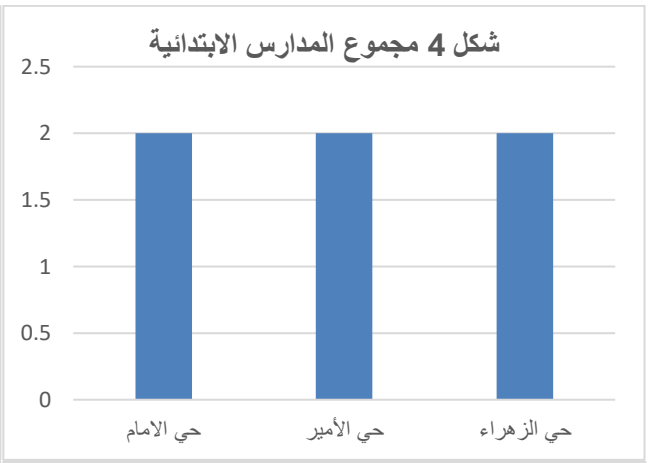

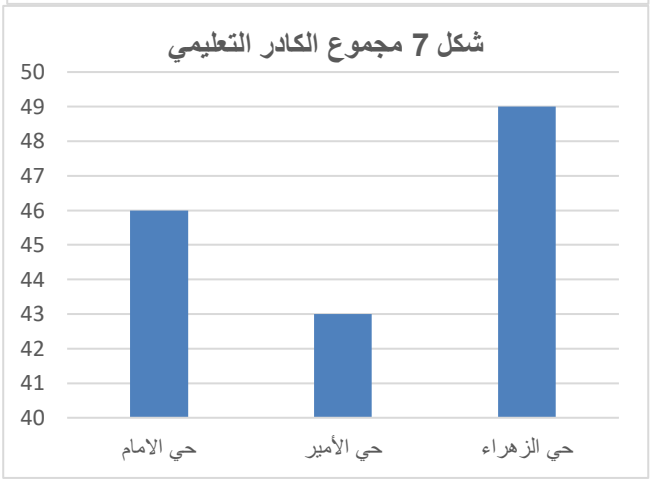

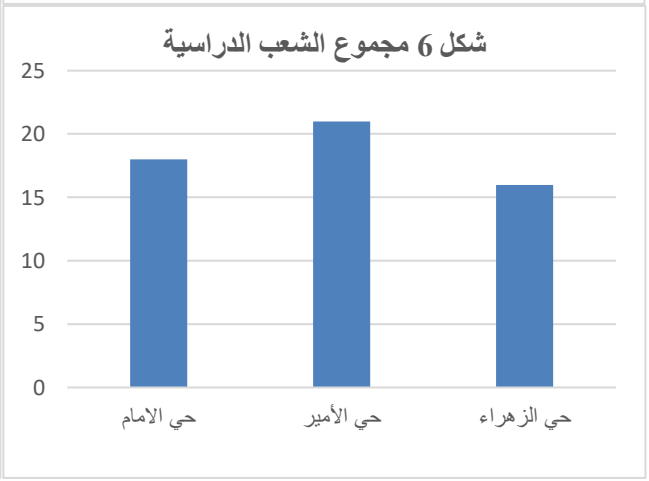

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(4)

الشكل(3) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمة الاهلية(المدارس الابتدائي) في مدينة المدحتية لعام 2025

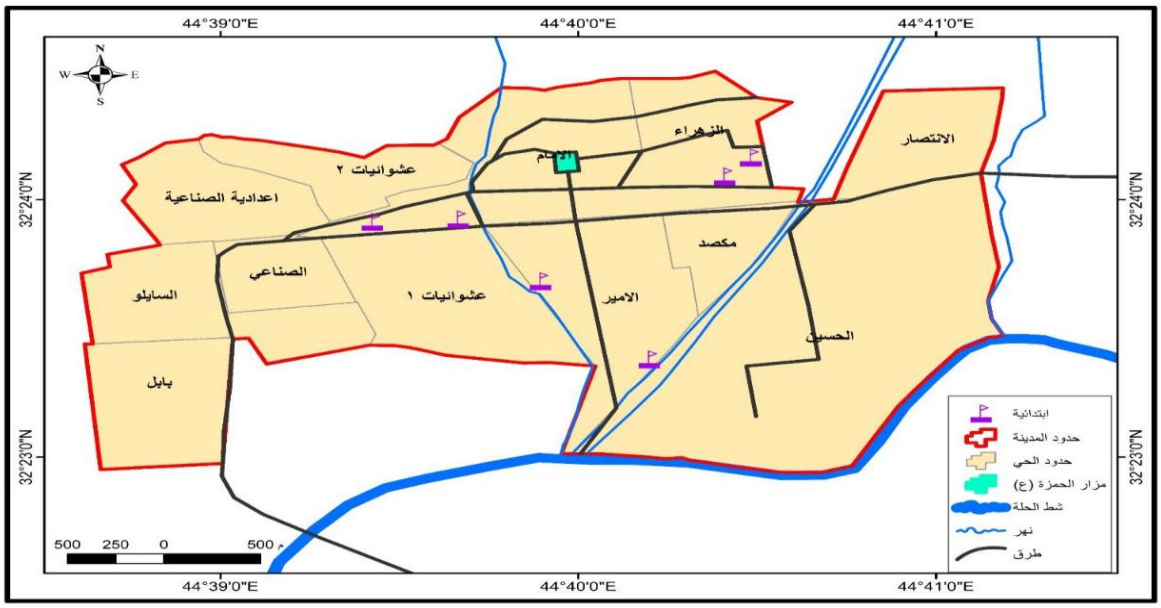

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(4)

3. التعليم الأهلي الثانوي:

تهدف هذه المرحلة لتنمية وتطوير الناشئين من كافة النواحي الجسدية والفكرية والروحية، كونها مرحله مكمله للتعليم الابتدائي، فضلاً عن اهنا مسؤوله عن اعداد الطالب للتعليم الجامعي وتكوين الاساس العلمي للدخول في التعليم الجامعي بينما يخدم المجتمع(حسن، 2006، ص18)، وتقسم مرحلة التعليم الثانوي، لمرحلتين وهي مرحلة المتوسطة والتي تنتهي حتى الصف الثالث وتضم الفئة العمرية(12-14)سنه، ومرحلة الإعدادية وهي مرحله تلي بعد المتوسطة ومدة الدراسة فيها(3)سنوات، وتشمل الصفوف من الرابع العلمي والادبي وحتى السادس، وتضم الفئه العمرية(15 - 17)سنة(حسن، 2006، ص19-20).

ويُظهر الجدول(5)والاشكال(8،9،10،11)وخريطة(4)وجود تباين في أعداد المدارس والطلاب والمؤسسات التعليمية بين الأحياء السكنية، وهو تباين يرتبط بصورة مباشرة "بحجم السكان وتركيز الأنشطة العمرانية والخدمية داخل المدينة.إذ يتصدر حي الأمير جميع الأحياء من حيث عدد المدارس الثانوية الأهلية، يضم(4)مدارس تمثل نحو(57%)من إجمالي المدارس الثانوية الأهلية في المدينة والبالغ عددها(7)مدارس، كما يستحوذ على(1160)طالبًا، بما يعادل حوالي(39.8%)من مجموع طلبة المدارس الثانوية الأهلية البالغ(2918)طالبًا، ويُعزى ذلك لامتلاك الحي أكبر قاعدة تعليمية تضم(86)صف تدريسي من أصل(138)وبنسبة(62.3%).وأكبر عدد من الكادر التعليمي بمختلف مراحلها(135)مدرس ومدرسة، من أصل(218)مدرس ومدرسة، أي ما نسبته(61.9%)فضلاً عن احتضانه(16658)نسمة، الأمر الذي جعله مركزًا رئيسًا لاستقطاب الطلبة من داخل الحي والأحياء المجاورة، مستفيدًا من وفرة الخدمات وسهولة الوصول.

ويأتي حي الإمام في المرتبة الثانية، إذ يضم مدرستين ثانويتين أهليتين تمثلان (28.6%) من إجمالي المدارس، ويبلغ عدد طلبته (676) طالبًا وطالبة، وبنسبة (23.2%).من مجموع الطلبة، على الرغم من أنه يعد الحي الأكثر سكانًا بعدد 26597نسمة،

أي ما يقارب(49.4%) 49.4%من إجمالي السكان. ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين الحجم السكاني وحجم الخدمات التعليمية الأهلية، الأمر الذي قد يفرض ضغطًا على المدارس القائمة ويستدعي التوسع في إنشاء مدارس جديدة لتلبية الطلب المتزايد.أما حي الزهراء فقد سجل أدنى مستوى من حيث التوزيع، إذ يضم مدرسة ثانوية واحدة فقط تمثل(14.3%) من إجمالي المدارس، ويبلغ عدد طلبتها(290)طالبًا وطالبة، وبنسبة(9.9%)من مجموع الطلبة، مع امتلاكه(17)صف دراسي، و(32)معلم ومعلمة، ويقطنه(10550)نسمة .ويعكس ذلك محدودية انتشار التعليم الأهلي في هذا الحي مقارنة بالأحياء الأخرى، سواء بسبب انخفاض حجم السوق التعليمية أو ضعف الاستثمار في هذا القطاع.

وبصورة عامة، تكشف نتائج الجدول أن التوزيع المكاني للمدارس الثانوية الأهلية لا يتوافق بصورة كاملة مع التوزيع السكاني، إذ تتركز المؤسسات التعليمية في حي الأمير بدرجة أكبر من حجم سكانه، بينما يعاني حي الإمام، رغم كثافته السكانية المرتفعة، من نقص نسبي في عدد المدارس الثانوية الأهلية. ويؤكد ذلك أن العوامل الجغرافية والعمرانية، وتوافر الأراضي، وسهولة الوصول، ومستوى النشاط الاقتصادي والاستثماري تؤدي دورًا مهمًا في تحديد مواقع المدارس الأهلية، وليس حجم السكان وحده، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التخطيط المكاني للخدمات التعليمية لتحقيق عدالة أكبر في توزيعها وتقليل الضغط على المدارس القائمة وضمان سهولة وصول الطلبة إليها.

جدول (5) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمة الاهلية (المدارس الثانوية) في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	مجموع المدارس الثانوية	مجموع الطلاب	مجموع الصفوف الدراسية	مجموع الكادر التعليمي	مجموع السكان
1	حي الامير	4	1160	86	135	**16658**
2	حي الامام	2	676	35	48	**26597**
3	حي الزهراء	1	290	17	32	**10550**
	المجموع الكلي	7	2918	138	218	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة البيانات الإحصائية، الدراسة الميدانية،

بيانات غير منشورة،2025

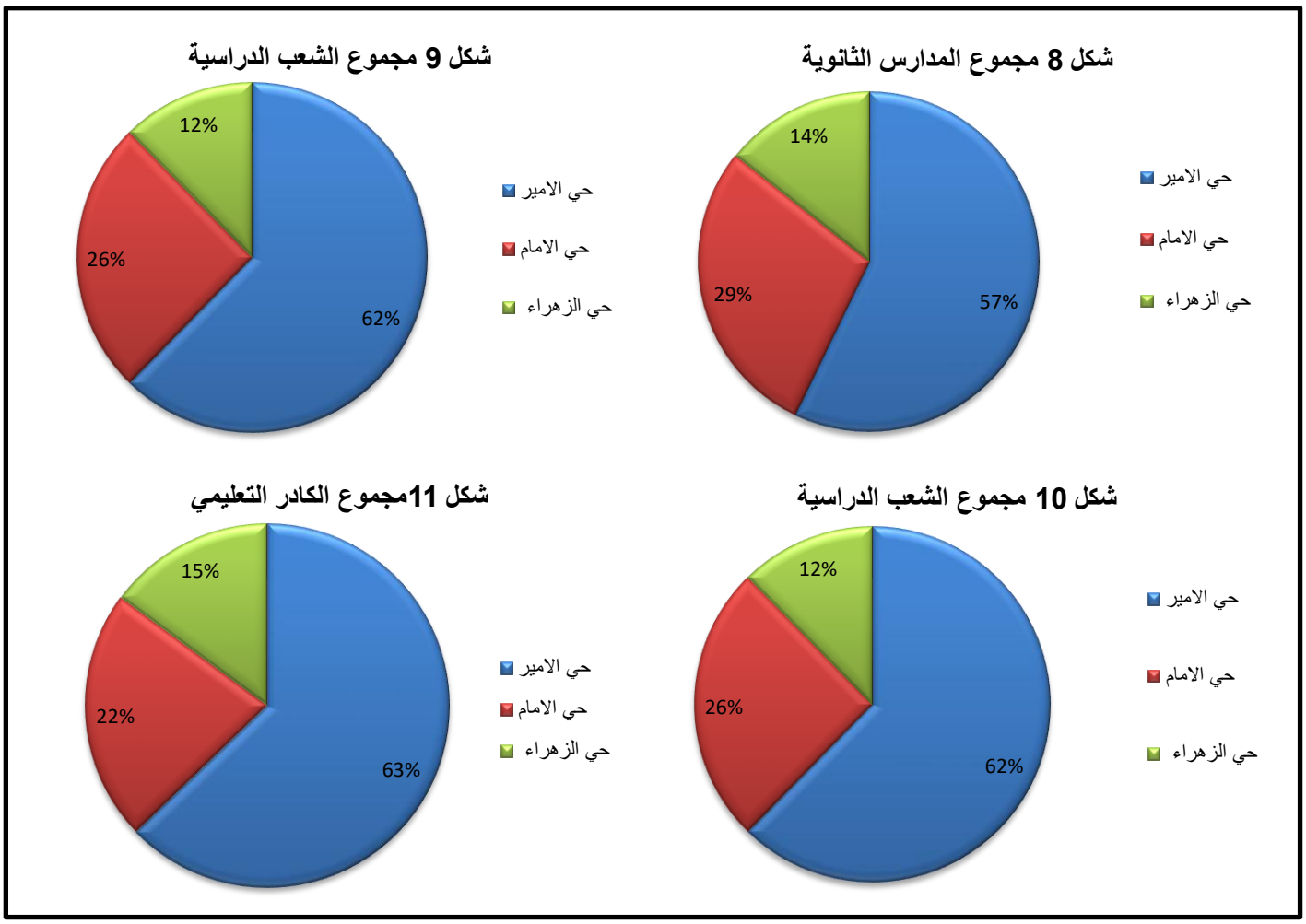

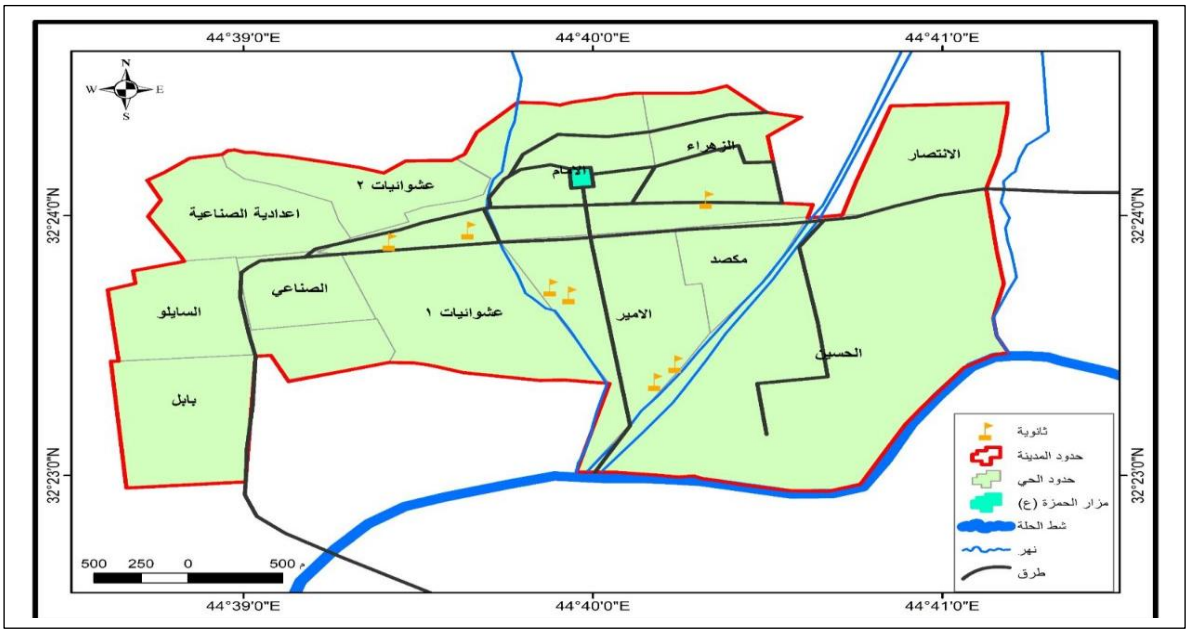

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(5)

المحور الخامس: تقييم كفاءة التعليم الاهلي في مدينة المدحتية لعام 2025

التعليم اليوم هو عامل رئيس في تحقيق التنمية العالمية وأحد المحاور الرئيسة التي يقوم عليها أي مجتمع مزدهر ومتطور. وعليه يعد مفهوم الكفاءة في الوقت الحاضر من المفاهيم الاساسية التي يعتمد عليها في التقويم خصوصا، في ظل التطور الكبير في مجالات التعليم الانسانية والعلمية(الدليمي، 2004ص139)، فالغرض من وجود الكفاية هو تقويم المؤسسات الوظيفية ومنها المؤسسات التعليمية من خلال ايجاد مسارات تعليميه وتخططيه للتعرف على مدى كفاءتها، وتوزيعها الجغرافي(هاشم،احمد، 2024، ص213)، وبالتالي بيان واقع الحال لهذه المؤسسات التعليمية وتحسين كفاءتها، ولايتم ذلك الا بالتخطيط الناجح الواقعي لهذه المؤسسات وعليه ستتم دراسة كفاءة خدمات التعليم الاهلي في مدينة المدحتية، باستخدام عدة معايير ومؤشرات تربوية للوقوف على مستوى الخدمات المقدمة في المدينة.

أولا: مؤشرات كفاءة الكثافة الطلابية في مرحلة التعليم الابتدائي:

المؤشر الأول (تلميذ/ مدرسة)

يعد من المؤشرات المهمة التي توضح كفاءة الخدمات التعليمية الاهلية ومستواها، اذ يوضح العلاقة بين اعداد المدارس واعداد التلاميذ، الذي بلغ في مدارس مدينة المدحتية(313)تلميذ/مدرسه، وهو معدل جيد قياساً بالمعيار المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط العراقي للخدمات التعلمية والذي ينص لكل(360)تلميذ/مدرسه(الدليمي،2004ص141)، وعند دراسة هذا المعيار على مستوى الاحياء السكنية نجد ان اعلى معدل وصل الى(325)تلميذ/مدرسه، في حي الامير وهذا راجع الى زيادة عدد السكان وقلة اعداد المدارس إذ لا توجد في الحي سوى مدرستان، فضلاً عن ارتفاع حجم الطلب على المدارس الابتدائية الأهلية في هذا الحي وزيادة كثافة الملتحقين بها، ويأتي حي الامام بالمرتبة الثانية وبمعدل بلغ(309)تلميذ/مدرسه وجاء حي الزهراء بالمرتبة الثالثة وبمعدل بلغ (290)تلميذ/مدرسه. وهو اقل من المعيار المحلي المحدد(360)تلميذ/مدرسة، جدول(6)والشكل(12)

المؤشر الثاني (تلميذ/ معلم)

يوضح هذا المؤشر العلاقة بين اعداد المعلمين من جهة واعداد التلاميذ من جهة اخرى، إذ يعد من المؤشرات ذات الاهمية الكبيرة التي توضح كفاءة للخدمات ومستواها في مدينة المدحتية، ويتضح من معطيات الجدول(6)والشكل(12)، نجد ان المعدل العام على مستوى الاحياء السكنية وصل الى(13)تلميذ/معلم، وهو اقل من المعدل المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط العراقي للخدمات التعلمية والذي ينص ان لكل(30)تلميذ/معلم(هاشم،احمد، 2024،ص239)، وقد سجل حي الزهراء اقل معدل بلغ(12)تلميذ/معلم، في حين سجلت كل من حي الامير، وحي الامام اعلى معدل بلغ(14)تلميذ/معلم، وهو معدل يعكس توازنًا نسبيًا في توزيع الملاكات التعليمية.

المؤشر الثالث (تلميذ/صف)

يلحظ من الجدول(6)، ان الكثافة الطلابية وصلت الى(33)تلميذ/شعبه وهو اعلى من المعيار المحلي المحدد والذي ينص ان لكل(30)تلميذ/شعبه(هاشم،احمد، 2024، ص240)، وهذا المعيار يشير لمدى انخفاض الخدمات التعليمية الاهلية في المدينة، مما يؤدي لوجود مشاكل تتعلق بازدحام التلاميذ في الشعبة الواحدة او اشغال البناية المدرسية لاكثر مدة دراسية، وتشير معطيات

الجدول ،يلحظ ان اعلى معدل تلميذ/شعبه وصل الى(49)تلميذ/شعبه في حي الزهراء، وهو أعلى من المتوسط العام، مما يدل على وجود اكتظاظ نسبي داخل الصفوف الدراسية.وهذا راجع الى وجود مدرستان فقط، ومع ذلك فهو اعلى من المعيار المحلي، وجاء في المرتبة الثانية وبمعدل بلغ (36)تلميذ/شعبة، بينما وصل اقل معدل تلميذ/شعبه في الامام بلغ(29)تلميذ/شعبه. وهو أقل من المتوسط العام، الأمر الذي يعكس استغلالًا أفضل للقاعات الدراسية وانخفاضًا في كثافة الصفوف مقارنة بحي الأمير.وبصورة عامة، بلغ المتوسط العام للمؤشرات(313)تلميذًا/مدرسة، و(13)تلميذًا لكل معلم، و(33)تلميذًا لكل صف، وهي قيم تعكس كفاءة مقبولة نسبيًا، إلا أن ارتفاع معدل التلاميذ لكل صف في بعض الأحياء، ولاسيما حي الزهراء، يؤكد الحاجة للتوسع في إنشاء القاعات الدراسية وتحسين التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الأهلية بما يتناسب مع حجم الطلب والنمو السكاني في مدينة المدحتية.

جدول(7) كفاء معايير الخدمات التعليمية – التربوية للمدارس الابتدائية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	الحي السكني	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد الصفوف	معيار360 تلميذ / مدرسة	معيار 20 تلميذ/ مدرس	معيار 30 تلميذ / شعبة
1	الامير	2	650	46	18	325	14	36
2	الامام	2	619	43	21	309	14	29
3	الزهراء	2	597	49	16	298	12	49
4	المجموع	6	1878	138	56	313	13	33

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(4)

الشكل(12) كفاء معايير الخدمات التعليمية–التربوية للمدارس الابتدائية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

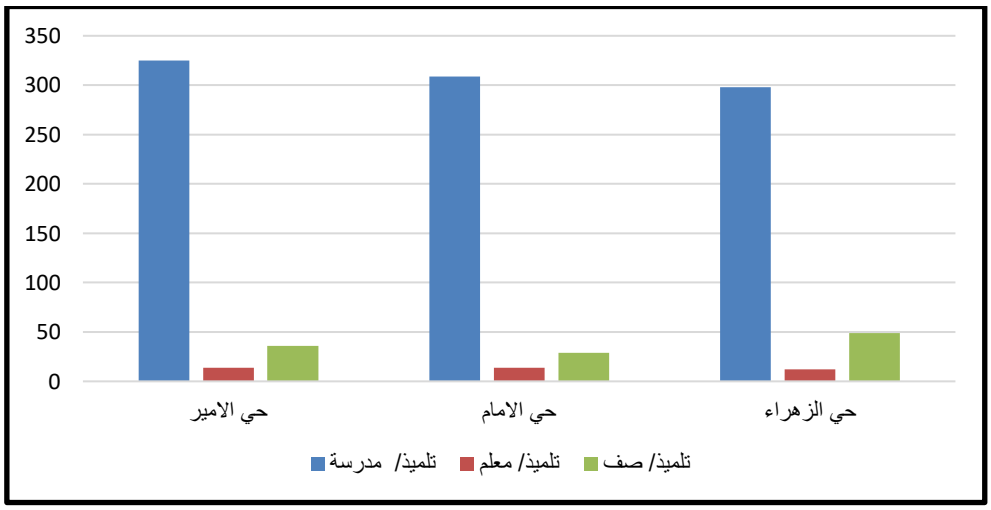

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(6)

ثانيا: مؤشرات كفاءة الكثافة الطلابية لمدارس التعليم الثانوي"

تُشكل مؤشرات الكثافة الطلابية أحد المعايير الكمية والنوعية الحاكمة في تقييم كفاءة الأداء التشغيلي والوظيفي لمدارس التعليم الثانوي في منطقة الدراسة. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في تحديد مدى التوافق بين حجم المدخلات البشرية (الطلاب، المدرسين) وبين الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية والمباني المدرسية(الشعب، الصفوف)(العمار، كاظم،2011،ص98).ويسهم تحليل هذه المعدلات في الكشف عن مستويات الاستقرار الصفي، وبيان مدى توافقها مع الحدود التخطيطية المحلية، مما يتيح لصناع القرار رصد أي انحرافات مكانية أو اكتظاظ قد ينعكس سلباً على جودة البيئة التعليمية ومخرجاتها(شبع،2010، ص23).يبين الجدول كفاءة مؤشرات الخدمات التعليمية والتربوية للمدارس الثانوية الأهلية في منطقة الدراسة لعام2025، اعتمادًا على ثلاثة مؤشرات هي:

المؤشر الأول(طالب/مدرسة):

يُعدّ مؤشر (طالب/ مدرسة) أداة رئيسة لقياس "السعة المدرسية" ومتوسط الحجم الطلابي في المنشأة الواحدة. وتكمن أهميته التحليلية في تقييم مدى كفاية الأبنية القائمة واستيعابها للمقطع الطلابي؛ حيث يؤشر ارتفاعه عن المعايير المحلية لوجود ضغط ديموغرافي على المبنى، بينما يعكس انخفاضه كفاءة استيعابية عالية وغياباً للاكتظاظ.(شبع،2010، ص29)

بلغ مجموع طلاب المدارس الثانوية في مدينة المدحتية(**2918**)طالباً، وبمؤشر معياري عام بلغ(416)طالب/مدرسه ثانويه، وهو اقل من المعيار المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط والذي ينصل لكل(540)طالب/مدرسة(القيسي،2009،ص189)، ويظهر من بيانات جدول(8)والشكل(13)فقد سجل حي الامام المرتبة الأولى بمعدل طلبة بلغ(338)طالب/مدرسة، في حين حل في المرتبة الثانية حي الأمير بعدد طلاب بلغ(1160)طالباً، وهو اكبر حي بعدد الطلاب وبمعدل عام بلغ(290)طالب/مدرسة، أما اقل الاحياء بعدد الطلبة فهو حي الزهراء، إذ وصل عدد الطلاب فيه الى(290)طالب/طالبة، وبمؤشر معياري عام بلغ(290)طالب/مدرسة، مما يدل على أن الطاقة الاستيعابية للمدارس الثانوية الأهلية ما زالت ضمن الحدود المقبولة ولا تعاني من اكتظاظ.

المؤشر الثاني (طالب/مدرس)

يُعدّ مؤشر (طالب/مدرس) أداة رئيسة لقياس "الكفاءة الوظيفية" وعبء العمل الملقى على عاتق الملاكات التدريسية. وتكمن أهميته في تقييم جودة الخدمة التعليمية؛ إذ يسهم انخفاضه عن المعيار المحلي في توفير بيئة تفاعلية ومتابعة أفضل للفروق الفردية، بينما يؤشر ارتفاعه لنقص في الملاكات وتراجع التحصيل العلمي.(منظمة الأمم المتحدة،2016ص2)

يظهر من معطيات الجدول(8)والشكل(13)بان عدد المدرسين في المدارس الثانوية الاهلية لمنطقة الدراسة بلغ(218)ما بين مدرس ومدرسة، وقد بلغ المعدل العام لمؤشر طالب/مدرس(13)طالب/مدرس، وهو اقل من المعيار المحدد من قبل وزارة التخطيط الذي ينص ان لكل(30)طالب/مدرس(القيسي،2009،ص191)، ويظهر من الجدول ان حي الامام جاء في المرتبة الأولى بعدد مدرسين بلغ(48)مدرس، وبمؤشر معياري بلغ(14)طالب/مدرس، في سجل حي الزهراء المرتبة الثانية بعدد مدرسين بلغ(32)وبمؤشر معياري بلغ(8)طالب/مدرس، ويلحظ ان اكثر الاحياء عدداً بالمدرسين سجل حي الامير بعدد مدرسين بلغ(138)مدرس في المدينة، وبمعدل عام بلغ(8)طالب/مدرس. وما يعكس توافرًا جيدًا في الكادر التدريسي وانخفاض العبء التدريسي، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية وزيادة فرص المتابعة الفردية للطلبة.

المؤشر الثالث(طالب/شعبة)

يُعدّ مؤشر (طالب/شعبة) الأداة التخطيطية المباشرة لقياس "الكثافة الصفية" داخل الفصول الدراسية. وتكمن أهميته في تقييم بيئة الراحة النفسية والتربوية؛ إذ يسهم انخفاضه عن المعيار المحلي في توفير بيئة تعليمية هادئة وسهولة حركية وتنظيمية، في حين يؤشر ارتفاعه إلى اكتظاظ صفي يعيق ممارسات التدريس الحديثة.فتشير معطيات الجدول(8)والشكل(13)، ويمكن التوصل الى ان المعدل العام لمؤشر طالب/شعبة في المرحلة الثانوية بلغ(21)طالب/شعبه، وهو اقل من المعيار المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط ان لكل(36)طالب/شعبة(القيسي،2009،ص211)، علماً أن عدد الشعب في المدارس الثانوية بلغ(138)شعبه دراسية، أما بالنسبة الى اكثر الاحياء عدداً بالشعب فهو حي الامير بعدد بلغ(86)من عدد الشعب الكلي في المدينة، في حين بلغ معدل المؤشر المعياري لهذا الحي السكني(13)طالب/شعبه، يليه حي الامام وبعدد من الشعب بلغ(48)وبمعدل معياري للخدمات التعليمة بلغ(19)طالب/شعبة دراسية، أما اقل الاحياء عدداً بالشعب فهو حي الزهراء اذ بلغ عدد الشعب الدراسة(32)شعبة، وبمعدل معياري بلغ(17)طالب/شعبة، في المدينة، وهي جميعها أقل بكثير من المعيار التخطيطي البالغ 30طالبًا/مدرس، مما يدل على انخفاض كثافة الصفوف الدراسية وتوفر بيئة تعليمية أكثر ملاءمة. ويشير ذلك إلى أن المدارس الثانوية الأهلية في مدينة المدحتية، تتمتع بكفاءة جيدة من حيث توزيع الطلبة على المدارس والمدرسين والشعب الدراسية، مع وجود قدرة استيعابية تسمح باستقبال أعداد إضافية مستقبلًا دون التأثير سلبًا في جودة الخدمات التعليمية.

جدول(8) كفاء مؤشرات الخدمات التعليمية – التربوية للمدارس الثانوية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	الصفوف الدراسية	معيار 540 طالب / مدرسة	معيار 30 طالب / مدرس	معيار 36 طالب / شعبة
1	حي الامير	4	1160	135	86	290	8	13
2	حي الامام	2	676	48	35	338	14	19
3	حي الزهراء	1	290	32	17	290	9	17
	المجموع الكلي	7	2918	218	138	416	13	21

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(5)

ثانياً: مؤشر نطاق الخدمة المدرسية

المؤشر الأول النفوذ المكاني:

يتأثر نفوذ المدارس في اي منطقة بمجموعه من العوامل اهمها نوع المرحلة وحجم المدرسة،وكثافة الشعب وتوزيع المدارس وكثافة السكان وامتداد الطرق، فنفوذ المدارس يعد من الدراسات المهمة عند تحليل الخدمات التعليمية،في اي منطقة ولذلك اولاها الجغرافيون والمخططون اهتماماً كبيراً عند تحديد الموقع الامثل للمدارس في منطقة الدراسة.(العمار، كاظم،2011،ص102)

1. المدارس الابتدائية:

تطلب دراسة نفوذ المدارس الابتدائية في منطقة الدراسة، اختيار عينه عشوائية من المدارس بلغ عددها(5)مدرسة ابتدائية، فضلاً عن اختيار عينه من التلاميذ بلغ عددهم(125)تلميذ، ممن هم في الصف الرابع والخامس والسادس، ومن كلا الجنسين، ويُظهر الجدول(9)والشكل(14)الخاص بمؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية، مقارنة بسكن التلاميذ. فقد بلغ عدد التلاميذ الذين يفضلون الذهاب للمدارس التي تقع بالقرب من مساكنهم(77)تلميذًا، بما يمثل نسبة(61.6%) من إجمالي العينة العشوائية والبالغة(125)تلميذًا، محتلين الترتيب الأول، لان يسهم في تقليل زمن وتكاليف التنقل، ويعزز انتظامهم في الدوام المدرسي، ويرفع من كفاءة الاستفادة من الخدمات التعليمية، في المقابل، بلغ عدد التلاميذ الذين يذهبون لمدارس أهلية بعيدة عن مناطق مساكنهم بنحو(48)تلميذًا، وبنسبة(38.4%)، ليحتلوا الترتيب الثاني.وتمثل هذه النسبة شريحة ليست بالقليلة، وتعكس وجود تباعد مكاني بين بعض التجمعات السكنية والمؤسسات التعليمية الاهلية، وهو ما قد يفرض تحديات تتمثل في زيادة زمن الرحلة اليومية، وارتفاع كلفة النقل.

جدول(9)مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية مقارنة بمقرات سكن التلاميذ في مدينة المدحتية لعام2025

نوع الاختبار	التكرار	النسبة%	الترتيب
فئة التلاميذ ذوي الامتداد السكني القريب من المؤسسة المدرسية	77	61.7	1
فئة التلاميذ ذوي الامتداد السكني البعيد عن البيئة المدرسية	48	38.4	2
المجموع	125	100	

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل(14)مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية مقارنة بمقرات سكن التلاميذ في مدينة المدحتية

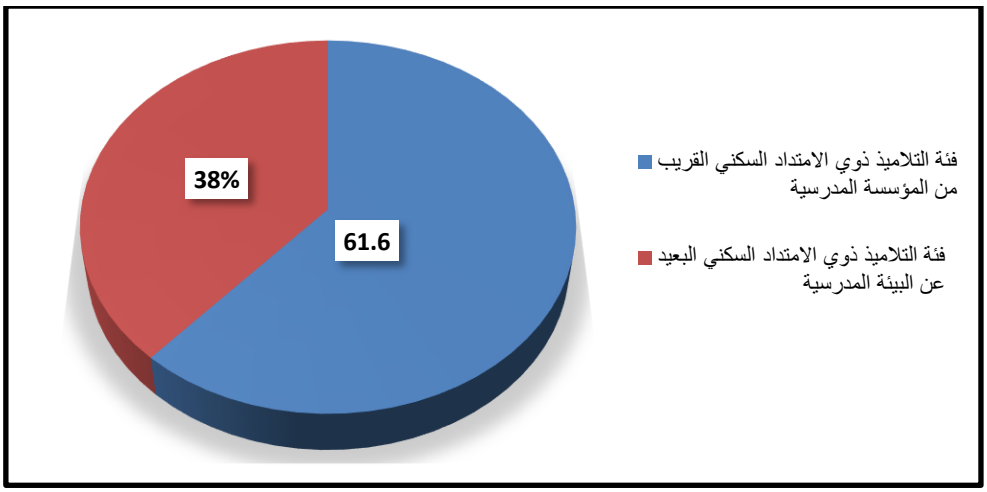

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(9)

2. المدارس الثانوية:

اما بالنسبة الى مدارس التعليم الثانوي فقد تم اختيار عينة عشوائية من المدارس الثانوية في منطقة الدراسة، إذ بلغ عددهم(5)مدارس ثانوية أهلية، فضلاً عن اختيار عينه عشوائية من الطلاب بلغ عددهم(275)ومن كلا الجنسين، ويظهر من جدول(10) والشكل(15) ومن خلال تحليل نتائج العينة العشوائية، فقد اجاب نحو(156) من الطلبة يفضلون الذهاب الى المدارس الثانوية الاهلية البعيدة عن مناطق سكناهم وشكلوا نسبة(56.8%)من مجموع العينة الكلية، في حين إجابة القسم الاخر من العينة والمتمثل بنحو(119)من طلاب العينة، انهم يفضلون المدارس الثانوية القريبة من الأماكن التي يقطنون فيها، وهذا يستدعي اهتمام الجهات المعنية بالتخطيط التربوي، من خلال إعادة توزيع المؤسسات التعليمية أو استحداث مدارس جديدة في المناطق التي تعاني من ضعف إمكانية الوصول، بما يحقق العدالة المكانية في تقديم الخدمات التعليمية ويرفع من كفاءة النظام التعليمي.

جدول(10)مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية الاهلية مقارنة بمقرات سكن الطلاب في مدينة المدحتية لعام2025

نوع الاختبار	التكرار	النسبة%	الترتيب
فئة الطلاب ذوي الامتداد السكني القريب من المؤسسة المدرسية	119	43.2	2
فئة الطلاب ذوي الامتداد السكني البعيد عن البيئة المدرسية	156	56.8	1
المجموع	275	100	

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل(16)مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية الاهلية مقارنة بمقرات سكن الطلاب في مدينة المدحتية

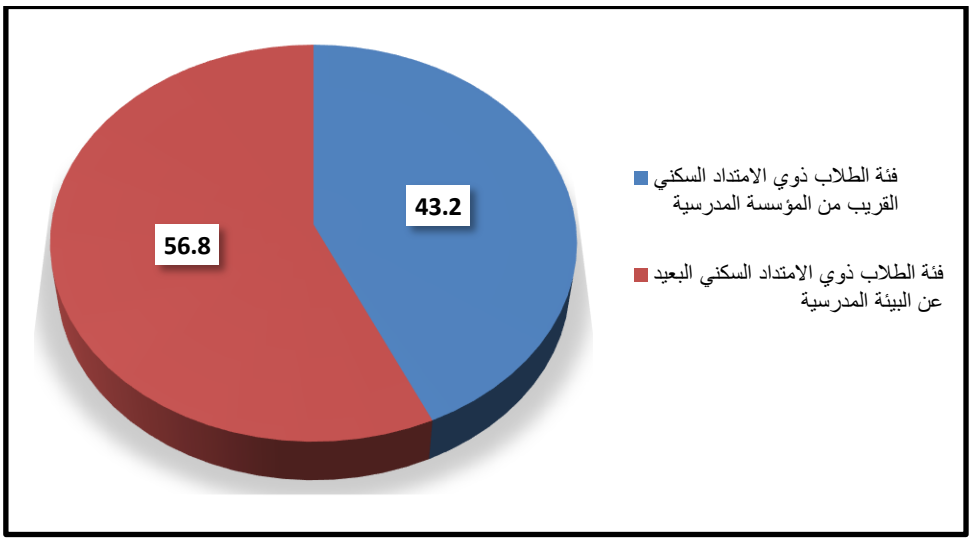

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(10)

المؤشر السادس: دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر لسكناهم:

تتعدد الدوافع التي توجّه الأسر لاختيار مؤسسات تعليمية تقع خارج نطاقهم الجغرافي؛ حيث يتداخل البحث عن جودة التعليم والبيئة المدرسية الأفضل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المفروضة عليهم".(الجنابي،2007، ص134)

يبين الجدول(11)والشكل(17) وجود تباين في دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر للسكن. فقد أظهرت بيانات تلاميذ المدارس الابتدائية الأهلية أن عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن جاء بالمرتبة الأولى بعدد إجابات(71)تلميذ وبنسبة(56.8%)من مجموع العينة العشوائية، مقابل(54)وبنسبة(43.2%)تلميذاً، فضلوا المدارس البعيدة بسبب كفاءتها التعليمية، مما يشير إلى أن عامل القرب أو توفر المؤسسة التعليمية يمثل الدافع الرئيس في هذه المرحلة.أما بالنسبة إلى طلاب المدارس الثانوية الأهلية، فقد جاءت كفاءة المدارس البعيدة عن المسكن في المرتبة الأولى بعدد اجابات(155)طالبا، وبنسبة(56.3%)من مجموع العينة العشوائية، مقابل إجابات(120)طالبا، وبنسبة(43.7%)، أرجعوا اختيارهم إلى عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن، ويعكس ذلك ارتفاع وعي طلبة المرحلة الثانوية بأهمية جودة التعليم، واستعدادهم لقطع مسافات أكبر مقابل الحصول على تعليم أفضل.

جدول(11) دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر لسكناهم في مدينة المدحتية لعام2025

نوع الاختبار	تلاميذ المدارس الابتدائية الاهلية		
	التكرار	النسبة %	الترتيب
عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن	71	56.8	1
كفاءة المدارس البعيدة عن المسكن	54	43.2	2
المجموع	125	100	
نوع الاختبار	طلاب المدارس الثانوية الاهلية		
	التكرار	النسبة %	الترتيب
عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن	120	43.7	2
كفاءة المدارس البعيدة عن المسكن	155	56.3	1
المجموع	275	100	

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل(17) دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر لسكناهم في مدينة المدحتية

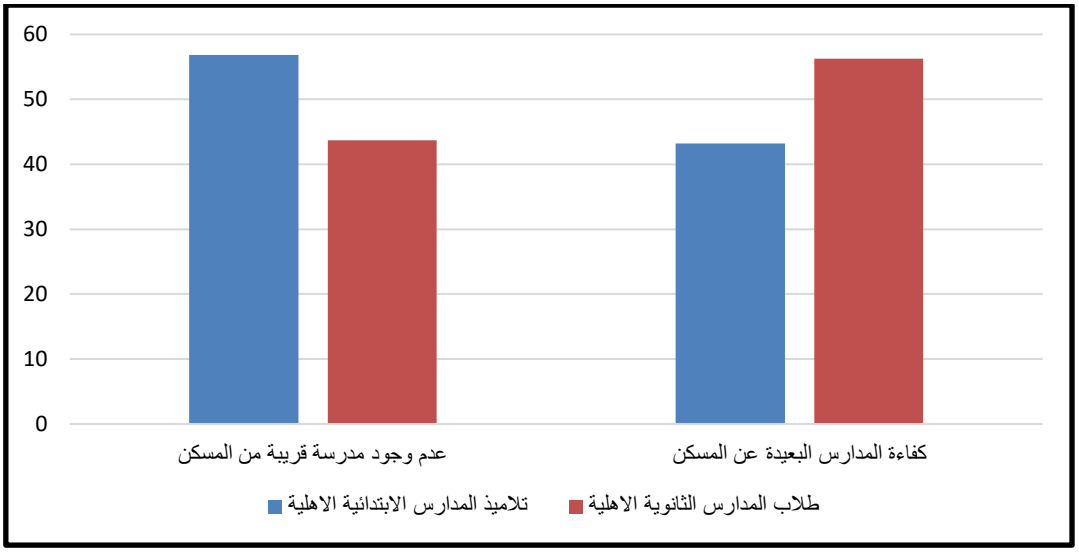

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(11)

المحور السابع: العوامل المؤثرة في النفوذ المكاني لخدمات المدارس الاهلية في مدينة المدحتية:

تتأثر منطقة نفوذ المدارس وامتداد نطاقها الجغرافي والاجتماعي بظروف مركبة؛ حيث تلعب العوامل الهيكلية للمؤسسات التعليمية دوراً بارزاً من خلال طبيعة توزيعها المكاني ومدى قربها(السعدي،1980،ص95)، من التجمعات السكنية، لجانب طاقتها الاستيعابية ونوع التعليم الذي تقدمه(سواء كان حكومياً، خاصاً، أو تخصصياً)، بالتوازي مع تأثير الخصائص الذاتية للأسر المحيطة(العالي،2013، ص78)، حيث تشكل القدرة الاقتصادية والمستوى الاجتماعي والثقافي لأولياء الأمور محركاً أساسياً في اختيار المدرسة، وتتكامل هذه المكونات مع الكثافة الديموغرافية للمنطقة لتحدد في النهاية الحجم الفعلي للطلب والمدى الذي يصل إليه نفوذ كل مدرسة.وفيما يلي اهم العوامل:

1. مؤشر المسافة المقطوعة لتلاميذ وطلاب المدارس الاهلية:

تتباين المسافات المقطوعة من مدرسه لأخرى وبالرغم من انتشار المدارس الابتدائية الاهلية في(ثلاثة)احياء سكنية من منطقة الدراسة، فضلاً عن ان المسافة المقطوعة تكون اقل لتلاميذ هذه المرحلة، إذ نجد أن بعض المناطق تعاني من نقص هذه الخدمة وتكدس البعض الاخر في مناطق قريبة من بعضها وبالتالي فالمسافة المقطوعة تعد مؤشر جيد على كفاءة التوزيع

وعند النظر الى نتائج بيانات جدول(12)والشكل(18)، فقد سجلت المسافة التي يقطعها التلاميذ والتي تتراوح ما بين(501م–1000م)المرتبة الأولى بعدد إجابات بلغت(49)تلميذ، وبنسبة(39.2%)من مجموع عينة التلاميذ العشوائية، في حين سجلت المرتبة الثانية المسافة التي يتراوح مداها ما بين(1001م–2000م)بعدد إجابات بلغت(28)تلميذ، وبنسبة(22.4%)، وقد سجل المرتبة الأخيرة في مؤشر المسافة التي يقطعها التلاميذ للوصل الى المدارس الاهلية تمثلت بـ(3000م فأكثر)بعدد إجابات بلغت(11)تلميذا، وبنسبة(8.8)، ولوحظ ان رحلة التلميذ من البيت الى المدرسة فقد حددها المقياس المحلي بـ(300م – 400م) ومن بيانات الجدول، نجد أن نسبة التلاميذ في منطقة الدراسة، قد سجلت تبايناً فيما بنيها ، إذ بلغت نسبة التلاميذ الذين جاءت نسبتهم مطابقة للمعيار(16.8)من مجموع العينة المدروسة، بينما بلغت نسبة التلاميذ الذين جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار او التي تفوقه، بلغت(83.2)، وهذا يرجع الى عدة اسباب منها تكدس المدارس في مناطق محدده دون الاعتماد على المعاير في اختيار وتحديد موقع المدارس وهذا ما يلحظ في الاحياء السكنية لمنطقة الدراسة.

اما بالنسبة الى طلاب المدارس الثانوية فيلحظ من بيانات الجدول(12)، ان نسبة الطلاب في العينة المدروسة قد سجلت تباين واضح، فقد احتلت المسافة التي تتراوح بين(501م– 1000م)المرتبة الأولى وبعدد إجابات بلغت(97)طالب، وبنسبة(35.2%)من مجموع العينة العشوائية للطلاب، فيما سجلت المسافة التي تبلغ(1001م–2000م)المرتبة الثانية وبعدد إجابات طلاب(78)طالب، وبنسبة(28.3%)، فيما حلت المسافة التي تتراوح(2001م–3000م)بالمرتبة الأخيرة وبعدد إجابات(19)طالبا، وبنسبة(7%)من العينة الكلية، ونلاحظ هنا فقد سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم مطابقه للمعيار (48.1%)علماً ان المعيار المحلي قد حدد المسافة من البيت الى المدرسة وبالعكس بـ(1000م)(العالي،2013، ص79)، بينما سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار(52%)من مجموع العينة المدروسة وهذا دليل واضح على تكدس المدارس في احياء سكنية معينه دون غيرها مما يؤشر الى عدم وجود معايير محدده في اختيار مواقع المدارس لأسباب يتعلق بعضها بالمستثمرين واخرى تتعلق بالأحياء السكنية نفسها من عدم وجود بنايات جاهزة ذات مواصفات تتعلق بالمساحة او نوع البناء فضلاً عن اسباب تتعلق بالمديرية العامة لتربية محافظة بابل.

جدول(12)مؤشر المسافة المقطوعة لتلاميذ وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

تلاميذ المدارس الثانوية الاهلية	500 متر فأقل	501 م – 1000 م	1001م– 2000 م	2001 م – 3000 م	أكثر من 3001 م	حجم العينة
التكرار	21	49	28	16	11	125
النسبة %	16.8	39.2	22.4	12.8	8.8	100
طلاب المدارس الثانوية الاهلية	**500 متر فأقل**	**501 م – 1000 م**	**1001م– 2000 م**	**2001 م – 3000 م**	**اكثر من 3001 م**	**حجم العينة**
التكرار	**46**	**97**	**78**	**19**	**35**	**275**
النسبة %	**16.8**	**35.2**	**28.3**	**7.0**	**12.8**	**100**

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل(18)مؤشر المسافة المقطوعة لتلاميذ وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

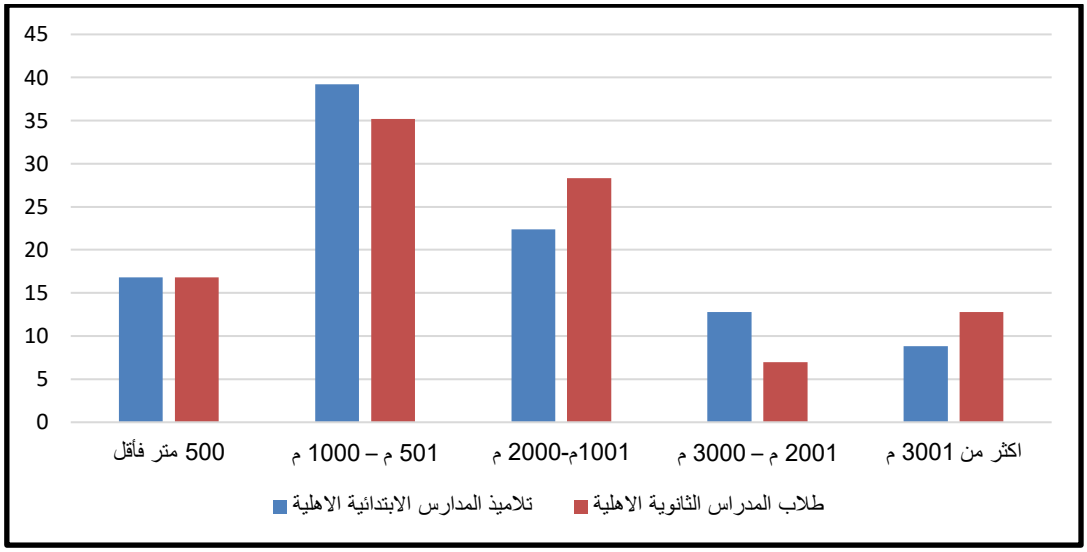

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(12)

2. مؤشر نوع وسيلة النقل التي يستخدمها تلاميذ وطلاب المدارس الاهلية:

تتفاوت مساهمة كل وسيله في نقل التلاميذ من منازلهم الى المدرسة بحسب طول المسافة المقطوعة اثناء الرحلة وهل هي صعبه او سهله؟ فضلاً عن ظروف المناخ.(جلال، 2009، ص376)

ويلحظ من الجدول(13)والشكل(19)، نوع وسيلة النقل التي يستخدمها تلاميذ وطلاب المدارس الأهلية في منطقة الدراسة، مع المقارنة بين التلاميذ والطلاب، ويتضح أن سيارة الأسرة الخاصة تمثل وسيلة النقل الأكثر استخدامًا لدى كل من تلاميذ وطلاب الأهلية، إذ بلغت نسبة مستخدميها(36.8)من اصل العينة الكلية(125)لدى تلاميذ الابتدائية، وما نسبته(33%)من أصل(275) لدى طلاب الثانوية. ويعكس ذلك اعتماد الأسر بدرجة كبيرة على النقل الخاص لإيصال أبنائهم للمدارس الأهلية، وهو ما يرتبط غالبًا بتحسن المستوى الاقتصادي لبعض الأسر، وحرص أولياء الأمور على توفير وسيلة نقل أكثر أمانًا وراحة، فضلًا عن بُعد بعض المدارس عن أماكن السكن. وجاءت وسيلة السير على الأقدام في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبتها(31.2%)لدى التلاميذ، وما نسبته(25.8%)للطلاب، وهي نسب مرتفعة نسبيًا تشير إلى أن شريحة مهمة من الطلبة تقطن بالقرب من المدارس، أو أن محدودية تكاليف النقل تدفع بعض الأسر لاعتماد على المشي، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكنية. أما الدراجات الهوائية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة(16%)لتلاميذ الابتدائية، وبنسبة(16.3%)لطلاب الثانوية، وهذا يدل على تقارب واضح بين الفئتين في استخدام هذه الوسيلة، ويرتبط ذلك بانخفاض كلفتها وسهولة استخدامها للمسافات القصيرة داخل المدينة.

في المقابل، بلغت نسب استخدام باص المدرسة بنحو(10.4%)لدى تلاميذ الابتدائية، وارتفعت النسبة إلى(13.4%)لدى طلاب الثانوية، وهو ما يشير لوجود دور محدود لخدمة النقل المدرسي، إلا أنها تحظى بإقبال أكبر بين طلاب المرحلة الثانوية مقارنة بالتلاميذ، ربما بسبب اتساع نطاق استقطاب المدارس الثانوية الأهلية للطلبة من مناطق مختلفة. وسجلت سيارة الأجرة أقل نسب الاستخدام، إذ بلغت نسبها(5.6% للتلاميذ، 11.2% للطلاب)ويُلاحظ أن نسبة استخدامها لدى الطلاب تكاد تضاعف نسبتها لدى التلاميذ، وهو ما قد يعزى إلى تمتع طلاب المرحلة الثانوية باستقلالية أكبر في التنقل، أو إلى بُعد مساكنهم عن مدارسهم مقارنة بتلاميذ المرحلة الأصغر.

أن النسب اعلاه تشير الى تكدس المدارس الثانوية في مناطق معينه وعدم توزيعها بشكل عادل بين الاحياء.وتعكس هذه النتائج تأثير التوزيع المكاني للمدارس الأهلية، ومستوى دخل الأسر، وقرب المؤسسات التعليمية من المناطق السكنية في تحديد أنماط تنقل التلاميذ والطلاب، الأمر الذي يستدعي تعزيز خدمات النقل المدرسي وتطوير شبكة الوصول إلى المدارس بما يحقق سهولة التنقل ويخفف الاعتماد على وسائل النقل الخاصة.

جدول(13) نوع وسيلة النقل التي يستخدمها التلاميذ والطلاب للوصول الى المدارس الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

تلاميذ المدارس الثانوية الاهلية	باص المدرسة	سيراً على الاقدام	سيارة اجرة	دراجة هوائية	سيارة الاسرة	حجم العينة
التكرار	13	39	7	20	46	125
النسبة %	10.4	31.2	5.6	16.0	36.8	100
طلاب المدارس الثانوية الاهلية	**باص المدرسة**	**سيراً على الاقدام**	**سيارة اجرة**	**دراجة هوائية**	**سيارة الاسرة**	**حجم العينة**
التكرار	**37**	**71**	**31**	**45**	**91**	**275**
النسبة %	**13.4**	**25.8**	**11.2**	**16.3**	**33.0**	**100**

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل(19)نوع وسيلة النقل التي يستخدمها التلاميذ والطلاب للوصول الى المدارس الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

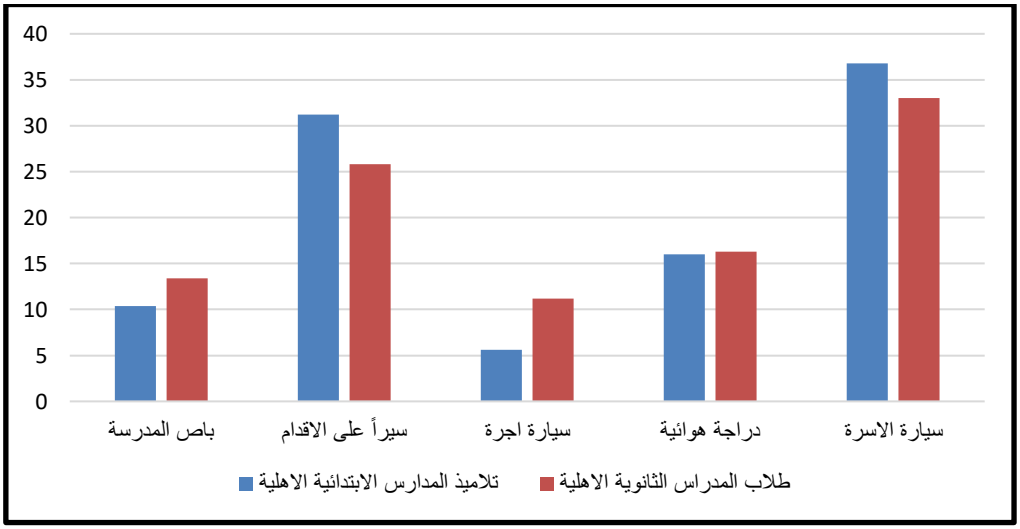

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(13)

3.مؤشر وقت وصول التلاميذ والطلاب للمدراس الاهلية:

يعد من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية، إذ يلحظ من بيانات الجدول(14)والشكلين(20،21) وجود تباين واضح بين المرحلتين الابتدائية والثانوية في مدة الوصول إلى المؤسسة التعليمية، ففي مرحلة الابتدائية اختلف الزمن المقطوع للوصول للمؤسسة التعليمية، بحكم موقع المدارس فضلاً عن اختلاف الوسيلة المستخدمة في نقل التلاميذ من المسكن للمدرسة وبالعكس، وقد ظهر من العينة التي تم استجوابها بالدراسة، فقد استحوذت الفئة الزمنية(5–10 دقائق)على المرتبة الأولى بنسبة بلغت(44.8%) وبواقع (56)تلميذاً، تلتها فئة (أقل من 5 دقائق) بنسبة (32.8%) وبعدد (41) تلميذاً، وهذا يدل على قرب المدارس من الاحياء السكنية، وقد انخفضت النسبة من الذين يستغرقون (11–15 دقيقة) إلى (15.2%)، بينما سجلت الفئة التي تزيد مدة وصولها على (15 دقيقة) أدنى نسبة بلغت (7.2%) فقط. ويعكس ذلك تمركز المدارس الابتدائية الأهلية داخل الأحياء السكنية أو بالقرب منها، بما يسهم في تقليل زمن الوصول ورفع مستوى سهولة الإتاحة المكانية.

أما بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية الأهلية، فتظهر النتائج نمطاً مختلفاً، إذ جاءت الفئة التي تستغرق أكثر من (20 دقيقة) في المرتبة الأولى بنسبة (36.8%)وبواقع (101) طالب، تلتها فئة (16–20 دقيقة) بنسبة (32.3%)،ثم فئة (10–15 دقيقة) بنسبة (20.3%)، في حين سجلت الفئة الأقل من (10 دقائق) أدنى نسبة بلغت (10.6%). ويشير هذا التوزيع إلى أن المدارس الثانوية الأهلية تتمركز في مواقع محدودة نسبياً وعلى مسافات أبعد من مناطق سكن الطلبة، الأمر الذي يطيل زمن الرحلة اليومية ويزيد الاعتماد على وسائل النقل، ويعكس تفاوتاً مكانياً في توزيع المؤسسات التعليمية الثانوية مقارنة بالمدارس الابتدائية.

وعليه فقد أوجدت أن نسبة التلاميذ التي تطابق المعيار المحلي المحدد بـ(5–10)مشياً على الاقدام بلغت(77.6%)بينما نرى ان النسبة التي فاقت المعيار بلغت(22.4%). بينما نجدها على مستوى المدارس الثانوية فقد حدد المعيار المحلي المسافة بـ(20–25 دقيقة)، لوصول الطالب من المنزل الى المدرسة والعكس، وقد تبين ان نسبة الطلاب التي تطابق المعيار المحلي بلغت(63.2%)، بينما النسبة التي فاقت المعيار بلغ(36.8%)

وبصورة عامة، تؤكد نتائج الجدول أن كفاءة الوصول المكاني ترتفع في المدارس الابتدائية الأهلية مقارنة بالمدارس الثانوية الأهلية، نتيجة انتشار الأولى داخل الأحياء السكنية، في حين أدى محدودية انتشار المدارس الثانوية وتمركزها في مواقع معينة إلى زيادة زمن الوصول لشريحة كبيرة من الطلبة، وهو ما يستدعي التوسع في توزيع المدارس الثانوية الأهلية بما يحقق عدالة مكانية أفضل ويخفض زمن التنقل اليومي.

جدول(14) مؤشر الوقت المستغرق لوصول التلاميذ والطلاب للمدارس الاهلية في مدينة المدحتية لعام2025

تلاميذ المدارس الثانوية الاهلية	اقل من 5 دقائق	5 – 10 دقيقة	11–15 دقيقة	أكثر من 15 دقيقة	حجم العينة
التكرار	41	56	19	9	125
النسبة %	32.8	44.8	15.2	7.2	100
طلاب المدارس الثانوية الاهلية	اقل من 10 دقائق	10 – 15 دقيقة	16–20 دقيقة	أكثر من 20 دقيقة	حجم العينة
التكرار	29	56	89	101	275

النسبة %	10.6	20.3	32.3	36.8	100

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

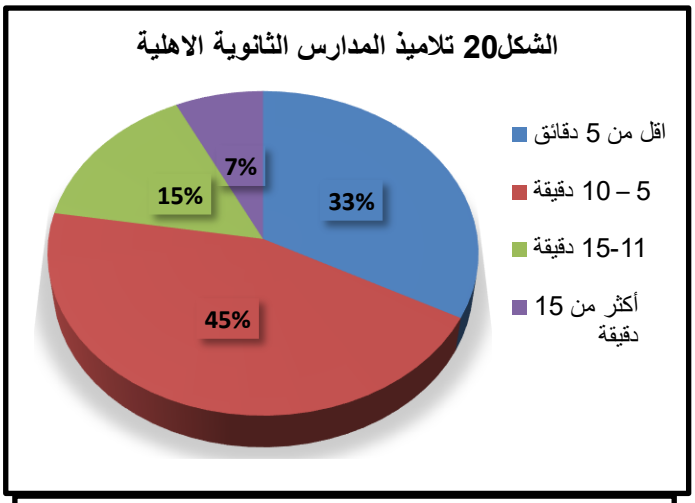

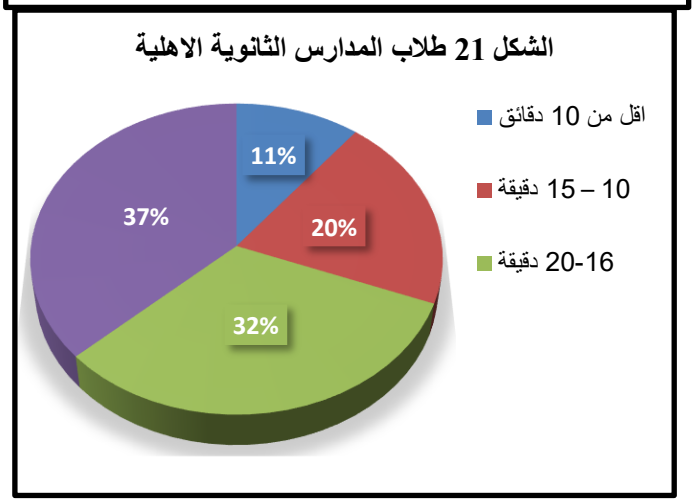

المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(14)

االاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج ان للنمو السكاني المتسارع وتضاعف حجم سكان منطقة الدراسة بين عامي (1997-2025)، أدى لتعاظم الثقل الديموغرافي للمدينة وارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية، مما دفع نحو التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية الأهلية كضرورة تنموية وجغرافية للاستجابة لهذا الضغط السكاني وتحقيق التوازن المكاني في توزيع الخدمات.

2. أظهرت النتائج تباينًا واضحاً في المؤسسات التعليمية الأهلية؛ حيث تشكل رياض الأطفال(35%)من المؤسسات التعليمة الاهلية في منطقة الدراسة. بالمقابل، تهيمن المدارس الثانوية والابتدائية(13 مؤسسة) على المشهد، وتتصدر الثانوية بنسبة(56.6%)من الطلبة، مما يعكس كثافة الطلب عليها. وتستحوذ على غالبية الكوادر التدريسية والإدارية والشعب الدراسية.

2. يكشف التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الاهلية عن خلل واضح في العدالة المكانية؛ حيث تتركز جميع الرياض في حيي الأمير(بنسبة 57.1%)والإمام (بنسبة 42.9%)، نتيجة الكثافة السكانية فيهما، في حين تخلو بقية أحياء المدينة تمامًا منها، مما يبرز ضعف انسجام هذه الخدمات مع التوسع العمراني ويستدعي اعتماد معايير تخطيطية تحقق التوازن في توزيعها مستقبلاً.

3. كما كشفت الدراسة تصدّر حي الإمام المرتبة الأولى في التعليم الابتدائي بـ (650) تلميذاً (34.6%) موزعين على مدرستين و(20) صفاً وبكادر من (46) معلماً، تلاه حي الأمير ثانياً بمدرستين و(619) تلميذاً (31.8%) يتوزعون على (21) صفاً بوجود (43) معلماً، بينما حلّ حي الزهراء أخيراً بمدرستين أيضاً استوعبتا (597) تلميذاً (17.5%) ضمن (16) صفاً وبكادر بلغ (49) معلماً ومعلمة.

4. توضح المؤشرات اختلال التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية الأهلية في مدينة المدحتية؛ حيث تتركز بنسبة (66.7%) في أحياء (الإمام، والزهراء، والأمير)، والتي تستقطب بدورها (66.4%) من إجمالي التلاميذ. ويعكس هذا النمط توجّه الاستثمار التعليمي الخاص نحو الأحياء الأعلى كثافة سكانية وقدرة اقتصادية.

5. يُظهر التوزيع المكاني للتعليم الثانوي الأهلي تمركزاً واضحاً في حي الأمير، الذي يتصدر بـ (4) مدارس (57%)، ويستقطب (1160) طالباً (39.8%)،مستنداً إلى بنية تحتية تشمل (86) صفاً(62.3%) وكادراً يضم (135) مدرساً(61.9%)، فضلاً عن حجمه السكاني(16,658 نسمة) وميزاته الخدمية. وفي المقابل، حلّ حي الإمام ثانياً بمدرستين (28.6%) و(676)طالباً(23.2%)، رغم تصدره سكانياً بنحو (26,597 نسمة، 49.4%). بينما سجل حي الزهراء أدنى مستويات التوزيع بمدرسة واحدة (14.3%)، و(290) طالباً (9.9%)، يتوزعون على (17) صفاً وبكادر مؤلف من (32) مدرساً.

6. سجلت مؤشرات الكفاءة التعليمية بمدينة المدحتية معدلاً عاماً للكثافة المدرسية بلغ(313) تلميذاً/مدرسة، تصدره حي الأمير بـ(325)، يليه حيا الإمام (309) والزهراء (290)، وهي معدلات تقع دون المعيار المحلي البالغ (360). وعلى مستوى مؤشر(تلميذ/معلم)، أظهرت النتائج توازناً نسبياً بمعدل عام بلغ(13)، حيث سجل حيا الأمير والإمام (14) مقابل (12) لحي الزهراء. وفيما يخص مؤشر الكثافة الصفية (تلميذ/شعبة)، فقد بلغ المتوسط العام (33)، وسجل حي الزهراء الكثافة الأعلى بـ(49)، تلاه حي الأمير بـ(36)، بينما حقق حي الإمام المعدل الأقل بنحو (29) تلميذاً/شعبة.

7. فيما يخص مؤشر القرب والمجال المكاني، يفضل(61.6%) من تلاميذ المرحلة الابتدائية المدارس القريبة من مساكنهم، مقابل (38.4%) يرتادون مدارس بعيدة. وعلى العكس من ذلك في المرحلة الثانوية، حيث يفضل (56.8%) من الطلبة المدارس الثانوية الأهلية البعيدة عن مناطق سكناهم، في حين يتجه (44.2%) منهم نحو المدارس القريبة.

8. تتباين دوافع الطلبة في اختيار المؤسسات التعليمية الواقعة خارج محيطهم السكني؛ ففي المرحلة الابتدائية، يعود السبب الرئيس إلى عدم توفر مدرسة قريبة بنسبة (56.8%)، يليه عامل الكفاءة التعليمية للمدارس البعيدة بنسبة (43.2%).أما في المرحلة الثانوية، فتنعكس الأولويات؛ إذ تأتي الكفاءة التعليمية للمدارس البعيدة في المرتبة الأولى بنسبة(56.3%)، في حين يُعزى اختيار(43.7%)من الطلبة إلى غياب مدرسة قريبة من سكنهم.

9. اظهر النتائج ان المسافة التي يقطعها التلاميذ والتي تتراوح ما بين(501م-1000م)المرتبة الأولى بعدد إجابات وبنسبة(39.2%)، وقد سجل المرتبة الأخيرة للمسافة التي يقطعها التلاميذ للوصل للمدارس تمثلت بـ(3000م فأكثر)وبنسبة(8.8)، ونجد أن نسبة التلاميذ الذين جاءت نسبتهم مطابقة للمعيار(16.8)، بينما بلغت نسبة التلاميذ الذين

جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار، بلغت(83.2)، اما بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية فيلحظ المسافة التي تتراوح بين(501م–1000م)المرتبة الأولى وبنسبة(35.2%)فيما حلت المسافة التي تتراوح(2001م–3000م)بالمرتبة الأخيرة وبنسبة(7%)،فقد سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم مطابقه للمعيار(48.1%)، بينما سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار(52%).

10. كشفت النتائج تباين في نوع وسيلة النقل التي يستخدمها تلاميذ وطلاب المدارس الأهلية في منطقة الدراسة، اذ أن سيارة الأسرة الخاصة تمثل وسيلة النقل الأكثر استخدامًا لدى كل من تلاميذ وطلاب الأهلية، إذ بلغت نسبة مستخدميها(36.8)، وما نسبته(33%)من أصل(275) لدى طلاب الثانوية. وجاءت وسيلة السير على الأقدام في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبتها(31.2%)لدى التلاميذ، وما نسبته(25.8%)للطلاب. أما الدراجات الهوائية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة(16%)للتلاميذ، وبنسبة(16.3%)للطلاب، في المقابل، بلغت نسب استخدام باص المدرسة بنحو(10.4%)لدى تلاميذ، وارتفعت النسبة إلى(13.4%)لدى طلاب، وسجلت سيارة الأجرة أقل نسب الاستخدام، إذ بلغت نسبها(5.6%)للتلاميذ،(11.2%)للطلاب.

التوصيات:

1. التكامل والإشراف الإداري يُعدّ التعاون بين التعليم الخاص والعام أساسيًا لتعزيز العملية التعليمية. وينبغي إنشاء هيكل إداري مشترك لضمان خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لإشراف الدولة المباشر، ما يُسهم في معالجة المشكلات ومنع تكرار أوجه القصور في التعليم العام.
2. تطوير المناهج وسوق العمل يُعدّ البحث المستمر في أحدث التطورات في المناهج والخطط التعليمية أمرًا بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل ومواكبة التطورات العلمية العالمية.
3. ينبغي على الحكومة توفير موارد مادية ولوجستية محددة، لا سيما تخصيص الأراضي لبناء المدارس وتوفير المعدات والمختبرات الحديثة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قروض التنمية أو القروض الميسرة.
4. ينبغي منح المعلمين والمدرسين والإداريين في القطاع الخاص نفس المزايا والضمانات التي يتمتع بها نظراؤهم في التعليم العام لضمان استقرارهم الوظيفي والحد من الهجرة العكسية إلى القطاع العام.
5. التوزيع الجغرافي ومعايير التخطيط إعادة تقييم توزيع المؤسسات التعليمية الخاصة داخل المدن وفقًا لمعايير التخطيط الحضري (مثل الكثافة السكانية، والمسافة الجغرافية، ونطاق التأثير)لمنع التوزيع العشوائي وضمان التوزيع المكاني العادل.
6. إلزام المدارس الخاصة بإنشاء قاعات وملاعب مخصصة للأنشطة الرياضية والفنية، والتركيز على حصص الفنون والموسيقى والتربية البدنية لتعزيز النمو الشامل للطلاب وتنمية الإبداع.
7. إلزام المؤسسات الخاصة بتطوير بنيتها التحتية التكنولوجية وتطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية والمنصات التفاعلية لتحسين التواصل بين المدرسة والطلاب وأولياء الأمور.
8. إلزام المدارس الخاصة بتسجيل كوادرها التدريسية في دورات تدريبية وتطويرية مستمرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وذلك لتعريفهم بأساليب التدريس الحديثة وتقنيات التقييم التربوي.
9. وضع نظام تقييم سنوي دقيق (تصنيف الجودة) للمدارس الخاصة، يعتمد على معدلات النجاح، وكفاءة المباني، وتوفير بيئة تعليمية مثالية. تكريم المؤسسات المتميزة ومحاسبة المؤسسات التي لا تفي بالمعايير.

10. فرض رقابة حكومية مرنة على الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة، بما يتناسب مع الخدمات المقدمة. تقديم استثناءات أو منح دراسية للطلاب المتفوقين والأيتام وذوي الدخل المحدود، لتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

11. إلزام المدارس الخاصة بالالتزام التام بمتطلبات السلامة والأمن (الدفاع المدني، مخارج الطوارئ، المساحات المفتوحة) وتوفير بيئة صحية خالية من التلوث البصري والسمعي، لا سيما تلك التي تشغل مبانٍ مستأجرة أو لم تُصمم أصلاً كمدارس.

12. تحديد الحد الأقصى لعدد الطلاب في كل فصل دراسي بالمدارس الخاصة لضمان فعالية التعليم، مع الالتزام التام باللوائح الوزارية المتعلقة بأعمار الطلاب وشروط القبول والحضور.

المصادر:

1. السبعاوي، هناء جاسم، دور المدارس الاهلية في تنمية العملية التعليمية لطلبتها " مدرسة الاوائل الاهلية انموذجا. "، مجلة دراسات موصلية، العدد 47، 2018

2. ال ادريس، حميد بن عايض، الصعوبات التي تواجه المدارس الاهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملاك هذه المدارس، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، 2016

3. كاظم، ظلال جواد، تقييم كفاءة واقع المدارس، الاهلية في مدينة النجف الاشرف لعام 2017 واثارها المستقبلية، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بمؤتمر بسنة2018

4. حسن، رسول عليوي، صورة التعليم الاهلي لدى الجمهور العراقي (دراسة مسحية لصورة المدارس الاهلية في بغداد) ، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2020.

5. الشبلي، زين العابدين عزيز مزيد ابو ليل ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة النجف الاشرف باستخدام تقنية نظم المعلومات ، Gisرسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢،

6. الخطاب، اركان سعيد، التعليم الجامعي الاهلي وسبل النهوض به ، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد 55 ، 2017 .

7. الجوهري، يسري عبد الرزاق, حافظ مصطفى محمد , جغرافية السكان , مطبعة دار السلام , بغداد , الطبعة الأولى , 1979

8. الجبيسي، الشواورة، سالم علي, حمود عبد الله, جغرافية السكان (المدخل الى علم السكان) , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الأولى , 2001 .

9. لبيب ، علي ، جغرافية السكان الثابت والمتحول، دار العربية للعلوم، بيروت , الطبعة الثانية , 2004.

10. إسماعيل ، احمد علي، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1984.

11. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997(محافظة بابل) , بغداد , 1999 ,جدول رقم 22 .

12. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2009 ,جدول رقم 6/2 .

13. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مكتب احصاء ميسان، (بيانات غير منشوره)لتقديرات سنة 2025 .

14. الكاني، مهدي ناصر حسين، التحليل الجغرافي لواقع المدارس الاهلية في مدينة الناصرية وافاقها المستقبلية، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية، العدد 14، 2020

15. سلمان، ندى نجيب ،التركيب التعليمي للسكان في العراق واثره في المهنه، مجله البحوث الجغرافية، كليه التربيه بنات ،جامعه الكوفة ،العدد (7) ،2006.

16. الإدريس، حميد بن عايد، الصعوبات التي تواجه المدارس الخاصة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر أصحاب هذه المدارس، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، 2016م.

17. الجنابي، عبد الزهره علي وحسين جعاز ناصر وفؤاد محمد عبد الله، تقويم التباين الزماني والمكاني للتحصيل العلمي في العراق للمده 1977- 1997 ،مجله البحوث الجغرافية، جامعه الكوفة، العدد 8، 2007.

18. ابو زيد، عبد المنعم علي عبد الهادي ، جغرافية الخدمات الصحية والتعليمية في محافظة الجيزة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ، 1997

19. حسن ، حاتم حمودي ، تحليل واقع الخدمات التعليمية قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006

20. الدليمي، احمد حسن عواد ، التحليل المكاني للخدمات التعليميه في مدينة الرمادي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربيه ، ابن رشد ، جامعة بغداد، 2004

21. هاشم، احمد، عباس وحسين علي ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية لناحية الدبوني في محافظة واسط، مجلة المخطط والتنمية، المجلد2، العدد29، 2024

22. العمار، كاظم ، كريم علي وسام بدر، التحليل المكاني للخدمات الصحية في محافظة واسط-دراسة في التخطيط المكاني للخدمات، جامعة بغداد- مركز التخطيط الحضري والإقليمي، مجلة المخطط والتنمية، عدد23، 2011.

23. شبع، حمد جواد ، تقويم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة عين تمر في محافظة كربلاء المقدسة ، مجلة البحوث الجغرافية التعليمية ، جامعة الكوفة، العدد3 ،2010

24. تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بعنوان "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، 2016،

25. القيسي، رافال ابراهيم طالب، كفاءة التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي في مدينة بغداد، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،2009.

26. العالي، محمد خضير سلمان، تحليل كفاءة الخدمات التعليمية في ابي الخصيب، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية ابن رشد،2013

27. السعدي، عباس فاضل, دراسة في جغرافية السكان , منشأة دار المعارف بالإسكندرية , 1980 ،ص95

28. جلال، شازاد جمال ، التباين المكاني لخدمات التعليم الابتدائي في محافظة السليمانية، مجلة المخطط والتنمية، العدد 24، 2009

29. جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة التخطيط والمتابعة(البيانات الإحصائية)، الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة،2025

30. قرار جمهوري بالقانون رقم (11) لسنة 1999 بشأن تأسيس مؤسسات التعليم الاهلي والخاصة.

31. مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الادارية ،مقياس 1:100000 لعام 2008.

32. مديرية بلدية المدحتية ، خريطة التصميم الاساسي ، مقياس 1:10000 سنة 2018

استمارة أستبانه

وزارة التربية مديرية تربية محافظة بابل – ناحية المدحتية

أبنائنا التلاميذ والطلاب نود منكم الاجابة على أسئلة هذا الاستبيان ووضع علامة (✓) على الاجابة التي تراها مناسبه حيث أن المعلومات التي تقدمونها ستكون لها قيمه في نتائج هذا البحث ولكم وافر الشكر والتقدير.

1. اسم المدرسة: بنين( ) بنات( )
2. هل المدرسة : ابتدائية أهلية ( ) ثانوية أهلية ( )
3. هل المدرسة الابتدائية او الثانوية بعيد عن مسكنك نعم ( ) كلا ( )
4. إذ كانت المدرسة بعيدة هل هذا يعود الى كفاءة المدرسة البعيدة ( ) او عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن( )
5. المسافة المقطوعة للمدرسة الابتدائية او الثانوية الاهلية في مدينة المدحتية:

500 متر فأقل ( ) 501م- 1000م( ) 1001م-2000م( ) 2001م-3000م( )اكثر من 3001م()

6. ما نوع وسيلة النقل التي يستخدمها التلاميذ والطلاب للوصول الى المدارس الاهلية في مدينة المدحتية:

باص المدرسة ( ) سيرا على الاقدام( ) سيارة اجرة( ) دراجة هوائية( ) سيارة الاسرة( )

7. كم تستغرق وقت للوصل الى المدرسة بالنسبة للتلاميذ:

اقل من 5 دقائق( ) 5 – 10 دقيقة( ) 11 – 15دقيقة( ) اكثر من 15 دقيقة( )

8. كم تستغرق وقت للوصل الى المدرسة بالنسبة للطلاب: اقل من 10 دقائق( ) 10 – 15 دقيقة( ) 16 – 20 دقيقة( ) اكثر من 20 دقيقة( )

دراسة واقع المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في محافظة بابل

م . م ميادة حسن حمزة
لمديرية العامة لتربية بابل– العراق
jnebjbdh333@gmail.com
009647830774022

الملخص:

تظهر أهمية هذا البحث بأن المشكلات السلوكية إذا لم يعمل المختصون من المعلمين والمعلمات والمربيين والباحثين بالبحث لتحديدها مما تؤدي بالتلاميذ إلى سوء التكيف الشخصي والاجتماعي في المدرسة وخارجها، فعندما تترك هذه المشكلات بدون رقابة ربما يؤدي الى زيادتها وصعوبة التعامل معها. اما مشكلة البحث: حيث لاحظت الباحثة كونها من اهل الاختصاص في التربية الرياضية أن هناك صعوبات أو معوقات سلوكية تواجههم في اثناء الدرس من قبل التلاميذ وبالتالي تؤثر على مجرى النشاط في الدرس وتحول دون تقدمهم أو نموهم بصورة طبيعية وصحيحة، اهداف البحث: التعرف على المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لتلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي: بالأسلوب المسحي لملائمته طبيعة مشكلة البحث ، تم تحديد مجتمع البحث من معلمي ومعلمات التربية الرياضية في محافظة بابل للمرحلة الابتدائية أذ بلغ عدد المدارس (84) مدرسة، أما عدد المعلمين فبلغ (235) معلم وعدد المعلمات (212) معلمة. اما أهم الاستنتاجات: ان تلاميذ المرحلة الابتدائية لا يمتلكون القدرة على تشكيل ميولهم العدوانية السلبية وبالتالي ان إخفاء الإحباطات الكامنة وراء المجاملات السطحية والإذعان الكاذب لا تجدي نفعا. اما اهم التوصيات: دراسة العوامل المؤثرة على المشكلات السلوكية مثل أساليب التنشئة الاجتماعية المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة وغيرة من العوامل.

الكلمات المفتاحية :التحليل الجغرافي، عمالة الأطفال، التوزيع المكاني، التسرب المدرسي، مستوى الدخل.

Study of the reality of behavioral problems in the physical education lesson for the primary stage from the point of view of male and female teachers in Babylon Governorate

M.M. A.L. Mayada Hassan Hamza

Teacher at Babil Education Directorate

Abstract:

The importance of this research lies in the fact that behavioral problems, if specialists among male and female teachers, educators, and researchers do not work to identify them, lead pupils to poor personal and social adjustment in school and outside it; when these problems are left without supervision, it may lead to their increase and the difficulty of dealing with them. As for the research problem: as the researcher, being a specialist in physical education, there are behavioral difficulties or obstacles facing them during the lesson by the pupils, and consequently affecting the course of activity in the lesson and preventing their progress or growth in a natural and correct way. Research objectives: identifying the behavioral problems in the physical education lesson for primary stage pupils from the point of view of male and female physical education teachers. The researcher used the descriptive approach in the survey method due to its suitability to the nature of the research problem. The research population was determined from male and female physical education teachers in Babylon Governorate for the primary stage, as the number of schools reached (84), while the number of male teachers reached (235) and the number of female teachers (212). As for the most important conclusions: primary stage pupils do not possess the ability to shape their negative aggressive tendencies, and therefore hiding the frustrations underlying surface compliments and false compliance is of no use. As for the most important recommendations: studying the factors affecting behavioral problems, such as socialization methods, the cultural, economic, and social level of the family, and other factors.

Keywords: Geographical Analysis, Child Labor, Spatial Distribution, School Dropout, Income Level.

الفصل الاول

المقدمة وأهمية البحث:

ان التطور الذي شهدته المؤسسات التعلمية وفي مختلف مجالات الحياة لم يأت من فراغ ، وإنما جاء نتيجة البحوث والدراسات السلوكية والمعرفية التي ترتبط بدرس التربية الرياضية يعد أحدى المجالات المهمة التي شملها التطور، وما يرتبط بها من مؤشرات سلوكية يصاحبها مظاهر انفعالية داخلية او خارجية ، إذ أن درس التربية الرياضية الذي يُمثل أصغر وحدة تعليمية في المنهاج المدرسي يُسهم وبشكل مباشر في إكساب المتعلمين المقدرة على معايشة النشاط وفهمه وتعديل سلوكهم، فالمرحلة الابتدائية مرحلة هامة في حياة التلاميذ وذلك لا يرجع فقط لما يكتسبون ويتعلمون في هذه المرحلة، وإنما أيضا نتيجة للتغيرات النمائية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية والثقافية المتعاقبة والمتسارعة التي يمر بها تلاميذ المرحلة الابتدائية لذلك من المتوقع تعرضهم في هذه المرحلة للكثير من المشكلات التي ترتبط بالمدرسة والمعلم، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث بأن المشكلات السلوكية إذا لم يعمل المختصون من المعلمين والمعلمات والمربيين والباحثين بالبحث لتحديدها مما تؤدي بالتلاميذ إلى سوء التكيف الشخصي والاجتماعي في المدرسة وخارجها، فعندما تترك هذه المشكلات بدون رقابة ربما يؤدي الى زيادتها وصعوبة التعامل معها.(عليان وآخرون، 2000، ص 47)

مشكلة البحث

يعاني معلمي ومعلمات التربية الرياضية مثلما يعاني أي معلم ومعلمة من معلمي المواد الاخرى من وجود مشكلات سلوكية تعترضهم تخالف الاعراف الاجتماعية وقوانين المؤسسات التعلمية أثناء ممارستهم لوظائفهم مما يعيق تنفيذ درس التربية الرياضية بشكل خطر على التلاميذ نفسهم وعلى المحيطين بهم وان هذا السلوك يمكن تعديله إذا ما تم تشخصية بصورة مبكرة ، حيث لاحظت الباحثة كونها من اهل الاختصاص في التربية الرياضية أن هناك صعوبات أو معوقات سلوكية تواجههم في اثناء الدرس من قبل التلاميذ وبالتالي تؤثر على مجرى النشاط في الدرس وتحول دون تقدمهم أو نموهم بصورة طبيعية وصحيحة ، لذى ارتأت الباحثة الخوض في غمار هذه المشكلة من خلال طرح تساؤل (هل هناك اهتمام حقيقي بوضع حلول للمشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية).

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1- اعداد مقياس للمشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للتلاميذ (المرحلة الابتدائية) من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية.

2- التعرف على المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لتلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية.

3- التعرف على مجالات المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لتلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية.

حدود البحث

اقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

أولاً: الحدود البشرية:

معلمو ومعلمات التربية الرياضية العاملون في المدارس الابتدائية الحكومية التابعة لمديرية تربية محافظة بابل.

ثانياً: الحدود المكانية:

المدارس الابتدائية الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة بابل، جمهورية العراق.

ثالثاً: الحدود الزمنية:

تم تنفيذ إجراءات البحث وجمع البيانات خلال العام الدراسي (2025–2026م).

رابعاً: الحدود الموضوعية:

اقتصر البحث على دراسة واقع المشكلات السلوكية التي تظهر لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية أثناء درس التربية الرياضية، كما يدركها ويقيّمها معلمو ومعلمات التربية الرياضية، وشملت مجالات: السلوك العدواني، وجذب الانتباه، والمضايقة والعناد، والتوافق النفسي الانفعالي، من خلال المقياس الذي أعدته الباحثة لهذا الغرض.

فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تفترض الباحثة ما يأتي:

1. يتمتع مقياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لتلاميذ المرحلة الابتدائية بدرجات مقبولة من الصدق والثبات، مما يجعله صالحًا لقياس المشكلات السلوكية من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية.
2. توجد مشكلات سلوكية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في درس التربية الرياضية بمستويات متفاوتة، كما يدركها معلمو ومعلمات التربية الرياضية.
3. تختلف مجالات المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من حيث مستوى انتشارها، إذ تتباين في شدتها بين مجالات السلوك العدواني، وجذب الانتباه، والمضايقة والعناد، والتوافق النفسي الانفعالي.

الدراسات السابقة

جدول (1)

بعض الدراسات السابقة الحديثة

ت	الباحث	موضوع الدراسة
1	(Fadhil & Al-Houry, 2021, p. 11)	فاعلية برنامج نفسي–رياضي في خفض مظاهر السلوك العدواني والغضب والعناد، وتنمية مهارات التنظيم الانفعالي والتوافق النفسي والاجتماعي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.
2	(Quintas et al., 2020, p. 24)	فاعلية برنامج تعليمي قائم على الألعاب الإلكترونية الحركية (Exergames) في تنمية الدافعية، والاستمتاع بالتعلم، والثقة بالنفس، وخفض القلق لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في التربية الرياضية.
3	(Parsamajd & Teymori, 2024, p. 542)	فاعلية برنامج تدريبي قائم على تدريبات الكاتا ((Kataفي خفض المشكلات السلوكية وتنمية مهارات التنظيم الانفعالي والانضباط الذاتي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.
4	(Hock, 2025, p. 41)	أثر ممارسة الأنشطة البدنية في درس التربية الرياضية في تنمية السلوك الإيجابي والانضباط الذاتي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.
5	(Qiu & Hock, 2025, p. 21)	فاعلية الأنشطة البدنية المدرسية في الحد من السلوكيات المشكلية الداخلية والخارجية وتعزيز التوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الابتدائية.

ظهر الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع المشكلات السلوكية لدى تلاميذ المدارس، ولا سيما في درس التربية الرياضية، لما لهذا الدرس من طبيعة عملية وتفاعلية قد تسهم في ظهور أنماط سلوكية متعددة تتطلب إدارة صفية فعّالة. وقد اتفقت معظم الدراسات على استخدام المنهج الوصفي المسحي والاستبانة أو المقاييس السلوكية أداةً لجمع البيانات، كما أشارت نتائجها إلى أن السلوك العدواني، والمضايقة، وعدم الالتزام بالتعليمات، وجذب الانتباه تُعد من أكثر المشكلات السلوكية شيوعًا بين التلاميذ.وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تركز على واقع المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية في محافظة بابل، كما تسعى إلى بناء مقياس علمي للمشكلات السلوكية والتحقق من خصائصه السيكومترية، الأمر الذي يمنحها قيمة علمية وتطبيقية في البيئة التعليمية العراقية(علاوي وراتب، 1999، ص 112).

أدوات البحث

اعتمدت الباحثة على مجموعة من الوسائل والأدوات اللازمة لإنجاز إجراءات البحث وتحقيق أهدافه، وتمثلت بما يأتي:

1. المصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.
2. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للاطلاع على الدراسات والبحوث الحديثة.

3. المقابلات الشخصية مع عدد من الخبراء والمختصين في مجال التربية الرياضية والقياس والتقويم وعلم النفس التربوي، بهدف الاستفادة من آرائهم في تحديد مجالات المقياس وصياغة فقراته والتحقق من صدقه الظاهري.
4. استبانة (مقياس) المشكلات السلوكية التي أعدتها الباحثة لقياس واقع المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الرياضية.
5. استمارة تحكيم فقرات المقياس، التي عُرضت على مجموعة من الخبراء للتحقق من ملاءمة الفقرات للمجالات التي تقيسها.
6. الحاسوب الشخصي، واستخدام البرامج الإحصائية (IBM SPSS Statistics) لمعالجة البيانات واستخراج النتائج.

اعتمدت الباحثة مقياسًا أُعد خصيصًا لتحقيق أهداف الدراسة، بعد مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالمشكلات السلوكية في البيئة المدرسية ودرس التربية الرياضية. وتضمن المقياس مجموعة من الفقرات موزعة على أربعة مجالات هي :السلوك العدواني، وجذب الانتباه، والمضايقة والعناد، والتوافق النفسي الانفعالي .وصيغت الفقرات بصيغة واضحة ومناسبة لطبيعة مجتمع البحث، واعتمدت الباحثة مقياس (ليكرت) الخماسي لتقدير استجابات أفراد العينة، حيث تمثلت بدائل الإجابة في: (دائمًا، غالبًا، أحيانًا، نادرًا، أبدًا)، وأُعطيت لها الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، مع مراعاة عكس الدرجات للفقرات السالبة –إن وجدت–، ثم جُمعت الدرجات للحصول على الدرجة الكلية للمقياس، إذ تشير الدرجة المرتفعة إلى ارتفاع مستوى المشكلات السلوكية لدى التلاميذ من وجهة نظر أفراد العينة.

الفصل الثاني

منهجية البحث

"المنهج هو اتباع خطوات منطقية معينة في تناول المشكلات أو الظواهر أو معالجة القضايا العلمية للوصول إلى اكتشاف الحقيقة" لذا استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لملائمته طبيعة مشكلة البحث، فالبحث الوصفي" يهدف إلى تحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع والمظاهر والأسلوب المسحي يسعى إلى جمع البيانات من أفراد المجتمع لمحاولة تحديد الحالة الراهنة للمجتمع في متغير معين أو متغيرين".

مجتمع وعينة البحث

تم تحديد مجتمع البحث من معلمي ومعلمات التربية الرياضية في محافظة بابل للمرحلة الابتدائية أذ بلغ عدد المدارس (84) مدرسة، أما عدد المعلمين فبلغ (235) معلم وعدد المعلمات (212) معلمة.

إجراءات البحث الرئيسة

إجراءات اعداد مقياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية(التلاميذ)

"مجموعة من الخطوات الأساسية التي يمكن أتباعها عند اعداد الاختبار أو المقياس وكيفية الربط بين وحدات المقياس لقياس الجوانب الكلية للمهارة أو السمة أو الصفة أو القدرة" حيث سعت الباحثة إلى اعداد مقياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية بما يتلائم مع الأسس العلمية التي انطلق منها موضوع بحثها.

الغرض من اعداد المقياس

"أن الحاجة المبكرة لتحديد الغرض من الاختبار عند العزم على اعداده تنبع من الفرضية القائلة بان شكل الاختبار وبعض خصائصه تختلف باختلاف الغرض من ذلك الاختبار"، وترتب على ذلك أن تقوم الباحثة بالتعرف على المشكلات السلوكية ومن ثم أعداد مقياس يتصف بالشمولية والدقة في قياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للتلاميذ في المرحلة الابتدائية.

تحديد مجالات مقياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الإعدادية (للطالبات)

حددت الباحثة مجالات المقياس بعد الاطلاع على المصادر والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة (دراسة علي ريسان 2015, ايمان صقر 2013, نضال عبد الناصر 2011, عبد اللطيف مصطفى 2003, بثينة اسماعيل 2002), وقامت الباحثة بإعداد استمارة استبيان للسادة الخبراء في مجال التخصص لتحديد المجالات ذات الأهمية النسبية الاكبر . بعد ان تم تحديد المجالات والتعريفات المناسبة لكل مجال، ولأهمية هذه المرحلة تعرض الباحثة خطوات استخراج الأهمية النسبية لمجالات مقياس المشكلات السلوكية بالتفصيل كما في الجدول رقم (2)(علاوي وراتب، 1999، ص 112)

جدول (2)

الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية

ت	المشكلات	الأهمية النسبية	الملاحظات
1	السلوك العدواني	90%	يعتمد
2	جذب الانتباه	80.05%	يعتمد
3	المضايقة والعناد	80%	يعتمد
4	التوافق النفسي الانفعالي	70.79%	يعتمد
5	الانفعال والهياج	45.71%	يستبعد
6	السلوك الاخلاقي	43.15%	يستبعد
7	شرود الذهن	43.58%	يستبعد
8	الانسحاب والعزلة	40.89%	يستبعد

تحديد صلاحية فقرات المقياس

بعد الانتهاء من صياغة الفقرات لكل مجال وفق الاسس المذكورة اعلاه عرضت استمارة استبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في العلوم التربوية والنفسية وعلم النفس الرياضي والبالغ عددهم (13) خبيراً لبيان صلاحيتها ولتحليل آراء الخبراء في فقرات الاختبار فقد تم استخدام اختبار (كا2) لعينة واحدة وعدت كل فقرة صالحة عندما تكون قيمة مربع كأي المحسوبة دالة عند مستوى (0.05)، وقد عدت جميع فقرات الاختبار صالحة منطقيا لقياس ما وضعت من اجل قياسه، وكما مبين في الجدول الاتي(علاوي ورضوان، 2002، ص 68):

(3) جدول

ملخص نتائج صدق المحتوى (صلاحية الفقرات) لمجالات مقياس المشكلات السلوكية

المجال	عدد الفقرات المعروضة	الفقرات المقبولة	النتيجة	نسبة القبول (%)	الفقرات المستبعدة
مشكلات السلوك العدواني	27	27	جميع الفقرات صالحة	100	0
مشكلات جذب الانتباه	22	20	أغلب الفقرات صالحة	90.91	2
مشكلات المضايقة والعناد	23	22	أغلب الفقرات صالحة	95.65	1
مشكلات التوافق النفسي الانفعالي	20	20	جميع الفقرات صالحة	100	0
المجموع	92	89	المقياس يتمتع بصدق محتوى مرتفع	96.74	3

2-4 التطبيق النهائي للمقياس

قامت الباحثة بتطبيق المقياس على عينة مكونة من (80) مدرسة من مدرسات التربية الرياضية من مجتمع البحث وهذه العينة تسمى (عينة تطبيق المقياس) وبلغت نسبتهم حوالي (45 %) من مجتمع الاصل وكان ذلك في الفترة الزمنية بين 23 / 5 / 2026 (الصمادي والدرابيع، 2004، ص 95).

الفصل الثالث

عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها:

عرض وتحليل ومناقشة المستويات المعيارية لمقياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لعينة التطبيق

الجدول (4)

يبين المستويات المعيارية لمقياس المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لعينة التطبيق

التسلسل	المستوى	الفئات الدرجات المعيارية		التكرارات	النسبة المئوية
1	ضعيف	56.97	66.04	28	31.1
2	مقبول	47.91	55.97	20	22.2
3	متوسط	38.85	46.91	36	40.0

4	جيد	29.79	37.85	2	2.2
5	جيد جدا	20.73	28.79	4	4.4

من خلال عرض النتائج في الجدول (4) يتبين إنَ الدرجات المعيارية التي تراوحت ما بين (56.97-66.04) هي في المستوى الضعيف وكانَ عدد المعلمين ضمن هذا المستوى (28) وكانت نسبتهم (31.1)% من مجموع عينة التطبيق، اما في المستوى مقبول فتراوحت الدرجات المعيارية ما بين(47.91 - 55.97) وكإنَ عدد المعلمات ضمن هذا المستوى (20) بلغت نسبته المئوية (22.2)%، اما في المستوى متوسط فتراوحت الدرجات المعيارية ما بين (38.85 - 46.91) وكإنَ عدد المعلمين ضمن هذا المستوى (36) بلغت نسبته المئوية (40.0)%، اما في المستوى جيد فتراوحت الدرجات المعيارية ما بين (29.79 - 37.85) وكانَ عدد المعلمات ضمن هذا المستوى (2) بلغت نسبته المئوية (2.2) %، اما في المستوى جيد جدا فتراوحت الدرجات المعيارية ما بين (20.73-28.79) وكانَ عدد المعلمين ضمن هذا المستوى (4) بلغت نسبته المئوية (4.4)% ومن الملاحظ من الجدول (4) يتبين بانَ نسبة المعلمين الذين كانَوا ضمن المستوى (متوسط) الى المستوى(جيد جدا) كانت نسبتهم (46.6%) تقريبا من عينة البحث وهي تشكل نسبه ضعيف في حين كانت نسبة المعلمات ضمن المستوى ضعيف الى مستوى متوسط هي (53.3%) من عينة المعلمات وهذا يدل على إنَ مستوى المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية كانت دون المتوسط عند ملاحظة أو مقارنة النسب التي حصلوا عليها من خلال المعلمين والمعلمات في المستويات المتقدمة، وتعزو الباحثة إنَ التلاميذ في درس التربية الرياضية لابد إنَ يهدف الى تحقيق الأهداف التربوية والتعلمية مع مراعاة النظام والضبط حيث ان كل ما يصدر عن الانسان من نشاط أو حركة أو فكر فهو سلوك كان داخلياً أم خارجياً ، إرادياً أم غير إرادي".

فالسلوك إذن هو" ذلك النشاط الذي يقوم به الكائن الحي نتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة، حيث يحاول باستمرار التطور والتعديل في هذه الظروف، حتى يتحقق له البقاء واشباع حاجاته". وعليه ترى الباحثة ان السلوك الانضباطي الصفي للتلاميذ هو ما يصدر منهم في ساحة المدرسة كالصراخ أو الضحك والاستهزاء بالآخرين أو إيذاء الغير أو التكلم بدون إذن وما إلى ذلك"، وهذا السلوك يفسر ان التلاميذ غير قادرين على التوافق مع المعايير الاجتماعية والقيم التربوية لدرس التربية الرياضية المحددة للسلوك المقبول مما يؤدي إلى تراجع مستواه الانضباطي والأكاديمي، والتأثير على علاقتهم الشخصية مع المعلمين والمعلمات والزميلات خلال الدرس، نتيجة للمشكلات تتعلق بالصراعات النفسية وكذلك بالتعلم الاجتماعي".(الصمادي والدرابيع، 2004، ص 95)

وكما تضيف الباحثة إنَ معلمين ومعلمات التربية الرياضية اذ عملوا على تقيم التلاميذ في ضوء خبرتهم الاكاديمية وكذلك قدراتهم وامكانيتهم حيث إنَ طبيعة التقييم تحتم عليهم ان تكون لديهم خبرة لا تقل عن خمس سنوات بهدف ان يتم التقييم والتشخيص بشكل موضوعي مستند الى خبرة اكاديمية استمرت لفترة لابأس بها من العمل التربوي والاكاديمي لان المشكلات السلوكية وهو هدف مشترك بينهم وبين التلاميذ ومع ذلك فقد تنشأ بعض المشكلات السلوكية لدى التلاميذ ويكون ظهورها بفعل عوامل قد ترتبط بالكادر التعليمي وادارته الصفية فالمدرسة الذي تقوم بعملية تعديل السلوك و ضبطه، قد يكون احد الاسباب الاضطراب اذا لم يكن مؤهلا لذلك او قد ترتبط بالأنشطة التعليمية الصفية ، وقد تنجم عن تركيب الجماعة الصفية" ويتضح للباحثة مما سبق أن هناك من المعلمين والمعلمات ما يكون له الأثر في اثارة بعض المشكلات السلوكية للتلاميذ ، مما يتطلب تجنب بعض التصرفات التي

تسبب ذلك لكي يكون قادراً على ضبط الصف اثناء تنفيذ الدرس من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التعليمية والتربوية.(سليمان، 2003، ص 153)

إضافةً الى ما ذكر ومن خلال تحليل استبيانات العينة وجد أنَّ للجانب التخطيطي جاء في المرتبة الثانية في الحصول على نتيجة سلبية لذا فأن درس التربية الرياضية والنشاطات الرياضية الأخرى قد تكون أيضا مصدراً آخراً من مصادر المشكلات السلوكية الصفية اذا ما افتقد الى التخطيط والاعداد الجيد والى التشويق والأثارة وابتعد عن ملائمة المرحلة العمرية للتلاميذ واذا ما انتابه التكرار والرتابة أو الزيادة والنقصان من دون النظر الى حاجات التلاميذ النفسية والاجتماعية، اما البيئة الدراسية (المدرسة) تعد من احد الأسباب التي تثير المشكلات السلوكية بعد أسلوب الكادر التعليمي والتخطيط (حسن، 2004، ص 39)

تعد البيئة ركنًا هاماً في تحديد السلوك فالمدرسة لها التأثير الكبير على التلاميذ، نتيجة لقضاء وقت غير قصير من الزمن داخلها بعد ان يترك البيت وذلك من خلال عدم ملائمة البنى التحتية النظام وعدد التلاميذ في الصف كل هذه العوامل تعد حاضنة لأثارة المشكلات السلوكية للتلاميذ خلال درس التربية الرياضية. وترى الباحثة أن درس التربية الرياضية والمعلم والمدرسة والجانب النظامي تكون أيضا مصدراً آخراً من مصادر المشكلات السلوكية الصفية إذا ما افتقد الى التخطيط والاعداد الجيد والى التشويق والأثارة وابتعد عن ملائمة المرحلة العمرية للتلاميذ وإذا ما انتابه التكرار والرتابة أو الزيادة والنقصان من دون النظر الى حاجات التلاميذ النفسية والاجتماعية(عربيات، 2007، ص 124)

الفصل الرابع

الاستنتاجات

1. يواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية مشكلات سلوكية يترتب عليه من آثار سلبية تعود على التلاميذ انفسهن وعلى الاخرين وعلى أدوات الدرس تقف حائل بينها وين السلوك الجازم.
2. ان تلاميذ المرحلة الابتدائية لا يمتلكون القدرة على تشكيل ميولهم العدوانية السلبية وبالتالي ان إخفاء الإحباطات الكامنة وراء المجاملات السطحية والإذعان الكاذب لا تجدي نفعا.
3. إن تلاميذ المرحلة الابتدائية يسعون الى التقرب من معلميهم والى الاخرين الا أنهم لا يعرفون السبيل الى ذلك فيلجؤون الى السلوك السلبي بجذب لانتباه.
4. يواجه تلاميذ المرحلة التعليمية الابتدائية في عمر صعوبات في اثبات الذات، فيلجؤون الى جذب انتباه الاخرين بالسلوك السلبي.
5. الإصرار وعدم التراجع لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية والقدرة على الاحتفاظ بالموقف الداخلي يعتبر جذورا لاضطرابات الشخصية السلبية ذو النزعة العدوانية.

التوصيات:

1. استخدام اداة البحث مقياس المشكلات السلوكية للمرحلة الابتدائية للتلاميذ للتعرف على المشكلات السلوكية التي تواجه المعلمين والمعلمات في تنفيذ نشاطات درس التربية الرياضية.
2. تذليل الصعوبات والمشكلات السلوكية التي تواجه التلاميذ للمرحلة الابتدائية من خلال إقامة ورش او دورات تدريبية خاصة بالإرشاد النفسي.
3. دراسة العوامل المؤثرة على المشكلات السلوكية مثل أساليب التنشئة الاجتماعية المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة وغيرة من العوامل.
4. استخدام اساليب جديدة في معالجة المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية لتلاميذ المدارس الابتدائية وطالبات المدارس المتوسطة والاعدادية.
5. اجراء دراسة مسحية ومقارنة في جميع المراحل المدرسية لتحديد حجمها في المجتمع العراقي.

المصادر

- **المصادر العربية:**

1- عليان، ربحي مصطفى، وآخرون :(2000) **منهاج وأساليب البحث العلمي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

2- علاوي، محمد حسن، وراتب، أسامة كامل :(1999) **البحث العلمي في التربية وعلم النفس**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر.

3- علاوي، محمد حسن، ورضوان، محمد نصر الدين :(2002) **القياس في التربية الرياضية وعلم النفس الرياضي**، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر.

4- الصمادي، عبد الله، والدرابيع، ماهر :(2004) **القياس والتقويم النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

5- سليمان، عبد الرحمن سيد :(2003) **المضطربون سلوكياً**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية.

6- حسن، محمد عبد الغني :(2004) **مهارات إدراك السلوك الإنساني**، ط2، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة – مصر.

7- عربيات، بشير :(2007) **إدارة الصفوف وتنظيم بيئة التعلم**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

- **المصادر الاجنبية**

1. Qiu, Gao Yan & Hock, Kway Eng (2025): *The Effectiveness of Classroom Management Strategies in Physical Education*, 1st ed., Springer Nature, Singapore.
2. Parsamajd, F., & Teymori, S. (2024): *Behavioral Challenges and Learning Environment in School Physical Education*, Routledge, London, United Kingdom.
3. Wu, Jingtao, Zhao, Xinjuan, Shao, Yanhong, Zang, Wanli & Jun, Hu (2025): *Students' Behavioral Patterns and Teaching Effectiveness in Physical Education Classes*, *Journal of Physical Education and Sport*, Vol. 25, No. 2.
4. Guo, Liangru, He, Hengwang & Wang, Chaochao (2025): *Innovative Approaches to Classroom Discipline and Student Engagement in Physical Education*, *International Journal of Educational Research*, Vol. 132.

5. Sauter, M., et al. (2020): *Managing Student Behavior in Physical Education: Contemporary Perspectives, European Physical Education Review*, Vol. 26, No. 4, pp. 845–861.

الملحق

ملحق (أ): الدراسات الأجنبية

ت	الباحث(Authors)	السنة	عنوان الدراسة	أهم النتائج
1	Gao Yan Qiu & Kway Eng Hock	2025	*Impact of Physical Education on the Behavioral Development of Primary School Pupils*	أظهرت الدراسة أن درس التربية الرياضية يسهم في تحسين السلوك والانضباط والتفاعل الاجتماعي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، وأن أساليب التدريس الإيجابية تقلل من السلوكيات غير المرغوبة .
2	Parsamajd, F. & Teymori, S.	2024	*Karate Kata Training: A Promising Intervention for Behavioral Problems in Elementary School Children*	بينت النتائج أن برنامج تدريب الكاتا أدى إلى انخفاض معنوي في العدوان، والعناد، ومشكلات الانتباه، وتحسن التوافق الاجتماعي لدى الأطفال .
3	Wu, Jingtao, Zhao, Xinjuan, Shao, Yanhong, Zang, Wanli & Jun, Hu	2025	*The Impact of Physical Exercise on Internalizing and Externalizing Problem Behaviors among Middle School Students*	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين ممارسة النشاط البدني والسلوكيات المشكلية الداخلية والخارجية، حيث أسهمت ممارسة النشاط البدني في خفض تلك السلوكيات .
4	Guo, Liangru, He, Hengwang & Wang, Chaochao	2025	*Are School-Based Behavioural Interventions an Effective Strategy for Improving Physical Activity and Sedentary Behaviour in Children and Adolescents?*	أظهرت نتائج التحليل البعدي أن التدخلات السلوكية المدرسية ساهمت في زيادة النشاط البدني وتقليل السلوك الخامل لدى الأطفال والمراهقين .
5	Sauter, M.	2020	*For Better or Worse? The Effects of Physical Education on Child Development*	أشارت الدراسة إلى أن التربية الرياضية تؤثر في النمو الأكاديمي والسلوكي للأطفال، مع وجود اختلافات في بعض أنماط السلوك تبعًا للجنس وطبيعة البرامج الرياضية .

مواقع التواصل الاجتماعي والحق في الخصوصية الرقمية " التشهير نموذجا"

عواطف الازهاري

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

السويسي جامعة محمد الخامس الرباط – المملكة المغربية

alazhari77a@gmail.com

00212643763289

المخص:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي فضاء أساسيا للتواصل وتبادل المعلومات، غير أن اتساع استخدامها أفرز مجموعة من الممارسات التي قد تمس بالحق في الخصوصية الرقمية، ومن أبرزها جريمة التشهير التي تمثل اعتداء على شرف الأشخاص وسمعتهم عبر نشر أو ترويج ادعاءات أو معطيات من شأنها الإضرار بهم.

وقد أولى المشرع المغربي أهمية خاصة لمواجهة هذه الجريمة من خلال مجموعة من النصوص القانونية، لاسيما مقتضيات القانون الجنائي وقانون الصحافة والنشر، حيث جرم الأفعال التي تتضمن المساس بالحياة الخاصة أو نشر وقائع كاذبة أو مهنية عبر الوسائط الرقمية، كما أقر عقوبات مالية وحبسية تختلف بحسب طبيعة الفعل المرتكب والوسيلة المستعملة، بهدف تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية الحقوق الفردية.

وعلى المستوى الدولي، حظي الحق في الخصوصية خاصة الخصوصية الرقمية والحماية من التشهير باهتمام كبير من طرف المنتظم الدولي، حيث أكدت المواثيق الدولية على ضرورة احترام الحياة الخاصة للأفراد وصون كرامتهم. فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى حماية الأفراد من التدخل التعسفي في حياتهم الخاصة أو المساس بسمعتهم.

كما سعت المنظمات الدولية إلى تعزيز التعاون بين الدول لمواجهة الجرائم المرتكبة عبر الفضاء الرقمي، مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند وضع التشريعات المتعلقة بالإنترنيت.

وعليه فإن مكافحة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقتضي تظافر الجهود الوطنية والدولية لضمان حماية الخصوصية الرقمية وترسيخ الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الحديثة.

وتطرح هذه الدراسة إشكالية في غاية الأهمية، المتمثلة في ما مدى احتواء المشرع المغربي لمختلف صور الإجرام المعلوماتي الذي يمس بالخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومدى ملائمته مع المنتظم الدولي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل ووصف كيفية ملائمة القوانين المغربية لزجر كل اعتداء على الحق في الخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع مختلف المواثيق والمعاهدات الدولية.

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا اعتماد التصميم الآتي:

المطلب الأول: أحكام جريمة التشهير طبقا للقانون المغربي

الفقر الأولى: أركان جريمة التشهير.

الفقرة الثانية: المسؤولية الجنائية عن جريمة التشهير في مواقع التواصل الإجتماعي.

المطلب الثاني: موقف المنتظم الدولي من جريمة التشهير.

الفقرة الأولى: موقف لجنة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية من جريمة التشهير.

الفقرة الثانية: موقف منظمة فرونت لاين ديفندرز

الكلمات المفتاحية:

الخصوصية: هي حق الفرد في الحفاظ على شؤونه ومعلوماته الشخصية.

الحياة الخاصة: هي كل ما يتعلق بالجوانب الشخصية والحميمية للفرد كمراسلاته، وأسراره الصحية والعائلية وغيرها.

التشهير الالكتروني: هو بث أو نشر معلومات أو صور عبر الأنترنيت من شأنها المساس بسمعته.

مواقع التواصل الاجتماعي: هي منصات الكترونية تتيح للفرد انشاء حسابات شخصية عبرها.

شبكة الانترنيت: هي شبكة عالمية تربط الحواسيب والأجهزة الإلكترونية ببعضها.

Social Media and the Right to Digital Privacy: Defamation as a Case Study - Awatif Al-Azhari

PhD candidate, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Souissi, Mohammed V University, Rabat, Kingdom of Morocco

Abstract:

Social media platforms have become essential tools for communication and information sharing. They offer users opportunities to express opinions and connect with others worldwide .

However, their widespread use has also raised concerns about digital privacy . one of the most serious violations of digital privacy. One of the most serious violations of digital privacy is online defamation. Occurs when false or harmful information is published and damages a person’s reputation. On social media, defamatory content can spread rapidly and reach a large audience.

This can cause significant personal, social, and professional harm to victims; many legal systems, including Moroccan law, provide sanctions against acts of defamation. International human rights instruments also recognize the right to privacy and reputation. At the same time, they seek to protect expression. Therefore, users should act responsibly when sharing information online.

-

مقدمة:

لقد عرفت الجريمة في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا، وذلك بارتكابها عبر الوسائل التكنولوجيا على اعتبار أن هذه الوسائل هي أساس ترابط المجتمعات مما زاد من حدة استعمالها إلا أن هذه الوسائل أدت إلى المساس بجانب الخصوصية خاصة الحياة الخاصة للأفراد مما استوجب وضع مجموعة من الضوابط والقيود على استعمالها لما من جرائم التي تمس الحياة الخاصة للأفراد على أساس أن هذه الأخيرة لها أهمية قصوى على كيان الفرد والمجتمع معا، وفي خضم الحديث عن الحياة الخاصة للأفراد لابد منا أن نتساءل عن دور مواقع التواصل الاجتماعي على الحياة الخاصة للأفراد لما يشهده العالم من تطور كبير على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية وثورات المعلوماتية والشبكات العالمية المتطورة(سوزان وصفاء، سنة 2013، ص 423) .

والحقيقة إن مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها مجموعة من مواقع الخدمات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى تجمع المستخدمين والأصدقاء للمشاركة في الأنشطة والاهتمامات والبحث عن تكوين صداقات.

لذا فهذه المواقع لها مجموعة من الايجابيات لما وفرته من أرضية افتراضية تفاعلية على مجالات التواصل عبر مختلف بقاع العالم، إلا أن المتفاعل مع هذه المواقع يلاحظ الكم الهائل من الجرائم التي تحتويها إلى حد يمكن القول أن مواقع التواصل الاجتماعي أضحت فضاء لسلوكيات الشاذة مما أدى بها إلى المساس بخصوصية الأفراد داخل المجتمعات هذا ما أدى بالقانون والقضاء إلى حماية الحق في الخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

فلا يمكن الحديث عن التطور الذي يعرفه العالم على مختلف المجالات دون الحديث عن التطور في ارتكاب الجريمة هذا التطور الذي جعل التشريعات الوطنية والدولية غير قادرة على التحكم في تمظهرات وصور الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة أو عبر الإنترنيت عامة الأمر الذي أدى إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية من أجل التعاون للحد من الجريمة المعلوماتية.

وتعتبر الاتفاقية بودابيست لمكافحة الجريمة المعلوماتية الصادرة سنة 2001 من بين الاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى حماية الجرائم المعلوماتية خاصة الجرائم التي تمس الخصوصية الرقمية للفرد، حيث سعت من خلالها الدول إلى وضع سياسة جنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية بتعاون مع الاتحاد الأوربي، ما أسفر على الدول العربية إلى ميلاد اتفاقية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات كنتيجة لاجتماع المشترك لمجلس وزراء الداخلية والعدل العربي في دجنبر 2010، هدفها تعزيز التعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

أما على المستوى الوطني نجد المشرع المغربي حاول جاهدا إلى احتواء مختلف صور الإجرام المعلوماتي لحماية الخصوصية الرقمية عبر مجموعة من القوانين.

- **اشكالية الموضوع:**

وعلى غرار ما تقدم نطرح الاشكالية التالية:

- ما مدى ملاءمة الحماية القانونية التي نص عليها المشرع المغربي مع المنتظم الدولي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من طرح مجموعة من التساؤلات

- ماهي المقتضيات القانونية المتعلقة بالتشهير؟
- ما مدى توافق المقتضيات الوطنية المتعلقة بالتشهير مع ما جاء به المنتظم الدولي؟

أهمية البحث:

نظرا لتطور التكنولوجي الحديث وما يعرفه العالم من تقدم عرفت مجموعة من حقوق الانسان مساسا بسبب هذا التقدم خاصة الحق في حرمة الخاصة أو الحق في الخصوصية الرقمية ما أدى بتشهير الالكتروني لها وهذا ما ظافر الجهود الوطنية والدولية للحد ومحاربة هذا المساس.

أهداف البحث:

- حماية الحياة الخاصة الرقمية من أي مساس أو انتهاك يمكن أن يلحق بها.
- العمل على تظافر الجهود الوطنية والدولية لحماية الحياة الخاصة من التشهير الالكتروني.
- بيان مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الخصوصية الرقمية.

منهج البحث:

لدراسة موضوع مواقع التواصل الاجتماعي والخصوصية الرقمية التشهير نموذجا تم الاعتماد على كل من المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

- **تصميم الموضوع:**

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: أحكام جريمة التشهير طبقا للقانون المغربي.

المبحث الثاني: موقف المنتظم الدولي من جريمة التشهير.

المبحث الأول: أحكام جريمة التشهير طبقا للقانون المغربي.

تعد جريمة التشهير من الجرائم التي تمس شرف الأشخاص واعتبارهم، وقد ازدادت أهميتها مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت وسيلة سريعة لنشر المعلومات والآراء. ولأجل حماية الأفراد من الاعتداء على سمعتهم، وضع المشرع المغربي مجموعة من القواعد القانونية التي تجرم أفعال التشهير وتحدد شروط قيام المسؤولية الجنائية عنها. كما نظم الأحكام المتعلقة بهذه الجريمة من خلال بيان أركانها والعقوبات المقررة لها، مع مراعاة التوازن بين حماية الحياة الخاصة وضمان حرية التعبير. لذا يقتضي الأمر الوقوف على أهم الأحكام القانونية المؤطرة لجريمة التشهير في التشريع المغربي.

- **المطلب الأول**: أركان جريمة التشهير.
- **المطلب الثاني**: المسؤولية الجنائية عن جريمة التشهير في مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول: أركان جريمة التشهير.

تتشمل أركان جريمة التشهير في ثلاث أركان الركن القانوني لجريمة التشهير والركن المادي والركن المعنوي.

- ✓ **الفقرة الأولى: الركن القانوني لجريمة التشهير.**

لقد نص المشرع المغربي طبقا قانون الصحافة والنشر(ظهير شريف بشأن قانون الصحافة والنشر)، على جريمة التشهير الذي جرم فيه من خلاله المشرع المغربي بموجب الفصل 54 القيام بالنشر بجميع الوسائل من صور شمسية ومنقوشات ورسوم وصور الأشخاص تكون الغاية منها التشخيص الكلي أو الجزئي لظروف الجريمة، أيضا في جالة نشر وثائق الاتهام وغيرها من الوثائق المتعلقة بالمسطرة الجنائية أو الجنحية قبل تلاوتها في جلسة عمومية، وعاقب على ذلك بغرامة ما بين 30.000 و120.000 فرنك، وهذا ما نصت عليه كذلك المادة 303 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على "أنه يمكن لرئيس الجلسة أن يأذن باستعمال آلات التصوير أو التسجيل أو الارسال أو الالتقاط أو الاتصال بقاعة الجلسات أو بأي مكان آخر يجري فيه التحقيق القضائي، ويعاقب بغرامة مالية عن مخالفة هذه المقتضيات بغرامة بين خمسة آلاف وخمسين ألف وتصادر المحكمة الآلات والأشرطة المستعملة عند الاقتضاء...." أما بخصوص المادة 466 من نفس القانون، التي نصت على" أنه يمنع نشر أية بيانات عن جلسات الهيئات القضائية للأحداث في الكتب والصحافة والإذاعة والصور والسينما والتلفزة أو أية وسيلة أخرى، ويمنع أيضا أن ينشر بنفس الطرق كل نص أو رسم أو صورة تتعلق بهوية وشخصية الأحداث الجانحين. دون الاخلال بالعقوبات الأشد التي قد ترد في نصوص أخرى ويعاقب عن مخالفة هذه المقتضيات بغرامة يتراوح مبلغها بين 10.000 و50.000 درهم..."

وبالتالي فهدف المشرع من كل هذا هو وضع حماية للأبحاث والتحقيقات القضائية وتوفير الحماية لحقوق الدفاع والمشتبه فيه أو المتهم من التشهير به، ففي إطار ذلك نص الفصل 59 من نفس الظهير على عقوبة إضافية تتراوح بين شهر وسنتين وغرامة بين 12.000 و 600.000 فرنك في حق كل من نشر صور مسيئة بالأخلاق والآداب العامة، فالمشرع في هذه الحالة لا يعاقب على التشهير بقدر ما يعاقب على المقاطع المخلة بالحياء لحياة الأفراد وهذا ما تمثل أيضا طبقا للفصل 60 من نفس الظهير الذي يعاقب على نشر مراسلات متعلقة بالفساد.

ومع التعديل الذي نص عليه قانون 88.13 المتعلق بقانون الصحافة والنشر الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2016، بحيث جاءت المادة 89 منه لتعاقب على كل من تدخل في الحياة الخاصة بالأفراد عن طرق

اختلاق ادعاءات أو إفشاء وقائع أو صور فوتوغرافية أو أفلام حميمية لأشخاص أو تتعلق بحياتهم الخاصة دون موافقة الشخص المعني بالأمر أو دون رضاه المسبقين بغرامة تتراوح بين 10.000 و50.000 درهم، وترفع العقوبة إلى 100.000 درهم إذا كان القصد من وراء ذلك هو المس بخصوصية للأفراد والتشهير بهم.

ومن هنا نلاحظ أن المشرع المغربي اقتصر على الغرامات المالية بدل العقوبات الحبسية على خلاف ما تم التنصيص عليه في الفصل 51 مكرر من قانون الصحافة والنشر والمضاف بالقانون 77.00 الصادر في 3 أكتوبر 2002 الذي كان يعاقب بالعقوبة الحبسية والغرامة المالية أو بإحدى العقوبتين لكل من قام بنشر ادعاءات أو وقائع أو صور تمس بالحياة الخاصة للغير.

فبعد دخول قانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء(قانون103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، سنة 2018)، حيز التنفيذ هذا الأخير الذي نص على مجموعة من المقتضيات الزجرية لزجر كل اخلال يمس بالحياة الخاصة للأفراد بحيث نص الفصل 447.2 من مجموعة القانون الجنائي" على أنه "يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم"، من هذا فإن المشرع المغربي خفض من العقوبة الحبسية والغرامة المالية.

الفقرة الثانية: الركن المادي لجريمة التشهير.

فبالرجوع إلى قانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الذي حدد الركن المادي لجريمة التشهير في قيام الجاني ببث أو التوزيع لتركيبة تتضمن أقوال الشخص أو صوره دون الحصول على إذن أو موافقة من المعني بالأمر، أو بث أو توزيع ادعاءات أو وقائع شريطة أن تكو13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، سنة 2018) هذه الوقائع كاذبة، ويضيف المشرع كذلك الحالة التي يقوم فيها الجاني ببث أو توزيع صور الشخص أثناء تواجده بمكان خاص، أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري دون موافقة صاحبها، بحيث يتمثل النشاط الإجرامي لجريمة التشهير في البث باعتباره سلوك ايجابي يتجسد فيه النشاط الإجرامي لجريمة التشهير ومن ثم فإن البث هو إذاعة ونشر وإظهار وإشاعة المحادثات أو المواد الصوتية أو المرئية بين الناس (عبد الرزاق الموافي، سنة 2016، ص 26)، ومن هنا فإن البث يتطلب وجود محتوى تحت سلطة الجاني حتى يقوم الجاني بإخراجه وإظهاره إلى الغير، وقيام الجاني ببث يفرض وجود محتوى تحت سلطته وهوما لا يمكن تحققه إلا بعد مروره من مرحلة الاطلاع على المعطيات والاطلاع نوعين(الاطلاع الغير مباشر على المعطيات، والاطلاع المباشر على المعطيات)، بالإضافة إلى التوزيع الذي يقصد به اعطاء المعلومات إلى مجموعة من الأشخاص، فمن قام بإعطاء المعلومات إلى شخص واحد لا نعتبره قد قام بتوزيعها إلا إذا كان القصد من ذلك أن يقوم الشخص الذي تلقاها بنشرها، أما الحالة التي يقوم

الشخص الثاني بنشرها دون قصد من الأول فلا يمكن أن نعتبره موزعا لها. على اعتبار أنه لا يشترط أن يقوم الجاني بنفسه بالتوزيع طالما أن الفعل الذي أتاه يؤدي حتما إليه(عزت حسنين، بدون سنة، ص 44).

إضافة إلى "المحتوى الذي يرد عليه النشاط الإجرامي" التي يمكن أن يستهدف لتحقيق جريمة التشهير بالأشخاص تكون إما بمعلومات صادرة بشكل خاص أو سري وهي من بين الصور التي جاء بها قانون 103.13 لمحاربة العنف ضد النساء، بالإضافة إلى صورة الشخص أثناء تواجده بمكان خاص وأقوال الشخص أو صوره، وادعاءات أو وقائع كاذبة)، وأخيرا" الشروط الواجب تحققها في النشاط الإجرامي لجريمة التشهير" المتمثلة في العلنية، وأن يتعلق التشهير بشخص معين وغياب الموافقة الصريحة بالإضافة إلى أن يكون المشهر به فردا.

الفقرة الثالثة: الركن المعنوي لجريمة التشهير.

إن أهم ركن في جريمة التشهير هو الركن المعنوي الذي يتمثل في السب والقذف والتدخل في الحياة الخاصة للأفراد وغيرها من الجرائم فالقصد من هذه الجريمة هو الانتقاص من المجني عليه واحتقاره والتشهير به.

إن الركن المعنوي في جريمة التشهير يقتضي منا أن نميز بين حالتين الأولى المنصوص عليها طبقا للفصل 447.1 حيث اقتصر المشرع من خلالها على القصد الجنائي العام أما الحالة الثانية ، طبقا للفصل 447.2 والتي نص المشرع من خلالها على التشهير.

فإذا كان القصد من التشهير لا يثير أي مشكل في بدايته إلا أنه يمس بالحياة الخاصة للأفراد على اعتبار أن الحياة الخاصة من المفاهيم المتغيرة عبر الزمن قد يختلف المعنى بين الضحية والجاني، فالحياة الخاصة تعود لتقدير الأشخاص وأخلاقهم داخل المجتمع، وهذا ما تسببت فيه مجموعة من المقاطع على مواقع التواصل الاجتماعي التي توثق التشهير بالأشخاص بتصويرهم وبثهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ماجعل القانون وقضاء يضع مقتضيات زجرية للحد من المس الخطير بالحياة الخاصة للأفراد عن طريق التشهير بهم وذلك بغرامات مالية وعقوبات حبسية .

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية عن جريمة التشهير في مواقع التواصل الاجتماعي.

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي فضاء واسعا للتعبير وتبادل المعلومات، غير أن سوء استعمالها قد يؤدي إلى المساس بسمعة الأفراد وكرامتهم من خلال نشر عبارات أو ادعاءات تشهيرية. ونظرا لخطورة هذه الأفعال وما تسببه من أضرار معنوية واجتماعية، تدخل المشرع لتجريمها وترتيب المسؤولية الجنائية على مرتكبيها .

لذا تثير جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي إشكالات قانونية متعددة تتعلق بتحديد أركانها وشروط قيام المسؤولية الجنائية عنها.

- **الفقرة الأولى:** المسؤولية الجنائية للأشخاص الذاتيين.
- **الفقرة الثانية:** المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين.

✓ **الفقرة الأولى: المسؤولية الجنائية للأشخاص الذاتيين**

تتسع دائرة الجرائم المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتضم مجموعة من المسؤولين الآخرين، فلولا ما يقدمونه من خدمات ما كان أن تقوم هذه الجرائم، فحتى يصل الجاني للغرض المراد تحقيقه والذي يتمثل في التشهير بالضحية قد يستعين بمزود للمحتوى، والمسيرين للمجموعات والصفحات الذين يتولون مهمة التوزيع، بالإضافة إلى مسؤولية مشارك المحتوى والمعلقون على المحتوى.

- **تتمثل المسؤولية الجنائية لمزود المحتوى:**

تتمثل هذه المسؤولية كمساهم في الجريمة بتقديم المعلومات والصور وغيرها إن لم يوزعها بنفسه ومسؤوليته في هذه الجريمة هي مسؤولية المساهم على اعتبار أن تزويد المحتوى يكون معه شخص قام ببثه وهو ما يشكل عنصرا من عناصر النشاط الإجرامي في جريمة التشهير، وما ينبغي الانتباه له هو أن صفة مزود المحتوى قد تؤثر على المسؤولية المدنية المتعلقة به وتثار معه المسؤولية المدنية للدولة إذا كان مزود المحتوى موظفا للدولة.

وبالتالي فمزود المحتوى إما أن يكون فاعلا أصليا في الجريمة وإما أن يقتصر دوره على تزويد المحتوى للغير.

- **المسؤولية الجنائية لمسيري الصفحات والمجموعات:**

تثار هذه المسؤولية في توزيع المحتوى الذي يشهر بالمجني عليه اعتمادا على الصفحة أو المجموعة التي يتولون تسييرها، وإن كان مبدئيا نشر المحتوى الذي يشهر بالمجني عليه يمكن أن نعتبر معه المسير قام بتوزيع المحتوى وبالتالي يقون قد ساهم في الجريمة.

- **المسؤولية الجنائية لمشارك المحتوى:**

فمواقع التواصل الاجتماعي تتيح مشاركة المحتويات داخل المنصات وخارجها فإن هذه المشاركة لا تخلو من المسؤولية، فكل من قام بمشاركة المحتوى تعتبر مساهما في الجريمة على اعتبار أن ما قام به من مشاركة يمكن أن يحقق معها التوزيع كعنصر من عناصر النشاط الإجرامي في هذه الجريمة، وهو ما تم تأسيسه في جريمة القذف من البعض حيث اعتبرها قائمة في حق من نشر مقالا سبق نشره في صحيفة وكان يتضمن القذف ذلك أن إعادة نشره من جديد لا تنفي المسؤولية عن الفاعل على باعتباره أنه مجرد ناقل للخبر (محمود مصطفى ،سنة 1953، ص 274).

- **المسؤولية الجنائية للمعلق كمشارك في الجريمة:**

إن الحياة الخاصة للفرد تعتبر جزءا من خصوصيته (حسام الدين كامل الأهواني، بدون تاريخ النشر، ص 78) على هذا الأساس فإن التعليق على محتوى يشهر بالغير يمكن أن نعتبره جريمة تقوم معها مسؤولية المعلق.

✓ **الفقرة الثانية: المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين**

تثير جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي إشكالية تحديد المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين خاصة مع تزايد استخدام الشركات والجمعيات والمؤسسات للفضاء الرقمي.

والشخص الاعتباري هو كل كيان قانوني يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن الأشخاص المكونين له. فإذا تم نشر أو تداول محتوى تشهيري عبر الحسابات أو الصفحات التابعة لهذا الكيان، أمكن مساءلته جنائيا متى تبث أن الفعل ارتكب باسمه أو لفائدته ومن طرف أحد أجهزته أو ممثليه القانونيين.

وتقوم هذه المسؤولية على أساس حماية حقوق الأفراد وسمعتهم من الاعتداءات الرقمية. كما تهدف إلى إلزام الأشخاص الاعتباريين باحترام القواعد القانونية المنظمة للتواصل الإلكتروني. ولا تحول مساءلة الشخص الاعتباري دون مساءلة الشخص الطبيعي الذي ارتكب الفعل المادي للتشهير، إذ يمكن أن تقوم المسؤوليتان معا. وتختلف العقوبات المطبقة على الأشخاص الاعتباريين عن تلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، حيث تقتصر غالبا على الغرامات والتدابير الاحترازية كإغلاق الموقع أو تعليق النشاط .

وهذا فإنه يعكس إقرار هذه المسؤولية توجها تشريعيا نحو تعزيز الحماية القانونية للحق في السمعة والحياة الخاصة داخل الفضاء الرقمي.

المبحث الثاني: موقف المنتظم الدولي من جريمة التشهير.

حظيت جريمة التشهير باهتمام كبير من طرف المنتظم الدولي بالنظر لما تشكله من مساس بكرامة الإنسان وسمعته وحقه في الحياة الخاصة. وقد سعت مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية إلى تحقيق التوازن بين حماية الشرف والاعتبار من جهة، وضمان حرية الرأي والتعبير من جهة أخرى، وفي هذا الإطار، أكدت العديد من الصكوك الدولية على ضرورة احترام سمعة الأفراد وعدم التعرض لهم بعبارات أو ادعاءات من شأنها الإضرار بمكانتهم داخل المجتمع. كما دعت الدول إلى سن تشريعات فعالة لمواجهة أفعال التشهير، خاصة مع التطور التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

وتبرز أهمية الموقف الدولي من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الحماية القانونية للأفراد في الفضاء الرقمي. لذلك يقتضي الأمر الوقوف على أهم المقتضيات الدولية التي تناولت جريمة التشهير وآليات مكافحتها.

❖ **المطلب الأول:** موقف لجنة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية من جريمة التشهير.

❖ **المطلب الثاني:** موقف منظمة فرونت لاين ديفندرز

المطلب الأول: موقف لجنة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية من جريمة التشهير.

سنتناول في هذه الفقرة أهم المنظمات الدولية المهتمة بالتشهير.

✓ **الفقرة الأولى: لجنة حقوق الإنسان:**

علقت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على المادة التاسعة عشر من الإعلان الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه عندما تفرض دولة طرف بعض القيود على ممارسة حرية التعبير، إلا أن هذه القيود لا يجوز أن تعرض الحق للخطر حيث تضع الفقرة الثالثة من المادة شروطا التي يجب مراعاتها أثناء فرض القيود إلا أن هذه القيود لا يمكن أن تفرض إلا لأحد الأهداف الضرورية التي تم تضمينها في الفقرة الثالثة ولدولة الطرف تأمين هذه الأهداف.

وقد نصت لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بأنه لا ينبغي إقرار بتطبيق القانون الجنائي إلا في الحالات الخطيرة للتشهير وأن لا تكون العقوبة المناسبة هي العقوبة الحبسية .

كما علقت لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان في تعليق لها رقم 31 وذلك في الفقرة الثانية من المادة الثانية تسمح لدول الأطراف بأن تعمل الحقوق المشمولة بالعهد وفقا للعمليات الدستورية المحلية، وذلك فإن هذا المبدأ يمنع على دول الأطراف من الاحتجاج بأحكام القانون الدستوري أو غير ذلك من جوانب القانون الدستوري أو غير ذلك من جوانب القانون المحلي لتبرير عدم أداء أو تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة.

كما أكدت لجنة الأمم المتحدة على أنه ينبغي على دول الأعضاء اعطاء عناية خاصة لضمان عدم استخدام قوانين التشهير سواء تعلق الأمر بالمدنية منها أو الجنائية من قبل الموظفين العموميين في المسائل المتعلقة بأفعالهم، ولا يمكن استخدام القوانين لنقد الحكومات، وينبغي أن تكون قوانين المتعلقة بالتشهير تعكس المبدأ القائل بأن الشخصيات العامة مطالبة بتحمل درجة من النقد أكبر منها في حالة المواطنين العاديين.

حيث اعتبرت اللجنة أن الشخصيات العامة كرؤساء الدول والحكومات تخضع بشكل مشروع للمعارضة السياسية و للنقد (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34).

وبالتالي فإن لجنة الأمم المتحدة أقرت الدول حماية مواطنيها وكذا الشخصيات المسؤولة بها من كل أشكال التشهير بهم.

✓ **الفقرة الثانية: منظمة العفو الدولية.**

حيث أكدت لجنة العفة الدولية على أنه يجب التعامل مع التشهير كإحدى المسائل التي يمكن لطرف المتضرر تحريك بشأنها قضية مدنية فقط(أذربيجان،سنة 2013،ص1)، وهو ما استقرت عليه مختلف تقاريرها بتأكيد على أن قضايا التشهير ينبغي أن تندرج ضمن المنازعات المدنية التي يمكن للمتضرر اللجوء بشأنها إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عن الضرر اللاحق به. وقد كررت المنظمة هذا التوجه في العديد من تقاريرها، معتبرة أن تجريم التشهير وفرض عقوبات جنائية بشأنه يشكلان مساسا بحرية التعبير.

وفي هذا الإطار، أعربت منظمة العفو الدولية عن أسفها لرفض تبني التوصيات الرامية إلى إلغاء العقوبات الجنائية المرتبطة بالتشهير، معتبرة أن هذا الموقف لا ينسجم مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير. كما أكدت أن الإبقاء على هذه العقوبات من شأنه أن يحد من ممارسة هذا الحق ويؤثر سلبا على حرية الإعلام والصحافة.

كما أبرزت المنظمة في أحد تقاريرها المتعلقة بإحدى القضايا المعروضة أمام القضاء أن متابعة أحد الأشخاص بتهمة التشهير تمثل اعتداء على حرية الصحافة والتعبير. اعتبرت أن اللجوء إلى المتابعة الجنائية في مثل هذه القضايا يتعارض مع المعايير الدولية التي تدعو إلى معالجة قضايا التشهير في إطار المسؤولية المدنية بدل المسؤولية الجنائية، تفاديا لما قد يترتب عن ذلك من تقييد لحرية التعبير وإسكات الأصوات الناقدة.

وتأسيسا على ذلك، تؤكد منظمة العفو الدولية أن تجريم التشهير لا ينسجم مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، خاصة تلك المرتبطة بحرية الرأي والتعبير، وتدعو الدول إلى مراجعة تشريعاتها بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية السمعة وصون الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

المطلب الثاني: موقف منظمة فرونت لاين ديفندرز.

ترى منظمة فرونت لاين ديفندرز أن حرية التعبير تعد من الحقوق الأساسية المكفولة للأفراد، غير أنها ليست حقا مطلقا إذ يمكن أن ترد عليها بعض القيود القانونية المشروعة الرامية إلى حماية حقوق الآخرين وسمعتهم. ومن هذا المنطلق، تقر المنظمة بوجود قوانين تجرم القذف والتشهير حفاظا على قرامة الأشخاص واعتبارهم.

ومع ذلك، تؤكد المنظمة أن قوانين التشهير كثيرا ما تستغل في عدد من الدول كأداة لتقييد حرية التعبير وإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، خاصة عندما يكشف هؤلاء عن انتهاكات أو ممارسات غير قانونية ترتكبها جهات نافذة. ففي مثل هذه الحالات، يتم اللجوء إلى دعاوى التشهير بهدف الحد من نشاطهم وردعهم عن مواصلة عملهم الحقوقي أو الإعلامي.

كما تعارض المنظمة تجريم التشهير وفرض عقوبات جنائية بشأنه، وتدعو إلى الاكتفاء بالجزاءات الجنائية كلما كان ذلك كافيا لتحقيق الحماية المطلوبة. وتؤكد أيضا أن الشخصيات العامة والمسؤولين الحكوميين ينبغي أن يكونوا أكثر تقبلا للنقد والرقابة المجتمعية، باعتبار أن طبيعة وظائفهم تقتضي خضوعهم لمستوى أعلى من المساءلة، مادام هذا النقد لا يتجاوز الحدود القانونية ولا يرقى إلى مستوى التشهير.

الخاتمة:

وفي ختام هذا يتضح أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت فضاء واسعا للتواصل وتبادل المعلومات، لكنها في الوقت نفسه أفرزت تحديات خطيرة تمس الحق الخصوصية الرقمية، وعلى رأسها جريمة التشهير.

فهذه المنصات رغم فوائدها إلا أنها قد تتحول إلى وسيلة لانتهاك خصوصية الأفراد ونشر معطياتهم الشخصية بشكل غير مشروع، مما يفرض ضرورة تعزيز الحماية القانونية وتفعيل آليات الردع.

كما تبرز دور التوعية الرقمية في ترسيخ ثقافة احترام الحياة الخاصة، والحد من استعمال السلبي لهذه الوسائل.

وبالتالي فإن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية الخصوصية يعد شرطا أساسيا لضمان بيئة رقمية آمنة تحترم حقوق الإنسان وتصون كرامته.

لائحة المراجع:

.

- سوزان عدنان وصفاء أوتاني" انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنيت" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث2013.
- ظهير شريف رقم 1.58.378 بشأن قانون الصحافة بالمغرب المنشور بالجريدة الرسمية عدد2404 بتاريخ 27.11.1958 الصفحة 2856.
- قانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر سنة 2018.
- عبد الرزاق الموافي عبد اللطيف، شارب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة طبعة 2016.
- عزت حسني الاعتداء على الشرف والإعتبار بين الشريعة والقانون، دار الناصر، الطبعة الأولى، سنة 1984.
- محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الطبعة الثالثة، دار النشر للثقافة الاسكندرية، سنة 1953.
- حسام الدين كامل الأهوانين الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1978سنة
- أذربيجان، أول إدانة جنائية بتهمة التشهير عبر الأنترنيت، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية الوثيقة رقم:2013.007.55 EUR 21 أغسطس. أب 2013.

تطور الفكر الواقعي في العلاقات الدولية من مورغنثاو إلى والتز

المدرس المساعد / وفاء زايد عباس

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية – العراق

Wafaazayed4@uomustansiriyah.edu.iq

009647711706625

الملخص :

يُعد الفكر الواقعي من أكثر الاتجاهات تأثيرًا في حقل العلاقات الدولية، إذ شكّل الإطار النظري المفسّر لسلوك الدول والصراعات الدولية منذ بدايات القرن العشرين.

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور الفكر الواقعي من الواقعية الكلاسيكية عند (Hans Morgenthau) إلى الواقعية البنيوية عند (Kenneth Waltz)، مع بيان التحولات الفكرية والمنهجية التي طرأت على النظرية الواقعية في تفسير القوة والمصلحة الوطنية وبنية النظام الدولي. كما يناقش البحث الفروقات الجوهرية بين الواقعية الكلاسيكية التي ركزت على الطبيعة البشرية كمصدر للصراع، والواقعية البنيوية التي جعلت من هيكل النظام الدولي العامل الرئيس في تشكيل سلوك الدول. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مع الاستناد إلى الأدبيات السياسية المعاصرة والدراسات الأكاديمية المتخصصة في العلاقات الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن الواقعية شهدت تطورًا منهجيًا كبيرًا أسهم في تعزيز قدرتها التفسيرية للتحولات الدولية، رغم تعرضها لانتقادات من المدارس الليبرالية والبنائية. كما أظهرت الدراسة استمرار تأثير الفكر الواقعي في تفسير التوازنات الدولية والصراعات الجيوسياسية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الواقعية الكلاسيكية، الواقعية البنيوية، القوة، النظام الدولي، المصلحة الوطنية، توازن القوى.

The Development of Realist Thought in International Relations from Morgenthau to Waltz

Assist. Lecturer / Wafaa Zayed Abbas

Mustansiriya University, College of Education

Abstract.

Realist thought is considered one of the most influential approaches in the field of International Relations, as it has constituted the theoretical framework explaining state behavior and international conflicts since the early twentieth century. This research aims to analyze the development of realist thought from Classical Realism, represented by Hans Morgenthau, to Structural Realism, represented by Kenneth Waltz, while clarifying the intellectual and methodological transformations that occurred within realist theory in explaining power, national interest, and the structure of the international system.

The study also discusses the fundamental differences between Classical Realism, which focused on human nature as the source of conflict, and Structural Realism, which regarded the structure of the international system as the principal factor shaping state behavior. The study adopted the descriptive-analytical approach and relied on contemporary political literature and specialized academic studies in International Relations.

The study concluded that realism has undergone significant methodological development, which enhanced its explanatory capacity regarding international transformations despite criticism from liberal and constructivist schools. The study also demonstrated the continued influence of realist thought in interpreting international balances and contemporary geopolitical conflicts.

Keywords: Classical Realism, Structural Realism, Power, International System, National Interest, Balance of Power.

المقدمة

شهد حقل العلاقات الدولية تطورات فكرية متعددة أسهمت في بناء مدارس ونظريات حاولت تفسير طبيعة التفاعلات الدولية والصراعات بين الدول، وتُعد المدرسة الواقعية من أقدم وأكثر المدارس تأثيرًا في هذا المجال. فقد ارتبط ظهور الواقعية السياسية بمحاولات تفسير الحروب الدولية والصراع على القوة والنفوذ، خصوصًا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث برزت الحاجة إلى إطار فكري قادر على تفسير سلوك الدول بعيدًا عن الطروحات المثالية التي ركزت على التعاون والسلام الدولي.

وقد شكّلت أفكار (Hans Morgenthau) نقطة تحول أساسية في ترسيخ الواقعية الكلاسيكية، إذ اعتبر أن السياسة الدولية تحكمها المصالح القومية والصراع المستمر على القوة، وأن الطبيعة البشرية تميل بطبيعتها إلى الهيمنة والتنافس. وقد انعكس هذا التصور على تفسيره للعلاقات الدولية بوصفها ساحة للصراع الدائم بين الدول الساعية إلى تحقيق مصالحها الوطنية.

ومع تطور النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة، ظهرت الحاجة إلى تطوير النظرية الواقعية لتفسير التحولات البنيوية في البيئة الدولية، الأمر الذي قاد (Kenneth Waltz) إلى تقديم الواقعية البنيوية أو ما يُعرف بالواقعية الجديدة، حيث نقل مركز التحليل من الطبيعة البشرية إلى بنية النظام الدولي، وعدّ أن حالة الفوضى الدولية وغياب السلطة المركزية هما العاملان الأساسيان في تفسير سلوك الدول.

وتكمن أهمية دراسة تطور الفكر الواقعي في كونه يمثل أحد أكثر الأطر النظرية قدرة على تفسير التحولات الجيوسياسية والصراعات الدولية المعاصرة، خاصة في ظل تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى وعودة سياسات توازن القوى في النظام الدولي. كما تساعد هذه الدراسة في فهم الأسس الفكرية التي قامت عليها السياسات الخارجية عبر مراحل تاريخية مختلفة. وكونها تسلط الضوء على أحد أكثر الموضوعات مركزية في حقل العلاقات الدولية، وهو تطور الفكر الواقعي وتحولاته النظرية والمنهجية، من خلال:

1 -إبراز تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية .

2- توضيح التحولات الفكرية والمنهجية بين أطروحات مورغنثاو والتز في تفسير العلاقات الدولية

3- تعميق الفهم النظري لمفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى .

. 4- بيان دور الفكر الواقعي في تفسير التحولات والصراعات الدولية المعاصرة

5-المساهمة في فهم العوامل المؤثرة في سلوك الدول ضمن النظام الدولي

تنطلق اشكالية البحث من دراسة التطور الذي شهده الفكر الواقعي في العلاقات الدولية من الواقعية الكلاسيكية التي ارتبطت بأفكار Hans Morgenthauإلى الواقعية البنيوية التي أسس لها Kenneth Waltz، وما نتج عن هذا التحول من تغيرات في تفسير

طبيعة النظام الدولي وسلوك الدول. فقد ركزت الواقعية الكلاسيكية على الطبيعة البشرية باعتبارها المصدر الرئيس للصراع والسعي نحو القوة، بينما نقلت الواقعية البنيوية مركز التحليل إلى بنية النظام الدولي وحالة الفوضى التي تحكم العلاقات بين الدول.

وتنبع الإشكالية من الاختلاف الجوهري بين المدرستين في تفسير أسباب الصراع الدولي وآليات تحقيق الأمن والاستقرار، فضلاً عن الجدل الأكاديمي المتواصل حول مدى قدرة كل منهما على تفسير التحولات الدولية المعاصرة، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور تحديات جديدة مثل العولمة والإرهاب الدولي وصعود القوى الدولية والإقليمية الجديدة. كما تبرز المشكلة في تقييم مدى استمرار صلاحية الفكر الواقعي في تفسير العلاقات الدولية الحديثة في ظل الانتقادات التي وجهتها له المدارس الليبرالية والبنائية وغيرها من الاتجاهات المعاصرة.

وعليه، **تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في التساؤل عن:**

كيفية تطور الفكر الواقعي من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية، ومدى تأثير هذا التطور في تفسير سلوك الدول وطبيعة النظام الدولي وقدرة النظرية الواقعية على فهم التحولات والصراعات الدولية المعاصرة.

أن التحول من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية مثّل نقلة منهجية أسهمت في إعادة تفسير سلوك الدول وطبيعة النظام الدولي بصورة أكثر انسجامًا مع التحولات الدولية المعاصرة.

وانطلاقا من هذه الفرضية تبرز لنا عدة فرضيات

- **هناك علاقة تطورية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية .**
- **يؤثر مستوى التحليل في اختلاف تفسير الظواهر الدولية بين الاتجاهين الواقعيين .**
- **تعد بنية النظام الدولي العامل الرئيس المحدد لسلوك الدول .**
- **يسهم توزيع القوة في تشكيل أنماط التفاعل والصراع الدولي .**
- **ما زال الفكر الواقعي يحتفظ بقدرته على تفسير جانب مهم من العلاقات الدولية المعاصرةأن التحول من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية مثّل نقلة منهجية أسهمت في إعادة تفسير سلوك الدول وطبيعة النظام الدولي بصورة أكثر انسجامًا مع التحولات الدولية المعاصرة.**

وانطلاقا من هذه الفرضية تبرز لنا عدة فرضيات

- **هناك علاقة تطورية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية .**

- **يؤثر مستوى التحليل في اختلاف تفسير الظواهر الدولية بين الاتجاهين الواقعيين .**
- **تعد بنية النظام الدولي العامل الرئيس المحدد لسلوك الدول .**
- **يسهم توزيع القوة في تشكيل أنماط التفاعل والصراع الدولي .**
- **ما زال الفكر الواقعي يحتفظ بقدرته على تفسير جانب مهم من العلاقات الدولية المعاصرة**

أهداف البحث

1. التعرف على مفهوم الفكر الواقعي وتطوره التاريخي .
2. تحليل أفكار مورغنثاو في الواقعية الكلاسيكية .
3. دراسة الواقعية البنيوية عند والتز وخصائصها الرئيسة .
4. المقارنة بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية .
5. تقييم قدرة الفكر الواقعي على تفسير العلاقات الدولية المعاصرة .

الدراسات السابقة:

ت	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة		المنهج المستخدم	أهم النتائج	أوجه الاستفادة من الدراسة
1	Hans Morgenthau	Politics Among Nations	تحليل طبيعة العلاقات الدولية في ضوء مفهوم القوة والمصلحة الوطنية	المنهج التحليلي السياسي		أكدت الدراسة أن السياسة الدولية تقوم على الصراع المستمر لتحقيق القوة والنفوذ، وأن المصلحة الوطنية تمثل المحرك الأساسي لسلوك الدول	الاستفادة في توضيح أسس الواقعية الكلاسيكية وربط القوة بالطبيعة البشرية
2	Kenneth Waltz	Theory of International Polit	تفسير سلوك الدول خلال بنية النظام الدولي	المنهج البنيوي التحليلي		توصلت الدراسة إلى أن الفوضى الدولية وغياب السلطة المركزية يدفعان الدول إلى تحقيق التوازن الأمني والعسكري	الاستفادة في فهم التحول من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية
3	John Mearsheimer	The Tragedy of Gr Power Politics	دراسة سلوك القوى الكبرى في النظام الدولي	المنهج الواقعي الهجومي		أكدت الدراسة أن القوى الكبرى تسعى تعظيم قوتها لضمان البقاء والهيمنة في النظ الدولي	الاستفادة في توضيح تطور الواقعية الجديدة الواقعية الهجومية
4	Robert Keohane	After Hegemony	تحليل دور المؤسسات الدولية تعزيز التعاون بين الد	المنهج المؤسسي التحليلي		بيّنت الدراسة أن المؤسسات الدولية يمكن تحد من آثار الفوضى الدولية وتدعم التعا الدولي	الاستفادة في إبراز الانتقادات الموجهة للفكر الواقعي

5	Stephen Walt	The Origins of Alliances	تفسير نشوء التحالفات الدولية و منظور واقعي	المنهج التحليلي ا	توصلت الدراسة إلى أن الدول تتحالف لمواجهة التهديدات وليس فقط لتحقيق ت القوة	الاستفادة في توضيح تطور مفاهيم التوازن والتهديد في الفكر الواقعي

منهجية البحث:

اعتمد البحث على **المنهج الوصـــفي والتحليلي والمقارن** من خلال تحليل الأدبيات الفكرية والســـياســـية المتعلقة بالنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مع إجراء مقارنة بين أفكار مورغنثاو ووالتز لتوضـــيح التحولات الفكرية والمنهجية بين الواقعية الكلاســـيكية والواقعية البنيوية. كما تم الاستناد إلى المصادر الأكاديمية والكتب المتخصصة والدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية.

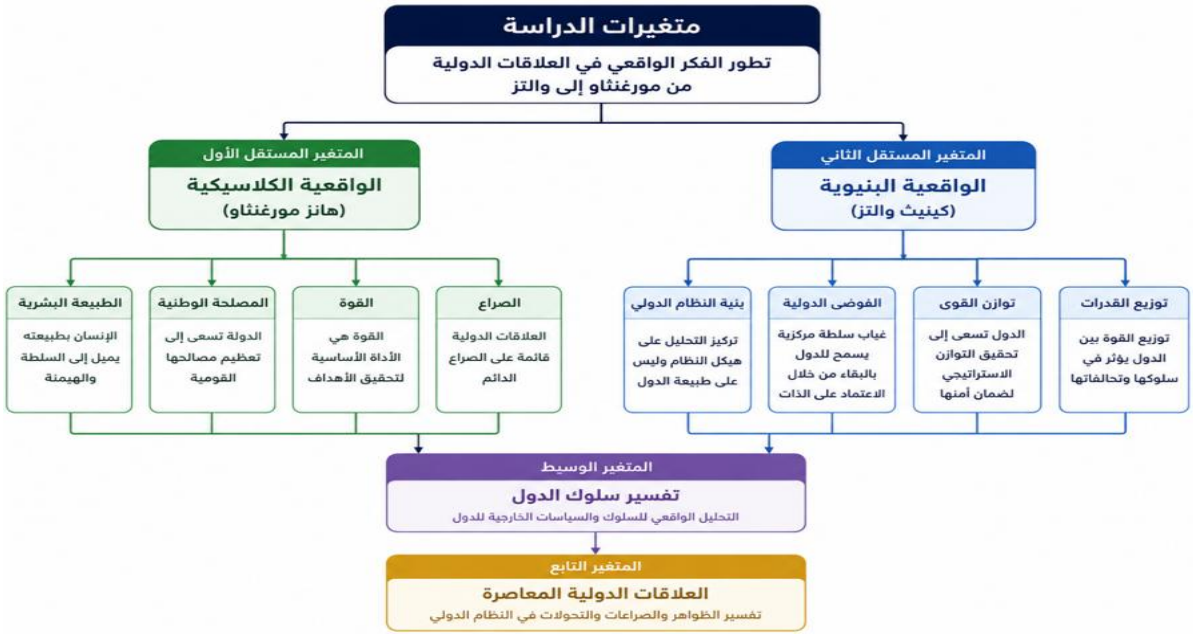

المبحث الأول: الواقعية الكلاسيكية عند مورغنثاو

1. الإطار النظري (الواقعية الكلاسيكية والبنيوية في صورتها الحديثة)

يســتند هذا البحث إلى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية بوصــفها أحد أكثر الأطر تفســيرًا لاســتمرار الصــراع في النظام الدولي، مع التركيز على تطورها من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية (الواقعية الجديدة) في صيغتها المعاصرة.

تقوم الواقعية الكلاسيكية التي أسسها Hans Morgenthau على أن السياسة الدولية تعكس الطبيعة البشرية الساعية إلى القوة، وأن المصلحة الوطنية تُعد المحرك الأساسي لسلوك الدول في ظل نظام دولي فوضوي (Morgenthau, 1948; Lebow, 2016).

في المقابل، أعاد Kenneth Waltz صياغة الواقعية في إطار بنيوي حديث، حيث أكد أن بنية النظام الدولي وتوزيع القدرات بين الدول هي العامل الحاسم في تفسير السلوك الدولي، وليس خصائص القادة أو الطبيعة البشرية (Waltz, 1979; Waltz, 2010).

وتشير الأدبيات الواقعية الحديثة إلى أن التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة لم تُضعف الواقعية، بل أعادت تأكيد أهميتها، خاصة في ظل عودة التنافس بين القوى الكبرى وصعود نظام دولي أقرب إلى التعددية القطبية (Mearsheimer, 2018; Layne, 2020). كما يرى العديد من الباحثين أن الصراعات الجيوسياسية الحالية بين الولايات المتحدة والصين وروسيا تعكس منطق التوازن البنيوي للقوة داخل النظام الدولي.(Allison, 2017; Brooks & Wohlforth, 2023)

وبناءً على ذلك، يتمحور الإطار النظري حول ثلاثة مفاهيم مركزية :**القوة، المصلحة الوطنية، وبنية النظام الدولي** .إذ تفسر الواقعية الكلاسيكية هذه المفاهيم من خلال الطبيعة البشرية وسلوك الدولة، بينما تفسرها الواقعية البنيوية من خلال القيود البنيوية الناتجة عن الفوضى الدولية وتوزيع القوة.(Waltz, 1979; Mearsheimer, 2018)

وعليه، فإن العلاقة بين الواقعية الكلاسيكية والبنيوية لا تمثل قطيعة معرفية، بل تطورًا تراكميًا في الفكر الواقعي، يهدف إلى تعزيز القدرة التفسيرية لفهم سلوك الدول في نظام دولي يتسم بتزايد التعقيد وعدم الاستقرار.

2.الأسس الفلسفية والفكرية للواقعية الكلاسيكية

2.1. الطبيعة البشرية كمحرك أساسي

تنطلق الواقعية الكلاسيكية من أساس فلسفي–أنثروبولوجي مفاده أن السلوك السياسي الدولي يرتبط بطبيعة الإنسان بوصفه كائنًا يسعى بطبعه إلى القوة والبقاء وتعظيم النفوذ. وقد تم تطوير هذا التصور في الأدبيات الواقعية الحديثة التي تؤكد أن الدولة تعكس إلى حد كبير سلوك الإنسان الجمعي داخل النظام الدولي.(Lebow, 2016; Jervis, 2017)

وبهذا المعنى، يُنظر إلى الدولة باعتبارها امتدادًا للسلوك البشري، حيث تنعكس خصائص الإنسان مثل الطموح، والخوف، والشك، والرغبة في التفوق على سلوك الدول في البيئة الدولية. ويؤدي هذا التصور إلى تفسير السياسة الدولية بوصفها ساحة دائمة للتنافس على القوة.

وعليه، فإن الصـراع الدولي لا يُعد حالة اسـتثنائية أو طارئة، بل نتيجة طبيعية ومتكررة لطبيعة بشـرية غير مثالية تعمل داخل نظام دولي يتسـم بالفوضـى وغياب السـلطة المركزية .(Lebow, 2016) لذلك تُفسَّـر العلاقات الدولية في إطار الواقعية الكلاسـيكية باعتبارها مجالًا دائم التوتر والتنافس بين الدول الساعية إلى تحقيق مصالحها وتعزيز قوتها.

2.2. مفهوم القوة بوصفه جوهر السياسة الدولية

يُعد مفهوم القوة (Power) أحد المفاهيم المركزية في التحليل الواقعي الكلاسيكي، حيث يُنظر إليه باعتباره المحرك الأسـاسـي للعلاقات الدولية. فقد أكد الفكر الواقعي، كما طوّرته الأدبيات المعاصرة، أن السياسة الدولية تقوم في جوهرها على الصراع من أجل القوة والنفوذ داخل نظام دولي يتسم بالفوضى .

(Morgenthau, 1948; Lebow, 2016).

وتُفهم القوة في هذا السياق بوصفها قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى وتوجيهه بما ينسجم مع مصالحها. ولا تقتصر القوة على بعدها العسكري فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، إضافة إلى القدرة على التأثير في إدراك الفاعلين الدوليين وصناعة القرار لديهم.(Jervis, 2017)

وبذلك، تتحول القوة إلى مفهوم مزدوج الوظيفة؛ فهي من جهة وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وحماية أمنها، ومن جهة أخرى غاية تسـعى الدول إلى تعظيمها باعتبارها مؤشـرًا على المكانة والنفوذ في النظام الدولي. ويؤدي هذا التصـور إلى تفسـير السـلوك الدولي بوصفه سلوكًا تنافسيًا دائمًا تحكمه اعتبارات القوة وتوازناتها.(Mearsheimer, 2018)

2.3 المصلحة الوطنية المحددة بالقوة

تُعد المصلحة الوطنية (National Interest) أحد المفاهيم المركزية في الواقعية الكلاسيكية، إلا أنها لا تُفهم بوصفها مفهومًا أخلاقيًا أو قانونيًا، بل بوصـفها مفهومًا عقلانيًا—سـياسـيًا يرتبط مباشـرة بقدرة الدولة على البقاء وتعزيز مكانتها داخل النظام الدولي الفوضـوي (Morgenthau, 1948; Lebow, 2016).

ويؤكد الفكر الواقعي أن المصـلحة الوطنية لا تُحدد بشـكل ثابت أو مطلق، بل تُعاد صـياغتها وفقًا لتغير موازين القوة في النظام الدولي. فالدول تعيد تعريف مصـالحها بما يتناسـب مع موقعها النسـبي في توزيع القوة، مما يجعل المصـلحة الوطنية مفهومًا مرنًا وديناميكيًا (Jervis, 2017).

وبهذا المعنى، تصبح السياسة الخارجية عملية حساب عقلاني تقوم على تقدير المكاسب والخسائر في إطار بيئة دولية تنافسية، حيث تُهيمن اعتبارات القوة على صنع القرار، بدلًا من المبادئ الأخلاقية أو التصورات المثالية للعلاقات الدولية (Mearsheimer, 2018).

2.4.الفوضى الدولية(International Anarchy)

تفترض الواقعية الكلاسيكية أن النظام الدولي يتسم بحالة من الفوضى البنيوية(Anarchy) ، أي غياب سلطة مركزية عليا قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول أو فرض القانون الدولي بصورة إلزامية.(Waltz, 1979; Jervis, 2017)

وفي ظل هذه البيئة الفوضوية، تصبح كل دولة مسؤولة عن أمنها وبقائها، وهو ما يُعرف بمبدأ "الاعتماد على الذات-Self) Help).وينتج عن ذلك حالة من عدم اليقين الاستراتيجي، حيث لا تستطيع الدول التأكد من نوايا الدول الأخرى، مما يعزز منطق الحذر والتنافس.(Mearsheimer, 2018)

ويؤدي هذا الوضع إلى تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية والهجومية، وبالتالي ارتفاع احتمالية الصراع وتراجع فرص التعاون المستدام.

1.تحليل بنية النظام الدولي في الفكر الواقعي

يرى الفكر الواقعي الحديث أن النظام الدولي يتكون من وحدات سياسية (الدول) تتفاعل داخل بنية فوضوية لا توجد فيها سلطة عليا ضابطة للسلوك الدولي.(Waltz, 1979; Layne, 2020)

ويترتب على هذه البنية مجموعة من الخصائص الأساسية، أهمها:

- استمرار حالة عدم اليقين في العلاقات الدولية .
- تصاعد الشكوك المتبادلة حول نوايا الدول .
- دخول الدول في سباق تسلح وتوازن ردعي مستمر .
- بقاء احتمالية الحرب كخيار قائم في السياسة الدولية .(Mearsheimer, 2018)

وبناءً على ذلك، فإن السلام في التصور الواقعي ليس حالة طبيعية دائمة، بل حالة مؤقتة تنشأ عندما يتحقق توازن نسبي في توزيع القوة داخل النظام الدولي.

2.توازن القوى كآلية لضبط الصراع

يُعد مفهوم توازن القوى (Balance of Power) أحد المفاهيم المركزية في الواقعية الكلاسيكية، ويشير إلى توزيع القوة بين الدول بطريقة تمنع هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي .

(Morgenthau, 1948; Waltz, 1979).

ويرى الفكر الواقعي أن توازن القوى لا يؤدي بالضرورة إلى السلام، بل يعمل كآلية لإدارة الصراع وضبطه وليس إنهاءه. فهو يحد من الهيمنة، لكنه في الوقت نفسه لا يمنع نشوء النزاعات أو إعادة إنتاجها بشكل مستمر.(Mearsheimer, 2018)

كما أن هذا التوازن ليس ثابتًا، بل حالة ديناميكية تتغير وفق التحولات العسكرية والاقتصادية والسياسية في النظام الدولي.

3.المنهج التحليلي في الواقعية الكلاسيكية

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على منهج تحليلي يجمع بين الفلسفة السياسية والتحليل التاريخي، يقوم على:

- استخدام التاريخ لفهم أنماط السلوك الدولي .(Lebow, 2016)
- تفسير السياسة الدولية عبر مفهومي القوة والمصلحة بدلًا من القانون الدولي أو الأخلاق .(Morgenthau, 1948)
- رفض التفسيرات المثالية التي تفصل السياسة عن الواقع الصراعي .(Jervis, 2017)

وبذلك تقدم الواقعية الكلاسيكية إطارًا تفسيريًا يجمع بين التحليل التاريخي والتأمل الفلسفي، مما يمنحها قدرة تفسيرية واسعة رغم عدم صرامتها الرياضية أو البنيوية.

4. التقييم النقدي للواقعية الكلاسيكية

4.1. نقاط القوة

- تقديم تفسير واقعي ودقيق نسبيًا لطبيعة الصراعات الدولية .
- إبراز الدور المحوري للقوة في تشكيل النظام الدولي .
- تفسير سلوك القوى الكبرى بطريقة تتسم بالاتساق النسبي عبر التاريخ .
- **توفير إطار تحليلي واضح لفهم التنافس الدولي والتحالفات .**

4.2.نقاط الضعف

- المبالغة في تفسير السلوك الدولي عبر الطبيعة البشرية فقط، دون مراعاة البنى المؤسسية .
- تجاهل نسبي لدور المنظمات الدولية والقانون الدولي في تنظيم العلاقات بين الدول .
- ضعف القدرة على تفسير التعاون الدولي المستقر والمؤسسي .
- النزعة التشاؤمية التي تقلل من أهمية التغير والتطور في النظام الدولي .

وقد أدت هذه الانتقادات إلى ظهور تطوير نظري داخلي داخل المدرســـة الواقعية نفســـها، تمثل في الواقعية البنيوية عند Kenneth Waltz، التي أعادت صياغة تفسير القوة والصراع من منظور بنيوي أكثر تجريدًا.

شكل (1): محددات السلوك الدولي في الواقعية الكلاسيكية

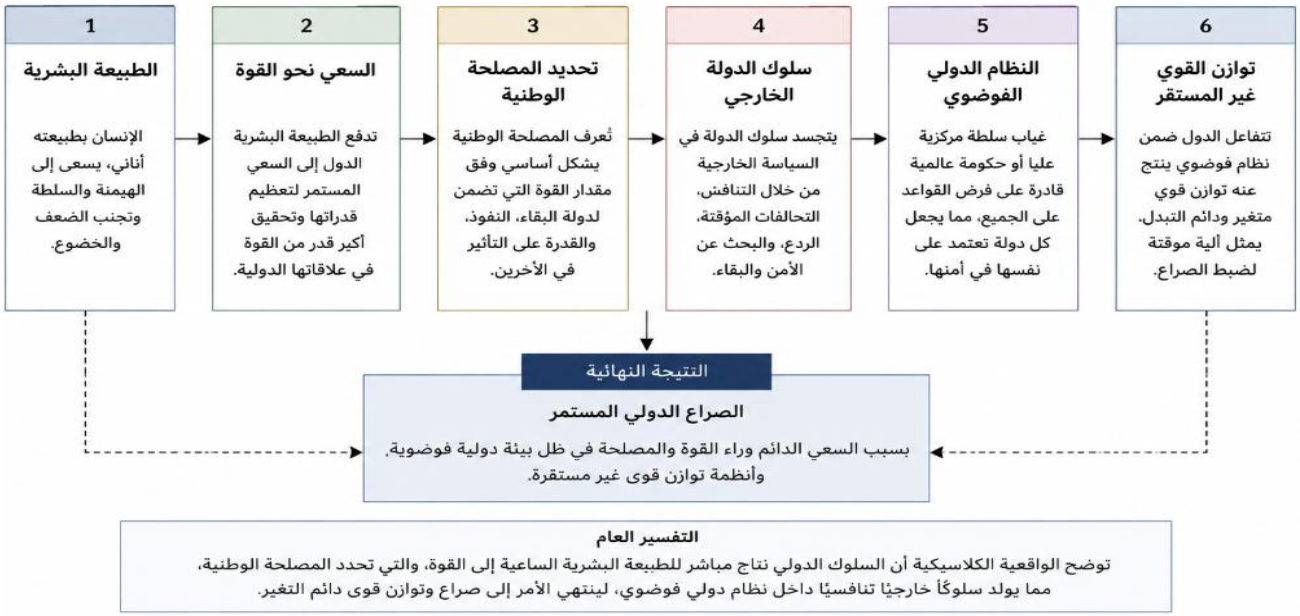

الخلاصة التحليلية للمبحث .

يمكن القول إن الواقعية الكلاسيكية قدمت تفسيرًا عميقًا للسلوك الدولي من خلال ربط السياسة الدولية بالطبيعة البشرية ومفهوم القوة، إلا أن محدوديتها تكمن في تجاهلها للبنية النظامية الدولية، وهو ما مهد لاحقًا لظهور الواقعية البنيوية التي أعادت صياغة تفسير العلاقات الدولية بشكل أكثر هيكلية ومنهجية.

المبحث الثاني: الواقعية البنيوية عند كينيث والتز(Kenneth Waltz)

1. الإطار النظري العام للواقعية البنيوية(Neorealism)

تُعد الواقعية البنيوية، أو ما يُعرف بـ **الواقعية الجديدة(Neorealism)** ، امتدادًا وتطويرًا فكريًا للواقعية الكلاسيكية، وقد أسسها **كينيث والتز (Kenneth Waltz)** في كتابه الشهير *Theory of International Politics* عام 1979.ينطلق والتز من فرضية مركزية مفادها أن تفسير سلوك الدول لا يجب أن يُبنى على الطبيعة البشرية كما عند مورغنثاو، بل على **بنية النظام الدولي (International Structure)**التي تُعد العامل الحاسم في تشكيل سلوك الدول .(Waltz, 2010) وتقوم الواقعية البنيوية

على فكرة أن النظام الدولي يتسم بـ **الفوضى(Anarchy)** ، أي غياب سلطة مركزية عليا، مما يجعل الدول تعمل في بيئة قائمة على الاعتماد الذاتي.(Mearsheimer, 2014) (Self-Help System)

2.الأسس النظرية للواقعية البنيوية

2.1.الفوضى الدولية بوصفها بنية ثابتة

يرى والتز أن الفوضى ليست حالة اضطراب، بل هي: **بنية تنظيمية دائمة للنظام الدولي**.

وبسبب غياب الحكومة العالمية، تصبح الدول مضطرة إلى السعي نحو الأمن .

عبر قدراتها الذاتية.(Waltz, 2010) وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الفوضى لا تعني غياب النظام، بل تعني وجود نظام "لا مركزي" تتحرك فيه الدول وفق قواعد القوة والتوازن .(Andersen, 2025)

2.2. الدولة كوحدة عقلانية موحدة(Unitary Rational Actor)

يفترض Kenneth Waltzفي إطار الواقعية البنيوية أن الدولة تُعامل كوحدة تحليل واحدة متماسكة(Unitary Actor) ، أي أنها تتحرك في النظام الدولي كجسم واحد رغم تعدد المؤسسات والأطراف الداخلية. وبذلك يتم افتراض أن السياسة الخارجية للدولة تعكس "قرارًا عقلانيًا موحدًا" يهدف إلى تحقيق مصلحة أساسية واحدة هي **البقاء (Survival)** في بيئة دولية فوضوية (Dunne & Schmidt, 2020).

وفق هذا التصور، يتم تجاهل العوامل الداخلية مثل طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أو سلطوي)، أو الصراعات الحزبية، أو الضغوط الاجتماعية، لأن الواقعية البنيوية ترى أن هذه العوامل لا تُغير النتيجة النهائية لسلوك الدولة في النظام الدولي. فسواء كانت الدولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة أو سلطوية مثل روسيا، فإنها في النهاية تتصرف بطريقة عقلانية تهدف إلى حماية أمنها ومكانتها الدولية.

مثال توضيحي:

- في الحرب الباردة، رغم اختلاف النظام السياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أن كليهما تصرف كفاعل عقلاني موحد" يسعى إلى الردع النووي ومنع التفوق الاستراتيجي للطرف الآخر .
- كذلك في الأزمة الأوكرانية، تُفسَّر سياسات روسيا أو الناتو باعتبارها قرارات دولة موحدة تهدف إلى تعزيز الأمن القومي، وليس كنتيجة لصراعات داخلية فقط .

وبذلك، يختزل التحليل البنيوي الدولة إلى وحدة عقلانية تتخذ قرارات استراتيجية في إطار حسابات القوة والأمن.

2.3. توزيع القدرات(Distribution of Capabilities)

يُعد توزيع القدرات أو القوة بين الدول (Distribution of Capabilities) المفهوم المركزي في الواقعية البنيوية، إذ يرى والتز أن شكل النظام الدولي لا يتحدد بعدد الدول أو طبيعتها، بل بكيفية توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بينها.(Waltz, 2010)

ويصنف النظام الدولي إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

- **النظام أحادي القطبية (Unipolarity):**

حيث تهيمن دولة واحدة على النظام الدولي، مثل هيمنة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 .

- **النظام ثنائي القطبية : (Bipolarity)**

حيث تتوزع القوة بين قطبين رئيسيين، مثل النظام الدولي خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

- **النظام متعدد القطبية: Multipolarity)):**

حيث تتوزع القوة بين عدة دول كبرى، مثل أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى .

أمثلة تحليلية:

- يرى والتز أن **النظام الثنائي القطبية خلال الحرب الباردة كان الأكثر استقرارًا**، لأن وجود قوتين فقط يقلل من احتمالات سوء الحسابات والتحالفات المعقدة .
- في المقابل، يُنظر إلى النظام متعدد القطبية في أوروبا (1914) كبيئة أكثر قابلية للحرب بسبب كثرة الأطراف وتشابك التحالفات .
- أما النظام الأحادي القطبية بعد 1991 فقد وفر استقرارًا نسبيًا، لكنه أدى إلى بروز قوى صاعدة مثل الصين وروسيا التي بدأت بإعادة تشكيل ميزان القوة .

وبالتالي، فإن بنية النظام الدولي في منظور الواقعية البنيوية ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي العامل الحاسم في تفسير الاستقرار أو الصراع بين الدول.

2.4مبدأ الاعتماد على الذات (Self-Help) والديناميكية الأمنية

في ظل غياب سلطة مركزية عليا في النظام الدولي، تفترض الواقعية البنيوية أن الدول لا يمكنها الاعتماد على أي جهة خارجية لضمان أمنها، وبالتالي تصبح كل دولة مسؤولة بشكل كامل عن حماية بقائها وأمنها .(Waltz, 1979; Mearsheimer, 2014) ويُعرف هذا المبدأ بـ"الاعتماد على الذات(Self-Help) "، وهو أحد أهم ركائز التفكير الواقعي.

وينتج عن هذا الوضع ما يُعرف بـ **الديناميكية الأمنية(Security Dilemma)** ، حيث إن أي محاولة من دولة لتعزيز قدراتها الدفاعية تُفسَّر من قبل الدول الأخرى على أنها تهديد مباشر، مما يدفعها إلى الرد عبر التسلح أو بناء تحالفات مضادة (Jervis, 2017; Mearsheimer, 2014). ومثال على ذلك:

- **الحرب الباردة:**

عندما قامت الولايات المتحدة بتطوير ترسانتها النووية، اعتبر الاتحاد السوفيتي ذلك تهديدًا مباشرًا، فقام بتطوير قدراته النووية أيضًا، مما أدى إلى سباق تسلح طويل .

- **حلف الناتو وتوسع روسيا:**

توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا بعد الحرب الباردة دفع روسيا إلى اعتبار ذلك تهديدًا لأمنها القومي، وهو ما ساهم في زيادة التوترات الأمنية في أوروبا الشرقية .

- **الأزمة الأوكرانية:(2014–2022)**

تعزيز أوكرانيا لعلاقاتها الأمنية مع الغرب اعتُبر من قبل روسيا تهديدًا استراتيجيًا، ما أدى إلى تصاعد الصراع العسكري .

3. بنية النظام الدولي في نظر والتز(Waltzian Structure)

يرى Kenneth Waltzأن النظام الدولي يتكون من ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة، تُستخدم لفهم كيفية عمل النظام الدولي وتفسير سلوك الدول:

1.البنية الدولية(Structure)

تشير إلى الشكل العام للنظام الدولي، والذي يتحدد بعاملين رئيسيين:

- حالة الفوضى (غياب سلطة مركزية)
- توزيع القدرات (توزيع القوة بين الدول)

المعنى:البنية هي الإطار الذي يفرض القيود على جميع الدول دون استثناء.

مثال:النظام الدولي بعد الحرب الباردة كان أحادي القطبية بسبب هيمنة الولايات المتحدة.

2,الوحدات(Units)

وتقصد بها **الدول نفسها** باعتبارها الفاعل الأساسي في النظام الدولي.

المعنى:الدول هي "اللاعبون"، لكنها لا تحدد شكل النظام، بل تتصرف ضمن قيوده.

مثال:الولايات المتحدة، الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا.

3. التفاعلات(Interactions)

وهي **سلوك الدول في السياسة الخارجية** مثل:

- التحالفات
- الحروب
- الاتفاقيات
- التنافس الاقتصادي والعسكري

المعنى:

هي النتيجة العملية لتأثير البنية على الوحدات.

مثال:

- التحالفات العسكرية (الناتو)
- الحروب الإقليمية
- سباق التسلح بين القوى الكبرى

4.توازن القوى في الواقعية البنيوية

يُعد **توازن القوى (Balance of Power)** أحد النتائج الطبيعية لبنية النظام الدولي.

فوفقًا لوالتز، لا تسعى الدول بالضرورة إلى الهيمنة، بل إلى **الحفاظ على التوازن لتجنب التهديدات**. وعليه فإن التوازن ليس خيارًا سياسيًا، بل نتيجة حتمية لبنية النظام الفوضوي.(Waltz, 2010)

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن التوازن في النظام الدولي ليس دائمًا مستقرًا، بل يتغير وفق توزيع القدرات والتحالفات (Skumsrud Andersen, 2025).

5. السلوك الدولي في إطار الواقعية البنيوية

يفسر والتز سلوك الدول وفق ثلاث قواعد رئيسية:

1. الدول تسعى إلى البقاء وليس التفوق المطلق
2. الدول تتكيف مع توزيع القوة وليس مع نوايا الدول الأخرى
3. الدول تتصرف وفق حسابات استراتيجية عقلانية

وهذا يختلف جذريًا عن مورغنثاو الذي ربط السلوك بـ **الطبيعة البشرية** .(Dunne & Schmidt, 2020)

6.مقارنة ضمنية بين الواقعية الكلاسيكية والبنيوية

يقدم والتز تحولًا معرفيًا مهمًا:

الشكل رقم 2: المقارنة الضمنية بين الواقعية الكلاسيكية والبنيوية

7.7.تقييم نقدي للواقعية البنيوية

7.1.نقاط القوة

تتمتع الواقعية البنيوية بعدد من نقاط القوة التي جعلتها من أكثر النظريات تأثيرًا في تحليل العلاقات الدولية الحديثة.

أولًا، تقدم الواقعية البنيوية تفسيرًا أكثر دقة ومنهجية للعلاقات الدولية، من خلال تركيزها على بنية النظام الدولي بدلاً من العوامل الفردية أو النفسية، مما يجعل تحليلها أكثر قابلية للتعميم.(Waltz, 1979)

ثانيًا، نجحت في تجاوز التفسيرات النفسية المرتبطة بالطبيعة البشرية التي اعتمدت عليها الواقعية الكلاسيكية، حيث ركزت على أن سلوك الدول لا يعتمد على نوايا القادة، بل على القيود البنيوية التي يفرضها النظام الدولي.

مثال: في الحرب الباردة، لم يكن اختلاف طبيعة القيادة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو العامل الحاسم، بل توزيع القوة بين قطبين، وهو ما يفسر نمط التوازن والاستقرار النسبي في تلك المرحلة.

ثالثًا، ساعدت الواقعية البنيوية في تفسير أنماط الاستقرار الدولي، خاصة في النظام الثنائي القطبية، حيث أظهرت الدراسات أن هذا النظام أقل عرضة للحروب الكبرى بسبب وضوح توزيع القوة.(Mearsheimer, 2014)

7.2. نقاط الضعف:على الرغم من قوتها التفسيرية، تعرضت الواقعية البنيوية لعدد من الانتقادات النظرية والمنهجية.

أولًا، تُتهم بإهمال العوامل الداخلية للدول مثل النظام السياسي، والاقتصاد، والرأي العام، رغم أن هذه العوامل قد تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية.

مثال:الاختلاف بين السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة أوباما مقارنة بإدارة ترامب يوضح أن العوامل الداخلية قد تؤثر في السلوك الخارجي للدولة، وهو ما لا تفسره الواقعية البنيوية بشكل كافٍ.

ثانيًا، تتجاهل الواقعية البنيوية دور المؤسسات الدولية في تنظيم العلاقات بين الدول، مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية، والتي تلعب دورًا مهمًا في تقليل الصراع وتعزيز التعاون.

مثال:
الاتفاق النووي الإيراني (2015) لم يكن نتيجة بنية النظام الدولي فقط، بل نتيجة دور المؤسسات والدبلوماسية متعددة الأطراف.

ثالثًا، تواجه الواقعية البنيوية صعوبة في تفسير التعاون الدولي طويل الأمد، حيث تفترض أن الصراع هو الحالة الأساسية في النظام الدولي، مما يجعل تفسير التعاون المستمر محدودًا.(Keohane, 2016)

مثال:الاتحاد الأوروبي يُعد نموذجًا لتعاون طويل الأمد بين دول ذات سيادة، وهو ما لا تفسره الواقعية البنيوية بشكل كامل.

رابعًا، تفترض الواقعية البنيوية عقلانية مفرطة في سلوك الدولة، حيث تعتبر أن الدول تتصرف دائمًا بشكل عقلاني لتحقيق البقاء، وهو افتراض انتقده العديد من الباحثين لعدم واقعيته في بعض الحالات.(Keohane, 2016)

مثال:بعض قرارات الحرب أو التصعيد العسكري قد تكون مدفوعة باعتبارات سياسية داخلية أو أخطاء في التقدير وليس حسابات عقلانية دقيقة.

وقد أدت هذه الانتقادات إلى تطور تيارات داخل المدرسة الواقعية نفسها مثل الواقعية الهجومية (Offensive Realism) والواقعية النيوكلاسيكية(Neoclassical Realism) ، التي حاولت دمج العوامل البنيوية مع العوامل الداخلية للدولة.

الخلاصة التحليلية للمبحث

يتضح أن الواقعية البنيوية قدّمت نقلة نوعية في تفسير العلاقات الدولية من خلال تحويل مركز التحليل من **الإنسان إلى البنية الدولية**، ومن **الطبيعة إلى النظام**.

وقد جعل هذا التحول من الواقعية نظرية أكثر صلابة علميًا، لكنها في المقابل فقدت بعض قدرتها على تفسير العوامل الداخلية والتغيرات غير البنيوية في السياسة الدولية.

المبحث الثالث: التحليل التطبيقي لتطور الفكر الواقعي في تفسير العلاقات الدولية المعاصرة

1.الإطار التحليلي العام للمبحث

يمثل هذا المبحث المرحلة التطبيقية من الدراسة، إذ ينتقل من التحليل النظري للواقعية الكلاسيكية عند مورغنثاو والواقعية البنيوية عند والتز، إلى اختبار قدرتها التفسيرية في فهم الواقع الدولي المعاصر. ويستند هذا التحليل إلى فرضية أساسية مفادها أن الفكر الواقعي، رغم تطوره الداخلي، ما يزال يمثل الإطار الأكثر حضورًا في تفسير سلوك الدول الكبرى، لا سيما في بيئة دولية تتسم بعودة التنافس الجيوسياسي وتراجع نسبي لفكرة "السلام الليبرالي (Mearsheimer, 2019).

وتتجلى أهمية هذا المبحث في أنه يختبر مدى قدرة التحول من "الطبيعة البشرية" إلى "البنية الدولية" على تفسير تعقيدات النظام العالمي الحالي، بما في ذلك الصراعات الإقليمية، وتوازن القوى، وصعود القوى غير التقليدية.

2.استمرار منطق الفوضى الدولية في النظام العالمي المعاصر

على الرغم من التطور المؤسسي في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن فرضية الواقعية البنيوية حول **الفوضى الدولية** (**International Anarchy**)ما تزال قائمة بوصفها خاصية بنيوية ثابتة.

فلا توجد سلطة فوق الدول قادرة على:

- فرض الامتثال الكامل للقانون الدولي
- منع نشوب الحروب بشكل حاسم
- ضبط التنافس بين القوى الكبرى

وتؤكد الدراسات الحديثة أن النظام الدولي الحالي هو نظام "فوضوي مُدار جزئيًا" وليس نظامًا هرميًا.(Andersen, 2025) وبذلك، فإن الفوضى لا تعني غياب النظام، بل تعني أن النظام نفسه قائم على **اللامركزية وتوزيع القوة** وليس على السلطة المركزية. هذا ما يجعل الدولة تبقى الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، كما افترض والتز.(Waltz, 2010)

3. التحول من التوازن الثابت إلى التوازن الديناميكي للقوى

في النظام الدولي المعاصر، لم يعد توازن القوى حالة مستقرة، بل أصبح **عملية ديناميكية متغيرة باستمرار**.

ففي القرن الحادي والعشرين، يمكن ملاحظة:

- صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية
- إعادة تموضع روسيا كقوة جيوسياسية
- استمرار الهيمنة الأمريكية ولكن بنمط أكثر تنافسية

هذا التحول يعكس ما يمكن تسميته بـ "**إعادة تشكيل التوازن العالمي** "بدلًا من التوازن التقليدي الثابت.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن التوازن اليوم أصبح يشمل أبعادًا متعددة:

- القوة العسكرية
- القوة الاقتصادية
- القوة التكنولوجية
- القوة السيبرانية (Allison, 2020)

وبذلك توسّع مفهوم القوة ليشمل عناصر غير تقليدية لم تكن مركزية في التحليل الواقعي الكلاسيكي.

4. عودة الصراع بين القوى الكبرى: من الاستقرار النسبي إلى التنافس البنيوي

يُعد أحد أهم تطبيقات الواقعية البنيوية في العصر الحديث هو تفسير **عودة التنافس بين القوى الكبرى** بعد نهاية الحرب الباردة.

فبدلاً من النظام الأحادي القطبية المتوقع، نشهد اليوم:

- تنافس أمريكي—صيني متصاعد
- إعادة عسكرة في أوروبا الشرقية
- إعادة تشكيل التحالفات الدولية

ويرى الواقعيون الجدد أن هذا التنافس ليس استثناءً، بل هو **النتيجة الطبيعية لبنية النظام الدولي** التي تدفع الدول إلى السعي نحو تعزيز أمنها النسبي.(Mearsheimer, 2019)

وبهذا المعنى، فإن الصراع ليس نتيجة سوء إدارة، بل نتيجة حتمية لبنية النظام نفسه.

5. تفسير الصراعات الإقليمية من منظور واقعي بنيوي

يمكن تطبيق الواقعية البنيوية على مجموعة واسعة من الصراعات المعاصرة، حيث تُفسر هذه الصراعات من خلال:

5.1.الصراع الروسي–الأوكراني

يُفسر هذا الصراع باعتباره نتيجة مباشرة لمحاولة إعادة توزيع النفوذ في أوروبا الشرقية، حيث تسعى روسيا إلى منع تمدد الناتو، بينما تسعى الدول الغربية إلى الحفاظ على توازن القوة الأوروبي.

5.2.التنافس في بحر الصين الجنوبي

يعكس هذا التنافس محاولة الصين تعزيز موقعها الاستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها، ضمن منطق "تعظيم الأمن البحري."

5.3.الشرق الأوسط

يُظهر المنطقة كنظام فرعي تتداخل فيه:

- القوى الإقليمية
- القوى الكبرى
- الصراعات الطائفية

لكن يظل العامل الحاسم هو **توازن القوة الإقليمي والدولي** .

وتشير التحليلات إلى أن هذه الصراعات تؤكد استمرار منطق "الأمن الذاتي" و"الردع" كآليات مركزية في العلاقات الدولية (Dunne & Schmidt, 2020).

6. توسع مفهوم القوة في الفكر الواقعي الحديث

أحد أهم التطورات في الواقعية المعاصرة هو توسع مفهوم القوة ليشمل:

- القوة العسكرية (Hard Power)
- القوة الاقتصادية
- القوة التكنولوجية
- القوة السيبرانية
- القوة الناعمة بشكل محدود

ويؤكد هذا التحول أن الدولة لم تعد تعتمد على القوة العسكرية فقط،

بل على **مزيج من أدوات النفوذ** .(Allison, 2020)

وهذا التطور يمثل امتدادًا غير مباشر للفكر الواقعي البنيوي، مع تعديلات فرضتها العولمة.

7.حدود التفسير الواقعي في البيئة الدولية المعاصرة

رغم قوة التفسير الواقعي، إلا أن هناك تحديات بنيوية تواجهه:

7.1.صعود الفاعلين غير الدولتيين

مثل:

- الشركات متعددة الجنسيات
- المنظمات الإرهابية
- المنصات الرقمية العالمية

وهؤلاء لا يمكن تفسيرهم بالكامل عبر منطق الدولة التقليدية.

7.2.تعقيد العولمة

أدت العولمة إلى:

- ترابط اقتصادي عميق
- تداخل الأسواق
- ضعف الاستقلالية المطلقة للدولة

7.3.تزايد أهمية المؤسسات الدولية

رغم محدوديتها، إلا أن المؤسسات الدولية أصبحت:

- أدوات إدارة نزاع
- منصات تعاون

- آليات ضغط سياسي

وهذا ما ركزت عليه النظرية الليبرالية المؤسسية.(Keohane, 2016)

8.التقييم التحليلي الشامل للفكر الواقعي

يمكن استخلاص تقييم شامل للفكر الواقعي في ضوء الواقع المعاصر:

أولًا: عناصر القوة

- قدرة عالية على تفسير الصراعات الكبرى
- تفسير دقيق لسلوك القوى العظمى
- مرونة في تفسير التحولات البنيوية
- استمرارية تفسيرية عبر الزمن

ثانيًا: عناصر القصور

- إهمال النسبي للفاعلين غير الدولتيين
- ضعف تفسير التعاون الدولي المستدام
- محدودية تفسير التغيرات الاقتصادية والعولمية ومع ذلك، فإن الواقعية لا تزال تمثل **الإطار التفسيري الأكثر تأثيرًا في تحليل السياسة الدولية** .(Waltz, 2010)

9 .البعد الاستراتيجي في تفسير سلوك القوى الكبرى

تُظهر التطورات المعاصرة في العلاقات الدولية أن تفسير الواقعية لا يقتصر على توصيف الصراع أو تفسيره الآني، بل يمتد إلى فهم الاستراتيجيات طويلة الأمد التي تعتمدها القوى الكبرى في إدارة النظام الدولي. إذ لم تعد الدول العظمى تتحرك بشكل عفوي أو كردود فعل مباشرة، بل وفق رؤى استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوى أو الحفاظ عليها.(Mearsheimer, 2019)

وفي هذا السياق، تعتمد القوى الكبرى على مجموعة من الاستراتيجيات مثل استراتيجيات الاحتواء، واستراتيجيات منع صعود القوى المنافسة، وإعادة توزيع النفوذ الجيوسياسي في مناطق النفوذ الحيوية. ويعد التنافس الأمريكي–الصيني المثال الأبرز على هذا النمط، حيث لا يقتصر على الصراع الاقتصادي أو العسكري، بل يمتد إلى إدارة شاملة لمجالات النفوذ العالمي، بما يعكس تحول السياسة الدولية إلى عملية إدارة مستمرة للتوازن الاستراتيجي.(Allison, 2020)

10. التكنولوجيا كأداة لإعادة تشكيل ميزان القوة

أصبح البعد التكنولوجي أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل ميزان القوى في النظام الدولي المعاصر، حيث لم تعد القوة تقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل باتت ترتبط بشكل وثيق بالتفوق التكنولوجي.(Nye, 2011)

وتشمل مجالات القوة التكنولوجية الحديثة الذكاء الاصطناعي، والحروب السيبرانية، والأمن الرقمي، والتحكم في البيانات الضخمة، إضافة إلى القدرة على تطوير الصناعات المتقدمة وسلاسل الإمداد التكنولوجية. وقد أدى ذلك إلى انتقال التنافس الدولي إلى مجالات غير تقليدية أصبحت فيها الهيمنة الرقمية عنصرًا أساسيًا في تحديد مكانة الدول في النظام الدولي.(Allison, 2020)

11. التحالفات الدولية كأداة لإدارة الفوضى وليس إنهائها

تؤكد المقاربة الواقعية البنيوية أن التحالفات الدولية لا تهدف إلى إنهاء حالة الفوضى في النظام الدولي، بل إلى إدارتها والتكيف معها وتقليل آثارها. إذ تُبنى هذه التحالفات على أساس المصالح المتبادلة وتوازن القوى، وليس على أساس القيم أو المبادئ المثالية.(Waltz, 2010)

وتتميز التحالفات المعاصرة بكونها مرنة وقابلة للتغير وفقًا لتغير موازين القوى الدولية، حيث يمكن للدول أن تعيد تموضعها داخل التحالفات بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حلف شمال الأطلسي في مواجهة روسيا، والتحالفات الأمنية في منطقة آسيا–المحيط الهادئ لموازنة صعود الصين.(Mearsheimer, 2019)

12. الاقتصاد السياسي الدولي كامتداد للفكر الواقعي

أصبح الاقتصاد السياسي الدولي أحد أهم المجالات التي تعكس امتداد الفكر الواقعي في تفسير العلاقات الدولية المعاصرة، حيث لم يعد الاقتصاد منفصلًا عن السياسة، بل أصبح جزءًا أساسيًا من أدوات القوة.(Gilpin, 1987)

وتستخدم الدول اليوم أدوات اقتصادية مثل العقوبات الاقتصادية، والحروب التجارية، والسيطرة على الموارد الاستراتيجية، كوسائل لتحقيق أهداف سياسية وأمنية. كما أصبحت الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية أدوات جيوسياسية تُستخدم للضغط وإعادة تشكيل موازين القوى (Baldwin, 2020).

ويظهر ذلك بوضوح في التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، وفي استخدام أدوات الاقتصاد كوسيلة للهيمنة أو الاحتواء، مما يعكس اندماج الاقتصاد بالقوة في إطار الفكر الواقعي.

13. إعادة تعريف مفهوم الأمن في الفكر الواقعي المعاصر

شهد مفهوم الأمن في الفكر الواقعي تطورًا ملحوظًا، حيث لم يعد يقتصر على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والأمن السيبراني، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي.(Buzan et al., 1998)

ويعكس هذا التوسع في مفهوم الأمن إدراكًا متزايدًا لطبيعة التهديدات المعاصرة التي لم تعد تقليدية أو محدودة الجغرافيا، بل أصبحت عابرة للحدود ومتشابكة.

وعلى الرغم من هذا التطور، لا يزال المنطق الواقعي قائمًا على فكرة أن الدولة هي الضامن الأساسي لأمنها في ظل غياب سلطة دولية مركزية فعالة.(Waltz, 2010)

14 .حدود إضافية للتفسير الواقعي في النظام الدولي المعاصر

رغم القوة التفسيرية العالية للفكر الواقعي، إلا أن هناك تحديات إضافية تعكس محدوديته في تفسير بعض الظواهر الدولية المعاصرة، خاصة تلك التي تتسم بالطابع العالمي أو غير العسكري.

ومن أبرز هذه التحديات القضايا البيئية مثل التغير المناخي، والأزمات الصحية العالمية، إضافة إلى قضايا الحوكمة الرقمية والفضاء السيبراني. وتتميز هذه القضايا بكونها عابرة للحدود وتتطلب مستويات عالية من التعاون الدولي، مما يجعل تفسيرها عبر منطق الصراع بين الدول فقط غير كافٍ.(Keohane, 2016)

الخاتمة :

في ضوء التحليل التطبيقي السابق، يتضح أن الفكر الواقعي بشقيه الكلاسيكي والبنيوي لا يزال يحتفظ بقدرته التفسيرية العالية في فهم العلاقات الدولية المعاصرة، بل تمكن من التكيف مع التحولات البنيوية والتكنولوجية والاقتصادية التي يشهدها النظام الدولي.

ففي حين ركزت الواقعية الكلاسيكية على الطبيعة البشرية ودور القوة في السياسة الدولية(Morgenthau, 1948) ، ركزت الواقعية البنيوية على بنية النظام الدولي وتوزيع القدرات بين الدول .(Waltz, 2010) ومع ذلك، فإن كلا الاتجاهين يلتقيان عند فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يقوم على الفوضى وأن الدول تسعى دائمًا إلى تحقيق أمنها وتعظيم قوتها.

غير أن تعقيد النظام الدولي المعاصر، وتعدد الفاعلين، وتداخل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، يفرض ضرورة تطوير الفكر الواقعي ليصبح أكثر انفتاحًا وتكاملًا مع المقاربات النظرية الأخرى، بما يسمح بتفسير أكثر دقة وشمولية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولًا: الاستنتاجات

1. **أثبتت الدراسة أن الفكر الواقعي يعد من أكثر النظريات استمرارية وتأثيرًا في تفسير العلاقات الدولية**، إذ حافظ على مكانته التفسيرية منذ مورغنثاو وحتى والتز، رغم التحولات الكبيرة في النظام الدولي .
2. **تبين أن الواقعية الكلاسيكية عند مورغنثاو فسّرت العلاقات الدولية من منظور الطبيعة البشرية**، حيث اعتُبرت الرغبة في القوة والسيطرة العامل الأساسي في تفسير الصراع بين الدول .
3. **أظهرت الدراسة أن الواقعية البنيوية عند والتز نقلت التحليل من الفرد (الإنسان) إلى البنية (النظام الدولي)**، مما جعل تفسير العلاقات الدولية أكثر موضوعية ومنهجية .
4. **أكدت النتائج أن الفوضى الدولية (Anarchy) تمثل عنصرًا مشتركًا بين المدرستين الكلاسيكية والبنيوية**، لكنها تُفسَّر بشكل مختلف؛ فهي عند مورغنثاو نتيجة طبيعة الإنسان، وعند والتز خاصية بنيوية للنظام الدولي .
5. **بيّنت الدراسة أن توازن القوى لا يزال أداة تفسيرية مركزية في السياسة الدولية المعاصرة**، رغم تطور أشكال القوة لتشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن السيبراني .
6. **أوضحت النتائج أن النظام الدولي المعاصر يشهد عودة واضحة لمنطق التنافس بين القوى الكبرى**، وهو ما يعزز فرضيات الفكر الواقعي في تفسير السلوك الدولي .
7. **أظهرت الدراسة وجود قصور نسبي في الفكر الواقعي في تفسير بعض الظواهر الحديثة** مثل العولمة، ودور الفاعلين غير الدولتيين، وتزايد تأثير المؤسسات الدولية .
8. **خلصت الدراسة إلى أن الواقعية البنيوية أكثر قدرة منهجية من الواقعية الكلاسيكية في تفسير النظام الدولي المعاصر**، لكنها لا تزال بحاجة إلى التكامل مع مقاربات أخرى .

ثانيًا: التوصيات

1. **ضرورة تعزيز الدراسات المقارنة بين المدارس النظرية في العلاقات الدولية**، خصوصًا بين الواقعية والليبرالية والبنائية، لفهم أعمق للتحولات العالمية .
2. **توسيع استخدام الإطار الواقعي البنيوي في تحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى**، لما يوفره من قدرة تفسيرية عالية لسلوك القوى الدولية .
3. **إعادة تطوير النظرية الواقعية لتشمل الفاعلين غير الدولتيين** مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والإقليمية .
4. **الاهتمام بتحليل القوة بأبعادها الحديثة (الاقتصادية، التكنولوجية، السيبرانية)** وليس فقط القوة العسكرية التقليدية .
5. **تعزيز الدراسات التطبيقية في العلاقات الدولية** وربطها بالواقع الجيوسياسي المعاصر، خصوصًا في مناطق النزاع مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية .

6. **تشـــجيع الباحثين على دمج المنهج الواقعي مع مناهج تحليلية أخرى** مثل التحليل المؤســـســـي والبنائي لتقديم رؤية أكثر شمولية .
7. **الاهتمام بدراسة التغيرات البنيوية في النظام الدولي** مثل التحول نحو التعددية القطبية وتأثيرها على استقرار النظام العالمي .
8. **توجيه الدراسات الأكاديمية نحو تحليل دور العولمة في إعادة تشكيل مفهوم السيادة والقوة** ضمن الإطار الواقعي .

قائمة المصادر :

1. Allison, G. (2020). *Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap?* Houghton Mifflin Harcourt.
2. Baldwin, D. A. (2020). *Power and international relations: A conceptual approach*. Princeton University Press.
3. Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A new framework for analysis*. Lynne Rienner Publishers.
4. Dunne, T., & Schmidt, B. C. (2020). Realism. In J. Baylis, S. Smith, & P. Owens (Eds.), *The globalization of world politics* (8th ed.). Oxford University Press.
5. Gilpin, R. (1987). *The political economy of international relations*. Princeton University Press.
6. Jackson, R., & Sørensen, G. (2016). *Introduction to international relations: Theories and approaches* (6th ed.). Oxford University Press.
7. Keohane, R. O. (2016). *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton University Press.
8. Lamy, S. L. (2011). Contemporary mainstream approaches: Neo-realism and neo-liberalism. In J. Baylis et al. (Eds.), *The globalization of world politics*. Oxford University Press.
9. Mearsheimer, J. J. (2001). *The tragedy of great power politics*. W. W. Norton & Company.
10. Mearsheimer, J. J. (2019). *The great delusion: Liberal dreams and international realities*. Yale University Press.

11. Morgenthau, H. J. (1948). *Politics among nations: The struggle for power and peace*. Alfred A. Knopf.
12. Nye, J. S. (2011). *The future of power*. PublicAffairs.
13. Walt, S. M. (1987). *The origins of alliances*. Cornell University Press.
14. Waltz, K. N. (2010). *Theory of international politics* (Reprint ed.). Waveland Press. (Original work published 1979)
15. Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics*. Cambridge University Press.
16. Wohlforth, W. C. (1999). The stability of a unipolar world. *International Security, 24*(1), 5–41.
17. Zakaria, F. (2008). *The post-American world*. W. W. Norton & Company.
18. Carr, E. H. (2001). *The twenty years' crisis, 1919–1939*. Palgrave.
19. Baylis, J., Smith, S., & Owens, P. (Eds.). (2020). *The globalization of world politics* (8th ed.). Oxford University Press.
20. Brown, C., & Ainley, K. (2009). *Understanding international relations* (4th ed.). Palgrave Macmillan.

School Leadership Support for Technology Integration and Its Impact on Secondary Education Quality: A Narrative Review and Conceptual Model

Ahlam Azaiza

Ahlam.azaiza@gmail.com

00972502424014

Abstract

This study aimed to explore the role of school leadership support for technology integration and its impact on the quality of secondary education through a qualitative narrative review and the development of a conceptual model. Digital technology has rapidly developed and continues to evolve in ways that are changing education systems globally, giving technology integration an increased role in the effective teaching and learning process. While a successful technology integration takes an effective school leader, one who has the ability to develop a vision, provide support, and create a climate in which digital transformation can take place. Only secondary data from peer-reviewed journal articles, scholarly books, international reports, and educational policy documents from 2019-2025 were used for this study. Collected literature was analyzed by thematic analysis to identify patterns and relationships among school leadership support, technology integration, and educational quality. The results indicated that the support of school leaders is a key factor in effective technology integration. Good leadership in terms of digital vision, continuous professional development, sufficient technological resources and collaborative and distributed leadership greatly contributes to teachers' readiness and confidence in the use of educational

technologies. The review also showed that good technology integration has a positive impact on teaching, student engagement, acquisition of digital competences and quality of education. However, the lack of infrastructure, funding, training opportunities, and digital inequalities remain obstacles to successful digital transformation. The study concludes that the integration of sustainable technology in secondary education is a systemic process that relies on the interplay between leadership practices, organizational readiness, teacher capacities and policies that support the process. The conceptual model proposed in this study shows that there is a positive relationship between school leadership support, technology integration and the quality of secondary education, and is a basis for future empirical research

Keywords: School Leadership Support; Digital Leadership; Technology Integration; Secondary Education Quality; Digital Transformation; Educational Technology; Teacher Professional Development; Narrative Review.

دعم القيادة المدرسية لدمج التكنولوجيا وتأثيره على جودة التعليم الثانوي: مراجعة سردية ونموذج مفاهيمي

احلام عبد السلام عزايزة

جامعة النجاح الوطنية ـ فلسطين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور دعم القيادة المدرسية في دمج التكنولوجيا وأثره في جودة التعليم الثانوي من خلال إجراء مراجعة أدبية سردية وتطوير نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات بين هذه المتغيرات. وقد أدى التطور السريع في التقنيات الرقمية إلى إحداث تحولات جوهرية في الأنظمة التعليمية، مما جعل دمج التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في تحسين عمليتي التعليم والتعلم. إلا أن نجاح هذا الدمج يتطلب قيادة مدرسية فعّالة قادرة على وضع رؤية رقمية واضحة، ودعم المعلمين، وتهيئة بيئة مدرسية داعمة للتحول الرقمي .اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المستمدة من المقالات العلمية المحكمة، والكتب الأكاديمية، والتقارير الدولية، ووثائق السياسات التعليمية المنشورة خلال الفترة (2019–2025). وتم تحليل الأدبيات باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي بهدف تحديد الأنماط والعلاقات بين دعم القيادة المدرسية، ودمج التكنولوجيا، وجودة التعليم .أظهرت النتائج أن دعم القيادة المدرسية يمثل عاملًا حاسمًا في نجاح دمج التكنولوجيا، حيث تسهم الممارسات القيادية، مثل صياغة رؤية رقمية واضحة، وتوفير التنمية المهنية المستمرة، وتخصيص الموارد التكنولوجية المناسبة، وتعزيز القيادة التشاركية، في رفع جاهزية المعلمين وثقتهم في استخدام التقنيات التعليمية. كما بينت النتائج أن الدمج الهادف للتكنولوجيا ينعكس إيجابًا على فعالية التدريس، وزيادة مشاركة الطلبة، وتنمية الكفايات الرقمية، وتحسين جودة التعليم بصورة عامة. ومع ذلك، ما تزال بعض التحديات، مثل ضعف البنية التحتية، ومحدودية التمويل، ونقص فرص التدريب، والفجوات الرقمية، تشكل عوائق أمام تحقيق التحول الرقمي المستدام .وتخلص الدراسة إلى أن دمج التكنولوجيا في التعليم الثانوي يمثل عملية نظامية متكاملة تعتمد على التفاعل بين الممارسات القيادية، وجاهزية المؤسسة التعليمية، وبناء قدرات المعلمين، وتوافر السياسات التعليمية الداعمة. ويقترح النموذج المفاهيمي المطور وجود علاقة إيجابية

بين دعم القيادة المدرسية، ودمج التكنولوجيا، وجودة التعليم الثانوي، بما يوفر أساسًا للدراسات المستقبلية التي تسعى إلى اختبار هذه العلاقات بصورة تجريبية .

الكلمات المفتاحية: دعم القيادة المدرسية، القيادة الرقمية، دمج التكنولوجيا، جودة التعليم الثانوي، التحول الرقمي، التكنولوجيا التعليمية، التنمية المهنية للمعلمين، المراجعة الأدبية السردية.

1. Introduction

The speed of digital technology change has revolutionized education systems globally, bringing with it opportunities and challenges for any school. The integration of technology has become a necessary part of teaching and learning, facilitating innovative teaching practices, improving the engagement of students and promoting education quality. The effective implementation of technology in schools, however, requires not just the resources of technology, but also effective school leadership that fosters and promotes digital transformation.

School leaders are instrumental in creating a vision for technology integration, offering professional development, procurement of resources, building a collaborative culture, and supporting teachers in the process of implementing technology in the classroom (Dexter & Richardson, 2020; Håkansson Lindqvist & Pettersson, 2019). The importance of principals' digital leadership on teachers' readiness and willingness to use technology for teaching innovation is gaining importance in the field of research (AlAjmi, 2022; A'mar & Eleyan, 2022).

In secondary education, students are expected to acquire higher-order digital skills and critical thinking skills; therefore, leadership support for technology integration becomes even more significant. Good leadership can make a positive impact on school effectiveness, student learning, teacher effectiveness, and instructional effectiveness (Berkovich & Hassan, 2023; Rasdiana et al., 2024).

While there is an increasing literature on digital leadership and digital technology integration, there is limited integration across the various educational settings. Hence, a synthesis of existing knowledge is needed, and the conceptual framework of the impact of school leadership support and technology integration on the quality of secondary education should be

developed. This narrative review aims at filling this gap, reviewing contemporary literature and suggesting a conceptual model to inspire future studies and educational practice.

2. Problem Statement

As technology changes and comes to be used as a tool in the classroom, it has become more critical than ever that leadership support is available to help integrate technology into instruction. While many studies have focused on digital leadership, technology leadership and technology integration, there is a lack of conceptual understanding of how technology integration support relates to educational quality in school leadership. Few studies have focused specifically on secondary school contexts.

Moreover, the literature is scattered throughout countries, education systems and theoretical perspectives, and it is challenging to gain a holistic view of the mechanisms through which leadership support can be related to educational quality outcomes. As a result, educational leaders and policy makers may not have a clearly defined concept to construct the strategy for integrating technology. Thus, there may be a lack of a conceptual framework to inform strategic technology integration efforts.

This research tackles this by reviewing and synthesizing current research regarding school leadership support, technology integration, and a conceptual model of how this impacts quality in secondary education.

3- Questions of the study

1)In what ways, according to the literature, were school leaders identified as playing a major role in technology integration?

2) What is the role of the influence of school leadership in influencing teachers' implementation of technology use of technology in secondary schools?

3. How does the use of technology relate to the quality of secondary education?

4. Which factors contribute to and/or obstruct effective integration of technology in secondary schooling?

6. What is the relationship between school leadership support, technology integration and the quality of secondary education, as understood through a conceptual model?

4- The aim and objectives of the study

The aim is to build a complete picture of the role of school leadership support for technology integration and how it contributes to improving the quality of secondary education by conducting a narrative literature review and constructing a conceptual model.

Specific Objectives

1. To develop dimensions of school leadership support for technology integration.

2. To explore the effect of teacher leader support on teachers' technology integration.

3. To analyze the role of technology integration in improving the quality in secondary education.

4. To recognize facilitators and barriers to technology integration.

5. To suggest a model that connects school leadership support to technology integration to the quality of secondary education.

5. Significance of the study

- Theoretical Significance

The current study is valuable for the rapidly evolving research on digital leadership, technology integration, and educational quality because of its comprehensive overview of recent literature. While there has been a significant amount of research that has focused on school leadership and educational technology separately, there has been less work that has attempted to examine the relationship between these constructs– school leadership support, the integration of technology, and the quality of secondary education in a cohesive conceptual framework. Thus, this review fills an important space by synthesizing results of different educational contexts and theoretical approaches.

Moreover, the study adds to the theoretical knowledge on digital leadership by identifying the leadership practices that help achieve successful technology integration. The study has developed a conceptual model that provides a structured explanation of how support for leadership affects teachers' technology use and how this technology integration in turn can help to improve educational quality. The proposed model can be used as a basis for future empirical research to investigate these relationships quantitatively or qualitatively.

Additionally, the study sheds light on the current debate regarding educational transformation in a digital age. Digital technologies are becoming a more common part of school life, and it is important to have an understanding of the role that leadership plays in facilitating change. The review thus adds digital transformation to the current body of theory on educational leadership, as part of the school improvement and effectiveness process (Håkansson Lindqvist & Pettersson, 2019; Leithwood et al., 2020; Reis-Andersson, 2024).

- **Practical Significance**

This study is of practical significance as it can inform educators, policy makers, teachers and educational institutions in their decision-making for technology integration initiatives within the school.

The findings offer a basis for evidence-based leadership practices that foster successful technology implementation for school principals and educational leaders. These practices involve having a clear vision for digital, providing professional development, providing adequate technological infrastructure, collaborating, and developing a supportive digital culture in schools (Dexter & Richardson, 2020; Karakose et al., 2021).

The study underscores the need for leadership capacity building initiatives and digital transformation policies to equip school leaders with the capacity to facilitate digital transformation successfully as a policy-maker. The review can help educational leaders create leadership development curricula that build principals' digital knowledge and skills and improve schools' technology integration readiness (UNESCO, 2023; Boeskens & Meyer, 2025).

For teachers, the study reveals the effect of leadership support on their confidence, motivation, professional development, and disposition to embrace innovative teaching technologies. This insight can be useful for schools to build a conducive environment for continuous professional development and effective technology integration (A'mar & Eleyan, 2022; Rasdiana et al., 2024).

The proposed conceptual model is a tool for researchers that will be tested, improved, and modified as the next phase of research. The model could also

be used to make comparisons between educational systems and cultural contexts.

Last, in the context of the current effervescence of digitalization in the field of education globally, the study provides contemporary perspectives that can support secondary schools in elevating the quality of their teaching, student engagement, digital competence development, and educational effectiveness in the twenty-first century (Timotheou et al., 2023; Farrell et al., 2024).

Conceptual Definitions

School Leadership Support

Technology leadership is defined as to be the one who assists and leads the organizational conditions that can help teachers effectively use technology in education (Dexter and Richardson, 2020). Likewise, Håkansson Lindqvist and Pettersson (2019) highlight that digital leadership is not only about the management of technology and technology resources, but it is a leadership of organizational change, a leadership of building and cultivating digital competences, and a leadership of creating culture that fosters innovation and continuous learning.

Technology Integration

Timotheou et al. (2023) define technology integration as the application of technology and technological innovations to change the way education is provided, enhance learning opportunities, and enhance students' technological skills. UNESCO (2023) also states that beyond access to technology, the successful integration of technology needs to be supported by "appropriate pedagogical approaches, teacher readiness, institutional support, and supportive leadership structures.

Secondary Education Quality

UNESCO (2023) defines quality education as an education that enables learners to gain knowledge, skills, values and competencies relevant for personal development and participation in the contemporary world. Likewise, Leithwood et al. (2020) state that good school leadership makes a significant difference to educational quality through the impact on teaching quality, school climate, teacher effectiveness and school outcomes.

Digital Leadership

Digital leadership, according to Reis-Andersson (2024) is a leadership style that empowers schools to navigate technological shifts and foster organizational learning and growth. Likewise, Karakose et al. (2021) stress that digital leaders are important in assisting teachers, promoting the use of technology, and creating a sustainable environment for digital learning.

Model of the study

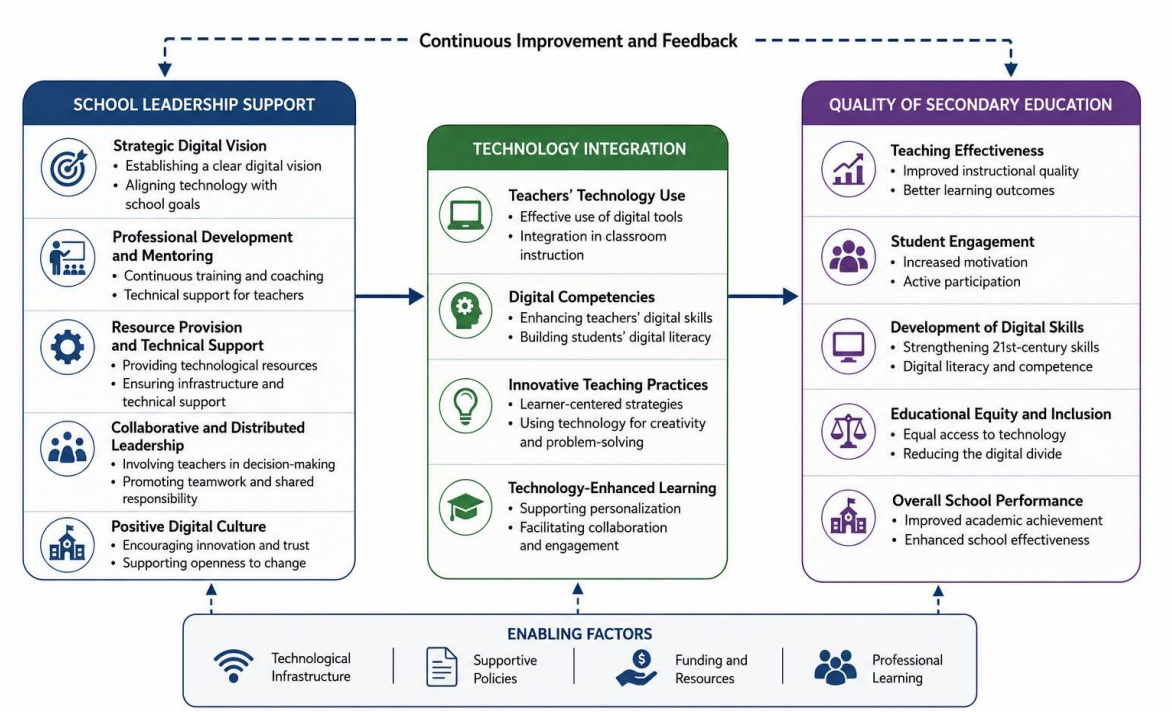

Figure 1. Conceptual Model of School Leadership Support, Technology Integration, and the Quality of Secondary Education.

Figure 1. Proposed Conceptual Model of the Relationship between School Leadership Support, Technology Integration, and the Quality of Secondary Education.

Theoretical Framework

It is believed that a major school leadership support factor is a critical variable for the successful incorporation of technology and, consequently, enhancement of secondary education quality. Based on the literature reviewed, it becomes clear that digital transformation is less of a technical change process and more of an organizational and pedagogical change process that requires strategic leadership, supportive cultures, and continuous professional development.

The theoretical basis for this study is based on theory Digital Leadership Theory, Transformational Leadership Theory, and Distributed Leadership Theory. A digital leader plays a crucial role in clarifying a vision of how the use of digital technology can be beneficial in the school and in creating an innovative culture and set of conditions (Håkansson Lindqvist & Pettersson, 2019; Reis-Andersson, 2024). Good digital leaders are not only responsible for delivering tools of technology, they also foster organisational learning and teachers' digital competences.

Transformational Leadership theory is about the leadership ability to inspire, motivate and empower teachers to engage in education change and innovation. Research indicates that principals who have a clear vision of the role of digital technology in education, provide continuous training and support, and encourage collaboration, significantly increase teachers' readiness and eagerness to use digital technology for their instruction (Karakose et al., 2021; AlAjmi, 2022). Such leadership actions contribute

to having a positive school community, where experimentation is encouraged, and resistance to technological change is kept to a minimum.

In addition, Distributed Leadership Theory highlights the importance of shared leadership between principals, teachers, and professional learning communities for a successful integration of technology (Dexter & Richardson, 2020; Harris, 2020). Shared leadership enables shared responsibility, trust, and organizational learning, which are prerequisites to a sustainable digital transformation.

The literature also suggests that leadership support affects educational quality via the intermediary mechanism of the integration of technology. When technology is used to improve learning outcomes and supported by sufficient infrastructure and professional development, it can positively impact instructional practices, improve student engagement, develop digital skills, and enhance learning outcomes while meeting pedagogical goals (Timotheou et al., 2023; UNESCO, 2023).

The conceptual framework thus assumes that school leadership support in terms of strategic vision, professional development, provision of resources, collaboration, and development of digital culture has a positive impact on technology integration. Conversely, the integration of technology positively affects the quality of secondary education by making education more effective, engaging, equitable, and improving school performance.

Methodology

Research Design

A qualitative narrative review is used for this study. Narrative review research can be used to synthesize, interpret, and critically discuss the

literature to gain a comprehensive understanding of a particular phenomenon and conceptual insights.

Data Sources

Only secondary data gathered from peer-reviewed journal articles, scholarly books, reports of international organizations, and relevant educational policy documents were used in the review.

Literature Selection

The literature reviewed concentrates on the studies that have been published in the period 2019-2025 on the following themes:

* School leadership.

* Digital leadership.

* Technology leadership.

* Technology integration.

* Educational quality.

Digital transformation in the school.

Table 1. Characteristics of the Selected Studies

Characteristic	Description
Number of Studies	20 studies
Publication Period	2019–2025
Research Contexts	Schools from Europe, Asia, the Middle East, Africa, North America, and OECD countries
Educational Level	Primarily K–12 and secondary education settings
Research Designs	Quantitative, qualitative, mixed-method, conceptual, policy analysis, bibliometric, and literature review studies
Data Collection Methods	Surveys, interviews, document analysis, systematic reviews, and secondary datasets
Main Variables	School leadership support, digital leadership, technology integration, teacher digital competencies, and educational quality
Main Focus	Examining the role of school leadership in facilitating technology integration and improving educational outcomes

Data Collection Tool

The main data collection instrument is a structured literature review matrix that was developed to extract and structure data from the selected studies. The matrix includes:

* Author(s) and year.

* Research context.

* Research objectives.

* Methodology.

* Leadership dimensions.

* Technology integration outcomes.

* Educational quality outcomes.

* Key findings.

Data Analysis

Thematic analysis is used for analyzing the collected literature. Themes are recognized, classified, contrasted, and combined to identify patterns within the themes of leadership support, technology integration, and educational quality. Results are then used to build the suggested conceptual model.

Scope of the Study

The study centers on literature that was published from 2019 to 2025 that relates to school leadership support for technology integration in secondary education contexts. The review focuses on research related to digital leadership, technology leadership, implementation of educational technology, and enhancing educational quality.

Limitations of the Study

There is no primary data in the study.

2. The findings are based on the quality and availability of published literature.

3. The conceptual model needs to be empirically validated in the future by using quantitative or mixed methods research.

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
Hakansson Lindqvist & Pettersson (2019)	To understand how school leaders navigate the complexities of leading digitalization processes in	qualitative research with semi-structured in-depth interviews and focus groups	The principals and teachers are from several schools in different levels of digitalization and at different educational levels	The research showed that digitalization in schools is not a simple, linear, one-size-fits-all process, but one

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	schools and how leadership vision, organizational culture and sustained support influence the digitalization trajectory in schools. Interpretative	with school principals and teachers. Thematic analysis was conducted to detect the patterns and challenges.	in various institutional settings in Sweden.	that is complex and layered, with a wide range of factors involved, not least procurement of the technology. Leaders needed to establish a clear digital vision and to communicate this vision effectively, implement a systematic approach to creating an organizational culture that embraces change, and then give sustained leadership support over the long-term. One important discovery was that not all school leaders

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				were well equipped in digital competence, which posed a great challenge for institutional changes. The study revealed that technology utilization without a shift in culture did not yield deep results and teacher resistance was sometimes due to a lack of clarity of instruction, not to resistance to technology.
Dexter & Richardson (2020)	To review and synthesize leadership literature on technology integration and determine what leadership practices seem to	Literature review, which over several decades has been performed in systematic way, with quantitative	The review used explicit inclusion/exclusion criteria and was structured following a coding process to extract and compare findings.	The review found three key ways that school leadership has a strong impact on teachers' technology integration: (1) articulating and

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	be most effective in supporting teachers in the use of technology, identify gaps in existing research, and identify a new agenda for the field.	and qualitative synthesis of work.	Literature from around the world in the field of technology leadership in education, for example, from different education systems, at different levels of the education system and from different cultures, which has gone through a peer-reviewed, empirical study	modeling a shared technology vision, (2) securing and equitably distributing resources such as time, infrastructure and funding, and (3) designing and sustaining high-quality professional learning opportunities. One of the major findings was that distributed leadership models (delegating responsibility for technology integration throughout the school) were more effective than top-down

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				directive approaches. The review also revealed that continuous, in-depth professional development was significantly more effective than one-off workshops, and that trust building between leaders and teachers was an overlooked but vital factor that enabled the provision of effective continuous professional development.
Leithwood, Harris & Hopkins (2020)	Seven tenets of effective school leadership were identified and reviewed in the light of current	Extensive evidence-based review of a large amount of international empirical	The seven claims were confirmed and reinforced, with emphasis being placed on how effective	Most importantly, it concluded that leadership has an impact on student outcomes

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	international evidence to determine if they remained valid, were updated, or needed to be discarded.	research (quantitative meta-analyses and qualitative cross-case studies) to critically re-examine leadership claims.	school leadership is the second most significant in-school factor impacting student learning, after the teaching/learning relationship.	primarily in an indirect manner, through improving teacher working conditions, teacher professional motivation and instruction capacity. Shared leadership was identified as a highly effective strategy, as was working collaboratively to make decisions, which benefited teachers' morale and enhanced coherence within the school. Building a culture of collaborative inquiry and creating professional

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				learning communities were both identified as powerful levers for sustaining school improvement over time.
Harris (2020)	The study aimed to reflect on and theorize about the nature of school leadership amidst the COVID-19 crisis, looking at how leadership demands were changed, leadership became more distributed, and adaptive leadership models emerged. Conceptual and analytical discussion based on field observations,	The paper draws on recent research on pandemic schooling. Globally, schools in COVID-19 environments based on observations and reports from leaders from a variety of national education systems. the pandemic revealed significant gaps in the	Schools with principals who encouraged teacher teams and delegated responsibilities effectively met the challenges of distance learning and maintained continuity of learning more effectively.	A key finding was that digital leadership capability , the ability to lead digitally (both skills and organizational structures) was no longer a nice-to-have, but a must-have. The paper contended that the COVID-19 pandemic served as a “rush test” of the digital readiness of schools, and exposed significant

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	practitioners' accounts and crisis leadership literature.	traditional hierarchical approach to leadership and proved the necessity of distributed and adaptive leadership for an organization's survival during a crisis.		disparities in the resources available to well-resourced and under-resourced schools.
Pettersson (2021)	To construct an understanding of digitalization and educational change in schools based on theoretical frameworks and to use Activity Theory and the concept of levels of learning to provide an explanation for why digital transformation efforts are (not)	Theoretical analysis based on Engstrom's Activity Theory framework and Bateson's levels of learning to understand examples of digitalization of the school and develop an explanatory model of systemic	The examples of School digitalization contexts from the Swedish school environment as empirical anchors for the development of the theoretical model for other international school settings.	The theoretical framework showed that real digital transformation is a systemic multi-level learning process and not just a technology adoption. It's not just about new software or a new piece of equipment; true transformation happens when schools make

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	successful at a systemic level.	change in education.		changes to their organizational logic, cultural norms, institutional assumptions, professional identities, etc. The model has been shown to indicate that few digitalization projects reach higher levels of learning as they do not take account of the underlying activity structures that underpin how schools' function. This has direct consequences for leadership, and effective digital leaders should be facilitators of deep learning in

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				their organizations', rather than just technology champions.
Karakose, Polat & Papadakis (2021)	To examine teachers' perceptions of their school principals' role, digital behaviors and technology skills during the COVID-19 pandemic and understand how this varied by school and teacher characteristics.	Electronic quantitative survey study with a validated multi-dimensional digital leadership competencies and technology integration support questionnaire.	The teachers were selected using stratified sampling method and included a large sample (2020-2021) of teachers in Turkish schools covering different types of schools, regions, and teacher experiences.	The results showed that the principals who demonstrated high levels of digital leadership behaviors significantly contributed to their teachers' technology competency and confidence in the pandemic. Three aspects of leadership appeared to have a major impact: communicating a clear digital vision, visible personal use of technology and practical support and provision of

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				technical resources. Those principals who exemplify digital practices and are regular in their digital communication with teachers substantially lowered anxiety and resistance to technology. The study also revealed that teachers in schools that had digitally competent principals were more ready to teach online and had a higher level of digital teaching readiness than those whose principals were not digitally competent,

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				indicating a digital leadership trickle down effect.
AlAjmi (2022)	To evaluate the correlation between school principals' digital leadership behaviors and teachers' technology integration in classrooms during COVID-19 in Kuwait, and to determine which dimensions of school principals' digital leadership were most effective in predicting teachers' technology integration during COVID-19 in classrooms.	Multiple regression analysis study type: Quantitative. A Technology and Digital Leadership validated survey instrument was distributed to teachers electronically during the period of remote learning.	Primary and secondary level teachers from Government schools in Kuwait during the period of remote learning due to the COVID-19 situation.	Results of the regression analysis supported the hypothesis: Principal digital leadership was a statistically significant positive predictor of teachers' classroom technology integration. The largest effect sizes were for principals' strategic vision for digital learning and the ability to provide a safe and supportive learning environment

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				digitally. Importantly, the study found that lack of infrastructure as well as insufficient training prior to the pandemic are the strongest constraints that temper the effect of leadership and integration. The study revealed that, despite high digital competencies, the principals could not make a significant impact without relevant support structures within the system and, thus, that leading with digital competence is dependent on appropriate

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				support structures in the system.
A'mar & Eleyan (2022)	To investigate the relationship between the level of technology integration in the teaching process in Palestinian schools and the dimensions of technology leadership that principals practiced, and to find out which dimensions were most predictive of teachers' technology use.	A researcher developed and validated instrument was used in quantitative correlational study in which measured technology leadership across multiple dimensions and classroom technology integration outcomes were measured.	School teachers from various school levels and administrative districts in schools of the West Bank, Palestine	The results showed that there was a strong and statistically significant positive correlation between the principals' technology leadership and the extent of using technology in teaching. Professional development and technical resources provided by principals was the most influential leadership dimension. A significant finding was that

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				the impact of leadership support was more pronounced for teachers who initially were less confident with technology, indicating that digital leadership is a compensatory factor for less digitally experienced teachers. The study also revealed that the relational dimension of leadership, namely trust and open communication between principals and teachers on technology was an important

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				facilitating mechanism that played a mediating role in the relationship between leadership and technology-integration.
Timotheou et al. (2023)	To perform a comprehensive systematic literature review on the impacts of DTE on education and to find out the most important determinants of digital capacity of schools and the successful digital transformation process.	Systematic literature review that includes peer-reviewed international publications in the field of educational technology, digital transformation and school leadership over the last decade, followed by thematic and content analysis of the findings.	International peer-reviewed research on a variety of educational settings, school systems and national contexts at all levels of education, primary, secondary, and higher education.	Even the use of technology infrastructure was not the most important factor for successful digital transformation as the review found that it was the effective school leadership and a supportive organizational culture. The results revealed that transformational digital leaders who championed technology

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				experimentation were strongly associated with schools' ability to meaningfully and sustainably integrate technology. AI and adaptive learning was a technology that came to the fore as an increasingly important space in which to give leadership. The review also concluded that there needed to be a connection between technology use and specific learning objectives, as schools with technology that had not been specifically

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				aligned with learning objectives did not report significant changes on learning outcomes.
UNESCO (2023)	To examine the current state of technology in the world's education system and its current functions, to reflect on the conditions of technology in providing educational benefits, and to give a critical analysis of risks of uncritical use of technology including exacerbation of inequities and quality deterioration.	A global education monitoring report that draws on extensive international evidence from quantitative data, policy analysis, case studies and expert consultation, from a range of national educational systems.	Education systems at all levels and in all parts of the world, especially low- and middle-income countries and populations not served.	The report suggested that only technology that is used with purpose and that supports clear educational goals and informed pedagogically rich leadership will have a meaningful educational impact. One of the most important results was that in many contexts, the proliferation of unguided technology in schools was

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				actually detrimental and was a waste of resources and attention. The report cautioned against technology vendors making technology decisions and recommended evidence-based, learner-centered technology policies. It also noted that the digital divide is growing and the students most at risk of disadvantage are the least likely to benefit from digital tools, and that effective leadership by principals in decision-making around digital

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				tools is a key equity lever.
Reis-Andersson (2024a)	To gain a deeper understanding into the conceptualization, enactment, and sustainability of digitalization leadership processes as developed by school leaders in K-12 institutions, and to document the strategies, challenges, and contextual factors that influence digital leadership practice.	A qualitative study with semi-structured interviews with school principals was conducted which employed thematic analysis in order to grasp the lived experience of leading digitalization.	Actively involved principals in different phases of institutional digitalization in K-12 schools in Sweden	It was concluded in the study that school principals are strategic architects and cultural stewards of digitalization who play an irreplaceable central role in sustaining digital change in schools. Successful principals used a number of strategies: planned strategically for years and not based on single technology purchases; created a culture in the school that encouraged digital experimentation

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				and failure; planned for the development of collective digital competence over time in the teaching staff. Often a principal's ideal digital vision was in sharp contrast to the financial, human and time resources they had to make it happen. This is a major frustration, and sometimes caused partial or stalled implementation.
Reis-Andersson (2024b)	To examine the exercise of digital leadership at the municipal level of education governance and how system-level leadership	This qualitative investigation involved interviews with municipal education officials and	Swedish municipal education systems including individuals responsible for the digital strategy at district level and principals of	The research showed that the impact of coherent and aligned leadership at the municipal level is significantly

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	influences and supports digitalisation of individual schools within the municipal districts.	school principals and was based on three areas of analysis: governance structures, leadership coordination, and system-level support mechanisms.	schools in the district.	amplifying the impact at the school level on the digitalization of schools. Where municipalities had a clear and well-resourced digital transformation strategy, they showed significantly more uniformity in digitalization results per school, and where municipalities had inconsistent or no support, there was a significant variation in digital development per school. What emerged was that inter-school

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				coordination supported by the leadership of municipalities (such as shared resources, school to school professional learning, and digital infrastructure) could help minimize inequalities which would otherwise arise from relying on individual schools to build capacity. The study identified multi-level leadership coherence as a key structural leverage for achieving system-wide digital equity.

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
Farrell, Rice & Qualter (2024)	To understand how the collaborative learning process in an international Erasmus+ project enabled the digital transformation in the schools involved and what transferable learning mechanisms are in play when working across institutions and nations for the purposes of educational digitalization.	Case study research in participating schools and educational institutions, which is a combination of document analysis, interviews and reflective practitioner accounts.	Several schools and educational institutions taking part in a structured Erasmus+ digital transformation collaboration project from various countries in Europe	The study clearly confirmed that systematic school—international school cooperation significantly speed up digital innovation. The significant development that teachers and leaders reported is that their digital pedagogical competence grew as a result of peer learning and cross-national knowledge exchange, which was not possible within their individual institutional contexts. The Erasmus+

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				collaboration model was a safe space for experimentation, allowing participants to test new ways of doing things, to learn from failures as a whole group, and to share best practice between contexts. The critical enabling factor was strong school leadership and establishing institutional opportunities and support for teachers to work productively on collaborative innovation.
Kilcoyne (2024)	To investigate the role of school principals in Irish secondary schools in	Qualitative research that involved in-depth semi-structured	The principal's journey in Ireland in the face of rapid technological transformation in	The study identified the principal's practices as the most important

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	leading digital learning initiatives in a context of accelerating technological disruption, and the characteristics of digital learning leading practice, thinking and structure in relation to digital learning leadership.	interviews with principals at secondary schools, grounded theory informed data analysis that produced a contextually realised description of the practice of digital leadership.	the post-pandemic school.	drivers of the quality and sustainability of digital learning in their schools. Best principals were those who had strategic clarity in relation to digital learning goals and had a strong field presence, often interacting with teachers more on the challenges of digital learning in the classroom, rather than from a distance or administrative perspective. One interesting finding was that principals who had the greatest impact were highly adaptive in their approach

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				to digital learning, continually adjusting their plans to meet student needs, teacher feedback and technological advances. The study also found that relationships and trust – both between principal and teachers, and within the teacher community – served as the building blocks from which digital learning improvement was constructed.
Dasruth, Naicker & Smith (2024)	To examine how teachers perceive their principals' digital leadership in a school	Analysis of quantitative correlational data via questionnaires	School staff from schools in a South African school district in a developing	Teachers overwhelmingly reported that a digital leadership role by their

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	district in a developing country influences the practice and understanding of digital leadership and how local socio-economic and infrastructural factors influence the exercise and perception of digital leadership.	with likert scales that assess teachers' perceptions of digital leadership practices on various dimensions.	country context and in which there is a high level of infrastructure and resource limitations	principal is key in enabling their school to implement digital transformation in meaningful ways. Themes in the data that emerged were qualitative, revealing that the digital divide between leaders and teachers (whereby principals were not conforming to the digital standards of their peers) had a negative effect on the credibility of and the effectiveness of digital leadership initiatives. The factors that were found to be the strongest

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				contextual constraints that affect the relationship between leadership intent and teacher practice are weak technological infrastructure, inconsistent connectivity, and limited access to devices. The study was unique in its contribution to the field as it showed the importance of considering structural inequalities that can undermine the effectiveness of good leadership, even within the context of

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				developing countries.
Arar, Tlili & Salha (2024)	Discuss the current and potential synergies of human and artificial intelligence system leadership, theorise the consequences of AI on leadership and decision-making in education and trace the future path of human-machine co-leadership in education	Conceptual and analytical paper using theoretical frameworks found in educational leadership, human-computer interaction and the literature on AI ethics to create a forward-looking, model-driven view of human-machine symbiosis in educational governance.	Schools with a proactive approach to incorporating AI tools for decision making support, policy analysis and administrative automation.	The authors made strong points about how AI will fundamentally transform the role of educational leaders, streamlining administrative tasks, augmenting human decision-making with data, and allowing for more personalized and responsive leadership practices. Perhaps most importantly, the authors discovered that the human aspect of educational

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				leadership – the ethical thinking, interpersonal skills and cultural awareness that principals possess – cannot be automated and cannot be replaced with AI tools. One of the key recommendations was that ethical governance structures were needed to establish the proper scope of the AI's participation in educational decision-making. AI integration could fail to address inequities in student outcomes and leadership,

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				and inadvertently perpetuate them, unless these frameworks were in place, the authors noted.
Boeskens & Meyer (2025)	To examine and examine policies at the national level for the digital transformation of school education in OECD member countries, to consider the extent to which these are implemented, to identify factors that facilitate and hinder digital transformation in school education and to explore the link between national digital transformation policies and	Policy analysis based on OECD Policy Survey on School Education in the Digital Age complemented by comparative analysis of national policy documents and implementation reports	Systems across OECD member countries with diverse policy landscapes, levels of income and levels of digital transformation.	It found that a number of policy levers need to be aligned—including a strong national policy framework, sufficient and stable funding, investment in teacher professional learning, and a systematic approach to teacher professional learning—to support successful digital transformation. One surprising discovery was

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	outcomes at school level			that the gap in digital maturity between countries was far greater than the similarity of technological infrastructure investment, that is, the capacity of the technology itself was not the key factor. The report found that overall, the gap between what devices are available and how they are meaningfully used with pedagogical technology is persistent and pervasive, largely due to inadequate leadership development and professional

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				learning investment. It found that school leaders should be viewed as key actors for digital transformation and must be specifically trained.
Wollscheid , Tomte et al. (2025)	To comprehensively sketch the time course and current status of the study of digital school leadership by bibliometric science mapping and then apply content analysis to map conceptual clusters, research gaps and emerging research trends.	Science mapping (bibliometric analysis) and systematic content analysis of peer-reviewed publications on digital school leadership using co-citation analysis, keyword clustering and temporal trend analysis.	Peer-reviewed research articles that appeared in "international academic databases," spanning the entire history of the development of the digital school leadership field.	From the bibliometric mapping, it was observed that the research interest in digital school leadership has increased significantly, and even more so after the onset of COVID-19. The most common conceptual groups were: transformational digital leadership, principal digital competency,

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				technology integration, and organizational learning. One of the gaps that was found was the relatively limited research on the link between digital school leadership and educational equity and social justice aspects. The temporal analysis revealed a shift from the early ICT infrastructure studies to more complex studies examining the culture of leadership, distributed digital leadership, and the governance of AI within schools. The

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				authors called for further studies to focus on longitudinal studies and cross-national comparative designs.
Bixler & Ceballos (2025)	Create a robust conceptual model that empowers school leaders to effectively implement and utilize AI tools for instructional leadership, while recognizing and managing the opportunities and ethical challenges of AI in school management	AI in education, instructional leadership theory and technology adoption frameworks have been systematically reviewed and summarized to develop a conceptual model that is grounded in and translated into an actionable model of principal guidance.	Leaders of schools, in general, and school principals in U.S. schools in the context of instructional leadership in the era of AI.	The conceptual model resulted in three main applications of AI for instructional leadership, which include advanced analysis of student learning and achievement data to uncover trends that would not be detected by manual analysis, structured support during classroom observation and instructional

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				feedback, and personalised instructional pathway design for teacher professional development. The model, however, noted three preconditions that need to be in place for AI to be adopted as an effective tool for principals: (1) A digital leadership competency level that would enable them to evaluate and contextualize AI output critically; (2) robust ethical governance structures that would ensure data privacy, algorithmic bias, and decision

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				accountability; and (3) institutional coordination at the district, school, and classroom levels to ensure that AI integration is coherent and purposeful rather than fragmented.
Abu-Tineh et al. (2025)	To explore the relationship between the digital leadership practices of school leaders and the digital competency of the teachers in the government schools of Qatar, and to determine the most important dimensions of digital leadership in strengthening the digital	A quantitative predictive study using multiple regression analysis, which involved data gathered from the validated survey instruments measuring digital outcomes for teachers and the digital leadership dimensions.	Government teachers and educational leaders from schools throughout Qatar (a national context in the Gulf Cooperation Council (GCC), where there is a significant investment in educational digitalization).	The regression analysis showed that the school leaders' digital leadership practices were statistically significant and practically meaningful factors that predicted digital competency of teachers. Two areas of leadership proved to be significant

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
	competency of teachers.			predictors: principals' active efforts to develop digital capacity through professional development and mentoring, and principals' capacity to create a school-wide digital culture that normalizes technology use and innovation. The study also provided regional evidence in the context of the Gulf countries, which revealed that the impact of leadership on teacher competence was greater in Qatar's government schools than in similar

Author(s) & Year	Objectives	Methodology	Sample & Context	Key Findings
				international schools, speculating that this could be attributed to the high resource investment in the digital world in Qatar.

Thematic Analysis

Theme 1: Strategic Digital Vision and Leadership Practices

The reviewed studies were consistent in identifying the development of a clear digital vision as one of the basic elements of successful technology integration in schools. School leaders who explicitly stated long-term digital goals, set a good example of using digital tools, and planned digital initiatives wisely were more effective in establishing learning cultures that supported innovation and change in education. Research by Håkansson Lindqvist (2019), Karakose et al. (2021), and Reis-Andersson (2024) showed that successful digital leaders are those who are strategic architects, influence the school culture, foster digital experimentation and continue the digital transformation process over time.

The results also showed that digital leadership is not just about the technological aspect. Effective principals were identified as enabling organizational learning, sharing a vision, and connecting technology initiatives with learning goals. Sustainable digital transformation, as

evidenced by a higher degree of teacher readiness, lower resistance to technological change, and greater institutional capacity, was found to be higher in schools led by digitally competent principals.

Theme 2: Professional Development and Teacher Capacity Building

The need for ongoing professional development to improve teachers' use of technology was a common theme throughout the literature. Leadership support via professional learning, mentoring, and technical assistance all consistently showed to boost teacher digital skills and confidence. Enabling conditions for the use of innovative teaching methods and effective implementation of classroom technologies were established by principals who actively worked to build teachers' capacity.

The studies also found that professional development programs had a higher impact on teachers who had fewer years of experience using technology. Coaching, ongoing learning, and personalized support were linked to higher teacher self-efficacy and a greater readiness to use digital instructional practices. Thus, professional development became a key pathway for school leadership to indirectly enhance educational quality.

Theme 3: Collaborative and Distributed Leadership for Digital Transformation

Collaborative and distributed leadership approaches were a key element in successful technology integration, and the literature was rich with their importance. The findings from the studies were consistently that schools that facilitated teacher involvement in decision-making and school-based professional learning communities had more sustainable digital transformation results. Distributed leadership allowed for shared responsibility, collective problem-solving and learning within the school,

which helped to improve the adaptability of schools to technological change.

The enabling factors identified were also trust and collaboration. Good relationships between principals and staff and teachers fostered dialogue about technology issues and led to staff sharing of knowledge. The results indicated that digital transformation cannot be achieved by a single leader's efforts alone but requires a collective effort and collaboration between everyone in the school, which creates a culture of continuous learning and innovation.

Theme 4: Technology Integration and the Quality of Secondary Education

The examined research papers showed a positive correlation between meaningful use of technology and education. Technology integration was linked to positive gains in instructional effectiveness, student engagement, building digital competence, and school performance. The studies did stress, however, that technology does not necessarily enhance educational outcomes.

Technology was successfully integrated when digital tools were strategically linked with learning goals, and when they were backed by knowledgeable practices in leadership. Schools that used technology in the context of all-encompassing instructional improvement programs reported more profound educational benefits than those schools that used technology without clear educational ends. Thus, technology integration became an important channel in which school leadership plays a role in promoting the quality of secondary education.

Theme 5: Barriers and Enabling Conditions for Successful Digital Transformation

Although digital leadership has benefits, the literature review indicated that there are several barriers that need to be addressed in order for successful integration to take place. Common challenges reported were the lack of technological infrastructure, a lack of funding, a lack of access to digital devices, a lack of consistent internet connection, and a lack of professional training opportunities. Even when the school leaders were very effective, they were usually constrained by these structural factors.

The results also showed that a supportive organizational and policy environment is key to successful digital transformation. Schools with cohesive national digital strategies, stable funding structures, and robust institutional support structures had more lasting and equitable technology integration results. Hence, digital transformation must be considered a systemic process that needs to involve leadership practices, organizational conditions, and wider educational policies.

Theme	Description	Supporting Studies
Theme 1: Strategic Digital Vision and Leadership Practices	School leaders establish a clear digital vision, align technology initiatives with school goals, and guide digital transformation efforts.	Håkansson Lindqvist & Pettersson (2019); Karakose et al. (2021); Reis-Andersson (2024)
Theme 2: Professional Development and Teacher Capacity Building	Continuous training, mentoring, and technical support improve teachers' digital competencies and confidence in technology integration.	A'mar & Eleyan (2022); Abu-Tineh et al. (2025); AlAjmi (2022)
Theme 3: Collaborative and Distributed Leadership	Shared decision-making and professional learning communities promote collaboration, trust, and sustainable digital transformation.	Dexter & Richardson (2020); Leithwood et al. (2020); Farrell et al. (2024)
Theme 4: Technology Integration and Educational Quality	Purposeful technology integration improves teaching effectiveness, student engagement, digital skills, and overall educational outcomes.	Timotheou et al. (2023); UNESCO (2023); Berkovich & Hassan (2023)
Theme 5: Barriers and Enabling Conditions	Infrastructure, funding, policies, and access to resources influence the success and sustainability of technology integration initiatives.	Dasruth et al. (2024); Boeskens & Meyer (2025); Okunlola (2024)

Findings

The studies analyzed identified some common trends between the support of school leaders, technology integration, and the quality of secondary education.

1- The school leader was identified as one of the most significant factors in successful technology integration, which was the first finding. The research has been consistent in finding that those principals who clearly expressed their digital vision, modeled their own technology use, and actively promoted innovation in their schools generally were found to create more innovation-friendly school environments (Håkansson Lindqvist & Pettersson, 2019; Karakose et al., 2021; Reis-Andersson, 2024).

2- Leadership support had a significant impact on teachers' readiness and confidence to use technology in the classroom. The majority of teachers reported that professional development opportunities, mentoring, and ongoing technical support were crucial mechanisms for developing teachers' digital competencies and inclusive practices in the classroom (Abu-Tineh et al., 2025; A'mar & Eleyan, 2022).

3- Distributed and collaborative leadership models were not found to be as effective as hierarchical leadership models. Research found that teacher involvement in decision-making, the creation of professional learning communities, and the fostering of collaborative inquiry drives organisational learning and boost the sustainability of digital initiatives (Dexter & Richardson, 2020; Leithwood et al., 2020; Farrell et al., 2024).

4- Technology implementation positively influenced educational quality when it was linked to pedagogical goals. Evidence from schools that intentionally use digital technologies showed that it helped to enhance

student engagement, effective teaching, digital competence building and overall educational outcomes (Timotheou et al., 2023; UNESCO, 2023).

5- There were some barriers to successful technology integration, even with good intentions for doing so. The challenges faced were related to technological infrastructure, financial resources, professional training, digital disparities, and policy support. The literature identified supportive organizational and systemic factors as being a critical part of effective leadership (AlAjmi, 2022; Dasruth et al., 2024; Boeskens & Meyer, 2025).

Conclusion

The present study is a narrative review that explored the importance of school leadership support for technology integration and how it impacts the quality of secondary education. The literature analysis reveals that one of the major factors of successful digital transformation in schools is good school leadership. The results clearly indicate that school leaders who have a clear direction for digital learning, who provide frequent professional development, who invest in technology, and who create collaborative campus environments have positive conditions for integrated technology.

It also found that when technology is integrated into instruction, and there is appropriate use of technology leadership, its impact on the quality of education is positive. Digital technology is used effectively in successful schools, resulting in more effective teaching, engagement, digital competence building, and in the performance of the school. The results also suggest, however, that technology is not a panacea that can transform educational outcomes. The process of digital transformation is a broad one, and it takes three things to make it a success: leadership support, teacher capacity building, organizational readiness, and policy support.

Furthermore, the literature reviewed indicated that there are a number of challenges that could impede technology integration, such as poor technological infrastructure, inadequate funding, lack of professional training, and digital inequalities among schools. In view of this, the process of sustainable digital transformation in secondary education should be considered as a systemic process which relies on the interaction of the practices and conditions of leadership, institutional and general educational policies and practices. From the results in this study, the proposed conceptual model indicates that there is a positive relationship between school leadership support and technology integration, and technology integration and the quality of secondary education.

Recommendations

The following recommendations are suggested based on the results of this review:

1. There is a need to implement comprehensive training programs in all educational authorities to reinforce the digital leadership ability of school principals and their ability to strategically manage educational technology initiatives.

2. School leaders should set clear and shared digital visions and connect technology integration efforts with long-term school improvement and educational goals.

3. Professional learning, mentoring and technical assistance should be provided consistently in schools, to enhance educators' digital skills and confidence in using educational technologies.

4. Educational institutions should embrace distributed leadership through teacher involvement in decision-making and creation of professional learning communities where teacher collaboration and innovation are promoted.

5. Governments and educational bodies must ensure that there is sustainable technological infrastructure, internet connectivity, and fair access to and use of digital resources, which can help reduce digital inequalities between schools.

6. Educational policies should support evidence-based, student-centered incorporation of technology, and ensure technology programs are planned for pedagogical purposes and not purely for technological purposes.

7. Implement monitoring and evaluation systems in schools to effectively assess the efficacy of technology integration initiatives and to constantly adapt school's digital transformation strategy.

8.Future research is needed to empirically test the proposed conceptual model using quantitative, qualitative, and mixed methods approaches and investigate these relationships in various educational and cultural contexts, especially in the secondary education context.

References

1. Håkansson Lindqvist, M., & Pettersson, F. (2019). Digitalization and school leadership: On the complexity of leading for digitalization in school. *The International Journal of Information and Learning Technology, 36*(3), 218–230.
Link: https://doi.org/10.1108/IJILT-11-2018-0126

2. Dexter, S., & Richardson, J. W. (2020). What does technology integration research tell us about the leadership of technology? *Journal of Research on Technology in Education, 52*(1), 17–36.

Link: https://doi.org/10.1080/15391523.2019.1668316

3. Leithwood, K., Harris, A., & Hopkins, D. (2020). Seven strong claims about successful school leadership revisited. *School Leadership & Management, 40*(1), 5–22.

Link: https://doi.org/10.1080/13632434.2019.1596077

4. Harris, A. (2020). COVID-19: School leadership in crisis? *Journal of Professional Capital and Community, 5*(3/4), 321–326.

Link: https://doi.org/10.1108/JPCC-06-2020-0045

5. Pettersson, F. (2021). Understanding digitalization and educational change in school by means of activity theory and the levels of learning concept. *Education and Information Technologies, 26*, 187–204.

Link: https://doi.org/10.1007/s10639-020-10239-8

6. Karakose, T., Polat, H., & Papadakis, S. (2021). Examining teachers' perspectives on school principals' digital leadership roles and technology capabilities during the COVID-19 pandemic. *Sustainability, 13*(23), 13448. Link: https://doi.org/10.3390/su132313448

7. AlAjmi, M. K. (2022). The impact of digital leadership on teachers' technology integration during the COVID-19 pandemic in Kuwait. *International Journal of Educational Research, 112*, 101928. Link: https://doi.org/10.1016/j.ijer.2022.101928

8. A'mar, F., & Eleyan, D. (2022). Effect of principal's technology leadership on teacher's technology integration. *International Journal of Instruction, 15*(1), 781–798.

Link: https://doi.org/10.29333/iji.2022.15145a

9. Timotheou, S., Miliou, O., Dimitriadis, Y., Sobrino, S. V., Giannoutsou, N., Cachia, R., Monés, A. M., & Ioannou, A. (2023). Impacts of digital technologies on education and factors influencing schools' digital capacity and transformation: A literature review. *Education and Information Technologies, 28*, 6695–6726.

Link: https://doi.org/10.1007/s10639-022-11431-8

10. UNESCO. (2023). *Global Education Monitoring Report 2023: Technology in education: A tool on whose terms?* UNESCO.

Link: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000385723

11. Reis-Andersson, J. (2024). Leading the digitalisation process in K–12 schools. *Education and Information Technologies*.

Link: https://doi.org/10.1007/s10639-023-11935-x

12. Reis-Andersson, J. (2024). Leading the digitalization in K–12 education at a municipal level. *Cogent Education*.

Link: https://doi.org/10.1080/2331186X.2024.2368997

13. Farrell, R., Rice, M., & Qualter, D. (2024). Navigating the digital transformation of education: Insights from collaborative learning in an Erasmus+ project. *Education Sciences, 14*(9), 1023.

Link: https://doi.org/10.3390/educsci14091023

14. Kilcoyne, A. (2024). Navigating through disruption: How are school principals leading digital learning in secondary schools in Ireland? *Computers in the Schools*.

Link: https://doi.org/10.1080/07380569.2024.2374262

15. Dasruth, J., Naicker, S. R., & Smith, C. (2024). Teachers' perceptions of principals' digital leadership practices in a school district in a developing country. *Social Sciences & Humanities Open, 10*, 101192.

Link: https://doi.org/10.1016/j.ssaho.2024.101192

16. Arar, K., Tlili, A., & Salha, S. (2024). Human-machine symbiosis in educational leadership in the era of artificial intelligence: Where are we heading? *Educational Management Administration & Leadership*. Link: https://doi.org/10.1177/17411432241292295

17. Boeskens, L., & Meyer, K. (2025). *Policies for the digital transformation of school education: Evidence from the Policy Survey on School Education in the Digital Age*. OECD Education Working Papers, No. 328. Link: https://doi.org/10.1787/464dab4d-en

18. Wollscheid, S., Tømte, C. E., & others. (2025). Research trends on digital school leadership over time: Science mapping and content analysis. *Education and Information Technologies*.

Link: https://doi.org/10.1007/s10639-024-12909-3

19. Bixler, K., & Ceballos, M. (2025). Principals leading AI in schools for instructional leadership: A conceptual model for principal AI use. *Leadership and Policy in Schools, 24*(1), 137–154.

Link: https://doi.org/10.1080/15700763.2024.2428297

20. Abu-Tineh, A. M., Alazaizeh, M., Shal, T., Alshaboul, Y., & Ghamrawi, N. (2025). School leaders' digital leadership and teachers' digital competency in government schools in Qatar: Predicting teachers' perceptions. *Leadership and Policy in Schools*.

Link: https://doi.org/10.1080/15700763.2025.2531061

21. Agustina, R., Kamdi, W., Hadi, S., Muladi, & Nurhadi, D. (2020). Influence of the principal's digital leadership on the reflective practices of vocational teachers mediated by trust, self-efficacy, and work engagement. *International Journal of Learning, Teaching and Educational Research, 19*(11), 24–40.

Link: https://doi.org/10.26803/ijlter.19.11.2

22. Berkovich, I., & Hassan, T. (2023). Principals' digital transformational leadership, teachers' commitment, and school effectiveness. *Education Inquiry*.

Link: https://doi.org/10.1080/20004508.2023.2173705

23. Nhlumayo, B. S. (2024). Rural primary school principals' leadership strategies for ICT integration. *Research in Social Sciences and Technology, 9*(1), 171–184.

Link: https://doi.org/10.46303/ressat.2024.10

24. Okunlola, J. O. (2024). Digital technology adoption and school leadership in the post-pandemic era: Insights from high school leaders. *Interdisciplinary Journal of Education Research, 6*, 1–14. Link: https://doi.org/10.38140/ijer-2024.vol6.32

25. Rasdiana, Wiyono, B. B., Imron, A., Rahma, L., Arifah, N., Azhari, R., Elfira, Sibula, I., & Maharmawan, M. A. (2024). Elevating teachers' professional digital competence: Synergies of principals' instructional e-supervision, technology leadership and digital culture for educational excellence in digital-savvy era. *Education Sciences, 14*(3), 266. Link: https://doi.org/10.3390/educsci14030266

26. Okunlola, J. O., & Naicker, S. R. (2025). Principals' digital leadership competencies in the Fourth Industrial Revolution: Teachers' perspectives. *Education Sciences, 15*(6), 656.

Link: https://doi.org/10.3390/educsci15060656

Issue - 27 - Part 3- July - 2026 - Year 5

Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

Journal Website : https://iajphss.us/